جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

مقاييس التصحيح اللغوي

بين القديم والحديث

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة العربية

إشراف الأستاذة الدكتورة
منى توفيق إلياس

إعداد الطالب
محمد قاسم الزوكاني

العام الجامعي: ٢٠٠٦-٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الأواصر بيني وبين هذا الموضوع وشيجة قديمة، ترجع إلى أيام الدراسة الجامعية، أيام كان مدرسونا - رحم الله من قضى وفسح لمن ينتظر - يحرصون على النقاء اللغوي وسلامة الأسلوب، فلا يحظى الطالب ببهجة اجتياز المواد اللغوية إلا إذا خلا أسلوبه من الأخطاء بمعظم أصنافها وفئاتها سواء أكانت من الأخطاء الكبيرة، أم مما يخدش بهاء الكتابة، ورُواء القول. لقد بلغ بنا الحرص على صحة الأسلوب كلّ مبلغ، وصار خلوّ ورقة الاختبار من الأخطاء أول مَطْمَح نسعى إلى تحقيقه وكاد يصبح هاجساً يلاحقنا شبحه طوال المدة العصيبة التي تنقضي حتى تصدر نتائج الامتحان، فكم راجعنا أوراق الإجابة قبل تسليمها، وكم تمنينا أن تكون لنا فسحة من الزمن لكتابة مسودة لها، لنعيد قراءتها في هَدْأة وتُؤَدة بعد أن تذهب عن العين غِشاوة الامتحان ورهبته، لنزداد اطمئناناً على خلوّ الورقة من الأخطاء سواء أكانت جالبة للرسوب، أم داعية إلى مرّ اللوم والعتاب.

فاللافتة المكتوبة على مدخل قاعة المدرسين لقيت نقداً[1] من أحد الأساتذة. قالت اللافتة : "قاعة الأساتذة" والصواب عنده: قاعة الأساتيذ[2]. وكلمة "القومية" تكاد دلالتها تنحصر في الرجال، وحظّ النساء منها قليل أو غائب... قلنا بحماسة الطلبة الذين يرون الشائع مسلّماً به -غالباً-: أستاذنا الجليل هذه كلمة مدوّية في الآفاق والقلوب، فكيف يناليها هذا الغمز اللغوي، قال ألم تقرؤوا قوله تعالى:﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُنَّ﴾[3].

ألم تحتذوا في درسنا موضع الشاهد[4] في قول الشاعر:

وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أمْ نساءُ؟

ألم تذكروا قولنا: إنّ " أم " المعادلة في الشطر الثاني ساوت بين "القوم و"النساء". "فالقوم" كما يبدو لكم- تعني الرجال في الآية الكريمة والبيت، ولا تشمل الرجال والنساء كما في المعنى الشائع اليوم.

و"تاء" الفاعل -عند بعضهم" -تسمية غير صحيحة، و الصواب: تسميتها بـ"ضمير رفع متحرك"؛ فهي ليست فاعلاً - على الدوام- بل تكون فاعلاً تارة، واسماً لكان تارة ثانية،

---

[1] الأستاذ سعيد الأفغاني، رحمه الله تعالى.

[2] كما نقله إلي بعض الزملاء عنه.

[3] سورة الحجرات، الآية: ١١.

[4] وهو : كسر حرف المضارعة في هذا الفعل سماعاً.

ونائب فاعل تارة ثالثة. والمضارع المثبت الدال على الاستقبال الواقع جواباً لقسم ولا فاصل بين الفعل ولام القسم، يجب توكيده بالنون؛ لأنّها "باشرته" في هذه الحالة- أمّا قولنا- كما هو شائع- إذا اتصلت به نون التوكيد، فغير سديد، ألم تقرؤوا قول ابن مالك في ألفيته في "المعْرَب والمبْني":

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيٍّ بُنِيَا   وأعْرَبُوا مُضارعاً إنْ عَرِيَا

مِنْ نونِ توكيدٍ "مُباشِرٍ" ومِنْ   نونِ إناثٍ "كيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ"

فقوله تعالى: ﴿ولَتُسْألُنَّ يومئذٍ عنِ النَّعيمِ﴾، المضارع "تُسألُنَّ" معرب وليس مبنيّاً؛ لأنّ نون التوكيد اتصلت به، ولكن لم تباشره... ولا يعزُب عن الذاكرة خبر أحد الزملاء الذي أعاد مادة الأدب في السنة الأخيرة؛ لأنه أسقط الفاء في جواب "أمّا"، ووقع في خطأين آخرين مقاربين...

وهكذا تأصَّلَ الحرص على النَّقاء اللغويّ عندنا، ونحن في الحياة الجامعية، فلمّا تَرَنَّقَتْنا الحياة في دروبها، وباشرنا عملنا بتدريس اللغة العربية، كنّا فُخُراً بذلك ومازلنا، و ازداد الاهتمام بتعرّف الأخطاء الشائعة؛ لنبعد أقلامنا وألسنتنا عنها، ولنحجبها عن الناشئة من أبنائنا الذين إن صفت منابعهم اللغويّة وهم في مَيْعة الصبا كانوا أقدر على نقل هذا الصفاء إلى من حولهم.

و كنت مع مجموعة من الصَّحْب نتجاذب أطراف الحديث في كلّ فرصة سانحة حول مسائل الأخطاء و تصحيحاتها، و كان أحدنا إذا اطّلع على مسألة من هذا الباب فكأنّه عثر على كنز نفيس، فسرعان ما يبادر إلى بَسْطِ المسألة على زملائه ومناقشتها معهم، بحماسة وشغف ظاهرين. فكنّا نتصيّد مظانّ الأخطاء الشائعة ونسعد بالعثور عليها.

كما عُنيت – وقتذاك[6] – بعض الصحف[7] والمجلات[8] بهذا الباب اللغويّ فخصّصت له أعمدة ثابتة، كما جعلت بعض القنوات الإذاعية[9] حلقة خاصة لتنقية اللغة، وشاعت عبارة: "قل ولا تقل" ولاقت رواجاً واسعاً، وذرّ قرنُ معجم "الأخطاء الشائعة" في تلك الأيام، وبعده شقيقه معجم "الأغلاط اللغوية المعاصرة" للأستاذ محمد العدناني. فقد كان للأول منهما منذ أن صدر بطبعته الأولى في مطلع السبعينيات أثر واسع في تعزيز اهتمامي بهذا المجال.

---

[5] هو الأستاذ أحمد راتب النفّاخ رحمه الله تعالى.

[6] في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

[7] كصحيفة "تشرين" السورية التي أفردت عموداً خاصاً لهذا الموضوع بعنوان "لغتنا الجميلة" للأستاذ حسن قطريب. وهناك كتاب للشاعر المصري فاروق شوشة وبرنامج إذاعي بعنوانهما لغتنا الجميلة.

[8] كمجلة العربي الكويتية ومجلة المعلم العربي الصادرة عن وزارة التربية السورية.

[9] كالإذاعة السورية التي قدمت برنامج "اللغة والناس" للأستاذ يوسف الصيداوي. ومطلعه:

لغة إذا وقعت على أسماعنا   كانت لنا برداً على الأكباد

فمن هذا الفضاء اللغويّ الثرّ بتنوّعاته وموادّه وأنشطته، تنامت العناية بهذا الموضوع.
وعندما التحقت بالدراسات العليا في جامعة دمشق، استحسن بعض أساتذتنا[10] الفضلاء أن تكون رسالة (الماجستير) – في الشعبة اللغويّة – ذات سمتين: إحداهما بنائيّة: أي تغني الحصيلة اللغويّة لدى الباحث، وتعزّز قواعد بنائه المعرفيّ، وتوسّع آفاقه وصلته بالمكتبة[11]، والسمة الأخرى تتمثّل في تقديم رؤية جديدة أو رفد للمكتبة. وقد كانت السمة الأولى أكثر حظوة عندهم، فإذا آنسوا لدى الطالب وفرة الزاد المعرفيّ و المرانة في البحث، استحثّوه على أن يلج مرحلة (الدكتوراه) وقد تزوّد بالأدوات الأساسيّة للكتابة.

وفي هذه المرحلة حرصوا على أن يكون الموضوع الذي يتولّاه الباحث ذا جدوى عمليّة يرفد المكتبة بشيء جديد، أو على الأقل سمة الجدّة ظاهرة فيه أو في منهجه.

فاتّجه بعضهم إلى موضوعات نحويّة معمّقة. وذهب آخرون إلى موضوعات تلبّي مطالب لغويّة مستجدّة، كالتعريب، ووضع المصطلحات الجديدة التي تسعى إلى استيفاء حاجة اللغة في مسايرة مستحدثات العصر ومبتكراته وما أكثرها.

وبعد نظر وتأمّل متأنّيَيْن وقع الاختيار على موضوع هذه الرسالة "**مقاييس التصحيح اللغوي: بين القديم والحديث**"؛ لأنّ هذا البحث – كما يبدو لكثيرين– من الموضوعات المهمّة التي تتصل بكل المناشط اللغويّة، استماعاً وتحدثاً وقراءةً وكتابة.

فإذا لم تُنقَّ منافذ اللغة(الأذن واللسان والقلم) من شوائب اللحن، فلن نظفر بالصفاء اللغويّ الذي ننشده، و ستشحب اللغة، وستضيّع أبرز الأواصر التي تربط بين قلوبنا ومشاعرنا وأفكارنا...

فما قيمة المضمون أو المحتوى إذا اختلّ الأسلوب المعبّر عنه، فالروح لا تسعد ولا تهنأ بسكنى جسد عليل أشوه... و الفم لا يستسيغ الماء الزلال إذا قُدّم في كأس علاها الغبار.

ويمّمت وجهي شطرَ مكتبة التصحيح اللغويّ الزاخرة بمصنّفات نفيسة وجهود كبيرة، قدمتها أقلامُ أصحابها أولو حميّة لغويّة و غيْرة على العربيّة... وفي رحلة التأمل في هذه المكتبة تواردت على الخاطر طائفة من الأسئلة، منها:
- أيصحّ أن تبقى هذه المكتبة دون استثمار فعّال؟
- ألا يمكن أن نستخلص منها أشياء تعين على تقويم ألسنتنا وأقلامنا؟
- ألا يمكن أن تشارك هذه المكتبة في حلّ المشكلات اللغويّة، والردّ على المخاطر المحدقة بالعربيّة؟

---

[10] أو: أساتيذنا (كما يرغب المتمسكون بالأجود).
[11] وكان خير ما يجسّد ذلك –في رأيهم– تحقيق المخطوطات.

– ما المنهج الذي به نحقّق هذا التطلّع أو الطُّموح؟

– إلى أيّ مدى تمكّنت الدراسات والبحوث التي تناولت مكتبة (التنقية اللغويّة) من تقريبها إلينا ، وجعلنا نستفيد منها على الوجه الأمثل؟

هل أسفرت هذه البحوث عن فوائد لغويّة يمكن استثمارها في المجال التعليميّ التربوي؟

– هل وضعت هذه البحوث بين أيدينا أسساً أو أصولاً نحكّمها فيما يستجدّ من أغلاط وشوائب تتسرّب إلى اللغة؟

– هل تقيّد المصحّحون اللغويّون بقواعد النحاة والصرفيّين تماماً؟

– هل خالفوها في اجتهادات خاصة ذهبوا إليها؟، وما مدى كل من التقيّد والمخالفة؟

– وهل حقّاً هناك مقاييس للتصحيح تستحقّ أن تُخصّص لها دراسة مستفيضة؟ أليست هي قواعد النحو والصرف واللغة؟ فما كان المصحّحون إلا نحويّين وصرفيّين ولغويّين؟ ومن أين لهم هذه المقاييس الخاصة التي نبحث عنها أو ندرسها؟[12].

و ليس من السهل الإجابة عن هذه الأسئلة بعجالة أو في بحث مستفيض، فإن قضية "الصحة اللغويّة" تعدّ من أبرز المسائل أو المهامّ التي تواجه الباحثين الغُيُر على العربيّة.

وفي زحام هذه الأسئلة أثارت اهتمام صاحب هذه الرسالة مسألة "المقاييس" أو "المعايير" التي يمكن استخلاصها من كتب التصحيح اللغوي. فسارعت إلى الذهن أسئلة أخرى، منها: ألم تكتب في هذه القضية بحوث كثيرة؟ ألا نقع على مقاييس التصحيح اللغوي بمسمّيات مختلفة في معظم المصنفات والكتابات التي عُنيت بهذا الموضوع؟ فما من كتاب في معالجة الأغلاط اللغويّة إلا وفيه شيء من "المقاييس" أو "المعايير"، أو ما يمتّ إليها بسبب، إذاً فما جدوى هذا البحث؟ وما الضرورة الداعية إليه، وقد كفانا أمره باحثون كُثُر؟

وللإجابة عن السؤال الأخير نبسط شيئاً من التوضيح والأمثلة... لا يخفى بأن كلّ كتاب في التصحيح حاول مصنّفه أن يذكر شيئاً من مقاييسه التي صدر عنها، مفصّلاً كان ذلك أو موجزاً، فمنهم من لا يأخذ إلا بفصحى اللغات ومنهم من يرى أن لغات العرب كلّها حجّة (كابن جني)، ومنهم من يجيز ما خطّأه غيره، وتتّسع شقّة الخلاف، ويرى بعضهم أن فلاناً خطّأ الصواب وصحّح الخطأ، أو أن فلاناً لا يملك دليلاً معتمداً في تصحيحاته، فأدلّته فيها نظر... ويحتدم الخلف وتُعقد المناظرات[13] والمناقشات وتتعدّد الآراء وأسماء الكتب والأدلّة و(يتّسع الخرق على الراقع) ولا يكاد الأمر ينتهي إلى اتفاق أو مقاربة اتفاق، وهذا مما حدا

---

[12] وهناك فضل بيان للإجابة عن هذا السؤال في الفصل الأول من هذه الرسالة: في "مدخل العلاقة بين علوم اللغة العربية والتصحيح اللغوي".

[13] كالمناظرة التي عقدت بين عبد القادر المغربي والبستاني، وأنستاس الكرملي.

بعض الباحثين على أن يصف كتب التصحيح اللغوي باضطراب المنهجية[1]. لا شك في أن هذه القضية خلافية، بل الخُلْف فيها متسع ممتد؛ لأنها ترجع إلى الخلاف النحوي واللغوي من أيام البصريين والكوفيين، ولكن ألا يمكن استخلاص ما كاد يجمع عليه المصححون واتخاذه أصولاً نصدر عنها في حل مشكلاتنا اللغوية، ونفزع إليها كلما عزتنا أغلاط وشوائب، وحزبتنا الخلافات وانقسمت الآراء؟

فجمهور النحاة استقرأ عُليا اللغات و ما شاع منها وبنى القواعد على ذلك، وعدّ ما خالف القواعد المستقرأة، قليلاً أو نادراً أو شاذاً أو لهجة، أو لغة، أو لغيّة، ولكن لم يحكموا على ما لم يوافق قواعدهم بالخطأ. وقياساً على ما فعله النحاة يمكن – افتراضاً- أن نستنبط من مصنفات المصححين اللغويين الأصول والمقاييس التي كادوا يُجمعون عليها، أو كانت عندهم أكثر اطّراداً من غيرها؛ لنجعلها معايير معتمدة في مجال التنقية اللغوية.

وقد تَبَصَّرْنا دراسة "المقاييس" بشيء من الأبنية والأساليب التي يشيع الخطأ فيها على الألسنة والأقلام، وهذا ما يفسح المجال رَحْباً أمام مصممي المناهج للإفادة منها في المواد التعليمية. فعنوانات بعض الكتب قديماً نحو: ما تلحن فيه العامّة، لحن العوام... وحديثاً، مثل الأخطاء السائرة، و الأخطاء الشائعة، و الأغلاط اللغوية المعاصرة... هذه العنوانات وما أشبهها كلّ واحد منها يشبه ورقة ذات وجهين، نقرأ في كلّ منهما دلالة معيّنة؛ ففي الوجه الأوّل نقرأ: اللحن والأغلاط، والأخطاء ونحو ذلك، وفي الوجه الثاني نقرأ: العامّة، والشائعة، والمعاصرة. فالعنوان فيه أمران هما: الخطأ أو الغلط، والشيوع. وكلا الأمرين مهمّ ونافع في المجال التعليمي؛ فمعلوم أن من مبادئ تصميم المناهج التركيز على ما هو (وظيفي) أو (عمليّ) يلبّي احتياجات المتعلمين. ولا شك في أن (الشائع)هو (الوظيفي)أو (العملي)، وفي ذلك تحقيق لغرض تربويّ أساسيّ، كما أنّ تقديم اللغة السليمة من أبرز الأمور المستهدفة في حقل التعليم.

وتحسن الإشارة في هذا السياق إلى أمر آخر من قضايا هذه الرسالة. وهو ألّا يطغى الحرص على تصحيح الخطأ، إلى حدّ تخطئة الصحيح. فإذا كانت الجهود في القديم والحديث متّجهة نحو التنقية اللغوية، وتخليص اللغة مما شابها أو علق بها من أخطاء ودخيل ومولّد ومُحْدَث، فإن الحرص على عدم تخطئة الصحيح أو الصواب لا يقلّ شأناً عن جهود التنقية أو التصحيح؛ لأن تخطئة الصحيح فيها وأْد لمفردات اللغة وثروتها، فيها اقتطاع أو إسقاط لخلايا حيّة من جسد نشط نامٍ متجدد... وكل هذا يؤدي إلى تضاؤل اللغة و ذبولها.

---

[1] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (المقدمات – ص٤٤ وما بعدها).

ومن هنا تتضح لنا أهميّة البحوث التي تتناول مقاييس التصحيح أو منهجيّته، فهي القوانين التي تصون اللغة من التساهل والتسمح المُفرِطَين اللّذين يؤولان إلى التسيّب والفوضى والضياع، وتحميها – أيضاً– من التشدّد والشَّطَط وتضييق الواسع والجمود .... فكلا الاتجاهين ضارٌّ باللغة مفسد لها. ومن هنا تتجلّى فوائد هذه البحوث في ميادين متعدّدة.

وأجلْتُ النظر في مكتبة التصحيح اللغويّ الزاخرة، فوجدت أن المقاييس أو المعايير المعتمدة لدى المصنفين، جديرة ببحث مستقل، فهي لا تُذكر إلا لماماً واقتضاباً ولا يعرّج عليها إلا تعريج العَجِل، وهي أحوج ما تكون إلى التريّث والتلبُّث... فهي أسُّ الباب وعصبه... وكلّ أوجه الخُلْف المُستشرية في التصحيح تؤول إليها، فهي الحَكَمُ الذي يفضّ النزاع، ويطوي الجدال... فأمر هذا شأنه من الأهميّة وبالغ الأثر، قمين بأن يُفرد له بحث، بل بحوث مستفيضة.

– هدف البحث:

يرمي هذا البحث إلى مقاربة تحديد المقاييس التي اعتمدها أبرز علماء التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً، وذلك من خلال دراسة هذه المقاييس دراسة وصفية تحليلية، فهو بحث يسعى إلى التقعيد للتصحيح اللغويّ لا إلى التأريخ له؛ وسيكتفي من تاريخ التصحيح[15] بما يعين على التقعيد والتأصيل.

ويسعى هذا البحث إلى أن يكون خطوة على طريق الدراسة المنهجيّة الموثّقة لمقاييس التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً، فمعظم الدراسات السابقة كانت تتناول هذا الموضوع تناولاً عارضاً، فتكتفي بالمعالجة المقتضبة أو الإشارة السريعة– كما ذكرنا–، وتتعدد العنوانات أو المصطلحات التي يبحث هذا الموضوع في ظلّها، كقولهم: المستوى الصوابي، و معيار الصواب والخطأ، و معايير التخطئة والتصويب...إلخ، ونقرأ ما ورد تحت هذه العنوانات فنجد وصفاً موجزاً لمعايير التصويب، يغلب عليه السرد النظري، وقلّما يتضمن أمثلة وتطبيقات وافية... وفي أغلب الأحيان كان يكتفي بإيجاز الأدلة المعتمدة عند النحاة.

وهذا البحث يسعى – ما وسعَهُ الجُهْد– إلى أن يستخلص الأدلّة التي اعتمدها المصحّحون في معالجاتهم وأحكامهم، وأن يوازن بينها؛ لمقاربة مقاييس مقترحة يُطمأن إليها – إلى حدّ كبير – في التحكيم اللغوي، ويحاول البحث أن تكون هذه المقاييس ملائمة لأصول اللغة وقواعدها، تتسم بالمرونة المتأنية لمسايرة التطور اللغويّ واستيعاب مستجدّاته بما لا يقدح في الأصول

---

[15] كمراعاة التسلسل التاريخي في عرض نماذج من جهود علماء التنقية اللغوية قديماً وحديثاً، من الكسائي (١٨٩هـ) إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي ما زالت قراراته اللغوية تتوالى مسايرة متطلبات العصر ومستجداته. (أُسّس هذا المجمع عام ١٩٣٤م).

أو يهدمها. فلا الإفراط في التشدد يعود على اللغة بالنفع، ولا المبالغة في التساهل وإجازة كل شائع مقبولة. بل لابدّ من إقامة التوازن بين طرفي المعادلة الحرجة، المحافظة على الأصول، ومسايرة التطور اللغويّ ومستجدّات العصور. فاللغة كائن حيّ متجدّد تولد فيها ألفاظ، وترحل ألفاظ، ويعلو نجم مفردات و يأفل نجم أخريات، وتلدا مفردات وتراكيب عَبْرَ جسور التمازج اللغويّ والثقافيّ، ويقف اللغويّون أمام هذه الأنماط اللغويّة الوافدة مواقف شتّى، فبعضهم يتسمّح ويفتح باب القبول للّفظة المقترضة بعد تحكيم مقاييس قليلة. وبعضهم يتشدّد في مقاييسه ، ويغلو في الأمر غلوّاً شديداً... إن ذلك كلّه يفرض الاحتكام إلى أصول ومقاييس تلائم حياة اللغة في استمرار أصالتها وفي تجدّدها ونموّها.

أمّا الرحلة التي قطعها مخطّط الرسالة[16] أو بناؤها الهيكليّ حتى استوى على سُوقِه، فقد خصّص لها مدخل مستقلّ هو: مخطط الرسالة. بُسط القول فيه منذ أن كان الموضوع بذرة إلى أن اشتدّ عوده، وعلا جِذْعه، وتفرّعت أغصانه فاستحال إلى فصول محدّدة.

وبعد أن رسا الاختيار على الموضوع ووُضعت خطّة له رأيت أن أنسب المناهج البحثيّة لمعالجته هو المنهج الوصفيّ، الذي يتناول المادّة العلميّة كما هي، ويُتْبع ذلك بالتعقيب والتحليل وإبداء الرأي، فأُتْبِعَت كلّ مسألة لغويّة أو مقياس ركَنَ إليه المصحّح اللغويّ بمناقشة وتوجيه أو اقتراح. وسلك منهج الرسالة أيضاً الانتقاء، فاخترت نماذج من الأخطاء الشائعة التي تناولها مصنّفو التصحيح، واستنبطت منها المقاييس التي استندوا إليها في التصويب أو التخطئة.

وأمّا فيما يتصل بتقسيمات الرسالة وبنائها الهيكليّ فقد جاءت في أحد عشر فصلاً تسبقها مقدّمة ومداخل. وتتبعها خاتمة، ومقترحات وآراء، وملاحق، وفهرس تفصيلي للموضوعات، وفصولها هي:

١- الفصل الأول الاحتجاج بالقرآن الكريم.

٢- الفصل الثاني الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف.

٣- الفصل الثالث الاحتجاج بالسماع و المعجمات وكتب اللغة(في القديم).

٤- الفصل الرابع الاحتجاج بالسماع والمعجمات وكتب اللغة(في العصر الحديث).

٥- الفصل الخامس الاحتجاج بالشعر (في القديم).

٦- الفصل السادس الاحتجاج بالشعر(في العصر الحديث).

٧- الفصل السابع الاحتجاج بالقواعد الصرفية.

٨- الفصل الثامن الاحتجاج بالقواعد النحويّة.

---

[16] ينظر: "مخطط الرسالة أو بناؤها الهيكلي" في مداخل.

٩- الفصل التاسع الاحتجاج بالقياس.

١٠- الفصل العاشر الاحتجاج بآراء العلماء والأدباء وأساليبهم التعبيرية.

١١- الفصل الحادي عشر الاحتجاج بمقاييس متفرقة.

وضمت المداخل الموضوعات الآتية:

١- بين الأصول والمقاييس ٣- القلّة والكثرة وأثرهما في التصحيح اللغويّ ٥- العلاقة بين علوم اللغة والتصحيح اللغوي.

وأردفتُ الرسالة بملحقين، هما:

- الملحق -١- فيه قائمتان تشتملان على أبرز كتب اللحن قديماً وحديثاً.

- الملحق -٢- فيه أقوال لبعض اللغويين، تتصل بموضوع البحث.

وكما هو مألوف في البحوث العلميّة الجادّة، يسعى اللاحق من الباحثين إلى متابعة جهود السابقين على نحو من الأنحاء، استكمالاً أو بسطاً أو توسعة، أو إعادةَ بناء أو إضاءةً جديدةً. فاقتضى العُرْف البحثيّ الاطّلاع على جهود من تناول هذا الموضوع. ولا يخفى أن أنماط التناول كانت متنوّعة، فمنهم من مسّه مسّاً رفيقاً أو عارضاً، ومنهم من تعمّق فيه، ومنهم من ضرب فيه بسهم.

والسعي إلى الإفادة من جهود مَنْ سبق تقود -في حدود الإمكان- إلى قراءة ما كتب في الموضوع وحوله. ولكن بعد رحلة التقصّي والجمع، تستأثر البحوث المستفيضة والمستأنية باستيقاف الباحث، ليطيل عندها المكثَ والنظر أكثر من البحوث التي عرّجت عليه تعريجة عجلى. فمن البحوث التي أعانت على تحقيق الهدف، ومقاربة النتائج المأمولة الكتب التي جُعِلَت مصادر للدراسة[17].

وكان للكتب والدراسات والتحقيقات التي كتبت حول بعض هذه المصادر فائدة كبيرة في إغناء الرسالة وإنضاجها، نذكر من هذه الكتب مثلاً:

- التلويح في شرح الفصيح، للهرويّ، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي.

- وإسفار الفصيح في شرح فصيح ثعلب، للهرويّ تحقيق د. أحمد قشاش.

- حواشي ابن برّي وابن ظَفَر على درّة الغوّاص للحريريّ تحقيق د.أحمد حسانين.

- المذكّرات التي قُدّمت إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وبُنِيَت على معظمها القرارات اللغويّة التي أصدرها المجمع. وأفدتُ أيضاً ممّا جاء في مداخل بعض الدراسات التي عُنيت بالتصحيح اللغويّ؛ ككتاب لحن العامة في ضوء علم اللغة الحديث للدكتور عبد العزيز مطر، والأصول للدكتور تمام حسان، ولحن العامة والتطور اللغويّ للدكتور رمضان عبد التواب.

---

[17] تنظر هذه الكتب في في قائمة المصادر والمراجع(حيث ذكرت بياناتها وافية).

أما الصعوبات التي اعترضت سبيل البحث فقد كانت جمّة، منها: تشعّب الآراء وتعارضها، والاضطراب في اعتماد الأدلة، وافتقار بعض المصادر إلى التحقيق الشافي، فمثلاً فصيح ثعلب لم يحظ بتحقيق علميّ على أنّه من أبرز كتب التصحيح قديماً[18].

وتجدر الإشارة إلى أنّ جهود مجمع اللغة العربية في القاهرة متّسعة ومتنوعة، تحتاج إلى بحوث مستفيضة. وأمام هذا الاتساع والتنوّع قام البحث على اصطفاء نماذج من القرارات المجمعيّة التي عُنيت بالأخطاء الشائعة، واستخلصت من المذكرات التي قدّمها المجمعيون بشأنها المعايير التي بَنَوا عليها أحكامهم اللغويّة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أزجي خالص شكري وتقديري إلى الأستاذة الدكتورة منى إلياس التي أشرفت على هذا البحث، وكان لصبرها وتوجيهها وتشجيعها أثرٌ بالغ في إنجازه. أما لجنة الحُكْم فلها الشكر والتقدير على ما تجشّمت من عناء، وبذلت من جهود في قراءة هذه الرسالة، وتقديم الملحوظات والتوجيهات القيمة التي ستأخذ موضعها اللائق بها في هذا البحث، عندما يُقدّر له أن يرى نور النشر والتداول. فكم من رسالة استردّت عافيتها، واستقام مُنْآدُها بما أسدتْ لجنة الحكم والمناقشة من سديد القول ومُحكَم النُّصح.

وفي موطن الشكر والثناء تتدافع في الذاكرة أسماء أساتذة فضلاء وأطيافُ خلاّن الوفاء، على ما قدّموا من عون وتسهيل، فلئن ضاقت هذه الأسطر -على رحْبِها- عن استيفاء أسمائهم جميعاً، فليعلموا أن القلب يسعهم بالحبّ، وأنّ الخاطر يسعد بذكرهم على الدوام، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: د.مازن المبارك، د.عبد الإله نبهان، د.ممدوح خسارة. ولا يفوتني أن أعرب عن اعتذاري عما اشتطّ به قلمي واعتسف الطريق، فلكلّ قلم هفوة ولكل جواد كَبْوة، فقد بذلت ما في الوُسْع لمقاربة الصواب، فآمل من العليّ القدير -جلّ شأنه- أن أنال الأجر مرتين إن أصبتُ، وألاّ أحرم أجر المحاولة إن أخطأت. وكلمة العماد الأصبهانيّ من أجود ما يتمثل به المرء في هذا السياق. فلن يرضى المرء اليوم عن عمل أعدّه أمس، وهذه من كبريات العبَر والأدلة على النقص الذي يعتري البشر. فلن يبلغ أحدنا الكمال وإن سعى إليه، فالكمال لله وحده.

وأخيراً، قد يقال ماذا صنعت هذه الرسالة؟ وماذا قدّمت بعد أن طوّفت في مكتبة التصحيح شرقاً وغرباً وقديماً وحديثاً؟ فلم ترسم معالم الطريق لسفن التصحيح المضطربة في يمّ هائج سحيق، وظلّت أشرعة التصحيح اللغويّ تتقاذفها عواصف الخلاف والشقاق فتحول دون وصولها إلى برّ السلامة اللغويّة أو مرافئها. وللجواب عن ذلك يقال: إن فصل الخطاب في مسألة التصحيح اللغويّ أمر شائك، أو هو طويل الذيل عميق السَّيْل (على حدّ عبارة اللغويين).

---

[18] ثمّة دراسة د.عاطف مدكور عن ثعلب التي ذُكر لي أنها وافية فلم أتمكن من الوصول إليها.

ولا يُتوقّع من رسالة واحدة تقرع باب قضية متشعّبة كهذه، أن تقوى على لَمّ شَعَثِها، وجمع شتاتها، ولكن حسْبُها أن تضع صُوًى على الطريق، وأن تسلط الأضواء، وتثير الأسئلة، وأن تُفلح في مقاربة شيء من أطراف القضية وشجونها. فالحجر الواحد أمام الهرم الشامخ لا يَعْدِل شيئاً، ولا يُعرَّج على ذكره. ولكن لا يخفى أن الهرم نال شموخه بحجر وأحد بُدِئت به القواعد، وبحجر واحد أيضاً وُضع في ذروته.

فحسْبُ هذا البحث أن يكون واحداً من أحجار وُضعت في أساس الهرم، ولن يأتي الحجر الذي يوضع في القمّة؛ لأنّ صرْح اللغة يتسامى ويشمخ على مرّ العصور، فلا يعرف انتهاء أو توقفاً. والبحوث اللغوية عموماً ليس فيها فصل الخطاب، ومسك الختام، وإنّما هي آراء واجتهادات ومقاربات. وقُصارى ما أبتغيه أن يكون هذا البحث خطوة جادّة على طريق التنقية اللغوية الممتدّة، وأن يكون مشاركة مفيدة في خدمة لغتنا الكريمة، وعاء حضارتنا وهُويّة أمتنا. وصدق من قال: " ومُبلغ نفسٍ عُذْرَها مثلُ مُنْجحٍ".

وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب.

المدخل الأول

أ‌- خطة الرسالة أو بناؤها الهيكلي:

وقفت طويلاً أتأمل المخطط الملائم لهذا البحث، فنبتت لي نماذج متنوعة، وكلما عنّ لي منها واحد عرضته على المادة التي ستكون موضوع الدراسة، فتجلت لي فيه فجوة أو تأبياً على التطبيق، كما كنت أستشرف ضآلة المحصول أو النتاج، فأفكر في العدول، واستغرق في تلمس الأنموذج البديل. ولعل في الأمثلة الآتية شيئاً من التوضيح لما ذكرت أو عانيت:

– أفرز علم اللغة الحديث مصطلحات ومناهج متعددة، لاقت رواجاً وذيوعاً وراح الناس يفرشون لها المطارف والحشايا – على حد قول المتنبي– وقابلوها بالترحيب بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فرأوا أن كل بحث لا يأخذ من (الحداثة ومناهجها) بنصيب، هو خواء ولا يعود بنفع، وأقبل الباحثون يعبون من المناهج المستحدثة، التي اتسع شأنها وذاع، واكتظت المكتبة ببحوث ورسائل علمية ضربت بسهم وافر في الحداثة. فشاعت دراسة التراكيب والأساليب في نصوص أو دواوين، وكدراسة أسلوب الاستفهام، وأسلوب الشرط، والنفي والدراسات الدلالية وغير ذلك، وأظلت الباحثين سحب الأسلوبية والبنيوية بفضاءاتهما، ومصطلحاتهما. وصار لزاماً على من يرغب في أن يلاقي بحثه قبولاً حسناً أن يقيم أصرة –ولو واهية– بين عمله وهذه المناهج. وقننت قنوا واسعاً مستويات للدرس اللغوي: كالمستوى الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي.

ووجد صاحب هذه الرسالة في هذه المستويات مدخلاً منظماً للبحث، فالمنهج الجدي هو ضالة الباحث، أينما وجده التقطه، فاتخذ الباحث هذه المستويات محاور رئيسة لهذه الرسالة، ورأى أن تُدرج تحت كل مستوى المعايير المستنبطة من مجموعة مختارة من كتب التصحيح اللغوي. فبدا له أن يَتَتَبَّع الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث ولغات العرب وغير ذلك من منابع الاستدلال عند كل عالم من علماء التصويب الذين اتخذت هذه الرسالة كتبهم مادة للتحليل والاستقراء، ثم تُدْرَج المقاييس المستنبطة من هذه المصنفات، تحت مستويات الدرس اللغوي؛ ففي المستوى الصوتي تُدرَج المعايير وشواهدها التي احتج بها المصححون. فيُرصد –مثلاً– عند الكسائي كل ما ورد في كتابه (ما تلحن في العوام)، الأدلة التي بنى الكسائي عليها أحكامه، فيما يتعلق بالمسائل الصوتية. على أن ينتقل البحث – في إثر ذلك– لتتبع وجوه الاستدلال في الكتاب المذكور صرفاً ونحواً ودلالة، وعلى غرار ذلك يصنع

في الكتب التي اتُّخذت مادة لهذه الدراسة، فيصبح الهيكل المفترض لهذا الاتجاه أو المنهج على النحو الآتي(على وجه التقريب):

١-المستوى الصوتي:

-الكسائي:

احتجاجه بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، والشعر، ولغات العرب، والقياس... إلخ.

- وكذا الحال لمن بعده من العلماء، كابن السكيت، وابن قتيبة، وثعلب، والحريري،...ومن جاء بعدهم من المحدثين. ويُصنَع على نحو ما تقدم للمستويات الثلاثة (الصرفي، والنحوي، والدلالي) والذي ظهر لي من هذا المنهج أنه يتجافى عن هدف الموضوع، ويحقق هدفاً آخر... فهو معني بمستويات الدرس اللغوي. غير أن أدلة الاحتجاج متفرقة في هذه المستويات، فهي ليست أمامنا في صورة متكاملة واضحة. فهذا النمط من الدراسة يصلح لسبر مستويات الدرس اللغوي والوقوف على شواهد لها، وبيان خصائص كل مستوى، لكنه لا يرسم صورة واضحة المعالم للمقاييس (وهي موضوع بحثي).

وبعد أن رأيت من أمر هذا الاتجاه في الدرس ما رأيت، رحت أتقرى معالم منهج آخر لعله يكون قميناً بهذا البحث. واسترجعت في الخاطر قولاً مؤداه أن الحقَّ بيِّن، ولكن قد يسعى خصومه لطمسه، فيغدو جنوده وأنصاره الأدلاء عليه، فالعلماء أدلاء على الحق منافحون عنه مرشدون إليه. فالرأي -في هذه الحالة- أن يُدخل إلى الموضوع من خلال العلماء، وذلك بأن تسلسل أسماء من اختيروا لهذه الدراسة تاريخياً على النحو الآتي: الكسائي (١٨٩هـ)، فابن السكيت (٢٤٤هـ)، فابن قتيبة (٢٧٦هـ)، فالحريري (٥١٦هـ)...إلخ، ثم يذكر تحت اسم كل منهم، الأدلة التي اعتمدها واحتج بها، فتتكرر الأدلة (المقاييس) بعدد العلماء الذين اختيروا لهذا البحث... ومضيت في هذا الاتجاه بعض الوقت. وفي النفس ما بها -كما يقول ابن جني[1]- من هذا المنهج. فغدا بناء الرسالة على هذا النحو:

١-مقاييس التصحيح عند الكسائي (١٨٩ هـ):

-القرآن الكريم وقراءاته -الحديث الشريف -الشعر -لغات العرب . القياس ...إلخ.

٢- مقاييس التصحيح عند ابن السكيت (٢٤٤هـ)

١-القرآن الكريم وقراءاته ٢ . الحديث النبوي الشريف ٣-الشعر ٤ لغات العرب

---

[1] كثيراً ما كان يردد هذه العبارة ابن جني عندما يرى أن رأي شيخه (أبي علي الفارسي) غير مقنع، فيدل بهذه العبارة على عدم ارتياحه.

وهكذا، مضت الدراسة مستقرئة (المقاييس) من خلال جهود العلماء الذين جاؤوا بعد الكسائي وابن السكيت، كابن قتيبة (٢٧٦هـ)، وثعلب (٢٩١هـ)، والحريري (٥١٦هـ)... على أن يذكر بعد هؤلاء العلماء المحدثون. والمأخذ الذي تبدّى على هذا الاتجاه هو كالذي مر ذكره في نمط الدراسة (في ضوء مستويات الدرس اللغوي). وهو مجيء الأدلة مفرّقة متناثرة تحت أسماء العلماء، فما زلنا بحاجة إلى جمع شتاتها، وضم النظير إلى نظيره، حتى تكتمل صورة المقاييس وتتضح معالمها. ولا شك في أن المنهج الذي لا يوصل إلى الغاية المنشودة قاصر لا يلائم دراسة بعينها، ولكنه يصلح لبحث آخر. فيحسن في منهج البحث -عادة- أن يلائم طبيعة الموضوع، ويكون أكثر المناهج اقتداراً على تحليل مادة الموضوع وإيضاح جوانبه وإعطاء النتائج المنطقية التي أفضت إليها الدراسة. وهدف الرسالة -كما يبدو من عنوانها- استقراء المقاييس، وتتبعها قديماً وحديثاً. من خلال مادة معتمدة أولها مكانتها في مكتبة التصحيح اللغوي؛ لذا فالأولى أن تستأثر المقاييس بالصدارة، وأن تقدّم على سواها من عناصر البحث وأدواته المساعدة.

فإذا كانت مستويات الدرس اللغوي أو أسماء العلماء مداخل أو عناصر أساسية قادرة على تجلية مقاييس التصحيح، ورسم صورة لها واضحة المعالم، فإن اتخاذ المقاييس ذاتها محاور للتحليل والدراسة أحق وأجدر. فهي المبتغى والهدف.

فمستويات الدرس اللغوي وأسماء العلماء مداخل للبحث أو محاور يُبنى عليها، وبعبارة أخرى (وسائل) ولكن (المقاييس) هي الغاية.

فلماذا لا نباشر الهدف، ونقدمه على الوسيلة؟

وفي إثر ذلك نحت الرسالة منحى آخر قائماً على تقديم الغاية على الوسيلة... ورسا الاختيار على المنهج الذي يبتدئ بأدلة الاحتجاج (المقاييس)، على أن تدرج تحتها عناصر الدراسة أو محاورها. وفي هذه المرحلة من مراحل اصطفاء المنهج الملائم للبحث، تدافعت أسئلة أخرى تنتظر إجابات قائمة على التمحيص، وإدامة النظر قبل الحسم والاختيار. منها: أتذكر أسماء العلماء تحت كل دليل وأن يذكر تحت اسم كلٍّ منهم مستويات الدرس اللغوي[2]، هكذا

١- الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته:

- الكسائي (١٨٩)هـ: المستوى الصرفي -المستوى النحوي- المستوى الدلالي.

---

[2] أغفلت الدراسة المستوى الصوتي، لاتساع مادة الدراسة. والحقّ أنّ كل مستوى من هذه المستويات جدير بدراسة مستقلة. ولكن منهج هذه الرسالة قائم على اصطفاء أمثلة لكل مستوى ترسم صورة لخطوطه الرئيسة وتحاول أن تجسّد -إلى حد مقبول- ملامحه.

-ابن السكيت (٢٤٤)هـ: المستوى الصرفي -المستوى النحوي- المستوى الدلالي.
-ابن قتيبة (٢٧٦)هـ: مستويات الدرس اللغوي (المستوى الصرفي).
-ثعلب (٢٩٣)هـ: المستوى الصرفي - المستوى النحوي - المستوى الدلالي.
ونمضي هكذا إلى أن نستوفي المُحْدَثين.

٢- الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:

-الكسائي (١٨٩)هـ: المستوى الصرفي - المستوى النحوي - المستوى الدلالي.
-ابن السكيت (٢٤٤)هـ: المستوى الصرفي - المستوى النحوي - المستوى الدلالي.
-ابن قتيبة (٢٧٦)هـ: المستوى الصرفي - المستوى النحوي - المستوى الدلالي.
وتمضي الرسالة على هذا النمط مستوفية أدلة الاحتجاج، من القديم إلى الحديث (بحسب الكتب التي اصطفيت للبحث).

-أتذكر أدلة الاحتجاج (المقاييس)، وتحت كلٍّ منها مستويات الدرس اللغوي (الصرف-النحو-الدلالة)، وتحت كلٍّ منها أسماء العلماء (الذين اختيروا للدراسة)؟ هكذا:

١-الاستدلال بالقرآن الكريم وقراءاته:

أ-المستوى الصرفي: الكسائي (١٨٩)هـ -ابن السكيت (٢٤٤)هـ -ابن قتيبة (٢٧٦)هـ -ثعلب (٢٩٣)هـ الحريري (٥١٦)هـ ...ثم المحدثون.

ب- المستوى النحوي:

الكسائي (١٨٩)هـ -ابن السكيت (٢٤٤) هـ... ثم المحدثون.

وهكذا في المستوى الدلالي.

أيصلح هذا النمط أكثر من غيره؟
أتُستوفى مستويات الدرس اللغوي كلُّها؟
أيُتَوسَّع في اصطفاء الكتب (قديماً وحديثاً)؟
أيُقْتَصَرُ على مستوى لغوي واحد في هذه الدراسة؟

هذه الأسئلة وما تفرع عنها من أسئلة جزئية، ناء بها كاهل البحث، وغشيته ضبابة الحيرة والتساؤل، وكادت تغرق به السُّبُل...

وبعد تأمل بدا أن الأصح هو الاحتكام إلى واقع البحث ومادته، وأن يكون الاستقراء -أولاً- هو الموصل إلى المنهج الأنسب، استقراء المادة المنتقاة (الكتب المختارة للدراسة)، في هدْي المادة التي يُسْفِر عنها الاستقراء والتحليل يمكن اصطفاء النمط الذي ستبنى عليه الرسالة. كما يتحدد في ظل المادة التي يؤول إليها الاستقراء والتحليل حجم الرسالة ومحتواها أيضاً.

وغدت رحلة الاستقراء سيرها، بخطى وئيدة متعثرة أحياناً، وسريعة منتظمة أحياناً أخرى... وأخذت وجوه الاستدلال عند العلماء بمستويات الدرس اللغوي (صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة)، تتوالى بحلقاتها، وبدت العوامل المرجحة لاختيار المنهج تطلّ بجلاء...

فإصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤)هـ مثلاً غلبت عليه المسائل اللغوية المعتمدة على السماع.

فهو معْنيٌّ بتبصير الناس بالوجه الفصيح أو الأفصح لنطق الألفاظ، كقوله في باب (ما هو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمّته): "تقول: هي الصِّنَّارة، مكسورة، ولا تقل: صَنَّارة،..وهو البِزْر، الكسر أفصح من الفتح، وهو النِّفْط، والجِصُّ،...وتقول: هي الإِصْبَع، فهذه اللغة الفصيحة، وقد قالوا: إِصْبَعُ و أُصْبَعٌ، وأُصْبُعٌ، وتقول: هو البِطّيخ والطِّبّيخ، والعامة تقول: بَطّيخ[3]....".

ويجري معظم أبواب الكتاب في هذا السَّمْت، فهمُّ ابن السكّيت ضبط الوجه الأفصح والفصيح في اللغات، ومردّ هذا الباب من اللغة هو السماع، أمّا المسائل القياسية الصرفية والنحوية فقد تكفّل علما الصرف والنحو ببيانها للناس، ولم يتعرّض ابن السكيت لقضايا صرفية ونحوية قياسية إلا لماماً، وعندما يتفشى فيها الخطأ ويشيع[4]. وهكذا صنع ثعلب في (الفصيح)، والكسائي – قبلهما– في (ما تلحن فيه العامة).

وتجدر الإشارة إلى أن غلبة العناية بالمسائل اللغوية المعتمدة على السماع تكاد تكون سمة عامة في كتب التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً[5].

ومن الصعوبات التي اعترضت منهج الرسالة عدم ذكر الأدلة المعتمدة في التصويب –عند بعض المصنّفين. ففي الكتب القديمة قلّما نعثر على خطبة ضافية للكتاب تُجلّي وجود الاستدلال المعتمدة لدى صاحبه–. وفي الحديث قد نقع على ذلك مستفيضاً عند بعضهم كصلاح الدين الزعبلاوي ومحمد العدناني وغيرهما. وفي كل حال سواء أذكر المصنِّف منهجه الاستدلالي أم

---

[3] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص١٧٣-١٧٥.

[4] ص٢١٩ (المصادر الميمية، وأسماء الزمان المكان). ص٢٩٨:(صمنا خمساً من الشهر (العدد). بسط هنا مسائل تتعلق بالعدد.

[5] تنظر فهارس كلٍّ من: ما تلحن فيه العامة الكسائي، إصلاح المنطق لابن السكيت، أدب الكاتب لابن قتيبة، الفصيح لثعلب، درة الغواص للحريري،(من القدامى)، الأخطاء الشائعة ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة للدكتور إميل يعقوب ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (لمجمع اللغة العربية في القاهرة)، وفي القرارات الأخيرة غلب الاهتمام بالمسائل الصرفية القياسية.

لم يذكره في مطلع كتابه لابدّ من الاستقراء والتثبّت قبل إصدار الأحكام، وهذا ما سارت عليه الرسالة. فجاءت نتائجها وأحكامها – في أغلب المواضع– مشفوعة بالأدلة.

وكثيراً ما نرى المصنّف لا يلتزم المنهج الذي اختطّه لكتابه، فقد يحتجّ – أحياناً– بدليل أو معيار غير معتمد عنده في الأدلّة التي اجتباها وبنى عليها مصنّفه. ففي هذه الحالة لا بدّ من الإشارة إلى هذا الحَيْد عن المنهج، وهذا ما حاولت الرسالة بيانه. وعندما تتعدّد الأدلّة (المقاييس) المعتمدة لدى المصنّف حول المسألة الخلافية الواحدة، يلجأ الباحث إلى اصطفاء بعضها وإدراجه في مكانه الملائم من الرسالة. مثال ذلك: إذا ذكر المؤلف مجموعة أدلة من القرآن الكريم والقراءات والحديث والشعر وغير ذلك يعضد بها ما ذهب إليه، يختار الباحث واحداً منها، ويدرج المسألة مع دليلها المختار في سياقها وموضعها الملائمين من الرسالة ويشار إلى الأدلة الأخرى التي بنى عليها المصحح اللغوي حكمه، أو رأيه.

ومما واجه الرسالة من الصعوبات عدم توافر كتب محقّقة تحقيقاً وافياً، ومزوّدة بفهارس فنية تسهّل البحث وتيسّر سبله. فكتاب فصيح ثعلب[7]–مثلاً– نشره د.محمد عبد المنعم خفاجي، قبل أكثر من خمسين عاماً، ضمن مجموعة من كتب أخرى، ولكن هذه الطبعة–على الرغم ممّا بذل من جهد في ضبطها– خلت من الفهارس الضرورية، فاضطر الباحث إلى محاولة استقصاء الشواهد، وإحصائها قبل إصدار أي حكم أو نتيجة، وكذا يقال في معظم الكتب التي اختيرت لتكون مادة للدراسة[7].

وكان معظم الرسائل التي كُتبت في قضايا اللحن أو اتصلت بها بسبب قد اتّخذ الأعلام مدخلاً لدراسة المقاييس والمعايير، فما من كتاب في مسائل اللحن –في حدود علمي– جعل الأصول أو المقاييس مدخلاً. فجلّ الباحثين يصبّ اهتمامه على أقوال العلماء، فيتناول المقاييس من خلال آرائهم واختياراتهم، فنقرأ قولهم: واقتصر الكسائي على الفصحى من اللغات، ولم يحتجّ في كتابه "ما تلحن فيه العامة" بالحديث ولا بالقراءات. ولم يحتجّ الأصمعي بشعر الكميت ولا بذي الرُّمّة ولا بشعر رؤبة الرّقّي، فهؤلاء عنده مولّدون. وهكذا... وننظر نبحث عن إجماع أو رأي راجح فلا نجده بل نجد سيولاً من المساجلات والمناظرات التي تقود إلى مزيد من الخلاف بدلاً من أن تقود إلى حكم معتمد أو وفاق. فمن أمثلة ذلك (دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، وردّ على رؤوف جمال الدين مؤلف مناقشات مع مصطفى جواد) لمصطفى جواد، ثم استدراكات رؤوف جمال الدين عليه، ثم ردّ مصطفى

---

[6] ذكر لي الدكتور عبد الإله نبهان أنّ (د.عاطف مدكور) كتب دراسة عن ثعلب وفصيحه، ولكن لم أتمكن من الوصول إليها.

[7] فكتاب إبراهيم اليازجي وصلاح الدين الزعبلاوي – مثلاً– لم يزوّدا بفهارس فنية وافية، وكذا مجموعة القرارات العلمية لمجمع اللغة العربية في القاهرة في خمسين عاماً.

جواد عليه، ثم استدراكات صبحي البصام عليهما...، ولغة الجرائد لإبراهيم اليازجي، ثم رد محمد سليم الجندي عليه.

فمنهج الرسالة قائم على أن يُعرف العلماء بالمقاييس لا أن تُعرف بهم المقاييس. فالمهمّ - في هذه الرسالة - أن تفرد المباحث المحورية والمسارات اللاحبة العريضة للأصول، وأن تعرف آراء العلماء واستدلالاتهم من خلال مصنفات اللحن عبر العصور - في ضوء المقاييس - وليس العكس. كأن نتحدث عن الكسائي مثلاً وعن مقاييسه وأدلته ثم نذكر بعده ابن السكيت، ثم ابن قتيبة...إلخ، فإذا كان العلماء أدلاء على الأصول والمعايير، في معظم البحوث التي درست كتب اللحن فالأولى - في منحى هذا البحث - أن تكون الأصول والمعايير أدلاء على اتجاهات العلماء ومذاهبهم. فعندما يقع الخُلف - في مسألة لغوية معينة، يُفزع المختلفون إلى قوانين يحتكمون إليها، ليصلوا إلى الوجه الراجح أو القول الفصل، فلا بد أن تكون بين أيديهم الأدلة مبسوطة محددة، فلا تتفرق بهم السبل في البحث عنها في طيات البحوث والمصنفات، ولا يُعزى القول الفصل أو الراجح - ما أمكن - إلى مذهب واحد أو رأي عالم واحد، بل الأصح أن يفزع المحتكمون إلى الدليل الراجح والقول الذي أجمع عليه جمهور المصححين أو كادوا يجمعون... فكما يحدث في مجال القضاء، نجد أن الأحكام مواد مصنفة ومبوبة، جمعت بعد لأْي ونَصَب من مصادر متعددة، ولكنها تحولت إلى وثائق جماعية محكّمة إن جاز التعبير، فيها يكون فصل الخطاب وفض النزاع. فلا تسمع في وثائق الحكم ومستنداته، قال فلان مثلاً، وإن ورد شيء من ذلك تراه يذكر في معرض التعزيز والنُصرة. فالأساليب المستحدثة كثيرة لا تنقطع فهي متجددة ما دامت اللغة وأهلها. ولصون اللغة من غزو اللحن لابد من أحكام راجحة متخيّرة ومبنيّة على أدلة معتمدة مُجمع على الأخذ بها، أو هي إلى انعقاد الإجماع أقرب.

إن هذا المطمح - فيما يبدو للباحث - لا يتأتى إلا بهذا المنهج الذي اختير لهذه الرسالة، ويقوم على إفراد كل أصل أو مقياس، ببحث مستقل مستفيض، وفيه تُعرض مواقف علماء التصويب وآراؤهم في الاحتجاج بهذا المقياس. فما يفضي إليه البحث من إجماع أو مقاربة الإجماع أو الترجيح، يؤخذ به، ويعول عليه في الاحتكام في مسائل اللحن. وأما ما يقع - الآن كثيراً من سرد لآراء العلماء ومذاهبهم اللغوية، وهم أصلاً مختلفون في مقاييس التصحيح كثيراً - لا يقود إلى حكم راجح معتمد، بل يفضي إلى مزيد من الخُلف، فحل الخلاف لا يبنى على خلاف، بل يبنى على قواعد متفق عليها أو راجحة، والمنهج الذي يرتضيه (هذا البحث)، هو محاولة العد أو إحصاء الظواهر والأقوال، بحسب المعطيات المتاحة، ويعد الإحصاء - ما أمكن - من أبرز العوامل التي تقود إلى نتائج محكمة. فينظر في الظواهر والأقوال، ويمكن إثر ذلك أن تبنى على ما يستنبط منها أحكام أغلبية لا مطلقة؛

لأن معظم العلوم – حتى العلوم التطبيقية بنسب متفاوتة– تقوم على الاستقراء الأغلبي، ويندر أن نجد علماً قائماً على أحكام مطلقة لا استثناء فيها ولا شذوذ. فكل علم مضبوط له قوانينه وأحكامه – قائم على استقراء أغلبي (أو استقراء ناقص كما يسمونه [8])، إذ لابد أن تصادم القانون المطرد حالات تخالفه، فتستثنى من القانون أو الحكم، وتوصف بالندرة أو الشذوذ. وقولهم: النادر لا يقاس عليه معروف مشهور. وقياس الكوفيين على الشاهد الواحد أو الشواهد النادرة أدى إلى اضطراب مذهبهم وقواعدهم، فهم يقيسون على كل ما ورد كما وصف منهجهم (الأندلسي شارح المفصل)، ونقل ذلك السيوطي في (الاقتراح). قال الأندلسي: " الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه[9] "، فالأصول أو المقاييس التي حكّمها مصنفو كتب اللحن، تكاد تنحصر في مقاييس النحاة، ولكن السؤال هنا: إلى أي مدى التزمها علماء التصويب وحكّموها في المسائل التي تناولوها في كتبهم؟ ما نسبة اعتماد كل منهم[10] على هذه المقاييس؟ هل حكّم المصحّح اللغوي هذه المقاييس كما أرادها النحاة؟ هل خرج عليها أحياناً؟ ما مدى هذا كله؟ بعد الإجابة عن هذه الأسئلة وما قاربها، يمكن أن نتهدّى إلى اقتراح مقاييس مستقرأة من مصنفات اللحن المرضيّة لدى معظم العلماء، للاستئناس بها وتحكيمها في كل ما يجدّ من وجوه اللحن، والخروج على فصيح الكلام.

بهذا المنهج أو الاتجاه بحث هذه الرسالة.

وبعد لأي بدا للباحث أن الخطة الفضلى لطبيعة هذه الرسالة تقوم على تحديد الأدلة والمقاييس أولاً، ثم بيان كيفية تطبيق علماء التصحيح لها، من خلال تصويباتهم الأخطاء.

ورسا الاختيار على المنهج الآتي:

– تقسيم البحث إلى فصول، يختص كل منها بمقياس معين. (كالاحتجاج بالقرآن الكريم، ثم الاحتجاج بالحديث الشريف، ثم الشعر، ثم السماع واللغات...إلخ).

– استهلال مقياس التصحيح بمقدمة نظرية، تُظهر أثره في الدرس اللغوي.

– اصطفاء أمثلة لكل مقياس بحسب ضوابط محددة[11]، وسردها معزوّة إلى أصحابها مرتبة تاريخياً بحسب عصورهم، ويشتمل سرد الأمثلة المصطفاة على التحليل والمناقشة، والمقارنة.

– وفي خاتمة الرسالة تظهر الصورة متكاملة لرحلة (مقاييس التصحيح اللغوي) عبر العصور، وما وجوه اتفاق العلماء[12] واختلافهم في اعتماد كل (مقياس).

---

[8] تمام حسان: الأصول، ص(١٣).

[9] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو،ص١٢٩. و سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص١٩٧ .

[10] والمقصود هنا العلماء الذين اختيرت كتبهم لهذا البحث.

[11] ينظر العنوان الآتي، وهو: معايير اصطفاء الكتب للدراسة، ص ٢٠ (المدخل الأول).

- مقاربة (المقاييس) الراجحة لدى علماء التصويب، لتطبيقها في تصويب ما يستجد من شوائب وأغلاط لغوية.

- طبقت هذه الخطة على عدد من الكتب (المصطفاة لتكون مادة للتحليل في هذه الرسالة)، فأعطت نتائج حسنة، وبذلك بدا فضل هذه الخطة على سواها من الخطط الأخرى التي جربت من خلال بعض النماذج، فكانت غير ملائمة لطبيعة الموضوع والهدف منه.

ب- معايير اصطفاء الكتب للدراسة:

١- لا يخفى أنّ الكتاب الذي يلقى دوراناً أو ذيوعاً يشتمل على خصائص تسوّغ تداوله وذيوعه، كتلبية حاجة أهل العلم وطلابه، واحتوائه على مادة منتخبة صحيحة إلى غير ذلك من الصفات المستجادة، فمثلاً نقرأ في سيرة أحد هذه الكتب الذائعة كفصيح ثعلب، فنجد العلماء قد تلقوه بالقبول وانكبُّوا عليه تعليماً وشرحاً واختصاراً ونقداً، وتصحيحاً، بل ذهب بعضهم إلى التشكيك في نسبته إلى ثعلب. وهذا شأن كل ذائع من كتب أو أعلام. قالوا: من ألّف فقد استهدف. فكيف إذا كان المؤلَّف ذا قيمة بيّنة وعلم جمّ، فلا شك بأن الإشادة والإطراء عليه يتسعان، ولن نعدم – في الوقت نفسه – القدح والطعن فيه. فالكتب التي وقع عليها الاختيار ذائعة متداولة، أقبل عليها المعلمون والمتعلمون، وقرّظوها ونقدوها، وبينوا ما لها وما عليها، وأثبتت جدواها ومكانتها على مر الزمن.

٢- رأى الباحث أن تكون هذه الكتب المختارة تمثل جهود التصويب اللغوي قديماً وحديثاً، فاختير كتاب من كل عصر بدءاً من كتاب "ما تلحن فيه العامة" للكسائي وانتهاء بجهود مجمع اللغة العربية في القاهرة.

٣- حاول الباحث أن تجسد هذه الكتب اتجاهات التصحيح اللغوي، التي يبرز فيها تياران واضحان، أحدهما ينزع إلى الأفصح ولا يقبل المولّد والمعرّب واللغات القليلة أو النادرة، ويمثل هذا التيار أو الاتجاه الكسائي والفراء والأصمعي، وأبو حاتم السجستاني، والحريري وغيرهم، وهناك تيار آخر يميل نحو قبول الفصيح، وهو أقل تشدداً إزاء المولّد والمعرّب والقياس واللغات القليلة الذيوع، ويمثل هذا التيار ابن جني والرضي وابن بري وابن الحنبلي والشهاب الخفاجي وكثير من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة.

٤- تمثل الكتب المختارة للدراسة الأقاليم العربية التي نشطت فيها جهود المصححين اللغويين، كالعراق وبلاد الشام ومصر والمغرب. والجدول الآتي يوضح هذا التنوع[13]

كلهم ... جدة

---

[12] أو على الأقل ترجيحاتهم في كل مقياس.

[13] البيانات التفصيلية لهذه الكتب ستذكر في ثبت المصادر والمراجع.

الكتاب	المؤلف	الإقليم
في القديم:		
١- ما تلحن فيه العامة	الكسائي ١٨٩هـ	العراق
٢- إصلاح المنطق	ابن السكيت(٢٤٤)هـ	العراق
٣- أدب الكاتب	ابن قتيبة ٢٧٦هـ	العراق
٤- الفصيح	ثعلب ٢٩٣هـ	العراق
٥- لحن العوام	الزبيدي ٣٧٩هـ	الأندلس
٦- درة الغواص في أوهام الخواص	الحريري ٥١٦هـ	العراق
في العصر الحديث:		
٧- لغة الجرائد	إبراهيم اليازجي (١٩٠٦ م)	لبنان
٨- لغويات	محمد علي النجار (١٩٧٥)	مصر
٩- قل ولا تقل	د.مصطفى جواد (١٩٦٩م)	العراق
١٠- معجم الأخطاء الشائعة	محمد العدناني (١٩٨١ م)	لبنان
١١- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة	محمد العدناني (١٩٨١ م)	لبنان
١٢- أخطاؤنا في الصحف والدواوين	صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م)	سورية
١٣- معجم الخطأ والصواب في اللغة	د.إميل يعقوب	لبنان
١٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الجزء الأول).		مصر
١٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الجزء الثاني).		
١٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): كتاب في أصول اللغة (الجزء الثالث).		مصر
١٧- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤م).		مصر
١٨- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ - إلى ١٩٨٧م).		مصر .

- كون بعض الكتب باكورة التأليف في هذا الباب. فكتاب (لحن العوام) للزبيدي (٣٧٩)هـ هو أول كتاب في لحن العامة في الأندلس، وقد أخذ منه كثيرون من مصنفي كتب اللحن ممن جاء بعده؛ كابن مكي الصقلّي في "تثقيف اللسان وتلقيح الجنان" وابن هشام اللخمي في "المدخل

إلى تقويم اللسان وتعليم البيان" الذي ألفه في لحن عامة الأندلس في القرن السادس، وصلاح الدين الصفدي (القرن الثامن) في كتاب: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف"، وصاحب كتاب "الجمانة في إزالة الرطانة"، لمؤلف تونسي مجهول في القرن التاسع الهجري، كما نقل عنه عبد القادر البغدادي في "خزانة الأدب"[14].

تشغل الكتب المختارة للدراسة حيزاً واسعاً من مكتبة التصحيح اللغوي، فهي تمثل معالم بارزة فيها كماً ونوعاً، وهذا ما يرقى بمجموعة الكتب المنتخبة إلى أن تكون ممثلة لاتجاهات التصحيح ومقاييسه وإلى جانب هذه الكتب المنتخبة التي تعدّ محاور هذه الدراسة أو مادتها الأساسية، فقد اتجه البحث نحو بعض الكتب الرديفة -- إن جاز التعبير- ذات الصلة بالكتب المحورية أو الرئيسة التي وقع عليها الاصطفاء. فامتداداً لـ(فصيح ثعلب) عرّج البحث على التلويح في شرح الفصيح، و(إسفار الفصيح) للهروي، وعلى كتاب (تصحيح الفصيح) لابن درستويه. وتجدر الإشارة إلى أن استقصاء مقاييس التصحيح بدراسة منهجية إحصائية مستأنية لكل مصنف من المصنفات المنتخبة أو الرديفة قمين أن تنهض به دراسات لا دراسة واحدة، وبحوث لا بحث واحد، فجهود مجمع اللغة العربية بالقاهرة -- مثلاً- جديرة ببحث مستقل، يقف عند كل قرار، مستقرئاً أصوله، ناقداً معاييره، مبدياً ما لها وما عليها... ولكن حسب هذه الدراسة أن شقّت السبيل لاحبة، وقدّمت خطوة عليها، ووقفت عند الظواهر البارزة والثراء، وعرّجت لماماً على السفوح والوهاد.

مثّلت الكتب المختارة نمطين من جهود المصحّحين اللّغويين في العصر الحديث:

أحدهما: جهود الأفراد، ولعلّ أجمع عمل نهض به فرد في هذا الباب، هو ما صنّفه الأستاذ محمد العدناني في معجميه: الأخطاء الشائعة، والأغلاط اللغوية المعاصرة.

والآخر: جهود المؤسسات أو الهيئات، والظاهر أن أعمال مجمع اللغة العربية في القاهرة تُعَدُّ أوسع جهد مؤسسي في هذا المجال. لهذا كله، وقع الاختيار على معجمي محمد العدناني المذكورين، وعلى نماذج من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة؛ لتكون في عداد الكتب التي يستقرئها البحث لاستنباط مقاييس التصحيح اللغوي. ولا أزعم أن هذه الكتب المختارة تجمع اتجاهات المصححين ومقاييسهم كلّها، ولكنها- إلى حدّ كبير- تمثّل أبرز تيّاراتهم ومعاييرهم التي اعتمدوها في مضمار التنقية اللغوية.

امتدّ مخطّط البحث فشمل المستويات الثلاثة: الصرفية، والنحوية، والدلالية، لذا كان اختيار النماذج من الكتب التي حصرت الدراسة بها، متنوعاً شاملاً – ما أمكن- المستويات اللغوية المذكورة. واستقرأ الباحث في كل مستوى بحسب المعطيات المتاحة مقاييس التصحيح،

---

[14] د.عبدالعزيز مطر: لحن العامة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

ثم تناولت الدراسة هذه المقاييس بالتحليل والنقد. وكان بعض مصادر الدراسة لا يصرح بالمقاييس التي اعتمدها المصنِّف الذي اعتمده في التخطئة والتصويب (لكون الكتاب تعليمياً، أو لأن المصنِّف حذف المقاييس والأدلة بغية الإيجاز، أو لأيّ سبب آخر...). ففي هذه الحالة لجأ الدارس إلى الشروح والتعليقات والتحقيقات التي صُنِّفت حول الكتب المختارة للدراسة في هذا البحث. ففصيح ثعلب – مثلاً– صنِّف لغرض تعليمي، فجاء مختصراً قليل الشواهد والأدلة والمقاييس، ولكن شروح الفصيح الكثيرة تكفّلت بذكر التفصيلات، وأوردت الشواهد والأدلة التي بنى عليها ثعلب أحكامه، ووازنت بين هذه الأدلة ورجّحت وضعّفت، فشكّلت مراجع نفيسة أفاد منها هذا البحث فوائد جمّة. فالهرويّ (٤٣٣)هـ مثلاً شرح (فصيح) ثعلب عدة شروح، منها: التلويح في شرح الفصيح، و له أيضاً "كتاب إسفار الفصيح "[15]– وهو أحد شروح فصيح ثعلب[16]. وفي حواشي تحقيق كتاب إسفار الفصيح تفصيلات بالغة الفائدة، فهي تطلعنا على أدلته ومقاييسه وتضيف تعليقات وإضاءات تجعل متن الفصيح غاية في الوضوح، وفي ضوء هذه الشروح وحواشي التحقيق اختار كاتب هذا البحث الأمثلة التي بنى عليها دراسته، فكان يختار المثال الذي أضيئت مصادره وشواهده وأدلته، وبذا يستمكن من الوصف والتحليل والنقد. فمن ذلك قول ثعلب: "وغاظني الشيء يغيظني"[16]. ومما جاء في الحاشية (٢) من كتاب إسفار الفصيح: "... وفي التهذيب (غيظ)٨/٤١٧: وروى أبو العباس عن ابن الأعرابي: غاظه وأغاظه، وليست بالفاشية". فقولنا: أغاظه يُغيظه – بضم ياء المضارعة" ليست لغة ذائعة أو مشهورة، بل اللغة المتداولة: غاظه يَغيظه بفتح ياء المضارعة". ومن هنا يتجلى لنا مذهب ثعلب في فصيحه، فهو يأخذ باللغة الفصيحة الفاشية، ويريد لها استمرار الذيوع، ولم ينص –هنا– على تخطئة" أغاظه يُغيظه" لكنه لم يصطفها ولم يشر إليها لأنها دون الأولى فصاحة وانتشاراً، وهو لا يورد في كتابه سوى اللغات الذائعة والعالية في الفصاحة. قال في مقدمة كتابه (الفصيح): "... ومنه – أي فصيح الكلام– ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما...".

حظيت الكتب الأربعة الآتية باهتمام كبير وعناية بالغة، وهي: إصلاح المنطق لابن السكيت ٢٤٤هـ، وأدب الكاتب لابن قتيبة ٢٧٦هـ، وكتاب الفصيح لثعلب ٢٩١هـ، ودرة الغواص

---

[15] صنعة أبي سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (٣٧٢ -٤٣٣)هـ، كتاب إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق د.أحمد بن سعيد بن محمد قشاش.

[16] السابق(١/ ٣٨٤).

للحريري ٥١٦هـ، فقد: قامت حولها دراسات ضخمة كثيرة، بلغت عشرات الرسائل ما بين شرح واختصار، وتهذيب، وترتيب، وتكملة، ونقد، ودفاع، ونظم، وشرح النظم[١٧].

-- الغالب على هذه الكتب أنها متون تعليمية، كانت تخلو من الأدلة والشواهد والتعليلات؛ لتخفَّ مؤونتها على المتعلِّم الصغير والكبير كما يقول ثعلب. وبحثنا قائم على تلمُّس الأدلة والمقاييس، فلجأنا إلى ما توافر من شروح هذه الكتب المحقَّقة خاصَّة، لأن حواشي التحقيق مشتملة على إحالات ومقارنات مهمة، تضيء مسائل متعددة كاللغات التي اعتمدها المصنفون، ومستويات هذه اللغات، وما قال فيها العلماء مع موافقات ومعارضات ونقود لا غنى عنها، مع إيراد مصادر يعوَّل عليها، خاصة في حالة تعذر الوصول إلى المصنفات الأصلية، فمثلاً لم أعثر على متن كتاب (فصيح ثعلب) وحده، محققاً ومفهرساً على نحو يسهل المراجعة والبحث. فوصلت إليه من خلال كتاب التلويح في شرح الفصيح للهروي (٤٣٣)هـ، وكتاب (إسفار الفصيح) للهروي أيضاً. وقد أُشيرَ إلى ذلك، فيما مرّ.

-- غلب على كتب الأقدمين من المصحِّحين اللغويين المستوى اللغوي[١٨]. (المعجمي) – كما ذكرنا– الذي يُعوَّل فيه على السماع؛ لذا كثر احتجاجهم بالشعر على المعاني لا على الألفاظ، وقلَّ الاحتجاج في مستويي الصرف والنحو، وهذا يرجع إلى طبيعة المادة التي تناولتها هذه الكتب. ومن هنا فاحتجاجهم بشعر من اختُلف في حجيَّة شعرهم، كالكميت وعدي بن زيد وذي الرمة ونحوهم، يعد استدلالاً معتمداً، وإن قلَّ، فهو قليل بذاته، كثير بالقياس إلى الحيِّز المحدود الذي شغلته مسائل العلوم القياسية المطَّردة، كالنحو والصرف. فاحتجاج ابن السكيت – مثلاً– ببيت واحد لذي الرمة على مسألة واحدة من مبحث العدد، يجعلنا نذهب إلى أن ابن السكيت يحتج بشعر ذي الرمة في النحو. وهكذا القول فيما شابه هذه الظاهرة.

– **اتصاف الكتاب بمزايا وخصائص ظاهرة، يتفرد بها ولا تكاد تتوافر في سواه؛** فمن ذلك مثلاً: كتاب "أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لصلاح الدين الزعبلاوي. فممَّا امتاز به هذا الكتاب: بيان مذاهب القدماء والمحدثين في الاحتجاج اللغوي[١٩]، ومناقشة بعض أساليب الكتابة الديوانية، ومحاولته إصلاح هذا اللون من الكتابة، وبسطه مذهبه في النقد اللغوي، وتفصيله الأسس أو المعايير التي صدر عنها في الاستشهاد والاحتجاج[٢٠].وقد كان الدكتور عبد الفتاح سليم محقّاً عندما وضّح تميّز الزعبلاويّ في هذه المسألة حيث قال:"من بين المحدثين الذين

[17] د.حسين نصار: المعجم العربي(نشأته وتطوره)، ص١١٦.

[18] من أمثلة ذلك: ما تلحن فيه العامة للكسائي، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة، وفصيح ثعلب.

[19] صلاح الدين الزعبلاوي: الصفحا أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٣٠٤.وما بعدها.

[20] السابق، ص٤٥، وما بعدها.

عرضوا لمباحث الصواب والخطأ، تميّز الزعبلاوي بميزات ثلاث..."[1]. ثمّ فصّل الدكتور عبد الفتاح القول في هذه الميزات. ومجملها: عرضه مذاهب القدماء والمحدثين في نقدهم الاستعمال اللغوي، وتخصيصه فصلاً لإصلاح كثير من الأساليب الواردة في لغة الدواوين والقرارات والمراسيم الحكومية، والميزة الثالثة هي عرضه مقاييسه في أحكامه اللغويّة.

ويرى صاحب هذا البحث أن المصنفات المختارة للدراسة والتحليل بتنوعها من حيث الأزمنة والأمكنة واتجاهات المؤلفين وتنوع بيئاتهم اللغوية، ترسم صورة واضحة لمقاييس التصحيح اللغوي عبر العصور. وتساعد إلى حد كبير على تلمُّس مقاييس مقترحة يمكن التعويل عليها والرجوع إليها في التحكيم اللغوي.

مجمع اللغة العربية في القاهرة :

- اختار الباحث نماذج من الكتب الثلاثة التي ضمت قرارات المجمع في خمسين عاماً. (نماذج صرفية، ونحوية، ودلالية).

- اختير من القرارات ما كان مشفوعاً ببحوث ومذكرات تشتمل على الأدلة والشواهد، وأعرضنا عن القرارات المجردة من أدلتها المستفيضة.

- اختير معظم الأمثلة من القرارات ممّا أقره المؤتمر، واختيرت أمثلة أخرى ممّا أقره مجلس المجمع أو لجنة الألفاظ والأساليب؛ وذلك بحسب ما تقتضيه تجلية المقاييس.

- روعي في الاختيار - ما أمكن - أن يقع على الشائع المتداول، مما تكثر الحاجة إلى استعماله، ويعود على القارئ بالفائدة القريبة. عملاً بقول الشاعر:

لِمَا نافعٍ يسعى اللبيبُ فلا تكنْ

لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعيا

ج- معايير اصطفاء الأمثلة:

- روعي في اختيار الأمثلة - أيضاً - كون المثال له مزيّة يختصّ بها، كأن يوضّح معياراً من معايير الاستدلال أكثر من غيره من الأمثلة، أو أن يكون الدليل الذي أورده المصحح اللغوي وحيداً، أو مبيناً لمنهج المصنف، أو مخالفاً له، ونحو ذلك من الخصائص التي تجعل الأمثلة ليست عشوائية الانتقاء، بل هي هادفة إلى حد كبير، تلبي مطلباً من مطالب البحث، وتساعد على تجلية جانب من جوانبه، وتحقيق هدف من أهدافه.

ومن الشروط التي بُني عليها انتقاء الأمثلة كون المثال يجلّي مستوى معيناً من مستويات الدرس اللغوي، صرفاً ونحواً ودلالة (ما أمكن).

---

[1] د. عبد الفتاح سليم: اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه، (٢/٢٧٥ ومابعدها).

– لم يتحقق التوازن أو التوازي الكمّيّ بين مستويات التحليل اللغوي، فقد نجد المستويات الثلاثة (الصرفي والنحوي والدلالي) مدرجة تحت مقياس من مقاييس التصحيح، وربما لا نجد بعضها تحت مقياس آخر. وهذا التباين الكمّيّ في أنصبة المستويات اللغوية يرجع إلى طبيعة الكتب التي تناولها البحث، فبعضها عُني بالأغلاط الصرفية وتضاءلت عنايته بالمستويات اللغوية الأخرى، فكتاب (أخطاؤنا) في الصحف والدواوين لصلاح الدين الزعبلاوي – مثلاً- نجد أن نسبة المسائل الصرفية فيه كبيرة، يليها النحو، وتقل فيه المسائل الدلالية.

وكتاب (فصيح ثعلب) يغلب عليه ضبط اللغات وقلّ تناول المسائل النحوية فيه. ومثله كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت، فنسبة المسائل اللغوية هي الغالبة، تليها المسائل الدلالية، ثم تأتي المسائل النحوية على قلة. فوفرة الأمثلة لمستوى ما من مستويات الدراسة اللغوية في كتاب ما من الكتب التي اختيرت للبحث، هي التي تحكّمت في مسألة اختيار الأمثلة، وهي المسؤولة عن اتساع مستوى ما من مستويات التحليل اللغوي تحت مقياس من مقاييس التصحيح، أو ضيق هذا المستوى.

د- ضوابط التعامل مع الكتب المصطفاة للدراسة:

إنْ صرّح المصحح اللغوي بمعايير محددة أخذنا بما صرّح به، وحاولنا استقصاء ذلك عبر مصنّفه؛ للوقوف على مدى التزامه أدلته التي حدّدها. مع التقيد بما تدل عليه عبارته؛ كأن يقول: "والمعتمد عندنا..."أو: والأدلة المعتبرة في تصحيحاتنا...،أو: واحتججنا بما أجمع عليه أهل اللغة...، أو: وأدلتنا في التصحيح هي ما اعتمده علماء اللغة والنحو..." أو أي عبارة مقاربة لذلك في المعنى. كما حاول الباحث التفريق بين الأدلة التي اعتمدها المصححون والأدلة التي ساقوها للاستئناس لا للاحتجاج. فصلاح الدين الزعبلاوي -مثلاً- صرّح بأنّ ما أورده من الأحاديث الشريفة وبعض الأشعار، كان للاستئناس لا للاحتجاج[22]، قال الزعبلاوي: "لكن الذي تلاقت عليه أقوال الأيمة، أنه لا يستقيم الاحتجاج في تقرير حكم لفظي، بغير أشعار الجاهلية والإسلام والمخضرمين، وبغير القرآن الكريم، وبعض الحديث وأقوال الصحابة. أما الاستظهار بقول بشار وأضرابه من الشعراء الفحول، فهو مقبول على جهة الاستئناس والتغليب ليس غير"[23].

وقال في موضع آخر من كتابه: "فلا يظننّ ظانّ أن كل ما بسطناه من أقوال الأيمة والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج. فقد سقنا أكثره؛ ككلام ابن جني والحريري...

[22] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٤.

[23] السابق.

على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل، تذرّعاً بذلك إلـى تقريـر الحكم، وإرادة تمكين البحث في نفس القارئ"[24].

فالزعبلاوي يصرّح -هنا- بمعايير احتجاجه وإصدار أحكامه في التخطئة والتصحيح. وقلما نجد – من الباحثين الذين اختيرت كتب لهم في هذه الدراسة– مـن يـصرّح بمنهجـه الاستدلالي بمثل هذا التفصيل والوضوح، بل إنّ أغلبهم يدخل في المناقشات وإصدار الأحكام، دون بسْط القول في المنهج الذي ارتضاه في احتجاجه اللغوي. وسعى هذا الحديث إلى معرفة مدى تقيّد الزعبلاوي بمنهجه هذا، فصادف في بعض التصحيحات(القليلة) أن الزعبلاوي احتجّ بالحديث الشريف[25]، وببعض أشعار المولّدين[26]وبأشعار لم يحدّد قائليها[27]، خلافاً لمنهجه الذي اعتمده، وحدّد مقاييسه أو أدلته وممّن صرّح بمنهجه في الاحتجاج محمد العدناني في معجميه (الأخطاء الشائعة والأغلاط اللغوية المعاصرة)، فذكر في مقدمتي المعجمين الأدلّة المعتمـدة عنده في الاستدلال.

وإن لم يصرّح المصحّح اللغويّ بالأدلّة المعتمدة عنده، ذهبنا إلى أن كلّ ما يذكرُ من الشواهد – على اختلاف أنواعها– في مصنّفه، في سياق التصحيح و التخطئة تعدّ معايير احتجـاج لا استئناس، وعليها مناط آرائه و أحكامه.

وبالمثال يتضح المقال – كما يقولون– فلو فرضنا أن مصحّحاً لغوياً لم يذكر في مقدمة كتابه منهجه في الاحتجاج، ودخل في مناقشة الألفاظ والأساليب، مورداً شواهد متنوعة بانياً أحكامه في التصويب والتخطئة عليها، جعلنا كل ما جاء في مناقشاته وتصحيحاته أدلة معتمدة عنـده، سواءٌ محتجاً بها محتكماً إليها لا مستأنساً بها.

ومثال ذلك ما أورده الحريري في كتابه (درة الغوّاص في أوهام الخـواص)، فـي ترجيح الإخبار عن(كلا وكلتا) بالمفرد لا بالمثنى[28]، كان احتجاجه بآية كريمة وبيتي شعر لم يحـدد قائليهما. والحريري – بحسب ما جاء في مقدمة كتابه المذكور– لم ينصّ على منهجـه فـي الاحتجاج في تصحيحاته اللغوية؛ لذا ذهب الباحث إلى أن الحريري يستدل بـشعر دون أن يذكر قائله.

---

[24] السابق: ص١٣.

[25] السابق. علماً بأنه لم يحدد الأحاديث التي يعتمدها في التصحيح، كما لم يحـدد الأحاديث التـي تساق للاستئناس فقط فلم يوضح موقفه من الاستدلال بالحديث بشكل محدّد.

[26] السابق: ص٢٢٨، ٢٢٩.

[27] السابق: ص٢٣٤.

[28] الحريري: درة الغوّاص في أوهام الخواص، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ص١٣٨.

قال الحريري: "ويقولون: كلا الرجلين خرجا، وكلتا المرأتين حضرتا، والاختيار أن يوحّد الخبر فيهما، فيقال: كلا الرجلين خرج، وكلتا المرأتين حضرت؛ لأن كلا وكلتا اسمان مفردان وُضعا لتأكيد الاثنين والاثنتين، وليسا في ذاتهما مثنيين، ولهذا وقع الإخبار عنهما كما يخبر عن المفرد، وبهذا نطق القرآن في قوله تعالى:﴿كلتا الجنتين آتت أُكُلَها ولم تظلم منه شيئاً[29]﴾، ولم يقل: آتتا، وعليه قول الشاعر:

كلانا يُنادي يا نزارِ وبيننا قناً من قنا الخطّيّ أو من قنا الهند

ومثله قول الآخر:

كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ونحن إذا متْنا أشدّ تغانيا

فقال الأول: كلانا ينادي، ولم يقل: ينادیان، وقال الآخر: كلانا غني، ولم يقل: غنيّان؛ فإن وجد في بعض الأخبار تثنية خبرٍ عن كلا وكلتا فهو مما حُمل على المعنى، أو لضرورة الشعر"[30].

ففي أمثال هذه المناقشة ذهب منهج هذا البحث إلى الاستنتاج بأن الحريري يحتج بشعر دون أن يُسمّي قائله، فقد يكون هذا الشعر مجهول القائل فعلاً، أو أن الحريري لم يُعنَ بذكر قائله، إما لعدم اطلاعه عليه و إما لإجازته الاحتجاج بشعر مجهول القائل.

- إذا ذكر الباحث اللغوي – في مناقشات القضايا اللغوية– دليلاً واحداً فقط، فسيكون دليله هذا مسوقاً للاحتجاج لا للتمثيل. ما لم ينصّ الباحث على خلاف ذلك، أو يقيّده.

---

[29] سورة الكهف: الآية: ٣٣.

[30] الحريري: درّة الغوّاص: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ص١٣٨.

المدخل الثاني

الأصول والمقاييس والمعايير: (وتعريفات أخرى)

في طليعة ما يحتاج إليه دارس اللغة والباحث فيها تحديد المصطلح وضبطه وبيان دلالته بدقة؛ لأن المصطلح يعد أداة حيوية في التحليل والمناقشة وبناء الأحكام، فكم من خلاف مُستحكم ممتدٍ يرجع – عند التحقيق – إلى عدم تحديد دلالة المصطلح وبيان المقصود منه؛ ودفعاً للَّبْسِ والتداخل وأملاً في التوصل إلى نتائج مضبوطة يبدو لنا أن إلقاء الضوء على دلالات بعض المصطلحات في محاولة لاستجلاء أبعادها ومقاصدها يعدّ من أصح الأسس للدراسة اللغوية. ولعل المصطلحات الآتية هي من أبرز ما يعنينا في هذا البحث:

الأصول – المقاييس – المعايير – الاحتجاج – الاستدلال – الدليل – القواعد الكلية أمور كلية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

يبدو من استقراء بعض ما كُتِبَ في أصول النحو، أن مصطلح الأصول يُراد به الكليات التي بُني عليها النحو. قال السيوطي:" أصول النحو علم يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل". ويمضي إثر ذلك مبيِّناً المراد من كل كلمة من كلمات هذا الحد، فيقول:" وقولي: عن أدلة النحو: يُخْرِجُ كلَّ صناعة سواه وسوى النحو. وأدلة النحو الغالبة أربعة. قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن الأنباري في أصوله أدلة النحو ثلاثة: نَقْل وقياس واستصحاب حال[31] ... وقد تحصّل مما ذكراه أربعة ..."[32] فأدلة النحو الغالبة التي استنبطها السيوطي من الجمع بين تعريفي ابن جني وابن الأنباري أربعة، هي: السماع أو النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال. وذكر السيوطي بعد ذلك أدلة تأتي دون الأربعة في الرتبة أو الأهمية. وبعد أن قدّم السماع على الأدلة الأخرى قال: "... وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بدّ له من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك، ودونهما الاستقراء والاستحسان وعدم النظير، وعدم الدليل..."[33].

فالاستقراء، والاستحسان، وعدم النظير، وعدم الدليل، أدلة تأتي بعد الأدلة الغالبة. ويفرق السيوطي في حد علم أصول النحو بين نوعين من الأدلة: أحدهما: أدلة "إجمالية"[34]، والآخر

---

[31] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ص٨١ .

[32] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢١.

[33] السابق: الصفحة نفسها.

[34] السيوطي: الاقتراح، ص٢١.

أدلة تفصيلية"[35]. ولعل قوله: "أدلة النحو الإجمالية" يقارب مصطلح ابن هشام في المغني وهو "صور كلية" يتخرّج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية"[36]. ويسرد ابن هشام تحت العنوان السابق إحدى عشرة قاعدة، عدّها أموراً كلية منها: "القاعدة الأولى: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما، والقاعدة الحادية عشرة: من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام"[37].

وبالنظر فيما جاء في الباب الثامن من كتاب المغني لابن هشام، وفيما قاله السيوطي في (الاقتراح في علم أصول النحو)، يمكن القول بأنّ أدلة النحو الإجمالية، هي أصوله الكلية، وبأن ما جاء في الباب الثامن من أبواب الجزء الثاني من كتاب (المغني)، هي أصول تأتي في المنزلة الثانية – من حيث الاتساع والشمول- بعد أصوله الكبرى (السماع، والقياس، والإجماع، استصحاب الحال).

وبيّن السيوطي المقصود من قوله: "أدلة تفصيلية "، فقال: وقولي (الإجمالية) احتراز من البحث عن (التفصيلية)، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل والمفعول، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ، وبجواز مجيء التمييز مؤكداً، ونحو ذلك، فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله"[38].

يفهم من هذا التفريق بين الأدلة الإجمالية والأدلة التفصيلية، أنّ مباحث النحو، كمجيء الحال من النكرة، أو تقديم التمييز على عامله، أو مطابقة الفعل لفاعله، ونحو ذلك، هي أدلة تفصيلية، (وهي الأدلة الغالبة) وأنّ السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، وما يقاربها من الأدلة التي تأتي دونها – على حدّ تعبير السيوطي- كالاستقراء والاستحسان وعدم النظير، وعدم الدليل... أدلة (إجمالية). وأن الصور الكلية التي يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية' هي أدلة أو أصول، وإنْ كانت تأتي في المرتبة الثانية من هذه الأصول (الإجمالية).

والسماع، والقياس، واستصحاب الحال: هي الأصول التي اعتمدها ابن الأنباري، وقال: إن الأولين واسعان، والثالث ضعيف. وبالنظر فيما جاء في كتاب 'في أصول النحو' لسعيد الأفغاني نجد أنّ الأبواب التي اشتمل عليها الكتاب هي: الاحتجاج (وهو شامل للسماع بفروعه)، والقياس، والاشتقاق، والخلاف.

---

[35] السابق: الصفحة نفسها.

[36] ابن هشام المغني: (٢/٧٥١-٧٧٨).

[37] السابق: الصفحة نفسها.

[38] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٢١.

وإذا نظرنا إلى البحوث والكتابات المعنونة بـ"أصول النحو" نجد أنها لم تكن – دائماً – أصولاً بهذه الدلالة المحددة أو المرادة من كلمة أصول. فقد نجدها طرائق أو إجراءات، أو تحليلات تتخذ لاستنباط الأحكام النحوية. وهذه أمثلة توضح ذلك:

"الاحتجاج" باب يعدل ثلث كتاب (في أصول النحو) لسعيد الأفغاني. وإذا نظرنا في الطريق الذي يسلكه البحث وجدنا أن الاحتجاج – بحد ذاته– ليس أصلاً وإنما هو إجراء اعتمد على أصل، أو (استدلال)؛ لإثبات حكم نحوي يبنى على دليل (وهو النص اللغوي الفصيح) المنقول أو المسموع). يتضح ذلك من قوله: "يراد بالاحتجاج هنا إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"[39].

إذاً الاحتجاج هو إثبات... بدليل. والإثبات استدلال (عمل عقلي) معتمد على دليل نقلي = نص لغوي فصيح. فالأصل – هنا– هو النص الفصيح، والاحتجاج من مستلزماته، أو إجراءاته.

قد نفهم من عنوان الكتاب احترازاً يعضد ما ذهبنا إليه. فالعنوان "في أصول النحو"، ولعل تقديرنا لمتعلّق شبه الجملة يوضح المراد. فقد نقدره دراسات أو مباحث أو محاضرات (كما صرح المؤلف في مقدمة كتابه قائلاً: "...وقدمت بين يدي دراستهم[40] تلك محاضرات أربعاً في: الاحتجاج، والقياس، والاشتقاق، والخلاف، هي مادة هذا الكتاب"[41]. إذاً هي محاضرات في أصول النحو، وليست بحوثاً أو دراسات مستفيضة في الأصول بمعناها المحدد الذي أوردناه وإنما تضم مع الأصول بعض مستتبعاتها أو مستلزماتها.

ولعل من المفيد هنا أن نعقد مقارنة بين عنواني الفهرسين الإجمالي والتفصيلي لقرارات مجمع اللغة العربية؛ إذ جاء في **العنوان التفصيلي**: القسم الأول في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة. والمسائل أو الموضوعات التي تناولها الكتاب تشتمل على أحكام نحوية وصرفية ولغوية.

ويقارن هذا العنوان **بالعنوان الإجمالي** للكتاب كله وهو (كتاب في أصول اللغة). فمن مسائل الكتاب (ولعلها الأكثر) ما يندرج تحت علم الصرف، ومن ذلك: إضافة ثلاث صيغ لاسم الآلة. وإضافة صيغة "فِعِّيل"بكسر الفاء وتشديد العين لإفادة المبالغة"[42]. ولحوق التاء لاسم المكان... ومن المسائل التي تسلك في علم اللغة؛ كالمترادفات والتضاد والمشترك اللفظي وبعض

---

[39] سعيد الأفغاني: في أصول النحو؛ ص٦.

[40] يريد: طلبة شهادة علوم اللغة العربية(السنة الثالثة) بحسب نظام السنوات الذي أخذت به الجامعة السورية(التي عرفت فيما بعد إلى يومنا هذا بجامعة دمشق) في كلية الآداب والعلوم بدءاً من العام الجامعي ١٩٤٨-١٩٤٩م.

[41] السابق: ص٤، (المقدمة).

[42] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: في أصول اللغة(ج١س٣، ص٥).

الأساليب اللغوية والمعربة. ومن الأساليب اللغوية التي توقفت: استهدف الشيء /تقدم إلى فلان بكذا أي قدّمه إليه أو طلبه أو التمسه/ استعمال (سواء) مع (أم) ومع (أو)[43] بالهمزة وبغيرها.

كما توقفت سبعة ألفاظ معرّبة، منها (بستر) من (باستور)، و(بنْور) من (بلّور)، و(تلْفن) من (تلفون)[44] ...إلخ. فعنوانات المسائل بحد ذاتها ليست من أصول اللغة، ولكنها تندرج – حسب تقسيمنا – في قواعد اللغة أو مقاييسها. فقولهم (أقيسة)[45]هي أقرب ما يمكن إلى محتوى الكتاب، وقولهم: (أوضاعنا العامة) عبارة متسعة لعلها صيغت بشيء من العموم ليتسع مدلولها ليشمل مسائل صرفية ونحوية وأساليب لغوية ومباحث متنوعة (كما مثلنا). ولكن في المناقشات التي حوتها البحوث والمذكرات المقدمة للجان المجمع ودورات مؤتمراته ورد العديد من الأصول النحوية والصرفية والقضايا والقواعد الكلية والمقاييس أو الأحكام النحوية والصرفية واللغوية.

وأصول النحو – كما ذكرها السيوطي- أربعة، هي: السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال[46]. فالسماع يشمل الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العرب نثراً وشعراً. وتندرج تحت كل قسم فروع و تفصيلات يضيق المقام عن إيرادها. فالشعراء مثلاً قسّموا إلى طبقات. وانعقد الإجماع على الاحتجاج بشعر الجاهليين والمخضرمين ومعظم الإسلاميين، واختلف في الاحتجاج بشعر من جاء بعدهم[47]. وهناك أشعار مجهولة القائلين. مختلف في الاحتجاج بها[48].

فهذه التفصيلات في أصول النحو جعلت هذا البحث يتجه إلى تفريع المقاييس أو المعايير التي اعتمدها المصححون و المجمعيون في بحوثهم وقراراتهم.

---

[43] السابق: (١/٤، ٨، ٩).

[44] السابق.

[45] لعلهم أطلقوا جمع القلة وأرادوا الكثرة. قال ابن مالك:

أفعِلَةٌ أفْعُلُ ثمَّ فِعْلَـــةْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّـــةْ
وبَعْضُ ذي بِكَثْرةٍ وَضْعاً يَفِي كَأَرْجُلٍ والعكسُ جاءَ كالصُّفِيّ

[46] أصول النحو عند ابن الأنباري ثلاثة،هي: السماع، والقياس، واستصحاب الحال، وعند ابن جني، هي: السماع، والقياس، والإجماع، جمع السيوطي بين الرأيين فجعل الأصول أربعة (ينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ٢١.

[47] ينظر البغدادي: خزانة الأدب(١/٣، ٤)؛ ط بولاق.

[48]"لايجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يُعرف قائله، إلا إذا رواه عربيٌ ممّن يُحتجّ بكلامه". سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ٦٠ (ط٢).

فالقواعد النحوية – مثلاً – معتمدة على هذه الأصول، ولكن بعد أن بُوِّبت هذه القواعد في مصنفات متعددة تعليمية عبر العصور، قلّت الإشارة إلى الأصول التي استنبطت منها هذه القواعد، إلا في معرض الخلاف، أو المطولات أو المصنفات الموجهة إلى مراحل الدراسات المعمقة. فما النافية في قولنا: ما خالدٌ شاعراً، محمولة على (ليس) في العمل، عند الحجازيين، ولكنها عند التميميين مهملة (ما خالدٌ شاعرٌ). ففي "ما" لغتان؛ إحداهما حجازية (وهي ما العاملة عمل ليس)، والأخرى تميمية (وهي ما المهملة). ولكننا في الإعراب المختصر، قلّما نشير إلى هاتين اللغتين، فنكتفي بإعمال "ما" عمل ليس، أو بإهمالها – فنقتصر غالباً – على بيان القاعدة النحوية المتعلقة بـ "ما" هذه دون الإشارة إلى اللغتين اللتين استنبطت منهما القاعدة.

وفي مناقشة مقاييس التصحيح التي اعتمدها المصححون و المجمعيّون مواضع كثيرة بُني الاحتجاج فيها على قاعدة نحوية أو صرفية عامة، دون الإشارة إلى الأصل الذي استنبطت منه تلك القاعدة. ففي هذه الحالة جعل هذا البحث القاعدة النحوية أو الصرفية العامة مقياساً من مقاييس الاحتجاج وأصوله. فتفرعت الأصول وتعددت بحسب ورودها في بحوث المصحّحين اللغويّين وأحكامهم وفي مذكرات المجمعيّين وقراراتهم؛ لتكون أقرب إلى واقع تلك البحوث، ولتدلّ على مقاييسهم بتفصيل واضح دقيق. وهذا ما اتُّبِعَ في اصطفاء الأدلّة في هذا البحث.

وللوقوف على ما بين معاني مادتي (عَيَرَ وقَيَسَ) من تقارب أو تطابق، يحسن أن نورد شيئاً من معانيهما التي جاءت في بعض المعجمات القديمة والحديثة[49].

جاء في اللسان: "قاس الشيءَ يقيسه قيْساً وقياساً، واقتاسه، وقيّسه إذا قدّره على مثاله... والمقياس: المقدار... وما قِيسَ به. والمقايسة: مفاعلة من القياس... ويقال: قايَسْتُ بين شيئين إذا قادرْتُ بينهما "[50].

وجاء في المعجم الوسيط مادة (قيس): وجاء في المعجم الوسيط: "قاسَ الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قيْساً وقياساً: قدّره على مثاله... قايَسَ الشيء قياساً، ومقايسة: قدّره، والشيءَ بكذا وإلى كذا: قدّره به... واقتاس الشيء بغيره، وعليه: قاسه. والقياس (في اللغة): ردّ الشيء إلى نظيره.

وفي اللسان: " وعايَرَ الدينار: وازنَ به آخر. وعيَّرَ الميزان والمكيال وعاوَرَهما وعايَرَهما، وعايَرَ بينهما مُعايَرةً وعياراً: قدَّرهما و نظر ما بينهما... والمعيار من المكاييل:

---

[49] ينظر: لعلّ من المفضّل المقارنة بين ما جاء في المعجمات القديمة من معاني هاتين الكلمتين، وما جاء في المعجمات الحديثة؛ لما اشتملت عليه الأخيرة من معانٍ مستجدة للمفردات، جاء بها التطور الدلالي.

[50] ابن منظور: اللسان، (مادة: قيس: ٢/٢٧٠).

ما عيّر. قال الليث: العيار ما عايرتَ به المكاييل... تقول: عايرت به؛ أي: سوّيتُه، وهو: العيار والمعيار. يقال: عايِرُوا بين مكاييلكم وموازينكم..."[51]. ومن المقارنة بين ما جاء في مادة "قيس" و"عيّر" لا يبدو كبير فرق بينهما، وجاء في المعجم الوسيط مادة (عيّر): "عايرَ بين المكيالَين معايرة وعياراً: امتحنهما لمعرفة تساويهما. وعايرَ المكيال أو الميزان: امتحنه بغيره لمعرفة صحته... العيار: كلّ ما تُقدَّر به الأشياء من كيل أو وزن، وما اتخذ أساساً للمقارنة (مجمع اللغة العربية)... والمعيار: العيار... ومن العلوم المعيارية، وهي: المنطق والأخلاق والجمال ونحوها. (مجمع اللغة العربية)، والجمع معايير... والعيَّار: الكثير التجوّل والطواف"[52].

وإذا نظرنا في المعاني الأصلية والفرعية لمادتي (قيس، وعيّر) وجدنا أنّ هناك تقارباً يكاد يبلغ حد الترادف في بعض المواضع ففي المنجد (مادة: عيّر): "عايرَ معايرة وعياراً المكيال أو الميزان: قايسه، وامتحنه بغيره لمعرفة صحته... وعيار الشيء: ما جُعل قياساً ونظاماً له...والمعيار (والجمع:معايير): العيار الذي يقاس به غيره..."[53]. ففي شرح فروع مادة (عيّر) نجد ألفاظاً من مادة (قيس).

كما نلحظ في الاقتباسات التي أخذت من المعجم الوسيط لمادتي (عير، وقيس)، اتساع المعاني المستحدثة لمادة (قيس)؛ فهناك القياس في اللغة، والقياس في علم النفس، والقياس في المنطق، والقياس في الفقه. غير أنّ فروع مادة (عير) تكاد تقتصر على المعاني الأصلية. ولم تستعمل بدلالات مستجدة في العلوم المتعددة، كما استعملت فروع مادة (قيس).

الاستدلال: عرفه ابن الأنباري بقوله " اعلم أن الاستدلال طلب الدليل، كما أن الاستفهام طلب الفهم، وقيل: الاستدلال: بمعنى الدليل، كالاستقرار بمعنى القرار "[54] وعرّف (الدليل) بقوله: "والدليل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى ما لا يعلم ... "[55].

"أما النقل فالكلام العربي الفصيح المنقول الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب، من المولَّدين، وما شذّ من كلامهم كالجزم ب(لن) والنصب بـ(لم)"[56].

---

[51] ابن منظور: اللسان، (عير:٩/٤٩٤).

[52] المعجم الوسيط: مادة(عيّر).

[53] المنجد: مادة(عيّر).

[54] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني: ٤٥.

ويتظر: د.اشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو: دراسة وكشاف معجمي، ص٨٨.

[55] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني: ص٤٥. وينظر: د.اشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو: دراسة وكشاف معجمي، ص٨٨.

السماع والنقل مترادفان :

"استخدم مصطلحا السماع والنقل مترادفين في كتب أصول النحو، وهذا ما نجده عند كل من ابن جني وابن الأنباري"[57].

أسباب اختيار كلمة مقاييس في عنوان هذه الرسالة:

اخترت كلمة (مقاييس) لعنوان هذا البحث لأسباب متعددة، أبرزها:

- **السيرورة والتداول:** فكلمة(مقاييس) حظيت بذيوع أوسع من كلمة (معايير) في مصنفات المتقدمين والمتأخرين الدينية واللغوية؛ فهي أقرب إلى طبيعة البحث اللغوي.

- **مقتضيات البحث:** فهذا البحث يبني على الأدلة الإجمالية والأدلة التفصيلية (على حد تعبير السيوطي)[58]. وكلمة مقاييس يمكن استعمالها في توضيح نوعي الأدلة؛ إذ يمكن القياس على دليل (إجمالي)، كالسماع وغيره، ويمكن القياس على دليل تفصيلي (أي على جزئية من جزئيات مباحث النحو ومسائله. بخلاف كلمة (معايير). فلم يقل النحويون - فيما أعلم- عايرَ هذه المسألة بكذا، وعيار المسألة أو الوجه كذا. بل نراهم يكثرون في كتبهم من القول: قياساً على كذا،والقياس كذا، قال ذلك مقايسة، قاسه على كذا... ونحو ذلك.

ونجد في عنوانات بعض الكتب التراثية كلمتي (عيار، والمعيار)؛ وذلك في كتاب "عيار الشعر" لابن طباطبا العلوي و"المعيار في أوزان الأشعاروالقوافي..." للشنتريني الأندلسي[59]. كما نجد كلمة (مقاييس) في عنوان كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس (٣٩٥هـ).

وتجدر الإشارة إلى أن كلمات (معايير، ومعيارية) لاقت رواجاً في الكتب اللغوية والتربوية الحديثة: ومن المواضع التي وردت فيها هذه الكلمات: كتاب: اللغة بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان[60]. ومعايير التخطيء والتصويب (في كتاب معجم الخطأ والصواب في اللغة)، للدكتور إميل يعقوب[61].

فكلمة (مقاييس) أكثر تداولاً من كلمة (معايير) في كتب النحويين واللغويين، ولهذا اخترت لعنوان هذه الرسالة.

---

[56] الإغراب في جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغاني، ص ٤٥، ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ص ٨١، وينظر: د.عبد الفتاح حسن علي البجة: ظاهرة قياس الحمل، ص ٤٧.

[57] د.أشرف ماهر النواجي: مصطلحات علم أصول النحو: دراسة وكشاف معجمي، ص ١٢٢.

[58] السيوطي: الاقتراح ص ٢١.

[59] الشنتريني الأندلسي: المعيار في أوزان الأشعار، تحقيق د. محمد رضوان الداية.

[60] د. تمام حسان: اللغة بين الوصفية والمعيارية.

[61] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٣٢.

المدخل الثالث

القلّة والكثرة وأثرهما في التصحيح اللغوي

كثرة الاستعمال:

ورد هذا المصطلح كثيراً في كتب النحاة واللغويين القدامى والمحدثين. فإذا أطلق على مفردة أو تركيب كان المراد به شيوع ما أطلقوه عليه، وكثرة دورانه على الألسنة والأقلام.

وفي كتاب سيبويه مواضع كثيرة ورد فيها هذا المصطلح أو ما يرادفه، فمن ذلك قوله في تعليل حذف الباء من كلمة (صاحب) في هذا النداء: "إلا أنهم قد قالوا: يا صاحِ، وهم يريدون يا صاحب، وذلك لكثرة استعمالهم هذا الحرف، فحذفوا"[62]. وقد يستعمل سيبويه صيغة المضارع[63]. أو صوراً أخرى لهذا المصطلح، منها: "أكثر استعمالاً"[64] إلا أن ذا أكثر في كلامهم... وهو أكثر من أن أصفه لك.."[65]، ونجد هذا المصطلح في تعليل ابن خالويه حذف ألف(خير وشرّ)، حيث قال: "لم يقولوا أخير ولا أشر، فلِمَ أسقطوا الألف من هذين؟ فقل لعلّتين، إحداهما: أن خيراً وشراً، كثر استعمالهما فحُذفت ألفهما"[66].

ويستعمل ابن جني المصطلح ذاته، وهو يعلّلُ أصالة اللام من كلمة (بل) فيقول: "فأمّا قولهم: ما قام زيد بل عمرو، وبن عمرو، فالنون بدل من اللام، ألا ترى إلى كثرة استعمال (بل)، وقلة استعمال (بن)، والحكم على الأكثر لا على الأقل"[67].

---

62 سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (٢/٢٥٦)وتنظر أيضاً المواضع الآتية: ٢/٣٦٩، ٣/٥٢٩، ٣٦٥.

63 السابق: (٣/٢١٨)، ٢/٣٦٩.

64 السابق: (٢/٢٥٦).

65 السابق: (٣/٥٠٣)، ٢/١٩٦، ٢/٤١٣، ٤/٢٨٨.

66 ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص:٢٣٤.

67 ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ٢/٨٦ وينظر أيضاً: ٣/١٤٩. وممن ورد هذا المصطلح في كتبهم: العكبري في (البيان في إعراب القرآن): ، تحقيق علي محمد البجاوي، ١/٣٠١، ٢/٢٣٥. والفيومي في (المصباح المنير): (مادة: نور)، ص:٣١. ومن المحدثين الذي استعملوا هذا المصطلح في كتاباتهم: د.إبراهيم أنيس في (دلالة الألفاظ)، ص١٤٠، ود.صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص٢٩٢.

بين التقعيد والاستعمال:

لا شك في أن هناك – بعض التنافر أو الاختلاف بين هذين القطبين أو الاتجاهين، والحركة الجدلية أو المتناقضة بينهما تشكل أبرز محاور العمل اللغوي وإشكالاته. وتكاد تنحصر المعركة المتجددة في العلاقة بين هذين المحورين أو القطبين. فالتقعيد يمثل المحور الأقرب إلى الثبات، وقد نسميه "الثابت". والاستعمال متجدد، فهو يمثل المحور الأقرب إلى التغيّر. ونسميه "المتغير". وفي ضبط حركة التأثر والتأثير بين هذين المحورين تكمن المشكلة أو المعضلة، التي يدور في ساحتها معظم الجدل والحوار اللغوي؛ فمن تساهل وتسمح – بحجة التطور الذي لا تتوقف عجلته– غلّب (المتغيّر) على (الثابت)، ومن احتجّ بالمحافظة على الأصالة غلّب (الثابت) والتزمه. و (الثنائية) أمر مألوف في هذا الوجود. فالخير والشر، والظلام، والنور، والحق، والباطل... وغير ذلك من الحلقات الممتدة في سلسلة الأضداد ثنائيات غير خافية...

وواضح – أيضاً أن هذا الكون لم يشهد محوراً من محاور الثنائية الكونية غالباً ومهيمناً على الدوام. بل الحركة الجدلية بين أقطاب الثنائيات المتضادة، تمثل حرباً سجالاً، أو مدّاً وجزراً. فلم يشهد الكون نوراً غامراً لا يعقبه ظلام، كما لم يشهد ظلاماً دامساً سرمدياً. وبذا استقام أمر الحياة وانتظمت سيرورتها الذاتية. ولا نركب مركب العسف والشطط إذا استمددنا شيئاً من الحكمة الكامنة وراء مساجلة الثنائيات الكونية المتضادة، وأسقطناه على "الثابت و"المتغير" في عالم اللغة. فالكون ليس مجموعة ثوابت صماء ميتة، وليس مجموعة متغيرات تهيم على وجهها منفلتة، لا تعرف انضباطاً أو نظاماً... والمسألة اللغوية ليست بعيدة عن هذا الإطار، ولاهي خارجة عنه.

فالكلام – بمصطلح علم اللغة الحديث– سابق اللغة. بل هو المادة التي تُصنَعُ منها اللغة. فالكلام ما يستعمله الناس في واقع الحياة، واللغة مجموعة القوانين المستقرأة أو المستنبطة من الكلام المنطوق. وبعبارة أكثر إيجازاً الكلام هو الاستعمال، واللغة هي القواعد. ولا شكّ في أن التأثر والتأثير المتبادلين بينهما ظاهران، والمتكلم – بعد وضع قواعد اللغة– مطالب بالتزام القواعد في كلامه. لأنّ القواعد تمثل العقل الجمعي للأمة أو لأهل لغة معيّنة، واحترام عقل الجماعة وفكرها أمر مسلّم به، ولكن العلاقة بين الكلام واللغة – كما أشرنا - قائمة على الأخذ والعطاء والتأثر والتأثير باستمرار وتجدد. فاللغة (أو القواعد) مأخوذة من الكلام، والكلام مقيس على اللغة. ويقضي المنطق بإقامة توازن بينهما، ومحاولة ضبط حركتهما الجدلية الدائمة. فلا مراء في هذا، ولكن المشكلة تكمن في نسبية هذه الحركة، وفي حدود التأثر والتأثير المتبادل، ولعل الأسئلة الآتية توضح ذلك: إلى أيّ مدى يُترك المجال مفتوحاً للمتكلم؟ أيترك المتكلم يرسل الكلام على عواهنه يتفوّه بما يشاء دون مراعاة للقواعد.

التي صاغها عقل الجماعة؟ أيلزم المتكلم إلزاماً صارماً بهذه القواعد، فلا يُسمح له بالتغيير، وهو يرى أن الحياة أمامه متغيرة متجددة؟ أيتوقف المتكلم عن الارتجال ومعايشة الواقع التزاماً بالقواعد، لأنها تمثل العُرْف الجمعي أو العقل الجمعي الذي ينبغي أن يحترم ولا يُتخطى؟ تلك هي المعادلة الحرجة المضنية. ولكن منطق الحياة قضى في المسألة، فأقامها على المساجلة، وتبادل التأثر والتأثير ونحن إذا عدنا من رحلة التنظير الفلسفي للكلام واللغة، إلى الواقع الملموس، وجدنا أن مقاربة الحق تقضي بألا يفسد (الكلام) (اللغة)، وألا تضيق اللغة على (الكلام) واسعاً. وقديماً قالوا: "يَجِدّ من الأحكام بقدر ما يَجِدّ من القضايا". وإذا جعلنا (اللغة) معادلة معنى (الأحكام) ازدادت العلاقة بين (الكلام) و(اللغة) وضوحاً. (فاللغة) بمستوياتها البارزة صرفاً ونحواً ودلالة متفاوتة التأثر بـ(الكلام)؛ (فالأصل[68] أو البنية العميقة[69]) في المستويين الصرفي والنحوي أقرب إلى الثبات، والدلالة هي المجال الأرحب الذي يجدر به أن يشهد تجدّد المفردات وتطور دلالاتها بقدر ما يَجِدّ من القضايا.

ولعلّ ما يزيد المسألة فضل بيان أن نجتزئ شيئاً من آراء "دي سوسير" التي فيها تصوره للعلاقة بين اللغة والكلام. يجعل "دي سوسير" دراسة اللغة في قسمين: "قسم أولّ – وهو جزء أساسي– وموضوعه اللسان الذي هو مجتمعي في ماهيته.. أمّا القسم الثاني – وهو جزء ثانوي– فموضوعه ذلك الجانب الفردي في اللغة، أي: الكلام..."[70]. ونرى دي سوسير – هنا– يعطي اللغة (أو القواعد) المرتبة المهمة، لأنها نتاج العقل الجمعي الذي يستنبط من كلام الأفراد الذين يستعملون لغة معينة، ويحلّ الكلام أو (الاستعمال)المنزلة الثانية. ويعود بعد ذلك لبيان علاقة التأثير المتبادل بينهما، فيقول: "ولا شك أن هذين الموضوعين تربطهما علاقة وثيقة، ووجود كل واحد منهما يفترض وجود الآخر ويقتضيه: فاللسان ضروري لكي يعقل الكلام... ولكن الكلام ضروري أيضاً، لكي يستقيم اللسان ويستقر..."[71]. فالكلام ينتجه الأفراد ، وبعد أن تستقرّ أنماطه في أدمغة أفراد المجتمع ويرقى إلى مستوى السليقة والأداء السهل المألوف، تستنبط من أنماطه وأساليبه المتداولة (القواعد)التي يحرص أبناء المجتمع على الاستنارة بهَدْيها، والنَّسْج على منوالها في إنتاج الكلام. وتستجدّ في الكلام – بفعل عوامل متعدّدة– ألفاظ وأنماط جديدة، فتتحول إلى (اللسان= القواعد) بعد استقرارها في العقل الجمعي ، وهكذا تمضي عملية التأثير المتبادل بين الكلام واللغة، في حركة متنامية مستمرة، ويكمل

---

[68] بمصطلح النحاة القدامى.

[69] بمصطلح علم اللغة الحديث. والأصل والبنية العميقة يمثلان (اللغة أو القواعد).

[70] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص٢٩.

[71] السابق: الصفحة نفسها.

كلٌ منهما الآخر ويرفده. ويقرر (دي سوسير) أن الكلام سابق اللغة: "ولو نظرنا إلى الكلام من الناحية التاريخية لتبين لنا أن فعل الكلام له دائماً السَّبق والتقدّم في الوجود..."[٧٢]. وبعد تداول أنماط الكلام من قبل الجماعة -كما بينا- تتضح صوره ومعالمه في الأذهان، فتستقر اللغة (أو القواعد): "ولا يتأتى للسان أن يستقر في مكانه من دماغنا إلا بعد تجارب عديدة. وأخيراً، فإن الكلام هو الذي يحدث التقدّم والتطوّر في اللسان..."[٧٣]، ويؤكد (دي سوسير) العلاقة بين الكلام واللغة قائلاً: "وإذا يوجد بين الكلام واللسان نوع من التعلّق، فاللسان هو في الوقت ذاته أداة للكلام ونتاج له"[٧٤]. ويوضح (دي سوسير) الصورة المشتركة للغة في العقل الجمعي قائلاً: "فاللسان موجود في الجماعة في صورة انطباعات وآثار موضوعة في دماغ كل فرد، كما هي الحال -على وجه التقريب- مع قاموس وُزّعت نسخه المتشابهة بين الأفراد ... فاللسان شيء موجود عند كل واحد منهم، وهو مشترك بينهم جميعاً..."[٧٥].

ولمزيد من توضيح العلاقة بين (الكلام) و(اللغة) يمكن سوق الأمثلة الآتية: إذا أراد العربي أن يعبّر عن الصلابة التي اكتسبتها مادة لزجة أو سائلة يمكن أن يقول: صار الطين -مثلاً- قاسياً صلباً كالحجر، أو نحو ذلك، هذا في أصل الوضع أو الارتجال المستمدّ من اللغة، التي استقرّت أنماطها التعبيرية في العقل الجمعي، بعد مرورها في مراحل كافية من التداول والاستعمال، حتى تمركزت في عقول الأفراد، وتمكّنوا من مراعاة أحكامها في الكلام الذي ينتجونه. ولكن الكلام -الذي يخضع للتطور والتغير دائماً- جعل العربي يعبّر عن المعنى السابق بكلمة مختصرة (بحسب قانون الجهد الأقل) هي: (استحجر). فالاشتقاق من الجوامد أو أسماء الأعيان لم يكن متسعاً في مرحلة من مراحل اللغة، ولكن للحاجة والاختصار استحدث العربي في (كلامه أو في استعماله) ألفاظاً مشتقة من الجوامد. ثم فشت هذه المشتقات الجديدة نحو (استأسد، استنسر، (وفي مثلهم: إن البغاث بأرضنا تستنسر)، واستنوق الجمل (خلط بينه وبين (الناقة)... فرأى مجمع اللغة العربية جواز الاشتقاق من الجوامد[٧٦]

واعتماداً على (قواعد اللغة) تختص صيغة (فَعَل) بالدلالة على حدث وقع في زمن مضى، ولكن جاء في الاستعمال (الكلام) (رحمه الله). وغير خافٍ أن الدعاء ليس مختصاً

---

[٧٢] فرديناند دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ص٢٩.

[٧٣] السابق: الصفحة نفسها.

[٧٤] السابق: الصفحة نفسها.

[٧٥] السابق: ص٢٩، ٣٠.

[٧٦] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: قيدها بالضرورة في أحد قراراته، ثم عاد في قرار آخر، ورفع قيد الضرورة

بالزمن الماضي، بل هو للحاضر والمستقبل وقد تحمل على ما ذكرناه الآيات الكريمة التي عبَّرت بصيغة الماضي عن أحداث ستقع في المستقبل، وذلك لتحقُّق وقوع هذه الأحداث؛ كقوله تعالى:﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ...﴾[77]، وما شابه ذلك.

القلّة:

القلّة والكثرة عَدَّ هذان المصطلحان من أبرز الأسس التي يرجع إليها الاختلاف بين علماء التصحيح اللغوي؛ إذ لا يكاد قرار مجمعي معتمد يخلو من الإشارة إلى (الكثرة) أو البناء عليها ،على الرغم من عدم تحديد مقدارها المُجْمَع عليه. وفي الصفحات السابقة أشرنا إلى مسألة الكثرة. أما فيما يتعلق بالقلّة فهناك مصطلحان آخران يُعدّان من أبرز المصطلحات التي تساعد على مقاربة ضبط مسألة القلة والكثرة؛ هما: **القلّة النسبية والقلة الذاتية**. ولعل من أجود الإضاءات لهذين المصطلحين ما أورده صاحب كتاب النحو الوافي، حيث قال: "**القلة النسبية**: قلّة من الأساليب الصحيحة تواجه كثرة من تلك الأساليب تخالفها في حكم، وكلا النوعين -- في ذاته- كثير العدد، يصح محاكاته والقياس عليه، ولكن أحدهما أكثر عدداً من الآخر ، فالآخر قليل بالنسبة للأكثر. فالموازنة العددية بينهما تدل على زيادة أحدهما ونقص الآخر عنه، ولكنه نقص لا يمنع من القياس عليه أو محاكاته، وهذا هو المراد من قولهم: إن التخريج على القليل إذا كان قياساً فصيحاً، سائغ...
أمّا القلّة الذاتية: فقلّة عددية أيضاً، ولكنها بارزة واضحة في ذاتها، لا تحتاج إلى موازنة بينها وبين غيرها، لضآلتها العددية، بحيث يمكن الحكم سريعاً بعدم صلاحيتها للقياس عليها أو لمحاكاتها. والحقّ أن تحديد هذه القلة الذاتية موضع خلاف شديد اليوم..."[78].

ويبدو أنّ المجمع القاهري رغب في عدم التشعيب والتفريع، فسوّى بين مجموعة من المفردات المستعملة في القياس، كما سوّى بين المفردات التي تدل على عدم القياس. جاء في قرار له:

"يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قُدامى النحويين والصرفيين، وهي: القياس، والأصل ، والمطّرد، والغالب، والأكثر، والكثير، والباب، والقاعدة... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس، وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع؛ وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب".

---

[77] سورة النحل، الآية: ١.

[78] عباس حسن، النحو الوافي: (٧٩/٣ – الهامش٣).

وفي محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد (ص٣٨، وما بعدها) ما نصُّه: " ويقال للشاذّ: القليل، والأقلّ، والنادر، وأمثالها مما يفيد القلّة والضعف أيضاً"[79].

وإذا كان الحديث عن القلّة والكثرة فلا مَعْدَى لنا عن التوقف قليلاً عند السماع، والقياس لارتباطهما الوثيق بهذه المسألة. نقل عباس حسن عن مقدمة القاموس المحيط قولاً يتعلق بالسماع والقياس، جاء فيه:

"السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي، وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً، على ما قُرِّرَ في الدواوين الصرفية"[80].

وقال عباس حسن: " وخير قرار ما اتخذه مجمع اللغة العربية " إنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"[81].

وجاء في الموجز في قواعد اللغة العربية: "جعلوا منتصف المئة الثانية للهجرة حداً للذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريين، فإبراهيم بن هرمة المتوفى سنة(١٥٠هـ) آخر من يصح الاستشهاد بشعرهم... أما في البادية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين فيها حتى منتصف المئة الرابعة للهجرة"[82].

ويبدو أن التواريخ المعتمدة للاحتجاج تقع – على الأقل– بين التاريخين الواردين في محاضر جلسات المجمع القاهري وفي كتاب "الموجز في قواعد اللغة العربية"؛ إذ من المتعذر وضع سنة محددة ينتهي فيها الفصيح ويبدأ المولد؛ لأن التحولات الفكرية والاجتماعية عامة، واللغوية خاصة يصعب أن توضع لها حدود فاصلة صارمة: تحدد بسنة أو تاريخ بعينه، ولعل الأقرب إلى الواقع القول بأن الاحتجاج بكلام العرب يمتد في قلب الجزيرة إلى نهاية القرن الرابع للهجرة، وذلك لقلة الاختلاط بالأعاجم نسبياً، أما الحواضر فكانت واسعة الاختلاط مع

---

79 محاضر جلسات مجمع اللغة (الدور الرابع)، الجلسة الرابعة، صباح الثلاثاء ١٩ من يناير / ١٩٣٧ م، ص٥٥، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع. (نقلاً عن: عباس حسن، النحو الوافي: ٤ / ٦٣٤ – الهامش).

80 عباس حسن: النحو الوافي (٤/ ٦٣٤ – الهامش).

81 قال عباس حسن:" ورد هذا النص في ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع، ولكن فيه أنّ أهل البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع، ولما رجعت إلى محاضر جلسات الانعقاد الأول ص ٣٠٣ و ٢٩٤ وما بعدها وجدت النصوص متماثلة إلى نهاية القرن الرابع، لا أواسطه، ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك في مناسبات كثيرة، وهم على حق، والأخذ بهذا الرأي أولى وأنسب". اللغة والنحو بين القديم والحديث: " دار المعارف بمصر، ص٢٤، وص١٣٩.

82 سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص٥.

تفاوت فيما بينها، فالمدن الساحلية – مثلاً – أكثر احتكاكاً بغير العرب؛ لموقعها الجغرافي، وللحياة التجارية التي تشهد فيها نشاطاً واسعاً. وأما الحواضر الداخلية فهي متفاوتة أيضاً في مسألة الاحتكاك والتمازج بالأعاجم بحسب موقعها الجغرافي ومكانتها السياسية والأدبية.

وعلى أي حال، فتقييد الاحتجاج بأزمنة وأمكنة معينة ومحددة مسألة خلافية، ولعل الأرجح ما نقله سعيد الأفغاني في كتابه، وإنّ مجمع اللغة القاهري اجتهد ووسّع تاريخ الاحتجاج، بل إنّ بعض اللغويين ذهب إلى فتح باب الاجتهاد اللغوي وعدم تقييده في أزمنة وأمكنة معينة.

وللمحافظة على المستوى اللغوي الذي نزل به القرآن الكريم، والذي كان شائعاً قبل الإسلام بنحو قرن ونصف، يُفضّل الأخذ بما وضعه النحاة من قيود زمانية ومكانية. وليس هذا الموضع متّسعاً لبسط القول في هذه المسألة أكثر من هذا.

ولعل إلحاق مثال من(النحو الوافي)[٤٢] يشتمل على تطبيق عملي، إن جاز التعبير، لمعنى القلة النسبية والقلة الذاتية، يزيد هذين المصطلحين وضوحاً، ويبرز أثرهما البالغ في

---

[45] قال عباس حسن في مبحث اسمي المكان والزمان: " وردت صيغ – كثيرة لاسم المكان، قليلة لاسم الزمان– من مصادر الثلاثي على وفاق القاعدة، ولكنها مختومة بتاء التأنيث للدلالة على تأنيث المعنى المراد من الكلمة؛ (إذ يقصد منها: البقعة، بمعنى المكان)، فمما ورد في الكلام العربي الفصيح: المزلّة (بكسر الزاي)– لموضع الزلل– المظنّة (بفتح الظاء، وقد سُمع فيها الكسر أيضاً) لمكان الظن– المشرقة (بفتح الراء) لموضع شروق الشمس والقعود فيها– ... المدبغة– المزرعة– المزلقة– المنامة... وكثير مثل هذا، يزيد على المئة، ولكنه يكاد يقتصر على المكان. فهل يجوز القياس على هذا الوارد من المكان، مراداً منه:(البقعة)، بزيادة تاء التأنيث على صيغة مَفْعَل التي هي بفتح العين أو التي بكسرها؛ لتصير (مَفْعَلة) بفتح العين أو كسرها(دالة على المؤنث، المراد به البقعة: بمعنى المكان مع بقاء الدلالة على ما كانت عليه؟

اختلف قدماء النحاة في الرأي؛ فقليلهم يجيز القياس، وأكثرهم يميل– بغير داع قوي– إلى المنع؛ لتوهمه أنّ هذا الكثير المسموع المختوم بالتاء في صيغة اسم المكان، قليل لا يكفي للقياس عليه.

والحقّ أنّ الذي يبيح القياس عليه سديد موفَّق؛ إذ كيف يوصف الوارد من تلك الأمثلة المكانية بالقلة مع أنه يبلغ العشرات. قال شارح القاموس المحيط(في مادة: أسد): إن بعضهم جعله مقيساً؛ لكثرة أمثاله}؟. نعم إنها قلة، ولكنها (نسبية)؛ أي: بالنسبة للصيغ الواردة من غير تاء التأنيث، والقلة النسبية، على هذا الوجه، تبيح القياس العام، وتجيز المحاكاة من غير تقييد. وإنْ كانت لا تبلغ في درجة القوة والفصاحة مبلغ الأولى:(هذا رأي بعض أئمة العربية ممن يقرّرون القياس(كما جاء في مجلة المجمع اللغوي: ج ١ ص٢٣٢، بأنّه الجري على مقتضى الكثرة في جنسها لا الأغلبية العامة. وبه أخذ المجمع اللغوي في كثير من أحكامه وقراراته، بعد أن بيّن قوته، ورجاحة أدلته، وشدة الحاجة للأخذ به).

فاختلاف الدرجة في القوة والفصاحة، لا يمنع من صحة القياس والمحاكاة، ولا داعي للتضعيف الذي لا يدفع عن اللغة أذى، ولا يجلب لها نفعاً. فالأنسب القياس في صيغة(مَفْعَلة) – بفتح العين وكسرها– تبعاً

القياس[84]: **وينقل لنا عباس حسن أنّ أحد المجمعيّين حوّل ما قاله ابن هشام في توضيح المطّرد، والغالب، والكثير ... إلخ، إلى نسبٍ مئويّة، فجاءت على النحو الآتي:**

--المطّرِد: ١٠٠ % [85].

-الغالب:٨٦ % أو ٨٧ % (٢٠ من ٢٣).

-الكثير:٦٥ % (١٥ من ٢٣).

- القليل: ١٣ % (٣ من ٢٣) .

- النادر:١/٣/٤ %(١ من ٢٣).

وبهذا يكتفون، ولا يذكرون الشذوذ في هذا المقام بعدما وصلوا إلى الندرة، وهي أقل القليل[86]. فمسألة " القلة والكثرة " في مجال القياس هي أمّ الباب -كما يقولون-، وإليها يردّ معظم الخلاف النحوي، من أيام البصريين والكوفيين إلى عصرنا هذا. فكثير من أمثلة القلة والكثرة ما زالت دون إجابات مجمع عليها حتى الآن[87].

للقواعد السابقة الخاصة بصياغتها، مع الاقتصار في القياس على اسم المكان؛ لأن أمثلته الواردة هي التي بلغت في الكثرة حداً يبيح القياس عليها، دون اسم الزمان...

هذا وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري(في دورته الثالثة والأربعين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧م زيادة التاء للتأنيث في مَفْعلة(صيغة اسم المكان) مطلقاً؛ أي: سواء كثر الشيء في المكان أم لم يكثر، وعُرِضَ عليه من المسموع الصحيح الوارد لها نحو: ستة وعشرين ومئة(١٢٦) كلمة ختمت فيها صيغة المكان بتاء التأنيث (النحو الوافي: (٣/٣٢٥- ٣٢٦)).

[84] النحو الوافي: (الإحالات المتعلقة بالمسألة): (٣/٩٣، ٩٤، ٦٤، ٧٨).

[85] (ومثّلهُ السيوطي في الاقتراح ص٢١ والمزهر :١/ ١٤٠)ب(٢٣).

[86] كتاب: في أصول اللغة، وفيه مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة ٢٩ التاسعة والعشرين إلى الدورة ٣٤ الرابعة والثلاثين. وفيه إجابة أحد الأعضاء المجمعيين مبيناً النسب الإحصائية في المفهوم المعاصر لمثال ابن هشام الذي نقله السيوطي في (المزهر) و(الاقتراح). عن النحو الوافي: عباس حسن :٤ / ٦٣٤ ... ٦٣٥ – الهامش.

[87] تنظر المقترحات الواردة في آخر هذه الرسالة، فهناك لصاحب هذا البحث مقترح بشأن "القلة الذاتية"، وأثرها في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، وفي كتب التصحيح اللغوي، بوجه عام.

المدخل الرابع

المستوى الصوابي

هو بكلمات قليلة: ما يُعتمد عند أهل اللغة في التخطئة والتصحيح، أو منه تُستنبط القواعد والمعايير التي إليها يُرجع أو يُحتكم في مسائل اللغة الخلافية.

وإذا كان القانون الذي يُفزع إليه في فضّ النزاعات والاختلافات في الأمور الحياتية بالغ الأهمية، فلاشك في أنّ المستوى الصوابيّ (أو مقياس التصحيح)لا يقلّ عنه أهميّة في حقل اللغة.

ولعل أبرز العوامل المتحكمة في المستوى الصوابي -باقتضاب شديد- هي:

١- المسموع أو المنقول، والخلاف في حُجيّة مواده أو أقسامه. كالخلاف في مستويات اللغات أو اللهجات، وعلاقة ذلك باللغة المشتركة أو الفصيحة.

٢- اختلاف مستويات الاستعمال اللغوي، وعلاقة ذلك بمستويات الفصاحة.

٣- القياس وعلاقته بالمسموع، وبالقلة والكثرة. ومتى يُقبل القياس ومتى يُردّ.

وتفصيل الكلام على هذه العوامل مُدْرَج في مقاييس التصحيح التي تشكل فصول هذه الرسالة. وقد يكون الحديث عن المستوى الصوابي - هنا- مدخلاً مفيداً من مداخل هذا البحث، يسلّط الضوء على بعض جوانبه، من خلال المقارنة أو الربط بين ما ذكره بعض علماء لغتنا المتقدمين، وما ذهب إليه بعض اللغويين الغربيين.

١- أهمية المستوى الصوابي:

يعد المستوى الصوابي من أبرز القضايا التي استوقفت علماء اللغة والنحو قديماً وحديثاً. وشهدت خلفاً واسعاً وحِجاجاً دائماً متنوع الأساليب والأدلة. فسيبويه شيخ النحاة قضى نحبه إثر خلاف نحوي، تضافرت أسباب متعددة - لا مجال لسردها هنا - لتجعل الغلبة للكسائي. والحجة التي نصرت الكسائي وهزمت سيبويه هي المستوى الصوابي أو السماع[88]. فبه نُصِرَ رأي الكسائي وغُلِبَ رأي سيبويه. والصراع الذي دار بين الفرزدق وابن أبي إسحاق ذائع معروف، وفيه تتجلى قوة الدليل النحوي (المقياس الصوابي) الذي كان يرفعه ابن أبي إسحاق في وجه الفرزدق، ويدفع به خروج الفرزدق على قواعد النحو. وبلغت سطوة القواعد حدّاً جعل بعض النحاة يخطّئون بعض القراءات التي لا توافق الضوابط النحوية.

فبعض مصنّفي كتب اللحن يخطّئون ويصوّبون في ضوء الأفصح، والمسموع من معاني الألفاظ والتراكيب، ثم تتطور الدلالات بعدهم ويرصدها أصحاب المعاجم المتأخرة

---

[88] فعندما سمع الخليفة قول الأعراب مؤيداً رأي الكسائي، حكم المجلس بصحته، وخطأً رأي سيبويه. ينظر: مغني اللبيب لابن هشام، (المسألة الزنبورية في مادة (إذا).

كاللسان والقاموس والتاج. وتُحاكَمُ آراء المتقدمين من مصنفي التصحيح اللغوي التي وقفوا فيها – بحسب مناهجهم وعصورهم– عند معان معينة، ولم يصل إليهم سواها. ويأتي من بعدهم علماء يحكِّمون المعاني المستجدة، أو المتطورة بالمجاز وغيره، فيصوِّبون معظم ما خطّأه المتقدمون من المصنفين. فالمسألة إذاً تحتاج إلى إعادة نظر في ضوء التطور الدلالي. (فتعرض مصنفات اللحن على المعاجم المعتمدة) ويُصحَّح – في ضوئها– ما خطَّأه مصنفو اللحن. ويبقى ما خطّؤوه خطأً إذا لم يرد في المعجمات المعتمدة ما يصحّحه أو يقرّبه من مستوى مستويات التصحيح. هذا المنهج المنصف فيما يبدو لنا. أما القول بمنع تداول بعض هذه المصنفات فليس فيه حل مناسب لهذه المسألة[89]. فلا يخفى ما في كتب اللحن من ثروة لغوية ومعرفية، وعلامات تساعد على رسم معالم التطور التاريخي للغة.

فإذا قاربنا مقاييس موحّدة أو راجحة – على الأقل– يمكننا وقتذاك أن نحكم –بنصفة– على ما قاله القدامى والمحدثون في التخطئة والتصويب، ونعتمد ما رجح من أقوالهم – في ضوء مقاييس موحّدة كما قلنا أو راجحة.

ولمّا لمسألة التفاوت في مستويات الفصاحة من أثر في التصحيح اللغوي قديماً وحديثاً، بدا أنه من المفيد أن نخصّها بفضل بيان وتفصيل، فنعرّج على أقوال لبعض علمائنا قديماً وحديثاً، ثم نُطِلّ إطلالة عجلى على هذه القضية عند بعض العلماء الغربيين فنجتزئ قطوفاً من آراء اللغوي الفرنسي رونالد إيلوار؛ وذلك لما عُرف عن الفرنسيين من شدة محافظتهم على لغتهم، وعنايتهم بمسألة الصواب والخطأ، ثم نختم الكلام بمقارنة بين رؤيتين للمستوى الصوابي.

٢– تفاوت مستويات الاستعمال اللغوي ومستويات الفصاحة:

أ– مستويات الفصاحة عند ابن السكيت (٢٤٤هـ):

في مجال(اللغة والأبنية المسموعة)، قسّم ابن السكيت (٢٤٤هـ)الفصاحة إلى مستويات، يمكن فهمها من النقول والأمثلة التي أوردها [90]على النحو الآتي:

١–المستوى الأفصح.

٢–المستوى الفصيح.

٣ المستويان المتعادلان في الفصاحة.

أما ما كان لحناً أو ما تقوله العامة فنبّه عليه بقوله: والعامة تقول كذا [91]؛ وفي مواضع أخرى يصرح برفضه قائلاً: لا تقل كذا[92]...

---

[89] إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب، ص٦٢.

[90] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص١٤٦، ١٨٨، ٢٠٧...

ولكن المشكلة تنشأ –في نظرنا– من التعجل في إطلاق الأحكام غير المتأنية. كأن نسارع إلى تخطئة كلمة ولها وجه في العربية، فهناك لغة تنصرها، أو أن يقع خلط بين مستويات الفصاحة، فنكتفي بالأفصح، ونخطئ ما سواه، أو لا نستقصي الوجوه الجائزة أو الواردة في المسألة. فالتعجل والخلط ونقص الاستقراء أو الاستقصاء من أبرز الأسباب التي قادت إلى البلبلة واضطراب المنهجية في التصحيح اللغوي. فكل (بناء) يرد بوجوه منقولة عن علماء أثبات بصريين كانوا أو كوفيين أو بغداديين يقبل ولا يرفض، ما لم ينقض أصلاً أو يهدم قاعدة مطردة. وفي هذا إثراء للغة وسعة وتيسير على أبنائها والناطقين بها من غير أبنائها.

فمن قال: "لبؤة "في أنثى الأسد – فقد أصاب ومن قال: لبُوَة، فقد أصاب أيضاً.

ومن قال شممتُ الشيء أشَمُّ شمًّا وشميماً، فقد أصاب، ومن قال شمَمْتُ أشُمُّ فقد أصاب أيضاً.

ولكن من قال: لبْؤة، وشمِمْتُ أشَمُّ، فقد أخذ بالأفصح، ومن قال لبُوَة، وشمَمْتُ أشُمُّ، فقد أخذ بالفصيح، وكلاهما على حق وصواب. أما فيما يتعلق بالقواعد المقيسة في النحو والصرف ونحوها. فالأولى الأخذ بالوجوه التي لا تخل باطّرادها، ما أمكن. وينبغي ألا يلجأ إلى تجاوزها بحجة الشيوع وكثرة الاستعمال. إلا بشروط أو ضوابط معتمدة أو راجحة.

ب– مستويات اللغات ورُتَب الفصاحة عند السيوطي:

يقول السيوطي مبيناً مستويات الفصاحة: "الفصيح: الخالص الذي خلا من الشوائب"، وفي المزهر: "وأصله في اللَّبن، يقال: فصُحَ اللبنُ وأفْصَحَ، فهو فصِيح، ومُفْصِح إذا تعرَّى من الرَّغْوَة، قال الشاعر:

.... وتحتَ الرَّغْوَةِ اللبنُ الفصيحُ"[93]

ومنه استُعير فصُحَ الرجل: جادت لغته، وأفصح: تكلَّم بالعربية"[94]. وقال السيوطي: "والمفهوم من كلام ثعلب أنَّ مدار الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها "[95].

وتكون الفصاحة في اللفظ، وفصاحة الكلمة خلوصها من تنافر الحروف، ومن الغرابة، ومن مخالفة القياس النحوي[96]. كما تكون الفصاحة بالنسبة إلى المتكلم[97].

---

91 السابق: الصفحة نفسها.

92 السابق: الصفحة نفسها.

93 السيوطي: المزهر (١/١٨٤)، وصدر البيت: ولم يخشوا مصالته عليهم.

94 السابق: (١/٨٤).

95 السابق: (١/١٨٥).

96 السابق: (١/ ١٨٥).

97 السابق: (١ / ١٨٤).

وللفصيح رتب، قال السيوطي:" رتَب الفصيح متفاوتة، ففيها فصيح وأفصح، ونظير ذلك في علوم الحديث تفاوت رتب الصحيح، ففيها صحيح وأصح. ومن أمثلة ذلك: قال في الجمهرة: البُرُّ أفصح من قولهم: القمح والحنطة، وأَنْصَبَهُ المرض أعلى من نَصَبَه. وغَلَبَ غَلَباً أفصح من غَلْباً، والغُلوب أفصح من الغَلْب[٩٨].

وللغات رتب أخرى أيضاً، فمنها الضعيف والمنكر والمتروك.

قال السيوطي: الضعيف: ما انحطَّ عن درجة الفصيح، والمنكر أضعف منه وأقل استعمالاً، بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه. والمتروك: ما كان قديماً من اللغات، ثم تُرِك واستُعمل غيره، وأمثلة ذلك كثيرة في كتب اللغة. منها في ديوان الأدب للفارابي: اللَّهَجَةُ لغة في اللَّهْجة وهي ضعيفة... وانْتُقِع لونُهُ لغة ضعيفة في امْتُقِع... وفي نوادر أبي زيد: كان الأصمعي ينكر: هي زوجتي... وقال القالي: قال الأصمعي: لا تكاد العرب تقول: زوجته. وقال يعقوب: يقال زوجته، وهي قليلة"[٩٩]. وفي المزهر أيضاً: قال ابن درستويه في شرح الفصيح: قول العامة: حَرِصت -بالكسر- أحرص لغة معروفة صحيحة، إلا أنها في كلام العرب الفصحاء قليلة، والفصحاء يقولون بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل"[١٠٠]. ومن أمثلة المنكر ما نقله السيوطي في المزهر عن جمهرة ابن دريد.

"... وفيها (أي الجمهرة): قال قوم: نَبْلَة واحدة النَّبْل[١٠١]، وليس بالمعروف. وفي الصحاح: جَرَعْتُ الماء بالفتح لغة أنكرها الأصمعي، والمعروف: جرِعتُ بالكسر"[١٠٢].

وقال السيوطي: "ومن أمثلة المتروك: قال في الجمهرة: كان أبو عمرو بن العلاء يقول: مَضَّنِي، كلام قديم قد تُرِك، قال ابن دريد: وكأنه أراد أنّ أمضَّني هو المستعمل[١٠٣]... وفي شرح المعلقات لأبي جعفر النحاس: قال الكسائي: محبوب من حَبَبْتُ، وكأنهما لغة قد ماتت..."[١٠٤].

وقد يحسن في هذا السياق اقتطاف نبذة من قواعد اللغة الفرنسية؛ لاتصالها بالموضوع من جهة، ولشدة تمسك الفرنسيين بلغتهم من جهة أخرى.

---

98 السابق: (١/ ٢١٢).

99 السابق: (١/٢١٤).

100 السابق: (١/٢١٥ - ٢١٦).

101 في اللسان: النبل لا واحد له من لفظه، فلا يقال: نبلة، وإنما يقال: سهم ونشابة. وقال بعضهم: واحدتها: نبلة.

102 السيوطي: المزهر (١/٢١٨).

103 السيوطي: المزهر (١/٢١٨).

104 السابق: (١/ ٢١٩).

قطوف من نشأة القواعد الفرنسية:

للقواعد في اللغة الفرنسية أهمية بالغة. يدل على ذلك تصوير اللغوي الفرنسي "إيلوار" لكثرة الخلاف حولها، وخاصة في طرائق تعليمها. قال "إيلوار": "هذا موضوع شائك، وإن شئت صريح القول، أولى لنا أن نعالج برميلاً من البارود من أن نتصدى لقضية القواعد النحوية المتصلة بقضية الإملاء، وهي التي تثير المشاعر وتؤدي إلى المنازعات حول أحدث الأساليب في تعليم اللغة الفرنسية. فإذا أردنا معالجة إيجابية، استطعنا أن نلم بخطوطها الكبرى دون أن ندّعي –في هذا المجال– حياداً متعذراً بل نحن نكشف أوراقنا منذ الآن ونقول: إن من حق الفرنسيين أن يتعلموا مظاهر لغتهم كافة ويفيدوا منها"[105].

ويبدو أن لغة العنصر الغالب في الحياة السياسية أو الاقتصادية أو في شأن مهم من شؤون الحياة هي التي يكتب لها الاستمرار وبسط النفوذ. قال "إيلوار":

"منذ عصر مبكر عُقدت الأولوية للهجة باريز. فقد انتشرت هذه اللهجة بفضل التفوق السياسي الذي أحرزته الأسرة المالكة حتى أصبحت اللسان القومي، ولو تمت وحدة المملكة على يد أسرة من المقاطعات الشمالية أو الجنوبية لتكلم الفرنسيون لغة هذه المقاطعة. وذلك لأن ثلثي السكان كانوا لا يمارسون الفرنسية عشية الثورة الكبرى (١٧٨٩)... ومنذ القرن الثامن عشر قال أحد الشعراء: "لهجتي خير اللهجات لأني نشأت في باريز". وعندئذ اعتذر جان دومان (صاحب الجزء الثاني من "رواية الوردة" بقوله" لئن بدت لك لهجتي وحشية لا تهذيب فيها فعذري أني لم أنشأ في باريز"[106]. وفي القرن السادس عشر توطدت السلطة المالكة في أرجاء البلاد وافتخر القوم بلغتهم.

وبدت ظاهرة التصحيح اللغوي بارزة في جهود اللغويين الفرنسيين. فشاع عندهم حقل لغوي عنوانه: "قل ولا تقل"، وعنيت الصحف بتصحيح الأخطاء الشائعة، وحرصوا على سلامة التعبير، بل على "أناقته" وعلا نجم النحو المعياري. قال "إيلوار": "فظهرت كتابات "قل و لا تقل" وتوجهت إلى قرّاء أجانب أرادوا أن يتعلموا اللغة الفرنسية وقام بتصنيفها في بادئ الأمر مؤلفون إنكليز أجادوا اللغة الفرنسية حتى يهتدي بها مواطنوهم ممن كانوا أقل إلماماً بهذه اللغة. وغالباً ما نجد الصحف في يومنا هذا تُفردُ زاوية لغوية للرد على الأسئلة والملاحظات التي تردها من القراء حول قضية معينة تتعلق باستعمال اللغة. وطالما حرص

---

[105] رونالدو إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة د. بدر الدين القاسم ص٣٦.

[106] السابق: الصفحة نفسها.

الفرنسيون على ما يسمونه "صحة التعبير" أو "أناقة التعبير". أو" الاقتداء بالفحول من الكتاب أو بالأسلوب الذي أقره المجمع العلمي، فهم يصدرون دائماً في أحكامهم عن مبدأ معياري"[107].

(إيلوار) الفرنسي والمستويات اللغوية :

لا تقتصر وظيفة اللغة على ميدان من ميادين الحياة بل تمتد لتشمل كل مناشطها وشؤونها، بدءاً من لغة السوقة والحياة اليومية وانتهاء بلغة العلم والأدب والإبداع بكل مظاهره. قال "إيلوار": "ليست الفرنسية فقط لغة (الخلود) والصفاء وكمال التعبير عن أدق خلجات النفس، كما يصفونها به عادة. إنما هي أيضاً اللغة التي تستخدم في أيامنا من أجل الحديث... والبيع والشراء و همسات العشق وملء الاستمارات الحكومية وتأليف مبحث من مباحث الفيزياء النووية. وتدعونا هذه النظرة الشاملة للفرنسية المعاصرة إلى أن نميز فيها عدة مستويات ولو أن هذه المستويات لم تدرس بعد دراسة وصفية بالمعنى الصحيح. فلدينا:

- اللغة الدارجة (المنطوقة والمكتوبة).
- اللغة الراقية (المنطوقة والمكتوبة).
- العناصر المبتذلة النابية.
- اللهجات الأقلية.
- المصطلحات التقنية.
- المفردات والتراكيب التي يُعاد استعمالها[108]".

- بين رؤيتين للمستوى(النحو الوصفي و النحو المعياري):

ولإيلوار رأي مهم في مسألة النحو المعياري، الذي اشتد الجدل حوله. خاصة بعد أن لقي هجوماً من الوصفيين فهو يرى أنّ الفصل بين النحو الوصفي والنحو المعياري فصل مصطنع والعملية التعليمية لا غنى لها عن النحوَيْن. فمن ذا الذي ينكر ضرورة الوقوف على ما يصح أو لا يصح من القول؟ لقد وُضعت أوائل كتب النحو تلبية لهذه الحاجة[109].

ويقول د. تمام حسان مبيناً العلاقة والفرق بين استعمال اللغة والبحث فيها: " اللغة بالنسبة للمتكلم معايير تُراعى، وبالنسبة للباحث ظواهر تُلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم ميدان حركة، وبالنسبة للباحث ظواهر تُلاحظ، وهي بالنسبة للمتكلم وسيلة حياة في المجتمع، وبالنسبة للباحث وسيلة كشف عن المجتمع، المتكلم يشغل نفسه بواسطتها، والباحث يشغل نفسه بها،

---

[107] رونالدو إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة د. بدر الدين القاسم ص٣٧.

[108] السابق: ص٣٩-٤٠.

[109] السابق: ص٣٦.

ويَحسن المتكلم إذا أحسن القياس على معاييرها، ويَحسن الباحث إذا أحسن وصف نماذجها"[1].

فالبيئة الخاصة تحدد المستوى الصوابي لمن يستعمل اللغة، وللأمر ما قال الكسائي قديماً: حلفتُ ألاّ أكلّم عامياً إلا بما يوافقه ويشبه كلامه؛ العبارة قاسية سمعها من نجار بسبب تمسكه بالفصحى"[2].

خصوصية اللغة العربية:

لعلّ من أبرز مظاهر "الخصوصيّة" التي تكاد تتفرّد بها اللغة العربية هذه الديمومة والاستمرار إلى ما يزيد على خمسة عشر قرناً، وأصولها (صرفاً ونحواً) ثابتة إلى حد كبير. ولم يكن النحاة العرب مخطئين عندما حصروا استقراءهم اللغوي في زمان ومكان محددين، فدراسة اللغة في إقليم معين وزمان معين أمر أقرّه علم اللغة الحديث وهو أسلوب متبع في الدراسة الوصفية للغة. والذي حداهم على هذا التحديد الزماني والمكاني هو حرصهم على مستوى لغوي نقي فصيح يمكّن المتعلم من المحافظة على لغة القرآن الكريم، ولا يدع اللحن يتسلل إلى لسانه وقلمه. فاستقراؤهم محدّد الهدف، وواضح الوسائل. ولا حاجة للتوقّف طويلاً عندما نتج عن دراستهم من أحكام معيارية، ربما لا تكون مرضيّة عند علماء اللغة في العصر الحديث. ولكن الوصفية والمعيارية معاً تشكلان منهجاً تكاملياً، لا غنى عنه في تعلم اللغة وتعليمها، وهذا ما أشار إليه كثير من اللغويين: منهم اللغوي الفرنسي (رونالد إيلوار).

---

(1) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية ص:٥- ٦.

(2) د. محمد عيد: المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر، ص٢٦.

المدخل الخامس

العلاقة بين علوم اللغة والتصحيح اللغوي:

قد يبدو هذا العنوان غامضاً أو –على الأقل– متداخلاً بعض الشيء. فقد يتبادر إلى الذهن بأنه لا توجد بينهما حدود واضحة، فالتصحيح اللغوي هو وجه آخر لعلوم اللغة، أو هو ثمرة مستنبتة منها. ولكن عند النظر في وظيفة كل منهما، تتجلى أمور من الاتفاق والاختلاف، يحسن بيانها.

-علوم اللغة استقراء واستنباط وسبيل تعليمي لإتقان اللغة وحماية اللسان والقلم من اللحن. والتصحيح مظهر تطبيقي رديف لعلوم اللغة.

– تسعى علوم اللغة إلى تزويد اللسان والقلم بسبل الحماية من اللحن. والتصحيح يرصد ما ندَّ عن الصواب أو ما لم تتوصل علوم اللغة إلى صيانته.

– النحو سبيل وقائي وعلاجي معاً، وجانب الوقاية فيه أظهر. فالمتعلم –بعد عصر الفصاحة– يجتهد في إدراك أحكام لغوية تدفع اللحن، فهو أمام عُدَّة معرفية وتطبيقية يتزود بها للبعد عن الغلط ومخالفة مقاييس النحو واللغة، وبعد ذلك يمارس اللغة الفصيحة في هَدْي ما تزود به من معارف نحوية ولغوية، وما اطَّلع عليه وما حاول محاكاته من أنماط لغوية وأساليب فصيحة. وفي المقابل ينهض التصحيح اللغوي لإصلاح الخلل الذي وقع من ممارسي اللغة ومستخدميها بعد أن تزودوا ما أمكن بقواعد النحو واللغة. وإذا أردنا أن نحدد بعبارة واضحة وظيفة كل من علوم اللغة من جهة وجهود التصحيح اللغوي[112] من جهة أخرى نستطيع القول، بشيء من التغليب:

– **علوم اللغة وقائية أولاً وعلاجية ثانياً. والتصحيح اللغوي علاجي أولاً ووقائي ثانياً.**

– علوم اللغة ممارسة لغوية، والتصحيح اللغوي رصد وتحليل، وتقويم. (يأتي ذلك كله بعد ممارسة المتعلم للغة).

– **علوم اللغة بأحكامها وقواعدها رقيب (قبلي)** يحرص على نقاء اللغة وممارستها. **والتصحيح اللغوي رقيب (بعدي)**. يرصد ويحلل ويقوّم، فيحرس مسيرة الممارسة اللغوية، ويسعى إلى تنقيتها مما قد يشوبها من أخلاط، ويجتهد في إبعاد اللحن عنها.

نحن أمام خطين متوازيين –بلغة الرياضيات– ممتدين، لكنهما كثيراً ما يلتقيان ويأخذ كل منهما من الآخر ويعطيه، بل هما وجهان لورقة واحدة. بعد هذه الإضاءة تبدو لنا الأهمية البارزة للتصحيح اللغوي عبر العصور، وتظهر لنا الدوافع والأسباب التي حثت العلماء على

---

[112] بما تعنيه كلمة (لغة) من شمول وتنوع (صوت، وصرف، ونحو، ودلالة...).

بذل جهود واسعة في مجال التنقية اللغوية. والمسار الصحيح للغة لا يستقيم إلا بتآزرهما واستمرارهما.

ولا شك في أن علماء التصحيح اللغوي وباحثيه قد استندوا إلى الأصول النحوية واللغوية، ولكن تعددت آراؤهم وطرائقهم في تحكيم هذه الأصول. فالمصححون اللغويون أشبه بقضاة، بين أيديهم (قوانين) أو قواعد محدَّدة يسعون إلى تحكيمها في كلمات وعبارات وأساليب مخالفة لهذه القواعد، كما يسعى القضاة إلى تحكيم القوانين في القضايا الخارجة على القانون والمخالفة للنظام. فبين النحو والتصحيح اللغوي فروق في المنهج والإجراء والموقف، وإن التقيا في الأصول والغايات. **النحوي يستنبط قواعد قائمة على أصول محددة ومنهج استقرائي، والمصحِّح اللغوي يحكِّم هذه القواعد والأصول في أنماط لغوية مُختلَف في أمرها** ... فإما أن يحكم بصحتها (أو براءتها) ويردّها إلى المعجم اللغوي سليمة سائغة للاستعمال والتداول، وإما أن يحكم بتعديلها وإصلاحها في ضوء القواعد المعتمدة لتحظى بالسلامة والقبول، وقد يلجأ إلى إقصائها وهجرها لعدم استجابتها للأصول المرعيَّة. وكما تتعدد آراء القضاة ومناهجهم واجتهاداتهم في تحكيم الأدلة ومعالجة القضايا تتعدد كذلك مناهج المصحِّحين اللغويين وأحكامهم.

الفصل الأوّل

الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته:

مدخل:

لا شكّ في أنّ القرآن الكريم هو ذروة الفصاحة وقمة البيان، ولم يحظَ نص بالعناية وإتقان الرواية وبالضبط بمثل ما حظي به القرآن الكريم. جاء في كتاب(في أصول النحو) لسعيد الأفغاني: "ولم تعتنِ أمة بنصٍ ما اعتنى المسلمون بنصِّ قرآنهم"[1]؛ فلا غرو – بعد ذلك– في أن يكون القرآن الكريم أعلى النصوص المنقولة التي يحتج بها في علوم العربية جميعاً. قال السيوطي: "أمّا القرآن فكلُّ ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً؛ وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالفْ قياساً معروفاً، بل[2] ولو خالفَتْهُ يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإنْ لم يجز القياس عليه. كما يُحتجّ بالمُجمع على وروده ومخالفته القياس، في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه؛ نحو: استحوذ، ويأبى[3]، وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة "[4].

والذي وقع فيه كثير من النحاة هو أنهم غلّبوا شواهدهم الشعرية –على ما في بعضها من مطاعن– على بعض القراءات، فردّوها إذا لم توافق أقيستهم وقواعدهم. بل إن كلّ ما خالف القياس تأوّلوه أو حكموا عليه بالضرورة أو النُدْرة أو الشذوذ. والمنهج السليم يقضي بأن تكون النصوص الفصيحة هي المحكَمة لا المقاييس المستنبطة من بعض كلام العرب. لذا يرى كثيرون أن المنطق يستلزم أن يعرض النحاة قواعدهم على القراءات، فما جاء مخالفاً لها

---

[1] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ط٣، ص٢٥.

[2] وردت الواو بعد "بل" في نسخة الاقتراح المحققة التي رجعت إليها. ووقوع الواو بعد بل يأباه النحويون؛ لأن كلا الحرفين "بل" و "الواو" حرف عطف. ينظر: محمد علي النجار، لغويات: مجلة الأزهر، المجلد١٧، الجزء٦، ص٢٦٦– ٢٦٧. وقد يكون وقوع الواو هنا من سهو النسّاخ، ولم ينبه عليها محققا الكتاب. قال عباس حسن: "ورد قليلاً في المسموع الفصيح زيادة(الواو) بعد (بل) كالتي في قول علي رضي الله عنه: إنما يحزن الحسَدةُ أبداً؛ لأنهم لا يحزنون لما ينزل بهم من الشر فقط، بل وبما ينال الناس من الخير". ثم قال: "والأحسن عدم القياس على هذا لندرته البالغة". وقال: "ورد هذا النص –يريد نص الإمام علي– في ص١٢٨ من كتاب: مقاطع الحِكَم في حكم الإمام، إخراج وتحقيق علي الجندي وزميليه". النحو الوافي (٣/٦٢٧).

[3] قال الفراء: لم يجيء عن العرب حرف على فَعَلَ يَفْعَلُ، مفتوح العين في الماضي والغابر (لعله يريد: المضارع) إلا وثانيه أو ثالثه أحد حروف الحلق، إلا أبى يأبى، فإنه جاء نادراً. اللسان: مادة (أبى).

[4] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٣٦.

صُحِّح وأعيد بناؤه، ففي هذا إغناء للعربية واتباع لمنهج علمي سديد[5]. لأن القراءات – بكل أحوالها ودرجاتها – أعلى سنداً وأصحُ متناً من الشواهد الشعرية كلها التي بنى النحاة عليها مقاييسهم. وإذا كان السماع أعلى من القياس - وهذا مجمعون عليه - فمن الأولى أن يعدّلوا قواعدهم اعتماداً على القراءات، لأن سماعها أعلى درجة من شواهدهم الشعرية. ولا يبعد أن يكون حرصهم على اطِّراد القاعدة - وهو مطلب تعليمي مهمٌ - قد دفعهم إلى الإقلاع عن الاحتجاج بالقراءات، بل إلى تخطئة بعضها، وإلى أن يحملوا بشدة على بعض القراء وعلى الوجوه الإعرابية التي قرؤوا بها؛ فمن أمثلة ذلك: قول ابن يعيش: "فأمّا قراءة أهل المدينة: ﴿معائش﴾[6] بالهمز، فهي ضعيفة، وإنما أُخذت عن نافع، ولم يكن قبَّاً[7] بالعربية"[8].

فلو أخذوا بكل الوجوه التي قرئ بها – خاصة في القراءات الشاذة – لوجدوا أن قواعدهم تضطرب ولا تكاد تطَّرد، وهم يريدون باباً من اللغة يطَّرد وينقاس كما قال أحدهم. أمّا في اللغة فلابد من التوسع بالاحتجاج بالقراءات، لأنها ليست مقيسة في الغالب.

وفي هذا الفصل سنتتبع احتجاج علماء التصحيح اللغوي بالقرآن الكريم وقراءاته، لنرى إلى أي مدى عوّل عليه كل منهم[9] في الاستدلال.

أ- في القديم:

١ – الكسائي(١١٩-١٨٩هـ):

أكثر الكسائي من الاستشهاد بالقرآن الكريم في الكتاب المنسوب إليه. فقد استشهد بآيات كريمة في اثنين وأربعين موضعاً[10]. وعدّة المسائل اللغوية التي أوردها في كتابه(١٠٧)[11]. ولا يخفى أنّ نسبة احتجاجه بالقرآن الكريم عالية. وغلب على المواضع التي استشهد فيها بالقرآن الكريم(المجال اللغوي)، فمن ذلك قوله:

---

[5] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٢٩.

[6] سورة الأعراف: الآية: ١٠.

[7] القبُّ: الفحل من الناس والإبل، ورئيس القوم وسيدهم. المعجم الوسيط (قبّ).

[8] ﴿ولقد مكّنّاكُم في الأرضِ وجعلنا لكُم فيها معايشَ...﴾ سورة: الأعراف، الآية: ١٠، وينظر: ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص٤٢. والعكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، ص٢٤١. ابن يعيش: شرح المفصل: (٥/٤٧٤).

[9] المراد العلماء الذين اخترت مصنفاتهم لهذا البحث.

[10] الكسائي: ما تلحن فيه العامة (الفهارس من ١٤٣-١٤٦).

[11] السابق: ص١٣٢.

"وتقول جَهَدْتُ به كُلَّ الجُهد. والجيم الأولى مفتوحة، والثانية مضمومة، قال الله تعالى: ﴿والذين لا يَجِدُونَ إلا جُهْدَهُم[12]﴾".

ومن الأمثلة أيضاً على استشهاده بالقرآن الكريم على الضبط اللغوي: وتقول: عَسَيْتُ أنْ أكلّم زيداً، بفتح السين. قال الله عزوجل:﴿فهل عَسَيْتُم إنْ تولّيْتُمْ أنْ تُفْسِدُوا في الأرْضِ[13]﴾[14].

القراءات:

لم ينصّ الكسائي صراحة على عدم الاحتجاج بالقراءات القرآنية. ولكننا نجده يلحّن ألفاظاً ورد فيها بعض القراءات. فمن ذلك قوله: "وتقول: ذَرْهُ، ودَعْهُ، وذَرِ الأمر. ولا يقال: وذَرْتُهُ، ولا ودَعْتُهُ. قال الله تعالى:﴿ذَرْهم يأكلوا ويتمتّعوا[15]﴾[16]. وقراءة عروة بن الزبير للآية الكريمة:﴿ما ودَعك ربُّك وما قلى﴾[17] بتخفيف العين من "ودّعك"[18].

وجاء في موضع آخر من كتاب ما تلحن فيه العامة للكسائي: "وتقول: قد أرَيْتُ فلاناً موضع زيد، بغير واو، ولا يقال: أوْرَيْتُ، فإنه خطأ. قال الله تعالى:﴿ولقد أرَيْناهُ آياتنا كُلّها[19]﴾، وقال أيضاً:﴿ربّ أرِني أنْظُرْ إليكَ[20]﴾، وقراءة الحسن لقوله تعالى:﴿سَأُرِيكُمْ دارَ الفاسقين[21]﴾هي: سَأُورِيكم ". وهي لغة منتشرة في الحجاز[22].

ومنهج الكسائي قائم على الأخذ بالأفصح؛ وكتابه متن تعليمي موجز، لم يُكثِرْ فيه من الأدلة؛ لذلك لم يحتجّ بالقراءات في كتابه"ما تلحن فيه العامة". ولهذا نراه يخطّئ وجوهاً من القول يمكن أنْ تُخَرَّج على بعض القراءات.

---

[12] سورة التوبة: الآية٧٩. ينظر: الكسائي: ما تلحن فيه العامة(ص: ١٠٥).

[13] سورة محمد: الآية٢٢. ينظر: ما تلحن فيه العامة: ص١٠٣، الهامش:٦؛ وجاء في هذا الهامش: (وفي إصلاح المنطق(١٨٨) وفصيح ثعلب(٤) كذلك. وفي أدب الكاتب(٤٤٩): "والأجود: ما عَسَيْتُ "بالفتح. وقال ابن درستويه في تصحيح الفصيح(١/١٢٠): "العامة تقوله بكسر السين، وهي لغة شاذة رديئة ". وقد قرأ بها نافع من القراء السبعة).

[14] ما تلحن في العامة: ص١٠٣ هامش(٦).

[15] سورة الحجر : الآية٣.

[16] الكسائي: ما تلحن فيه العامة ص١٠٥.

[17] سورة الضحى: الآية: ٣.

[18] ابن جني: المحتسب(٢/٣٦٤). اللسان: ودع.

[19] سورة طه: الآية٥٦.

[20] سورة الأعراف: ١٤٣/٧.

[21] سورة الأعراف: ١٤٥/٧.

[22] البحر المحيط: ٣٨٨/٤.

٢- ابن السكيت (٢٤٤هـ)

احتج ابن السكيت بالقرآن الكريم وقراءاته على نحو واسع؛ إذ بلغت المواضع التي اعتمد فيها الشواهد القرآنية (في كتابه إصلاح المنطق) قرابة (١٣٠) ثلاثين ومئة موضع. كان نصيب القراءات منها نحو (١٦) ستة عشر موضعاً. ولاشك في أن الحيز الذي شغله الشاهد القرآني من كتابه ليس بالقليل.

وكان غالب استدلاله بالآيات الكريمة لبيان معاني المفردات؛ فمن ذلك قوله: " والنَّجْدُ: الطريق، قال الله جلّ وعزّ:﴿وهديناه النجدين[23]﴾؛ أي: طريق الخير وطريق الشر "[24]. وقوله : "والحَرْدُ: القَصْدُ، يقال: حَرَدَ حَرْدَه، إذا قصد قصدَه، قال الله عزّ وجلّ:﴿ وغَدَوْا على حَرْدٍ قادرين﴾[25]". وقوله: "والصَّدَف: جمع صَدَفَة. والصَّدَفُ: جانب الجبل. قال الله عزّت أسماؤه: ﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ[26]﴾".

وكان يحتج بالقراءات لتأكيد صحّة بعض اللغات، والوجوه الجائزة في استعمال بعض المفردات. يتجلى ذلك في مواضع متعددة من كتابه، منها ما جاء في (باب: فُعْل وفَعْل وفِعْل باتّفاق معنى): " قال أبو عبيدة: ويقرأ:﴿فشاربُون شُرْبَ الهيم﴾[27]، و(شَرْبَ الهيم)، و(شِرْبَ الهيم). قال: والرفع والخفض اسمان من شربت، والفتح مصدر، كما تقول: شَرِبْتُ شَرْبًا. الفراء: يقال: هو الوَجْدُ من المقدرة، والوُجْدُ والوِجْدُ. ويقرأ: ﴿مِنْ وُجْدِكم﴾[28] و﴿وَجْدِكم﴾ و﴿وِجْدِكم﴾".

المستوى الدلالي

وينكر التطور الدلالي في قول العامة أيضاً: " أكلنا مَلّة – يريدون خبزاً خُبِزَ بالرّماد الحارّ– وإنما المَلّةُ الرّماد الحارّ. قال الشاعر:

لا أشتمُ الضيفَ إلا أنْ أقولَ له   أباتَكَ اللهُ في أبياتِ عمَّارِ

والشاهد في بيت آخر من القصيدة هو:

جلْدِ النَّوى، زاهدٍ في كلِّ مكرمةٍ   كأنَّما ضيفُه في مَلَّةِ النارِ

---

[23] سورة البلد: الآية ١٠.

[24] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٤٧.

[25] سورة القلم: الآية٢٥. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٤٧.

[26] سورة الكهف: الآية٩٦. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٦٥.

[27] سورة الواقعة: الآية٥٥.

[28] سورة الطلاق: الآية٦. ﴿أَسْكِنُوهُنَّ من حيثُ سكنتُم مِنْ وُجْدِكُم...﴾. وينظر: ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٨٦.

وتقول: أطْعَمَنَا خُبزَ مَلَّةٍ، وأطعمنا خُبْزَةَ مَلَّةٍ"[29].

ولا يخفى أن قولهم: أكلنا مَلَّةً هو على حذف مضاف، فأصله: أكلنا خبز مَلَّة، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولهذا نظائر في العربية؛ منها قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[30]، أي: واسأل أهل القرية. فيمكن أن يخرّج قول العامة الذي أنكره ابن السكيت على ما قيل في الآية الكريمة، فهو مجاز مرسل علاقته (الحاليّة)؛ وهذا النوع من الخبز يخبز بالرماد، فهو (حالّ) فيه.

وهناك مواضع قليلة استدلّ فيها بالقرآن الكريم لبيان التطور الدلالي لبعض المفردات، فمن ذلك:

" وأصل التيمّم: القصد، ويقال: تَيَمَّمْتُهُ إذا قصدت له. قال الله جلّ وعزّ: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾[31]، أي: اقصدوا لصعيد طيب، ثم كثر استعمالهم هذه الكلمة حتى صار التيمم مسح الوجه واليدين بالتراب"[32].

فهو هنا يسوق دليلاً قرآنياً على تطور الدلالة لكثرة الاستعمال، ويقرّ بوقوع ذلك في القرآن الكريم. ويورد شاهداً آخر ينكر فيه التطور الدلالي على العامة، فيقول: "وقولهم: خرج يتنزّه، إذا خرج إلى البستان، وإنما المُتَنَزَّه: البعيد من الماء والريف؛ يقال: ظللنا متنزّهين، إذا تباعدوا عن الماء، ويقال: سقيت إبلي ثم نزّهتها، ويقال: إن فلاناً لنزيه كريم، إذا كان بعيداً عن اللؤم، ومنه يقال: فلان يتنزّه نفسه عن كذا وكذا، وهو نزيه الخُلُق"[33].

فالتنزّه – بحسب ما جاء هنا – معنيان: (حسي) وهو البعد عن المياه والأرياف، و(معنوي)، وهو البعد عن الخصال الذميمة، وكلا المعنيين فيه معنى البعد أو التباعد؛ لأنّ معظم البساتين كان بظاهر المدن، فالخروج إلى البساتين فيه بعد عن الأرياف. ويمكن أن يخرّج قول العامة على توسعة الدلالة، كما قبل ابن السكيت ذلك في تيمّم.

وقد استدلّ بقراءة لبيان صحة وقوع حرف جر موضع آخر، واستدلّ بالقراءة الآتية على بيان الفرق المعنوي بين كلمتي(القَبْصَة) و (القَبْضَة). قال: " والقبص: مصدر قَبَصَ يقْبِصُ قَبْصاً، والقَبْصَةُ: أصغر من القَبْضَة، وهو التناول بأطراف الأصابع. وقرأ بعض القراء: ﴿ فَقَبَصْتُ قَبْصَةً من أَثَرِ الرسول﴾[34]".

---

[29] ابن السكيت: إصلاح المنطق: ص ٢٨٤ – ٢٨٥، بتصرف. وينظر ص ١٩٩.

[30] سورة: يوسف الآية ٨٢ .

[31] سورة: النساء الآية ٤٣.

[32] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣١٥.

[33] السابق: ص ٣١٤، وتنظر: ص ٢٨٧.

[34] سورة: طه الآية ٩٦.

ويورد القراءات من غير عزو، فيكتفي بقوله: وقرئ، ويُقرأ، ونحو ذلك.[35]

٣-ابن قتيبــة (٢٧٦ هــ):

احتجّ ابن قتيبة بآيات كريمة في نحو(٢١٧) موضعاً من كتابه(أدب الكاتب) المشتمل على نحو(١٤٠٠) مادة لغوية. ولا شكّ في أن احتجاجه بهذا القدر من الآيات الكريمة واسع إذا ما قارناه بمقاييس احتجاجه الأخرى كالحديث ونثر العرب الفصحاء وشعرهم.

ولما كان معظم مسائل (أدب الكاتب) في اللغة وأبنيتها كثر الاحتجاج - بكل مقاييسه في المستوى اللغوي، واتسع حتى زاد على المستويات الأخرى كالصرف والنحو.

ومما تجدر الإشارة إليه هو أنّ ابن قتيبة وضع كتابه بقصد إرشاد الكتاب وإعانتهم على أداء مهامهم اللغوية التي تُسند إليهم، لذا وجد أن من أبرز ما ينبغي أن يتزوّدوا به "المعرفة"، وهي ما يمكن أن نسميه بالمصطلح المعاصر "الثقافة اللغوية"، وتقويم اليد، وتقويم اللسان. فجعل كتابه في ثلاثة كتب رئيسة هي[36]: **كتاب المعرفة**؛ وفيه بَسْطٌ لمجموعة من المعارف يجدر بالكاتب الناجح أن يلمّ بمعظمها؛ وهي متنوعة. والكتاب الثاني هو **كتاب تقويم اليد**؛ وفيه: قواعد إملائية (تتناول همزتي الوصل والقطع وأحوالهما، والهمزة المتوسطة، والهمزة المتطرفة، وبعض مواضع الوصل والفصل، والألف اللينة...). والكتاب الثالث: **كتاب تقويم اللسان**، وفيه: أبواب حول الكلمات التي تتقارب ألفاظها ومعانيها، والتي تتقارب ألفاظها وتختلف معانيها.

واستدلّ ابن قتيبة بالقرآن الكريم على مسائل لغوية، منها: " باب إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا "[37]، ومما جاء فيه: "...قال الله عزّ وجلّ:﴿وما كان صلاتُهُم عِنْدَ البَيْتِ إلاّ مُكاءً وتَصْدِيَةً﴾[38]، قال أبو عبيدة: المكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق ورفع الأصوات، وأصله من صددْتُ أصدُّ، ومنه قول الله عز وجل:﴿إذا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾[39]؛ أي: يضجّون ويعجّون؛ فجعل إحدى الدالين ياء... ومن أمثلة هذا الباب: أَمْلَلْتُ الكتاب وأمليْتُهُ، قال الله جلّ ثناؤه: ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بالعَدْلِ﴾[40] وقال في موضع آخر:﴿فَهِيَ تُمْلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً و أَصِيلاً﴾[41]"[42].

---

[35] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٧٤، ٧٥.

[36] ابن قتيبة: أدب الكاتب، (فهرس أبواب الكتاب: ص٦٢٥- ٦٤٥).

[37] السابق: ص٤٨٧.

[38] سورة الأنفال: الآية ٣٥.

[39] سورة الزخرف: الآية ٥٧.

[40] سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

[41] سورة الفرقان: الآية ٥.

ولا يخفى أنّ هذا الإبدال لا يدخل في الإبدال المطّرد، المجموعة أحرفه في قولنا: (هَدَأتَ مُوطِيًا)، فهو إبدال غير مقيس في الغالب[43].

ومن احتجاجه بالقرآن الكريم لبيان معاني الألفاظ، ما جاء في(باب معرفة ما في السماء والنجوم والأزمان والرياح)[44]: " وسُمّي(النجم) نجماً بالطلوع، يقال نَجَمَ السّنّ إذا طلع، ونجم النجم، وسُمّي طارقاً لأنه يطلع ليلاً، وكل مَنْ أتاك ليلاً فقد طرقك، ومنه قول هند بنت عتبة:

نَحْنُ بنات طارقْ   نَمْشي على النّمارِقْ

تريد: إنّ أبانا نجم في شرفه وعلوّه، قال الله تعالى:﴿و مَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ.النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾[45]

ومن استدلاله بآيات كريمة لبيان الفروق المعنوية بين أبنية الأفعال ما جاء في(باب الأفعال)[46]؛ إذ سرد فيه أفعالاً تختلف معانيها باختلاف أبنيتها واستدلّ على بعضها بآيات كريمة، ولا شكّ في أنه يرمي من إيراد ذلك إلى ضرورة التنبيه إلى هذه الفروق المعنوية وعدم الخلط بينها في الاستعمال. قال في (باب الأفعال): " و(بَصُرْتُ) من البصيرة؛ أي: علمتُ، قال الله عزّ وجل:﴿بَصُرْتُ بما لم يَبْصُرُوا بِهِ﴾[47]، و(أبصرْتُ) بالعين[48]... و(أمْدَدْتُهُ) بالمال والرجال، و(مَدَدْتُ) دَوَاتي بالمداد؛ قال الله عزّ وجلّ:﴿والبَحْرُ يَمُدُّهُ من بَعْدِهِ سَبْعَةُ أبْحُرٍ﴾[49]، هو من المداد، لا من الإمداد ..."[50].

ومن استدلال ابن قتيبة بالقرآن الكريم على المسائل الصرفية السماعيّة "باب ما جمعه وواحده سواء "[51]. قال فيه : "الفُلْكُ: السُّفُنُ، واحدُها: فُلْكٌ، قال الله تعالى:﴿في الفُلْكِ المَشْحُونِ﴾[52]، وقال في موضع آخر:﴿حَتَّى إذَا كُنتُمْ في الفُلْكِ وجَرَيْنَ بِهِم﴾[53].

---

[42] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٤٨٨.

[43] قال ابن عقيل: " وأما غير هذه الحروف – أي: هدأت موطيا – فإبدالها من غيرها شاذ، أو قليل". شرح ابن عقيل: (٢/٥٤٨).

[44] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٨٥.

[45] سورة الطارق: الأيتان ٢ ٣ .

[46] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٤٤.

[47] سورة طه: ٩٦.

[48] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٥٦.

[49] سورة لقمان: الآية ٢٧.

[50] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٠.

[51] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦١٧.

[52] سورة الشعراء: الآية ١١٩.

[53] سورة يونس: الآية ٢٢.

والطَّاغُوتُ: واحد وجميع، قال الله جلَّ ثناؤه:﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ ...﴾[54]، وقال:﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾[55]"[56].

وفي باب " إدخال الصفات وإخراجها "[57] يسرد طائفة من الأفعال التي تتعدى وتلزم، قال: " ومكّنتك ومكّنت لك، قال الله عزّ وجلّ:﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾[58]... واخترت الرجال زيداً، واخترت من الرجال زيداً؛ قال الله تعالى:﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[59]".

وفي" باب المصادر المختلفة عن الصدر – أي: الفعل– الواحد " بيَّن أن الفعل الواحد قد تكون له مصادر مختلفة، ولكلٍّ منها معنى مختلف، ومن أمثلته في هذا الباب الفعل (حَسِبَ)، فله مصدران، هما حِسْبانٌ وحُسْبانٌ، الأول معناه: الظن، والآخر معناه: الحساب. قال: " وحَسِبْتُ الشيء بمعنى ظننتُ (حِسْبَاناً)، وحَسَبْتُ الحسابَ حُسْباناً؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[60]، أي: بحساب"[61].

وأجاز ابن قتيبة تناوب حروف الجرّ، فخصّص باباً لذلك، عنوانه: باب دخول بعض الصفات مكان بعض [62]. قال فيه: " (في) مكان (على)، تقول: لا يدخل الخاتم في إصبعي، أي: على إصبعي؛ قال الله عز وجل:﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[63]؛ أي: على جذوع النخل"[64]. وقال: "(والباء) مكان (عَنْ)، إنما تأتي الباء بمعنى (عن) بعد السؤال؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[65]، أي: عنه ..."[66]. وقال: "و(عَنْ) مكان (الباء)، يقال: رَمَيْتُ عن القوس بمعنى بالقوس... وقال أبو عبيدة في قول الله عزّ وجلّ:﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾[67]؛ أي:

---

54 سورة البقرة: الآية: ٢٥٦.

55 سورة الزمر: الآية: ١٧.

56 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٦١٧.

57 السابق: ص ٥٢٣.

58 سورة الأنعام: الآية: ٦.

59 سورة الأعراف: الآية: ١٥٥.

60 سورة الرحمن: الآية: ٥.

61 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٢٩.

62 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٠٦.

63 سورة طه: الآية: ٧١.

64 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥٠٦.

65 سورة الفرقان: ٥٩.

66 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص: ٥٠٨.

67 سورة النجم: ٣.

بالهوى. و(في) مكان (إلى)؛ قال الله عزّ وجلّ:﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾[68]؛ أي: إلى أفواههم"[69].

وتناوب حروف الجر، من المسائل الخلافية، بين النحاة، فـ "مذهب البصريين أنّ أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، .. وما أوهمَ ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمَّن بعضهم (شَرِبْنَ) في قوله:

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ، لَهُنَّ نئيجُ[70]

معنى رَوِينَ، و(أحْسَنَ) في﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[71] معنى لَطُفَ، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم أقلُّ تعسّفاً"[72].

ورأى ابن قتيبة أنّ حروف الجر قد تزاد، واستدلّ على ذلك بقراءة(تُنْبِت بالدُّهْن)[73]؛ فأفرد لهذه المسألة باباً سماه "باب زيادة الصفات"[74]، قال فيه: "قال الله جلَّ ثناؤه:﴿تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ﴾[75]، وقال تعالى:﴿اقرأ باسم ربك﴾[76]، وقال جلّ ثناؤه:﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[77]؛ أي: يَشْرَبُهَا..."[78]. واستشهد على ذلك بآيات أخرى وأبيات من الشعر[79].

استدلاله بالقراءات:

استشهد ابن قتيبة في كتابه(أدب الكاتب) بالقراءات نحو اثنتي عشرة(١٢) مرة. وشمل احتجاجه بها معظم مستويات الدرس اللغوي: صرفاً ونحواً ودلالة ولغة. وكان يورد القراءة من غير عزو؛ فيكتفي بقوله، وقرئ، وقرئت...

---

[68] سورة إبراهيم: ٩.

[69] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٥١٠.

[70] ابن هشام: مغني اللبيب، ط١، (١٦/١).

[71] سورة يوسف: ١٠٠.

[72] ابن هشام: مغني اللبيب، ط١، (١١٨/١ – ١١٩).

[73] سورة المؤمنين: ٢٠، وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وقرأ الباقون (تَـنْـبُـتُ)، ينظر: ابن مجاهد: السبعة في القراءات: ٤٤٥، وابن الجزري: النشر في القراءات العشر: (٣٢٨/٢)..

[74] يقصد: حروف الجر. الكوفيون يسمونها حروف الصفات.

[75] سورة المؤمنين: ٢٠.

[76] سورة العلق: ١.

[77] سورة الدهر: الآية: ٦.

[78] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٢٠ – ٥٢٣. وينظر: ابن هشام: المغني، (١١٥/١).

[79] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٢٠ – ٥٢٣. وينظر: ابن هشام: المغني، (١١٥/١).

فمن ذلك ما جاء في(باب فعَل يَفعُل ويَفعِل)[80]: "ومن ذوات الياء والواو: طَمَا الماءُ يَطْمُو ويَطْمِي: ارتفع... وصارَ عُنُقَهُ يَصُورُها ويَصِيرُها: أمالها، وقرئت:﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾[81]"[82].

وفي أبنية الأسماء "باب ما جاء من ذوات الثلاثة فيه لغتان فَعْل وفَعَل، قال: " وهو الدَّرْكُ والدَّرَكُ، قُرئ بهما جميعاً:﴿فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ﴾[83] و الدَّرَكِ الأسْفَلِ "[84].. وفي بناءي (فَعَل وفَعِل)[85]: " ومكانٌ حَرَجٌ وحَرِجٌ، أي: ضيق، وقرئ:﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً﴾[86]، وحَرِجاً "[87]...

وفي" كتاب تقويم اللسان – باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر"[88]، جعل ابن قتيبة القراءة مرجحة لوجه من وجوه بناءي(فُعْل وفَعْل)، فقال: " والجُهْدُ: الطاقة، تقول: هذا جُهْدِي، أي: طاقتي، والجَهْدُ: المشقة، تقول فعلت ذاك بجَهْدٍ، وتقول: اجْهَدْ جَهْدَكَ، ومنهم من يجعل الجُهْدَ والجَهْدَ واحداً، ويحتجّ بقول الله تعالى:﴿وَالَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ إِلاَّ جُهْدَهُمْ﴾[89]، وقد قُرِئ: (جَهْدَهُمْ)[90][91].

وغلبت على استدلاله بالقراءات أبنية اللغة: (يُلْحِدُون)[92]، وقراءة(يَلْحَدُون)[93]، و (فَيُسْحِتَكُمْ)[94]، وقُرِئ (فَيَسْحَتَكُمْ)[95]...."[96].

---

[80] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٤٧٧.

[81] سورة البقرة: ٢٦٠. أبو حيان: البحر المحيط: ٢/٢٩٧(تحقيق أحمد عادل عبد الموجود وزملائه)، الفراء: معاني القرآن: ١/١٧٤، وابن قتيبة: تفسير غريب القرآن: ص: ٩٦.

[82] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٤٨٠. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: ٣/٢٦٢ (طبعة عماد زكي وخيري سعيد).

[83] سورة النساء: الآية: ١٤٥.

[84] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٢٧.

[85] السابق: ص ٥٣٤.

[86] سورة الأنعام: الآية: ١٢٥. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ٧/٨١ ، دار الكتب المصرية١٩٦٧م، (نسخة مصورة عنها، دار إحياء التراث العربي بيروت).

[87] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٣٤.

[88] السابق: ص ٣٠٧.

[89] سورة التوبة: الآية: ٧٩.

[90] الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن: ١٠/١٣٧، وأبو حيان: البحر المحيط: ٥/٧٥.

[91] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢٠٨.

[92] سورة الأعراف: الآية: ١٨٠.

[93] القرطبي: الجامع لأحكام القرآن (٧/٢٦٣) (طبعة عماد زكي وخيري سعيد).

[94] سورة طه: الآية: ٦١.

٤- ثعلب (٢٩١)هـ :

الشواهد القرآنية عند ثعلب لم ترد على أربع آيات[97] ومردُ ذلك إلى أن الكتاب متن تعليمي موجز تخفف من الأدلة ليسهل حفظه على المتعلمين. أمّا القراءات فليس بين أيدينا نصّ واضح – في فصيح ثعلب– يوضح رأيه في الاستشهاد بالقراءات. فلم يستدلّ بها في كتاب "الفصيح" غير أنه خطّأ من يأتي بالماضي واسم الفاعل من (يَذَرُ ويَدَعُ). قال ثعلب: " وتقول: ذَرْ ذا ودَعْهُ، ولا تقول: وَذَرْتُهُ ولا وَدَعْتُهُ، ولكن تَرَكْتُهُ، ولا وَاذِرٌ ولا وادِعٌ، ولكن: تارِكٌ، وهو يَذَرُ وَ يَدَعُ "[98].

وورد مصدر الفعل' وَدَعَ' في حديث: " لَيَنتهينّ أقوامٌ عن وَدْعِهِمُ الجُمُعات، أو لَيُخْتَمَنّ على قلوبهم"[99]. يدلّ على أنه ليس مماتاً، وكذا مجيء الماضي من يدع في قراءة ﴿ ما وَدَعَكَ ربُّك وما قلى﴾ بالتخفيف، يؤكّد ذلك أيضاً[100].

وقد يظن أن **ثعلباً لا يميل إلى الاحتجاج بالقراءات**، أو لا يتوسّع فيها. و هذا الظنّ أو الزّعم مبنيّ على متن "الفصيح" الذي بين أيدينا؛ لذا فلا نقوى على مجاوزة الظنّ إلى مقاربه التأكيد إلا بعد أن نجد شواهد تجلّي هذا الأمر، يمكن التماسها في مصنّفات أخرى لثعلب، أو في مظانّ موثّقة توضّح رأي ثعلب في الاحتجاج بالقراءات.

---

[95] سحت لغة الحجاز وأسحت لغة نجد وتميم. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: (١١/١٨٣).

[96] وتنظر الصفحات الآتية من أدب الكاتب: ص: ٢٠٠، ٢١٤، ٤٧٤، ٤٨٣، ٥٥٦.

[97] الهروي: كتاب إسفار الفصيح، تحقيق د. أحمد قشاش، ص(١/٢٨).

[98] الهروي: التلويح في شرح الفصيح(من مجموعة: فصيح ثعلب والشروح التي عليه)، جمع وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص٤٢ وينظر: الهروي: كتاب إسفار الفصيح، تحقيق د. أحمد قشاش: (١/٥٦٩).

[99] النووي: شرح صحيح مسلم، رقم الحديث: ١٨٦٥، ص ٥٦٥.

[100] قال الفيومي في المصباح المنير(ودع): " قال بعض المتقدمين: وزعمت النحاة أن العرب أماتت ماضي يدع ومصدره واسم الفاعل، وقد قرأ مجاهد و عُروة ومقاتل وابن أبي عبلة ويزيد النحوي: ما وَدَعَكَ ربُّك، بالتخفيف. وفي الحديث: " لَيَنتهينّ أقوام عن وَدْعِهِمُ الجُمُعات؛ أي: عن تركهم. فقد رُويت هذه الكلمة عن أفصح العرب ونقلت من طريق القرّاء، فكيف تكون إماتة، وقد جاء الماضي في بعض الأشعار؟. وما هذه سبيله فيجوز القول بقلة الاستعمال، ولا يجوز القول بالإماتة ". وقال الفيومي في المصباح(وَذَرَ): " قالوا: وأماتت العرب ماضيه ومصدره، فإذا أُريد الماضي قيل: ترك، وربما استعمل الماضي على قلة، ولا يستعمل منه اسم الفاعل ". وينظر: الهروي: كتاب إسفار الفصيح، تحقيق د. أحمد قشّاش، (١/٥٦٩– ٥٧٠)، ففي الحاشية(٦) فضل بيان وتوثيق لهذه المسألة. وفي المحتسب: " قرأ: ما وَدَعَكَ، خفيفة النبي– صلى الله عليه وسلم– وعروة بن الزبير. قال أبو الفتح: هذه قليلة الاستعمال. قال سيبويه: استغنوا عن وَذَرَ ووَدَعَ بقولهم: ترك، وعلى أنه جاءت في شعر أبي الأسود ". ابن جنّي: المحتسب(٢/٣٦٤).

٥- الزُّبيديّ (٣٧٩هـ):

احتجّ الزُّبيديّ بآيات من القرآن الكريم في نحو خمسة عشر موضعاً، من كتابه "لحن العامة"[101]، غلب عليها الاستدلال في المجال اللغوي والدلالي، وهناك بعض المسائل الصرفية[102]، ومن احتجاجه بآيات من القرآن الكريم في المستوى الصرفي ما جاء في تصحيح قول عامة الأندلس للبستان: جنان، ويجمعونه على(أجنّة). قال الزبيدي: "وذلك خطأ، لأنّ أجِنّة:أفْعِلَة و أفْعِلَة لا تكون من أبنية الجمع"[103]. فإنّ أجنّة – بالكسر – فجمع الجنين، قال الله عز وجلّ:﴿وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[104]. والصواب: جَنَّة، ثم تُجمع على: جِنان، مثل ضَبَّة و ضِباب، وليس الجنان بواحد، ولا يجوز أن تكون أجنّة جمع جنان؛ لتكون جمعاً للجمع، لأنّ (أجنّة، أفعِلة) و(أفعِلة) لأدنى العدد، ولا يكون جمعاً للجمع الكثير"[105].

وقال الزُّبيدي: يخطئون في جمع "قَرْية" فيجمعونها على "قرايا". والصواب. قُرى، وقَرْيات[106]. واستدلّ بقوله تعالى﴿لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[107].

---

[101] وقع في اسم الكتاب خلاف ؛ لأن الزُّبيدي ألف مرتين، أو ألفَ كتابين في اللحن، وقد أُطلقت عليه عدة أسماء، منها: ما تلحن فيه العامة، وما يلحن فيه عوام الأندلس، ولحن عوام الأندلس. وله كتاب آخر: سُمّي: مختصر لحن العامة.

ورجّحَ د.رمضان عبد التواب أن يكون اسم الكتاب (الذي يتناول بحثنا – هنا– مقاييسه): لحن العوام. فحققه ونشره بهذا العنوان. لحن العوام: لأبي بكر الزُّبيدي ٣٧٩هـ، تحقيق وتعليق وتقديم د.رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، سلسلة كتب لحن العامة بإشراف د.رمضان عبد التواب. القاهرة، ط١، ١٩٦٤م، ص٣٠–٣١ من مقدمة التحقيق والتعريف بالمؤلف. وينظر أيضاً: د.رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢ ، سنة ٢٠٠٠م،ص٢٢٢ – ٢٣١.

ولكن د.عبد العزيز مطر رجحَ أن يكون اسم الكتاب: لحن العامة. وحقّقه ونشره بهذا العنوان: "لحن العامة: تأليف أبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق د.عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م. وينظر: ص٢٠ – ٢٢ من هذه النسخة ففيها أسباب ترجيحه هذا العنوان. والنسخة المعتمدة في هذه الرسالة نسخة د.عبد العزيز مطر لجودة طباعتها. مع الاستعانة بنسخة د.رمضان عبد التواب في بعض المواضع(والإشارة إليها عند الاقتباس منها).

[102] استشهد بثلاث عشرة آية في المستوى اللغوي والدلالي وبثلاث آيات في المستوى الصّرفيّ.

[103] لعله يريد: ليست من أبنية جمع الكثرة، فهي لأدنى العدد، ولا تصلح لجمع الجمع. بدليل كلامه الوارد بعد هذه العبارة.

[104] سورة النجم: الآية ٣٢.

[105] الزُّبيدي: لحن العامة، ص١٠٨.

[106] السابق: ص١٤٥.

[107] سورة الشورى: الآية ٧.

ويقولون: رجل موسوع عليه. والصواب: مُوسَعٌ عليه، وقد أوسع الرجل إيساعاً إذا استغنى[108]. قال الله عزّ وجلّ:﴿على المُوسِعِ قَدَرُهُ﴾[109].

وفي **المستوى اللغوي والدلالي**، استدلّ الزبيدي بآيات من القرآن الكريم في اثني عشر موضعاً من كتابه، منها: ويقولون للدينار من الذهب: مِثقال. قال الزّبيديّ: "والمثقال زنة الشيء الذي يُثقل به. قال الله عزّ وجلّ:﴿فمَن يَعمَلْ مِثقالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ﴾[110][111]. ويقولون: "رِدٌ" العسكر، ويجمعونه على ردود. والصواب: رِدْء، والرِّدْءُ: المعين، تقول: أَرْدَأْتُهُ أُرْدِئُهُ إرْداءً إذا أعنْتَه. قال الله عزّ وجلّ:﴿فأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءاً يُصَدِّقُنِي﴾[112][113].

ويضيّقون دلالة بعض الكلمات. فيجعلون الرَّيْحان للآس خاصة، دون سائر الرياحين، والرَّيحان –كما يقول الزّبيديّ– كلّ نبت طيّب الريح، كالوردِ والنَّعْنَعِ، والرَّيْحان: الرِّزْق أيضاً[114]. قال تعالى: ﴿فرَوْحٌ وريْحانٌ﴾[115].

ويُغيّرون في ضبط بعض الكلمات فتتغيّر دلالتها، مثال ذلك: "ضُرّ ونفْع" فيضمّون الضاد من "ضُرّ". والصواب – كما يقول الزّبيديّ– : ضَرَّه يضُرُّه ضَرّاً، وضارَّه يضيرُه ضَيْراً، ويقال: لا ضَرَرَ عليك. وأمَّا الضُرُّ فهو السُّقْم[116]، قال الله عزّ وجلّ:﴿وإن يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فلا كاشفَ له إلاّ هو﴾[117].

ومن الخطأ في الضبط الذي ينتج عنه تغيير في المعنى، قولهم: بين الأمرين فِرْق، والصواب : فَرْق، بفتح أوّله. تقول: فرقْتُ بين الحق والباطل فَرْقاً وفُرقاناً؛ فأمّا الفِرْق القطيع من الغنم، أو اسم ما انفرق من الشيء[118]. قال الله تعالى: "فكان كلُّ فِرْقٍ كالطَّوْدِ العظيم"[119].

---

108 الزّبيدي: لحن العامة، ص١٥٠.

109 سورة البقرة: الآية ٢٣٦.

110 سورة الزلزلة: الآية: ٧.

111 الزبيدي: لحن العامة، ص١٧٤.

112 سورة القصص: الآية:٣٤.

113 الزبيدي: لحن العامة، ص٢١٣.

114 السابق: ص١٨٩.

115 سورة الواقعة: الآية ٨٩. وينظر: الزمخشري: الكشاف: (٤/٦٠).

116 الزبيدي: لحن العامة، ص١٢٤.

117 سورة الأنعام: الآية ١٧.

118 الزبيدي: لحن العامة، ص٢٢٣.

119 سورة الشعراء: الآية ٦٣. وينظر: الزمخشري: الكشاف: (٣/١١٥). فيه المعنى الثاني الذي أورده الزبيدي.

القراءات:

لم يحتج الزبيدي في كتاب "لحن العامة" بالقراءات، والموضع الوحيد -فيما أعلم- الذي أورد فيه قراءة لم يكن محتجاً أو مستدلاً بها، بل كان ناقلاً احتجاج أبي علي القالي لبعض بني أسد. قال الزبيدي: "ويقولون: قِثّاء، فيفتحون. والصواب: قِثّاء، والواحدة: قِثّاءة. وزعم أبو علي أنّ بعض بني أسد يقولون: قُثّاء، بضم أوله. وقال: قد قرأ يحيى بن وثّاب: ﴿من بقلها وقُثّائها﴾"[120،121].

٦- الحريري

استدلّ الحريري بالقرآن الكريم في مواضع كثيرة من(درة الغواص) بلغت نحو(٢٠٠) موضع[122]. منها: بيان معنى العَيْلة، وهي الفقر. فقال تعالى: ﴿وإنْ خفتم عَيْلةً فسوف يُغنيكمُ اللهُ من فضلِه﴾[123]. وتصريف الفعل منها: عال يعيل، فهو عائل، والجمع: عالة، وجاء في التنزيل: ﴿ووَجدَكَ عائلاً فأغنى﴾[124]. فأمّا الذين يُعالون فهم عيال، واحدهم: عيِّل، كما أنّ واحد جياد: جيِّد[125]. ومن معاني(عال): جار قال تعالى: ﴿ذلك أدنى ألاّ تَعولوا﴾[126]. أي: ألاّ تَجوروا[127].

كما استدلّ بالقرآن الكريم في مواضع أخرى[128].

ومن احتجاج الحريري بآيات كريمة، ما أورده مستدلاً على جواز حذف المخصوص بالمدح والذم إذا تقدم ذكره، نحو: نِعْمَ الرّجلُ، و بِئْسَ العبدُ، كما جاء في التنزيل: ﴿ووهبنا لداود سُليمانَ نِعْمَ العَبْدُ﴾[129]، أي: نعم العبد سليمان، فحذف اسمه لتقدم ذكره و علم المخاطب به[130].

---

[120] الزبيدي : لحن العامة، ص٧٥ .

[121] سورة البقرة، الآية ٦١. وفي القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ١/٤٠٤ : "والقثّاء: معروف، وقد تضمّ قافه وهي قراءة يحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرف، لغتان، والكسر أكثر" (طبعة عماد زكي وخيري سعيد). وينظر: العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن: ص٤١.

[122] السابق: ص٢٩٦ - ٣٠٩.

[123] سورة التوبة: الآية ٢٨.

[124] سورة الضحى: الآية ٨.

[125] الحريري: درة الغواص، ص٢١٦.

[126] سورة النساء: الآية ٣.

[127] الحريري: درة الغواص: ص٢١٧.

[128] السابق: ص١٩٥، ص٢١٧، ص٢١٨...

[129] سورة ص: الآية ٣٠ .

[130] الحريري: درة الغواص، ص١٩٥.

أورد الحريري ذلك في معرض حديثه عن خطأ شائع في عصره، وهو قولهم في جواب من مدح أو ذمّ: نعم مَنْ مدحت، وبئس مَنْ ذممت، والصواب(عنده) أن يقال: نعم الرجل مَنْ مدحت، وبئس الشخص من ذممت، ويكون تقدير الكلام في قولك: نعم الرجل زيد، أي: الممدوح من الرجال زيد.

ولعل ما خطأه الحريري يلتمس له وجه، فقولهم نعم مَنْ مدحت، وبئس مَنْ ذممت ليس مقطوعاً عن سياق سابق؛ فهو يقول:" ويقولون في جواب من مدح أو ذمّ: نعم مَنْ مدحت، وبئس مَنْ ذممت"؛ فالمادح أو الذام -هنا- يعقب على كلام سبق ذكره، فهو جواب لكلام سابق؛ كأن يقال: زيد كريم. فيقال: نعم من مدحت. أو يقال: عمرو بخيل، فيقال بئس من ذممت. ومواضع جواز حذف شيء من الكلام كثيرة، تجملها القاعدة المشهورة: كثيراً ما يحذفون ما تدل عليه قرينة لفظية أو معنوية[131]. وهو نفسه استدل على جواز حذف المخصوص بالمدح والذم إذا تقدم ذكره، نحو: نِعْمَ الرَّجلُ، و بِئْسَ العبدُ؛ كما جاء في التنزيل:﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[132]، أي: نعم العبد سليمان، فحذف اسمه لتقدم ذكره وعلم المخاطب به.

احتجاجه بالقراءات:

لم يكن الحريري مكثراً في احتجاجه بالقراءات، فعدّة ما أورده منها في"درّة الغواص" نحو تسع ٩ قراءات، استدل بخمس ٥ منها(إحداهن في مجال الصرف، وثلاث في اللغة)، واثنتان في النحو. ووافق من لحّن اثنتين منها. ولم يستدلّ بإحداهن، بل أخذ بتخريجات لهما توافق منحاه.

ومن الأمثلة على استدلاله بالقراءات ما جاء في المسائل الآتية:

الأصل في لام الأمر التي تجزم الفعل المضارع، أن تحرّك بالكسر، فإن دخلت عليها الواو أو الفاء أو ثم جاز كسرها على الأصل، وإسكانها للتخفيف، إلا أن المختار تسكينها مع (الفاء والواو)، وكسرها مع(ثمّ).

قال الحريري مستدلاً على هذه القاعدة: " وبهذا أخذ أبو عمرو بن العلاء، فقرأ:﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾[133]، بإسكان اللام مع الفاء والواو، وقرأ: ثمّ لِيقطع[134]، بكسر اللام مع ثم"[135].

---

[131] ابن هشام: المغني(ط١)، (٦٦٨/٢).

[132] سورة ص: الآية ٣٠.

[133] سورة التوبة: الآية: ٨٢.

وظاهر –هنا– استدلاله على مسألة نحوية بقراءة أبي عمرو بن العلاء.

ومما شاع في زمن الحريري قولهم لمن تعب: هو عيّان. والصواب أن يقال: هو مُعْيٍ، لأن الفعل هو أعيا، واسم الفاعل منه على مُفْعِل. وعند أهل اللغة – كما نقل الحريري– أنّ كل ما كان من حركة وسعي قيل فيه: أعيا، وما كان من قول ورأي قيل فيه: عَيِيَ، وعَيَّ، والاسم منهما: عَيِيٌّ على وزن شَجِيٍّ، وقيل فيه: عَيٍ، على وزن: شَجٍ وعَمٍ[136].

وقال الحريري مستدلاً على صحة الفعلين: عَيِيَ وعَيَّ: "ونظير هاتين اللفظتين في قولهم: عَيِيَ وعَيَّ، قولهم: حَيِيَ، وقرئ بهما قوله تعالى:﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[137]، وحَيِيَ"[138].

وفي صدد حديثه عن الترادف(التتابع)، والرِّدْف والرَّدْف، قال: "ويقال أيضاً: جمل مرادف، أي: عليه رديف. وقرئ في التنزيل:﴿بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ﴾[139]، بكسر الدال وفتحها، فمن كسرها أراد به متتالين في العدد، ومن فتحها أراد أنهم أُردفوا بغيرهم من المدد"[140].

ومن المواضع التي وافق فيها مَنْ لحّن بعض القراءات ما جاء في المسألتين الآتيتين:

١- حذفوا همزتي"أخير" و"أشر" في اسم التفضيل بكثرة الاستعمال. فيقال: فلان خير من فلان، بحذف الهمزة. ويقال: فلان شرٌّ من فلان بحذف الهمزة أيضاً. ولا يقال: أخير وأشر. قال الحريري: "أمّا قراءة أبي قلابة: "سيعلمون غداً من الكذّاب الأشرّ"[141]. فقد لُحّن فيها، ولم يطابقه أحد عليها"[142].

٢- ومن مسائل العطف أنه يُشترط –عند نحاة البصرة– في عطف الظاهر على المضمر الذي في محل جرّ، تكرارُ حرف الجرّ مع المعطوف. فتقول: مررت به وبزيد ولا تقول: مررتُ بهِ وزيدٍ. قال الحريري: "ولهذا لحّنوا حمزة في قراءته: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ

---

134 سورة الحج: الآية: ١٥. وقراءة الكسائي بتسكين اللام من"لْيَقْطَعْ" بعد ثمّ. مكيّ بن أبي طالب القيسي: التبصرة في القراءات، ص ٢٦٥. وقال عنها ابن يعيش: " ضعيفة عند أصحابنا". شرح ابن يعيش: (١٤٥/٥).

135 الحريري: درة الغواص، ص١٥٦.

136 السابق: ص١٤٤.

137 سورة الأنفال: الآية ٤٢.

138 الحريري: درة الغواص، ص١٤٥.

139 سورة الأنفال: الآية (٩). ينظر: العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، ص٢٦٢.

140 الحريري: درة الغواص، ص٢١١، ٢١٢.

141 سورة القمر: الآية: ٢٦.

142 الحريري: درة الغواص(تحقيق بشار بكور)، ص١٧٠. ابن جني: المحتسب(٢٩٩/٢).

والأرحام﴾[143،144]. أورد الحريري هذا في سياق كلامه على تكرار"بين" في القول الشائع: "المال بين زيد وبين عمرو". فهو يرى أنَّ تكرار"بين" في هذا الأسلوب غير صحيح، وصوابه: المالُ بينَ زيدٍ وعمرٍو، بحذف"بين" الثانية[145]. وهذا بخلاف وجوب تكرار"بين" في نحو قولنا: المالُ بيني وبينه. فتكرار"بين" مع المضمر واجبٌ. قال تعالى:﴿قَالَ هذا فِراقُ بَيْنِي وبَيْنِكَ﴾[146].

وبوجه عام، لم يكن استدلال الحريري بالقراءات واسعاً إذا ما قورن بأدلته الأخرى[147].

ب- في العصر الحديث:

٧- إبراهيم اليازجي (١٩٠٦م):

وفي ردّه تعدية الفعل "عَهِدَ" – من قولهم:"عهد إليه أمرَ كذا، بتعدية عهد بنفسه[148]–، نقل قول اللسان واحتجاجه بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ...﴾[149]. يقال: عَهِدَ إليَّ في كذا أي أوصاني.

وخطّأ القول الشائع: ينبغي عليك أن تفعل كذا، لمجيئه بمعنى: يجب، وهو ليس كذلك، لأن "انبغى" في الأصل: مطاوع بغى الشيء بمعنى طلبه، وهو يستعمل عند العرب الفصحاء بمعنى: يجوز، ويصلح، ويتيسّر، ولم يسمع عنهم إلا موصولاً باللام"[150]، ومنه قوله تعالى: ﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ...﴾[151]. وقوله تعالى أيضاً:﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ...﴾[152].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ اليازجي أجاز قولهم: "شكره على إحسانه" حملاً على تضمين "شكر" معنى "حَمِدَ"[153]. ولم يحاول –هنا– أن يحمل "ينبغي عليك" على التضمين، فيجعل"

---

143 سورة النساء: الآية: ١. ابن جني: المحتسب: (١/١٧٩) مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، ص١٦٧–١٦٨، والعكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، ص(١٥٠).

144 الحريري: درّة الغوّاص(تحقيق بشار بكور)، ص٢٠٦.

145 السابق: ص٢٠٤.

146 سورة الكهف: الآية٧٨.

147 الحريري: درّة الغواص(تحقيق بشار بكور) تنظر الصفحات: ١٢٤، ١٣٥، ١٧٠، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٥٥.

148 ابراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٣٤).

149 سورة (يس): الآية: ٦٠.

150 ابراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٣٤–٣٥).

151 سورة يس: الآية: ٤٠.

152 سورة يس: الآية: ٦٩.

153 أبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٣٢).

ينبغي" مُضمَّناً معنى "يجب"، وآصرة التضمين –هنا ليست ببعيدة. فهو يقول: ينبغي عليك أن تفعل هو – في الأصل– مطاوع "بغى الشيء" بمعنى: طلبه. والعلاقة بين "الطلب" و"الوجوب" ليست ضعيفة، فقد يكون بعض أنواع "الطلب" وجوباً.

ومما شاع الخطأ فيه استعمال "صَدَعَ بالأمر"بمعنى "أطاع وأمضى ما أُمر به. قال اليازجي:"ولم يأت"صدع" في شيء من هذا المعنى، ولكن أصل هذا التعبير ما جاء في سورة الحِجر من قوله تعالى:﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ...﴾[154] قال البيضاوي: أي: فاجهر به، من صدع بالحجّة إذا تكلّم بها جهاراً، أوما فرّق به بين الحق والباطل. وقيل غير ذلك، وكلّه بعيد عن المعنى[155] الذي ورد في الاستعمال الشائع.

واستدلّ اليازجي أيضاً بآية كريمة من سورة آل عمران، وهي قوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾[156]؛ على أن الفعل "يخفى" لازم، وأنّ تعديته الشائعة خطأ، كما في قولهم: "لا يخفاك أنّ الأمر كذا "[157].

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ اليازجي كان يستدلّ بالآيات الكريمة في سياق النقول التي يقتبسها من المعجمات وكتب اللغة، فنرى أنّ الآيات التي ترد في استدلالاته مدرجة في سياق الاقتباسات المعجمية، فابن منظور – مثلاً– يستشهد في كلامه بآية، فعندما ينقل إبراهيم اليازجي قول ابن منظور يأخذه كما ورد في اللسان، وقد وردت الآية في سياقه.

وممّا يدعو إلى التوقّف والاستغراب قوله في آية من سورة يوسف: "لا يقاس عليها". فإذا كانت الآية القرآنية لا يقاس عليها فعلى أيّ شيء نقيس؟ وما اللغة التي يقيس عليها اليازجي ويدافع عنها لتسلم من شوائب اللحن؟ جاء في كتابه "لغة الجرائد": "ويقولون: واروا الميتَ الترابَ، أي: واروه في التراب، فيحذفون الحرف، ويبقون"التراب" مفعولاً فيه، وهو خطأ، لأنّ التراب من أسماء المكان المختصة، فلا يصلح للظرفية[158]. وقد ورد مثل هذا للحريري في مقامته "الكوفية"، وهو قوله: "وخلّدوها بطونَ الأوراق". وكأنّ الذي سوّل له صحة هذا التركيب ما جاء في سورة يوسف من قوله –تعالى– :﴿اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[159]، وهذا فضلاً عن كونه من التراكيب التي لا يقاس عليها، فإنما سهّل هذا الاستعمال فيه تنكير الأرض

---

[154] الحجر: الآية: ٩٤.

[155] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٥١– ٥٢).

[156] سورة آل عمران: الآية: ٣.

[157] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٥٢).

[158] ابن يعيش: شرح المفصل(١/٤٢٥ وما بعدها).

[159] سورة يوسف: الآية٩.

هنا– مضاف إلى نفسه. وهذه المسألة مختلف فيها. فالبصريون لا يقرّونها، والكوفيّون يجيزونها إذا اختلف اللفظان[168].

ويستدلّ النجار على جواز هذا الأسلوب بورود ذلك في آيات كريمة ،كقوله تعالى:﴿ونزّلْنا من السماءِ ماءً مُباركاً، فأنْبَتْنا به جنّاتٍ وحَبَّ الحصيدِ﴾[169]. وقوله تعالى:﴿إنّ هذا لهو حق اليقين﴾[170] ونقل النجار قول الطبري في تفسيره: وكان بعض أهل العربية يقول في قوله: ﴿ وحبّ الحصيد﴾: الحبّ هو الحصيد، وهو مما أضيف إلى نفسه، مثل قوله:﴿إنّ هذا لَهُوَ حَقُّ اليقين﴾، ...ويتكلّف المغايرة بين معنى اللفظين المتضايفين، فيقول" حبّ الحصيد": حَبُّ الزرع الحصيد، ويقول في"حقّ اليقين": حقّ الأمر اليقين، وهكذا يمضي هذا الفريق في تأوله، ولا يرضى فريق منهم هذا التكلف، ويجيز هذا النوع من الإضافة"[171].

ويرى النجار صحة الأسلوب الشائع: "استراح من عناء التعب". سواء صحّت إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان – كما يرى الكوفيّون– أم على تأول المغايرة بين اللفظين، كما يرى البصريّون"[172].

وصحّح النجار القول الذائع في العصر الحديث: "ازرع القطن من جديد". فرأى أنّ "مِنْ" فيه للابتداء في الزمان، مستدلاً بقوله تعالى:﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أوّلِ يومٍ أحَقُّ أنْ تَقُومَ فيه﴾[173]. ثم قال النجار: "وقد تكون(من) بمعنى(في)، أي: في زمن جديد"[174].

ومن الأدلة التي عوّل عليها النجار في تصحيح الأسلوب الشائع: "اذهب إلى فلان، قل له كذا"، قوله تعالى:﴿تَعَالَوْا قَاتِلُوا في سبيلِ الله أو ادْفَعُوا﴾[175]. فجعل الجملة الثانية استئنافاً بيانياً، فكأنها جواب عن سؤال نشأ عن الجملة الأولى. فإذا قلت لغلامك: اذهب إلى فلان، فهنا مظنّة أن يخطر ببالك السؤال عما عسى أن يبلغه إياه، فتقول له في الجواب عن هذا: قل له

---

[168] أشار النجار إلى ورود هذه المسألة في الإنصاف لابن الأنباري. وينظر: شرح ابن عقيل:(٢/ ٤٨- ٤٩)، والصبان وحاشية: على شرح الأشموني ،(٢/٢٧٥ – ٢٧٧).

[169] سورة ق: الآية: ٩.

[170] سورة الواقعة: الآية: ٩٥.

[171] محمد علي النجار: "لغويات"، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٠، المجلد ٢٣، الجزء ٧، ص٥٨٩.

[172] السابق: الصفحة نفسها.

[173] سورة التوبة: الآية ١٠٨.

[174] محمد علي النجار: "لغويات"، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٧م. المجلد: ٢٨، الجزء: ٢، ص٤٥.

[175] سورة آل عمران: الآية ١٦٧.

كذا. وقد جاء من هذا الضرب قوله تعالى: تعالوا قاتلوا في سبيل الله ...الآية[176]. ومن أمثلة احتجاجه بالقراءات:

ما جاء في ردّه على من خطّأ جمع(معجم) على معاجم، حيث استدلّ بقراءة من غير عزو لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرَمٍ﴾[177] -بفتح راء مكرم- (أي: مكرَم، بمعنى إكرام[178]). فإذا قبلنا المعجم بمعنى الإعجام؛ كالمكرَم بمعنى الإكرام فالوجه أن يجمع على معاجم.

احتجاجه بالقراءات الشاذة:

من الجاري على الألسنة قولهم: " فلان المتوفَّى رحمه الله " بكسر فاء "المتوفِّي". وهذا مارُمي بالخطأ قديماً، على ما حكاه الزمخشري عن أبي الأسود الدؤلي، وعلى ما جاء في كتاب " التنبيه على التصحيف " لحمزة الأصبهاني[179].

ويعقّب النجار على ذلك بقوله: "وبعد هذا أذكر أنّ استعمال المتوفِّي في الميّت صحيح في العربية؛ إذ إنه يقال: توفّى؛ أي: استوفى أيامه وأجله "وذكر ابن جني في المحتسب أنّ علياً- رضي الله عنه- قرأ بفتح ياء " يَتَوَفَّوْنَ" من قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَ يَذَرُونَ أَزْوَاجاً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً﴾[180]، ونقل عنه هذه القراءة أبو عبد الرحمن السلمي. ووجّه ابن جني هذه القراءة بأنّ الكلام على حذف المفعول؛ أي: " يَتَوَفَّوْنَ " أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم، وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام.

وقال النجار: " رواية الفتح - يريد: فتح ياء يَتَوَفَّوْنَ- عن علي وغيره تدخل في قراءة الشواذ، والمرويّ عن علي في المتواتر ضمّ الياء كالجمهور"، ويختتم النجار تعليقه قسائلاً: " وأيّاً ما كان الأمر فالقراءة الشاذة يحتج بها في اللغة والأحكام"[181].

وفي رفع كلمة (أوهامٌ) الواردة في قول لأحد فضلاء العصر -على حدّ قوله- : "وإني كنتُ أربأ بمثلكم أن تخطّ يده خيالاتٍ وأوهامٌ"[182]؛ ذهب النجار إلى أن رفع (أوهامٌ) يمكن أن

---

176 محمد علي النجار: "لغويات" مجلة الأزهر، القاهرة، المجد الأزهر، عام ١٩٥٠م، المجلد٢١، الجزء:٥، ص٤٢٦.

177 سورة الحج: الآية ١٨.

178 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، مج ٢٥، ج٢، ص ١٦٩- ١٧١.

179 السابق: المجلد: ٢٧، الجزء: ٢، ص ١٦٨.

180 سورة البقرة، الآية: ٢٣٤. الكعبري: إملاء ما منّ به الرحمن، ص٩٢.

181 محمد علي النجار: " لغويات "، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٥، المجلد: ٢٧، الجزء: ٢، ص ١٦٩- ١٧٠. وبشأن الاحتجاج بالقراءات الشاذة ينظر السيوطي: الاقتراح، ص٣٦.

182 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، المجلد ١٧، الجزءان: ٩/١٠، ص ٤١٨.

يخرِّج على قراءة شاذة، فقال: " ومما جاء فيه اختلاف الإعراب في العطف قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾[183]، فقد قرئ برفع الأرحام، وهي معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، قالوا: والتقدير: والأرحامُ مما يجب أن تتقوه وتحتاطوا لأنفسكم فيه"[184].

غير أنّ العكبري نصّ على أنّ (الأرحامُ) -في حالة الرفع- ليست معطوفة على لفظ الجلالة، بل هي مبتدأ خبره محذوف. قال العكبري: "...وقد قرئ شاذاً بالرفع، وهو مبتدأ، والخبر محذوف، تقديره: والأرحام محترمة، أو واجب حرمتها"[185].

ولعل الأفضل ألا يلتمس لعبارة محدثة(ليست من عصر الاحتجاج) تخريج، إذا لم تبلغ حد الفشو أو الشيوع. وهذا يقرب من مذهب النجار نفسه في تعليقه على عبارة معاصرة نشرت في الأهرام المصرية في ١٩٤٥/١٢/١٩م، هي قولهم: "إرضاء لكبرياء مصر الوطني". حيث أورد أربعة من الشواهد على أنّ المذكر في العربية قد يُذهب به مذهب المؤنث، والمؤنث قد يقصد به قصد المذكر، اعتماداً على تأويل أحدهما بالآخر، فمن ذلك قولهم: "...جاءته كتابي فاحتقرها" (فالكتاب بمعنى الصحيفة)، وقول الشاعر:

يا أيُّها الراكبُ المُزجي مَطِيَّتَهُ سائلْ بني أسدٍ: ما هذهِ الصوتُ

(فالصوت بمعنى الصيحة).

وعقّب على هذه الشواهد قائلاً: " إنّ ما أُورِد في هذا المضمار لا يُعدّى به مورد السماع، وهو من الشاذ الذي لا يقبل إلا من العرب. فأما القياس والجادة فهو أن يَلْزم كلُّ نوع عمودَ أمره وأصلَ حكمه؛ حتى لا يختلط الأمر، ويشْكُل السياق "[186].

فلعلّ الأولى ألا نحمل هذه العبارة وما أشبهها على وجوه قائمة على الشاذ غير المقيس، الذي لا يُعدى به مورد السماع، كما يقول النجار.

وفي الإجمال كان محمد علي النجار يحتجّ بالقراءات القرآنية في الصرف والنحو واللغة، فيعزوها أحياناً، ويوردها من غير عزو أحياناً، ويحتجّ بالقراءات الشاذة.

٩- د. مصطفى جواد:

استدلّ الدكتور مصطفى جواد بآيات كريمة في مواطن كثيرة من كتابه (قل ولا تقل)؛ فمن ذلك؛ ما جاء في مسألة وجوب تذكير كلمة (الباب) وتخطئة تأنيثها؛ فنراه يورد مجموعة من الآيات تذكّر كلمة (الباب)[187]. قال تعالى: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ

---

[183] سورة النساء: الآية (١).

[184] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، المجلد١٧، الجزءان: ٩، ١٠، ص٤١٨.

[185] العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، بيروت، دار العلم للجميع، ١/ ٩٦.

[186] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، المجلد ١٧، الجزءان: ٩/ ١٠؛ ص ٤١٤- ٤١٥.

[187] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٦٩.

وظاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ العَذَابُ﴾[188]. وقال تعالى:﴿وقَالَ يا بَنِيَّ لا تَدْخُلُوا من باب واحد وادْخُلُوا مِنْ أبواب مُتَفَرِّقَةٍ﴾[189]، وقال عزّ من قائل:﴿ولو فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ باباً من السَّماءِ فَظَلُّوا فيه يَعْرُجُون﴾[190] وقال تعالى:﴿حَتَّى إذا فَتَحْنا عَلَيْهِمْ باباً ذا عذابٍ شديدٍ إذا هُمْ فيه مُبْلِسُونَ﴾[191].

ثم يقول الدكتور مصطفى: "الباب مذكر في اللغة العربية الفصيحة... ولم نجد تأنيث الباب في كتاب من كتب اللغة الخاصة، فتأنيثه عامي لا يجوز الأخذ به، ولا القياس عليه..."[192].

ومن استدلاله بآيات من الذكر الحكيم ما جاء في مسألة: " قل:أُسّست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان، وأُسّس المسجد على عهد فلان، ولا تقل: تأسّست المدرسة وتأسّس المسجد "[193] قال تعالى:﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ على التَّقْوَى مِنْ أوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فيه﴾[194]. وقال تعالى:﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بنيانَهُ على تَقْوَى مِنَ اللهِ ورِضْوانٍ خيرٌ أمْ مَنْ أسَّسَ بُنْيانَهُ على شفا جُرُفٍ هارٍ﴾[195].

وفي مادة: "قل: المترفون والأتراف، ولا تقل: الأرستقراطيون والأرستقراطية، يستدل الدكتور مصطفى بآيات كريمة على أن "الأرستقراطيّ " هو المترف بالعربية"[196]. قال تعالى: ﴿وأصحابُ الشِّمالِ ما أصحابُ الشِّمالِ. في سَمُومٍ وحَمِيمٍ. وظِلٍّ من يَحْمُومٍ. لا باردٍ ولا كريمٍ. إنَّهم كانوا قَبْلَ ذلك مُتْرَفِينَ. وكانوا يُصِرُّونَ على الحِنْثِ العظيمِ﴾[197]. وقال تعالى:﴿ وما أَرْسَلْنَا في قريةٍ من نذيرٍ إلا قال مُتْرَفُوها إنَّا بما أُرْسِلْتُم به كافرون...﴾[198]. وقال عزّ من قائل:﴿وإذا أَرَدْنا أن نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسَقُوا فيها فحَقَّ عليها القولُ فدمَّرْناها تدميراً﴾[199]. وقال:﴿حتى إذا أَخَذْنا مُتْرَفِيهِم بالعَذابِ إذا هم يَجْأَرُونَ﴾[200]...وهناك مواضع كثيرة استدل فيها بآيات كريمة[201].

---

[188] سورة الحديد: من الآية ١٣.

[189] سورة يوسف: من الآية ٦٧.

[190] سورة الحجر: من الآية ١٤.

[191] سورة المؤمنون: الآية ٧٧.

[192] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٩.

[193] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٨٧.

[194] سورة التوبة: من الآية ١٠٨.

[195] سورة التوبة: من الآية ١٠٩.

[196] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٧٦-٧٧.

[197] سورة الواقعة: الآيات: ٤١-٤٥.

[198] سورة سبأ: الآية ٣٤.

[199] سورة الإسراء: الآية ١٦.

والجدير بالذكر أن الدكتور مصطفى لم يستدلّ بالقراءات. ففي مصنفه المتسع "قل ولا تقل" لا نكاد نعثر على موطن بنى فيه حكمه على قراءة من القراءات.

١٠- محمد العدناني:

استدلّ محمد العدناني بآيات كريمة كثيراً في معجميْه اللغويين. فمن ذلك ما جاء في "مِرْدَس أو مِرْداس أو مِيطَدَة أو مِدْحاة، لا مِحْدَلة أو مِدْحَلة".

شاع في العصر الحديث إطلاق كلمة "مِدْحَلة"[202] أو "مِحْدَلة"[203]. على الأسطوانة الحجرية[204] التي تُدَكّ بها الطرق المرصوفة بالحجارة.

وأشار محمد العدناني إلى أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة سمّى هذه الآلة "مِرْدَس" أو "مِرداس". وسمّاها صاحب معجم (متن اللغة): المِيطَدَة[205].

فجمع العدناني هذه التسميات وأضاف إليها تسمية أخرى مقترحة، هي "مِدْحاة"، لأنّ: "الفعل دحا الأرض يدحوها دَحْواً، يعني بَسَطها. أو: دَحَى الأرضَ يَدْحاها دَحْياً"[206].

ويعزّز العدناني مقترحه هذا بقوله تعالى: ﴿والأرضَ بَعْدَ ذلكَ دَحاها[207]﴾.

وسبب تخطئة قولهم: "مِدْحَلة" أو "مِحْدَلة"، عدم ورود الفعلين: دَحَلَ وحَدَلَ بهذا المعنى، في كلام فصيح يحتج به[208].

ومن الأغلاط المعاصرة قولهم: السَّهْلُ والحَزَنُ. وصوابه: السَّهْلُ والحَزْنُ. والحَزْنُ: هو ما غَلُظَ وارتفع من الأرض، وجمعه: حُزُونٌ، وأضاف اللسان جمعاً آخر هو: حُزُنٌ. أمّا "الحَزَنُ" فهو مثلُ "الحُزْنِ": نقيض الفرح والسرور. ويستدلّ العدناني[209] لهذا المعنى بما جاء

---

200 سورة المؤمنون: الآية ٦٤.

201 ينظر مثلاً: قل ولا تقل: الصفحات: ٣٥، ٣٩، ٤٢، ٦٠، ٧٢، ٧٤، ٨١، ٩٢.

202 من الفعل (دَحَلَ). والمِدْحلة: معروفة ببلاد الشام. وفي مصر تعرف "بوابور الزّلط".

203 بالقلب المكاني.

204 كانت قديماً من حجر، وأصبحت تصنع الآن من الحديد الصلب.

205 يرى صاحب هذا المعجم إطلاق "المِرْدَس" و"المِرْداس" على الآلة التي تحرّك أو تعمل بالنار، و"المِيطَدَة" على الآلة التي تحرّك بجرّ الخيل أو باليد، تقليلاً للاشتراك في الأوضاع والألفاظ الجديدة. والمِيطَدَة: من (وَطَدَ). ووطَدَ الأرض: رَدَمَها ودَاسَها لتَصْلُبَ.

206 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (ط١)، ص٦٢.

207 سورة النازعات: الآية ٣٠.

208 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (ط١)، ص٦٢.

209 السابق: ص٦٥.

في قوله تعالى: ﴿وقالوا الحمدُ للهِ الذي أذهبَ عنّا الحَزَن﴾؛[210] وبقوله تعالى: ﴿وابيضّتْ عيناهُ مِنَ الحُزْنِ فهُوَ كَظيمٌ﴾.[211] فالحَزَنُ والحُزْن– في الآيتين– بمعنى واحد.

ويصحّح العدناني العبارة الشائعة :كان فَعَلَ كذا[212]، مستدلاً بآيات كريمة، منها: ﴿وإنْ كانَ كَبُرَ عليكَ إعراضُهُم...﴾[213]. وقوله تعالى: ﴿تَجْري بأعْيُنِنا جَزاءً لِمَنْ كانَ كُفِرَ﴾[214]،﴿وإنْ كانَ قَميصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فكَذَبَتْ وهُوَ مِنَ الصّادِقينَ﴾[215]. ﴿أوَ لَمْ تَكونوا أقْسَمْتُمْ مِنْ قَبْلُ ما لَكُمْ مِنْ زَوالٍ﴾[216]. ﴿إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فقَدْ عَلِمْتَهُ﴾[217].

ولورود الوجهين في القرآن الكريم ومظانّ أخرى معتمدة[218]. أجازهما العدناني، فلنا أن نقول: كان ياسرٌ فعل كذا، أو كان ياسرٌ قد فعل كذا، ورأى أنّ عدم اقتران خبر (كان) أو (يكون) بقد وخبرُهما جملة فعلها ماض، هو "الاستعمال الأعلى والأصح"[219]. وعموماً كان احتجاج العدناني بالقرآن الكريم واسعاً.

---

[210] سورة فاطر: الآية ٣٤.

[211] سورة يوسف: الآية ٨٤.

[212] لأنّ بعضهم يرى وجوب اقتران خبر "كان" بـ "قد" إذا كان جملة فعلها ماض.فالصواب عندهم: كان ياسرٌ قد فعل كذا، و"كان ياسرٌ فعل كذا": خطأ عندهم. ومن أدلتهم قوله تعالى في الآية ١٨٥ من سورة الأعراف:"وأنْ عسَى أنْ يكونَ قدْ اقتربَ أجَلُهُم". ويكاد الاستعمال المعاصر يقتصر على هذا الوجه، علماً بأنه لم يرد في القرآن الكريم سوى مرة واحدة في الآية المذكورة، وعدم اقتران خبر كان بقد في هذا الأسلوب ونحوه هو الأكثر وروداً في القرآن الكريم. يُنظر: محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٥٩١-٥٩٣، وينظر: محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: "أمن- طاف- قتل- قرب- قسم- كبر- كفر".

[213] سورة الأنعام: الآية: ٣٥.

[214] سورة القمر: الآية: ١٤.

[215] سورة يوسف: الآية: ٢٧.

[216] سورة إبراهيم: الآية: ٤٤.

[217] سورة المائدة: الآية ١١٦.

[218] أورد العدناني عدداً منها في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، في المادة: (١٧١٠)، ص٥٩٢، منها: كتاب سيبويه، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، والخصائص لابن جني، والحيوان للجاحظ، وشرح المعلقات السبع للزوزني، كما أورد عدة شواهد شعرية. منها قول الشاعر:

قَنافذُ هدّاجونَ حولَ بيوتِهم بِما كانَ إيّاهمْ عطيةُ عَوّدا

كما أورد بيتاً للبحتري أيضاً. محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، المادة: (١٧١٠)، ص٥٩٢.

[219] السابق: الصفحة نفسها.

٢- القراءات :

لم يصرّح العدناني في مقدمة معجميه، باحتجاجه بالقراءات، فاكتفى بذكر القرآن الكريم في مستهلّ المصادر المعتمدة عنده[٢٢٠]، ولكن لم يشر في هذا الموضع إلى الاحتجاج بالقراءات. غير أنني لا أجزم بعدم احتجاجه بها. فربما فاتني العثور – بسبب ندرة استدلاله بها – على شاهد أو موطن لذلك. و إنْ استدلّ ببعض القراءات فإن ذلك على قلّة أو نُدْرة، جعلت احتجاجه بها محتجباً في طيّات معجميه الضخمين، لا يطالع القارئ أو الباحث بيُسر، كما تطالعه شواهده الواضحة، المتكرّرة في معظم مواد تصحيحاته اللغوية.

١١- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

استدلّ الزعبلاوي في مواضع كثيرة من كتابه بآيات من القرآن الكريم، منها ما جاء في بَسْطِه القولَ في علّة فساد القول: الشائع لم يعد قادراً على التعلم أو صالحاً للعمل. فنقل قول صاحب الكشاف في قوله تعالى:﴿إنَّهم إنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكم أو يُعيدُوكُمْ في مِلَّتِهِمْ...﴾[٢٢١].

... قال الزمخشري: أو يعيدوكم، أي: أو يدخلوكم في مِلَّتِهِمْ بالإكراه العنيف. ويعيدوكم إليها... والعَوْدُ في معنى الصيرورة أكثر شيء في كلامهم[٢٢٢].

وفي مسألة "جواب (لمّا) – هل يكون مضارعاً؟" استشهد بقوله تعالى:﴿فلمّا ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى، يُجادِلُنا في قَوْمِ لُوطٍ﴾[٢٢٣]. فقد قالوا: إنه على حذف الجواب، وقدّروه: أقبل يجادلنا، أو على تأويله بالماضي وقدّروه: جادلنا. فالجمهور على أنّ جواب (لمّا) لا يكون مضارعاً، وإن جاء خلافَ ذلك فمؤوّل[٢٢٤].

ومن المواضع التي احتجّ فيها بآيات كريمة مبحث "كلا وكلتا"[٢٢٥]. فالأفصح الإخبار عنهما بالمفرد. قال تعالى:﴿كِلْتا الجَنّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها﴾[٢٢٦]. وفي تصحيحاته بعض مسائل التعدية[٢٢٧]، أورد عدة شواهد على " في" الدالة على الظرفية المجازية، كقوله تعالى:﴿وإنِ استَنْصَرُوكُمْ في الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إلاّ على قومٍ بَيْنَكُمْ وبَيْنَهُمْ مِيثاقٌ...﴾[٢٢٨]. وفي قبوله استعمال

---

[220] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (ط١)، ص٥.

[221] سورة الكهف: الآية: ٢٠.

[222] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٥٠.

[223] سورة هود: الآية: ٧٤.

[224] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٥١.

[225] السابق: ص١٣٢.

[226] سورة الكهف: الآية: ٣٣.

[227] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص١٣٨.

[228] سورة الأنفال: الآية: ٧٢.

"صدّق"[229]. بمعنى: أقرّ ووثق استدل بقوله تعالى:﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[230].

وفي الفصل الثاني'هل والهمزة وما إليهما" صحّح قولهم: هل لم يباشر فلان؟ فقال :صوابه :ألم يباشر فلان؟ مستدلاً بقوله تعالى:﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[231] ؟" [232] وردّ من خطأ المصدر الصناعي "المسؤولية"[233] محتجاً بقوله تعالى:﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾[234].
وقوله تعالى:﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[235].
وخلاصة القول كان استدلال الزعبلاوي بآيات من القرآن الكريم واسعاً[236].
القراءات:

لم يصرِّح الزعبلاويّ في بَسْطِهِ المعاييرَ المعتمدة عنده، باحتجاجه بالقراءات القرآنية. فاستجلاء موقفه منها يمكن تلمسُّه في فصول كتابه. من خلال التحليلات والمناقشات التي أوردها في معرض تصويباته اللغوية. ولعلنا لا نعتسف إذا قلنا إن موقفه من القراءات لا يخرج عن موقف جمهور اللغويين والنحاة. وهذا مُستَنَدٌ من مقاييسه المجملة التي ذكرها في فصل(نهج الكتاب)[237]. فهو يُحكِّم-في استدلاله واحتجاجه- الأصول المعتمدة عند جمهور أئمة اللغة، كما صرّح بذلك[238]. وتُعدّ القراءات من هذه الأصول. غير أن الزعبلاوي كان مقلاً في احتجاجه بالقراءات؛ إذ لا نكاد نلمح أثراً للاستدلال بها في الباب الأول من كتابه(أخطاؤنا في الصحف والدواوين). ومن المواضع القليلة التي احتجّ فيها بالقراءات؛ ضبط القاف من(القَرْح)، حيث قال: "أما(القَرْح) فهو بالفتح والضم لغتان. قال تعالى:﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ، وَتِلْكَ الأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾[239].

---

[229] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٠٦.

[230] سورة: آل عمران، الآية:٣.

[231] سورة الشرح: الآية:١.

[232] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٥٢.

[233] هو إبراهيم المنذر، إذ رأى أن يقال (التّبعة) بدلاً من المسؤولية).

[234] سورة: الإسراء الآية:٣٤.

[235] سورة: الإسراء: الآية:٣٦.

[236] تنظر الصفحات : ٣٠ ، ١٥٠، ١٦٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧، ٢٧٢.

[237] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، تنظر الصفحات:ص١٢،١٣،١٤،٢٤،٢٧،٢٨.

[238] السابق: ص٤ وينظر: ص١٣،١٤.

[239] سورة آل عمران: الآية:١٤٠.

وقد قرئ بالضم أيضاً[240].

ومن استدلاله بالقراءات على ضبط مباني الكَلِم، وبيان الوجه لهـا، قولـه: "خَطِـفَ يَخْطَفُ: من باب فرح يفرَح، وقال بعضهم من باب ضرَب يضرِب، وقيل: هو ضعيف. وقـد قرئ بهما قوله تعالى:﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾[241]. قال صاحب الكشاف: قرأ مجاهـد بكسر الطاء، والفتح أفصح و أعلى[242]، أمـا كتابنـا فيحكونـه، كنـصر ينـصُر، ولـيس بشيء،(الصحاح والتهذيب)"[243].

واستأنس الزعبلاوي لجواز كسر السين في كلمة(السَّعة)، بقراءة بعض التابعين. أمـا استدلاله على جواز الكسر فكان بما نقله الزمخشري في الأساس، والفيومي فـي المـصباح. وكعادته، في تعزيز أحكامه اللغوية، أشار إلى قراءة بعض التابعين[244](ولم يسمِّ أصحابها)[245].

١٢- د. إميل يعقوب:

استدلَّ د.إميل يعقوب في مواضع متعدِّدة من معجمه بالقرآن الكريم؛ فمن ذلك: ما قاله رادّاً على من خطَّأ جمع "خَصْم" على"خُصوم": " ولكنَّ جمعَ (خَصْم) على(خصوم) هو من باب نقل المصدر إلى الاسمية، وقد ورد مثنّى في قوله تعالى:﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾[246] "[247].

ويردّ د.إميل على من خطّأ جمع"خَصْم" على"خُصماء" قائلاً: " أمَّا الخُـصماء فجمـع (خصيم)، وهو المخاصم، ومنه الآية:﴿وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾[248] "[249].

ولكن التخطئة هي جمع"خَصْم" على"خُصماء" وليس جمع"خصيم". فاستدلال الـدكتور إميل يعقوب خلاف ما جاء في التخطئة.

ويخطِّئ زهدي جار الله من يقول: " تزوّج فلان بامرأة غنيّة ". استناداً إلى قول ابـن السِّكِّيت: ليس من كلام العرب أن تقول: تـزوّج بـامرأة، أو زوّجتـه بـامرأة. أمّـا قولـه

240 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٦١. ينظر: العكبري: إملاء ما منّ بـه الرحمن، ص١٣١.

241 سورة البقرة: الآية: ٢٠.

242 الزمخشري: الكشاف(٢١٩/١).

243 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٧٣.

244 الفيومي: المصباح المنير: وسِعَ. كما في قوله تعالى:﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ﴾. سورة البقـرة: الآيـة ٢٤٧.

245 السابق: ص٢٨٢.

246 سورة الحج: الآية ١٩.

247 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٢٨.

248 سورة النساء: الآية ١٠٤.

249 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٢٨.

تعالى: ﴿وزوّجناهم بحور عين﴾[250] فالمعنى: قرنّاهم[251]. ولكن د. إميل يأخذ بظاهر الآية الكريمة ويردّ هذه التخطئة[252]، وهو محق.

ويخطئ زهدي جار الله من يقول: أسقيته ماءً، ويذهب إلى أنّ الصواب هو: سقيته ماءً[253]، استناداً إلى الآية: ﴿وسقاهم ربهم شراباً طهوراً﴾[254]. ويردّ د. إميل هذه التخطئة[255] مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وأسقيناكم ماءً فراتاً﴾[256].

وغير خافٍ أنّ الاستقراء الناقص من أبرز آفات التصحيح اللغوي.

القراءات:

لم يصرّح د. إميل يعقوب في مستهلِّ معجمه باحتجاجه بالقراءات؛ إذ لم نعثر على إشارة إليها في الفصل الذي أفرده للحديث عن معايير التخطئة والتصويب[257].

ولكن في ردّه على من خطّأ العبارة الآتية: "قدّره حقّ قدْرِه"[258] يستدلّ بقراءة لم يعزها، واكتفى ببيان المرجع الذي اقتبسها منه[259]. قال د. إميل: "ولكن قرأ بعضهم الآية: ﴿وما قدّروا الله حقّ قدْرِه﴾[260] بتشديد الدال في (قدّروا). وأجاز تاج العروس أن نقول: وما قدّروهُ حقّ قدره. وجاء في المعجم الوسيط: قدّر الشيء: بيّن مقداره[261].

خطّأ بعض اللغويين من يقول: تَوَفّى فلانٌ، بحجة أنّ المتوفّي هو الله، وأنّ المتوفّى هو فلان؛ لذلك يجب القول: تُوُفِّي فلان ببناء الفعل للمجهول.

ردّ د. إميل التخطئة بعدة أدلة، منها ورود الفعل مبنياً للمعلوم في هذا السياق، في اللسان والتاج. وقال: رُوي أنّ الإمام علياً رضي الله عنه، كان يقرأ الآية: ﴿والذين يَتَوَفّون منكم﴾[262] بالبناء للمعلوم، وبالبناء للمجهول: (والذين يُتَوَفّون منكم). كذلك قرأ بعض القرّاء الآية

---

[250] سورة الدخان: الآية ٥٤.

[251] زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة، ص١٥١.

[252] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٥٧.

[253] زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة، ص١٦٣.

[254] سورة الإنسان: الآية ٢١.

[255] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٦١.

[256] سورة المرسلات: الآية ٢٧.

[257] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٣- ٥٤.

[258] السابق: ص ٢١٩.

[259] ابن منظور: لسان العرب. مادة(قدر). وتاج العروس(قدر).

[260] سورة الزمر: الآية ٦٧. وهي الآية التي استدلّ بها المخطئون.

[261] المعجم الوسيط: مادة(قدر).

[262] سورة البقرة: الآية ٢٣٤.

نفسها بالبناء للمعلوم... لذا نستطيع القول: توفّى الله فلاناً، أو تُوفِّي فلانٌ، أو توفّى فلانٌ، لكنّ الأسلوبين الأولين هما الأفصح[263]،[264].

١٣- احتجاج مجمع اللغة العربية في القاهرة بالقرآن الكريم وقراءاته:

استدلّ المجمعيون بالقرآن الكريم- باتساع- في مذكراتهم التي بنى عليها المجمع قراراته، وأمثلة ذلك كثيرة، لا تخلو منها مذكرة أو بحث. ولا غرو في ذلك فهو المنبع الأول والأعلى للغة وسنجتزئ من استدلالات المجمعيّين بنماذج، منها:

أصدر المجمع قراراً بجواز جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بالميم الزائدة على زنة مفاعل أو مفاعيل وشبههما، حملاً على ما جاء من نظائرها في فصيح الكلام.

وفي مستهلّ أدلّة المذكرة التي بنى المجمع قراره عليها، ورود هذا الجمع مرة واحدة في القرآن الكريم، ومجيء ما يزيد على ستين كلمة جمعت جمع تكسير. وبهذا تخرج هذه المسألة من الشذوذ إلى القلة. والذي يعزّز هذا الآية الكريمة؛ "لأنّ القرآن لا يأتي بالشاذ". قال تعالى:﴿ وحرّمنا عليه المراضعَ من قبلُ﴾[265]. والمراضع: جمع: مُرْضِع أو مُرضعة. ورأي صاحب المذكرة أنّ هذا الشاهد القرآني الوحيد نقل هذه المسألة الخلافية من الشذوذ إلى القلّة ثم عزّزها بنحو ستين مثالاً جاءت بها المعجمات.

وفي قرار جواز جمع "فَعْلة" الساكنة العين، الصحيحتها -على فَعَلات- بفتح العين أو تسكينها[266]، استدلّت مذكرة عطية الصوالحي التي بُني عليها القرار المذكور، بمجموعة أدلة، بدئت بقوله تعالى:﴿كذلكَ يُريهِمُ اللهُ أعمالَهم حسَراتٍ عليْهِم﴾[267]، ثم تتابعت الشواهد الأخرى.

وفي قرار "جواز ظهور الكون العام"[268]، احتجت المذكرة التي تتعلق بهذا الموضوع بنحو ست عشرة آية وفي قرار "جواز إلغاء النصب بإذن"[269] استدلّ عطية الصوالحي بآيات كريمة في عدة مواضع من مذكّرته التي عُدّت مع مذكرة أخرى قاعدة القرار المجمعيّ في

---

[263] الصحيح: هما الأفصحان؛ لأنّ اسم التفضيل إذا اقترن بـ"أل" امتنع وصله بـ"من"، ووجبت مطابقته لما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً. تقول: هو الأفضل، وهي الفُضلى، وهما الأفضلان والفاطمتان هما الفُضْليان، وهم الأفضلون، وهُنّ الفُضليات". ابن يعيش: شرح المفصل(٤/١٢٨-١٢٩). ومصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية(١/٢٠١).

[264] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٢٦٧- ٢٦٨.

[265] سورة القصص: الآية: ٢٨.

[266] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٥٤).

[267] سورة البقرة: الآية: ١٦٧.

[268] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ١٢٢).

[269] السابق: ص١٣٣.

هذه المسألة. و في قرار: "إقرار الاستثناء بغير وسوى"[270] شواهد قرآنية متعددة وردت في المذكرات التي اعتمدها المجمع بلغت عدتُها نحو (٦) آيات كريمة.

وفي المذكرة المرفقة بقرار " وقوع المصدر حالاً"[271]، استدلَّ صاحبها ببضع آيات. وفي المذكرات التي بني عليها قرار " أفعل التفضيل " وردت عدة شواهد قرآنية أيضاً[272]. وكذا في قرار "حكم لزوم العدد حالة التأنيث وجر المعدود بمن) في أدنى العدد " استدلّت المذكرة ببضع آيات. فعلى هذا القرار يصحّ القول: خمسة من الرجال "، وخمسة من النساء[273].

ولعل الإشارة تجزئ عن تطويل العبارة. فنكتفي بذكر طائفة من عنوانات القرارات المجمعية وأرقام الصفحات التي ورد فيها الاستدلال بآيات كريمة **وببعض القراءات:**

- في مبحث "لا " النافية غير العاملة[274].
- الجمع بين " لم " و"لن " أو " لا" و "لن" بالواو في اللغة العربية المعاصرة[275].
- جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن[276].
- جواز مثل قول الكتاب: " أنا كباحث أقرّر هذا الرأي"[277].
- إقرار الاستثناء "بغير" و"سوى"[278].
- اسم المصدر مدلوله وضابطه[279].

---

[270] السابق: ص١٤١ – ١٥٧ .

[271] مجمع اللغة العربية في القاهرة، كتاب في أصول اللغة (٢/ ١٦٧) .

[272] السابق: (١/ ١٣٦) وما بعدها .

[273] السابق: (٣ / ١٠٩). ونصّ القرار: " ليس في أقوال النحاة ما يمنع من جواز تأنيث أدنى العدد(من ثلاثة إلى عشرة، وجواز جرّ المعدود بمن". فاقترح صاحب المذكرة تسهيل قاعدة العدد، أنْ تكون للعدد حالة تتعلق به وحده دون نظر إلى تمييزه، والاتفاق تام على أنّ حالة العدد مستقلاً عن تمييزه هي التأنيث، إما على أنّ ذلك أصل، وإما على أنّ تمييزه كلمة(عدد) مضمرة، وعلى هذا يقال دائماً، خمسة للرجال والنساء، ثم نفصل بـ"مِن" بين العدد والتمييز، فيقال: خمسة من الرجال، وخمسة من النساء.فكلمة(عدد) -بحسب رأيه- مقدرة مضافة، أي: عدد خمسة من الرجال، وعدد خمسة من النساء وبذا يلزم العدد من (٣- ١٠) حالة التأنيث دائماً بشرط الفصل بين العدد والتمييز بمن، وفي هذا خروج من قاعدة حكم العدد مع معدوده" التي تعوق تفكير المتكلم أو القارئ (على حدّ تعبير صاحب المذكرة وهو د.محمد كامل حسين).

[274] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٣/ ١٤٨).

[275] السابق: (٣/ ١٥٦، ١٦٦، ١٦٩).

[276] السابق: (٣/ ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٨٠).

[277] السابق: (٣/ ١٩٠).

[278] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٥١.

[279] السابق: ص١٥٥.

– قياسية السين والتاء، وكذلك استعمال "أفعل "، و"استفعل" لمعنى الحينونة والدنو، وهو داخل في معنى الطلب على سبيل المجاز[280].

ومن نماذج هذا الاستدلال ما ورد في قرار "جواز حذف(أن) في بعض الأساليب المعاصرة"[281]؛ إذ احتجّت الدراسة المقدّمة لهذا الموضوع بعدة أدلة منها قوله تعالى:﴿أفغير الله تأمروني أعبُدُ...﴾[282]، ومن ذلك أيضاً ما جاء في قرار إجازة التعبير الشائع: "حضر ما يقرب من عشرين، وتخلّف ما يزيد على أربعين"[283]. ومعلوم أنّ الشائع في استعمال(ما) أن تكون لغير العاقل، وهنا استعملت للعاقل، فخرّجتها لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع على أنّ (ما) في هذه العبارة يجوز أن تُستخدم للعاقل نادراً كما يرى النحاة، والأجود من ذلك -كما ترى اللجنة- أن تُجعل(ما) في هذه العبارة نكرة موصوفة معناها هنا (عدد) ويكون المعنى حينئذ: حضر عدد يقرب من كذا أو يزيد عليه. ومثله ما جاء في القرآن الكريم من قوله

280 السابق: ص٩٨ . ولإلقاء مزيد من الضوء على القرار الأخير، نقتطف شيئاً مما جاء في المذكرات التي رفعت إلى لجنة الأصول، ومجلس المجمع ومؤتمره، ثم دارت حولها مناقشات شارك فيها معظم المجمعيين الذين حضروا انعقاد الدورة، وكانت لهم آراء ومقترحات مفيدة لا يتسع المجال-هنا- للتعريج عليها، ولكن نجتزئ قسماً من المذكّرة المتضمنة المقترح الذي سبق إصدار القرار، ففيها مزيد من التفصيل والبيان وهي مقدمة من الدكتور مصطفى جواد إلى مؤتمر المجمع في دورته الثالثة والثلاثين -وعنوانها- "مقترحات ضرورية في قواعد اللغة ". فأحالها المؤتمر إلى لجنة الأصول، وكان الاقتراح السابع منها: " أن يُبيح المجمع اشتقاق فعل واسم فاعله من وزن (استفعل) لمعنى حينونة الفعل وطلب فاعله فعلَه، وإن لم يكن من الأحياء المُريدين -يريد العقلاء- فالإشعار بحينونة الفعل يؤذن بإمكان الكينونة، وذكر الأستاذ من أمثلة ذلك: استجز الصوفُ، واستَحصَدَ الزرعُ، واسترمّ الجدار، واسترفعَ الخوانُ، واستحطب الكرمُ... وأشار إلى أنّ هذا الوزن فرع من فروع استفعل للطلب، ويجوز إسناد الإرادة للجماد على المجاز، كقوله تعالى:﴿فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه﴾ [سورة الكهف: الآية:٧٧]، واستطرد الأستاذ بعد ذلك إلى القول بأنّ صيغة استفعل ضرورية للمصطلحات العلمية؛ لتقابل الأسماء ذوات الكاسعة(able) وختم قوله بأنّ (أفعل) قريب من ذلك، فيمكن الاستفادة منه في المشتقات الاصطلاحية ".
"وزاد محمد شوقي أمين -خبير اللجنة- مذكرة في قياسية السين والتاء لإفادة معنى: حان، أو كاد، أوضح فيها أنّ الألف تزاد أيضاً لهذا المعنى، فتقول: أحصدَ الزرعُ، وأقطفَ العنبُ، كما تقول: استحصد الزرعُ، واستحطبَ الكرمُ، وزاد الخبير أنّ بعض الصرفيين يعتبر الحينونة -بمعنى قرب الفاعل من الدخول في أصل الفعل- داخلة في معنى الصيرورة، تنزيلاً لقرب الشيء منزلة وجوده، فأحصد، أي: صار ذا حصاد...".
281 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤): ص١٤٧.
282 سورة: الزمر الآية: ٦٤ .
283 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤): ص١٥٧.

تعالى:﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾[284]، إذ يرى جمهور المفسرين أنَّ(ما) في الآية نكرة موصوفة؛ أي: مكَّنّاهم تمكيناً لم نمكِّنه لكم.

ومن الظواهر اللغوية الشائعة في العصر الحديث، جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة(ابن)؛ كقولنا: سافر محمدْ عليْ حسنْ. جاء في قرار مجمع اللغة العربية بهذا الشأن: "وتنضبط هذه الأعلام على أحد الوجهين الآتيين:

١-يعرب العلم الأول بحسب موقعه، ويجر ما يليه بالإضافة.

٢-تُسكَّن الأعلام كلّها إجراءً للوصل مجرى الوقف"[285].

ومن المذكِّرات التي بنى المجمع قراره عليها، مذكرة محمد شوقي أمين(عضو المجمع)، التي احتجّ فيها بالقراءات، حيث قال: "أمّا الشواهد-أي لظاهرة تسكين الأعلام-فمن منثورها ما جاء في القرآن،من مثل:﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرْكُم أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[286]"[287].

وذكر بعد هذه الآية آيات أخرى كثيرة قرئ بعض كلماتها بالتسكين، ثم قال: "...إلى غير ذلك، مما يعدّ بالعشرات مقروءاً بالسَّكنات... بل لقد سجَّل حَفَظَةُ اللغة أنَّ الإسكان لغة تميم، وبني أسد، و بعض نجد..."[288].

وكذلك في قرار لجنة الألفاظ والأساليب في إجازة "يتبختر بمشيته" والمشهور هو" يتبختر في مشيته" واحتجت اللجنة لقرارها بمجيء الباء بمعنى "في" كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ﴾. فالباء في الآية بمعنى " في "[289].

كما احتجّ المجلس واللجنة بقراءة خفض"الأرحام" في قوله تعالى:﴿وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[290] وبخفض "المسجد" في قوله تعالى:﴿...وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ﴾[291]، لإجازة

---

284 سورة الأنعام: الآية ٦.

285 مجمع اللغة العربية في القاهرة: جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف كلمة (ابن)- كتاب في أصول اللغة، ج٣، ص١٧٠.

286 سورة البقرة: الآية ٦٧.

287 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة،ج٣، ص١٧٢. وتنظر الصفحات: ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١.

288 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة،ج٣،ص١٧٢.

289 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٦٩.

290 سورة النساء: الآية: ١.

291 سورة البقرة: الآية: ٢١٧.

عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار، نحو: "وكانت المنفعة لهم والمستعمرين"[292].

وينظر قرار جواز قول الكتاب: " أكثر من واحد، وما أشبهه "[293].

كما استدلت اللجنة بقراءة بعضهم: "...ثَلاثَ عَوَرَاتٍ..." بفتح الواو، على جواز إتباع حركة العين للفاء[294].

وكان استدلال المجمعيين بالقرآن الكريم واسعاً، فهو معين اللغة الثرّ، الذي منه تمتح، وإليه تُهرع وتؤوب. ولكن احتجاجهم بالقراءات كان قليلاً إذا ما قيس بالاستدلال بالقراءة المشهورة.

---

[292] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م) ص٦٥ .

[293] مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص١١٦. القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: قرار جواز قول الكتاب: أكثر من واحد، وما أشبهه: ص١١٦، وينظر المصدر السابق :هامش ص١٢٨، قرار عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال.

[294] السابق:(٢/٥٥) /وينظر: المصدر السابق:(٢/٢٨-٢٩).

الفصل الثاني

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف:

مدخل:

الحديث ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو عمل أو صفة أو تقرير، وقد يضاف إليه قول الصحابي وربما التابعي وفعلهما وتقريرهما[1]. ويعد الحديث الشريف المصدر الثاني –بعد القرآن الكريم- للتشريع الإسلامي؛ لذا لقي من المسلمين اهتماماً بالغاً، فعنوا بروايته متناً وسنداً ووضعوا لها ضوابط غاية في الدقة والتثبت، بل يحقّ للمسلمين أن يباهوا بعلم الحديث مناهج البحث والتوثيق القديمة والحديثة على حد سواء.

ولهذه المنزلة الرفيعة للحديث، ولأنه كلام أفصح من نطق بالضاد، كان من الطبيعي أن يُعدّ المصدر الثاني للنحاة بعد القرآن الكريم. ولكننا نجد أن معظم الواضعين الأولين لعلم النحو لم يتخذوا الحديث دليلاً نقلياً في استنباط قواعدهم[2].

حُجج المانعين من الاحتجاج بالحديث:

وذكر الذين لا يرون الاحتجاج به في النحو والصرف حججاً أوجزها السيوطي في كتابه (الاقتراح) في علم أصول النحو في نقطتين:

أولاهما: قبول الرواة النقل بالمعنى، فتجد واقعة وقعت في زمانه عليه الصلاة والسلام، قد رويت بألفاظ مختلفة؛ إذ المعنى هو المطلوب، واللفظ تصرف الرواة فيه، فجوّزوا –في بعض المواضع- بمرادفات لألفاظه صلى الله عليه وسلم.

والنقطة الأخرى: أن كثيراً من رواة الحديث كانوا أعاجم، لذا وقع في رواية بعض الحديث لحن[3].

حُجج المجوِّزين:

ولكن مناقشة هاتين النقطتين لم تثبت للتمحيص والنظر؛ فالناظر في معاجم اللغة يجد أن مصنفيها قد جعلوا الأحاديث الشريفة من أدلتهم ومصادرهم المعتمدة. يتجلى ذلك في (التهذيب للأزهري)، و(الصحاح للجوهري)، و(المخصص لابن سيده)، و(المجمل ومقاييس اللغة لابن فارس)، و(الفائق في غريب الحديث للزمخشري). بل قد ذكر ابن الطيب عدداً من النحاة الذين احتجوا بالحديث؛ كابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بَرّي، والسُّهيلي،

---

[1] محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ): الرسالة المستطرفة، ص٣، وينظر: محمد صديق المنشاوي: قاموس مصطلحات الحديث النبوي، ص٥٣، ص٥٣.

[2] السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص٤٠ – ٤٤.

[3] السابق: الصفحة نفسها.

وقال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان(٧٤٥هـ) في شرح التسهيل، وأبو الحسن الضائع (٦٨٠هـ) في شرح الجمل وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي (٩١١هـ)[٤٢٥]. ثم توسّع بعد ذلك في الاحتجاج بالحديث، ابن مالك وابن هشام وغيرهم من متأخري النحاة، حتى السيوطي نفسه احتجّ به.

ولعلّ أوّل من تحدّث في مسألة عدم الاحتجاج بالحديث فكان رأس المانعين هو ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد، ٦٨٠هـ)، وتابعه في ذلك أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ). على أن الاستشهاد بالحديث فشا في مصنفات السيوطي فُشُوّاً واسعاً؛ ففي الهمع –وحده– استشهد بالحديث في (١٥٥) مئة وخمسة وخمسين موضعاً، كما اتسع الاستشهاد بالحديث في كتب المتأخرين من النحاة. ولعل في القائمة الآتية ما يوضح هذه المسألة توضيحاً وافياً:

الرقم	الكتاب	مؤلفه	تاريخ وفاته	عدد الأحاديث
١	الكتاب	سيبويه	(١٨٠هـ)	١٠
٢	المقتضب	المبرّد	(٢٨٥هـ)	٣
٣	الجمل	الزّجاجي	(٣٣٧هـ)	٢
٤	معاني الحروف	الرُّماني	(٣٨٤هـ)	٤
٥	الأزهيّة في علم الحروف	الهَرَوِيّ	(٤١٥هـ)	٤
٦	المرتجل	ابن الخشّاب	(٥٦٧هـ)	٣
٧	أسرار العربية	ابن الأنباري	(٥٧٧هـ)	٣
٨	الإنصاف	ابن الأنباري	(٥٧٧هـ)	١٠
٩	شرح المفصّل	ابن يعيش	(٦٤٣هـ)	٤٠
١٠	المقرّب	ابن عصفور	(٦٦٩هـ)	٣
١١	عدّة الحافظ وعمدة اللافظ	ابن مالك	(٦٧٢هـ) أو (٦٧١هـ)	٤٧
١٢	شرح الكافية	الرضي	(٦٨٨هـ) أو (٦٨٦هـ)	٦٦
١٣	رصف المباني	المالَقيّ	(٧٠٢هـ)	١٣
١٤	الجَنَى الداني	المراديّ	(٧٤٩هـ)	٢٢
١٥	شُذُور الذّهب	ابن هشام	(٧٦١هـ)	٣٥

---

425 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٤٤، هامش (٢). وما ذكره الأفغاني في كتابه منقول من مقال لمحمد الخضر حسين حول الاستشهاد بالحديث في اللغة. (مجلة مجمع اللغة العربية(٣/١٩٩)).

١٦	أوضح المسالك	ابن هشام	(٧٦١هـ)	٢٧
١٧	مُغني اللبيب	ابن هشام	(٧٦١هـ)	٩٥
١٨	شرح ابن عقيل	ابن عقيل	(٧٦٩هـ)	١٤
١٩	همع الهوامع	السيوطي	(٩١١هـ)	١٥٥

ومن الذين احتجّوا بالحديث أيضاً، وردّوا على المانعين من الاحتجاج به البدر الدماميني، في كتابه: " تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ". وابن سعيد التونسي، في حاشية له على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، سماها: " زواهر الكواكب لبواهر المواكب ". وفي كتابه هذا حجج قوية للاستدلال بالحديث [426].

وفي العصر الحديث اتخذ معظم الباحثين في هذا الموضوع موقفاً مناصراً للاحتجاج بالحديث. ومن هؤلاء:

١- الشيخ محمد الخضر حسين، في كتابه " دراسات في اللغة وتاريخها ".

٢- الأستاذ طه الراوي، في كتابه " نظرات في اللغة والنحو ".

٣- الشيخ أحمد كحيل، في رسالته " النحو في الأندلس ".

٤- الشيخ محمد رفعة، في رسالته " أصول النحو السماعية " التي نال بها درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية، وقد جعل الباب الثاني منها للاحتجاج بالحديث النبوي الشريف.

٥- د. مهدي المخزومي، في كتابه " مدرسة الكوفة ".

٦- الشيخ يحيى عبد العاطي، في رسالته " الدافع الحثيث إلى استشهاد النحاة بالحديث "، وهي تابعة لرسالته " ابن مالك وأثره في اللغة العربية ".

٧- الأستاذ سعيد الأفغاني، في كتابه " في أصول النحو ".

٨- السيد محمد جمال الدين القاسمي، في كتابه " قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث". عقد فصلاً في كتابه هذا بعنوان " ذِكْر الخلاف في الاستشهاد بالحديث على اللغة والنحو " ذكر فيه الآراء باختصار، ولم يعلق عليها بشيء.

٩- الدكتور محمد عيد، في كتابه " والرواية والاستشهاد باللغة ".

١٠- الدكتورة خديجة الحديثي، في كتابها " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ".

ويرى د. عودة خليل أبو عودة، أن كتاب الدكتورة خديجة هذا يعد "ملفاً" كاملاً للقضية.

---

[426] د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف (في الصحيحين)، ص ٦٨٠.

١١- الدكتور محمود حسني، في كتابه " احتجاج النحويين بالحديث " الذي نشره في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (العدد المزدوج (٣-٤)، كانون الثاني - نيسان ١٩٧٩م، ص ٤٢ [427].

وللإجابة عن الاعتراض الأول للاحتجاج بالحديث قد يُقال: الأصل في الرواية أن تكون باللفظ، وقد رُوي كثير من الأحاديث بلفظه ودُوِّن منذ مرحلة مبكرة ترجع إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم. وإن وقع إبدال لفظ بلفظ مرادف، فالذي أبدله عربي فصيح يحتج بكلامه في اللغة، ولا مجال للموازنة - بعد ذلك بين توثيق رواية الحديث (متناً وسنداً) ورواية الشعر الذي استنبطوا منه القواعد.

أمّا عن اللحن الذي قيل إنه وقع في بعض الأحاديث -وهذا الاعتراض الثاني على الاحتجاج بالحديث- فيمكن القول بأن متقدمي الرواة كان معظمهم عرباً فصحاء يحتج بكلامهم، ومن كانوا عجماً فقد عاشوا في كنف العرب فصفت سلائقهم وألسنتهم (واللغة مكتسبة، وليست موروثة)، كما أن علماء الحديث اشترطوا الفصاحة في الرواية وشددوا النكير على اللحانين في الحديث، بل أدرجوهم في عداد من توعدهم قوله عليه الصلاة والسلام: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار.

ولا بأس بإيراد بعض أقوال أهل الحديث في هذا الصدد؛ لبيان شدة حرصهم على إبعاد الحديث عن اللحن: " ... فهذا إمام الشام الأوزاعي يقول: أعربوا الحديث؛ فإنّ القوم كانوا عرباً، ويقول: لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث. وهذا حماد بن سلمة يقول: من لحن في حديثي فليس يحدث عني " [428].

وعزي إلى غير واحد من علماء الحديث حرصه على خلو الحديث من اللحن، وفي السلسلة الآتية خير شاهد على ذلك " عن الحسن بن علي الحلواني قال: ما وجدتم في كتابي عن عفان لحناً فأعربوه؛ فإنّ عفان كان لا يلحن، وقال لنا عفان: ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فأعربوه؛ فإنّ حماداً كان لا يلحن. وقال حماد: ما وجدتم في كتابي عن قتادة فأعربوه؛ فإن قتادة كان لا يلحن " [429].

وروي أنّ سيبويه لحن في حلقة حمّاد بن سَلَمَة، وأن حماداً قال له: لحنت يا سيبويه، فوقع هذا القول في نفسه موقعاً مؤثراً، فعزم على أن يطلب علماً لا يلحنه فيه أحد. ثم صار بعد هذه الحادثة شيخ النحاة.

---

[427] د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف (في الصحيحين)، ص ٦٨٠- ٦٨٤.

[428] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٤٨- ٤٩.

[429] السابق: ص ٤٩.

وقال جمال الدين القاسمي (١٣٣٢هـ): " من قرأ حديث رسول الله، وهو يعلم أنه يلحن فيه سواء أكان في أدائه أم إعرابه، يدخل في هذا الوعيد الشديد -يعني قوله صلى الله عليه وسلم- : من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار - لأنه كان بلحنه كاذبا عليه"[430].

وفي الإجابة عن الاعتراض الثاني(وهو كثرة الأعاجم في رواة الحديث)، تقول الدراسة الإحصائية إنّ معظم رواة الحديث من العرب. فالمكثرون من الرواية من الصحابة عرب، ويشكلون النسبة الغالبة فيما روي في كتب الصحاح من أحاديث نبوية شريفة [431].

جاء في كتاب (بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف) للدكتور عودة خليل أبو عودة: " وبعد حساب نسبة الرواة العرب إلى الموالي في البصرة والمدينة المنورة ومكة المكرمة مستمدة من كتب الطبقات، ككتاب الطبقات لابن سعد، وجد ما يلي:

- مجموع التابعين في طبقات الرواة في البصرة ٤٣٣ بينهم ٧١ من الموالي: أي بنسبة ٨٤% من العرب و١٦% من الموالي.

- ومجموع التابعين في طبقات المدينة ٥٠٤ بينهم ١٤٧ من الموالي، ٧٠% من العرب و ٣٠% من الموالي.

- ومجموع التابعين في طبقات مكة المكرمة ١٣١ بينهم ٢٢ من الموالي، أي بنسبة ٨٣ من العرب، و١٧% من الموالي.

وتكون النسبة العامة للعرب والموالي في البصرة، والمدينة، ومكة هي ٧٩% من العرب، و٢١% من الموالي تقريباً [432] . وإن معظم هؤلاء الموالي ساكنوا العرب وعاشوا بين ظهرانيهم، فصفت سلائقهم وصقلت ألسنتهم إلى حد كبير.

ومما يدعو إلى التوقف والتساؤل أن النحاة احتجوا بأشعار كثر في رواتها الموالي، ولم يجدوا حرجاً في ذلك، غير أن المانعين منهم من الاحتجاج بالحديث، أثاروا مسألة الرواة الأعاجم للحديث، ولم يتوقفوا أمام كثرة الموالي في صفوف رواة الشعر، ويسألوا أنفسهم عن أثر ذلك في نقاء اللغة وسلامتها، يضاف إلى ذلك كثرة النحل في الشعر، وتعدد الروايات

---

[430] السابق: ص ٤٨.

[431] د. حسن الشاعر: النحاة والحديث الشريف، ص ٣٣- ٣٤. نقلاً عن: د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف: في الصحيحين، ص ٦٨٧.

[432] السابق: ص ٣٨- ٣٩.

للبيت الواحد وفي موضع الشاهد. وتحوير بعض الرواة الشواهد لما يُرضي آراء السائلين عنها وأذواقهم، خاصة إذا كانوا ذوي شأن، من أمراء ونحوهم، مما لا مجال لتفصيله هنا [٤٣٣].

ومما يدعو للتأمل والتساؤل أيضاً أن يقرّ علماء اللغة والنحو بدقة رواة الحديث وعدالتهم، ويشترطوا في نَقَلَة اللغة أن يكونوا مثلهم، وبعد ذلك نرى بعض النحاة لا يجيزون الاحتجاج بالحديث. قال ابن الأنباري: " اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث، لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشتُرِط في نقلها ما اشتُرِط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله " [٤٣٤].

فالعدالة شرط لناقل اللغة كما هي شرط لراوي الحديث، لأن اللغة بها يفسّر الحديث ويبسط معناه. وبعد هذا كله يقع الخُلْف في الاحتجاج بالحديث ولا يقر بعض النحاة الاستدلال به على قواعد اللغة.

وفي العصر الحديث كثر الباحثون الذين عالجوا هذه المسألة، ومنهم محمد الخضر حسين،الذي أفضى بحثه إلى النتائج الآتية:

"من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج به في اللغة والقواعد، وهو ستة أنواع:

أولها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله: (حَمِيَ الوطيس)، وقوله: (مات حتف أنفه)، وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة) إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان، كقوله: (ارجعن مأزورات غير مأجورات)، وقوله: (إنّ الله لا يَمَلّ حتى تملّوا).

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم، ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة إلى رواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابة أو إلى التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فُساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جُرَيْج، والإمام الشافعي.

---

[433] من الكتب التي عنيت بأحوال الرواية والرواة: - مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، الدكتور ناصر الدين الأسد. الأعراب الرواة، للدكتور عبد الحميد الشلقاني.

[434] ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: تحقيق: سعيد الأفغاني ، ص ٨٥.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأول، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول ولم يكن من الأنواع الستة المبينة آنفاً، وهو على نوعين: حديث لفظه على وجه واحد، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

١- أما الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحة الاحتجاج به؛ نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف إلى هذا كله عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة... .

٢- وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية.... فيجوز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة، لم يغمزها أحد المحدثين بأنها وهم من الراوي...

وأما ما يجيء في رواية شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين: إنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها.

وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته"[436].

وبعد أن تداول مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما قُدِّم إليه من بحوث في مسألة الاحتجاج بالحديث ، أصدر القرار الآتي (وهو إيجاز لما جاء في بحث محمد الخضر حسين الذي اقتبسنا منه ما سبق):

" اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في رواتها. وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة، مبينة فيما يأتي:

١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول؛ كالكتب الصحاح الست فما قبلها.

---

[436] نقلاً عن سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ٥١- ٥٤.

٢- يحتج بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر، على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ت- الأحاديث التي تُعدّ من جوامع الكلم.

ث- كتب النبي (صلى الله عليه وسلم).

ج- الأحاديث المروية لبيان أنه كان (صلى الله عليه وسلم) يخاطب كل قوم بلغتهم.

ح- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

خ- الأحاديث التي عُرِف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وابن سيرين.

د- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة." [436].

ولو أنّ من لم يستشهد بالحديث من النحاة المتقدمين أدرك كتب الحديث مجموعة مصنفة بهذا الشمول، وبهذه الدقة والرواية الموثوقة لما تردد في الاحتجاج به، ولقدّموه على الأشعار والأخبار التي بَنَوا عليها مقاييسهم.

وبعد هذه التطوافة العجلى في حُجّيّة الحديث في اللغة يحسن أن نستقرئ آراء علماء التنقية اللغوية في هذا الأمر، لنرى إلى أي مدى احتجوا به في مصنفاتهم، وما وجوه احتجاجهم بالحديث.

في القديم:

١- الكسائي(١٨٩)هـ:

لم يحتجّ الكسائي- فيما أعلم- في كتابه "ما تلحن فيه العامة " بالحديث ، سوى موضع واحد. ولم يكن احتجاجه هذا على مسألة صرفية أو نحوية قياسية، إنّما جاء هذا الاحتجاج في سياق ضبط كلمات مسموعة على وزن " مَفْعُلَة ".

قال الكسائي: " وتقول: هاتِ المَحبُرة، بفتح الميم وضم الباء، على مثال: مَفْعُلَة. وكذلك جلستُ في المشرُقة. وكذلك مررتُ بالمقبُرة. وكذلك: حلقت مَسْرُبتي، والمَسْرُبةُ: شعر الصدر. ومن صفة النبي صلى الله عليه وآله، أنه كان دقيق المسرُبة "[437].

٢- ابن السكيت(٢٤٤)هـ:

احتجَّ ابن السكيت بالحديث في كتابه (إصلاح المنطق)؛ فبلغ مجموع ما أورده من الأحاديث نحو(٢٢) حديثاً، وكان مجال المعاني غالباً على استدلاله. فلتوضيح معنى أو توكيده

---

[436] مجمع اللغة العربية: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص ٥ .

[437] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ص١١٤.

تراه يسوق دليلاً أو أدلة من القرآن الكريم أو القراءات أو الحديث أو كلام العرب. وقد يقرن الحديث بغيره من الأدلة في مواضع، ويكتفي به في مواضع أخرى.

قال ابن السكيت: " وتقول: أَخْدَجَت الشاةُ والناقة، إذا جاءت بولدها ناقص الخَلْق، وقد تمّ وقت حملها. ومنه حديث عليٍّ في ذي الثُّدَيَّة: (مُخْدَجُ اليد)؛ أي: ناقص اليد، وقد خَدَجَتْ، إذا ألقت ولدها قبل تمام الوقت، ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (كل صلاة لا يقرأ فيها بأمّ الكتاب فهي خِداج)، أي: نقصان"[438] .

ونلحظ هنا أن ابن السكيت احتج بحديثين لبيان معنى كلمة (خداج)، فاكتفى بإيراد موضع الشاهد في الحديث الأول، وأشار إلى راويه بقوله: "حديث علي...". واقتضى السياق ذكر الحديث الثاني كاملاً فجاء به، ولم يشر إلى سنده أو راويه. وهكذا يفعل في معظم الأحاديث التي استدل بها؛ لأنه متجه إلى إثبات صحة معنى أو لفظ، فيختصر مسألة الإسناد.

وظاهر هنا أنه استشهد بالحديث لبيان المعنى واكتفى به، فلم يشفعه بدليل آخر. ومن ذلك قوله: والفَلْحُ:شَقٌّ في الشَّفَةِ، والفَلَحُ: البقاء... والفَلَحُ: السَّحُورُ. وجاء في الحديث: "صلّينا مع النبي صلى الله عليه وسلم حتى خشينا أن يفوتنا الفَلَحُ "[439].

ويبدو احتجاجه هنا بقول صحابي[440] يصف فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن كان معه من الصحابة، ولم يضم إلى الحديث دليلاً آخر.

ومن المواضع القليلة[441] التي احتج فيها بالحديث على اللفظ لا على المعنى، ما جاء في باب" ما يُهمَزُ مما تركت العامة همزَه" قال: " وتقول: قد تقيَّأْتُ وقد قَيَّأْتُهُ. وجاء في الحديث: الراجع في هِبَتِه كالراجع في قَيْئِه"[442].

ومن أمثلة احتجاجه بالحديث على اللفظ في باب (ما يُتكلَّم فيه بأفعلتُ مما يتكلم فيه العامة بفَعَلْتُ)[443]: " ويقال: أذالَ فرسه وغلامه، إذا استهان به ولم يحسن القيام عليه"[444].

---

[438] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٢٨٦.

[439] السابق: ص٨٠.

[440] فهو يحتج بالحديث بمفهومه الواسع الذي يشمل ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، و الصحابة والتابعين من قول أو فعل أو تقرير. وقيل ما نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلُقية. محمد صديق المنشاوي: قاموس مصطلحات الحديث النبوي، ص٥٣. وينظر محمد جعفر الكتاني: الرسالة المستطرفة، ص٣.

[441] وينظر أيضاً: إصلاح المنطق، ص١٥٠.

[442] السابق: ص١٤٩.

[443] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٢٢٧.

[444] القاموس المحيط(ذال)، والمعجم الوسيط(ذال).

وجاء في الحديث: (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إذالة الخيل)، وقد ذال يذيل، إذا تبختر"[445].

فالكلام هنا لصحابي ينقل فيه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن إذالة الخيل، ويحتج ابن السكيت بهذا الحديث على اللفظ أو البناء لا على المعنى، ويبيّن أثر المبنى في المعنى. فمن ذلك قوله: "ويقال: قد أخَلْتُ فيه الخير، إذا رأيت فيه مَخِيلَتَهُ، وقد أخَلْتُ السحابة وأَخْيَلْتُها، إذا رأيتها مُخيلةً للمطر... وقد خِلْتُ الشيءَ أخاله خَيْلاً ومَخِيلةً، إذا ظننته. وقد خُلْتُ المالَ أخولُهُ، إذا أحسنتُ القيام عليه، ويقال: هو خالُ مالٍ وخائلُ مالٍ، إذا كان حسن القيام عليه. وجاء في الحديث: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتخوّلنا بالموعظة)، أي: يصلحنا بها ويقوم علينا بها. وكان الأصمعي يقول:" يتخوّلنا: أي: يتعهدنا"[446].

بيّن ابن السكيت أنّ هناك فروقاً معنوية تنجم عن اختلاف الأبنية (أَفْعَلْتُ، وفَعَلْتُ)، فقولنا: أخَلْتُ فيه الخير، إذا رأيت فيه علاماته ودلالاته. وخِلْتُ الشيء: ظننته. وخُلْتُ المال: أحسنت القيام عليه، وتعهدته.

وهكذا نرى أن ابن السكيت احتج بالحديث على اللفظ والمعنى، وإن كان احتجاجه على المعنى أكثر، كما استدل بالحديث بمفهومه الواسع الذي يشمل قول النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة.

٣- ابن قتيبة(٢٧٦)هـ:

استدلّ ابن قتيبة بالحديث النبوي في نحو(٣٧) موضعاً في كتابه أدب الكاتب وكان يسوق الحديث -أحياناً- دون أن يشير إلى سنده أو راويه كما جاء في كتاب المعرفة (باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه)، فمن الناس من يخلط بين العبير والزعفران، فلا يفرق بينهما، وهما شيئان مختلفان. قال ابن قتيبة: "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرأة: أتَعْجِزُ إحداكُنّ أن تتخذ تُومَتَيْنِ ثم تَلْطَخُهُمَا بعبيرٍ أو وَرْسٍ أو زَعْفَرانٍ "[447]؛ ففرّق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العبير والزعفران؛ والتُومَةُ: حَبّةٌ تُعْمَلُ من فضّةٍ كالدُرَّةِ "[448].

وربما يورد الحديث مكتفياً بقوله: يقال – أو قيل– أو نحو ذلك، ولعله يختصر السند إلى هذا الحد لذيوع الحديث وتداوله؛ في دعاء[449] أو في سياق تمثّل أو حكمة. فمن ذلك ما ذكره في (باب المصادر المختلفة عن الصدر الواحد): " بَلَوْتُهُ أَبْلُوهُ بَلْواً إذا جرّبْتَهُ، وبَلاهُ اللّهُ

---

[445] السابق: ٢٧٣. والإذالة الخيل: إهانة الخيل.

[446] السابق: الصفحة نفسها.

[447] ابن قتيبة: غريب الحديث ٥١١/١.

[448] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٨.

[449] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٩٢.

يَبْلُوهُ بلاءً إذا أصابه ببلاء، يقال: (اللَّهُمَّ لا تَبْلُنا إلا بالتي هي أحسن)[450]، وأبلاه الله يُبْليه إبلاءً حسناً، وقال زهير:

جزى اللهُ بالإحسانِ ما فعلاَ بكُمْ   فأبْلاهُمَا خيرَ البلاءِ الذي يبلو

أراد: الذي يختبر به عباده، وبَلِيَ الثوب بَلاءً مفتوح الأول ممـدودٌ، وبِلًـى مكسـور الأول مقصور"[451].

وفي مواضع أخرى، تراه يقول: وفي الحديث[452]، ثم يورد نص الحديث الذي يـستدل به. واحتج ابن قتيبة بالحديث على اللغة وعلى المعنى، وإن كان احتجاجه على المعنى أكثر.

ومن الأحاديث التي استشهد بها على اللغة، ما ذكره في(باب ما جاء مكسوراً والعامة تفتحه): " وقرأت (المُعَوِّذَتَيْنِ) بكسر الواو، وتقول في الدعاء: (إنَّ عذابك بالكفار مُلْحِـقٌ)[453] بكسر الحاء" [454]. واستدلَّ بالحديث نفسه في أبنية الأفعال(باب فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ باتفاق المعنـى، فقال: " لَحِقْتُهُ وألْحَقْتُهُ، ومنه: إنَّ عذابك بالكفار مُلْحِقٌ؛ أي لاحق "[455].

وفي (باب شواذ التصريف)[456] يؤيد قول الفراء وغيره فـي (الإتبـاع أو المجانـسة الصوتية)، وينقل استدلال الفراء بالحديث على هذه المسألة، قال ابن قتيبة: " قال الفراء وغيره العرب إذا ضمَّت حرفاً إلى حرف فربما أجْرَوْهُ على بِنْيَتِهِ، ولو أُفْرِد لتركـوه علـى جهتـه الأولى، من ذلك قولهم: إني لآتيه بالعَشَايَا والغَدَايَا فجمعوا الغداة على غدايا لمَّا ضُـمَّت إلـى العشايا... ويقول الفراء: وأرى قولهم في الحديث: ارجعن مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجورات، من هذا، ولو أفردوا لقالوا: مَوْزورات "[457]. فجذر (مأجورات) هو (أجر)، وجذر (مـوزورات) هـو (وزر)، ولو لم يراع الإتباع أو التجانس الصوتي لقال: موزورات، ولكن لإتباع (موزورات) لـ (مأجورات) قال: (مأزورات).

وفي "باب الحرفين اللذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى ويلتبسان، فربما وضع الناس أحدهما موضع الآخر"[458]: استدلَّ ابن قتيبة بالحديث: "والجَدّ -بفتح الجيم- الحظّ، يقال منـه:

---

[450] ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ١/١٥٥.

[451] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٣٧.

[452] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص١٧٨، وتنظر الصفحات: ١٣٦، ٥٧٥، ٣٨٧.

[453] النووي: الأذكار: ٤٩، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ٤/٢٣٨.

[454] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٩٢.

[455] السابق: ص٤٤٣.

[456] السابق، تنظر الصفحات: ١٧٨، ٣٢١، ٣٧٨، ٣٩٢، ٤٣٠، ٤٤٣، ٥٥٨، ٦٠٠- ٦٠١.

[457] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٦٠٠- ٦٠١.

[458] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٠٧.

رجل مجدود. وفي الدعاء: ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ[459]، والجَدّ: عظمة الله من قول الله عزّ وجلّ: (وأنه تعالى جَدُّ ربنا)[460]، والجِدّ: الاجتهاد والمبالغة"[461].

وفي باب معرفة الآلات ساق ابن قتيبة كلمة: "العَلاة وهي: السَّنْدان"، ثم أتبعها بقوله: "ومنه الحديث: إنّ آدم عليه السلام، هبط معه بالعلاة[462]"[463].

وفي "باب ما يغيّر من أسماء البلاد" جاء قوله: "والحَوْأَب: المنهل الذي تسميه العامة الحُوَّب؛ يقال: نبحتها كلاب الحَوْأَب، بفتح الحاء وتسكين الواو، وهمزة مفتوحة بعدها"[464].

وفي "باب الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى" قال: "الخَضْمُ: بالفم كله، والقَضْمُ: بأطراف الأسنان. قال أبو ذر رحمه الله: تَخْضَمُونَ ونَقْضَم، والموعد الله"[465]. وبلغ احتجاجه بالحديث على أبنية الألفاظ نحو (٨) ثمانية مواضع[466].

ومن استدلاله بالحديث في مجال المعاني، ما أورده في شرح "الحَوْر"، قال: "والحَوْرُ: الرجوع عن الشيء، ومنه: أعوذ بالله من الحَوْرِ بعد الكَوْرِ"[467].

وفي "باب ما يضعه الناس غير موضعه" يرى ابن قتيبة أنّ المعنى الشائع لكلمة "عِرض" غير صحيح، فهم يريدون بالعِرض الآباء والأمهات وأهل البيت، والمعنى ليس كذلك. "إنما عِرْض الرجل: نفسه". ويستدل على هذا المعنى بقول النبي صلى الله عليه وسلم

---

[459] السابق: ص ٣٢١، وينظر: ابن قتيبة: غريب الحديث ٢/٣٩٤، والهروي: الغريبين ١/٣٢٦، والنهاية: ١/٢٤٤. وفي مختار الصحاح (جدد): "وفي الدعاء: ولا ينفع ذا الجَدّ منك الجَدّ؛ أي: لا ينفع ذا الغنى عندك غناه، وإنما ينفعه العمل بطاعتك، ومنك معناه: عندك. وقوله تعالى: (وأنه تعالى جدّ ربنا)؛ أي عظمة ربنا، وقيل غناه".

[460] سورة الجن: ٣.

[461] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٢٠-٣٢١.

[462] وفي هامش أدب الكاتب، ص١٧٩: " هبط بالعلاة، وهبط معه العلاة".

[463] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص١٧٨- ١٧٩. وقال محقق أدب الكاتب(في الهامش١): في النسخة(أ): هبط بالعلاة، وفي النسخة(و): هبط معه العلاةُ.

[464] السابق: ٤٣٠. وفي الهامش (٦): "كيف بإحداكن تنبح عليها كلاب الحوأب.

[465] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢٠١. ورد الفعلان المختاران بفتح العين. وفي المعجم الوسيط: "خضمه يخضمه خضماً: قطعه، وأكله بجميع فيه. وخَضِمه يَخْضَمه خَضْمًا. خضمه" فهو من البابين الثاني والرابع. وأمّا قَضِمَ يَقْضَمُ فهو من الباب الرابع فقط. وقَضَمَ الشيءَ يَقْضِمُه قَضْمًا: كسره بأطراف أسنانه. وأَقْضَمَ القومُ: امتاروا قليلا في القحط. وينظر اللسان: خضم، ونصّه: تأكلون خضماً ونأكل قضماً.

[466] السابق، تنظر الصفحات: ١٧٨، ٣٢١، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٣٠، ٤٤٣، ٥٤٨، ٦٠٠-٦٠١ .

[467] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢١٦. والكَوْر: الزيادة (المعجم الوسيط: كار). والحور: النقصان.

في أهل الجنة: "لا يبولون ولا يتغوّطون[٤٦٨]، إنما هو عَرَقٌ يخرج من أعراضهم مثل المسك؛ يريد: يجري من أبدانهم، ومنه قول أبي الدرداء: أقرِض من عِرضك ليوم فقرك"[٤٦٩]. قال ابن قتيبة: "يريد: مَنْ شتمك فلا تشتمْه، ومَنْ ذكركَ بسوء فلا تذكره، ودَعْ ذلك قرضاً عليه ليوم القصاص والجزاء، ولم يرد أقْرِضْ من عِرضك، من أمك وأبيك وأسلافك، واستدل بقول حسان بن ثابت:

هَجَوْتَ محمداً فأجَبْتُ عنه ... وعندَ اللهِ في ذاكَ الجزاءُ

فإنَّ أبي ووالدَهُ وعِرْضي ... لعِرْضِ محمدٍ منكم وِقاءُ

أراد: فإن أبي وجدي ونفسي وِقاء لنفس محمد صلى الله عليه وسلم" وفي حديث آخر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أيعجزُ أحدكم أن يكون كأبي ضمضم، كان إذا خرج من منزله قال: اللهم إني قد تصدَّقتُ بعِرْضي على عبادك"[٤٧٠].

وقال ابن قتيبة: "وَزَعْتُ الناقةَ؛ أي كففتُها. وجاء في الحديث: من يَزَعُ السلطانُ أكثر ممَّنْ يَزَعُ القرآنُ[٤٧١]. ومنه الوازع في الجيش، ولا بدَّ للناس من وَزَعة[٤٧٢]؛ أي: من سلطان يكفّهم"[٤٧٣].

وقال ابن قتيبة: "الكُبَادُ: وجع الكبد. قال النبي صلى الله عليه وسلم: الكُبادُ من العبِّ[٤٧٤]. والعبّ: شدّة جرْع الماء كما تجرع الدواب"[٤٧٥].

٤- ثعلب(٢٩١)هـ:

شواهد ثعلب من الحديث لم تتجاوز خمسة أحاديث[٤٧٦].

ولا يخفى أن ذلك يرجع إلى أن المتون التعليمية يتخفف مصنفوها -غالباً- من الأدلة والتفصيل، لتخفَّ مؤونتها على المعلمين؛ كما قال ثعلب عن كتابه الفصيح[٤٧٧].

---

[468] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٠-٣١، وينظر: ابن الأثير: النهاية ٣/٢٠٩.

[469] السابق: ص ٣١. وينظر: ابن الأثير: النهاية ٣/٢٠٩ .

[470] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٠-٣٢. قال ابن منظور: "وعِرْض الرجل: حَسَبُهُ، وقيل: نفسه، وقيل: خليقته المحمودة، وقيل: ما يُمدح به ويُذَمّ" وذكر ابن منظور كلاماً مطوّلاً جاء فيه أنّ من العلماء من لا يوافق على قَصْرِ معنى العِرْض على النفس، كما ذَهب إلى ذلك ابن قتيبة، ونقله عنه اللسان: " قال ابن قتيبة: عِرْضُ الرجل نفسُهُ وبدنه لا غير". وينظر: الفيومي: المصباح المنير(عرض)، اللسان: عرض (٩/١٤٠-١٤١).

[471] السابق: ص ٣٤٦. وينظر: ابن الأثير: النهاية ٥/١٨٠.

[472] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٤٦. وينظر: ابن الأثير: النهاية ٥/١٨٠ واللسان: وزع.

[473] السابق: الصفحة نفسها.

[474] السابق: ص ١٤٢. وينظر: ابن الأثير :النهاية ٤/١٣٩ .

[475] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ١٤٢.

[476] د. أحمد قشاش(محقق كتاب إسفار الفصيح للهروي)، ص (١/٢٨).

ويبدو أن منهجه القائم على الاختصار والاستدلال باللغات ذات الاستعمال الواسع، جعله لا يشير إلى اللغات الواردة في الحديث والقراءات في مسألة الماضي والمصدر واسم الفاعل من "يدع ويذر"، أو أن هذه الأحاديث والقراءات لم تصل إليه، أو أنه لم يستدل بهما؛ لقلة استعمالها وهو يعوّل على الأكثر دوراناً.

ومن استدلاله القليل بالحديث ما جاء في قوله: " والحربُ خَدْعةٌ– بفتح الخاء وسكون الدال– هذه أفصح[477] اللغات وذُكر لي أنها لغة النبي صلى الله عليه وسلم[478]" [479].

٥– الزُّبيديّ:

استدلّ الزُّبيديّ في كتابه "لحن العامة" بالحديث في نحو ستة وثلاثين موضعاً. ولكن هذا الاستدلال يكاد يكون مقتصراً على المستوى اللغوي والدلالي، كبيان معنى كلمة أو ضبطها ضبطاً بنيوياً صحيحاً. وندر أن استشهد بالحديث في مسألة نحوية أو صرفية.

أمّا في المستوى الصرفي –وفي حدود ما أعلم– فقد أورد حديثاً شريفاً يصحّح به خطأ يتعلق بالتذكير والتأنيث. فمن كلام العامة قولهم: جائزة البيت –بتأنيث جائزة، والصواب– كما يقول الزُّبيدي– تذكيره، أي: جائز[480]. هكذا يستعمله العرب بلا هاء، وفي الحديث: "أنّ امرأة جاءت النبي –صلى الله عليه وسلم– فقالت: إنّي رأيت في المنام كأنّ جائز بيتي انكسر، والجمع: أجوزة، وجُوازن، وجوائز"[481].

---

[477] الهروي: التلويح في شرح الفصيح(من مجموعة فصيح ثعلب والشروح عليه)، جمع وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي ص١٠٤.

[478] الصحيح: فصحى.

[479] قال د. أحمد قشاش: " في المحكم(خدع) ٧١/١: قال ثعلب: ورُوِيتْ عن النبي– صلى الله عليه وسلم: خَدْعَة، فمن قال: خَدْعة، فمعناه: من خُدِع خَدْعةً، فزلّت قدمه وعَطِب، فليس له إقالة. ومن قال: خُدَعة، أراد: وهي تُخَدِّع، كما يقال: رجل لُعَنَة، يُلعَنُ كثيراً، وإذا خَدَع أحد الفريقين صاحبه في الحرب، فكأنما خُدِعت هي. ومن قال: خَدَعة، أراد: أنها تَخدع أهلها". ونحو هذا عن ثعلب أيضاً في المُغرب: خدع(٢٤٧/١)، لكنه قال: وأمّا الخُدَعة فلأنها تَخدَعُ أصحابها؛ لكثرة وقوع الخداع فيها، وهي أجود معنى، والأولى أفصح؛ لأنها لغة النبي عليه الصلاة والسلام"، ثم ذكر إحالات على مظان أخرى. ينظر: الهروي: كتاب إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق د. أحمد بن سعيد بن محمد قشّاش(٦٠٢/٢).

[480] وفي اللسان(جوز:٤١٨/٢): والجائز والجمع: أجوزة، وجوزان، وجوائز. عن السيرافي: جائز البيت: الخشبة التي تحمل خشب البيت. ...وفي الحديث: أنّ امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: إني رأيت في المنام كأنّ جائز بيتي قد انكسر... قال أبو عبيد: هو في كلامهم الخشبة التي يوضع عليها أطراف الخشب في سقف البيت".

[481] الزبيدي:لحن العامة، ص٩١.

وفي المستوى النحوي استدل الزُّبيدي بحديث: "اللهم صلِّ على محمد وآل محمد"[٤٨٢]، على عدم صحة إضافة "آل" إلى الضمير كما في قولهم: "اللهمّ صلِّ على محمد وآلِه"[٤٨٣]. وقال الزبيدي: "... وزعم -يريد: أبا جعفر النحاس، إذ ورد ذكره في كلام قبل هذا- أنَّ العرب لا تستعمل إضافة (آل) إلاّ إلى المُظْهَر خاصةً، وأنها لا تُضاف إلى مضمر[٤٨٤]. والصواب: اللهمّ صلِّ على محمد وآل محمد"[٤٨٥].

وفي مجال **الدلالة** وجد الزُّبيدي أنَّ عامة أهل زمانه، يخصصون عموم بعض الدلالات، فيخالفون ما سُمع عن العرب. قال: "ويقولون:بكّرتُ إليك: بمعنى: غَدَوْتُ، خاصةً. والبُكُور: التعجُّلُ في جميع أوقات الليل والنهار، يقال: أنا أُبكِّرُ إليك العشيّةَ... وأنشد أبو زيد لضَمْرة بن ضَمْرة:

بكَرَتْ تلومُكَ بعد وَهْنٍ في النَّدى ... بَسْلٌ، عليكِ مَلامَتي وعِتابي

يقال: بعد وَهْنٍ، يعني: حيناً من الليل، ويقال بكّرت لحية الغلام إذا أسرعت النبات، ومنه باكورة الرُّطَب والفاكهة، للشيء المستعجل منها-ويورد الزبيدي حديثاً مسنداً ينتهي إسناده إلى أبي هريرة: أنَّ رسول – صلى الله عليه وسلم- كان إذا أُتي بالباكورة دفعها إلى أصغر مَنْ بالحضْرة من الولدان. ويقال: بَكَرَ في حاجته، وبكَّر، وابتكر، وأبكر"[٤٨٦].

ومن تخصيص الدلالة حصرهم معنى" الخِمار" بما خمّرت به المرأة رأسها من شقاق الحرير خاصة. قال الزبيدي: "والخمار: كلّ ماخمّرت به الرأس، من ثوب أو ما أشبهه. وفي

---

[٤٨٢] الإمام مالك: الموطّأ:(٢/٢٢٩ - ٢٣٠)، (تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي).

[٤٨٣] الزبيدي: لحن العامة، ص٤١.

[٤٨٤] "حاصل الأقوال في إضافة (آل) إلى المضمر: ثلاثة، الأول: يمنع إضافته إلى المضمر، وهو مذهب الكسائي، وتابعه فيه أبو جعفر النحاس، وأبو بكر الزبيدي في ص٤١ – ٤٢ من لحن العامة. والثاني: يجيز إضافته إلى المضمر، وهو مذهب المبرّد، ورواه أبو علي البغدادي عن أبي جعفر ابن قتيبة عن أبيه، ولم ينكره، والثالث: توسّط، فقال بجوازه في قلة من الكلام، وهو رأي أبي علي الدينوري المشهور بختن ثعلب [وفي مختار الصحاح: ختن الخَتَنُ كلّ من كان من قِبَل المرأة، مثل: الأب والأخ، وهم: الأختان، هكذا قالت العرب. وأمّا العامة فختن الرجل عندهم: زوج ابنته] وقد جاء (آل) في الشعر مضافاً إلى المضمر، ...كما في قول خُفاف بن ندبة:

أنا الفارس الحامي حقيقة والدي ... وآلي كما تحمي حقيقة آلكا".

د.أحمد طه حسانين سلطان محقق "حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، ص٤، الحاشية: ٢.

[٤٨٥] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص٤١.

[٤٨٦] سنن ابن ماجة: (رقم الحديث٣٣٢٩):(بإشراف: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ)، باب إذا أُتي بأول الثمر.. قال: اللهم بارك لنا... ثم يناوله أصغر من بحضرته من الولدان.

الحديث: خمّروا الآنية وأوكوا السّقاء[487]. والخَمَرُ: كل ما واراك من شيء ويورد الزُّبيدي حديثاً آخر جاء فيه: أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم- كان يمسح على الخُفَّيْن والخِمار[488].

ومن أخطاء العامة اللغوية إطلاق الكلمة على معنى، وهي عند العرب على خلافه. قال الزُّبيدي: "ويقولون قَدِم سائرُ الحاجّ، واستوفي سائرُ الخراج، فيستعملون (سائراً) بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى: الباقي[489]، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سُؤْرٌ. والدليل عليه قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لغَيْلان، حين أسلم وعنده عشر نسوة: اخترْ أربعاً منهنّ، وفارِقْ سائرَهنّ[490]. أي: مَنْ بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن، ومنع بعضهم استعماله بمعنى: الباقي الأقلّ، والصحيح استعماله فيما كثر أو قلّ؛ لأنّ الحديث: إذا شربتم فأسئروا[491]، أي أبقوا في الإناء بقية[492].

ونلاحظ أنّ الزبيدي يأخذ بما عليه كثير من اللغويين، ويدع ما ذهب إليه بعضهم. وهذا مذهبه في التصحيح، فهو يحتج بالأفصح.

ومِمّا وقعت فيه عامة الأندلس من تخصيص الدلالة وتضييقها، ما أورده الزُّبيديّ في قولهم: امرأة أرملة ونسوة أرامل، للنساء اللاتي هلك عنهنّ أزواجهن. ولكن الأرملة معناها أوسع من ذلك فهي المحتاجة، كما يرى الزُّبيديّ. والأرامل: المساكين من رجال ونساء. وأصل هذا من قولهم: عام أرمل، وسنة رملاء، إذا كانت قليلة المطر. وأرمل الرجل إذا قلّ زاده، ويستدلّ الزبيدي على ذلك فيقول: وفي الحديث أنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-

---

487 النووي: شرح صحيح مسلم "المسمّى: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجّاج -شرح النووي على مسلم: ؛ ص١٢٧٧ -كتاب الأشربة/ باب: الأمر بتغطية الإناء وإيكاء السقاء، رقم الحديث (٢٠١٢).

488 السابق: ص٢٨٠ -كتاب الطهارة- باب المسح على الناصية والعمامة، رقم الحديث: (٢٧٥) قال النووي: "يعني بالخمار: العمامة، لأنها تخمّر الرأس؛ أي: تغطّيه". وينظر: الزُّبيدي: لحن العامة، ص١٩١.

489 وقال أبو محمد (ابن بري): قال ابن دريد في بعض أماليه: سائر الشيء يقع على معظمه وجُلّه لا يستغرقه؛ ألا تراهم يقولون: جاءني سائر بني فلان؛ أي: جُلّهم ومعظمهم، ولك سائر المال؛ أي: معظمه... ويورد – بعد ذلك- نحو ستة شواهد شعرية يؤيد ما ذهب إليه. ينظر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق د. أحمد طه حسانين سلطان، ص٤ وما بعدها.

490 الإمام مالك: الموطأ (٢/ ٥٨٦).(طبعة محمد فؤاد عبد الباقي).

491 ابن الأثير: النهاية (٢ /٣٢٨). (طبعة المطبعة الخيرية).

492 الزُّبيدي: لحن العامة، ص٢١٤.

كان في بعض مغازيه، فأرملوا فجاءه عمر، فقال: يا رسول الله: ادعُ بغُبَّرات[493] الزاد فـادع فيها بالبركة"[494].

ومن أخطاء عامة الأندلس في عصره قولهم: (سفُرجُل، وسفُرجُلة) بضم الجيم. قـال الزُّبيدي: "والصواب: سفَرجَل بالفتح، وليس في الكلام من الخماسيّ الصحيح شيء على مثال: فعلُل، وأمّا (كَنَهبُل) فالنون زائدة... وفي الحديث: "لا سفَرجَلٌ يُـذهِبُ طخـاءَ القلـبِ"[495]... والطَّخاء: الثّقل والغيْمُ والظلمة"[496].

وخطّأ الزُّبيديّ من يقول: "أقرئ فلاناً السلام"[497]. والصواب عنده: اقرأ عليه السلام.

على أنّ ما خطّأه الزُّبيدي ورد في الحديث:"إنّ الربَّ -عزّ وجلّ- يُقرِئك السلام"[498].

ولعلّه لم يطّلع على الحديث بهذا اللفظ. إذ لم يردْ الزُّبيدي –في حدود علمي– قولاً جاء عدّهُ في حديث شريف، ولم يصرّح في كتابه بأنّ إيراد الأحاديث كان للاستئناس لا للاحتجـاج، بـل رأيناه يكثر من الاستدلال بالحديث، ولكن في مجال اللغة والدلالة.

واستقراء المواضع التي استدلّ فيها الزُّبيدي بالحديث في كتابه' لحن العامة ' يقود إلى القول بأنّ استدلاله كان في مجال المعنى، ولم يكن في مجال الصرف والنحو إلاّ نادراً. ومن ذلك استشهاده بالحديث في ردّ إضافة كلمة(آل) إلى المضمر[499].

---

[493] جاء في اللسان (غبر: ١٠/ ٨) :قال الأزهري: والمعروف في كلام العرب أنّ الغابر: الباقي. قال أبـو عبيد: الغُبَّرات: البقايا، واحدها: غابر، ثم يُجمع:(غُبَّر)، ثمّ: غُبَّرات (جمع الجمع). وقال غير واحد من أئمة اللغة: إنّ الغابر يكون بمعنى: الماضي'.

[494] الزبيدي: لحن العامة، ص١٨٢ – ٨٣.

[495] النهاية:(٣/ ٢٣)، (طبعة المطبعة الخيرية).

[496] الزُّبيدي: لحن العامة، ص٩٤.

[497] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص٢٠٢. وكتب د. عبد العزيز العبارة هكذا: ' أقرى فلاناً السلام " فلم يثبت الهمزة، ولم يحذف الألف المقصورة. فإن كانت هذه الألف مخفّفة من الهمزة فحقُّهـا أن تحذف؛ لأنّ الفعل في هذه الحالة شابه المعتل الآخر، فيعامل معاملته. وتجدر الإشارة إلى أنّ ما نقلـه د. مطر على لسان الزُّبيدي جاء بإثبات الهمزة، وهو قوله: '...فإذا أقرأتُهُ السلام، فمعناه: ' اجعله أنْ يقرأ السلام ...". أمّا في ' لحن العامة " (تحقيق د. رمضان عبد التواب)فقد كُتبت بالهمزة: ' أقرئ فلاناً السلام '. ويحتمل أن يكون إسقاط الهمزة خطأً مطبعياً.

[498] اللسان(قرأ– ١١/ ٨٠): " يقال: أقرِئ فلاناً السـلام واقرأ عليه السلام، كأنه حين يُبلّغه سلاماً يحمله على أن يقرأ السلام ويرده ". فالوجهان جائزان عند ابن منظور.

[499] الزبيدي: لحن العامة (تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص ٤١.

٦- **الحريري(٥١٦)هـ:**

احتجَّ الحريري بالأحاديث والآثار في كتابة درة الغواص ،في نحو (٨٠) موضعاً ، **وشمل احتجاجه الصرف والنحو والدلالة**[500]. فمن أمثلة ذلك تلحينه قَصْرَ ألف الممدود في كلمة "ها" لمن تناول شيئاً، فالألف هنا ممدودة – عنده– وليست مقصورة. والصواب أن يقال: هاءَ. واستدلَّ على ذلك بما جاء في الحديث الشريف: " الذهبُ بالذهبِ رباً إلاَّ هاءَ وهاءَ"[501]. ويجوز فتح الهمزة وكسرها مع مدّ الألف في كلتيهما، ولا تُقصر هذه الألف إلا إذا اتصلت بها كاف الخطاب، فيقال :هاكَ. ويقول الحريري: "وعند النحويين أن المدة في قولك: هاءَ جُعلت بدلاً من كاف الخطاب، لأن أصل وضعها أن تقرن بها كاف الخطاب"[502].

واحتجَّ الحريري بالحديث في معرض حديثه عن عال يَعِيل، وعال يعول. فعَالَ يعيل عَيْلةً :افتقر. وهو عائل، والجمع :عالة. وفي الحديث: " لأنْ تدعَ ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالةً يتكففون الناس"[503]. ويقال لمن كثر عياله: أعيل فهو مُعيل، وقد عالهم يعولهم(أي أنفق عليهم)، ومنه الخبر: "ابدأ بنفسك ثم بمن تعول"[504]. ولا يخفى أن استدلال الحريري–هنا– بالحديث على اللفظ والمعنى معاً.

وقولهم المعرض عنك: هو يلهو عن شغلي، غير مرضيّ عند الحريري، ووجه الكلام عنده:هو يَلْهَى عن شغلي، لأنّ العرب تقول: لها يلهو من اللهو، ولَهِيَ عن الشيء يَلْهَى إذا شُغل عنه. ودليله الحديث: " إذا استأثر الله بشيء فالْهَ عنه". وجاء في الأثر أيضاً: "إذا وجدت البللَ بعد الوضوء فالْهَ عنه". أي: أعرض عنه[505].

وفي قولهم لما يجمُدُ من فَرْطِ البرد: قريص بالصاد وَهْمٌ، صوابه عند الحريري: قريس بالسين؛ لاشتقاقه من القَرْس، وهو البرد، ومنه الحديث: قرّسوا الماء في الشنان، أي: بردّوه"[506].

ورأى الحريري أن هناك خطأً في وضع(رقّ) موضع(ركّ). تقول العرب: اقطعه من حيث رَكَّ. وشاع في زمن الحريري قولهم: اقطعه من حيث رقّ وفي استعمال رقّ بدلاً من

---

[500] الحريري: درة الغواص، فهرس الأحاديث النبوية، ص٢١٠– ٢١١.

[501] الحريري: درة الغواص، أخرجه البخاري(٢١٧٤)كتاب البيوع باب بيع الشعير بالشعير، (تحقيق د. مصطفى البغا)، وابن الأثير: النهاية في غريب الحديث(٥/٢٣٧).(تحقيق الزاوي والطناحي) .

[502] الحريري: درة الغواص، ص١٨٩ ، ١٩٠.

[503] أخرجه البخاري(٥٠٥٤) كتاب النفقات– باب فضل النفقة على الأهل، (تحقيق د. مصطفى البغا).

[504] الحريري: درة الغواص، تحقيق بشار بكور ص٢٦٠.

[505] الحريري: درة الغواص، ص٢٢٦، أورده الزرقاني في شرح الموطأ(١/١٢٧).

[506] السابق: ص٢٤٦. والشنان: القِرَب. مفرده: شَنّ.

ركّ في هذا القول خطأ لغوي، إذ يرى الحريري أن الرقّة لا تدل على الضعف هنا، وفعل(ركّ) هو المناسب للسياق السابق؛ لأنّ معناه: ضَعُف. ويستدل على ذلك بحديث شريف قال الحريري: "ومنه قيل للضعيف الرأي: ركيك، وفي الحديث: إن الله تعالى ليبغض السلطان الرّكاكة"[507].

والظاهر أنه لا فرق بين رقّ وركّ في هذا السياق؛ إذ إن الشيء إذا رقّ ضعف غالباً، وكثيراً ما يقع التبادل بين الحروف المتقاربة المخارج؛ فيقولون: الصقر، والسقر، والزقر، وفي قوله تعالى:﴿لست عليهم بمصيطر﴾[508] قرئ "بمسيطر" بالسين بدل الصاد[509]، وقرئ:﴿اهدنا السراط المستقيم[510]﴾، فمن قرأه بالسين جاء به على الأصل، ومن قرأه بالصاد قلب السين صاداً لتجانس الطاء في الإطباق.... ومن قرأ بالزاي-أي: الزراط-قلب السين زاياً- "[511]. ومن معاني الفعلين(رقّ) و(ركّ) ضعف كما جاء في المعجم الوسيط[512]؛ فلا فرق بينهما في العبارة التي سمعت عن العرب، وشاعت في زمن الحريري وردّها مستدلاً بالسماع والحديث.

وفي سياق التفريق بين(أخطأ) و(خَطِئ)، في الدلالة، استدلّ الحريري بحديث شريف يؤكّد صحة ما ذهب إليه. فهو يرى أنّ(أخطأ) لا تقال إلا لمن لم يتعمّد الفعل أو لمن اجتهد فلم يوافق الصواب، ثم قال:" وإيّاه -يريد المعنى الثاني- عنى صلى الله عليه وسلم- بقوله: "إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر". وإنما أوجب له الأجر عن اجتهاده في إصابة الحق الذي هو نوع من أنواع العبادة، لا عن الخطأ الذي يكفي صاحبه أن يُعذر فيه ويُرفع مأثمه عنه... أمّا المتعمّد الشيءَ فيقال فيه: خطِئ فهو خاطئ، والاسم منه: الخطيئة، والمصدر: الخِطْء-بكسر الخاء وإسكان الطاء- كما قال تعالى:"﴿إنّ قتلهم كان خِطْئاً كبيراً﴾[513] "[514].

وقال محمد بن ظفر في ردّه على تفرقة الحريري بين(أخطأ) و(خَطِئ) في المعنى: " قد روى هذا ابن قتيبة، ثم عقّبه برواية اتفاق خطِئ وأخطأ في المعنى، وكذلك جمهور الرواة

---

507 الحريري: درة الغواص، ص١٤٤ .

508 سورة الغاشية: الآية٢٢.

509 تفسير الجلالين: ص ٧٩٦.

510 سورة الفاتحة: الآية ٦.

511 العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن: (١/ ٤).

512 المعجم الوسيط: رقّ ، ركّ.

513 سورة الإسراء: الآية: ٣١.

514 الحريري: درة الغواص: ص١٥٢.

المفرِّقين بين اللفظين، عقَّبوا التفرقة برواية التسوية، ومنه قول أبي يوسف – يريد ابن السكيت– في كتاب الإصلاح: قال أبو عبيدة: يقال: خطئ وأخطأ لغتان...

قال: ويقال في مَثَل: مع الخواطئ سهم صائب"[515].

ويبدو أن الحريري لم يأخذ بما نقله ابن قتيبة وبما جاء في إصلاح المنطق لابن السكيت؛ لأنهما سوّيا -كما يقول ابن ظفر- بين اللغتين(أخطأ)و (خطئ)، وعوّل على السياق القرآني فيما ذهب إليه في التفرقة بينهما.

ولم يكتف الحريري بالاحتجاج بالحديث على المعاني بل احتج بالحديث على اللفظ أيضاً. فمن ذلك: "ويقولون لمن بدأ في إثارة شر أو فساد أمر: قد نشّب فيه، ووجه الكلام أن يقال:قد نشِم – بالميم– لاشتقاقه من قولك: نشِم اللحم، إذا بدأ التغير والإرواح فيه، وعلى هذا جاء في حديث مقتل عثمان رضي الله عنه: فلما نشّم الناس في الأمر، أي: ابتدؤوا في التوثّب على عثمان، والنيل منه ...."[516]. نلاحظ هنا أن الحريري استدلّ بالحديث في تصحيح لفظ شائع على وجه غير مستقيم، وفي هذا دليل على أنه كان يستدلّ بالحديث على المعنى واللفظ.

واستدلّ الحريري بالحديث في بيان معاني بعض الكلمات، فمن ذلك :" وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم:(وإنّ من القول عِيالاً). فمعناه: إنّ من الحديث ما يستثقلُ السامعُ أن يُعرَضَ عليه، ويستثقِلُ الإنصات إليه "[517].

ب- في العصر الحديث:

٧- إبراهيم اليازجي (١٩٠٦)م:

قلّ استشهاد اليازجي بالحديث، ومن احتجاجه به في ضبط بنية الكلمة قوله:" الذين يشدّدون فاء"حافّة" ليسوا على صواب، في رأي اليازجي، والمشهور في جمعها حافات، على لفظ المفرد[518]، وتجمع أيضاً على "حيف" بكسر الحاء، مثل:غادة وغيد. ثم قال اليازجي:"ومن الأول الحديث:عليك بحافات الطريق"[519].

وفي بيان سبب الخطأ في التعبير الشائع: " أسداه الشكر على صنيعته– كذا بتعدية الفعل إلى اثنين؛ أي: قضاه حقّ شكرها– قال اليازجي: "ولا يستعمل الإسداء بهذا المعنى، وإنما يقال: أسدى إليه معروفاً، أي: صنعه، وقد يقال:أسدى إليه فقط.

---

[515] ابن بري وابن ظفر في: حواشيهما على درة الغواص للحريري: ص١٤٢.

[516] الحريري: درة الغواص، ص١٥٣.

[517] الحريري: درة الغواص، ص٢١٧.

[518] الفيروزابادي: القاموس المحيط: (حوف)، وابن منظور: اللسان(٣/ ٤٢٠-حيف).

[519] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٣٩ – ٤٠).

وفي الحديث: من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه"[520].

وهذا من المواضع القليلة التي استدلَّ فيها اليازجي بالحديث.

وظاهر -هنا- أنَّ استدلاله كان متجهاً إلى بيان المعنى وبناء التركيب.

٨- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

كان استدلال النجار بالحديث واسعاً، فشمل معظم مستويات الدرس اللغوي صرفاً ونحواً ودلالة. فمن ذلك اعتماده على الحديث في جواز جمع(معجم) على(معاجم). فقال: "والمُجْسَد[521] واحد المجاسد، وفي حديث أبي ذر أن امرأته ليس عليها أثر المجاسد "[522]؛ فكما أن(مُجسد) يجمع على مجاسد، فمعجم صحّ جمعه على معاجم.

واحتجَّ بالحديث في سياق مناقشته الأسلوب الشائع الآتي: "هذا الكتاب كهذا الكتاب سواءً بسواء ". قال: "والباحث-يقصد نفسه-لا يرى المعاجم اللغوية عرضت له. غير أنه جاء في حديث الربا قوله صلى الله عليه وسلم: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبرُّ بالبرّ، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مِثلاً بمِثْلٍ، سواءً بسواء، يداً بيد "[523]. وبعقّب بعد ذلك مبيّناً احتجاجه بالحديث: "وإذا جاء الحديث بلفظ واحد مع تعدد رواته وطرقه، قوي الظنّ أنه لفظ الرسول عليه الصلاة والسلام، وضعف احتمال الرواية بالمعنى فيه "[524]. ويقارن بين العبارة الشائعة والحديث، فيظهر له أنَّ الباء في الحديث للمعاوضة والمبادلة، وهي ليست كذلك في العبارة الشائعة. فالتشابه واقع بينهما في الشكل، ولكنَّ هناك فرقاً بينهما في المعنى.

ويبدو من مناقشته هذه العبارة أنه يقرها لو جاءت مشابهة للحديث لفظاً ومعنى؛ ولما خالفته معنى فلم يُجزها وراح يلتمس لها تخريجاً آخر، وهو القول بزيادة الباء في(سواء بسواء)، واستجاد هذا الوجه، غير أنه ليس من المواضع المسموعة التي تزاد فيها الباء، يقول: "وهذا التخريج -أي: القول بزيادة الباء- لا بأس به، وإن كان يضعفه أن زيادة الباء يقتصر فيها على مواردها المسموعة، وليس هذا الموطن منها "[525].

---

[520] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٧٦).

[521] هو الثوب المصبوغ بالجسد،وهو الزعفران. وجاء في القاموس المحيط(جسد) "وثوب مُجْسَدٌ ومُجَسَّدٌ: مصبوغ بالزعفران، وكمِنْبَر: ثوباً يلي الجسد".

[522] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء ٢، ص١٧١.

[523] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء ١٠، ص٩٠١.

[524] السابق.

[525] السابق.

وليس بمستبعد الاستئناس بما جاء في آخر الحديث الذي أورده وهو قوله -عليه الصلاة والسلام-: يداً بيد". ومعلوم أنّ النحاة أوّلوا أمثال هذه العبارة بقولهم: "متقابضين"؛ أي حال جامدة مؤوّلة بمشتق. وقول ابن مالك في الألفية مشهور:

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا يَداً بِيَدْ   وكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً   أي: كَأَسَدْ.

قال ابن عقيل: "يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعرٍ؛ نحو: بعْهُ مُدّاً بدرهم. فمُدّاً: حال جامدة؛ وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى: بِعْهُ مُسَعَّراً -بفتح العين أو بكسرها وهذا كلام محيي الدين عبد الحميد- كُلُّ مُدٍّ بدرهم. ويكثر جمودها -أيضاً- فيما دلّ على تفاعُلٍ؛ نحو: بِعْتُهُ يداً بيدٍ؛ أي: مُناجَزَةً، أو على تشبيه؛ نحو: كَرَّ زيدٌ أسداً؛ أي: مُشْبِهاً الأسد"[526].

وفي ضوء ما جاء في شرح ابن عقيل يمكن القول: إنّ: "سواءً " من عبارة "سواءً بسواءٍ " حال جامدة مؤوّلة بمشتق، وهو: "متساويين". والجار والمجرور "بسواءٍ ": متعلقان بصفة محذوفة تقديرها "كائنين".

وبهذا التخريج تكون العبارة الشائعة سائغة، دون اللجوء إلى القول بزيادة الواو في غير المواضع التي سُمعت زيادتها فيها.

فمن تطوافه بين الحديث وكتب اللغة والوجوه النحوية، لإيجاد وجه لتخريج العبارة، تظهر معاييره في الاحتجاج -وهو يحاول جاهداً تخريج العبارات الشائعة- في ضوء المعايير اللغوية المعتمدة؛ لأن منهجه قائم على تضييق الشقة بين الفصحى والعامية ما أمكن.

وفي بيان الوجوه الجائزة في ضبط كلمة(مكِنَة)، احتجّ بحديث شريف وردت فيه هذه الكلمة بفتح الميم وكسر الكاف مَكِنَة، وكذا وردت في اللسان، بخلاف ما ينطقها الناس في عصرنا، إذ تجري على ألسنتهم بضم الميم وسكون الكاف(مُكْنَة)[527] والحديث هو"أَقِرُّوا الطير على مَكِنَاتِها"؛ على تمكنها واستقرارها.

وأورد النجار حديثاً شريفاً في سياق مناقشته قولهم: " في مصر علاّمون، وفيها رجالٌ مُدْرِكَات لما جلَّ ودقَّ". فنقل عن طبقات ابن سعد: عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انتسب لم يجاوز في نسبه معدّ بن عدنان بن أُدَد، ثم يمسك ويقول: كذب النسّابون". قال الله عزوجل:﴿وقروناً بين ذلك كثيراً﴾[528]. والمعروف: أنّ واحد النسّابين هو" النسّابة".

---

[526] ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك، (٦٢٨/١، باب الحال).

[527] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء، ص١٧٢. وفي اللسان(مكن):" وقيل: في تفسير قوله: أَقِرُّوا الطير على مَكِنَاتِها، يريد على أمكنتها... والمكِنَة: التمكُّن. تقول العرب: إنّ بني فلان لذوو مَكِنَةٍ من السلطان؛ أي: تمكّن... وهي مثل: التَّبِعة من التتبع، والطَّلِبة من التطلُّب".

[528] سورة الفرقان: الآية: ٣٨.

ثم نقل جواب ابن علان شارح الاقتراح، حيث قال: " علامون: جمع علام، بغير هاء، مبالغة في عالم؛ كعلام الغيوب. وليس جمع علامة بالهاء؛ لأن شرط ما يجمع هذا الجمع من أوصاف المذكر تجرده من هاء التأنيث؛ كما قرروه..."[529].

وأفاض النجار في تخريج هذا الجمع، على مذهب الكوفيين الذين يجيزون جمع ما ختم بتاء مطلقاً علماً كان أو وصفاً.

وانتهى النجار إلى توجيه جمع "نسابة" جمع مذكر سالماً على أحد قولين:

أولهما: أنه جمع"نساب" صيغة مبالغة، ولم تلحقها التاء الدالة على توكيد المبالغة؛ كقولنا:علام. وهي من أوزان المبالغة المشهورة.

والآخر: محمول على مذهب الكوفيين الذين أجازوا جمع طلحة –علماً– على طلحين، (وابن كيسان) من البصريين يوافقهم ويفتح اللام: طلحين–؛ ورجل ربعة – صيغة مبالغة– ورجال ربعون[530]. أما ما ختم بتاء من ذلك فلا خلاف في جمعه بالألف والتاء؛ كقولهم: رجال نسابات؛ وعلامات، وراويات...ولم يتعرض النجار لآخر العبارة، وهو قولهم:" رجال مدركات". فليس بمستبعد أن يكون قد أقره. وإن أقره – والسكوت على الشيء شكل من أشكال إقراره - فلم يذكر لنا وجه تخريجه.

وكان النجار يسند الحديث في بعض المواضع، ويورده من غير إسناد في مواضع أخرى. ويرجح –في الاحتجاج اللغوي– الحديث المروي باللفظ. وشمل احتجاجه بالحديث مستويات الدرس اللغوي الثلاثة: الصرف والنحو والدلالة.

٩– مصطفى جواد (١٩٦٩م):

استدل الدكتور **مصطفى جواد بالحديث** في مواضع متعددة من كتابه "قل ولا تقل". لكن الأحاديث التي استدل بها كانت مدرجة في نقول استمدها من المعجمات كاللسان وغيره[531]. وفي بعض المواضع ورد احتجاجه بالحديث واضحاً. إذ نص على ذلك بعبارة جلية. بدا ذلك في مسألة:"قل: السكك الحديد، ولا تقل: السكك الحديدية ".

---

[529] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء ٥، ص٥٦٢–٥٦٣.

[530] السابق: الصفحة نفسها. وأشار النجار إلى أن هناك خلافاً في إطلاق مذهب الكوفيين ليشمل الصفات؛ وذلك بالمقارنة بين ما قاله صاحب الإنصاف في سياق كلامه عن حجج البصريين، إذ جاء فيه: " قالوا: رجل ربعة... وجمعوه بلا خلاف؛ فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون ". ولكن صاحب اللسان نقل قول الفراء: " من العرب من يقول: امرأة ربعة ونساء ربعات؛ وكذلك رجل ربعة ورجال ربعون ". ويرى النجار أن كلام بعض العلماء يدل على إطلاق مذهب الكوفيين في هذه المسألة ليشمل العلم والوصف.

[531] تنظر – مثلاً – الصفحات الآتية من كتابه "قل ولا تقل" : ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٤ .

ومردّ الخطأ –عنده– في هذه العبارة الشائعة هو أنّ السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد، ولم يُضف إليها شيء آخر من المعادن، و"المقرّر في كتب النحو أنّ الشيء إذا وُصِف بالجوهر أي المادة، وكان جميعه من تلك المادة فيؤتى بالمادة عينها من غير إضافة، تقول:الخاتم الذهبُ، لأنه كله من الذهب، والكأس الفضةُ، لأنها كلها من الفضّة، والسكة الحديد، لأنها كلها من الحديد، والكرسيّ الخشب إذا كان جميعه من الخشب. أما إذا أضفت إلى ذهب الخاتم قليلاً من فضة أو غيرها مثلاً، فحينئذ تقول: الخاتم الذهبي للدلالة على أن أكثره ذهب"[532]. ويحتج بعد ذلك بنص منقول من كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، جاء فيه: "قال الخطيب البغدادي... :عن أبي عثمان عن جرير يرفعه، قال رسول –صلى الله عليه وسلم–: تبنى مدينة بين دجلة ودجيل وقُطْرُبُّل والصَراة، لأهلها أسرع هلاكاً في الأرض من السكة الحديد في الأرض الرخوة"[533]. ويعقّب الدكتور مصطفى على ذلك بقوله: "فهذا الحديث الذي جاء فيه(السكة الحديد)، وإن كان من الأحاديث العليلة التي اختلقت بعد تأسيس بغداد بمدة

---

[532] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل :ص ٦٣ – ٦٤، فإنّ إضافة ياء النسب إلى اسم ما تجعل اللفظ بصورته الجديدة مركّباً من الاسم الذي يدل على مسماه، ومن الياء المشدّدة التي تدل على أن شيئاً منسوباً إلى ذلك الاسم. لم أعثر على نص نحوي صريح في هذه المسألة. ولكن يفهم مما جاء في كتب النحو والصرف أنّ ما ذكره الدكتور مصطفى لا يعارض قواعد اللغة إذ إنّ إضافة ياء النسب إلى الاسم تدل على أن شيئاً منسوباً إلى ذلك الاسم. فالأصل في الاسم أن يدل على معنى مفرد، لا يزيد عليه شيئاً: كمحمد، ومكة، وبغداد، ودمشق، وحديد، وكتاب ونظائرها من الأسماء، ولا يدل واحد منها إلا على مسماه، أي: الشيء الذي سُمّي به. لكن لو زدنا في آخر الاسم ياء مشدّدة قبلها كسرة، فقلنا: محمديّ، مكيّ، بغداديّ، دمشقيّ، حديديّ، كتابيّ...لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة. ولصار اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذي يدل على مسماه، ومن الياء المشددة التي تدل على أنّ شيئاً منسوباً لذلك الاسم،أي: مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما: كقرابة، أو صداقة، أو نشأة، أو صناعة... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات. فمن يسمع لفظ "محمديّ" لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً، هما: "محمد " الدال على مُسمّى، وشيء آخر منسوب إلى محمد، أي: متصل به بطريقة من طرق الاتصال، كالقرابة أو الصداقة، أو التعلم، أو غيره. وكذلك من يسمع الألفاظ الأخرى وماجاء على شاكلتها، فلابد أن يفهم الأمرين معاً، لذلك تسمى تلك الياء: ياء النسب، لأنها الرمز الدال في اختصار بالغ على أن شيئاً منسوباً لآخر. فبدلاً من أن نقول: شيء منسوب إلى محمد نقول: محمديّ، وهكذا شأن الأسماء المنسوبة. ويسمى الاسم الذي تتصل بآخره ياء النسب "المنسوب إليه"، كما يسمى الشيء الذي تدل عليه وعلى أنه مرتبط بما قبلها "المنسوب". ويؤكّد ما سبق، هذا المبحث عند سيبويه: فهو يسميه "باب الإضافة" و"باب النسبة" ويسمي ياء النسب المشددة "ياء الإضافة". عباس حسن: النحو الوافي (٤ / ٧١٣ – ٧١٤) باختصار.

[533] الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٦٣ – ٦٤.

٤٥١هـ، فهو قديم جرى على ألسنة الناس قبل أكثر من ألف سنة، وهو يؤكد القاعدة التي ذكرتها آنفاً من كتب النحو "[534].

ويتجلى هنا – احتجاج الدكتور مصطفى بالحديث، وإن كان قليلاً. ونلحظ أيضاً أنه لا يرجع إلى الأحاديث في مظانها، وإنما يغلب على استدلاله بالحديث اعتماده على الأحاديث الواردة في كتب اللغة أو الأدب أو التاريخ. وفي مسألة قل: فلانة عضوة، ولا تقل: عضو، احتج الدكتور مصطفى جواد بقول النبي– صلى الله عليه وسلم– لأبيّ بن كعب: إن قد أعطي قوماً جزاء على إقرائه القرآن: "تقلّدها شِلْوةً من جهنم". قال الدكتور مصطفى: " قال الشريف الرضي في المجازات النبوية: وإنما قال شِلوة ولم يقل شِلواً، لأنه حُمِل على معنى القوس، وهي مؤنثة، والشِلو: العضو"[535].

ويرى الدكتور مصطفى أن "العضو" انتقل من الاسمية إلى الوصفية، كما قيل في "الثَّبج" وهو الوسط "ثبجة". وقال:" جاء في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، لوائل بن حجر الحضرمي: وأنطوا[536] الثبجة. قال مجد الدين بن الأثير في النهاية: أي: أعطوا الوسط في الصدقة لا من خيار المال ولا من رذالته، وألحقها هاء التأنيث لانتقالها من الاسمية إلى الوصفية "[537].

ويرى محمد العدناني جواز الوجهين: هي عضوة في الجمعية أو عضو. ولكن يؤثر وجه التأنيث ابتعاداً عن الشذوذ[538]. وفي المعجم الوسيط جواز الوجهين نقلاً عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة[539].

واستدلّ الدكتور مصطفى جواد بحديث في مسألة "قل: هو عائل على غيره وهم عالة على غيرهم، ولا تقل: هو عالة على غيره". وسبب تخطئة: "هو عالة على غيره" أنّ "عالة" جمع "عائل"، مثل: قادة وقائد، وذادة وذائد، وساقة وسائق، والعائل –هنا– بمعنى المفتقر الذي يعيش بكسب غيره، وفي القول الشائع: هو عالة على غيره تفوت المطابقة بين المبتدأ المفرد(هو) والخبر الجمع"عالة". قال النبي– صلى الله عليه وسلم– مخاطباً سعد بن أبي

---

[534] السابق: ص٦٣ – ٦٤.

[535] السابق: ص٧٩.

[536] هكذا جاءت في كتاب قل ولا تقل. ولعلها لغة "الاستنطاء" قال السيوطي محدثاً بعض لغات العرب: " ومن ذلك الاستنطاء في لغة سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار؛ تجعل العين الساكنة نوناً إذا جاورت الطاء؛ كأنْطَى في أعطى". المزهر (١/٢٢٢).

[537] السابق: ص٧٩.

[538] معجم الأخطاء الشائعة، ص١٧٢.

[539] المعجم الوسيط: مادة (عضا).

وقاص عندما استأذن سعد في أن يتصدق بجميع ماله: " إنك أنْ تدع(أو تترك) عيالك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"[540]. وقال تعالى:﴿ووجدك عائلاً فأغنى﴾[541].

وفي مسألة: " قل هؤلاء الضباط البسلاء والباسلون، ولا تقل: هؤلاء الضباط البواسل ، نقل حديثاً عن لسان العرب وهو: "وفي حديث خيفان، قال عثمان-رضي الله عنه- " أما هذا الحيّ من همدان فأنجاد بُسْل أي: شجعان"[542].

وظاهر هنا استدلاله بالحديث بمعناه الواسع الذي يشمل قول الصحابي.

واستدلّ بحديث في مسألة: " قل هو رجل أبله، وهي امرأة بلهاء، وهم رجال بُلْهٌ، وهنّ نساء بُلْه، ولا تقل هم رجالٌ بُلَهاءُ ". قال: " وذلك لأنّ "الأبله" صفة من صفات العيوب الظاهرة، كالأحمق والأخرق... والمؤنث: بلهاء وخرقاء وحمقاء... ويجمع الأبله-ومؤنثه بلهاء- على: بُلْه، أي على وزن فُعْل، ولم يسمع فيه غير ذلك. وجاء في الحديث الشريف: أكثر أهل الجنة البُلْه". فالبُلْه جمع الأبله، والأبله كما في لسان العرب هو ذو البَلَه والبلاهة، والبلاهة هي غلبة سلامة الصدر، وحسن الظن على الإنسان، جاء في لسان العرب: لأنّ البُلْه أغفلوا أمرَ دنياهم، فجهلوا حِذْق التصرّف فيها، وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها، فاستحقوا أن يكونوا أكثر أهل الجنة، فأمّا الأبله وهو الذي لا عقل له- فغير مراد في الحديث: أكثر أهل الجنة البله..."[543].

ومن الأحاديث التي استدلّ بها في المستوى النحوي ما جاء في مسألة: " قل استُهتِر بالدنيا أي أُولِعَ بها إيلاعاً جمّاً ولا تقل: استهتر فلان، ولا فلان مستهتر، لأنه من الأفعال المبنية للمجهول. استدلّ الدكتور مصطفى جواد بحديثين وردا في لسان العرب في سياق شرح الاستهتار، فقال: " جاء في لسان العرب: وفي الحديث سبق المفردون... قال: المفردون يجوز أن يكون عُني بهم المنفردون المتخلّون لذكر الله، والمُستهتَرون المولعون بالذكر والتسبيح، وجاء في حديث آخر: هم الذين اُستُهتِروا بذكر الله، أي: أُولعوا به ، يقال: اُستُهتِرَ فلان بأمر كذا وكذا، أي: أُولِع به، لا يتحدث بغيره ولا يفعل غيره ..."[544]. ونرى الدكتور مصطفى يحتج بالحديث على متن اللغة، فيؤكد أن الفعل" استُهتِر" من الأفعال المبنية للمجهول سماعاً،

---

540 د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص: ٩١ – ٩٢.

541 سورة الضحى: الآية ٨.

542 د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص١٠٣.

543 السابق: ص١٢٢، وتنظر الصفحات: ١٢٠، ١١٣، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٤.

544 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٦ – ٦٥. وينظر: اللسان (هتر، ١٥ / ٢٥ – طبعة دار إحياء التراث العربي وهي مرتبة بحسب أوائل الكلمات).

كعُنِيَ، وغُمَّ، وجُنَّ ، واستُشهِد.... وحاول الدكتور إميل يعقوب أن يجيز "استهتر" بفتح ما قبل آخره، وحجّته شاهد لعَبْدَة بن الطَّيِّب:

يسعى ويجمعُ جاهداً مستهتَراً جداً وليس بآكلٍ ما يجمعُ [545]

و حجّته الأخرى شيوع استعماله. ولكن الأفصح بناؤه للمجهول.

ومن أمثلة استدلال الدكتور مصطفى جواد بالحديث في المستوى الدلالي ما جاء في مسألة"قل: أجاب عن السؤال إجابة، وهو جواب عن الكتاب، ولا تقل: أجاب على السؤال، وهذا جواب على الكتاب"[546]. قال: " وذلك لأن المسموع عن العرب، والمذكور في كتب العربية هو: أجاب عن السؤال، لا أجاب عليه، ومعنى الفعل: "أجاب" يستوجب استعمال"عن" لإفادة الإزاحة والكشف والإبانة والقطع والخرق، ولا يصلح معه استعمال"على" التي هي للظرفية الاستعلائية، قال: ابن مكرم الأنصاري في لسان العرب: الإجابة رَجْع الكلام، تقول: أجابه عن سؤاله... وقال ابن مكرم الأنصاري في اللسان أيضاً: وفي حديث-أبي بكر رضي الله عنه- أنه قال للأنصار يوم السقيفة: إنما جيبت العرب عنا كما جيبت الرحى عن قطبها، أي: خُرِقت العرب عنا، فكنا وسطاً ...."[547].

ونرى الدكتور مصطفى يحتج -هنا- بحديث مُخَرَّج في نقل من لسان العرب، وهذا ما سار عليه في معظم مسائل كتابه "قل ولا تقل "، فكان يحتج بأحاديث واردة في نصوص مقتبسة من المراجع التي عوّل عليها.

١٠- محمد العدناني (١٩٨١م):

احتجَّ محمد العدناني في معجميه: الأخطاء الشائعة ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة بالحديث الشريف، فقال راسماً منهجه في هذا الأساس من أسس الاحتجاج التي اعتمدها: "وقد اعتمدت في تصويب الكلمة، أو العبارة، على وجودها: ...في حديث شريف، ثبت لي أنَّ راويه حَرَصَ على النّص اللفظي، الذي نطق به الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنَّ الراوي ليس مسلماً أجنبياً، خوفاً من أن يكون ممَّن لا يُحْسِنون النطق بالكلام العربي الصحيح، ويكتفون بالحرص على المعنى دون المبنى ...". ويتضح من هذا القول أن ما التزمه العدناني في حُجِّيّة الحديث- لغةً- شرطان أساسيان هما:

- التعويل على الأحاديث المرويّة باللفظ لا بالمعنى .
- ألاَّ يكون الراوي مسلماً أجنبياً لا يُبِين، أو لا يُحسن النطق العربي الصحيح .

---

545 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٢٦٠ - ٢٦١.

546 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٩.

547 السابق، ومن مواطن استشهاده بالحديث: ص٧٠، ٧٧، ٧٩، ٩١....

وأضاف شرطاً ثالثاً يبدو غريباً، وهو قوله:" .....ثم أعرِضُ الحديث على عقلي، فإذا قبله استشهدت به، وإن رفضه حِدْتُ عنه"[548]. وهذا أمر غريب بل شديد الغرابة حقاً، إذ لم يُعهد أن علماء المصطلح عوّلوا على العقل – وحده – في الحكم على صحة الحديث أو عدم صحته. إنّ شرطه هذا يقدح في قوة الشرطين السابقين، فيكاد يغدو شرطه الوحيد لقبول الاحتجاج بالحديث، فما استساغه عقله من الأحاديث قبِله، وما لم يستسغه حاد عنه. ويبدو أنّ هذا الشرط غير مقبول لا لغة ولا اصطلاحاً. ومتى كانت الاستساغة العقلية للباحث أساساً وحيداً أو شرطاً في قبول اللغة أو ردّها ؟! أمّا – اصطلاحاً – فرفض هذا الشرط هو الصحيح، إذ إن علماء المصطلح لا يقبلون أن يكون حِسّ اللغوي فيصلاً في قبول لفظ الحديث أو ردّه، والمعوّل عليه – عندهم – شروط ومقاييس دقيقة تأبى هذا المنهج.

والشائع عند النحاة في أصول الاحتجاج أنّ الدليل إذا تطرّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[549]. ولكنّ العدناني يحتجّ بروايات الحديث إذا تعدّدت. فمن ذلك ما أورده في مادة "الشِلْوَة" من معجم "الأغلاط اللغوية المعاصرة": "جاء في حديث أبيّ بن كعب أنّ النبي – صلى الله عليه وسلم– قال له في القوس التي أهداها له الطُّفَيْل بن عمرو الدَّوْسِيُّ على إقرائه إياه القرآن: تقلّدها شِلْوَةً من جهنّم . ويروى: شِلواً من جهنّم، أي: قطعة منها"[550].

وصحّح العدناني استعمال (مدّ) في العبارة الشائعة:"هذه قطعة أرض قدْرُ مدِّ البصر". وردّ قول من خطّأها. وسنده في ذلك ورود هذه العبارة في إحدى روايتي حديث شريف. قال العدناني: "نستطيع أن نقول: (أ) مدى البصر: في الحديث: (إنّ المؤذن يُغفر له مدى صوته)...(ب) مدّ البصر: روي الحديث المذكور في (أ): يُغفر له مدّ صوته ...."[551].

والروايات المتعددة لم تحل دون أخذ العدناني بها؛ لأنّ في ذلك تسهيلاً، وهذا ما يلائم منحاه في التصحيح؛ فهو يسعى إلى تيسير العربية على المتعلّمين والمعنيين بها؛ لذا نراه يقبل ما له وجه أو تخريج. وتعويله على دليل واحد في الاحتجاج يؤكد حرصه على التسهيل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

---

[548] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (المقدمة، ص:ح).

[549] وذهب سعيد الأفغاني إلى أنّه لا يُحتجّ بمن جاءت له روايتان؛ إحداهما مؤيِّدة لقاعدة معيّنة، والأخرى خلافه؛ ذلك؛ لاحتمال أن تكون الرواية المخالفة هي الأصل. وظاهر كلامه أنّ هذا خاص بالشواهد الشعرية. أمّا ما ذهب إليه السيوطي وما نقله عن ابن هشام بشأن تعدّد الروايات، ففيه سعة أكثر ممّا ذهب إليه سعيد الأفغاني. يُنظر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص ٥٨–٥٩. وسعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ٦.

[550] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة (المادة :١٠٣٣، ص٣٥٤).

[551] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٦٢١.

وقد يعتمد العدناني على الحديث الشريف وحده في تصويب بعض العبارات، ومن ذلك قوله: "و يخطّئون من يقول: لِيَهْنِكَ رضا الله عنك، ويرون أنّ الصواب هو: لِيَهْنِئْكَ كذا.. ولكن ورد في صحيح البخاري، في حديث توبة كعب بن مالك: يقولون: لِتَهْنِكَ توبةُ الله عليك..."[552].

١٢- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

استدلّ الزعبلاوي بالحديث على متن اللغة. ومن أمثلة ذلك ما جاء في ضبط كلمة "بُحبوحة" فبعض الكتّاب يفتح باءها الأولى، والصواب ضمُّها. ففي الحديث: "مَنْ سرَّهُ أن يسكن في بُحبوحة الجنة فَلْيَلْزَم الجماعة"[553].

واحتجّ الزعبلاوي على صحة جمع "حاجة" على "حوائج" بما نقله ابن الحنبلي عن ابن برّيّ عن عدد من العلماء، كما نقل احتجاج ابن بري بحديث: "استعينوا على إنجاح حوائجكم بالكتمان"، وحديث آخر: "اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه"[554].

ومن مجيء "في" للظرفية المجازية، الحديث: "إمامٌ عَدْلٌ وشابٌّ نشأ في عبادة الله"، وحديث المبايعة: "ولا تعصوني في معروف". وقوله -عليه الصلاة والسلام-: "كلّ سُلامى عليها صدقة، كلَّ يوم يُعين الرجلَ في دابته يحامله عليها ويرفع عليها متاعه صدقة"[555].

ونيّة تجمع على(نيّات) لا على(نوايا)، كما هو شائع. قال الزعبلاوي: "فقياس جمعه: نيّات، ولم يسمع سواه، وعليه الحديث"[556]. يريد: حديث "إنما الأعمال بالنيات...".

وقد يُستشف لبس غير مقصود وقع في عبارة الزعبلاوي وهو يتحدث عن المقاييس التي عوّل عليها في التحكيم اللغوي. وذلك في قوله: "فلا يظنّنّ ظانٌّ أن كلّ ما بسطناه من أقوال الأئمة والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج. فقد سقنا أكثره، ككلام ابن جني والحريري و...[557]، على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل، تذرّعاً بذلك إلى تقرير الحكم، وإرادة تمكين البحث في نفس(القارئ). فقوله-هنا- صريح بأنه ليست كل أقوال الأئمة والأحاديث والأشعار مسوقة للاحتجاج بل إن بعضها للاستئناس والتمثيل، وإن كان المثال الذي ساقه قد كشف عن أغلب مقصوده من هذا الإجمال(أقوال الأئمة،

---

[552] السابق: ص٧٠٣.

[553] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٤٨. والبُحبوحة من كل شيء: وسطه وخياره.

[554] السابق: ص٩١.

[555] السابق: ص١٣٧.

[556] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٧٦.

[557] يريد: وغيرهما من العلماء الذين جاؤوا بعد عصر الاحتجاج.

والأحاديث، والأشعار)حيث قال: "...فقد سقنا أكثره؛ ككلام ابن جني والحريري و...، على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل". واللَّبس المُستشَفّ هنا، أنه جمع مقاييس عدّة في حكم واحد. فأقوال الأئمة والأحاديث والأشعار أكثرها مسوق للاستئناس لا للاحتجاج. وعندما مثّل قال: "ككلام ابن جني والحريري"، فاختص أقوال الأئمة، وسكت عن الأحاديث والأشعار. ولم يرجع في فصل(نهج الكتاب)[558]، إلى تفصيل صريح لهذه المقاييس الأساسية. فلم يصرِّح مثلاً بشروط الشعر الذي يحتجّ به، ولم يُبيّن موقفه من الاحتجاج بالحديث. بل اكتفى بإشارة مجملة إلى السماع المقبول عنده، فقال: "ونحن قد بنينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس، ونقصد بالسماع ما كان محكيّاً عن العرب وعمّن يحتجّ بعربيته وما حُمِلَ على ذلك، وبالقياس الذي أُطبقت أقوال كثرة الأيمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة، أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب وحَمْلِ بعضه على بعض"[559].

وقبيل نهاية فصل (نهج الكتاب)، رجع مرة أخرى إلى إجمال المعايير التي يعتدّ بها، فقال: "وثمّة أحكام عامة كثيرة اجتمع على التسليم بها جمهور الأئمة، وتناولها ابن جني في خصائصه بالشرح والتفصيل. فبسْطُها هنا تكثُّر وتزيُّد، لاسيما وقد نصصنا منها في الكتاب على ما ساقنا البحث إليه، وأرادنا على اعتماده والاعتلال به"[560].

ومن معارضة أقواله بعضها ببعض يتجه القول إلى أن الوقوف الواضح أو الحكم على مقاييس التصحيح عند الزعبلاوي يمكن التماسه في مناقشاته المسائل اللغوية المختلف فيها؛ أي في التحليلات والآراء التي ذكرها في فصول الكتاب، لا في الاقتصار على التوطئة النظرية التي حاول فيها إجمال معايير التصحيح كما يراها. وفي فصول الكتاب، لا نكاد نقف بوضوح وتحديد، على المواطن التي تذكر فيها الأحاديث والأشعار وأقوال الأئمة للاحتجاج، ولا على المواضع التي ترد فيها للاستئناس. وهذا الموضع الذي لا يحسن فيه الإجمال والإيجاز، بل هو مقام يجب فيه التفصيل والتوضيح والتقييد. فعدم التصريح والتفصيل يجعلنا نركب مركب الظن في الحكم على بعض معايير الزعبلاوي أو موقفه من الاحتجاج بالحديث، والقراءات، والشعر، وأقوال الأئمة أو العلماء. أما موقفه من المعايير الأخرى فقد كان أكثر وضوحاً وتحديداً(كمعاجم اللغة[561]، والقياس[562]، ورأي جمهور النحاة[563]، والشذوذ[564]، والتغليب[565] -سكوت العلماء عن نقد أسلوب ما-، والتطور الدلالي[566]، والمجاز[567]).

---

[558] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص(١٠-٢٨). وفي هذا الفصل بسط القول في المقاييس المعتمدة عنده.

[559] السابق: ص١٤.

[560] السابق: ص٢٨.

[561] السابق: ص(١١، ١٢، ٢٧).

وأوجز الزعبلاوي الأصول المعتمدة في الاحتجاج عند أهل اللغة، فقال: "لكن الذي تلاقت عليه أقوال الأئمة، أنه لا يستقيم الاحتجاج في تقرير حكم لفظي بغير أشعار الجاهلية والإسلام والمخضرمين، وبغير القرآن الكريم، وبعض الحديث وأقوال الصحابة..."[٥٦٨]. وربما يفهم من قوله: "...وبعض الحديث..." أنه آخذ في مسألة الاحتجاج بالحديث، كما أقره مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد خلاف طويل بين المانعين من الاستدلال بلفظ الحديث على متن اللغة، والمجيزين، وعبارته "وبعض الحديث..." تشير إلى قرار المجمع الذي أجاز الاحتجاج ببعض الأحاديث النبوية واضعاً تفصيلات وضوابط خاصة لذلك[٥٦٩]. وفي مواضع كثيرة يدرج الزعبلاوي الحديث بين الأدلة،[٥٧٠] **وفي مواضع قليلة كان يستهل احتجاجه بالحديث**،فمن ذلك ما جاء في مناقشته تعدية الفعل(عهد إليه)ولزومه. فهويرى أن هذا الفعل يتعدى بالباء وفي وإلى، وبنفسه. وتعديته بنفسه أنكرها إبرهيم اليازجي. وعهدتُ أمري إليه وبه وفيه. كله وارد. ولكن اليازجي أبى تعديته بنفسه. وهو مدفوع بما جاء في الحديث والنهج واللسان والجامع. ففي حديث الإسراء" "...قال: عَهِدَ إليّ خمسين صلاةً كلَّ يوم وليلة". وفي وصية علي لابنه الحسن رضي الله عنهما: "...فعهدت إليك وصيّتي هذه". وفي اللسان في تفسير حديث الدعاء(وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت)قال ابن منظور-والعبارة له-:وقيل معناه:إني متمسك بما عهدته إليّ من أمرك ونهيك...". قال الزعبلاوي: "وابن منظور -في تحقيقه من تعلم". ومما جاء في الجامع للقرطبي:قال عمر فور وفاة الرسول-صلى الله عليه وسلم-"...ولا في عهد عَهِدَهُ إليَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم..."[٥٧١].

وفي باب(حروف التعدية)[٥٧٢]استهلَّ أدلته بطائفة من الأحاديث الشريفة المشتملة على استعمال(في) للتعليل والظرفية المجازية. فمن الأول قوله عليه الصلاة والسلام: "تقطع يد

---

562 السابق: ص١٤-٢٤.

563 السابق: ص١٣.

564 السابق: ص١٣.

565 السابق: ص١٣-١٤.

566 السابق: ص٢٤-٢٧.

567 السابق: ص٢٧-٢٨.

568 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين ،ص٤.

569 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤م)، ص٥.

570 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٢٩.

571 السابق: ص٢٢٥-٢٢٧.

572 السابق: ص١٣٣-١٤٠.

السارق في ربع دينار"[573]، وقوله: "دخلت امرأة النار في هرّة ربطتها، فلم تُطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض"[574]، ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم في حديث سبعة يظلهم الله في ظلّه: إمام عدل، وشاب نشأ في عبادة الله"[575]. وهناك أحاديث أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن الزعبلاوي قلما يشير إلى موضع الحديث، في كتبه المعتمدة فيكتفي –في مواطن كثيرة– بإيراد الحديث دون إسناد. ويدرجه في عداد أدلة أخرى يسوقها في مناقشاته واحتجاجاته. فلا نكاد ندري على وجه اليقين أو التحقيق، ألاحتجاج جاء بالحديث أم للاستئناس. إذ إنه –كما نعلم– صرّح في نهج الكتاب قائلاً: "فلا يظننّ ظانّ أنّ كل ما يستطاء من أقوال الأيمة والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج، فقد سقنا أكثره؛ ككلام ابن جني والحريري... على جهة الاستئناس ومبيل التمثيل، بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل؛ تذرعاً بذلك إلى تقرير الحكم، وإرادة تمكين البحث في نفس القارئ "[576]. **ومن المواضع التي استدلّ فيها بالحديث وحده:** ضبط الزاي من(أزمة)، بمعنى شدة أو ضائقة، بالسكون، رداً على من يكسرها ويشدد الميم. قال: "الأزْمة اسم من أزَمَ الزمان إذا اشتد بالقحط، وهو بسكون الزاي على المشهور... وقد جاء في الحديث: اشتدي أزْمَةُ تنفرجي. اللسان والتاج"[577].

ومن ذلك ضبط باء(بكْرة)، في المثل العربي: "جاؤوا على بَكْرة أبيهم"، إذا أتوا جميعاً. فالصواب –عنده– بَكْرة، مفتوحة الباء. قال: "ففي الحديث: جاءت هوازن على بَكرة أبيها "...أي: جاؤوا جميعاً...أما(البُكرة)بالضم فهي الغدوة "[578]. واستدلّ بحديث ناقة النبي صلى الله عليه وسلم الذي نقله الشهاب الخفاجي في(شفاء الغليل)،على أنّ(جرّس)–بمعنى: شهّر– فصيح وليس عامياً كما يحسبه الكتاب. جاء في الحديث المشار إليه: "وكانت ناقة مجرَّسة "؛ أي: مجرَّبة مدرّبة في الركوب والسير"[579]. ولكنّ دلالة الفعل "جَرّس" الشائعة مختلفة عن المعنى الوارد في الحديث. وإن كان مراده إثبات الفعل "جرّس" –لغة– فقط ففي الحديث دليل على ذلك.

ومن احتجاجه بالحديث في تصحيح المعاني الشائعة، إيراده حديث عمرو بن مُرّة: "إذا اختُليت في الحرب هام الأكابر"، في معرض تصحيحه الخطأ الشائع في استعمال (اختلى

[573] السابق: ص ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨.

[574] السابق.

[575] السابق.

[576] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٢.

[577] السابق: ص١٥٥، ١٥٦.

[578] السابق: ص١٥٩.

[579] السابق: ص١٦٦.

به) كـ(خلا به)، وهذا ليس من اللغة. فالمنقول: اختلى البقل واختلى به إذا احتشّه، فهو من (النبات الرقيق الرطب) كاحتشَّ من الحشيش. ومنه على المجاز: فلان يختلي الرؤوس؛ أي: يقطعها، كما جاء في حديث عمرو بن مرة السابق[580]. و(الدِّعاية-بالكسر، والفتح أجود للادعاء. والدِّعاية بالكسر - للدعوة. ففي كتابه صلى الله عليه وسلم إلى هرقل: "أدعوك بدعاية الإسلام". قال صاحب النهاية: أي بدعوته، وهي كلمة الشهادة التي يدعى إليها أهل الملل الكافرة"[581]. ثم قال: "فإذا كانت الدعاية كالدعوة... كان استعمال الدعاية للمعنى الشائع المتعارف أصح وأجود مما تعلق به كثرة النقاد وهو: الدعاوة... فليس إنكار كثرة النقدة لـ(الدعاية) للمعنى الشائع المشهور بشيء ألبتة"[582].

وكان استدلاله بالحديث للمبنى والمعنى، ولم يقتصر على أحدهما دون الآخر. فمن احتجاجه بالحديث في تصويب ما شاع من خطأ في الضبط البنيوي لبعض المفردات ما جاء في بيان الضبط الصحيح لكلمة(الخرق) بمعنييها المختلفين. قال: "الخرق: إذا كان للحُمق-فبضم فسكون، والكتّاب يحسبونه بفتح فسكون، وهو إذ ذاك للثّقب. ففي الحديث: (الرفقُ يُمْنٌ والخُرقُ شؤم). قال صاحب النهاية: الخُرق بالضم: الجهل والحمق"[583]. واستدلّ بالحديث على بيان الضبط الصحيح للدال من كلمة(الدِّعامة). قال: "الدِّعامة: في كلامهم بفتح الدال. وفي اللغة بكسرها. ففي الحديث: لكل شيء دعامة. قال صاحب النهاية: الدِّعامة، بالكسر؛ عماد البيت الذي يقوم به، وبه سمي السيد دعامة"[584].

١٢- د. إميل يعقوب:

خطّأ بعض اللغويين تكرار "بين" مع الاسم الظاهر، كما في العبارة الشائعة: "حدث خلاف بين زيد وبين عمرو". فردّ عليهم د. إميل حاشداً طائفة من الأدلة الشعرية والنثرية، مصحوبة بنقول من المعجمات. ولكنه استهلّ أدلته بقول النبي عليه الصلاة والسلام في خطبة له "إنّ المؤمن بين مخافتين: بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به، وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه"[585].

وهذا من المواضع القليلة التي استند فيها د. إميل إلى الحديث الشريف. فلم يصرّح في المعايير التي بسطها في مطلع معجمه بالاستدلال بالحديث الشريف.

---

580 السابق: ص١٧٤.

581 السابق: ص١٧٧.

582 السابق: ص١٧٧، ١٧٨.

583 السابق: ص١٧٢.

584 السابق: ص١٧٦.

585 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٩٦.

واستدل بالحديثين الشريفين: " وأتي بالألف دينار" و " ثمّ قرأ العشر آيات "[586]، على جواز دخول(أل) على العدد المضاف، في نحو قولنا: أمضيت الثلاثَ سنوات الماضية خارج الوطن، خلافاً للبصريين الذين يرون تعريف المضاف إليه إذا كان العدد مضافاً، فيصير الأول مضافاً إلى معرفة، فتقول: ثلاثة الأثواب.

وخطّأ بعض الباحثين اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ)، نحو: يكاد أن ينتهي الوقت. فردّ د.إميل هذه التخطئة مستنداً إلى عدة أدلة استهلّها بالحديث: " ما كِدْتُ أنْ أصلي العصرَ حتى كادت الشمسُ أن تَغْرُبَ "[587].

وأورد د. إميل بين أدلته المتعددة على صحة جمع " حاجة " على " حوائج " ثلاثة أحاديث[588]، هي: " إن لله عباداً خلقهم لحوائج الناس، يفزع إليهم الناس في حوائجهم، أولئك هم الآمنون يوم القيامة ". والحديث: " اطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه ". والحديث: " استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ". وبوجه عام، لم يكن استدلال الدكتور إميل يعقوب بالحديث واسعًا.

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

حرص المجمع على تنمية اللغة وإغنائها، والتمس كل الوسائل التي تحقق هذا الغرض، على ألاّ يمس هذا الإغناء أصول اللغة وقواعدها الأساسية . فجدّ في الاشتقاق والقياس والتعريب..وغير ذلك من وسائل التنمية اللغوية. وإزاء هذا التوسُّع في أصول الاستدلال كان من البديهي أن يُكثِر المجمعيون من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، في مذكراتهم وبحوثهم التي قدّمت إلى لجان المجمع ومجالسه ومؤتمراته. وممّا يؤكّد توسُّع المجمع في الاستدلال بالحديث القرار الذي أصدره بهذا الشأن، وأجاز الاحتجاج به[589].

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في بحث الدكتور محمد كامل حسين الذي قدّمه إلى المجمع وتضمّن مجموعة من المفردات والأساليب التي خطّأ فيها اللغويين[590]. فمن ذلك ضم الدال في كلمة(حدُث) في تعبير: "ما قدُم و ما حدُث ". فردّ عليه عضو المجمع عطية الصوالحي بمذكرات بيّن وجه الصواب أو الوجه الراجح فيما حكم الدكتور محمد كامل حسين بتخطئته، ورأى أنّ اللغويين أصابوا فيما رَوَوْا، فعبارة: "ما قدُم وما حدُث "مروية بضم الدال

---

[586] السابق: ص ١٠٠ – ١٠١.

[587] السابق: ص ٢٣٨.

[588] السابق ص ١٢١.

[589] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، (١٩٣٤ – ١٩٨٤م): ص ٥.
(وفي هذا القرار تفصيلات لأحوال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف).

[590] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة، ج١، ص٢٢٩ وما بعدها.

من(حَدُث)، وهو الصحيح. نقل الصوالحي في مذكرته نصوصاً من المعجمات كالصحاح والنهاية واللسان والتاج تؤكد ذلك[591]. والحجة في تصحيح (حَدُث) هي الإتباع[592] أو الازدواج[593]. قال الصوالحي: "وفي الصحاح: ولا يُضمّ(حدث)في شيء من الكلام إلا في هذا الموضع-يريد: عبارة: ما قدُم وما حدُث...[594] وذلك للازدواج مع(قدُم)، وفي حديث ابن مسعود أنه سلم على الرسول صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه السلام، فقال: فأخذني ما قدُم وما حدُث [595]؛ يعني همومه وأفكاره القديمة والحديثة. ويقال: حدَث الشيء فإذا قُرن بقدم ضُمّ للازدواج. وقال الصوالحي: "وفي التاج:...وتضم داله -أي:حدث- إذا ذُكر مع قدُم، كأنه إتباع، ومنه كثير"[596].

ثم احتجّ الصوالحي بأحاديث أخرى تثبت ظاهرة الإتباع أو الازدواج، أو ما يمكن أن يسمى بالتجانس الصوتي، فقال: "وقد نُقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ألفاظ راعى فيها حكم الموازنة وتعديل المقارنة، فروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء المتبرّزات في العيد: (ارجعن مأزورات غير مأجورات)، وقال في عُوذة للحسن والحسين-كرّم الله وجهيهما-: أعيذكما بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامّة. الأصل في(مأزورات) موزورات[597] لاشتقاقها من (الوِزر)، كما أنّ(لامّة)مُلِمّة؛ لأنها فاعل من(ألمّ)، إلاّ أنه عليه الصلاة والسلام قصد أن يعادل بلفظ(مأزورات)لفظ(مأجورات)، وأن يوازن بلفظ(لامة) لفظتي(تامّة وهامّة). ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: من حفْنا أو رفْنا فليقتصر؛ أي: خدمنا أو أطعمنا، وكان الأصل(أحفّنا)فأتبع (حفْنا) رفْنا"[598].

وجاء في(القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب): "...على أنه يتمشى تخريج استعمال (حدُث)-بضم الدال مستقلاً- أي: غير مقرون بالفعل(قدم)- باعتبار أنه من باب تحويل

---

[591] السابق: الصفحة نفسها.

[592] هذا قول صاحب التاج: ينظر: المرجع السابق: ص٢٣١.

[593] هذا قول صاحب الصحاح: ينظر: المرجع السابق: ص٢٣١. وينظر أيضاً: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ١٩٣٤م إلى ١٩٨٧م)، ص:٩٧. وفيها: "ويُعبّر عن ذلك-أي ضم الدال من(حدث) لترافق (قدم) في قولهم:ما قدُم وما حدُث- أحياناً بالازدواج، وأحياناً بالإتباع، مثله في فُصَح العربية كثير".

[594] السابق: ص٢٣١.

[595] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة، ج١، ص٢٣١.

[596] السابق: الصفحة نفسها. وفي أدب الكاتب لابن قتيبة(ص٦٠٠-٦٠١): قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمّت حرفاً إلى حرف فربما أجروْه على بنيته، ولو أُفرد لتركوه على جهته الأولى... وقال الفراء أيضاً: وأرى قولهم في الحديث: ارجعن مأزورات غير مأجورات من هذا، ولو أفردوا لقالوا: موزورات".

[597] السابق.

[598] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة، ص٢٣٢.

الفعل إلى(فعُل)-بضم العين- لإفادة المدح أو الذم أو المبالغة مع إشرابه معنى التعجب، ويقصد به الإلحاق بالغرائز، كما يقال: علُم الرجل؛ أي: صار العلم ملازماً له كأنه سجيّة فيه"[599].

وفي بعض قرارات المجمع نرى نصاً صريحاً على أن الحديث ذُكر للاستئناس لا للاحتجاج، على الرغم من القرار الذي اتخذه المجمع بجواز الاحتجاج بالحديث الشريف في اللغة والنحو[600]. فمن ذلك: إجازته إدخال(أل)التعريف على العدد المضاف دون المضاف إليه، مثل: الخمسة كتب، والمئة صحيفة، والثلاثمئة دينار، والألف كتاب، استئناساً بورود مثله في الحديث كما في صحيح البخاري[601].

وفي مذكرة علي السباعي[602] شاهد من الحديث على جواز جمع فاعل -لمذكر عاقل- على فواعل، نحو: باسل بواسل، جاء في المذكرة: "قارٍ: -أي- شاهد (ج) قوار. في الحديث: والناس قواري الله في الأرض؛ أي: شهداء الله، أخذ من أنهم يَقْرُونهم: يتتبعونهم"[603]. وفيها أيضاً: " وقال أبو عبيد في حديث ابن عمر: هؤلاء الداجّ وليسوا بالحاجّ، قال هم الذين يكونون مع الحاج، مثل: الأجراء والجمّالين والخدم"[604]. واستدلت مذكرة: "شواهد جمع اسم الفاعل

---

599 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب(القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ١٩٣٤ إلى١٩٨٧م)، ص٩٧. وينظر أيضاً تعقيب الشيخ عطية الصوالحي في كتاب(في أصول اللغة- مجمع اللغة العربية في القاهرة، ص٢٣٤-٢٣٥.

600 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤- ١٩٨٤م)ص ٥. (وفي هذا القرار تفصيلات لأحوال الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف).

601 المرجع السابق، ص١٦٩. وجاء في المذكرة التي أقرها مؤتمر المجمع: " فأما ورود مثل ذلك الأسلوب في الحديث النبوي... فقد ورد مرتين؛ الأولى: ماأخرجه البخاري في باب الكفالة في القرض والديون وغيرها، من كتاب الكفالة، وهو قول أبي هريرة: ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار. والأخرى ما أخرجه البخاري أيضاً في باب استعانة اليد في الصلاة، من كتاب العمل في الصلاة، وهو قوله: ثم قام فقرأ العشر آيات". ومن الأدلة التي بنى المجمع عليها قراره في هذه المسألة:إجازة ابن عصفور إدخال:(ال)على العدد المضاف دون المضاف إليه، وأجاز ذلك أيضاً الشهاب الخفاجي، وعدّه قبيحاً. وينظر: مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة(٢/١٨٥).

602 وهي إحدى المذكرتين اللتين بنى عليهما المجمع قراره بجواز جمع فاعل (المذكر عاقل) على فواعل.

603 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/٤٣ – ٤٦). وينظر اللسان: (قرا): "وقال اللحياني: هؤلاء قواري الله في الأرض؛ أي: شهود الله؛ لأنه يتتبع بعضهم أحوال بعض، فإذا شهدوا لإنسان بخير أو شرّ فقد وجب، واحدهم قارٍ، وهو جمع شاذ، حيث هو وصف لآدميّ ذكر كفوارس، ومنه حديث أنس: فتقرّى حُجَر نسائه كلهن.

604 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٤٣ – ٤٦).

المجتوء بميم زائدة واسم المفعول: جمع تكسير"[605]. بالحديث، فجاء فيها: "وفي الحديث في كتابه لوائل بن حُجْر: إلى الأقيال[606] العباهلة[607] والأرواع[608] المشابيب؛ أي: السادة الرؤوس الزهر الألوان الحسان المناظر، واحدهم مشبوب"[609].

وبعد هذه الشواهد يمكن القول: إنّ استدلال المعجميين بالحديث النبوي الشريف كانت واسعة، وهذا يؤكد حجة الذين قالوا بالاستشهاد به على متن اللغة وقواعدها، ويضعف الرأي الذي يجنح إلى عكس ذلك .

---

605 السابق: (٢/٣٤).

606 "القَيْلُ: الملك من ملوك حِمْيَر يتقيَّل مَنْ قبله من ملوكهم، يُشبهه، وجمعه: أقيال وقُيول". ابن منظور: اللسان(١١/٣٧٦– قيل).

607 العباهلة: "هم الذين أُقِرّوا على مُلكهم، لا يُزالون عنه". ابن منظور: اللسان(٩/٣٧–عبهل).

608 جمع رائع؛ وهم الحِسان الوجوه" ابن منظور: اللسان(٥/٣٧٢–روع).(طبعة دار إحياء التراث العربي).

609 السابق: (٢/ ٣٤).

الفصل الثالث

الاحتجاج بالمعجمات وكتب اللغة

في القديم

ما يحتج به من كلام العرب:

عقد السيوطي في كتابه الاقتراح في أصول النحو فصلاً عنوانه: "ما يُحتجُّ به من كلام العرب". جاء فيه : " وأمّا كلامُ العرب فيُحتَجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم. قال أبو نصر الفارابي[1] في أول كتابه المسمى بـ(الألفاظ والحروف): كانت قريش، أجودَ العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وإبانةً[2] عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغةُ العربية وبهم اقتُديَ وعنهم أُخِذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيسٌ وتميمٌ وأسدٌ؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذ ومعظمه[3]، وعليهم اتُّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيلٌ وبعضُ كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَري قطّ، ولا عن سكان البراري ممّن يسكنُ أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم..." [4].

يُعَدّ هذا النص من أشهر النصوص التي حدّدت البيئة المكانية لمن يحتج بكلامهم من الفصحاء.

أقسام كلام العرب من حيث الاطراد والشذوذ:

جعل ابن جني كلام العرب أربعة أضرب في الاطّراد والشذوذ، فقال في الخصائص: ثم الاطّراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١- مُطَّرِد في القياس والاستعمال معاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، نحو: قام زيدٌ، وضربتُ عَمْراً، ومررت بسعيد.

---

[1] هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي المعروف بالمعلم الثاني، تركي مستعرب ولد بفاراب سنة ٢٦٠هـ ومات بدمشق سنة ٣٣٩هـ. له نحو مئة كتاب، منها: " آراء أهل المدينة الفاضلة"، وكتاب "الحروف" طبع بدار المشرق ببيروت، وعني بتحقيقه محسن مهدي، وهو المقصود هنا بالألفاظ والحروف.

[2] و للعبارة وجه آخر هو "وأبينها إبانة عما في النفس..."، ينظر: سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص١٨.

[3] والوجه الآخر للعبارة: " ...هم الذين أُخذ عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه"، ينظر المرجع السابق ص١٦، ولعلها أنسب.

[4] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٤٤.

٢- ومطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو الماضي من: يذرُ ويدَع، وقولهم: مكانٌ مُبقِل.

هذا هو القياس والأكثر في السماع (باقل)، والأول مسموع أيضاً، ومنه أيضاً مجيء مفعول (عسى) اسماً صريحاً، نحو: عسى زيدٌ قائماً؛ فهو القياس غير أن الأكثر في السماع كونه فعلاً، والأول مسموع أيضاً.

٣- ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس؛ نحو قولهم: استحوذَ، واستَنْوَقَ الجمل، واستَصْوَبْتُ الأمر، وأبَى يأبَى، والقياس الإعلال في الثلاثة وكسر عين الأخير.

٤- وشاذ في القياس والاستعمال معاً؛ كقولهم: ثوبٌ مصْوُون، وفرسٌ مقْوُود، ورجل مَعْوُود من مرض". انتهى ملخصاً[5].

الاحتجاج بالنادر والشاذ وعدم القياس عليه

وقال السيوطي أيضاً: "...كما يُحتجّ بالمُجمَع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يقاس عليه؛ نحو: استحوذ، ويأبَى"[6].

الاحتجاج بشعر أو نثر لم يعرف قائله

وجاء في الاقتراح في أصول النحو للسيوطي: " لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله، يصرّح بذلك ابن الأنباري في (الإنصاف)؛ وكأنّ علّة ذلك خوفٌ أن يكون لمولّد أو من لا يُوثق بفصاحته، ومن هذا يُعْلَم أنه يُحتاج إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[7]".

- السماع أو النقل عن القبائل :

النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلّة، إلى حدّ الكثرة، فخرج عنه إذاً ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ من كلامهم[8]".

ولم تكن لغات القبائل بمستوى واحد من القبول لدى علماء اللغة والنحاة، فهناك لغات عالية[9]، ولغات دونها، وهناك لغات نعتوها بالضعف أو القبح أو الرداءة أو بالقلة أو الندرة أو الشذوذ. وتعد المباحث التي تناولت لهجات القبائل بدراسة منهجية خطوات مهمة في طريق الدراسة الشاملة التي تصنف اللغات في مستويات من حيث الفصاحة، وفي ضوء هذا التصنيف

---

[5] السابق: ص٤٧.

[6] السابق: ص٣٦.

[7] السابق: ص٥٥.

[8] ابن الأنباري: لُمَع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ص٨١.

[9] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ٤٤ ، ص ١٢١.

الشامل أو ما يقاربه يمكن الحكم على معيار كل عالم من علماء التصحيح اللغـوي. فالعــالم الذي يعتمد لغة قبيلة معينة يمكن تحديد مستوى مقياسه الصوابي في ضوء اللغة أو اللغــات التي اعتمدها واتخذها أساساً لإصدار أحكامه في مجال التصويب اللغوي...

وفي دراستنا للمستوى الصوابي سنحاول تبيان اللغات التي بنى عليها علماء التصويب أحكامهم. وستتضح لنا مستويات هذه اللغات، ومستويات الأحكام التصويبية التي بنيت عليها.

١-الكسائي(١٨٩هــ):

ذكر السيوطي: "أنّ الكسائي (١٨٩) هــ سأل الخليل بن أحمد (١٧٥) هــ: من أيــن أخذت علمك؟ فقال: من بوادي نجد والحجاز وتهامة. فخرج ولم يرجع حتى أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ "[10]. ولا يعتدّ الكسائي بسماع غيره فهو يعوّل على سماعه. ولكن **سماعه لم يسلم من طعن معاصريه**، فهم يرون أنه يكثر من سماع اللحن والشاذ ويقيس عليهما. ويرى أبو زيد أنه لقي أعراب الحُطَمِيَّة فأخذ عنهم الفساد من الخطــأ واللحن واحتج به[11]. وقال أبو زيد الأنصاري: " قدم الكسائي البصرة فأخذ عن أبــي عمــرو ويونس وعيسى بن عمر علماً كثيراً صحيحاً، ثمّ خرج إلى بغداد فقدم أعراب الحُطَمة[12]، فأخذ عنهم شيئاً فاسداً، فخلط هذا بذاك فأفسده ".[13]ونقل ابن منظور قولاً للفراء في الفعل " وَدَدْتُ "، فقال: " قال الفراء: وأختار في معنى التمنّي وَدِدْتُ. قال: وسـمعت: وَدَدْتُ، بــالفتح، وهــي قليلة..."[14]. وقال الزجاج: قد علمنا أنّ الكسائيّ لم يحكِ وَدَدْتُ إلا وقد سمعه، ولكنــه سـمعه ممّن لا يكون حجّة "[15].

ولعلّ في إيراد المسألة الزنبورية شيئاً من الإيضاح لما نحن بصدده. قال ابن هشام: قالت العرب: قد كنتُ أظنّ أنّ العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي، وقالوا أيضاً: فإذا

---

[10] ياقوت الحموي: معجم الأدباء ٤ /٨٨ ... [illegible]

[11] أخبار النحويين البصريين: ٤٤.

[12] قال محقق كتاب أخبار النحويين البصريين السيرافي: " يريد- فيما أظن- الحُطَمة، يعنــي رعــاة الإبــل الجفاة. انظر: لسان العرب ج ١٥ ص ٢٨ ". ولعل الصواب ما ذكره سعيد الأفغاني في كتابه فــي أصــول النحو ط٢ ص ١٧٤، في سياق حديثه عن الأعراب الذين حُكّموا في المناظرة بين سيبويه والكسائي: " هؤلاء الأعراب أعراب الحُطَمِيَّة الذين كان الكسائي... يأخذ عنهم ". أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٤٤ (الهامش: ٢).

[13] أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٤٤ .

[14] اللسان: ودد.

[15] اللسان: (١٥/ ٢٤٨- ودد).

هو إياها، وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لما سأله الكسائي[16]. وخبر هذه المسألة ذائع مشهور وبعد الخلاف الذي وقع بين سيبويه والكسائي أحضر جماعة من الأعراب وسئلوا عن الوجه في ذلك فوافقوا الكسائي واغتم سيبويه فخرج إلى فارس، فأقام فيها حتى مات، ولم يعد إلى البصرة[17]. وقال ابن هشام: "وأما: فإذا هو إياها، إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء، كالجزم بـ"لن" والنصب بـ"لم" والجر بـ"لعل" وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك، وإن تكلم به بعض العرب"[18].

والكسائي -كما نعلم- شيخ المدرسة الكوفية التي تقيس على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والنادر كما جاء في الاقتراح للسيوطي: "قال الأندلسي: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[19]. قال ابن هشام: "وسمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: يا رب صائمه لن يصومه، ويا رُبَّ قائمه لن يقومه. وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي"[20]. وكثيراً ما نراه يبني على الشاذ والنادر والضرورة. وهناك فرق بين آرائه في اللغة وآرائه في النحو. وفي هذا مدعاة للتساؤل مرة أخرى حول صحة نسبة كتاب ما تلحن فيه العامة إليه، على الرغم من الحجج والدفوع التي أوردها د.رمضان عبد التواب في إثبات نسبة هذا الكتاب إليه[21].

وكتاب الكسائي (ما تلحن فيه العامة) متن تعليمي. الغالب على مسائله ضبط مفردات لغوية على الوجه الأفصح؛ فجاء مختصراً ليسهل على المتعلمين حفظه وتذكره، لذا لم ترد فيه تفصيلات؛ كرفد المسائل بالأدلة والإشارة إلى المصادر التي استقى منها مادة كتابه. وهذا شأن معظم مختصرات كتب التصحيح اللغوي التي جاءت بعده كفصيح ثعلب، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وأدب الكاتب لابن قتيبة.

لم ينص الكسائي على مقياس محدد في تخطئة العامة، ولكن يمكن تلمسُ مقياسه من خلال الأحكام التي أطلقها على أقوال العامة مخطئاً أو مصوباً. ففيما يتعلق باللغات كان الكسائي **يأخذ بالأفصح، ويتجاوز الفصيح غالباً**: ففي "شكر ونصح" -مثلاً- اختار وجه التعدية باللام؛ لا التعدية المباشرة: فالصحيح -عنده- شكرت لك، ونصحت لك، ولا يقال:

---

[16] ابن هشام: المغني: (١/٩٣ - ٩٤).

[17] ابن هشام: المغني: (٢/٩٥).

[18] السابق: (١/٩٤).

[19] السيوطي: الاقتراح، ص١٢٩.

[20] ابن هشام: المغني: (١/١٤٢) ط١.

[21] الكسائي: ما تلحن فيه العامة: ص ٧٠ - ٧٨.

شكرتُك ونصحتُك. وقد نصح فلان لفلان، وشكر له[٢٢]. هذا كلام العرب. قال الله تعالى: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[٢٣]. ﴿وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ﴾[٢٤] ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُّ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ﴾[٢٥]، على أنّ ابن السكيت ذكر أنّ التعدية المباشرة شكرتكَ ونصحتك " لغة[٢٦]، وقال ابن منظور: " باللام أفصح "[٢٧]، ومن ذلك: "ويقال: هو الكتّان، بفتح الكاف[٢٨] ". " وتقول مما لقي الناس من الجُذري! بضم الجيم، وفتح الدال "[٢٩].

"وتقول: ما نَقِمْتُ... قد نَفِذَ المال والطعام "...وعَجَزْت عن الشيء بفتح الجيم... كسرت ظُفُرَ زيد، بضم الظاء والفاء جميعاً..."[٣٠].

ولا يحتجّ الكسائي باللغات الرديئة. قال: "وتقول: قد شَغَلَني فلان عن عملي، وشغلته، بغير ألف[٣١]". قال ابن قتيبة: "وشغلته عنه وأشغلته رديء، فلحّن العامة في نطقهم بـ"أفعل" في: صرفته وشغل وحرم وكبت وخصي وحاط ودفق ووعد شراً، كما لحنهم في نطقهم بـ"فَعَلَ" في: أشكل عليّ الأمر، وأغلق، وأعيَيْتُ، على أنه سمع الصيغتين في كثير من المواد، إذ يقول:" قلما سمعت في شيء فعلت إلا وقد سمعت فيه أفعلت"[٣٢].

والكسائي يأخذ بفصحى اللغات، في معظم تصحيحاته اللغوية – كما ذكرنا – ، وقد يشير إلى لغات أخرى. فمن ذلك قوله: " ويقال: عاثَ في البلاد، وعَثَا إذا أفسد. وعَثِيَ يَعْثَى، بكسر عين الماضي وفتح المضارع، وهو أفصح، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ

---

22 في أدب الكاتب ٤٥٢: "ويقولون: نصحتك وشكرتك. والأجود نصحت لك وشكرت لك" ولم يذكر ثعلب في الفصيح ٢٦ إلا التعدية باللام. وينظر ما قاله ابن درستويه في تصحيح الفصيح، ص (١٦٨)، تحقيق د. المختون. وفي إصلاح المنطق ٢٨١: "ونصحتك وشكرتك لغة".

23 سورة لقمان: الآية ١٤.

24 سورة البقرة: الآية ١٥٢.

25 سورة هود: الآية ٣٤. الكسائي: ما تلحن فيه العامة: (١٠٢ هامش ١٣).

26 ابن السكيت: إصلاح المنطق (١٩٤).

27 اللسان: (١٤/١٥٨- فصح)، (٧/١٧٠- شكر). وينظر: الهروي: كتاب إسفار الفصيح(١/٤٧٨).

28 الكسائي: ما تلحن فيه العامة (١٣٥). وينظر: فصيح ثعلب ٤٤، وإصلاح المنطق: ص ١٦٢، وأدب الكاتب: ص ٤٢٤.

29 الكسائي: ما تلحن فيه العامة: ١٣٧. وفي الهامش ٥: انظر: فصيح ثعلب ٨١، وفي إصلاح المنطق ١٢١: وإن شئت قلت الجَدَري، ففتحت الجيم والدال. وانظر: إصلاح المنطق: ١٧٣.

30 الكسائي: ما تلحن فيه العامة: ١٠٠ – ١٠١ . وقد ضبطت كلمة: ظفر بضم الفاء وسكونها في لسان العرب "ظفر".

31 الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب (ص١١٠).

32 السيوطي: المزهر(٢/٤٠٧).

مفسدين ﴾[٣٣]. فهذا لغة صحيحة عنده، ولكنّ " عَنِّي يَخْلُّنِي " أفصح. وقال الكسائي: " وتقول: جِرْوٌ، لولد الكلب، بكسر الجيم، وكذلك ثوب رِخْو، وكذلك رِطْلٌ للذي يكال فيه "[٣٤]. فالكسائي يختار - هذا - اللغة الفصحى؛ لأنّ ابن السكيت نصّ على أنّ كسر الجيم أفصح[٣٥]. وقال الكسائي: "وتقول: سَمُّور[٣٦]، وشَبُّوط[٣٧]، وكَلُّوب[٣٨]، وسَفُّود، وكلّ ما كان على فَعُّول، بتشديد العين، مفتوح الأول... إلا حرفين، فإن العرب تكلمت بهما، بالضم والفتح، وهما: السُّبُّوح والقُدُّوس، وبعضهم يقول: السَّبُّوح والقَدُّوس". فقوله: وبعضهم يقول: السَّبُّوح والقَدُّوس[٣٩]، - بفتح فاءيهما - يدل على قبوله الوجه الفصيح، وإن بدأ بالأفصح.

ولم تكن الإشارة إلى الفروق الدلالية بين المفردات التي أوردها الكسائي في كتاب (ما تلحن فيه العامة) متسعة، إذا ما قارناها بالمفردات التي عُني بضبطها على الوجه الأفصح . ومن الكلمات التي بيّن الكسائي الفروق الدلالية الناجمة عن اختلاف مبانيها قوله: وتقول: شهدنا إملاكَ فلان، بالألف، وهذا مِلاكُ الأمر، بإسقاط الألف[٤٠] ". وتقول: هَدَيْتُ العروس إلى زوجها، بغير ألف، وأهديت إلى البيت هدياً، وأهديت الهدية، بألف. ويقال: صَدَقْتُهُ الحديثَ، بغير ألف، وأَصْدَقْتُ المرأةَ صَدَاقاً، وهو الصَّدَاقُ[٤١]. "ويقال: مَسْك الشاة، وهو جلدها، بفتح الميم ،والمِسْكُ بالكسر، هو الطِّيبُ الذي يُشَمّ، وكل جلد فهو مَسْك"[٤٢]. ويقال :أقبسته العلم بالألف، وقبسته النار، بلا ألف".[٤٣]

---

33 الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تح د. رمضان عبد التواب، ص ١٣٦.

34 السابق: ص ١٢٠.

35 وفي إصلاح المنطق لابن السكيت(ص ١٧٤): " وهو جِرْوُ الكلب، وقد يُضمّ ويفتح، إلا أنّ الأفصح بالكسر ".

36 دابّة برّيّة، مثل: السِّنَّوْر، تتخذ الفراء من جلودها.

37 ضَرْب من السمك.

38 حديدة معقوفة، كالخطاف. ينظر: الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ص١١٢، الهوامش: ٧ ، ٨ ، ٩).

39 المصدر السابق: ص١١٢ – ١١٣.

40 الكسائي: ما تلحن فيه العامة (١٣٤). فصيح ثعلب: ٥٠، ٥٢.

41 الكسائي: ما تلحن فيه العامة: ١٣٥.

42 ما تلحن فيه العامة للكسائي: ١٣٦، وفي إصلاح المنطق ٤: والمَسْك سوار من أسورة الأعراب. من جلود، والمِسْك من الطيب ".

43 هذا ما يخالف ما روي عن الكسائي في أدب الكاتب ٣٨٥، ولسان العرب: قبس ٤٨/٨ من أن قبس وأقبس سواء في النار والعلم. وينظر: فصيح ثعلب ٧١، وتصحيح التصحيف ٢٧٠/١ وإصلاح المنطق ٢٤٤

٢-ابن السكيت (٢٤٤هـ):

مصادره اللغوية:

لعل نظرة في شيوخ ابن السكيت ومصادر ثقافته تضيء لنا موقفه من الاحتجاج بلغات العرب. قال ياقوت الحموي في ترجمة ابن السكيت: "كان أبوه من أصحاب الكسائي عالماً بالعربية واللغة والشعر. وكان يعقوب (يعني ابن السكيت) يؤدب الصبيان مع أبيه في دَرْبِ القَنْطَرة بمدينة السلام، حتى احتاج إلى الكسب، فأقبل على تعلم النحو من البصريين والكوفيين. فأخذ عن أبي عمرو الشيباني، والفراء، وابن الأعرابي، والأثرم، وروى عن الأصمعي، وأبي عبيدة... وكان عالماً بالقرآن ونحو الكوفيين، ومن أعلم الناس باللغة والشعر، راوية ثقة، ولم يكن بعد ابن الأعرابي مثله"[44].

فمصادر ثقافته متنوعة بصرية وكوفية. وإن سلكه أصحاب التراجم في عداد الكوفيين. ولم يكن متعصباً للمذهب الكوفي إذ حشد في كتابه رواة من البصرة وبغداد والأعراب. وفيما يأتي سرد لأبرز هؤلاء مع بيان عدد المرات[45] التي ورد فيها ذكر كل واحد منهم في كتابه(إصلاح المنطق): ذُكِرَ أبو عمرو بن العلاء (٤)مرات، وعيسى بن عمر الثقفي (٥)مرات، ويونس بن حبيب(٢٤) مرة، وخلف الأحمر (٣)مرات، وأبو زيد النحوي سعيد بن أوس(٤١)مرة، وأبو عبيدة (٦١) مرة، ومحمد بن سلام الجمحي (١)مرة واحدة، والأصمعي(١١٣)مرة. ورجّح الأزهري اللقاء بين ابن السكيت والأصمعي، قال: ولقي الأصمعي فيما أحسب؛ فإنه كثير الذكر له في كتبه"[46].

ومن رواة الكوفة وبغداد:

الذين ذكرهم ابن السكيت في كتابه إصلاح المنطق: الكسائي (٣٧)مرة، وابن الأعرابي (٥٢)مرة، والفراء (٦٠)مرة، وأبو عمرو الشيباني(٨٥) مرة، وأبو الحسن الطوسي(١٦)مرة، والقاسم بن محمد الأنباري(١١)مرة.

ومن الأعراب الذين ورد ذكرهم في كتابه (إصلاح المنطق):

وفيه: " وقال أبو زيد: يقال: أقبستُ الرجل علماً، بالألف، وقبستُه ناراً أقبِسُهُ إذا جئت بها، فإن طلبتَها له قلت: أقبستُهُ".

[44] ياقوت الحموي، معجم الأدباء، طبعة دار الكتب العلمية، (٥/٦٤٢).

[45] الإحصاءات المذكورة هنا مطابقة لما جاء في كتاب إصلاح المنطق إلى حد كبير.

[46] الأزهري: تهذيب اللغة: (١/٢٢).

ابن زياد[47]، وأبو ثروان[48] وأبو حزام[49] (العُكْليّان)، وأبو جامع[50]، وأبــو الجــراح[51]، وأبــو السفاح[52]، وأبو تمام الأعرابي[53]، وأبو جميل الكلابي[54]، وأم الحُمَارِس البكرية الكلابية[55]، وأبو صدقة الدُّبيري[56]، وأبو مُرّة الكلابي[57]، وأبو مهدي[58]، وقُرَيْبَة الأسدية[59]، وأبو الغَمْر العُقَيْلــي الكلابي[60].

وفي النص الآتي يظهر تنوّع مصادر ثقافة ابن السكيت وكتابه إصلاح المنطق. قال: " وما جاء على أفْعَل فَعْلاء من غير ذوات التضعيف فإن الكسائي قال: يقال فيه فعِل يفْعَل، إلا ستة أحرف، فإنها جاءت على فَعُل: الأسْــمَرُ، والآدَمُ، والأحْمَــقُ، والأخْــرَقُ، والأرْعَــنُ، والأعْجَفُ، يقال: قد سمُرَ، وأدُمَ، وحمُقَ، وخرُقَ، ورعُنَ، وعجُفَ. قال الأصمعي: والأعجــمُ أيضاً، يقال: عجُمَ. قال الفراء: يقال: عجُفَ وعجِفَ، وحمُقَ وحمِقَ، وسَــمُرَ وسَــمِرَ. قــال: وقالت قُرَيْبَةُ الأسديّةُ: قد اسمارَّ. وقد خرُقَ وخرِقَ. قال أبو عمرو: يقــال: أدِمَ وأدُمَ، وسَــمِرَ وسَمُرَ، قال أبو محمد: وأخبرنا الطُّوسي عن ابن الأعرابي: يقال: أدِمَ وأدَمَ "[61].

واستهل المسألة بقول الكسائي، وعندما وجد لغة تُستدرك على السياق (للأصمعي البــصري) أوردها، ثم أتبع ذلك بقول الفراء وأبي عمرو[62]، وأبي محمد القاسم بن محمد الأنباري[63]، ثــم نقل لغة في الفعل(أدِمَ) المكسور العين وقد تفتح عينه (أدَمَ) ، عن الطوسي عن ابن الأعرابي.

---

[47] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ٩٧.

[48] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ١٢٣، ٢١٣.

[49] السابق: ١٩١.

[50] السابق: ١٠٤.

[51] السابق: ٩، ٤٠، ١٠٤، ١٣٣، ٢١٥.

[52] السابق: ٢١٣.

[53] السابق: ٣١٨.

[54] السابق: ٢٨٠.

[55] السابق: ٤٢، ٣٤٧، ٣٨٨.

[56] السابق: ١٠٩.

[57] السابق: ١٠٥.

[58] السابق: ١٢٦، ١٥١، ٢٠١، ٢٥١، ٢٥٦، ٣٨٨.

[59] السابق: ٢١٦.

[60] السابق: منها: ٤٠، ٥٥، ٨٥، ١٠٨، ٢٠٣، ٢٦٥، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٦...

[61] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢١٦.

[62] يريد أبا عمرو الشيباني. فعندما يريد أبا عمرو بن العلاء، كان يذكره هكذا، وإذا قال: روى أبو عمــرو، يريد: الشيباني، تنظر الصفحات: ٦، ١٢، ١٤ ومواضع كثيرة وص ٤٦١ (من الفهرس).

[63] السابق: ص ٣٩٣(من الفهرس).

فرواته – في هذا النص– أربعةٌ كوفيون (وأحدهم هو الفراء: ينقل قــول امــرأة أســدية)، وبصريٌ.

ومن أمثلة جمعه بين رواة بصريين وآخرين كوفيين قوله: " وقال يونس: تقول العرب: زَوَّجتُهُ امرأة، وتزوجتُ امرأة. وليس من كلام العرب: تزوجتُ بامرأة. قال: وقول الله جل ثناؤه:﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾[64]؛ أي: قرناهم. وقال:﴿احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾[65] أي: وقرناءهم. وقال الفراء: هي لغة في أزد شَنُوءة "[66].

وهنا نراه ينقل قول يونس والفراء، ولم يعقب على ما قالا، وكأنه يقرهما على ما ذهبا إليه، ولا يتبدّى أمر ملزم لحمل ظاهر اللفظ، أو معناه الحقيقي على التضمين، أو وجه آخــر من معاني كلمة (زوّج).

وروى ابن السكيت عن الأصمعي كثيراً، وقد لحّن الأصمعيُ ذا الرمّة، ولكــن ابــن السكيت يحتج بشعره، وكأنه لا يوافق الأصمعي في هذا. ومما نقل في تلحــين الأصــمعي ذا الرمة ما جاء في هذا الخبر: "...عن الأصمعي قال: لا يقال إلا فلانةٌ زوج فلان، ومَنْ قــال: فلانةٌ زوجةُ فلان فقد أخطأ، فقال له السِّكريُّ: أليس قد قال ذو الرُّمة:

أذو زوجة في المِصْرِ أو ذو خصومةٍ   أراكَ لها بالبَصْرةِ العامَ ثاويا

فقال: ذو الرُّمة أكل المالح والبَقْلَ في حوانيت البقّالين"[67].

و لكن ابن السكيت يستشهد بشعر ذي الرُّمة في نحو(٢٠) موضعاً في كتابه إصــلاح المنطق.

ويعدّ ابن السكيت من النحاة الكوفيين، ولكنه ليس متعــصباً لهــم؛ لأنــه روى عــن الكوفيين، والبصريين، كما يظهر من مجموعة الرواة الذين أوردهم في كتابه إصلاح المنطق، بل إن روايته عن الأصمعي(البصري) فاقت روايته عن أي كوفي، إذ تردّد ذكره في إصلاح المنطق، نحو(١١٣) مرة.

منهجه في الاحتجاج بلغات العرب:

يغلب على منهج ابن السكيت، في باب اللغات، **المنهج الاصطفائي التوفيقي** إن جــاز التعبير؛ فهو يختار من لغات العرب المختلفة دون أنْ يقصر اختياره على قبائــل محــدودة،

---

[64] سورة الدخان: الآية ٥٤. سورة الطور: الآية ٢٠.

[65] سورة الصافات: الآية ٢٢.

[66] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣٢١-٣٢٢.

[67] الزُّبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبــراهيم، دار المعــارف، ط٢، (تــاريخ المقدمة ١٣٩٢هـ – ١٩٧٣م)، ص ١٧٢.

وينقل عن رواة بصريين وآخرين كوفيين، وإن بدت له اللغة الفصيحة أشار إليهـا، وإن لـم يتبيّنها، اكتفى بإيراد اللغات دون أن ينعت بعضها بضعف أو رداءة إلا نـادراً، وإن استوت اللغتان أشار إلى ذلك، وإن ظهر له لحن صرح برفضه، كأن يقول: (والعامة تقول...، أو: لا تقل...، يتجلى ذلك في قوله: "وتقول هي النُّؤْيُ فهذه اللغة الفصيحة، والنُّؤْيُ لغة وهو عـامر بن لؤي، والعامة تقول لُويّ، بلا همز، وتقول: ظَنِيّ تفعل كذا، والعامة تقول: طَيّ تفعل كذا، وهي كلاب الحوأب[68]، ولا تقل الحوْب. قال الفراء: أنشدني بعضهم:

ماهي الا شَرْبَةٌ بالحوأب فَصَعِّدي من بَعْدِها أو صَوِّبي

وتقول: هذا رجل مُرْجِئ، وهم المُرْجِئَة، وإن شئت قلت: مُرْجٍ، وهم المُرْجِيَـةُ؛ لأنـه يقـال أرجأتُ الأمر وأرجيتُه، إذا أخرته. قال الله جلّ ثناؤه: ﴿وآخرون مُرْجَوْنَ لِـأمر الله﴾[69]؛ أي: مؤخّرون. وقال الله جلّ وعزّ: ﴿أرْجِهْ وأخاه﴾[70]، وقد قُرِئ: ﴿أرْجِئْهُ وأخاه﴾[71].

وينسب إلى مَنْ قال: مُرْجٍ، بلا همز: هذا رجل مُرْجِيٌّ، ومن قال: هذا رجل مُرْجِئٌ، ثم نسب إليه قال: هذا رجل مُرْجِئِيٌّ"[72]. وهي الثُّنْدُوَة، لَلَحْم الذي حول الثدي. فمَـنْ همزهـا ضمّ أوّلها، ومَنْ لم يهمز ها فتح أوّلها.

في هذا النص مستويات لغوية عدّة، يوردها ابن السكيت، وينعتها، بحسب مستويات فصاحتها:

١- المستوى الأفصح: قولنا: النُّؤْيُ.

٢- المستوى الفصيح: النُّؤْيُ.

٣- المستويان المتعادلان في الفصاحة: أوّلهما: أرْجأ يُرْجِئ، فهو مُرْجِئ، وهم مُرْجِئون، وعنه: المُرْجِئة، وهو مُرْجَأ، وهم مُرْجَؤون. والآخر: أرْجى يُرْجِي، فهو مرجٍ، وهم: المُرْجِيَة، وهو مُرْجًى، وهم مُرْجَوْن.

٤- المستوى المرفوض: (لأنه لحن): لُوَيّ، طَيّ، الحوْب.

وكثيراً ما يستعمل كلمة (الفصيح) والسياق يوحي بأن مراده (الأفصح)، ننظر عنوانات بعض الأبواب من كتابه (إصلاح المنطق)، مثلاً:

---

[68] ماء أو موضع قريب من البصرة وفي الحديث: أنه، صلّى الله عليه وسلّم، قال لنسائه: أيّتُكُنّ تنبحها كلاب الحوأب؟ قال الجوهري: الحوأب منزل بين البصرة ومكة، وهو الذي نزلته عائشة، رضـي الله عنهـا، لمّـا جاءت إلى البصرة في وقعة الجمل. اللسان: (٣/٦ - حأب). والقاموس المحيط: (باب الباء - فصل الحاء).

[69] سورة التوبة: ١٠٦.

[70] سورة الأعراف: ١١١.

[71] العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن: ، ص٢٥١-٢٥٢.

[72] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص١٤٦.

– ما جاء على فَعَلْتَ – بالفتح – مما تكسره العامة أو تفتحه، وقد يجيء في بعضه لغة، إلا أنّ الفصيح الفتح. ص١٨٨.

- ومنه ما جاء على فَعِلْتَ وكان الفصيحُ الأكثرَ، ومن العرب من يفتح ، ص٢٠٧.

يفهم من العنوانين السابقين، أنّ (الفصيح –هنا– يعني به : الأفصح)، وأنّ قوله: " وقد يجيء في بعضه لغة " أنّ هذه اللغة فصيحة أو مرضيّة عنده.

وفي قوله (الفصيح الأكثر)، دلت الصفة (الأكثر) على أن مراده (بالفصيح) –هنا– هو (الأفصح)؛ إذ قال بعدها: ومن العرب من يفتح؛ فكسرُ عين فَعِلْتَ هي اللغة الفصحى، وفتحها لغة فصيحة مقبولة أيضاً. جاء في (باب ما نُطِقَ به بفَعِلْتَ وفَعَلْتَ): " وقد ضَنِنْتُ بالشيء فأنا أَضَنُّ به ضَنّاً وضَنَانةً. قال الفراء: وضَنَنْتُ أَضِنُّ لغة. وقد مَسِسْتُ الشيءَ أَمَسُّه مَسّاً ومَسِيساً، فهذه اللغة الفصيحة. قال أبو عبيدة: مَسَسْتُ أَمُسُّ لغة. وشَمِمْتُ الشيءَ أَشَمُّ شَمّاً وشميماً، وقال أبو عبيدة: وشَمَمْتُ أَشُمُّ لغة...". ص ٢١١.

وكان يورد الأكثر، ثم يعارضه بلغات أخرى، دون أن يخطِّئها، بل يُفهم من السياق أنها لغة قليلة. من ذلك قوله: " وما كان من النعوت على فَعْلان فأنثاه فَعْلَى، هذا هو الأكثر، نحو: غضبان وغضبى... وسكران وسكرى... وملآن وملأى. ولغة بني أسد: سكرانة وملآنة وأشباههما..."[73].

ويقدّم ابن السكيت في سرد اللغات فصحاهن، ويتبع ذلك بلغة أخرى. قد ينعتها بقوله: ضعيفة أو قليلة، وقد يسوقها من غير نعت: كقوله: لغة. فمن ذلك قوله: " وقد عَزَوْتُهُ إلى أبيه، إذا[74] نَسَبْتَهُ إليه، وعَزَيْتُهُ لغة "[75]. وقوله: " وتقول بين الرجلين بَوْنٌ بعيد؛ أي: تفاوت. وقد بان صاحبه يَبُونه بَوْناً، فهذه اللغة العالية، ومنهم من يقول: بينهما بين بعيد، وقد بان صاحبه يَبِينُه بَيْناً. وتقول: ما كان أحوله، إذا كان محتالاً. وقد تحوّل، إذا احتال، وهو رجل حُوَّل، إذا كان كثير الاحتيال. وما أَحْيَلَهُ: لغة، وهي الحولُ والحيلُ "[76]. وقوله: "ويقال: رَعَفْتُ

---

[73] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣٥٨، وتنظر الصفحات: ٤٠٩.

[74] جاء في معجم النحو لعبد الغني الدقر (ط٢)، ص٦: "إذا التفسيرية: تأتي في موضع (أي) التفسيرية في الجمل، وتختلف عنها في أنّ الفعل بعد (إذا) للمخاطب، تقول: استكتمتُه الحديثَ إذا سألتَه كتمانَه".

[75] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٨٦. عنوان الباب في ص١٨٥: "ما يُغلَطُ فيه فيُتكلَّم فيه بالياء وإنما هو بالواو".

[76] السابق: ص ١٨٧.

أَرْعَفُ، والضمّ لغة... وقد نَقِمْتُ عليه أنْقِم، والكسر لغة، والفتح الكلام. وقد ذَهَلْتُ عنه، والكسر لغة..."[77].

وقد يورد لغتين دون أن يخطّئ إحداهما أو يرجّحها على الأخرى، من ذلك قوله في(باب فِعْل وفَعْل باتفاق معنى): " وقال يونس: أهل العالية يقولون: الوَتْر: في العدد، والوِتْر في الذَّحْل، وتميم تقول: الوِتْر في العدد وفي الذَّحْل سواء "[78]. وفي(باب فَعْل وفُعْل باتفاق معنى): "وقال يونس: أهل العالية يقولون: الشَّمُّ والشَّهْدُ، وتميم تقول: الشُّمُّ والشُّهْدُ "[79].

ويصف أحياناً بعض اللغات بالرداءة: "وتقول: هي الدجاجة وهو الدجاج، ولا يقال: الدِّجاج، وهي لغة رديّة "[80]. وقال: " وتقول: هو فَصُّ الخاتَم، ويأتيك بالأمر من فَصِّه؛ أي: من مَفْصِله، يفصله لك... ويقال: فِصُّ الخاتَم بالكسر، وهي لغة رديئة "[81]. ومنه: "يقال: هو الحُوارُ لولد الناقة، والحِوار لغة رديئة "[82].

وقد ينعت بعض الأبنية بقوله: " لُغَيَّة " دالاً على قلة استعمالها أو ندرتها. ومن أمثلة ذلك: " وتقول: بلغ الحِزامُ الطُّبْيَيْنِ[83]، والكلام الضمّ، والكسر لُغَيّة "[84].

وفي بعض المواقع قد يصرّح باللغة الفصيحة لورودها في القرآن الكريم. من ذلك قوله في (باب ما جاء على فَعَلْتُ وفَعِلْتُ بمعنى): " يقال: ضَلَلْتَ يا فلان فأنت تَضِلُّ ضلالاً

---

[77] السابق: ص ١٨٨، وعنوان الباب: "ما جاء على فَعَلْتُ بالفتح ممّا تكسره العامّة أو تضمّه، وقد يجيء في بعضه لغة إلاّ أنّ الفصيح الفتح". يريد ابن السكيت في هذا الباب كله: عين الماضي الثلاثي. وقال الفيّومي في المصباح المنير" رَعَفَ رَعْفاً من بابي(قَتَلَ ونَفَعَ) -يريد: رَعَفَ يَرْعُفُ، ورَعَفَ يَرْعَفُ- ورَعُفَ بالضم- لغةٌ.

وفي المصباح المنير أيضاً: "نَقِمْتُ عليه أمرَه، ونَقَمْتُ منه نَقْماً، من باب(ضرب) ونُقُوماً. ونَقِمْتُ أَنْقَم من باب(تَعِب) لغةٌ، إذا عِبْتَهُ وكرِهْتَهُ أشدّ الكراهة لسوء فعله".

[78] السابق: ص ٣٠، وتنظر الصفحات: ٣١، ٩٠. وفي المصباح المنير(كتاب الذال مع الباء وما يثلثهما): "الذَّحْلُ: الحقد، وبفتح الحاء، فيجمع على أذحال، مثل: سبب وأسباب. ويُسَكَّن فيُجمع على ذُحُول، مثل: فَلْس وفُلُوس. وطلب بذَحْله؛ أي: بثأره".

[79] السابق: ٩١.

[80] السابق: ص١٦٣. هكذا: بتخفيف الهمزة إلى ياء وإدغامها في الياء الأخرى.

[81] السابق: ص١٦٢. وهنا: همز، فلم يخفف ولم يدغم.

[82] السابق: ص١٦٦.

[83] والطُّبْي: بالكسر والضم، حلمات الضرع التي من خُفٍّ وظِلْف وحافر وسبُع، والجمع: أطباء. ومعنى هذا المثل: "بلغ الحزامُ الطُّبْيَيْن": اشتدّ الأمر وتفاقم. ينظر القاموس المحيط، مادة:(طبي).

[84] السابق: ص١٦٦.

وضلالة. قال الله جل وعز: ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَى نَفْسِي﴾[٨٥]. فهذه لغة أهل نجد، وهي الفصيحة، وأهل العالية: ضَلِلْتُ أَضَلُّ "[٨٦].

والظاهر أنه جعل لغة أهل نجد الفصيحة لورودها في الآية، ولكنه في موضع آخر لا يشير إلى اللغة الفصيحة بل يذكر اللغتين دون ترجيح إحداهما على الأخرى، على الرغم من ورود إحداهما في القرآن الكريم. يبدو ذلك في (باب ومما يقال بالياء والواو من ذوات الأربعة: ويقول أهل العالية: القصوى، وأهل نجد يقولون: القُصْيَا "[٨٧]. قال تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى...﴾[٨٨].

ونراه يعيب على العامة ترك هَمْزِ ما يجب همزه ولكن تتبع الأمثلة التي يوردها يوضح أنه يعيب من ترك الهمز ما خالف اللغات الفصيحة، وإن صادف لفظة غير مهموزة و لها لغة تؤيدها نص على ذلك؛ دون أن يعيبها كقوله: " وقد استَخْذَأْتُ له أي: خضعتُ وانقدْتُ، وخَذَأْتُ، وخَذِيتُ لغة "[٨٩].

ولما كان غرضُه إصلاحَ المنطق وردَّ اللحن تراه يستكثر من ذكر الوجوه الملحونة التي خالفت الفصيح، ويشير لماماً إلى اللغات التي لها وجه من القبول، ولكنها أقل تداولاً وذيوعاً. فاللغة المشتركة التي نزل بها القرآن الكريم تهمز، وإن كان أهل الحجاز لا ينبرون غالباً، وإن اضطروا نبروا، وتميم هم أهل النبر[٩٠]. ولكن تبقى مسألة تحقيق الهمز وتركه مقيدة بما ورد سماعاً في اللغة الفصيحة.

احتجاجه بلغات قبائل لا يرضاها الأصمعي:

يوافق الأصمعي ويقتصر على رأيه أحياناً؛ كما في قولهم: شتان ما هما، وشتان ما عمرو وأخوه. قال الأصمعي: ولا يقال شتّان ما بينهما. قال: وقول الشاعر (ربيعة الرقي):

لَشَتَّانَ ما بين اليزيدَيْنِ في الندى ... يزيدِ سُليمٍ والأغرِّ بن حاتمِ

ليس بحجة إنما هو مولد، والحجة قول الأعشى:

شتان ما يومي على كُورِها ... ويومُ حيّانَ أخي جابرِ

---

[٨٥] سورة سبأ: الآية: ٥٠.

[٨٦] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٢٠٦، ٢٠٧.

[٨٧] السابق: ص ١٢٨، ١٢٩

[٨٨] سورة الأنفال: الآية: ٨.

[٨٩] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٩.

[٩٠] اللسان: الهمزة: (٣٦/١)، (طبعة دار إحياء التراث العربي).

مضاد: تباعد الذي بينهما "[91]. ونراه في مواضع أخرى يخالف الأصمعي؛ ففي (باب مـا هـو مكسور الأول مما فتحته العامة أو ضمته)، نراه يردّ لغة حكاها الأصمعي، قال: " وتقول هذا يوم الأربِعاء – بفتح الهمزة وكسر الباء - ولا تقل: الأربُعاء– يريد: بفتح الباء أو ضـمّها[92]– وقد حكى هذا الأصمعي " [93]. ولكن هذا قليل أو نادر؛ فالأغلب ألا يردّ ما يرويه الأصـمعي، بل نراه قد نقل عنه أكثر مما ينقل عن رواة الكوفة؛ إذ نقل عنه نحو(١١٣) ثلاث عشرة ومئة مرة، وهو أعلى رقم لراوٍ يتردد ذكره في كتاب (الإصلاح) كله.

واحتجّ في بعض المواضع بلغات لا يرضاها الأصمعي كروايته عن أبي ثروان وأبـي حزام وهما من قبيلة عُكْل التي رفض الأصمعي لهجتها، لأنها لا توافق الفصحى[94]. ومما دعا إلى شيء من البلبلة والاضطراب في بعض المواضع من كتابه اختلاف لغات الـرواة الـذين عنهم أخذ ابن السكيت". قال الدكتور إبراهيم أنيس مصوراً علاقة ابن الـسكيت بـالأعراب: "ونظرنا فإذا بعالم جليل هو يعقوب بن السكيت –في القرن الثالث الهجـري– يحـيط نفـسه بحاشية من هؤلاء الأعراب تتألف من خمسة عشر أعرابياً، ويبلغ من اعتزازه بصحبتهم أنـه نص في كتابه (إصلاح المنطق) على أسمائهم واحداً واحداً..." [95].

فمن أمثلة ذلك موافقة الأصمعي في بعض اللغات ومخالفته في لغات أخرى. ومن ذلك أيضاً ما جاء في قول ابن السكيت: "وتقول: أطعمَنا من أطايب الجزور، ولا تقل: من مطايب"[96].

والذي نقله ابن منظور عكس ذلك: "وقال يعقوب–يريد ابن السكيت– أطعمَنا من مَطَايب الجَزُور، ولا يقال: من أطايب" و"مطايب" التي لحّنها ابن السكيت في كتابه هي لغة مقبولة، نقلها أحد من روى عنهم، وهو ابن الأعرابي. جاء في اللسان "وقال ابن الأعرابي: هي من مطايب الرُّطَب، وأطايب الجَزُور"[97].

والغالب على اللغات التي احتج بها، أنها لقبائل ذات لغات عالية ومعتمدة عنـد أهـل اللغة. وهذا ما يؤكد منهجه الاصطفائي التوفيقي، بوجه عام، كما مُطْلع في بداية هذا المبحث.

---

[91] السابق: ص ٢٨١، ٢٨٢.

[92] عنوان الباب يرشد إلى هذا.

[93] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص١٧٤.

[94] د. عبد الفتاح سليم: اللحن في اللغة مظاهره ومقاييسه، (٦٨/١).

[95] د.إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص٢٢٤.

[96] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣٠٣، ٣٠٤.

[97] ابن منظور: اللسان(طيب– ٢٣٥/٨)، ط٣، دار إحياء التراث العربي.

ولغات العرب –على اختلافها– كلها حجة، وليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بصاحبتها[98]، كما نقل السيوطي عن ابن جني، ولكن كثرة استعمال بعض اللغات –مع فصاحتها زماناً ومكاناً– جعلت النحاة يبنون عليها. قال: رجل للخليل: أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيتَ عربيّة: أيدخل فيه كلام العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟، فقال: أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات "[99].

ويمكن لمناهجنا التعليمية المعاصرة أن تفيد كثيراً من هذا الاتجاه التعليمي، وذلك بأن تحدد الكلمات والعبارات الشائعة، وتبني عليها –بعد ضبطها والتأكد من صحتها – لغةً - موادَّ التعليم. ولا شك بأن المناهج الحديثة العربية سعت في هذا الاتجاه، ولكن ما زال الأمر يتطلب المزيد.

نماذج من احتجاج ابن السكّيت بلغات العرب في المستويات الثلاثة(الصرفي والنحوي والدلالي):

١- المستوى الصرفي:

لم تشغل المسائل الصرفية القياسية حيّزاً يذكر من كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت؛ لأن عَرْضَ الأبنية اللغوية وبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينها معنىً، كان وُكْدَه وهمَّه الأولَ، وما جاء من تنبيهات على مسائل صرفية قياسية كان عَرَضاً ولماماً، إذ لا نكاد نعثر في كتابه المذكور إلاّ على مناقشات صرفية محدودة، منها:

اطّراد كسر فاء ما جاء على فِعّيل وفِعِّيل، نحو: رجل سِكِّير، وفِسِّيق، وخِمِّير، وعِشِّيق، وفِخِّير، وجِبِّير...وظِلِّيم، وضِلِّيل إذا كان كثير السُّكْر، والفِسق، وشرب الخمر، والعشْق، والفَخْر، والتَّجَبُّر، والظُّلم، وتتبع الضلال، على الترتيب، وفِعِّيل كجرجير للبقل..."[100].

ومجيء المصدر الميمي واسم المكان على (مَفْعِل) –بكسر العين– إذا كان الفعل متعدياً، قال: " وما كان فاء الفعل منه واواً وكان واقعاً –أي: متعدياً– فإنّ المَفعِل منه مكسورٌ، مصدراً كان –أي: مصدراً ميمياً– أو موضعاً– أي: اسم مكان– نحو قولك: وعده يَعِدُهُ وَعْداً ومَوْعِداً، وهذا مَوْعِده، وَوَصَلَهُ يَصِلُهُ وَصْلاً ومَوْصِلاً، وهذا مَوْصِلُه..."[101].

---

[98] السيوطي: الاقتراح، ص ٤٢.

[99] الأفغاني: في أصول النحو، ص ٦٢.

[100] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢١٩.

[101] السابق: ص ٢٢٠. وتنظر الأمثلة الأخرى القليلة التي جاءت في ص ٢١٨، ٢١٩، وما يتعلق بالإسناد ص ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

وقلما تناول المسائل الصرفية القياسية؛ كاشتقاق اسمي الزمان والمكان والمصدر واسم المصدر[102]..ويكثر من ذكر الأوزان النادرة أو الشاذة. قال: "وسائر الكلام إنما يأتي على فُعَلاء بتحريك العين والمد، نحو النُفَساء... وفعل ذلك في غُلَواء شبابه، وهو يتنفس الصُعَداء، وكل هذا مضموم الأول متحرك الثاني ممدود إلا أحرفاً جاءت نوادر..."[103] وهي: شُعَبَى، وأُدَمَى، جُنَفَى (أسماء مواضع)، والأُرَبَى: الداهية.

وتغلب على الكتاب الأبنية اللغوية السماعية لا المقيسة، وكأنه يرى أن الأبنية المقيسة تكفلت بإصلاحها مباحث الصرف والنحو. وعنوانات الكتاب تؤكد ذلك، فمنها:

باب فَعْل وفِعْل باختلاف المعنى؛ ومثاله: الحَمْل: ما كان على ظهر أو رأس شجرة، وجمعه: أحمال، والحِمْل: ما حُمِل على ظهر أو رأس... والشُقُّ: الصَدْع في عود أو حائط أو زجاجة. والشِقّ: نصف الشيء، والشِقّ أيضاً: المشقة[104]. وباب فَعْل وفِعْل باتفاق معنى، كالحَجّ والحِجّ، والسَّلْم والسِّلْم... وقال يونس: أهل العالية يقولون: الوِتْر: في العدد، والوَتْر: في الذَّحْل(وهو: الثأر أو الحقد وجمعه: أذحال وذُحُول)، وتميم تقول: الوِتْر في العدد وفي الذَّحْل، سواء"[105]. وفي باب فِعْل وفُعْل باتفاق معنى : "وحكى بعضهم: عِضْوٌ وعُضْوٌ، ونِصْفٌ ونُصْفٌ... ويقال: رِجْزٌ و رُجْزٌ للعذاب... ويقال: أتيته في جِنْح الليل وجُنْح الليل..."[106].

ب- (المستوى النحوي):

لم يكن للنحو نصيب وافر في كتاب ابن السكيت (إصلاح المنطق)، وذلك لأنه كتاب يرمي إلى إصلاح مفردات وأبنية لغوية مسموعة غالباً، وليست مقيسة. أما المسائل القياسية فموضعها كتب النحو والصرف، كما ذكرنا.

ولكن مبحث العدد استأثر باهتمام ابن السكيت لكثرة تداوله، فأفرد له باباً خاصاً بسط فيه معظم أحكامه[107]. فتناول تذكير العدد وتأنيثه، وتعريفه بـ (أل) التعريف، وعرض أمثلة للعدد على وزن فاعل، كما عرّج على بعض اللغات والمسائل الفرعية كإبدال السين ياء وغير ذلك. قال: " وجاء فلان خامساً وخامياً، وجاء فلان سادساً وسادياً وساتاً... فمن قال: سادس[108]

---

[102] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٢٢٠، ٢٨١.

[103] السابق: ٢٢١.

[104] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣، ٤.

[105] السابق: ص٣٠.

[106] السابق: ص٣٦-٣٧.

[107] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٩٨ - ٣٠٢.

سادس[108] بناه على السُّدس، ومن قال: ساتاً بناه على لفظ ستّة وست، والأصل: سِدْسَة، فأدغمت الدال في السين فصارت تاء مشددة، ومن قال: سادياً وخامياً أبدل من السين ياء "[109].

وفي مناقشته أحكام العدد يجمع بين قواعد البصريين والكوفيين. فمن ذلك: "وقال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلْها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهمِ. والبصريون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحدَ عشرَ ألفَ درهمٍ. ويقولون: هذه خمسةُ أثوابٍ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: هذه الخمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت: خمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت: الخمسةُ الأثوابُ، وأجريتها مُجرى النعت"[110].

ومن المباحث النحوية التي ذكرها في كتابه، بعض أحكام أسماء الأفعال [111].

إنّ تتبع أسماء القبائل الواردة في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت يفضي إلى معرفة اللغات التي اعتمدها في تصويباته، كما يطلعنا على المستوى الفصاحي الذي يرتضيه. ويمكننا بيان عدد مرات احتجاجه باللغات البارزة في كتابه؛ ليكون توجيه المقاييس والأحكام أقرب إلى الدقة والعلمية:

لغة تميم نحو (٢٤) مرة، ولغة باهلة (١٤) مرة، ولغة الكلابيين (٩) مرات، ولغة أسد (٧) مرات، ولغة العالية (٥) مرات، وقيس (٤) مرات، ولغة الطائيين (٣) مرات، ولغة حمير (٣) مرات، ولغة كل من عامر وأزْد شَنُوءة مرة واحدة.

والإحصاء التقريبي هنا يشير إلى أسماء القبائل التي صرح بها، ولكن إذا ضممنا أسماء الشعراء والرُّجّاز الذين ورد ذكرهم في (إصلاح المنطق) إلى أسماء القبائل (وذلك بضم كل شاعر أو راجز إلى القبيلة التي ينتسب إليها)، لوجدنا الاحتجاج بلغات القبائل أكثر مما ذكرنا[112].

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الشواهد الشعرية أنشده من غير عزو، ومنها ما عزاه المحقق، ومنها ما لم يتمكن من عزوه.

---

[108] وردت كلمة "سادس" في حالة الرفع، في كتاب إصلاح المنطق، فهي خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مقول القول. وفي المثالين اللاحقين نجد أنّ المصنف عدّى "قال" إلى مفعول به مفرد. فقال: ومن قال: سـ... ـدراً...

[109] السابق: ص ٣٠١.

[110] السابق: ص ٣٠٢، ٣٠٣.

[111] السابق: ص ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

[112] بلغت عدة الشواهد الشعرية التي جاءت في كتاب إصلاح المنطق نحو ٥٨٨ شاهداً، وكانت الأرجاز نحو ٢٥٨ شاهداً.

ج- المستوى الدلالي واللغوي:

ففي المستوى الدلالي أنكر على العامة بعض المفردات التي إن حملت على المجاز كان لها وجه في العربية؛ كقولهم: أكلنا خبز ملّة[113]، وخرجنا نتنزه[114]، ونحو ذلك، على أنه في الوقت نفسه نقل تطور الدلالة لبعض المفردات، كالتيمم[115]، والمسافة[116].

وابن السكيت – وهو يرد على اللحن ويبيّن وجه الصواب – يورد لغات بمستويات مختلفة في الفصاحة، وينبّه على مستوياتها وقد يقع ما ظاهره التناقض في بعض أحكامه على اللغات وذلك في مواضع قليلة، ولكنه في غالب اختياراته ومقاييسه يعوّل على الفصيح، وعلى اللغات المختلفة المشارب والرواة، وهذا ما قاده إليه منهجه الاصطفائي التوفيقي كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وكان يذكر اللغتين الفصيحة وغيرها. فمن أمثلة ذلك تقول: نصحت لك وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، ونصحتك وشكرتك لغة[117].

ومن عنايته بأوجه اللغات:

– ذكره اللغات في هاء "هات"[118]، ومن عنوانات كتابه:

باب ما همزه بعض العرب وترك همزه بعضهم، والأكثر الهمز" قالوا: عباءة وعباية، وسقاءة وسقاية، وامرأة رثّاءة ورثّاية[119].

وباب ما يفتح أوله ويكسر ثانيه وقد يخفّف بعض العرب ثانيه ويلقي كسرته على أوله: "تقول: هي المَعِدة، وبعض العرب يقول: المِعْدة، وهي الكَلِمة، والكِلْمة لغة..."[120].

وباب ما يقال بالهمز مرة وبالواو أخرى: قالوا: وكّدت العهد والسَّرج توكيداً، وأكّدته تأكيداً... وقد أرّخت الكتاب تأريخاً، و ورّخته توريخاً...[121].

والتطور الدلالي الذي وقع في لغة الفصحاء سائغ عنده، ولكنه مردود إذا جاء من عامة زمانه، فكأنه يرى أن التطور الدلالي سماعي غير مقيس، وفي هذا ما لا يخفى من عنت

---

113 السابق: ص ٣١٤.

114 السابق: ص ٣١٤.

115 السابق: ص ٣١٥.

116 السابق: ص ٣١٥.

117 السابق: ص ٢٨١.

118 السابق: ص ٢٩١.

119 السابق: ص١٥٩.

120 ابن السكيت: إصلاح المنطق: ص١٦٨.

121 السابق: الصفحة نفسها.

وتضييق للغة. فقولهم: "خَرَجَ يتنزّه"[122]. يقتصر معناه –عنده– على البعد عن المياه، والأرياف، والخصال الذميمة. هذا ما ورد عن الفصحاء، أما قول عامة زمانه: خرج يتنزّه، إذا خرج إلى البستان فمردود؛ لأنه لم يُسمع عن العرب استعمال الفعل (تنزّه) بالمعنى الذي تداوله عامة زمانه، علماً بأن البساتين تقع–غالباً– بعيداً عن المنازل.

تغلب على الكتاب الأبنية اللغوية السماعية لا المقيسة؛ وكأنه يرى أن الأبنية المقيسة تكفّلت بإصلاحها مباحث الصرف والنحو. وعنوانات الكتب تؤكد ذلك. فمنها: فَعْل وفِعْل باختلاف المعنى؛ جاء في هذا الباب قوله: " والشَّعْب: القبيلة العظيمة[123]، والشَّعْبُ أيضاً مصدر شَعَبْتُ الشيءَ شَعْباً، إذا لاءمْتَهُ وجمعت بينه، وإذا فرّقته أيضاً. والشِّعْبُ: الطريق في الجبل[124]... والرَّعْيُ: مصدر رَعَيْتُ، والرِّعْيُ: الكلأ، مقصور. والطَّحْنُ: مصدر طحنت، والطِّحْنُ: الدقيق نفسه[125]... والقَسْمُ: مصدر قَسَمْتُ، والقِسْمُ: الحظ والنصيب. يقال: هذا قِسْمُكَ وهذا قِسْمي. والشَّرْبُ: مصدر، يقال: شَرِبْتُ أشرب شَرْباً وشُرْباً. والشَّرْب أيضاً: القوم الذين يشربون. والشَّرْب جمع الشارب. والشِّرْبُ بالكسر: الماء بعينه، وهو الحظ والنصيب[126]...".

نلحظ هنا أنّ ابن السكيت يرمي إلى أن يضع بين أيدي الناس طائفة من المفردات المسموعة التي يُرجّح كثرة اللبس والخلط فيها، فربما يغلب على اللسان التلفظ بكلمة لها معنى معين ومراد المتكلم معنى آخر، والفرق بينهما كبير. فهدف ابن السكيت وضع مفردات لغوية متحدة الأبنية، ولكنّ فروقاً كبيرة تطرأ عليها عندما تختلف حركة الفاء أو العين في البناء، أو عندما يقع فيها إعلال أو إبدال أو قلب، وفي أبنية أخرى لا يطرأ فرق معنوي بتغير حركة الفاء أو العين.

ولم يُشر ابن السكيت إلاّ في مواضع قليلة إلى التصحيح اللغوي صراحة، فمواضع التخطئة والتصويب في الكتاب قليلة إذا ما قيست بحجم مادته، بل الغالب على الكتاب بسط الصور الصحيحة للألفاظ مع بيان اختلاف المعاني واتحادها، إذا ما اختلفت حركة الفاء أو العين. ومن المواضع التي أشار فيها إلى التصحيح: ما يهمز ممّا تركت العامة همزه، ومنه:

وهم أزدُ شَنُوءَة، على مثال فَعُولة، ولا يقال: شَنُوة، وينسب إليها فيقال: شَنَئِيّ... وقد يقال: أزد شَنُوّة، بتشديد الواو غير مهموز، وينسب إليها: الشَّنَوِيّ... وهو عامر بن لؤي؛

---

[122] السابق: ص ٣١٤.

[123] أو الأمة كما هو مفهوم كلمة(الشَّعْب) في العصر الحديث، بعد اتساع دلالتها.

[124] السابق: ص ٥.

[125] السابق: ص ٧.

[126] السابق: ص ٩.

والعامة تقول: لُوِيَ، بلا همز. وتقول: طَيِّيء تفعل كذا، والعامة تقول: طَيِّ تفعل كذا[127]... وتقول: قد تثاءبْتُ، تثاؤباً... ولا تقل: تثاوبْتُ، وتقول: أومأْتُ إليه. ولا تقل أوميت. وتقول: قد ترأست على القوم، وقد رأسْتُك على القوم، وهو رئيس القوم، وهم الرؤساء، ولا تقل: تريَّسْتُ، والعامة تقول: ريّسا[128]...".

فأسلوب(قل ولا تقل)، لم يكن متبعاً في الكتاب، أو لم ينص عليه صراحة إلا قليلاً. فالاتجاه نحو الوقاية من اللحن أكثر من الاتجاه إلى معالجته، فغالبه وقائي لا علاجي، إذا جاز التعبير. والمواضع التي أشار فيها إلى ما تلحن فيه العامة تكاد تنحصر في نحو(٨) مواضع، منها:

باب ما هو مكسور الأول فتحته العامة أو ضمته[129].

ما يُتكلَّم فيه بالصاد مما يتكلم به العامة بالسين، ومما يُتكلَّم فيه بالسين، فيتكلم فيه العامة بالصاد[130].

باب ما يتكلم فيه بفَعَلْتُ مما يغلط فيه العامة فيتكلمون بأفْعَلْتُ[131] وعكسه[132].

وتجدر الإشارة إلى أن ما جاء تحت: ومما تضعه العامة في غير موضعه[133] أو ما يضعه الناس في غير موضعه[134] لم يشتمل إلا على مسائل قليلة.

٣- ابن قتيبة(٢٧٦هـ):

سلك الزُّبيدي ابن قتيبة في الطبقة السادسة من طبقات اللغويين البصريين[135]. ولكنَّ مصادره اللغوية التي بنى عليها كتابه "أدب الكاتب" تشير إلى أنَّ منهجه اصطفائي، يتبع منهج ابن السكيت (٢٤٤ هـ) قبله.

ولعلَّ من المفيد هنا أن نعرِّج على الرواة الذين أدرجهم في كتابه مستدلاً بسماعهم ونقولهم لنتبيَّن بجلاء مذهبه اللغوي.

---

[127] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٤٦.
[128] السابق: ص ١٤٨.
[129] السابق: ص ١٧٣.
[130] السابق: ص ١٨٣.
[131] السابق: ص ٢٢٥.
[132] السابق: ص ٢٢٧.
[133] السابق: ص ١٨٤، ٢٨٧.
[134] السابق: ص ٣١٣.
[135] الزُّبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص١٨٣.

أسماء الرواة والنحاة البصريين الذين وردت أسماؤهم في أدب الكاتب: ورد سيبويه ٢٩ مرة، الأصمعي ٦٣ مرة، أبو زيد الأنصاري ٤٨ ثماني وأربعين مرة، أبو عبيدة ٣٥ خمساً وثلاثين مرة، أبو عمرو بن العلاء ٤ أربع مرات والخليل ٣ ثلاث مرات وأبو حاتم السجستاني ٣ ثلاث مرات، وعيسى بن عمر ٥ خمس مرات، ويونس بن حبيب ١٠ عشر مرات، والبصريون ١١ إحدى عشرة مرة.

الرواة والنحاة الكوفيون الذين وردت أسماؤهم في أدب الكاتب: ورد ابن الأعرابي ١٨ ثماني عشرة مرة، أبو عمرو الشيباني ٣ ثلاث مرات، الفراء ٥٥ خمساً وخمسين مرة، و الكسائي ٢٨ ثمانياً وعشرين مرة، وورد ذكر البغداديين ٤ أربع مرات.

ولا شك في أنّ الغالب على مصادره الاتجاه البصري، ولكنّ اختياراته من سماع الكوفيين تشغل حيّزاً ملحوظاً في مادة كتابه. والغالب على أبواب الكتاب المسائل اللغوية السماعية، أما المسائل الصرفية والنحوية القياسية فمحدودة بالنظر إلى المواد التي اشتمل عليها الكتاب.

كما يمكن أن نلحظ في الكتاب غَلَبَةَ الوقاية اللغوية على التنقية اللغوية، وبعبارة أخرى كان غرض المصنف أن يسوق ما رآه ضرورياً للكتّاب والمتعلمين، فاقتصر على إيراد الأبنية والأساليب الصحيحة، وأغفل – في مواضع كثيرة– ذكر الأخطاء. فبعض المصنفين يحرص على ألا تقع عين القارئ إلا على الصحيح، فذلك يساعد على بناء سليقة سليمة، فالوقاية خير من العلاج.

وهناك أبواب أخرى في الكتاب اشتملت على تصحيح ما شاع من أخطاء في عصره والأعصر التي قبله. فالكتاب مقسّم إلى ثلاثة كتب هي: كتاب المعرفة، وكتاب تقويم اليد، وكتاب تقويم اللسان. وتحت كل كتاب أبواب. ففي كتاب المعرفة تقل التصحيحات، وتغلب عليه وجوه التعبير الصحيحة. فإذا استثنينا الباب الأول من كتاب "المعرفة" وهو: باب معرفة ما يضعه الناس غير موضعه، نرى أن التصحيحات اللغوية تقل بشكل واضح. فمما صحّحه في هذا الباب: أشفار العين هي: حروفها التي ينبت عليها الشعر، أما القول بأنها الشعر النابت على حروف العين فغلط[136]، ويذهب الناس إلى أن "الطَّرَب"[137] في الفرح دون الجزع، والصحيح أنه خفة تصيب الرجل، في السرور أو الحزن. و"الحِشْمَة"[138] تعني الغضب، وليست الاستحياء كما يتداولها الناس. و"زَكِنْتُ الأمرَ"[139] علمته، لا ظننت وتوهمت. و "القافلة"[140] هي

---

[136] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٢١.

[137] السابق: ص ٢٢ – ٢٣.

[138] السابق: ص ٢٣.

[139] السابق: ص ٢٣.

الرَّكْب العائد من السفر، وليس كما يرى الناس أنها الرُّفْقَة في السفر ذاهبةً كانت أو راجعة.

ويذهب الناس إلى أن "الظِّلّ والفيء"[141] شيء واحد وليس كذلك؛ لأن الظِّلّ يكون غداة أو عشيَّةً، ومن أول النهار إلى آخره، ومعناه السَّتْر[142]. والفيء لا يكون إلا بعد الزوال، ومعناه الرجوع؛ لأنه ظِلٌّ فاء من جانب المشرق إلى جانب المغرب. و"الآل"[143] سراب أول النهار وآخره، و"السَّراب" ما تراه منتصف النهار كأنه ماء.

ومن ذلك "الأعجمي والعجمي والأعرابي والعربي"، لا يكاد عوام الناس يفرقون بين معاني هذه الكلمات: فالأعجمي: الذي لا يفصح وإن كان نازلاً بالبادية، والعجمي: منسوب إلى العجم وإن كان فصيحاً، والأعرابي: هو البدوي، والعربي: منسوب إلى العرب وإن لم يكن بدوياً[144].

وكتاب تقويم اليد يبحث في الإملاء[145]، واشتمل كتاب "تقويم اللسان" على (٣٥) خمسة وثلاثين باباً تكاد تكون جميعاً في التصحيح اللغوي، فيذكر في معظمها الوجه الصحيح، والتغيير الذي أحدثته العامة. فمن ذلك "باب الأفعال التي تُهمز، والعوامّ تدع همزها"؛ جاء فيه: "طأطأت رأسي. وأبطأت، واستبطأت، وتوضأت للصلاة، وهيأت وتهيأت، وتوكَّأت عليك، وترأَّست على القوم..."[146].

وفي باب ما يهمز من الأسماء والأفعال والعوام تبدل الهمزة فيه أو تسقطها: "يقال: آكلتُ فلاناً إذا أكلت معه، ولا تقل: واكلته... وآخذته بذنبه، وآمرتُهُ[147] في أمري، وآخيته، وآسيته، وآزرته على الأمر؛ أي: أعنْتُهُ وقوَّيْتُهُ، فأمَّا "وازَرْتُهُ" فصرتُ له وزيراً... هذا كله العوامّ تجعل الهمزة فيه واواً[148].

---

140 السابق: ص ٢٤.

141 السابق: ص ٢٦ – ٢٧.

142 السَّتْر: مصدر الفعل(سَتَرَ)، والسِّتْر: الستار. المعجم الوسيط:(ستر).

143 السابق: ص ٢٨.

144 ابن قتيبة أدب الكاتب، ص ٢٩.

145 السابق: ص ٦٣٧–٦٣٨ (الشيرس).

146 السابق: ص ٣٦٦–٣٦٧.

147 شاورته. (المعجم الوسيط: أمر).

148 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٦٩.

وفي باب ما جاء خفيفاً والعامة تشدّده: "هي الرَّبَاعِيَةُ للسنّ، ولا يقال: رباعيّة، وفرس رَبَاعٍ والأنثى رَبَاعِيَة مخففة، وهي الكراهِيَة والرّفاهِيَة والطَّوَاعِيَةُ، ورجل شآمٍ وامرأة شآمِيَةٌ، ورجل يمانٍ وامرأة يمانِيَة... هذا كله بالتخفيف"[149].

وممّا يُلمح فيه شيء من التناقض في بعض المواضع، وقوفه عند الدلالات المسموعة، وعدم إجازة التوسع فيها أحياناً، وتوسعة الدلالات أحياناً أخرى.

فمن ذلك ما جاء في "كتاب المعرفة" باب معرفة ما يضعه الناس في غير موضعه: "من ذلك أشفار العين. يذهب الناس إلى أنها الشعر النابت على حروف العين، وذلك غلط، إنما الأشفار حروف العين التي ينبت عليها الشعر، والشعر هو الهُدْبُ..."[150]، وفي الموضع نفسه يقول: "فإن كان أحد من الفصحاء يُسمّي الشعر شُفْراً، فإنما سمّاه بمَنْبِتِه، والعرب تسمي الشيء باسم غيره إذا كان مجاوراً له، أو كان منه بسبب، على ما بيّنت في باب تسمية الشيء باسم غيره"[150]. فهو في أول الباب يذهب إلى تخطئة من وسّع دلالة الأشفار وفي الصفحة نفسها يذكر قولاً يُفهم منه إجازته التوسع في الدلالة، إن كانت هناك علاقة، وكأنه يشير إلى علاقات المجاز المرسل.

ويردّ تخطئة قول بعض اللغويين في قول الناس: خرجنا نتنزّه إذا خرجوا إلى البساتين، وحجة هؤلاء إنما التنزّه التباعد عن الماء والريف. ويقول: "وليس هذا عندي غلطاً؛ لأن البساتين في كل مصر وفي كل بلد إنما تكون خارج المصر؛ فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزّه؛ أي: يبعد عن المنازل والبيوت، ثم كثر هذا واستعمل حتى صارت النّزهة القعود في الخُضَر والجِنان"[151].

وإذا أخذنا بقوله في جواز التوسع الدلالي بضوابط مناسبة كعلاقات المجاز وتعميم الخاص ونحو ذلك، يمكن أن يعاد النظر في تخطئة معظم ما أورده في "باب معرفة ما يضعه الناس غيرَ موضعه"؛ كالطرب، والحشمة، والقافلة، والربيع، والظل والفيء، والآل والسراب، والثلج... وما جاء بعدها حتى نهاية الباب[152].

ونراه ينعت بعض اللغات بالقلّة، وهي عند غيره من اللغويين ليست كذلك، قال ابن قتيبة "في باب ما جاء مُحَرَّكاً والعامة تُسكّنه": "وهي الضِّلَعُ لضِلَعِ الإنسان، والضِّلْعُ قليلة"[153]. قال ابن السكيت في "باب فَعْل وفَعَل بمعنى واحد" "أبو عبيدة: يقال: قِمْعٌ وقِمَعٌ، وقال قِمْعٌ

---

149 السابق: ص ٣٧٧ – ٣٧٨.

150 السابق: ص ٢١ – ٢٢.

151 ابن قتيبة: ص ٣٨ – ٣٩.

152 السابق: ص ٢٢ – ٤١.

153 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٨٤.

مكسور الأول ساكن الثاني، وقوم يفتحون الثاني، وكذلك ضِلْعٌ وضِلَعٌ وقال أبو زيد: بنو تميم يقولون: قِمْع وضِلْع، وأهل الحجاز يقولون: قِمَع وضِلَع"[154].

ونراه يجمع بين اللغات دون أن يغلّب إحداها على الأخرى؛ كقوله: "قال الأصمعي: عَنَسَت المرأة إذا كَبِرت ولم تزوّج فهي معنّسة، ولا يقال: عَنَسَتْ، وأبو زيد يجيزه"[155].

لغات العرب متفاوتة –عنده– في الفصاحة:

واللغات عند ابن قتيبة مستويات، فمنها لغات فصيحة، وأخرى ضعيفة. وقد عقد باباً نص فيه على ذلك، وعنوانه: (باب ما جاء فيه لغتان استعمل الناس أضعفهما)، ومما جاء فيه: "ويقولون: دَهَمَهُم الأمرُ ودَهِمَهُمْ الأمرُ أجودُ، ويقولون: شَمَلَهُمُ الأمرُ وشَمِلَهُمْ أجودُ. ويقولون: خَلَقَ الغلامُ القرآنَ وغيرَهُ وخَتَمَ أجودُ، ويقولون: ضَلِلْتُ وضَلَلْتُ أجودُ. ويقولون: غَوِيتُ وغَوَيْتُ أغوي أجودُ... ويقولون: الشَّمَعُ والأجودُ الشَّمْعُ... ويقولون صِفْرٌ والأجودُ: صُفْرٌ... ويقولون: حَصْبَةٌ والأجود حَصَبَةٌ...ويقولون: هو فصيح اللَّهْجَة والأجود اللَّهَجَة... ويقولون: يوم الأَرْبَعاء والأجود الأَرْبِعاء بكسر الباء... ويقولون: نصحتك وشكرتك والأجود نصحت لك وشكرت لك... ويقولون: بينا نحن كذلك إذ جاء فلان، والأجود: جاء فلان، بطرح إذ... ويقولون للمرأة: هذه زوجة الرجل، والأجود زوج الرجل"[156].

٤– ثعلب(٢٩١)هـ:

فصيح ثعلب متن تعليمي؛ اشتمل على ما يرغب مصنفه في إيصاله إلى المتعلمين من أقرب طريق، فلم يشر ثعلب إلى اللغات والمصادر التي نهل منها إلا لماماً. ومنهجه في كتابه: "اختيار فصيح الكلام مما يجري في كلام الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها؛ فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان، وثلاث، وأكثر من ذلك فاخترنا أفصحهن[157]. ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما "[158].

---

[154] السابق: ص ٩٨–٩٩.

[155] السابق: ص ٢٧٧.

[156] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٤٢١ – ٤٢٥ .

[157] قال الهروي في " كتاب إسفار الفصيح" (تحقيق د.أحمد قشاش، (٣٢٠/١) : وقوله: أفصحهن: أضاف أفصح، وهو أفعل من الفصيح إلى(هُنّ)، وهي ضمير اللغات؛ لأنه أراد وجهاً واحداً ممّا تنطق به العرب على وجوه مختلفة الحركات أو الحروف، متفقة في المعنى، ولم يُرِدْ به اللغة الفصيحة ولو أراد لقال: فُصحاهُن؛ لأنّ تأنيث أفعل الذي يكون للتفضيل يكون على فُعْلَى، مثل: أحْسَن وحُسْنَى، وأوّلَ وأُولى، وآخَرَ وأُخرى، وما أشبه ذلك ". قال د. أحمد قشاش(محقق كتاب الهروي: إسفار الفصيح: " بهذا التوضيح يندفع قول الجو

فمنهجه في الاستدلال محدَّد:

١. فهو يأخذ بالوجه الفصيح من الكلام.
٢. وما جاء بلغة واحدة، والناس يخالفونها، ذكَرَ اللغة الصحيحة، وأغفل ما يقع الخطأ فيه، وكأنه يرغب في ألاّ تقع عين القارئ أو المتعلم إلا على الصحيح.
٣. **وما جاء بلغات متعددة اختار فصحاهنّ.**
٤. **وما جاء بلغتين كثرتا واستعملتا بدرجة واحدة، ذكر فيه اللغتين.**

كقوله مثلاً: وما جعلتُ في عينيّ حِثاثاً[159]؛ أي: نوماً قليلاً، وقال: "بالكسر – أي بكسر الحاء– عن الفرّاء. وقال غيره: هو مفتوح". وقال: " وهو الغرْبُونُ –بفتح العين والراء– والعُرْبانُ– بضم العين وسكون الراء– في قول الفرّاء، وقد يُخالَفُ فيه "[160].

ونلاحظ–هنا– أنّ ثعلباً يورد اللغة الفصحى ويشير إلى لغة أخرى أو وجه كقول الفراء.

ومن ذلك أيضاً: " وعَبَأْتُ المَتَاعَ– بالهمز وتخفيف الباء– أعْبَؤُهُ؛ أي: هيأته ونضدْتُ بعضه على بعض، وعَبّيْتُ الجيش–بتشديد الباء غير مهموز، إذا هيأته في موضعه، كذلك حُكي لنا عن يونس، وقال ابن الأعرابي وأبو زيد هما جميعاً مهموزان "[161].

ومن أخْذِهِ بأفصح الأوجه وقَبولِهِ الفصيحَ قوله: " وكل اسم على فَعُول فهو مفتوح الأول إلاّ السُّبُّوح والقُدُّوس، فإنّ الضم فيهما أكثر وقد يفتحان "[162].

ومما تساوت فيه اللغتان قوله: " وفلان ينزل العِلْوَ والسُّفْلَ وإن شئت ضممْتَ "[163].

٥– الزبيدي(٣٧٩ هـ):

لم يحتجّ الزبيدي **إلا بفصحى اللغات**، وعدل عن الأخذ بضعيفها ونادرها. فهو ينحو منحى أبي حاتم السجستاني والأصمعي في الاحتجاج باللغات. تجلّى ذلك فيما قاله في تخطئة " سكرانة " مبنيّة على " سكران": " ويقولون: سكرانة، يبنونها على سكران. والصواب: سكرى

الوقي وغيره ممن عاب على ثعلب تركه المطابقة في أفصحهن " وأحال قائلاً: ينظر: شرح ابن عقيل ٣٥٨/٢، ومنهج السالك: ٤١١، وارتشاف الضرب ٢٢٥/٣.

[158] الهروي: التلويح في شرح الفصيح، من كتاب " فصيح ثعلب والشروح التي عليه، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص٣(من مقدمة كتاب الفصيح المذكور).

[159] الهروي(٤٣٣)هـ: التلويح في شرح الفصيح، من كتاب فصيح ثعلب والشروح التي عليه، ص٤٤.

[160] السابق: ص٤٥.

[161] الهروي: التلويح في شرح الفصيح، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٢٨.

[162] السابق: ص ٤٧.

[163] السابق: ص٥١.

وسكران، مثل: ريّا وريّان. وذكر يعقوب أنّ قوماً من بني أسد يقولون: سكرانة[١٦٤]. وذلك ضعيف رديء، ولبني أسد لغات ترغب عنها. وقال أبو حاتم: لبني أسد في اللغة مناكير لا يؤخذ بها"[١٦٥].

ولم يوافق الزُّبيدي شيخه القالي في قوله: إنّ بعض بني أسد يقولون فُثّام –بضم أوله– على أنّ القالي استدل بقراءة يحيى بن وثّاب: "من بقْلِها وقُثّائها"[١٦٦].

واحتجّ الزبيدي بلغة أهل الشام في خمسة مواضع من كتاب لحن العامة، منها ما جاء في تخطئة قول العامة في الأندلس الذي ينقد الدراهم ويميز جيادها من زيوفها: قُسطال، ويسمون عمله: القَسطلة. قال الزبيدي: "والصواب: قسطار، وهم القساطرة، ويقال أيضاً للجيّد: قسْطَر، وأهل الشام يسمون العالم: قَسْطريّ وأنشد بعض اللغويين:

.... من الذّهب المصروف عند القساطرِ[١٦٧]

وفعله: القسْطَرة، وأمّا القسطلة والقَسطل فالغبار"[١٦٨].

ويخطّئ قول العامة للميزان العظيم: القَسْطون. "والصواب –عنده– قَرَسْطون[١٦٩]، وهي شامية". ثمّ يقول: "ولا أعلم في كلام العرب بناء على هذا المثال إلا حرفاً رواه يعقوب. قال: يقال للرجل الطويل: سمَرْطل، وسمَرْطول، على وزن فَعَلُّول"[١٧٠].

ويقول العامة: لَطَمْتُ الخبزة إذا صنعها أحدهم بيده. قال الزُّبيديّ: والصواب: طلَمْتُها –بالتخفيف–، والطُّلْمة: الخبزة، جمعها –بغير هاء–: طُلَم. وفي الحديث: أنّ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– مرّ برجل يعالج طُلْمةً لأصحابه في سفر[١٧١]. وقال أبو عبيد: أكثر من يتكلم بهذا أهل الشام وأهل الثغور"[١٧٢].

---

[164] نص ابن السكيت في إصلاح المنطق ص ٣٥٨: " ولغة بني أسد: سكرانة وملآنة ونحوهما ".

[165] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص ١٣٩.

[166] سورة البقرة: الآية ٦١. وينظر: الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٧٥.

[167] صدر البيت: "دنانيرنا من قرن ثور ولم تكن"، وهي في اللسان: (قسطر) عن التهذيب للأزهري. وينظر: الزبيدي: لحن العامة: تحقيق د.عبد العزيز مطر، ص٨٣.

[168] الزبيدي: لحن العامة، تحقيق د.عبد العزيز مطر، ص٨٣.

[169] قال د.عبد العزيز مطر: "والقَلَسْطون –باللام– هو الصواب عند القالي(البارع:١٠٤)". لحن العامة للزبيدي: ص٨٣ –الهامش٦.

[170] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٨٣.

[171] ابن الأثير: النهاية (٣/ ٤٤).

[172] الزُّبيديّ: لحن العامة: (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٩٩.

وكلمة "صَبْل" أطلقها عامة الأندلس في عصر الزُّبيدي على " موقف الدابة"، وجمعوها على "صُبول". ولكنَّ الزُّبيديَّ ردَّ ذلك وصحَّحه فقال: "والصواب: إصطبل، وهو كلام أهل الشام"[173].

ويقولون أي: عامة الأندلس – لبعض الحبوب: حَلبا. والصواب: حُلْبة. وأعراب الشام يسمون الحُلبةَ: الفريقة. والفريقة: نقوعٌ يُتَّخذ منها ومن أخلاط غيرها. قال الهذلي[174]:

وَلقد وَرَدْتَ[175] الماءَ لونُ جمامِهِ لونُ الفريقةِ صُفِّيَتْ للمُدْنَفِ

ومن استقراء احتجاج الزُّبيدي بلغة أهل الشام، نخلص إلى القول بأنه عوَّل عليها في تصحيحاته. ونعتها مرة بقوله: "أعراب الشام". وقد اعتمد عليها وحدها في تصحيح: خطأ العامة في "صَبْل"، والصواب: "إصطبل". واعتمد على لغة الشام مصحوبة بأدلة أخرى في أربعة مواضع من تصحيحاته. وساق قول أبي كبير الهذلي معزِّزاً به كلام أعراب الشام. ومن الأمثلة السابقة يتبيَّن لنا استدلال الزُّبيدي بلغة أهل الشام، في المعنى والتصريف.

والتأمل في احتجاج الزبيدي باللغات، يقود إلى تساؤلات، منها: لمَ يُرغب عن لغة بعض بني أسد، ولغة أسد إحدى اللغات الست[176] التي أُخذ عنها اللسان العربي، واتُّكل عليها في الغريب والإعراب والتصريف ولغة الشام لم يرد لها ذكر بين اللغات التي ذكرها أبو نصر الفارابي ونقلها السيوطي؟

---

[173] الزبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٢٢ – ١٢٣. واستطرد الزبيدي، فتشعَّب القول في تصغير "إصطبل" وجمعه جمعاً مكسَّراً. فأورد قولين: أحدهما: للمبّرد، وتصغير" إصطبل" –عنده– أصيطب، وجمعه: أصاطب. والقول الآخر لبعض اللغويين، وتصغير "إصطبل"عندهم: صُطَيْبِل، وجمعه: صطابل، وناقش الزبيدي القولين بإسهاب، ورجَّح الأول.

[174] هو أبو كبير: ديوان الهذليين (٢/ ١٠٦).

[175] قال ابن بري: "صوابه: (وَرَدْتَ) بفتح التاء، لأنه يخاطب المرثي. [نقلاً عن د.عبد العزيز مطر: لحن العامة للزبيدي ٢٠٩ هامش ٤ وهامش٣].

[176] قال السيوطي في المزهر: (٢/ ٢١١): "وقال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمّى (بالألفاظ والحروف): كانت قريشٌ أجود العرب انتقاداً أي:تمييزاً – (وقد تكون: انتقاء، من: انتقاه، أي: اختاره)، للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عمّا في النفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطّ، ولا عن سكان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم...".

ولم يخطِّئ العامة للميزان العظيم: القَلَسْطون، ويرى أنّ الصواب: قَرَسْطون، وهو لا يعلم سوى كلمة واحدة تشبهها في الوزن، نقلها يعقوب، وهي: شَمَرْطُول، على وزن فَعَلُّول؟ وشيخه القالي يرى أنّ الصواب ما قاله العامة: القَلَسْطُون(باللام).

لم يعوّل الزُّبيدي على كلمة واحدة شاميّة متجاوزاً مسألة الندرة ورأي شيخه؟ وهل لغة أهل الشام في عصره في القرن الرابع تُسلك في عِداد اللغات التي يُستدل بها؟ لم تتبيّن لنا إجابة شافية عن هذه المسألة.

وإنّ السماع عند الزُّبيدي مقدّم على القياس وغيره في اللغة، وكل ما يخالفه لحن. فهو في الجموع –مثلاً– يتوقف عند المسموع منها، وإنْ صحّ غير المسموع قياساً. فهو يخطّـــئ جمع " إِجام " جمع قلة على " أَلْجُم "، والصواب عنده: لُجُم[177]، على زنة: فُعُل، من جمـــوع الكثرة؛ إذ لم يُسمع جمعُ القِلّة لـــ " كتاب ولجام "، فلم يقولوا: أَكْتِبة وأَلْجِمة، على أنه " القياس لو قيل "[178]. ويتوقف الزبيدي عندما سُمع، فيقول: " وقد روى بعضهم أَلْجِمة "[179].

ويجد الزُّبيدي في موضع آخر من تصحيحاته اللغوية وجهاً للقياس، ولكن لا يأخذ به، وتشتد نزعته إلى تقديم السماع، فيذهب إليه؛ مثال ذلك: تقول العامة: مسجد اللُّجاجة، بالكسر، فيخطِّئ ذلك قائلاً: " والصواب: اللَّجاجة، بالفتح، يُقال: لجّ في الأمر يلجّ لَجاجاً ولَجاجةً. وقد يحتمل أن تكون لِجاجة من: لاججتُهُ لِجاجاً ولِجاجةً، مثل: راميته رِماءً و رِمايةً، ولم أسمعه. والأول أصحّ "[180].

ولعلَّ حرص الزُّبيدي على الأخذ بالسماع في المسائل المتصلة بالعقيدة قاده إلى أن يمد هذا الحرص ليشمل قضايا اللغة ومسائلها في الاشتقاق والتصريف، ووجوه القول أو أساليب التعبير. فمن أدلة ذلك تخطئته قول أهل الكلام: " الأزلي" صفة لله تعالى، وقالوا: " هو الله الأزليُّ قَبْلَ خَلْقِهِ، ولم يَزَلْ واحداً في أزليّته، وكان هذا في الأزل ". قال الزُّبيدي: " وذلك كله خطأ. لا أصل له في كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: لم يَزَلْ عالماً.

ولا يصحّ ذلك في اشتقاق ولا تصريف... ولا يجوز لأحد أن يصف الله –عزّ وجلّ– بغير ما وَصَفَ به نفسه في محكم كتابه وحياً، أو ما ثبت به الخبر عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ولو صَحَّت الكلمات في الاشتقاق، وتمكّنت في التصريف"[181].

---

177 الزبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص ٧٢.

178 السابق: ص ٧٣.

179 السابق: الصفحة نفسها.

180 الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص١٣٦.

181 الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص ٣٩.

واستدلّ الزُّبيدي بلهجة هذيل في إثبات معنى " للكنيف "، وهو: التُّرس؛ لأنه يكنُف صاحبه ويستره[182].

ولم يرتض لغة أهل اليمن في قولهم: كُلوة بالواو، ولا قول عامة زمانه " كَلوة " بفتح الكاف. والصواب عنده: كُلية. تقول: كَلَيْتُهُ، إذا أصبتَ كُلْيَتَهُ، فهو مَكْلِي[183].

وقد يشير إلى لغة دون أن ينعتها بضعف أو رداءة أو ندرة، ولكن يُفهم من السياق أنه لا يأخذ بها. قالت العامة: " ما رأيته مِنْ ذي أيام، يحسبونها(ذو) "، فقال الزُّبيدي: " والصواب: مُذْ أيام. وفي مُذْ و مُذ لغاتٌ". ثم ذكر منها: مِنْذ ومِذْ، بكسر الميم. وهي لغات لبعض هوازن[184].

ومن أخطاء العامة قولهم للزئبق: زَوْق. قال الزُّبيدي: " والصواب: زاووق، وهي لغة مدنية. يقولون: زوّقت البيت؛ لأنَّ الزئبق يدخل في التصاوير، وهي التزاويق "[185]. وفي هذا الموضع يأخذ بلغة المدينة، كما يأخذ بلغة الحبشة في بيان كلمة " المشكاة " فهي تعني عندهم: الكُوّة غير النافذة[186].

كان الزُّبيديّ لا يعتدّ إلا بمن يوثق بعربيته. تجلّى ذلك في قوله: "ويقولون: اللهم صلِّ على محمد وآله... قال محمد: والصواب: اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد... مع أنّا لم نرَهُ مضافاً إلى مضمر، لمن يُوثَقُ بعربيته "[187].

٦- الحريريّ(٥١٦)هـ :

لا يعتد الحريريّ إلا بفصحى اللغات، وما خالفها مقصور -عنده- على السماع. فهو مع القياس المطّرد في أغلب مواد كتابه. ومن أمثلة ذلك ردّه قولهم: انضاف الشيء إليه، وانفسد الأمر عليه. فبناء هذين الفعلين لم يُسمع، ولم يأتِ به القياس. فمطاوع "فَعَل" المتعدي هو: انفعل؛ كقولنا: قُدْتُه فانقاد، وسُقْتُه فانساق. و"ضاف" و"فَسَدَ" -وهما جذرا: انضاف وانفسد- إذا عُدِّيا بهمزة النقل صارا رباعيين: أضاف وأفسد. وبذا يختل أحد شروط صوغ المطاوعة، وهو كون الفعل ثلاثيا[188].

---

182 السابق: ص ١١٨.

183 السابق: ص ٨٠.

184 السابق: ص ١٦٣.

185 الزبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص ١٤٠.

186 السابق: ص ٢٣٠.

187 السابق: ص١٤ – ١٥.

188 الحريري: درة الغواص، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ص٤٨ – ٤٩.

ويعقّب الحريري على ذلك قائلاً: "فإن نقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوْعها من(انفعل)، فقالوا: انزعج، وانطلق، وانقحم، وانحجر، وأصولها: أزعج وأطلق، وأقحم، وأحْجَر؛ فالجواب أنّ هذه شذّت عن القياس المطّرد والأصل المنعقد؛ كما شذّ قولهم: انسرب الشيء المبني من(سَرَبَ)، وهو لازم. والشواذ تُقْصَرُ على السماع، ولا يُقاس عليها بالإجماع"[189].

ويقول في قولهم: "قاما الرجلان، وقاموا الرجال": "ما سُمع ذلك إلا في لغة ضعيفة، لم ينطق بها القرآن ولا أخبار الرسول-صلى الله عليه وسلم- ولا نقل أيضاً عن الفصحاء، ووجه الكلام توحيد الفعل". وتخريج قولهم: "انساغ لي الشراب فهو منساغ غير مرضيٍّ عنده، وإنْ سُمع في بعض اللغات. فإنّه ممّا لا يُعتدّ به ولا يُعذر من استعمله في ألفاظه وكتبه"[190].

ومنع الحريري إمالة الهاء الأولى من (هَذِهِ)، كأن يقال: هِذِهِ. وحجّته في ذلك ما نقل عن أعرابية سمعت بُنيًّا لها يقول: هِذِهِ الناقة، فزجرته وقالت له: أتقول: هِذِهِ؟! ألا قلت: هَذِهِ؟[191].

وعوّل على السماع أيضاً في تخطئة قولهم: طرده السلطان والصواب عنده: أطْرَدَهُ السلطان. لأنّ معنى قولهم (طرده): أبعده بيده أو بآلة في كفه. وليس المقصود هذا المعنى، بل المراد به أن السلطان أمر بإخراجه عن البلد[192]. والعرب تقول في هذه الحالة: أطرده السلطان، لا طرده.

وردّ قولهم: هاوَن وراوَق -بفتح الواو فيهما- وحجته أنه ليس في كلام العرب فاعَل والعين منه واو. والصواب أن يقال فيهما: هاوون وراووق، لينتظما فيما جاء على فاعول، مثل: قارون وفاروق وماعون[193]. وخطّأ قولهم: شفعت الرسولين بثالث، لأن العرب تقول: شفعت الرسول بآخر. أي جعلتهما اثنين، ليطابق هذا القول معنى الشفع الذي هو في كلامهم بمعنى اثنين، فأمّا إذا بعثت ثالثاً فوجه الكلام عنده أن يقال: عزّزت الرسولين بثالث[194].

وردّ الحريري قولهم: تَذكّرَ الشيء تِذكاراً – بكسر التاء– معتمداً على ما نقله" أهل العربية". قال: "وذكر أهل العربية أنّ جميع المصادر التي جاءت على تَفعال هي بفتح التاء،

---

[189] السابق: ص١٤٥.

[190] السابق: ص١٢٧.

[191] السابق: ص٢٣١.

[192] السابق: ص٢٢٩.

[193] السابق: ص٢٤٠.

[194] السابق: ص٢٤٣ – ص٢٤٤.

إلا مصدرين: تِبْيان، وتِلْقاء، وقال بعضهم، وتِنْضال أيضاً. وأمّا أسماء الأجناس والصفات فقد جاءت منها عدة أسماء على تِفْعال، بكسر التاء:تِجْفاف، وتِمْثال، وتِمْساح..."[195].

وممّا خطّأه الحريري محتجاً بالسماع قولهم: رأيت الأمير وذويه، فالعرب لم تنطق بـ"ذي" التي بمعنى صاحب إلا مضافاً إلى اسم جنس، كقولك: ذو مال وذو نوال، فأما إضافته إلى الأعلام وإلى الأسماء المشتقة من الأفعال فلم يُسمع في كلامهم بحال[196].

وخطّأ الحريري قولهم: أوّهْ من التأوّه، والأفصح -عنده- أن يقال: أوهِ، بكسر الهاء وضمها وفتحها، والكسر أغلب[197].

وردّ الحريري قولهم: حلا الشيء في صدري وبعيني، لأن العرب تقول حلا في فمي ، وحَلِيَ في عيني. فحَلِيَ من الحُلِيّ الملبوس، وهو من ذوات الياء، وحلا من ذوات الواو[198]، ويفهم من عبارة الحريري أنّ الفعل (حلا) يُستعمل لما يُذاق، وأن حَلِيَ يدل على ما يُلبس ويُتزيَّن به.

ولعلّ ما رده الحريري يمكن قبوله إذا حُمل على المجاز، أو على تراسل الحواس، كما يقول النقاد. وقد وقع شيء من التراسل في شعر بشار بن برد، فاستعمل أفعالاً مختصة بحاسة السمع لحاسة البصر. وإن قيل إنّ عاهة العمى هي التي حملت بشاراً على التراسل، فقد يجاب بأن التراسل دائم وليس مقصوراً على حالة خاصة. فرأي القتيبة -مثلاً- قد تدرج في التراسل ، لأن الرؤية آلتها العين، وعندما تجعل البصيرة آلة الإبصار يقع في ذلك ضرب من تقارض الحواس في الوظائف وهو التراسل.

وخطّأ الحريري من يقول مكنياً عن العربي والعجمي: الأسود والأبيض، ودليله على ذلك قول العرب: الأسود والأحمر، تعني العرب والعجم، وعلّل هذا بقوله: " لأنّ الغالبَ على ألوان العرب الأُدْمة و السُّمْرة، والغالبَ على ألوان العجم البياض والحمرة، والعرب تسمي البيضاء حمراء، كما تسمي السوداء خضراء"[199].

وتقول العرب للاثنين المصطحبين: هما زوجان، والمفرد المزاوج لصاحبه يقال له: زوج. فقالوا: عندي زوجان من النعال، أي: نعلان، وزوجان من الخِفاف، أي: خفّان. ويقبس

---

195 السابق: ص١٩٢ – ١٩٣.

196 السابق: ص١٨٦.

197 السابق: ص٢٠٥.

198 السابق: ص٢٢٥.

199 الحريري: درة الغواص، ص٢٢٨.

الحريري على هذا المسموع من كلام العرب فيرى أن قول خاصة عصره: قرضته بالمقراض ، أو قصصته بالمقص خطأ، والصواب أن يقال: مقراضان، ومقصان، لأنهما اثنان[200]. وقد يقال: أطلقوا جزء الشيء وأرادوا كله.

وردّ الحريري عبارة شاعت عند الخاصة، ورأى أنّ فيها تصحيفاً. وحجته فيما ذهب إليه المسموع، فهو مَفْزَعُهُ الذي عوّل عليه. قال:" ويقولون جرى الوادي فطمّ على القليب. والمسموع في هذا المثل: فطمّ على القَرِيّ، وهو مجرى الماء إلى الروضة، ومعنى طمّ: علا وقهر، ومنه سميت القيامة طامّة. وهذا المثل يضرب في هجوم الخطب الهائل المصغّر ما عداه من النوازل"[201].

ولم يرتض الحريري في بعض المواضع توسعة الدلالة، وآثر الإبقاء على المعنى المسموع. مثال ذلك ردّه استعمال كلمة (رِكاب) قولهم: سار ركاب السلطان. وحجته أنّ " الركاب اسم يختص بالإبل وجمعه ركائب، والراكب هو راكب البعير خاصة، وجمعه رُكْبان. على أنّ ركاب السلطة تعني – في السياق الذي خطّأه الحريري - موكبه المشتمل على الخيل والرَّجْل[202] وأجناس الدواب. ويرى أنّ كلمتي "الرَّكْبُ والأُرْكوبُ" تطلقان على راكبي كل دابة، والأُركوب أكثر من الركب. اعتماداً على ما أجازه الخليل بن أحمد[203]. ولعلنا لا نعدم توجيه القول الذي أباه الحريري، إن التمسنا علاقة من علاقات المجاز المرسل، وهي كثيرة. كأن نقول: إنّ إطلاق "الرِّكاب" وهي اسم مختص بالإبل، على "الموكب" بمعناه الذي يشمل الخيل والرجال وأجناس الدواب، وهو باب تسمية الشيء باسم جزئه. (مجاز مرسل علاقته الجزئية).

وفرّق الحريري بين (قعد) و(جلس) معتمداً على ما حكاه الخليل بن أحمد، فالاختيار أن يقال لمن كان قائماً: اقعد. وقولهم للقائم: اجلس، مخالف للمختار من كلام العرب. ويقال لمن كان نائماً أو ساجداً: اجلس. ونقل الحريري تعليلاً لبعض العلماء يعضد به ما رواه الخليل ابن أحمد، فقال: "وعلّل بعضهم لهذا الاختيار بأنّ القعود هو الانتقال من عُلْوٍ إلى سُفْلٍ، ولهذا قيل لمن أصيب برجله: مُقْعَد، وإنّ الجلوس هو الانتقال من سُفْلٍ إلى عُلْوٍ، ومنه سُمِّيَت نجد جَلْساً لارتفاعها، وقيل لمن أتاها: جالس، وقد جَلَس..."[204].

---

[200] السابق: ص ٢٥١ – ٢٥٢.

[201] السابق: ص ١٧٢ – ١٧٣.

[202] الرَّجْل: الماشي على رجليه، وهو "اسم لجمع الراجل الماشي على رجليه". المعجم الوسيط(رَجِل).

[203] الحريري: درة الغواص، ص ١٧٦.

[204] الحريري: درّة الغوّاص، ص ١٩٤.

ويُخطِّئ الحريري قولهم في كل شيء يَخِفُّ فيه فاعله ويَعجَلُ إليه: قد بكَّرَ إليه، ولو أنه فعل ذلك آخر النهار أو في أثناء الليل، والصواب –عنده– أن يقال: عجَّل. ويُتْبِع رأيه هذا بما يخالفه فيقول: "وقد يستعمل بكَّر بمعنى عجَّل...". ولا يخفى أنَّ هناك شيئاً من التضييق أو التشدد في حكمه هذ . وينتفي ذلك إذا قلنا إنه يحرص على الأفصح والمختار ولا يأخذ بالقليل أو النادر. فقوله: "وقد يستعمل ..." فيه إشعار بقلة هذا الاستعمال، والبناء على القلة ليس منهج الحريري في مصنَّفه هذا[٢٠٥].

---

[205] السابق: ص ٢٠٢، ٢٠٣.

الفصل الرابع

الاحتجاج بالمعجمات وكتب اللغة

(في العصر الحديث)

ب- في الحديث :

٧- اليازجي: (١٩٠٦)م:

لا يحتجُّ اليازجي باللغات المتروكة ولا بالشواذّ؛ لأنه يرى أن الحَمْلَ عليها مُضِرٌ باللغة، ومؤدٍّ إلى ضعفها أو اضمحلالها؛ قال يصف الحجج المتمحّلة والأجلبة المتكلّفة:" وحاصلها تخريج بعض تلك الأوهام –يريد الأغلاط– على بعض المذاهب الساقطة، وإحالة بعضها على بعض اللغات المتروكة، وتوجيهُ بعضها على وجوه من التأويل والمجاز، مما نحن أعلم به، ومما هو بعيد عن غرضنا بمراحل"[1].

ويرى اليازجي أن السعي اللاهث وراء التخريج، والتماس الأعذار والحجج الضعيفة لبعض ما شاع على أقلام الكتاب وألسنتهم، وفيه مخالفة لوجوه القول الفصيحة، مَفْسَدَةٌ للغة. قال في هذا الصدد: "إذ قلما تجد تركيباً مخالفاً للصحة إلا وله وجه يُرد إليه، ولو حملاً على بعض شواذ الكلام، وحينئذ فعلى اللغة السلام "[2].

المستوى اللغوي والدلالي:

المعجمات وكتب اللغة هي أبرز المظانّ التي تلتمس فيها معاني الألفاظ والتراكيب. ومن المعجمات وكتب اللغة التي كثر ورودها في كتابه: لسان العرب، وتاج العروس، والقاموس المحيط، وأساس البلاغة.

ويتبدّى من نقد اليازجي للغة الجرائد أنه يُؤْثِرُ التوقف عند المعاني المسموعة التي وردت في المصادر المعتمدة، وينكر ما اتسعت دلالته من المفردات، فمن ذلك: "ويقولون: خابره في الأمر، أي: فاتحه فيه وذاكره وفاوضه، وإنما المخابَرة في اللغة بمعنى المزارعة، وهي أن يزارع الرجلَ ببعض ما يخرج من الأرض"[3].

ولئن ورود الفعل المزيد "خابر" بمعناه القديم: زَارَعَ، لا يأبى أن يتقبل –المعنى الشائع الذي أنكره اليازجي، ورأى الاكتفاء بما سُمِعَ. جاء في المصباح المنير (خَبَرَ): "خَبَرْتُ الشيءَ أَخْبُرُهُ خُبْراً (من باب قتل): علمته، فأنا خبير به، واسم ما يُنقَلُ ويُتَحَدَّثُ به: خَبَرٌ، والجمع: أخبار..."، وجذر الفعل "خَبَرَ – بفتح العين–، يَخْبُرُ – بضم العين– الشيءَ: خُبْراً، وخُبرة–

---

[1] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد: ص١٣ .

[2] السابق: ص١٣.

[3] السابق: (٦٢/١). وينظر: اللسان: خبر.

بتثليث الخاء فيهما– ومَخْبَرَة: بلاه وامتحنه، وعرف خبره على حقيقته وخَبُرَ –بضم العين– يخبرُ –بضم العين– الأمرَ خُبْراً وخِبْرة بتثليث الخاء فيهما ومَخْبُرة – بضم الباء–: خَبَرَه، أي: عرف خبره على حقيقته. وخابره: بادَله الخبر، معنى محدث[4]. لم يرد في اللسان وصيغة "خابر" دالة على المشاركة.

وأصل دلالته - كما في اللسان–: العلم بالشيء، والمخابرة: المزارعة على نصيب معين، وقيل: من الخَبَار: الأرض اللينة، وقيل: أصل المخابرة من خَيْبَر، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرّها في أيدي أهلها على النصف من محصولها، فقيل: خابرهم، أي:عاملهم في خيبر، وقال اللحياني: هي المزارعة، فعَمّ بها[5].

ومما يدل على اتجاه اليازجي في التضييق الدلالي للألفاظ، عزوفه عن تعميم المعنى وتوسعته إذا دعت إلى ذلك حاجة مستحدثة. علماً بأن معنى المزارعة الذي نقله– في أغلب الظن– من اللسان، مقارب لما جاء في قول اللحياني: "هي المزارعة، فعَمّ بها ". فاللحياني – من علماء اللغة المتقدمين – يشير إلى تعميم الدلالة، واليازجي (المحدث) لا يقبل التعميم ليشمل معنى مستحدثاً انتشر على ألسنة المعاصرين وأقلامهم. وفي ذلك ما لا يخفى من التضييق الذي لا مسوّغ له، ولا نفع للغة فيه. وأصاب المعجم الوسيط عندما قبل الدلالة الجديدة للكلمة، ونصّ على أنها "محدثة"[6].

ومن ذلك أيضاً: "وقريب من هذا قولهم: هلَّ شهر يناير مثلاً، وجاء في غُرَّة إبريل، وكتبه لعشر خلون من شهر ديسمبر. وإنما ذلك كله من الاصطلاح المخصوص بالأشهر القمرية...، لأن الأشهر القمرية تؤرّخ بالليالي كما لا يخفى، وبخلافها الأشهر الشمسية. فكل ذلك من استعمال الشيء في غير محله"[7]. وفي هذا تخصيص لا داعي له، ولا ضير من توسعة الدلالة هنا، بل يبدو لنا القول الشائع الذي خطّأه اليازجي فيه ربط بين القديم والحديث، وتوثيق للأواصر بين الأصالة والمعاصرة.

وقال الشاعر"جرير" لنُصَيْب الشاعر وقد أجاد في إنشاده: اذهب فأنت أشعر أهل جِلْدَتِك، يعني أشعر السُّود، وكان"نُصيب" أسود. ويقول اليازجي: "ويقولون: فعل هذا لمصلحة أهل جلدته، يريدون قومه وأهل جيله... وقد أولع كتّابنا بهذه العبارة... من غير بحث ولا تنقيب عن أصل مغزاها ومراد قائلها.. فلا معنى لأن نقول: أهل جلدة الإنجليزي مثلاً أو

---

[4] المعجم الوسيط: خبر.

[5] اللسان: خبر.

[6] المعجم الوسيط: خبر.

[7] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص٢٦.

الفرنسوي أو الألماني؛ لأنّ كل هؤلاء جالة واحدة، فهي تتناول الجميع على السواء"[8]. فهل عبارة جرير مقصورة على الموقف الذي قيلت فيه، ولا تصلح لموقف مشابه؟ وتخصيص العبارة بموقف محدّد لا تتجاوزه، تحكّم بالدلالة لا لزوم له.

كما أنكر اليازجي القول الشائع: "داوله في الأمر وتداولا فيه"[9] بالمعنى المعاصر: وهو تبادل الرأي والمشورة في الأمر، وحصره بالمعنى القديم، وهو: "يقال: تداولوا الشيء إذا أخذوه بالدُّوَل. جاء في المعجم الوسيط: " المُداولة (في القضاء): إجالة الرأي في القضية قبل الحكم فيها""[10].

ولا يخفى أن توجيه العبارة لا يأباه المجاز. فينقل المعنى من المحسوس (تداولا الشيء) إلى المعنى المجرّد: تبادلا الرأي.

ووقف عند المسموع من معاني "نَقِهَ" من مرضه "ويقولون: نَقِهَ – بكسر القاف وفتحها – ينقه نقاهةً، وإنما النقاهة مصدر نقه الكلام إذا فهمه، يقال: فلان لا يفقهه ولا ينقهه. وأما مصدر نقه من مرض فهو: النَّقَهُ – بفتحتين – والنُّقُوهُ....."[11]. وقد يقبل منه هذا، للفرق في المعنى بين " النقاهة" وهي الفهم، والنَّقَه والنُّقُوه، وهما للشفاء المتدرّج الذي يعقب المرض. ولم يثبت المعجم الوسيط لمعنى "النقاهة" إلا الفهم.

وقولهم: "التحوير" بمعنى التنقيح، والتعديل، والتهذيب ونحو ذلك، لم تسجّله كتب اللغة، والذي ورد فيها أنّ "التحوير" معناه التبييض. ويطّرد هذا المعنى في جميع تصاريف الكلمة[12].

وظاهر أنّ اتساع دلالة هذه الكلمة للمعاني المستحدثة يمكن قبوله. "ومن ذلك قول بعضهم مزّق الكتاب إرَباً إرَباً، وقطّع الحبل إرَباً إرَباً، أي: قطعة قطعة، وأكثرهم يقروها أرَباً أرَباً. بفتحتين، وليس شيء من ذلك بصواب. إنما يقال قطّعت الذبيحة إرْباً إرْباً –بكسر الهمزة وسكون الراء، أي: إرْباً، فإرْباً. ومعنى الإرْب: العضو، فهو خاص بماله أعضاء، ولا يجوز استعماله للكتاب والحبل وأمثالهما، وأمّا الأَرَب بفتحتين – فمعناه: الحاجة"[13].

---

[8] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٦٢).

[9] السابق: (١/ ٦٤).

[10] المعجم الوسيط: دال.

[11] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٦٤).

[12] السابق: (١/ ٣١).

[13] السابق: (١/ ٣٢-٣٣).

فحَصْرُ دلالةِ "الإرْب" بمالَه أعضاء تضييق، ويمكن قبول الدلالة المحدثة اعتماداً على المجاز (الاستعارة)، وهذا ما ذهب إليه الدكتور إميل يعقوب في معجمه "الخطأ والصواب في اللغة"[14].

ومن شواهد تضييق الدلالة عنده، والتمسك بحرفية ما نقله أصحاب المعجمات من كلام العرب تخطئته القول الشائع: فلان من ذوي الشهامة، بمعنى المروءة وعزة النفس. وحجّته في التخطئة أن الشهم – في المسموع – هو الذكي المتوقّد الفؤاد، ويجيء بمعنى السيد النافذ الحُكْمِ في الأمور، ونقل قول الفراء وهو: الشهم –في كلام العرب–: المَحْمُول، الجيِّد القيام بما حُمِّل[15]. وعقّب على ذلك كله بقوله:" وكلّه بعيد عن المعنى الذي يريدونه كما ترى". والسؤال –هنا–: أليس السيد النافذ الحُكْمِ في الأمور ذا مروءة؟ كيف ساد قومه إذا لم يكن ذا مروءة، ثم أليس الذكيّ المتوقّد الفؤاد، الجيّد القيام بما حُمِّل ذا مروءة وشهامة؟ إنّ المروءة والشهامة صنوان. ويتعذّر أن تفارق إحداهما امرأ حاز هذه الصفات الحسنة.
فالتخطئة التي رآها في القول الشائع السابق، لا حجّة له فيها.

ومن تضييق الدلالة –عنده– أيضاً تخطئة العبارة الآتية:"فلان طاهر الذَّيل، يريدون أنه ظَلِف[16] النفس، مُنزَّه عن المطامع الدنيئة، والمكاسب الممقوتة، –وبعد ذكر هذا الشرح يقول–: ولا معنى لطهارة الذيل –هنا– كما لا يخفى، ولكن لهذه الكناية معنى آخر لا يخفى على اللبيب، ومثلها: هو عفيف المئزر، ونقيّ الثياب، وطاهر الحُجْزَة، وطيِّبُ مَعْقِد الإزار"[17].

وفيما يبدو لنا أنّ هذه التخطئة غير صائبة أيضاً، فهي تشبه ما ذهب إليه في العبارة السابقة. ودليل ذلك واضح. وهل ظَلَف النفس والتنزّه عن المطامع الدنيئة والمكاسب الممقوتة مجافٍ ومنافٍ لطهارة الذيل وعِفّة المئزر؟ أليس المترفّع عن المطامع الدنيئة والمكاسب الممقوتة هو طاهرَ الذيل عفيفَ المئزر مترفّعاً عن هتْك الأستار والدبيب إلى الحرمات والأعراض؟ الظاهر أنه لا خطأ في العبارة الشائعة. وعندما خطّأها اليازجي ضيّق واسعاً، ووقف عند حرفية ما نقلته المعجمات دون مسوّغ. والمقام ليس مقام حدود وتعريفات أو مصطلحات، حتى يحرص المرء على حرفية اللفظ والدلالة... والعربية غنية مرنة.

وأنكر اليازجي **الخلط بين الصفات، فلكل موصوف صفات تناسبه لا يجوز** تغييرها وإحلال صفات غير مناسبة محلّها نحو قولهم:"غصن يانع، أي: نضير أو رطب، كذا زهرة يانعة، وروض يانع، ولا يأتي ينع بهذا المعنى، إنما يقال: ثمر يانع، ويَنيع؛ أي: ناضج، وقد

---

[14] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٦٧.

[15] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (٣٦/١).

[16] السابق: (٣٦/١).

[17] مترفّع عن الدنايا. المعجم الوسيط (ظلف).

يَنَعَ الثمرُ وأَيْنَعَ، إذا أدرك وحان قطافُه، واليانع أيضاً: الأحمر من كل شيء، وثمر يانع إذا لُوِّنَ"[18]. وذكر اليازجي طائفة من الأدباء الذين وقع هذا في كلامهم منهم: الحريري ٥١٦ هـ (صاحب درة الغواص، والشريشي (شارح مقامات الحريري)، والصفدي(٧٦٤ هـ) صاحب الوافي بالوفيات).

وقد يقال: إنّ الثمرة كانت زهرة. فقد تحمل على " اعتبار ما كان" من علاقات المجاز المرسل. أمّا غصن يانع فليس لها وجه مقبول.

ومن ذلك قولهم:" أشار عليه بكذا فانصاع لمشورته، يعنون انقاد وأطاع، ولا وجود لذلك في اللغة، لكن يقال: انصاع الرجل إذا انفتل راجعاً مسرعاً، وفي (الأساس): انصاع القوم، إذا مرّوا سراعاً، وفي (اللسان): صاع الشيء يصوعه صوعاً فانصاع، أي فرّقه، فتفرّق. لم يجيء في هذا الحرف غير ذلك"[19].

والظاهر أنّ المعنى الشائع لـ"انصاع" بعيد عن معناه في اللغة، كما قال اليازجي.

وممّا يثقل إيجاد وجه للصواب فيه إلا بتكلّف، ما خطّأه اليازجي -هنا- وهو قولهم: " فعلت هذا لصالح فلان، أي: لمصلحته ومنفعته، وهذا الأمر من صالحي، وهي الصوالح. ولم يأت الصالح في شيء من اللغة بهذا المعنى، وإنما هو من كلام العامة"[20].

وتتوارد الأمثلة في كتاب "لغة الجرائد" لتؤكّد أن اليازجي يسعى جاهداً إلى التوقف عندما سُمِعَ من دلالات الألفاظ عن الفصحاء، ولا يرتضي أن يوسّع شيئاً من ذلك وإن شاع، فهو يطمح إلى أن تعود لغة الجرائد إلى التقيد بالمسموع، والسير على نهجه وليس العكس. فقلّما لجأ إلى القول بالتضمين أو المجاز ليعقد آصرة بين دلالة قديمة وأخرى مستحدثة شائعة، ليسوّغ ما شاع استئناساً أو قياساً على ما سُمِعَ. ومن أمثلة ذلك: تخطئة قولهم:" حكم صارم، أي: عنيف، ورجل صارم مثله، وفلان من أهل الصرامة، أي: أهل الشدة والعنف"[21]. ومعنى الصرامة -عنده-: الشجاعة. وقال:"وفسّرها صاحب الأساس بمعنى المضاء في الأمور، وقد صَرُمَ الرجل -بالضم- وهو صارم. نادر"[22].

وظاهر هذا التمسك بالمعنى المسموع وعدم توسعته قيدٌ أُمْلَـةٌ،على أنّ العربية مرنة،ومسالكها متعدّدة غنية، ولكن اليازجي يؤثر الضيق والقحط،والأرض حوله ممرعة خصبة،وعلاقات المجاز المرسل رافد ثَرّ.

---

[18] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (٣٧/١ – ٣٨). نَوَّنَ البَلَحُ: ظهر فيه أثر النُّضْج
[19] السابق: (٣٤/١).
[20] السابق: (٣٨/١).
[21] السابق: (٤١/١).
[22] السابق: (٤١/١).

يمكن أن نلجأ إليها لتفتح لنا آفاقاً رحيبة. ولعل من علاقاته المناسبة –هنا– علاقة "اللازميّة" وهي كون الشيء يجب وجوده عند شيء آخر. فالصرامة مجاز مرسل علاقته اللازمية، لأنها توجد عند وجود الشجاعة، فالشجاع صارم، والشجاعة تقود إلى الصرامة غالباً. وأقرب من هذا قول الزمخشري في الأساس–كما نقله اليازجي– فالصرامة عنده– المضاء في الأمور، وهل المضاء في الأمور ينفك عن الشدة؟ والماضي في أمره –عادة– قوي الإرادة، حمل نفسه على محمل محدّد لا رجعة فيه، فهو شديد الإصرار والتمسك بما اقتنع به أو مضى في سبيله، فهو صارم، ولا يلزم أن يكون عنيفاً، ولكنه قويّ العزيمة.

وإنكاره الاستعمال الشائع: "اقتصد كذا من المال إذا استفضل منه فضلة"[23]، يمكن أن يقال فيه ما قلناه في مواضع متعددة في المسائل التي يقف فيها عند الدلالة المسموعة لا يجاوزها، وأمامه إمكانية التوسع قائمة بل ممتدة. وهو يرى –هنا– أنّ الاقتصاد في اللغة معناه: الاعتدال والتوسط. ويقول: "فلان مقتصد في معيشته إذا توسّط بين التقتير والإسراف...وأصل معنى القصد: استقامة الطريق، فكأن المقتصد لا يميل إلى التفريط ولا الإفراط..."[24]. وبعد ذلك يقول: "وحينئذ، فلا معنى لأن يقال: اقتصدت مالاً، فضلاً عن أنّ الفعل لازم لا يحتمل التعدية"[25].

أمّا إنكاره "الاقتصاد" –بعد أن جلّى معناه هذه التجلية – فلا معنى له، وأمّا اعتراضه على تعدية الفعل وهو لازم، فهو محق. واقترح أن تكون كلمة "التوفير" موضع "الاقتصاد" لأنّ فعلها متعدٍ، فلا إشكال في استعماله في هذا السياق، ودافع عن اقتراحه قائلاً:"... بلى إنّا لم نجد هذا اللفظ في كلامهم على وجهه الذي نستعمله اليوم، ولكن يمكن ردّه إلى كلامهم من أسهل سبيل"[26]. ثم أورد طائفة من الأدلة ليحكم الصلة بين "دلالة التوفير" المسموعة والدلالة المرادة في الاستعمال المعاصر، لتكون بديلاً من كلمة "الاقتصاد". فتوفيرُ الشيء: جَعْلُهُ تاماً، واصطلاح العروضيين "الموفَّر"[27] يحمل المعنى نفسه، وأيّد رأيه –بعد ذلك– بشواهد وردت فيها "وفّر" بمعنى "اقتصد" فكانت أكثر ملاءمة. ولكن هذه الشواهد لكتاب مولّدين، وهم:

---

[23] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/٤١ – ٤٢).

[24] السابق: (١/ ٤١ – ٤٢).

[25] السابق: (١/٤١– ٤٣).

[26] السابق: (١/٤١– ٤٢).

[27] السابق، وفيه:"الموفّر– في اصطلاح العروضيين– ما جاز من الأجزاء أن يُخرم، فلم يُخرم، فسُمّي تركه الخَرْم توفيراً". "والخَرْم: يراد به في العروض حذف أول متحرك من الوتد المجموع في أول البيت، ويكون ذلك في (فعولن)، و(مفاعيلن)، و(مفاعلتن)...". د. محمد إبراهيم عبادة: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص١٠٤.

المسعودي والمقّري، والبلوي. ويبدو أنه ساق أقوال هؤلاء للاستئناس لا للاحتجاج. ويرى اليازجي –هنا– يردّ المعنى المحدث لكلمة "الاقتصاد" إلى معنى كلمة "وفر" المسموعة، حرصاً منه على عدم استحداث معانٍ لم تُسمع، وإبقاء لمعاني الكلمات كما سُمعت عن الفصحاء.

ومّما خطّأه من الأقوال الشائعة، وحجته في ذلك أنها لم تسمع عن العرب بهذه الدلالة:

نوّه بالأمر، ونوّه عنه، أي: ذكره تلويحاً وأشار إليه من طرف خفيّ، وفي "أساس البلاغة" للزمخشري: نوّهت به تنويهاً رفعت ذكره وشهرته[28]. فالمعنيان مختلفان.

– وقولهم: انفرط العقد، وأغرب من ذلك – في رأيه– انفرط سلكه. وقد ورد ذلك في خزانة الأدب لابن حجّة الحموي. وهذا الاستعمال – عند اليازجي– من أوضاع العامة صيغة ومعنى[29].

–وقولهم: أمعن في الأمر وتمعّن فيه، أي: تدبّره وتقصّى النظر فيه. وربما قالوا: تمعّنه، وأمعن فيه النظر. أمّا "أمْعَنَ" فمعناه التباعد والإيغال؛ نحو: أمعنت السفينة في البحر، وأمعن الطائر في الطيران، ويستعمل – مجازاً للمبالغة في الأمر، نحو: أمعن في الطعام والشراب والضحك... وأمّا "تمعّن" فلم يثبت وروده في شيء من كلام العرب[30]. وانتهى محمد العدناني بعد مناقشة هذا الأسلوب إلى الآتي: " أنْعَمَ النَّظَرَ في الأمر، أمْعَنَ في النَّظَرِ، لا تَمَعَّنَ فيه"[31].

ومّما يرد في الاستعمالات الشائعة في غير موضعه:

الصحيفة والصفحة. يقولون: قرأت هذا في صحيفة كذا من الكتاب، يقصدون الصفحة، وهي أحد وجهي الصحيفة، وإنما الصحيفة الورقة بوجهيها[32]. ويقولون: ذهب الرجلان سويّةً، أي: ذهبا معاً، وإنما السويّة بمعنى السواء، يقال: قسموا المال بينهم بالسّويّة، وهذا حكم لا سويّة فيه وهي النَّصَفَةُ والعدل[33].

– احتار في الأمر، من (الحَيْرة)، ولم يُسمع (افتعل) من هذا، وإنما يقال: حار يحار، فهو حائر وحيران، وحيّرته فتحيّر.

– فوّضت فلاناً بالأمر وفي الأمر، أي: رددته إليه، فيعكسون عمل الفعل، والصواب: فوّضت الأمرَ إلى فلان.

---

[28] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٤٤ – ٤٥).

[29] السابق: (١/٤٤ – ٤٥).

[30] السابق: (١/٤٧).

[31] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٦٢٤. (المادة: ١٨٢٥).

[32] السابق: (١/٤٧).

[33] السابق: (١/٤٧).

–ومثله قولهم: نوَّطْتُهُ بالأمر وأنطته بالأمر، والصواب: نُطْتُ الأمرَ بفلان أنوطُهُ، وهذا الأمر منوطٌ بك بلفظ الثلاثي لا غير.

– ومن ذلك، أهاجه الغضب، وهو مُقادٌ إلى هذا الأمر بطبعه، وطعام مُقيت، وأقرَّ المجلس على كذا، أي: استقرَّ رأيه عليه، وأكربه الهمُّ، وأرعبه الخطب، وفلانٌ رجل مُهابٌ. والصواب في ذلك التجريد: هاج، ومقود من (قاد) لا من (أقاد)، وقائت من (قات) لا من (أقات)، وقرَّ، وكَرَبَهُ الهمُّ، ورَعَبَهُ الخطبُ، ومَهيب من (هاب) لا من (أهاب)[34].

ومن تمسكه الشديد بالسماع إنكاره قولهم: شيَّد معالم الحضارة[35]. وحجته أنَّ التشييد لم يُسمع عن العرب إلا في المحسوسات فالمَعْلَمُ هو الأثر الذي يستدلّ به على الطريق. ووجه الكلام –عنده– أن يقال: أوضح معالم الحضارة مثلاً، أي ما طُمِس من آثارها، وهو ما جاء في كلام الفصحاء. وظاهر هنا أن العبارة يمكن أن تخرَّج على المجاز، (فهي استعارة). ولكنه كما صرّح في المقدمة بأنه لن يخرِّج ما شاع من أساليب خالفت كلام الفصحاء، والتخريج بوجوهه المتعددة لا يتأبى عليه ولا يعجزه، ولكن جعل وُكْدَه العودة إلى البيان العربي في عصوره الأولى.

ومن العبارات التي كان ضيق العَطَن بها قولهم: أخنى عليهم الدهر بِكَلْكَلِه[36]، قال: وهو من مضحكات الكلام. والأَوْلى عنده أن يقال: طحنهم الدهر بكلكله، وجرَّ عليهم كلاكله، ورأى أنَّ الذين قالوا: أخنى عليهم الدهر بكلكله، لا يبعد أن يكون الوهم قد تسلل إلى أذهانهم من قول الشاعر:

إذا ما الدهر جرَّ على أناس كلاكله أناخ بآخرينا

فقالوا:"أخنى" بدلاً من " أناخ " وقولهم: أخنى عليهم ورد في شعر النابغة. حيث قال: "أخْنى عليها الذي أخْنى على لُبَدِ". ولكن خروج الأسلوب المحدث قليلاً عمَّا سُمِع جعله يسارع إلى إنكاره. علماً بأن المجاز رَحْبُ الصدر لاستيعاب هذه العبارات المستجدة.

وشبيه بما مرَّ حكمه على القول المحدث: بسطت أسبابُ العُمرانِ رُواقها[37]. فهو عنده مما لا يتصوَّر في حقيقة ولا مجاز ولا يمكن ردُّه إلى تفسير صحيح. ووجه المجاز فيها يسير المنال.

والتوكيد في قولهم: عنده رجلان اثنان[38]، غريب لا معنى له. والتوكيد له أغراضه في كلامهم، كدفع السهو واحتمال التجوّز، وغير ذلك.

---

[34] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٤٨ – ٤٩).

[35] السابق: ص٦٩ (طبعة مطبعة مطر بمصر) د.ت ص٦٩.

[36] السابق: ص٦٨.

[37] السابق: (طبعة مطبعة مطر بمصر)، ص٦٨.

ومن ذلك قول القائل: إنّ تلك السجون كانت منبت الأوباء –جمع وباء– ومُبْتَرك الأمراض. فَرَاه اليازجي غريباً بعيداً مُتكلّفاً[38]، ووجه الاستعارة ظاهر فيه.

بدا لنا اليازجي من تصحيحاته اللغوية موغلاً في التمسّك بالسماع. فعبارة "لم يسمع" تتردد أصداؤها بأنماط شتّى، كقوله: ولم ينقل ذلك عن العرب، ولم يسمع فيه غير ذلك، ولم يحكوا فيه غير ذلك، وهو غير منقول عنهم..

كما يبدو أنّ الألفة آسِرة، فكم من عبارة أو كلمة غزت القلم أو اللسان بسبب طول المعايشة والاستعمال، فلا يجدي في ردّ سلطان الألفة تنبيه أو تصحيح بقرع السمع مرة، بعد أن قرعت العبارة الشائعة الأسماع مرات، واتخذت من المخزون اللفظي أو الحصيلة اللغوية للفكر الجمعي لها مُستقراً، فكم من مصحِّح لغويّ يخطّئ استعمال عبارة أو لفظة شائعة، ولكنه يقسع فيما خطّأ، فابن هشام عدّ قولنا: "قد لا يأتي" غلطاً، ولكنه استعمل ذلك في "المغني". قال في مبحث"هل": "... وفي تسهيل ابن مالك أنه يتعيّن مرادفة (هل) لـ (قد) إذا دخلت عليها الهمزة... ومفهوم أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها، بل قد تأتي لذلك كما في الآية[39]، وقد لا تأتي له"[40].

وقد وقع اليازجي فيما خطّأه في بعض المواضع من كتابه، فمن ذلك: جمعه "غلط" على أغلاط، بعد أن حكم على جمع "مجد" على "أمجاد" بالخطأ[41]؛ لكونه لم يسمع ولأنه مصدر، فالمصدر لا يجمع. وقال اليازجي:" وقول الآخر: لا يصح أن يؤخذ حجة طالما أنّ كتب اللغة لم تُحط بكل الألفاظ، يريد ما دامت كتب اللغة لم تحط، فجعل طالما ظرفاً، وهي من قبيح أغلاط العامة"[42]. وقال:" وقوله: لا يحق سوى للإله، ففصل بين سوى وما أضيف إليه باللام، والصواب: لسوى الإله، أو إلا للإله، وهي من الأغلاط القديمة"[43].

ولعل الأَوْلى له– عملاً برأيه في هذه التخطئة –أن يقول: غلطة ويجمعها على غَلَطات.

وممّا جاؤوا به خلافاً للمسموع:

قولهم: عرض له فاندهش وانذهل، ولم يُحكَ مثال (انفعل) من هذين الحرفين، وإنما يقال: دَهِشَ من باب (تَعِبَ)، وذَهَلَ من (فَتَحَ) وهي اللغة الفصحى[44].

---

38 السابق: ص٦٦ .

39 يريد قوله تعالى:﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر...﴾. سورة الإنسان: الآية (١).

40 ابن هشام: مغني اللبيب (ط١)، (٣٨٩/١).

41 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر بمصر)، ص٣٧.

42 السابق: ص٧٢.

43 السابق: الصفحة نفسها.

44 السابق: (٥٠/١، ٥١٠٠).

"ويقولون: تمَّ بينهما عقد الزيجة، يعنون الزواج، ولم يُحكَ وزن (فِعْلة) من هذه المادة، وإنما هي من الألفاظ العامية"[45].

ويعكسون في الزفاف فيجعلون الرجل يزفّ إلى المرأة فيقولون: زُفَّ فلان على فلانة – معدّى بعلى، والمسموع: زفّت العروس إلى بعلها، أي: أهداها إليه. ويعلّق اليازجي على هذا التعبير المقلوب تعليقاً يقطر حسرة وتهكماً، حسرة على تراجع مكانة الرجل، وتألماً من اتساع سيطرة المرأة عليه.

قال: "... ويعكسون الاستعمال... ولا يقال: زُفّ الرجل إلى المرأة إلا أن يكون هذا من مقتضيات هذا العصر الذي استوقفت جماله، وأصبح نساؤه رجالَهُ... ورأينا المرأة تتطاول إلى النهي والأمر. والأمر لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله"[46].

ومن ذلك قولهم:"هو عدوّ لدود، وهو ألدّ أعداء فلان، يريدون باللدود: الشديد العداوة، وهو خلاف المعروف في استعمال العرب، لأن اللدود عندهم بمعنى الذي يغلب في الخصومة"[47].

إن كثيراً من المفردات والأساليب التي وقف عندها اليازجي مخطّئاً ومصححاً تنتمي إلى المسموع، والأخذ بما جاء عن العرب وعدم تجاوزه. سواء أكان ذلك يتعلق بالتعدية واللزوم، أم بتعدية فعل ما بحرف معيّن، أم بالجموع، أم بالمصادر أم بالمشتقات.

"ويقولون: رضخ له، أي: أذعن وانقاد. ولم يرد (رضخ) في شيء من هذا المعنى. وإنما الرَّضْخ :كسر الشيء اليابس. يقال: رضخ الجوزة، ورضخ رأس الحية. ويقال: رضخ له من ماله، إذا أعطاه عطاء يسيراً"[48].

"ويقولون: صلّح الشيء تصليحاً خلاف أفسده فاصطلح، وكلاهما خطأ، لأنَّ الأول لم يرد في اللغة أصلاً، والثاني من أفعال المشاركة، يقال: اصطلح الخصمان، أي: تصالحا، وليس في شيء من معنى الصلاح الذي هو ضدّ الفساد. والصواب: أصلحه إصلاحاً فصلح.

---

[45] السابق: (٦٨/١).

[46] السابق: (٦٨/١). هذه شكوى إبراهيم اليازجي من انحسار مكانة الرجل، قبل نحو (٧٠) سبعين عاماً. ولست أدري كيف تكون شكواه لو أدرك عصرنا هذا، عصر الألفية الثالثة، وفيها شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت) وشبكات أخرى لا تُحصى.

[47] السابق: (٥٦/١).

[48] السابق: (٧٠/١).

صلاحاً وصلوحاً، لأنَّ الثلاثي إذا كان لازماً استُغني به عن مطاوع مزيده، ومنهم من يقول في مطاوعه (انصلح) وكأنها لغة من يقول في ضدّه (انفسد) مما تقدّم الكلام فيه قريباً"[49] [50].

"ويقولون: استحسَّ بالأمر، أي: شعر به، أو استشعره ولم يرد (استحسَّ من كلامهم، ولكن يقال: أحسَّ الأمر، وأحسَّ به، وقد يقال: حسَّ بصيغة المجرد، والأولى أفصح"[51].

ويذكر اليازجي طائفة من الأفعال التي يزيد بعضهم الهمزة في أولها خطأً، والصحيح ألاّ تزاد هذه الهمزة، لأنه لم تسمع زيادتها. وذلك كقولهم: أرشاه، أي أعطاه الرشوة، وآذن له بكذا، أي: أذن له فيه، ومنهم من يقول: آذنه بكذا[52]، فيعدّونه بنفسه وإنما يقال: آذنه بالأمر، أي: أعلمه به وأشعره. ويقولون: أعاقه عن الأمر، وأحنى رأسه، وأذرف دمعه، وأهزل دابته، وأنشد الضالة، وأسدل الحجاب، وأغاظه وأشغله. والصحيح ألاّ تزاد الهمزة في كل ذلك.

ويستعملون طائفة من المشتقات من أفعال زيدت الهمزة فيها والصواب عدم زيادتها، فمن ذلك قولهم: أمر مُلِذّ، وأمر مُشين، وأمر مُحطّ بالشرف، أي: حاطّ للشرف... وهو مُصان من كذا، ومُساق إلى كذا، وسلعة مُباعة، فزيادة الهمزة في أفعال كلٍّ من هذه الكلمات لم تُسمع في الفصيح، كما يرى اليازجي. ومن ذلك أيضاً: أبصرتُ بالشيء -معدّى بالباء- وإنما يقال: بَصُرْتُ به(بضم الصاد وكسرها) وأبصرته، فالباء تُعاقب الهمزة، فهما لا تجتمعان[53].

ومن الأخطاء الشائعة في الجرائد قولهم:" هنأ القادم بسلامة الوصول، يعنون بوصوله سالماً، وهي من العبارات الشائعة التي لا تكاد تخلو منها جريدة، ولا يخفى ما فيها من فاسد التعبير، لأنَّ مفادها إثبات السلامة للوصول لا للقادم. والوصول لا يوصف بكونه سالماً أو غير سالم"[54].

ولكن ما خطّأه اليازجي -هنا- يمكن أن يُلتمس له وجه كأن يقال: إن (أل) في قوله "الوصول" بدل من ضمير الغائب: هنأ القادم بسلامة وصوله، فتصح العبارة وقد تحمل سلامة

---

[49] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (٥٧/١) وفي هذه الصفحة يقول:" ويقولون : رجل مفسود السيرة وقد انفسد. وكلاهما خطأ، لأنَّ (فسد) لازم، فلا يصاغ منه المجهول، ولا يُبنى منه مطاوع ". وفي كتاب شذا العرف للحملاوي(ضبطه وعلّق عليه يوسف بخيوي)، ص١٧: أنَّ اللازم لا يبنى منه للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين... وفيه أنَّ المطاوعة لا تكون إلا في الأفعال العلاجية، وفسد - فيما يبدو- ليس منها. ويقول اليازجي: إنَّ الثلاثي اللازم استُغني به عن مطاوع مزيده. ويشترط في أفعال المطاوعة أن تكون متعدية أيضاً. وفسد: فعل لازم.

[50] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(٧٧/١).

[51] السابق: (٧٠/١).

[52] يريد: أنَّ "آذنه بكذا" لا تأتي بمعنى سمح له. وإنما تأتي بمعنى أعلمه بكذا.

[53] السابق: (٧٤/١ -٧٥).

[54] السابق: (طبعة مطبعة مطر ط١) ص٦٦.

الوصول على الكناية عن نسبة، كقولنا: المجد تحت ردائه، فإثبات السلامة للوصول هو إثبات أمر متصل بأمر آخر، وهذا الأمر الأخير وثيق الصلة بكلمة "القادم".

وإنّ **حرص اليازجي على التمسّك بالمسموع قاده إلى تخطئة بعض الفصحاء الجاهليين**، عندما وجد في بعض أقوالهم ما ظاهره يخالف أكثر الفصيح، كما قاده هذا التمسّك إلى نقد بعض ما جاء في المعجمات، فبعد القول بتخطئة الحارث بن حلزة في تأنيث "ضوضاء"[55]، انتقل إلى نقد ما جاء في "القاموس"حيث أورد " الخِشّاء" -بالكسر والتشديد- في مادة "خشش" وفسّره بالتخويف. قال اليازجي:" وليس في هذه المادة شيء من هذا المعنى، وإنما الخِشّاء فِعّال بالكسر - من خشّاه -بالتشديد- يخشّيه تخشية، مثل: كذّبه تكذيباً وكِذّاباً، وقضّاه تقضية وقِضّاء، فالهمزة فيه منقلبة عن الياء التي هي لام كلمة، كما هو ظاهر. ومن الغريب أنّ الشارح لم يتعرّض لهذه اللفظة مع أنها لم ترد في لسان العرب الذي عنه أخذ معظم ما جاء في هذا الشرح"[56].

وخطّأ اليازجي عدداً من المحدثين أيضاً، وهو يتحدث عمّن يؤنّثون المذكر، منهم: ابن نباتة المصري، في قوله:

وسلبتَ لُبّي والحشا وَجَبتْ   فعَييتُ بالإيجاب والسلبِ

ففي قوله:" الحشا وجبت" أنث الحشا وهو مذكّر.

وقال اليازجي:

"ومن هذا -أي: من تأنيث المذكر- قول بديع الزمان الهمذاني:

ولي جسدٌ كواحدةِ المثاني   ولي كَبِدٌ كثالثةِ الأثافي

وإنّما المثاني جمع مثنى، وهو الوَتَر الثاني من أوتار العود، فصوابه: كواحد المثاني، وربما ورد عكس هذا فذكّروا المؤنث، كقول أبي تمام الطائي:

لعَذَلَتْهُ في دِمَنَتَيْنِ تقادما   ممحوَّتَيْنِ لزينبٍ وربابِ

يريد: تقادمتا، وهو من الضرورات التي لا تباح للشاعر"[57].

ثم يورد اليازجي أخطاء مشابهة لذلك، للمأموني (أحد شعراء يتيمة الدهر للثعالبي)، ولأبي الفتح البُستي، وابن حجّة الحموي، وصفي الدين الحلي، ولسان الدين بن الخطيب، وابن هانئ الأندلسي، وعدد آخر من الشعراء[58].

---

[55] السابق: (١/٤٥).

[56] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد ، (١/٤٦) .

[57] السابق: (١/٧٨-٧٩).

[58] السابق: (١/٨٠-٨٢).

وبعض ما خطّأه اليازجي معتمداً على السماع، فيه نظر، من ذلك: أمر هامّ[٥٩]. ففي المصباح: "وأهمني الأمر بالألف: أقلقني، وهمّني همّاً – من باب قتل – مثله." ووجعته بطنه[٦٠]. عدّه ابن مالك فيما يذكّر ويؤنّث، كما قال السيوطي في المزهر[٦١]. و"رغب الشيء"[٦٢]، جاء في المصباح: "رغب": "رغبت في الشيء ورغبته يتعدى بنفسه أيضاً"[٦٣].

ويرى اليازجي أن السعي اللاهث وراء التخريج والتماس الأعذار والحجج الضعيفة لبعض ما شاع على أقلام الكتّاب وألسنتهم وفيه مخالفة لوجوه القول الفصيحة، مفسدة اللغة. قال في هذا الصدد:"إذ قلّما تجد تركيباً مخالفاً للصحة إلاّ وله وجه يُرد إليه، ولو حملاً على بعض شواذ الكلام، وحينئذ فعلى اللغة السلام ". [٦٤]

غير أن اليازجي يوجّه التخريج والتماس الأدلة لبعض وجوه القول توجيهاً غريباً لا يتجلى المراد منه حيث يقول :" على أن التخريج إنما يُنحى فيما يصدر عن قائله سهواً أو لضرورة، لا فيما يُرتكب عن جهل، أو في سعة من اجتنابه،ولا على أن يُجعل قاعدة يسوّغ بها ركوب الشطط، ثم تتكلّف له الأعذار الباردة والحجج الواهنة".[٦٥]

ووجه الغرابة في هذا القول أنّ التخريج يلتمس للسهو والضرورة. وقد يقال: لماذا لا يؤخذ بالتخريج لما شاع على ألسنة مشهوري الكتّاب وأقلامهم مخالفاً الأساليب الفصيحة أو العليا وله وجه يمكن حَمْلُه عليه؟ فتخريج هذا الشائع أولى من تخريج ما يقال سهواً أو لضرورة.

الاستئناس بكلام المولّدين:

وممّن استأنس اليازجي بكلامهم من المولّدين: المسعودي في مروج الذهب، والمقّريّ في نفح الطيب، والبلَويّ في الألفباء[٦٦].

ولعلّ صلاح الدين الزعبلاوي أنصف إبراهيم اليازجي عندما وصف منهجه في التصحيح اللغوي، حيث قال: "أما الشيخ إبراهيم اليازجي، فهو –على إحاطته ورسوخ قدمه وتقصّيه في التدقيق– يجازف حيناً في كثير من أقواله؛ فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر، على ما هو مبسوط من ذلك في مواد كثيرة من الكتاب. تراه يمنع (أساق كساق وألام

---

[٥٩] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، مطبعة مطر بمصر، ط١، د.ت، ص ٢٩. (٢/٢٢٤)

[٦٠] السابق: مطبعة مطر بمصر، ط١، د.ت، ص ٥٠.

[٦١] السيوطي: المزهر (٢/٢٢٤).

[٦٢] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، مطبعة مطر بمصر، ص ٦٢.

[٦٣] الفيومي: المصباح المنير (رغب).

[٦٤] السابق: ص١٣.

[٦٥] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص١٣ .

[٦٦] السابق: (٦٣/١).

كلام)، وكلاهما منصوص عليه. ولعله قد أخذ بالأشهر إيثاراً له. لكن اعتماده عليه لا يجيز له بوجه من الوجوه أن يمنع من سواه، ولم يُنصّ على أنه لغة رديئة، أو متروكة، أو ساقطة، أو مرذولة... فهو لم يطّرد -كما ترى- على سنن واحد في تقرير أحكامه، ولم ينتهج منهجاً فرداً يلاحظه ويراعيه. لكن أقواله فيما عدا ذلك سديدة، غزيرة المادة، واضحة، قريبة المنال في الجملة[67].

٨- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

يتجلّى موقف النجار من اللغات والمعجمات في مواضع متعددة من مناقشاته وآرائه المبثوثة في كتابه "لغويات". وفي الأمثلة الآتية إضاءة لاحتجاجه باللغات والمعجمات.

استدلّ النجار بالفصيح المسموع الذي نقلته كتب اللغة، وإن خالف القياس أحياناً.

ومن أمثلة ذلك ما جاء في تعقيبه على المسألة الخلافية جمع حاجة على حوائج:

خطّأ الأصمعي جمع "حاجة" على "حوائج" وذهب إلى أنه مولَّد، ولعلّ ما حمله على هذا كونه جمعاً غير قياسي، فحاجة على زنة فَعْلة وهذا لا يجمع على صيغة منتهى الجموع. فلا يقال في جمع غارة: غوائر، ولا في ساحة: سوائح. وتبع الحريري الأصمعي وعدّ "حوائج" من أوهام الخواص. ولكن ابن بري والأئمة المحققين ردّوا هذه التخطئة وأوردوا شواهد كثيرة فصيحة مسموعة لجمع "حاجة" على "حوائج"[68].

ويعقّب النجار على ذلك بقوله: "وكم من فصيح خالف القياس ولم يغضّ من فصاحته"[69].

وفي تعقيبه على كتاب "قل ولا تقل" لمحمد صالح الزيدي يقول: "والأستاذ -يريد الزيدي- يلتزم الفصيح الراجح من الأساليب، وسبيلي في كتابي أن أذكر ما أقف عليه في المبحث من راجح ومرجوح توسيعاً للثقافة العربية"[70].

فالنجار لا يأبى الأخذ بالمرجوح إذا شاع إغناء للغة، وتوسعة لها.

وكان النجار يحتج بما نقلته المعجمات القديمة، ويتوقف عند مرويات الأفعال المسموعة، ولا يتجاوزها إلى المحدث أو المولّد. فإذا عثر على نقل في كتاب لغوي صالح للاستدلال به مؤيداً الشائع من القول، قرّره -في مطلع مقالة له- يبحث عذراً لمخطّئي عبارة "الطلبة المتفوقين" حيث يقول: "والمخطّئون للتفوق في معنى العلو والغلبة والبراعة لم

---

[67] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٧.

[68] محمد علي النجار: "لغويات"، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٧م، المجلد ٢٨، الجزء ١، ص ٨٣.

[69] السابق: الصفحة نفسها.

[70] السابق: ص ٨٢.

العذر. فالشائع في هذا المعنى الصيغ الثلاثية... ."[71] يريد: فاق يفوق، واسم الفاعل منه فائق. أمّا(تفوّق) مزيد(فاق) فله معنى آخر: "يقال: تفوّق الشراب: شربه شيئاً بعد شيء، وهو مطاوع فوّقته الشراب، إذا سقيته إياه شيئاً بعد شيء... ."[72]

ولكن النجار يرى أنّ شيوع الفعل في الاستعمال دعاه إلى البحث عن دليل يسوّغ به هذا المعنى الجديد الذي اكتسبه الفعل (تفوّق)؛ فسأل بعض شيوخ اللغة، وبحث في المعجمات، حتى عثر على بغيته في أساس البلاغة للزمخشري، ففيه: " هو يتفوّق على قومه، وفيه: فوّقته على غيره: فضّلته"، ورجع إلى (القاموس) و(التاج) فوجد فيهما ما أورده صاحب الأساس، فأجاز هذا الاستعمال[73].

وعندما لم يجد في المعجمات مسوّغاً لاستعمال الفعل"تزعّم" بمعنى "ترأّس" خطّأه[74]. ولم يجد في المعجمات القديمة الفعل (أربك) بل وجد (ربِك) و(رُبِك)، فلم يُجز عبارة "عمل مُرْبِك"، ولكنه- بعد بحث دؤوب- صحّحها؛ اعتماداً على تعدية الفعل الثلاثي اللازم بزيادة الهمزة في أوله فـ(ربك) بزيادة الهمزة يصبح(أربك، يربك)، ومنه(مُرْبِك)، كما نص ابن القوطية في كتابه(الأفعال) على أن معنى (ربك الرجل): اضطرب في أمر لا يستطيع الخروج منه[75].

ورجع إلى أفعال ابن القطاع فوجد فيه (رئاسة) مصدراً للفعل (رأس)، ووجد (رئاسة) بالهمزة، و(رياسة) بالياء في أفعال ابن القوطية، فحكم بصحة(الرئاسة) مصدراً لـ(رأس)[76]. وبعد أن لجّ كثير من المعاصرين المعنيين بالعربية في المصدر(الرئاسة) ونفوه من حظيرة العربية-على حد عبارته[77]- قال النجار: "... فبعد هذا: وقرّ في نفسي أنّ الرئاسة – بالهمزة – من مصادر(رأس)، كالرياسة والرآسة"[78].

---

71 محمد علي النجار: (لغويات)، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٤٦م، المجلد(١٧) الجزء ١، ص٢٦.

72 السابق: المجلد(١٧) الجزء ١، ص٢٦.

73 السابق: ص٢٦-٢٧.

74 السابق: ص٢٧.

75 السابق: مجلد ١٧(٢٧/١).

76 السابق: المجلد ١٧، الجزء ٨، ص٣٦٥.

77 السابق: المجلد ١٧، الجزء ٨، ص٣٦٣.

78 أي: بعد رجوعه إلى أفعال ابن القطاع، وأفعال ابن القوطية، [illegible] السابق: المجلد ١٧، الجزء ٨، ص٣٦٥.

79 السابق.

ودفع تعدية الفعل (احتاج) إلى مفعول به صريح بما جاء في (أساس) الزمخشري[80]، ولكننا نراه لا يعوّل على (الأساس) في مناقشة العبارة الشائعة: "...لم يبق ولا درهم"، على الرغم من احتجاجه بالأساس في مواضع كثيرة من كتابه (لغويات) وثنائه على الزمخشري، حيث يعرب عن إعجابه به قائلاً: "والزمخشري هو من هو".

واحتجّ بأمثال تمثلت بها امرأة كنانية في حوار دار بينها وبين معاوية بن أبي سفيان، ولا يخفى أن الأمثال يلتزم فيها ما لا يلتزم في سعة القول.

ويعتمد على اللسان في مناقشة جمع (حياة) على حيوات، وينقل عبارته: "الحياة: نقيض الموت، كتبت في المصحف بالواو؛ ليعلم أن الواو بعد الياء في حدّ الجمع"، ويستنبط منها دليلاً على أن (حياة) تجمع على (حَيَوات)[81]. وينقل عن(القاموس) جمع حيّة (الثعبان): حيّات وحيوات، ويقول: "فتراهم قلبوا ياء حيّة الثانية في الجمع واواً حين أرادوا تحريك الياءين، وهذا يرشدنا إلى أن العرب ترفض في هذه المادة اجتماع الياءين متحركين"[82].

وردّ التعبير الشائع "لست أفيك حقك" معتمداً على (اللسان)، و(المصباح المنير)، وفيهما: أوفيتُ الرجل حقه، ووَفّيْتُه إياه، بمعنى: أكملتُه له. أمّا الفعل (أفيك) فهو من (وَفَى)، و (وفى)لازم. والأصح في العبارة الشائعة: (أوفيك)، أو (أوَفّيكَ حقَّكَ)[83].

وضُبِطت كلمة (مَكِنة)- في اللسان- بفتح الميم وكسر الكاف كما يقول النجار، وكذا في حديث شريف. ولكنها وردت في مستدرك التاج كما ينطقها الناس في العصر الحديث؛ بضم الميم وسكون الكاف، "وهذا يصحّح النطق الجاري بين الناس"[84].

ويعوّل النجار على كلام اللغويين في بعض تصحيحاته اللغوية، فمن ذلك تصويب كلمة "الاتحاد" لقول الزمخشري في الأساس: " واتّحد الرجلان، وبينهما اتّحاد". قال النجار: "وهذا يساوي المعنى المستعمل في الاتّحاد، وحسبنا بهذا مصدراً ثقة يُعوّل عليه، ويُستند إليه". قال ذلك بعد أن أجهده البحث عن كلمة "الاتّحاد" بالمعنى المتداول في عصرنا، فلم يجدها في نصوص العرب القديمة. وقد وردت في القاموس المحيط بمعنى مغاير لمعناها في أيامنا جاء في مادة(أحد): "واتّحد: انفرد"، ولم ترد في اللسان في مادتي "أحد، وحد".

ولكنه عثر عليها في بعض كتابات القرن الرابع وما بعده. منها كتاب للصابئ، نقلـه القلقشندي في صبح الأعشى[85].

---

[80] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء ٢، ص١٢١-١٢٣.

[81] السابق: ص١٢٥.

[82] السابق: ص١٢٦.

[83] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ١٠، ص٨٩٩.

[84] السابق: مجلد ٢٥، الجزء٢، ص١٧٢.

احتجاجه باللهجات:

ويحتج بلهجة يمنية في معرض حديثه عن جمع (حياة)، مؤكداً أنها تجمع على(حيوات)، فينقل عن اللسان أن ابن جني نقل عن قُطْرُب أن أهل اليمن يقولون: الحَيَوَة، بواو قبلها فتحة. فيعقب على ذلك بقوله: "أتكون مخطئين وجه الحق إذا أخذنا عن هذا أنَّ لام الحياة واو عند هؤلاء اليمانيين؟ وإذاً فالجمع عندهم:حيوات،أثوة "[85].

وعوّل النجار على بعض اللهجات العربية في البحث عن أصول العبارات الشائعة على ألسنة العامة. من أمثلة ذلك ما جاء في مسألة (مِيَّة) بدلاً من (مئة)، فبسط في مناقشة هذه الكلمة أدلة متعددة من القراءات واللهجات والكلام المسموع، شعراً ونثراً. وهو يرى أن العامة– في قولها ميّة– متبعة لهجة الحجاز الذين يخففون الهمز. قال: "فأصل ذلك تخفيف همزة (مئة) وإبدالها ياء... وتخفيف الهمزة سنة الحجازيين ومن صاقبهم وجاورهم. ويُبقي التميميون على الهمزة فلا يخففونها، ويسميهم علماء العربية أهل التحقيق... "[86]. ويخرّج تشديد ياء (ميّة) اعتماداً على ما سمع– في بعض اللغات – من تشديد كلمة (الخِمّ) و(السدّ) و(الأبّ) [87]. رأى محمد علي النجار أن رفع كلمة (أوهام) في قول لأحد فضلاء العصر–على حد عبارته–: "وإني كنت أربأ بمثلكم أن تخطّ يده خيالاتٍ وأوهامٌ "[88]، **يمكن حمله على لغة ربيعة** التي تجيز الوقف على المنصوب المنوّن بالسكون، كما قال الشاعر:

ألا حبّذا غُنْمٌ وحسنُ حديثِها   لقد تركتْ قلبي بها هائماً دَنِفْ[89]

والظاهر أن هذا التخريج لا ضرورة تلجئ إليه، فماذا علينا لو خطأنا عبارة محدثة لم تبلغ في الشيوع والانتشار شأواً كبيراً، فلسنا مضطرين–هنا–إلى التماس **حجّة نحوية قائمة على ضرورة شعرية** لعبارة حديثة جاءت في سعة القول، وكان أمام قائلها مندوحة؛ لكي يبتعد عن الضرائر واللحن. ومن أبرز المعجمات وكتب اللغة التي كان يستدلّ بما جاء فيها، أساس البلاغة للزمخشري، والأفعال لابن القطّاع، والأفعال لابن القوطية، واللسان، والقاموس المحيط، والمصباح المنير، والتاج ومستدركه.

---

[85] السابق: المجلد٢٦، الجزء٩، ص٨٦٣.

[86] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر،القاهرة، ١٩٥١م، المجلد٢٢، الجزء ٢، ص١٢٥.

[87] السابق: المجلد ٢٢،الجزء٨،ص٧١٨.

[88] السابق: ص٧١٩.

[89] السابق: المجلد١٧،الجزءان(٩-١٠)،ص٤١٨.

٩- د. مصطفى جواد:

كان اعتماد الدكتور مصطفى على المعجمات القديمة وكتب اللغة واسعاً. فكانت مفزعة الأول غالباً في مناقشاته للأخطاء الشائعة. وقلما ركن إلى المعجمات الحديثة، وكان يستمسك بالمعاني التي نصت عليها المعاجم القديمة. ومن أمثلة ذلك:

ردّ الدكتور مصطفى قول الذين يكسرون عين المضارع من "رأس" فيقولون: يرئس، وقال: "...فالمنجد هو الذي أفشى هذا الغلط"[٩٠] والصواب فتح عين المضارع فيقال: يرأس؛ لأنّ "النصوص المسموعة المدوّنة مجمعة على أنّ عين مضارع الفعل "رأس" مفتوحة"[٩١] كما خطأ فتح عين المضارع "أمَل"، فلا يصح: يأمَل، والصواب: يأمُل، بضم العين. وفتح عينه لم يرد في السماع، ولا أجازه القياس.[٩٢]

واستدل بالسماع أيضاً في تخطئة القول الشائع: "استَشْهَدَ فلان" بالبناء للمعلوم، والصواب: أُستُشهِد سماعاً، كقولهم: احتُضِر فلان، إذا حضره الموت، واستُلحِمَ، إذا لم يجد من الحرب مخلصاً، وارْتُثَّ فلان، إذا حُمِل من المعركة رثيثاً أي: جريحاً وبه رَمَق[٩٣]. ومن ذلك أيضاً: امتُقِع لونه، أي: تغيّر، وهُرِع، إذا أسرع.....

وردّ الدكتور مصطفى جواد القول الشائع: اندحر جيش العدو فهو مندحر، والصواب عنده: دحرنا جيش العدو، فجيش العدو مدحور.

وحجته أمران:

أولهما: أن "اندحر" لم يرد في كتب اللغة. والآخر: عدم توافر رغبة الفاعل وإرادته وميله الطبيعي أو شبهه في الفعل كانصرف وانطلق[٩٤]. قال الدكتور مصطفى جواد: "جاء في لسان العرب: ويقال: طردت فلاناً فذهب، ولا يقال: فانطرد. قال الجوهري: ولا يقال من هذا: انفعل ولا افتعل إلا في لغة رديئة". وقال: "...أما إذا أردنا (اندحر) من الدحر، الذي هو الطرد الحقيقي العنيف فلا يجوز اشتقاقه؛ لأن الإنسان لا يرغب في أن يكون طريداً، ولا يريد ذلك".

---

[٩٠] الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٨.

[٩١] السابق: الصفحة نفسها.

[٩٢] السابق: الصفحة نفسها.

[٩٣] السابق: ص٥٩.

[٩٤] وتوافر رغبة الفاعل شرط من شروط صياغة الوزن (انفعل)، ولا يصاغ انفعل عند وقوع الفعل بصورة طبيعية، كانجياب الغيم وانقشع ....وهو ما سموه بالمطاوعة. وهي قبول فاعل فعل أثرَ فاعل فعل علاجيّ (حسي) قبله، على أن يكون من الفعلين اشتراك في الاشتقاق، كقولنا: مددت الحبل فامتد. ينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية (١/ ٤٥). بتصرف.

وقال : "وخاتمة القول أنه لا يقال: اندحر جيش العدو، إلا إذا هرب قبل القتال فشلاً خائماً[95] خائراً "[96].

وخطّأ الدكتور مصطفى جواد التعبير الشائع: "نذيع عليكم" والصواب -عنده-: "نذيع بينكم وفيكم "[97]، وحجّته أن حرف الجر "على" يفيد الاستعلاء والتسلط والأذى في الأعم الأغلب، فمعنى "نذيع عليكم": ننشر أخباراً سيئة وأوصافاً قبيحة لكم، أو ما تكرهون نشره من أحوالكم، كما يقال: قال عليهم، وتقوّل عليهم، ونشر عليهم، ونادى عليهم، ورفع عليهم. ثم يورد نقولاً من الصحاح، وأساس البلاغة والمصباح المنير والقاموس المحيط، واللسان، ويعقب على تلك النقول بأن اللغويين لم يذكروا حرف الجر الذي يتعدى به الفعل أذاع، ولا الظرف المتمم للجملة[98]. ثم يردف ذلك بأقوال منقولة من أساس البلاغة والأغاني وبعض كتب الأدب، كمصارع العشاق للسراج القارئ[99]، كلها تظهر أنّ حرف الجر (على) يفيد الاستعلاء والتسلط[100].

وبعد هذه الرحلة بين الأقوال يوصد الدكتور مصطفى باب التخريج أو التأويل للقول الشائع؛ ليبقى ما ذهب إليه هو الصحيح. فيرد على من يلتمس للقول الشائع: "نذيع عليكم" وجهاً، فيقول: "ولقائل أن يقول: إنّ باب الاستعارة مفتوح في العربية، وباب التضمين غير مغلق، أفلا يجوز أن يُستعمل "أذاع عليه وعليهم بمعنى قرأ عليه وعليهم؟. قلنا لو لم يستعمله الفصحاء بذلك المعنى الذي ذكرناه، ولو لم يُذع على النحو الذي ذكرنا شواهده لجاز ذلك، فلماذا لا يُقال: نقرأ عليه وعليكم؟ ولماذا هذا العبث بأسلوب العرب الفصيح في خطابهم وكتاباتهم؟ فالصواب: نذيع فيكم وبينكم "[101]. فقوله: "لو لم يستعمله الفصحاء بذلك المعنى الذي ذكرناه......لجاز ذلك ". يستدعي تأملاً طويلاً، ويثير أسئلة منها: هل يلزم في كل استعارة أو تضمين أن يستعملها الفصحاء؟ فإن لزم ذلك فما جدوى المجاز أو التضمين؟ وما المجاز بوجه عام سوى توسعة للدلالات وإغناء لها؛ لاستيعاب الأساليب المستجدة الشائعة. وردّ التضمين في هذا السياق غير مرضي، بل إنّ تخريج القول الشائع "نذيع عليكم" على التضمين هو الوجه.

---

[95] من (خام) يخوم خوماناً: وَخَمَ وجَبُن. المعجم الوسيط (خام).

[96] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل (١/ ٤٢ -- ٤٣) .

[97] السابق: ص٨١ .

[98] السابق: ص٨١ .

[99] هو أبو محمد جعفر، ولد وتوفي في بغداد، له شهرة في الرواية والأخبار والفقه مات سنة ٥٠٠ هـ .

[100] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٨٢.

[101] السابق: ص٨٣ .

والمتوقع أن يتناول الدكتور مصطفى المسائل اللغوية التي لها بعض المسوّغات، ونالها من الذيوع والسيرورة قسط كبير، بقلم مرن ونفس رحيب، ولا غرو في ذلك وهو من العلماء القائلين بضرورة نمو اللغة وتجدُّدها ومسايرتها روح العصر مع الحفاظ على ثوابتها وأصولها. قال الدكتور مصطفى مصورًا رؤيته في مجال تطوّر اللغة العربية وتناميها فهي: "كالعين الجارية الغزيرة يتدفق منها الماء المعين، فجديدها ممتزج بقديمها، وجريانها مستلزم لتجدد مائها".[102]

ويقولون: "دهسته السيارة دهسًا" وهذا من الأخطاء الشائعة عند الدكتور مصطفى جواد، وصوابه – فيما يرى– دعسته السيارة دعسًا، أو داسته دوْسًا. وحجته أنَّ الفعل "دهس" – في المسموع – يستعمل للّون وهو لازم لا متعدٍّ، واستعماله في غير هذا المعنى هو اختلاق ما ليس من لغة العرب. ويؤكد ما ذهب إليه بنقول من مقاييس اللغة لابن فارس، واللسان[103].

كما يردّ قولهم: كتاب شيّق، وموضوع شيّق؛ لأنَّ الشيّق معناه المشتاق، كالقيّم بمعنى المستقيم، والكتاب لا يكون مشتاقًا. والصحيح: كتاب شائق، وموضوع شائق، وإنسان شيّق أو شيّق القلب؛ أي: مشتاق. ويعزّز الدكتور رأيه بنقول من مقاييس اللغة لابن فارس، ومن أساس البلاغة للزمخشري، والمصباح المنير للفيومي، ولسان العرب[104].

وخطّأ الدكتور مصطفى جواد التعبير الشائع: "الشذوذ الجنسي، أو الانحراف الجنسي، والصواب –عنده–: الانتكاس أو الانتكاس النوعي. ودليله أن الجنس أعمّ من النوع، كما جاء في المصباح المنير واللسان. وقولهم "الجنس اللطيف "خطأ عنده أيضًا، صوابه: "النوع اللطيف"، وكذا "الجنس الخشن" –المقصود به الرجال، صوابه "النوع الخشن"[105]. ولا يخفى –هنا– وقوفه عند الدلالات المسموعة.

وفي مسألة "قل: ينبغي لك أن تتروّض ولا تترك التروّض، أي ينبغي لك أن تروض بدنك أو تروّضه بأفعال الرياضة المعروفة. ولا تقل: ينبغي لك أن تتريّض، ولا تترك التريّض"[106]. أورد الدكتور مصطفى نقولاً من مقاييس اللغة لابن فارس، ومن صحاح الجوهري، تؤكد أنّ الفعل "راض" واويّ العين لا يائيّها، وأبدلت الواو ياء في "رياضة" لسكون عين فعلها "راض، يروض"، ولكسر ما قبلها في المصدر، وهو الراء، فأصلها "رواضة"[107].

---

[102] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٢٥١ (الملحق رقم ٢).

[103] السابق: ص٥٤ – ٥٥.

[104] السابق: ص٥٥ – ٥٦.

[105] الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٨٣ – ٨٥.

[106] السابق: ص١٩١ – ١٩٢.

[107] السابق: الصفحة نفسها.

ثم أتبع الدكتور مصطفى هذه النقول نقلاً آخر من معجم "دوزي" للمستشرق الهولندي المستدرك على المعجمات العربية. نقله دوزي من كتب الأدب،جاء فيه: "راض نفسه؛ أي ثقفها وهذبها، وراض نفسه عليه؛ أي: تحمله وكابده، وروض سيرته؛ أي أصلحها، وروضه عليه؛ أي: عوده إياه".[108]

والقول بأن الفعل "راض" واوي العين أثبته الدكتور مصطفى من الصحاح والمقاييس، فلا يحتاج بعد ذلك إلى معجم حديث لتعزيز ما أوردته كتب اللغة القديمة المعتمدة. ولكن إيراده ما جاء في معجم دوزي مما يتصل بالمسألة يدل على استئناسه وربما عنى احتجاجه أحياناً ببعض المعجمات الحديثة على الرغم من قلة رجوعه إليها. وغير أنّ هذا غير كاف لتوسعة هذا الحكم، فلم نجده -في حدود ما نعلم- يرجع في مصنفه "قل ولا تقل" إلى المعجمات الحديثة، إذ قلما نعثر -عنده- على نقل منها.

احتجاجه بالمعجمات الحديثة:

يذهب الدكتور مصطفى جواد إلى صحة التعبير الشائع:"تعرّف به" وتأويله اللغوي:أن المتعرّف كان مجهولاً فلما اتصل به صار معروفاً ودليله على صحة "تعرّف بـه" ما نقلـه (رينهارد دوزي) في معجمه "مستدرك المعاجم العربية" أو "تكملة المعاجم العربية"، من كتاب الموحّدين لابن صاحب الصلاة، وهو قوله:"حين دخل بغداد، وتعرّف بسلطانها....".[109]

وقد يبدو في موقفه من المعجمات الحديثة شيء من التناقض، فهو يأخذ بما جاء في معجم المستشرق "دوزي"، ويخطّئ معنى مولّداً لكلمة "هدف" أورده المعجم الوسيط وهو: "هدف إلى الشيء جعله هدفاً له، مولّد"[110] ولعل سبب هذه التخطئة وقوفه عند المعنى المعجمي الذي نصت عليه المعجمات القديمة، فالفعل "هدف" –بحسب ما نقله الدكتور مصطفى جواد من الأساس والقاموس واللسان –معانيه جميعها تدلّ على قرب الوصول أو الدخول وما أشبههما[111]، ولعل ما يؤكد حرصه على التوقف عندما أوردته المعجمات القديمة، المعنى المولّد لـ(هدف) وهو (قصد)، الذي ورد في كتاب "الاعتبار" لأسامة بن منقذ حيث يقول:" وكان قد هدف من العرب إلينا خلق كثير"[112] بمعنى: قصد إلينا. ويعلّق الدكتور مصطفى جواد

---

108 السابق، الصفحة نفسها.

109 الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل (١/ ٤٨ – ٤٩) .

110 المعجم الوسيط: مادة (هدف). والدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل (١/ ٤٩).

111 المصدر السابق.

112 المصدر السابق.

على كلام أسامة بن منقذ قائلاً :" وأسامة كان من رجال القرن السادس للهجرة، ولا يقوم كلامه لمناهضة كلام العرب الفصحاء الذي ضمَّنته معجمات اللغة "[113].

توقّفه عند المعنى المعجمي:

جاء في إحدى مواد التصحيح من كتاب د.مصطفى جواد :"قل: وقف في المُسْتَشْرَف أو الروشن أو الجناح ولا تقل: وقف في الشُرْفة".[114] ونرى د.مصطفى جواد في هذه المادة يقف عند المعنى المعجمي بحرفية شديدة، ولا يكاد يفيد من التقارب البنائي بين كلمتين ليجد بينهما آصرة في المعنى، ولا يخفى أن اشتراك المفردات في جذورها يقود إلى قاسم مشترك بينها في المعاني، مع كون كل كلمة تتفرّد في الدلالة على معنى خاص بها، قائم على ما يطرأ على جذرها من زيادة أو نقصان، ولكن هذه المعاني الخاصة لا تخرج طائفة المفردات المشتركة في جذر واحد، من دائرة المعنى العام الذي يجمعها. كما يرى ابن جني. فكان يرى أن الأسرة اللغوية المشتقة من جذر واحد ينتظمها سلك معنى مشترك يسري فيها جميعاً، مع تفرُّد كل لفظة بمعنى خاص بها بحسب بنائها الصرفي، وما يزاد فيه من الحروف أو يحذف. وإن ندَّت كلمة – في الظاهر – عن المعنى العام الذي تشارك فيه نظائرها، ردَّها بتلمُّس دليل يؤكّد عدم ابتعادها عن شقيقاتها، ويسمّي صنيعه هذا "تلطف الصنعة".

فالشُرْفةُ والمُسْتَشْرَف والمشْرَف[115] مشتقة من شَرُفَ، بمعنى: علا وارتفع. ومن معاني الشَّرَف: الموضع العالي يشرف على ما حوله[116]. والشُرْفة – بالمعنى الذي أورده د.مصطفى جواد ولم يشر إلى مصدره – هي "أجزاء متساوية من البناء ناتئة على حافة السطح، بعضها متصل ببعض، وهي في الغالب محدّدة الأطراف، وتعدّ زينة للسطوح، وقد يقف[117] عليها طائر"[118]. ثم يتساءل د.مصطفى جواد – مستغرباً أو منكراً–: " أمّا الإنسان فكيف يقف أو يقعد على ناتئة من البناء في حافة السطح؟"[119] ولا يبعد – اعتماداً على العلاقة بين الكلمتين في الاشتقاق– أن توجّه "الشُرْفة" بتوسعة دلالة الكلمة لتدلّ على المعنى المستحدث الذي خطّأه الدكتور مصطفى جواد. والأمثلة على توسعة الدلالة في اللغة كثيرة.

---

113 المصدر السابق.

114 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، (٣٤/١).

115 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل: (٣٤/١)

116 المعجم الوسيط: مادة (شرف).

117 في الأصل :"...وقد يقع – بالفاء– عليها طائر ...". فلعلها :يقف.

118 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل: (١/ ٣٤).

119 السابق: الصفحة نفسها.

فينتقل معنى الكلمة من المعنى الخاص الضيق "نتوءات متساوية على حافة السطح" إلى معنى أوسع، وهو المعنى المعاصر.

ويعرض د.مصطفى جواد كلمتي (الروشن) و(الجناح) بدلتين للشُّرفة. والكلمة الأولى معرّبة[120]، والثانية يبدو أنه يوجهها حملاً على المجاز (استعارة مكنية). ولا يقبل توسعة دلالة (الشرفة) القديمة لتستوعب المعنى المستجد. وهو الذي يقول: مصوراً انتقال اللغة من حال إلى حال، فهي "......كالعين الجارية الغزيرة المدّ، يتدفق فيها الماء المعين، فجديدها ممتزج بقديمها، وجريانها مُستلزم لتجدُّد مائها".[121]

فالأولى أن يُقبل الاستعمال الشائع، وأن يسلك في عداد التطور الدلالي الذي تدعو إليه الحاجة ولا يمسّ ثوابت اللغة وأصولها.

١٠- محمد العدناني (١٩٨١م):

احتجّ العدناني كثيراً في معجميّه باللغات، سواء أكان ذلك استدلالاً أم تعزيزاً للشواهد. فكلمة " إسانة" يرى كثيرون أنها عاميّة. وفي التاج أنها لغة مستعملة قليلاً. فيقول العدناني: " وأنا من رأي صاحب التاج، من حيث جواز استعمال كلمة إسانة"[122]. وقد ينقل إحدى اللغات تعزيزاً للشواهد؛ كما نقل عن الشُّمَيْليّ لغة بني أسد، في جمع ريح على رياح[123]. والاستدلال باللغات باب متسع في معجميه. ولعلّ الأجدى من التوسُّع في الاستشهاد لأمر معلوم، أن يُشار إلى بعض الملحوظات التي يحسن الوقوف عندها وإضاءتها.

فقد يبدو أنّ **موقف العدناني من بعض لغات العرب لا يخلو من تناقض**. فنراه في معرض حرصه على أن تكون اللغة رابطاً يوحدّ العرب بعد أن تمزقت كلمتهم، يقبل أي لغة من لغات القبائل الجاهلية، أن تكون دليلاً يسوّغ كلمة أو عبارة شائعة كثر الخلاف في عصرنا حول قبولها أو ردّها. قال العدناني: "تتشبّث بكل كلمة مألوفة لدينا تفوّهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي"[124]. وفي موضع آخر من مقدمة (معجم الأخطاء الشائعة)، نراه يرفض بعض لغات العرب بحجة الشذوذ ومخالفة القياس؛ إذ يستنكر بعض ما جاء على لسان الأعراب الأميين من أخطاء –على حد تعبيره– : "مثل كسر حرف المضارعة في (إخال)، ورفع الأسماء الخمسة بالألف ،كقولهم :مكرهٌ أخاك لا بطلٌ..."[125]. ويحبّذ الرجوع إلى القياس

---

[120] المنجد :مادة (رَشَنَ). جاء فيه أنها فارسية الأصل.

[121] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، الملحق (٢)، ص٢٥١.

[122] السابق: ص ٤٨.

[123] السابق: ص١٠٩.

[124] السابق: ص ١٠.

[125] السابق: ص٨، ٩.

والعقل (على حدّ عبارته). قال العدناني: "وعندما أرى الخلاف شديداً بين أئمة اللغة أو أئمة النحو والصرف، أرجع إلى **المنطق والعقل**، فأعمل بوحْيِهِما، على أن أفوز بموافقة واحدٍ من المجامع العربية على الأقل، إن لم أستطع الفوز بموافقتها كلّها"[126] ويمضي مؤكّداً رأيه هذا بقوله: "فنحن لا نستطيع الاعتماد على ما قاله جميع الأعراب، لأن بعضهم لا يخلو من الغباء .."[127]. ويقول أيضاً: "واستنكرت أيضاً بعض ما جاء في الشعر الجاهلي أو الإسلامي مخالفاً القياس والقواعد النحوية، كقول أبي النَّجْم العجليّ :

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [128]

ولا يخفى ما في هذين الموقفين من لغات العرب من تناقض، كما لا يخفى أن ما رفضه العدناني أو استنكره هنا هو لغة نقلت عن بعض القبائل الفصيحة. فهي منسوبة إلى بني الحارث وخثْعَم وزبيد.[129]

أما استنكاره "بعض ما جاء على لسان الأعراب الأميين –هكذا – من أخطاء، مثل كسر حرف المضارعة في (إخال) ..." فهو رد لإحدى لغات العرب [130].

وأجاز العدناني (القدُّوم) -بتشديد الدال، والمشهور تخفيفها: القَدُوم - بل إن بعض المراجع تصف التشديد هنا بأنه عاميّ، ولكن العدنانيّ أجاز التشديد عملاً بقول من قال: "القَدُّوم" –

---

[126] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٦.

[127] السابق: ص٨، ٩.

[128] السابق: ص٨، ٩.

[129] قال ابن يعيش: ويحكي أنّ (بَلْحارث) يأتون بها يريد الأسماء الستة– على القياس مقصورة، فيقولون: هذا أبا وأخاً، ورأيت أباً وأخاً". ثم أورد قول الراجز: إنّ أباها وأبا أباها... إلخ ابن يعيش شرح المفصل(١/١٥٥). وقال ابن هشام: "ولغة بلحارث بن كعب، وخثعم، وزبيد، وكنانة وآخرين استعمال المثنى بالألف دائماً...). ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص٦١. وقال محيي الدين عبد الحميد موضّحاً ما قاله ابن عقيل في أحكام الأسماء الخمسة: "هذه -يريد لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف مطلقاً- لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بني الحارث وخثعم وزبيد، وكلّهم ممّن يلزمون المثنى الألف في أحواله كلّها، وقد تكلّم بها في الموضعين النبيّ صلى الله عليه وسلم، وذلك في قوله: ما صنع أبا جهل؟ وقوله: لا وتران في ليلة ..". شرح ابن عقيل (١/٥٢).

[130] جاء في المحتسب لابن جني(١/٣٢٠): "ومن ذلك قراءة يحيى والأعمش وطلحة بخلاف، ورواه إسحاق الأزرق عن حمزة: "فتِمَسَّكُمُ النار" (سورة: هود، الآية: ١١٣). قال أبو الفتح: هذه لغة تميم، أن تكسر أول مضارع ما ثاني ماضيه مكسور، نحو علمت، تِعلَم، وأنا إِعلَمُ، وهي تِعلَمُ، ونحن نِركَبُ".

ويبدو أن من القبائل العربية مَنْ كان يكسر حرف المضارعة في بعض الحالات، وذلك حين يكون تاء أو نوناً أو همزة. ينظر: الدكتور إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، ص١٣٩. وكلمة بيراء مشهورة، ينظر (اللسان: تثل)، وكتاب المعجم الكامل في لهجات الفصحى، للدكتور داود سلوم، ص٦٧.

مشدّدة- لغة، أو لغة ضعيفة"[131]. وصحّح العدناني القول الشائع: "كُرْماً لك"؛ أي: إكراماً لك، اعتماداً على قول اللّحياني اللغوي، وقال العدناني: "أجاز اللحياني أن تقول: أفعل ذلك كُرْماً لك، وكرامةً لك، وكُرْمى لك، وكُرْمةً لك"[132]. واستدلّ محمد العدناني باللغات المسموعة غير المقيسة، ومن ذلك إجازته اسم المفعول (مديون) من مصدر الفعل الثلاثي(دان)[133]. والقياس(مَدِين)، وحجّته في ذلك أن(مديون)تميمية، كما جاء في(اللسان). ومعلوم أنّ إثبات واو(مفعول) فيما عينه واو سماعي لا يقاس عليه، وذلك كقولهم: ثوب مَصْوُون، و مِسك مَدْوُوف[134]، وفرس مَقْوُود. وبنو تميم من العرب يثبتون واو(مفعول) فيما عينه ياء، فيقولون: مَبْيُوع، ومَخْيُوط، ومَكْيُول، ومَدْيُون"[135].

وعندما ينقل العلماء لغات مختلفة يجيز العدناني ما نقلوه. فمن أمثلة ذلك ما جاء "في معجم الأخطاء الشائعة" مادة "النَّسا، وعِرْق النَّسا": "... يقول الأصمعي: هو النَّسا، ولا تقل: عرق النَّسا"، قال العدناني: "ولكن ابن السكّيت أجاز ذلك؛ لهذا قل: ١-النَّسا ٢- عِرْق النَّسا"[136].

ومعوّل العدناني في كتب اللغة، على" أمّات المعجمات كلها، أو بعضها، أو واحد منها، على ألاّ يكون سبب الانفراد خطأً مطبعياً "[137]. ولم يفرّق العدناني بين قديم وحديث من المعجمات، وهو يسوق أدلته؛ فتراه يورد في المسألة التي يناقشها مجموعة من المعجمات القديمة مُرْدَفَةً بعدد من المعجمات الحديثة. وقد يُفهم ممّا قاله في مقدمة معجم الأخطاء الشائعة أنّ كثيراً من المعجمات الحديثة مُعْتَمَد عنده؛ كمعجم "متن اللغة" لأحمد رضا وغيره. قال: "ثمّ ظهرت معجمات كثيرة، كان من خيرها وأدقّها معجم متن اللغة للشيخ أحمد رضا"[138]. وهو يدعو إلى أن نجعل لغتنا تساير تطوّر الحياة. حيث يقول:" ونحن اليوم لا نرضى أن نبقى في

---

[131] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٥٤٠(المادة ١٠٤٤).

[132] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٢١٦.

[133] السابق: ص٩٤.

[134] داف زيدٌ الشيءَ، يدوفه دَوْفاً: بَلّه بماء أو غيره. فهو مَدُوف ومَدْوُوف، على النقص والتمام؛ أي: مخلوط ممزوج". الفيومي: المصباح المنير(داف).

[135] ابن يعيش: شرح المفصّل(٥/٤٦١، تحقيق د.إميل يعقوب). وينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية: (١٨٧/١).

[136] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٢٤٧. وجاء فيه: وعِرْق النَّسا: هو عصب غليظ يمتد من الوَرِك إلى الكعب، مُثنّاه نَسَوان ونَسَيان، وجمعه: أنساء. ولا يقتصر التهاب هذا العصب على النساء وحدهنّ، بل يلتهب في الرجال والنساء على حدٍّ سواء.

[137] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٥.

[138] السابق، ص٨.

المكان اللغوي، الذي وضعنا فيه أئمة اللغة من أجدادنا بالأمس؛ لأنّ قوانين الطبيعة والاجتماع تفرض علينا أن نكون أمّة تسير إلى الأمام، وأن تكون عقولنا أكثر نضجًا من عقول أسلافنا، وأكثر استيعابًا للمعرفة، بفضل أساليب التعليم الحديثة الممتازة، وسرعة الطباعة، وكثرة المراجع اللغويّة، ذوات التبويب الحسن والفهارس الدقيقة الشاملة؛ بحيث يستطيع المرء أن ينجز الآن، في ساعة واحدة، ما كان يحتاج أجدادنا إلى يوم كامل لإنجازه"[139].

كما رأى أنّ كتب اللغة القديمة ليست منزّهة عن الخطأ؛ تجلّى ذلك في قوله:" وأنا، وإنْ كنتُ ممّن يحيطون العباقرة من أجدادنا بهالة من التقديس- لا أنزّههم عن الخطأ؛ لأنّ العصمة لله وحده. وأرى أن نصحّح ما ارتكبوه من أخطاء لغويّة، أو نحويّة، أو صرفيّة، أو إملائيّة..."[140]. فهو يدعو إلى ضرورة تدارك ما وقع في المعجمات القديمة من أخطاء. ويذكر أنّ كثيرًا من مصنفي المعجمات أشار إلى أخطاء من تقدّمه، وحاول تصحيحها، أو عدم الوقوع فيها؛ فالأساس صحّح بعض ما وهم فيه الصحاح، واللسان حاول تصحيح أوهام من سبقوه، كما جهد الفيومي في مصباحه المنير، والفيروز ابادي في قاموسه المحيط تجنب أخطاء من تقدّمهما. ويرى العدناني أن القاموس المحيط فيه كثير من الأخطاء، ولم يخل عمل صاحب التاج من نبوات قليلة – على حد تعبيره- كما يرى أن الشيخ أحمد رضا صاحب معجم (متن اللغة) الصادر عام١٩٦١م، وقع في أخطاء، على الرغم من أنه خير المعجمات الحديثة وأدقها. ومرد ذلك -في رأي العدناني -الاعتماد على الجهود الفردية، فالمعاجم أعمال ضخمة ومهمة، ينبغي أن تنهض بها هيئات (كالمجامع اللغوية)، لا أفراد[141].

ويمكن أن نلمح شيئاً من عدم الدقة والوضوح عند العدناني، في موقفه من كتب اللغة، فهو في موضع من (معجم الأخطاء الشائعة) يذكر أن معوّله في تصويباته على "أمهات المعجمات، كلّها، أو بعضها، أو واحد منها،..."[142]. ويمثّل لها في معرض حديثه عن ضرورة تصحيح الأخطاء الواردة فيها[143]، ونراه في موضع آخر يشير إلى أنه لم يعتمد إلا على المعاجم المشهود لها بالثقة والدّقة. ولكنّه لم يحدّد لنا المعاجم التي يراها تحمل هاتين الصفتين. يقول: "لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جلّ المعاجم الموثوق بها، والمشهود لها بالدقة، أو فيها كلّها"[144]. فيشترط-هنا- لتسويغ الكلمة أو العبارة المختلف فيها ورودها في

---

139 السابق، ص٧

140 السابق: الصفحة نفسها.

141 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٧-٨.

142 السابق: ص٥.

143 السابق: ص٧.

144 السابق: ص١٠.

(جلّ) المعاجم الموثوق بها، أو فيها (كذا) غير أنه سبق أن صرّح بالاكتفاء بواحد من أمهات المعاجم[145].

وقد يكتفي العدناني بمعجم واحد في تخطئة كلمة مختلف في صحّتها. ظهر ذلك في مناقشته كلمة (يتوجّب) من العبارة الشائعة: "يتوجّب عليه السفر الآن"؛ إذ اكتفى بما جاء في (الأساس) للزمخشري، وبنى عليه حكماً بتخطئة استعمال كلمة (يتوجب) في هذا السياق؛ لأن معناها مختلف عما يريده المتكلم بهذه العبارة. قال العدناني: "ويقولون: يتوجّب عليه السفر الآن. والصواب: يجب عليه السفر، أو يتحتّم عليه السفر الآن؛ لأنّ (الأساس) يقول: أوجب وتوجّب: أكل مرّة واحدة في اليوم والليلة"[146]. ومعلوم أن منهج العدناني قائم على تقريب الشقّة بين الفصحى والعامية[147]، ويحرص على اللغة ومفرداتها، فلا يحكم على عبارة بالخطأ إلا إذا أعيته الحيلة وافتقد الوسيلة. ففي ضوء منهجه هذا كان ينبغي عليه أن يجتهد في البحث عن هذه العبارة الشائعة في قرارات المجمع والمعجمات الحديثة خاصة، لعلّه يعثر على دليل يعتمده في تصويب هذا الخطأ وإنْ لم يعثر على دليل يصوّب هذه العبارة، فمن الأولى أن يصرّح بذلك. لكننا نراه يكتفي بالرجوع إلى معجم واحد قديم، نقلَ فيه وفي نظرائه هذه المعاني المحدثة للمفردات، والدلالات التي أفرزتها السياقات والمواقف المعاصرة.

وفي تصحيح قولهم: "يتوجّب" بمعنى "يجب"- تسهيلاً على أبناء لغتنا كما يسعى إلى ذلك العدناني[148]- يمكن أن يقال: إن "تفعّل" هو مطاوع "فعّل" قياساً، وعلى هذا يصحّ القول: توجّب، أو يتوجّب عليه السفر، كما يقول د. إميل يعقوب[149]. ولكن ما ذهب إليه د. إميل لا ينهض دليلاً كافياً لهذا التصويب. فالبناء "تفعّل" نقلته المعجمات. ولكن الخلاف في دلالة هذا الفعل؛ فالمنقول في المعجمات- كما نقل العدناني عن الأساس للزمخشري- أنّ "توجّب" فلان: أكل في اليوم والليلة أكلة واحدة، ولكنّ المعنى الشائع المعاصر لم يرد في المعجمات المعتمدة. وفي محاولة أخرى لتصحيح الكلمة، قد يُقال: إنّ الدلالة المسموعة في الجذر "وجَبَ"- وهي الإلزام أو الحتميّة- يمكن أن تسري في الفعل المزيد "يتوجّب"، حملاً على توسعة الدلالة ومدّها من المجرّد إلى المزيد. وليس في هذه التوسعة إخلال بالأبنية الصرفية. والإسراف

---

[145] الأفصح: أمّات مع غير العاقل، ولكن عاملوا الكتب معاملة العقلاء.

[146] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة ص٢٦٤.

[147] السابق: ص١١.

[148] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة ص٦، حيث يقول: "...أدعو مجامعنا العربية... إلى إجازة بعض الضرورات الشعرية في النثر؛ لنذلّل قليلاً من العقبات اللغوية والنحوية التي تعترض سبيل كتّابنا...". ويؤثر العدناني الفصيح الذي تتفوّه به العامّة على الفصيح الذي يقلّ استعماله؛ حيث يقول في ص١١ من المعجم المذكور: "وهدفي من ذلك هو التقريب بين الفصحى والعاميّة...".

[149] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط١، ص٢٦٤- ٢٦٥.

المنهج أنه غير قائم على الاستقصاء والشمول. وهذا أمر دعا إليه الزعبلاوي نفسه في نهج كتابه [167]. ولكن عندما يرى شاهداً في كتاب أو معجم يصلح للبناء عليه- بحسب منهجه- تراه يسارع إلى إصدار حكمه بالتصويب أو التخطئة. وكان من الأولى أن يحاول التتبع والإحاطة -ما أمكن- وذلك بعرض المسألة المختلف فيها على معظم المعجمات وكتب اللغة؛ ليكون الحكم أكثر قوة ورسوخاً. فالبناء على كتاب واحد من كتب اللغة، كثيراً ما يكون قاصراً، وربما تقع في غيره على النقيض أو على رأي آخر مغاير تماماً. قال الزعبلاوي: وهو يتحدث عن ضرورة الاستقصاء والشمول في المراجعة والبحث قبل إطلاق الأحكام: " فلا يمكن التعويل في المنع على نقل من نقول المعاجم؛ إذ لابد من الوقوف على سائر النصوص التي تصل إليها يد الباحث؛ ليتبيا الفصل والقطع. ومن هنا مسّت الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع أوعى، وإذا استرشد مَحَضَ النصح فأغنى" [168]. وقال موضحاً أثر الاستقصاء المُبْتَسَر أو الاستقراء الناقص: "وسترى أن استغناء بعض المحققين ببعض المراجع مع كثرتها قد أداهم إلى المجازفة في كثير من أقوالهم، وأصارهم إلى كلام لا يثبت على النقد " [169].

فالاقتصار على مرجع واحد مدعاة لأحكام غير ثابتة. ومن أمثلة **اعتماده على مرجع واحد**، ما جاء في المواد الآتية: هراء- بضم الهاء- لفاسد القول وسخيفه على فُعال [170]، وجواز مطاوع هزمه، تقول: هزمه فهُزِم، وهزّمه فانهزم [171]. والوَجْبَة: للأكْلة [172]. وصحة استوحد مزيداً لـ(وَحَدَ)، بمعنى: انفرد [173]. ففي هذه المواد اعتمد الزعبلاوي على أساس البلاغة للزمخشري. وكثيراً ما يعوّل على مرجع واحد في أحكامه اللغوية، ومن أكثر المعاجم التي تردّدت أسماؤها في مصنفه (أخطاؤنا في الصحف والدواوين) لسان العرب، وأساس البلاغة، والمصباح المنير. وكثيراً ما يكون تعدد المراجع مفيداً، فقد يرفدنا بحكم جديد، أو يصوّب ما اتسع فيه الخُلْف، أو يرد استعمالاً شائعاً. فكلمة (الوَحْدة): المشهور أنها بفتح الواو، كما نقل الزعبلاوي عن الفيومي، وعندما رجع الزعبلاوي إلى (التاج) وجد أنّ ضم الواو قد ورد عنهم، فقالوا: وُحدة [174]. ولكن الدكتور إميل يعقوب صحّح كسر الواو.

---

[167] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٢.

[168] السابق: ص١٢.

[169] السابق: الصفحة نفسها.

[170] السابق: ص٢٧٨.

[171] السابق: ص٢٧٩.

[172] السابق: ص٢٨٠-٢٨١.

[173] السابق: ص٢٨٠-٢٨١.

[174] السابق: ص٢٨٠.

أيضاً، فجعل واو (وُحدة) مثلثة، وحجته في جواز الكسر ما نقله عن عباس حسن، وهو أنّ الوزان (فِعْلة) الدال على الهيئة قياسي في كل فعل ثلاثي، مصدره الأصلي ليس على وزان (فِعْلة) [175]. ففي المصباح المنير فتح واو (وحدة)، وفي التاج جواز ضمها، وفي القياس صحة كسرها. فعندما جمعنا الأحكام المتفرقة في المظان انتهينا إلى حكم لغوي شامل، هو جواز تثليث الواو في (الوحدة). ولو اقتصرنا على مرجع واحد لجاءت أحكامنا قاصرة متناقضة، و لوقعت بلبلة في التصويب والتخطئة، وما أكثر الخلاف الذي مرده الاستقراء الناقص.

لم يعتدّ الزعبلاوي بالمعجمات الحديثة، وكان معوّله على المعجمات القديمة. تجلّى ذلك في قوله: "فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها ما قدُم عهده منها، كالصّحاح والقاموس، والأساس، ومقدمة الأدب، واللسان، والتاج، ومفردات الراغب، والنهاية، والمزهر والكشاف، وأشباهها، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها، ونبّه عليه من تصحيفاتها. ولم نحفل بما صنّفه المتأخرون؛ كمحيط المحيط وأقرب الموارد، والبستان، والمنجد، والمعتمد وأضرابها" [176]. وعلّة تعويله على القديم و صدوفه عن الحديث مردُّها إلى اقتناعه بأن المصادر القديمة أوثق رواية وأصح علماً وأكثر ضبطاً؛ لأن مصنفيها بلغوا شأواً، في بسطة العلم وسعة الاطلاع، وتحري الدقة، لم يبلغه المتأخرون من أصحاب المعجمات، وإن كانت المعجمات الحديثة قد أحسن تنسيقها وتبويبها، وسهلت على المعاصرين أساليبها وتعبيرها [177].

وعند تعارض الروايات بين المعاجم يأخذ بالأشهر والأكثر، ويقبل غيره إذا لم يُشر إلى أنه منكر أو رديء أو مذموم. وهو – في ذلك – متبع منهج ابن درستويه القائل: "وليس كل ما ترك الفصحاء استعماله بخطأ؛ فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر، أو لعلة غير ذلك" [178].

وأشار الزعبلاوي إلى مسألة مهمة، كانت سبباً في دفع بعض اللغويين إلى تخطئة مفردات دون دليل بيّن، بل كانت هذه التخطئة قائمة على معيار متوهَّم لا يصح عند النظر والتحقيق. وخلاصة ذلك أن بعضهم يحمل ما ورد في المعاجم على الحصر والتخصيص، وقد فاته أن ذلك للتمثيل فحسب. وبذلك يقول بتخطئة ألفاظ،وحجته واهية مبعثها التمسك بظاهر النص، وإغفال السياق و قرائن الأحوال، وعدم مقارنة النصوص بعضها ببعض. [179] وأجاز اسم المكان معرَض، بفتح الراء، على أنه من الباب الرابع للثلاثي المجرد عرض يعرِض،

---

[175] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٢٦٤.

[176] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١١.

[177] السابق: الصفحة نفسها.

[178] السابق: الصفحة نفسها.

[179] السابق: ص٢٧.

معتمداً على قول الفراء الذي جاء في الصحاح، وهو أن عرَض يعرِض، وعـرِض يعـرَض لغتان جيدتان، ونقل ابن منظور اللغتين أيضاً[180].

وعندما تتعارض كتب اللغة في النقل، كان **يقبل ما جاء في المتأخر منها ويـؤثره، على ما نقله المتقدم منها؛ جنوحاً منه نحو التيسير والتسهيل** خاصة عندما تكون العبارة أو اللفظة المختلف فيها شائعة. مثال ذلك ما أورده في مادة (أرعب)، حيث قال: "أرعب: أنكـره الصحاح واللسان، وأثبته المصباح والتاج، وسكت عنه القاموس. قال شارحه: ولا تقل أرعبه، وجوّزه بعضهم..."[181]. وأتبع ذلك بقوله: "وقد قال به على هذا بعضهم، وأباه بعضهم، والذي أراه إثباته؛ للنص على السماع، ولو قابله المنع؛ فحجة الإثبات في التعادل أرجح من المنع ها هنا..."[182]. فنراه رجّح قول المصباح والتاج على قول الصحاح واللسان، ولعله جعل سـكوت القاموس المحيط مرجّحاً للجواز، على أن عبارة شارح القاموس توحي بـأن المنـع أكثـر، والجواز أقل؛ إذ قال: "ولا تقل أرعبه"، ثم أتبع ذلك بما يشي بقلة الجـواز، فقـال: "وجـوّزه بعضهم ".ولكن ميل الزعبلاوي القائم على التسهيل -ما أمكن- جعله يرجّح جـواز (أرعـب)، ويرد منعها على المانعين.

١٢- د. إميل يعقوب:

يُعدّ مصنّف د. إميل يعقوب " معجم الخطأ والصواب في اللغة " من المصنفات القليلة التي عُني أصحابها ببيان المعايير التي استند إليهـا المـصحّحون اللغويـون فـي التخطئـة والتصويب فقسّم د. إميل يعقوب المعايير التي اعتمدها- بحسب ما بدا له- مصنفو التصحيح اللغوي إلى قسمين: **معايير التخطيء**[183]: **ومعايير التصويب.**

استهل د.إميل معايير التخطئة والتصحيح بمعيار "السماع" ورآه من أهم المعايير التي احتكم إليها اللغويون في مسائل اللحن. ولاشك أنّ السماع يضم ما يحتج بـه مـن الكـلام،

---

[180] السابق: ص٩٥.

[181] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٨٦.

[182] السابق: ص١٨٦.

[183] قال الحملاوي:" مصدر فعّل- بتشديد العين- التفعيل؛ كطهّر تطهيراً، ويسّر تيسيراً. هذا إذا كان الفعـل صـحيح اللام، وأما إذا كان معتلها فيكون على وزن تَفْعِلة، بحذف ياء التفعيل وتعويضها بتاء فـي الآخـر؛ كزكّى تزكية، وربّى تربية. وندر مجيء الصحيح على تفعلة؛ كجرّب تجربة، وذكّر تـذكرة. وقـد يُعامـل مهموز اللام معاملة معتلها في المصدر؛ كبرّأ تبرئة، وجزّأ تجزئة. والقياس: تبريئاً وتجزيئاً. وزعم أبو زيـد أنّ ورود(تفعيل) في كلام العرب مهموزاً أكثر من تَفْعِلة فيه، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار علـى مـا سُمع حيث لم يرد عنه إلا نبأ نبيئاً ".
الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص٩١- ٩٢.

كالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً، وما يتفرع عنه من لغات القبائل، والحكم والأمثال، وما يتفرع عن الشعر من تفصيلات (كشعر الفصحاء، والشعر المجهول القائل إذا رواه مَنْ يحتج بلغته ...) وعملاً بمنهج هذه الرسالة القائم على استعراض المعايير التفصيلية للتخطئة والتصحيح، تفرّع السماع إلى: لغات العرب، وشعر الفصحاء، وشعر المولدين، والشعر المجهول القائل...إلخ. لذلك كله، نبدأ بالحديث عن موقف الدكتور إميل من "لغات العرب".

لم يخصص د.إميل للغات العرب عنواناً مستقلاً أو لم يجعلها معياراً منفرداً بل تحدث عنها تحت معيار "السماع" فذهب إلى رفع الحدود الزمانية والمكانية التي اعتمدها اللغويون والنحاة في الاحتجاج. ودعا إلى عدم حصرها في القبائل الست التي نصّ عليها السيوطي وغيره، وهي قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

ورأى أنّ الوقوف باللغة عند حدود زمانية ومكانية فيه: اضطراب منهجي وتحنيط للغة يجعلها عاجزة عن مجاراة روح العصر. وغير قادرة على الإمداد بالألفاظ الجديدة للتعبير عن مستجدات الحضارة ومبتكراتها، ويُثني على قرار مجمع اللغة العربية القاهري الذي حرَّر السماع من قيود الزمان والمكان؛ ليشمل ما يُسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنّائين، وغيرهم من أرباب الحرف والصناعات، وأجاز الاعتداد بالألفاظ المولّدة، وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء.[184]

وبعد أن دعا إلى عدم حصر الاحتجاج بحدود زمانية أو مكانية، نراه لا يوافق الذين يجيزون الاحتجاج بلهجات العرب جميعاً، فينقل قول ابن جني: " الناطق على قياس لغة من لغات العرب، مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[185]، ثم يعقّب عليه بقوله: "ولكنّ قبول لهجات العرب جميعاً يؤدي إلى مخالفة الكثير من القواعد النحوية واللغوية المتبعة اليوم....فالأخذ بكل وجه ورأي سيحرمنا الالتزام بأصول العربية وطرائقها، ويؤدي في النهاية إلى تشعّب نحوها وفساده...."[186]. ولعل هناك تناقضاً في موقف د.إميل من الأخذ بلغات العرب؛ فهو يصرح هنا أنّ قبول لهجات العرب جميعاً يؤدي إلى مخالفة الكثير من القواعد النحوية، ولكنه يقول تحت معيار "الاستناد إلى اللغة الأفصح"[187]: "لكنّ (الغريب) و(الشاذ) و(القليل) و(النادر) جزء من ثروة اللغة، ولا خلاف في كونه من أسلم كلام العرب؛ فقد ورد في القرآن، وورد في الحديث، وفي كلام العرب، شعرهم ونثرهم، وثبت أنه ألفاظ لا

---

[184] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٤ .

[185] ابن جني: الخصائص (٢/ ١٢).

[186] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٦ .

[187] الصواب أن يقال: الفصحى؛ لأن اسم التفضيل المحلّى بأل يطابق موصوفه.

تقل فصاحة عن غيرها من الألفاظ الأخرى الفصيحة"[188]، ويعزز رأيه هذا بـرأي للـدكتور محمد ضاري حمادي يذهب فيه إلى أنّ القلة والكثرة مسألة نسبية: فـ"مـا وُصِـف بقليـل الاستعمال إنما هو كذلك بالإضافة إلى زمان معيَّن أو مكان معيَّن، فما قلّ استعماله في هـذا الحي قد يكون كثير الاستعمال في حي غيره.... ولو لم يكن الأمر كذلك لما ظلّت تلك الألفاظ تتردد في لسان قبائلها، دائرة بين أهلها، بل لماتت مع الأيام".[189]

ويرى د.إميل أنّ الحكم بالشذوذ أو القلة أو الندرة فيه الكثير من المجازفـة؛ لأنـه يستدعي قراءة التراث جميعه لمعرفة (كثير الاستعمال) من غيره. وما نحكم عليه بالشذوذ قد لا[190] يكون كذلك لو وصلنا كل ما قالته العرب. يقول أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"[191].

ويؤيد د.إميل الكوفيين في قياسهم على الشاذ والنادر، فيقول: "وقد ثبت، فـي كثيـر مـن المسائل، صحة ما ذهب إليه الكوفيون"[192].

ولا يخفى التناقض في موقف د.إميل إذا قارنّا بين اتجاهين له فـي هـذه المـسألة؛ أوّلهما: ينصّ على أنّ الاستدلال ينبغي أن يكون بلغات العرب جميعاً، بالقليل منهـا والنـادر والشاذ، والآخر يتجلّى في قوله :" ولكن قبول لهجات العرب جميعاً، يؤدي إلى مخالفة الكثير من القواعد النحوية واللغوية المتّبعة اليوم...."[193].

ومن احتجاجه بلغات العرب المسائل الآتية:

خطّأ بعض اللغويين قول من قال : هذا الشيء مُباع، والصواب عندهم: هـو مبيـع ومبيوع؛ لأنه باع الشيء يبيعه بيعاً.يقول د.إميل: "ولكنّ ابن القطّاع قال: أباعه الشيء: لغـة في باعه. وقد تعني بكلمة (المُباع): المعروض للبيع، وفعله: أباعه يبيعه إباعةً. فهو مُباع، قال الشاعر الجاهلي الأجدع بن مالك الهمداني:

ورضيتُ آلاءَ الكُمَيْتِ فمن يُبِعْ فرساً، فليس جوادُنا بمُباع".[194]

---

[188] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٠ – ٤٢.

[189] السابق: ص٤٢ .

[190] أجازها مجمع اللغة العربية في القاهرة، والأفصح: يُحتمل الآن أو ربّما لا.

[191] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٢.

[192] السابق: ص٤٢.

[193] السابق: ص٤٦ .

[194] السابق: ص٩٥ .

إذا كان المراد بـ(أباعه) عرض للبيع فهذا معنى آخر مختلف عن السياق الذي خطّأ بعض اللغويين فيه صيغة (مُبَاع)؛ لأنّ السياق في العبارة الشائعة للدلالة على أنّ الشيء بيع ولم يُعرض للبيع.

ويرى د.إميل يعقوب أنّ الاستناد إلى المعجمات العربية لإثبات صحة لفظ أو تركيب، معيار لا شك في الاحتكام إليه في التصحيح[195]، ولكنّ عدم ورود لفظة أو تركيب ما في المعجمات لا يُعدّ معياراً كافياً للتخطئة[196]، ويحتج لذلك بقول أمين ظاهر خير الله مؤلف كتاب "الرأي الحاسم في الكلام الذي خلت منه المعاجم": "هذا جانب صغير مما أغفلت المعاجم ذكره، ولو اتسع لي المقام لجئت بمئات من الأفعال والأسماء وردت في كلام أمراء الشعر والنثر ولم يرد الجلاء عنها في المعاجم"[197].

وعلى الرغم من أنّ لسان العرب قد اشتمل على ثمانين ألف مادة، وأنّ تاج العروس تضمّن قُرابة عشرين ومئة ألف مادة؛ فإنّ ثمّة معجمات أُلِّفت للاستدراك على هذين المعجمين الضخمين؛ كمعجم "مدّ القاموس "[198] للمستشرق الإنكليزي"لين- ١٨٧٦ م"، ومعجم "مستدرك المعجمات العربية"للمستشرق الهولندي "دوزي- ١٨٨٢ م"[199]، ومعجم "ذيل القواميس العربية"[200] للمستشرق الفرنسي "فانيان-١٩٣١ م"، ومعجم "المساعد"[201]، لأنستاس الكرملي.

وفي مجال الاحتجاج بالمعجمات يعرض د.إميل السؤال الآتي: "هل يكفي الاستناد إلى معجم واحد لرد التخطيء؟"[202]، ويجيب عنه بقوله: "...المعجم ليس معصوماً من الخطأ، وقد خطّأ بعض المعاجم أحياناً بعض التراكيب التي ثبتت صحتها. ولكن انفراد المعجم بلفظة لا يسوغ، بالضرورة، ردّها عليه بحجة أنها وليدة الظنّ والتخيّل، وإلا بطل كثير من صحيح هذه اللغة، مما انفرد به معجم دون غيره، ثم ما الذي يحقّق الظن في فكرة الانفراد، وقد فُقد الكثير من المعاجم ؟"[203]، ويجيب عن السؤال الأخير قائلاً: "مهما يكن من أمر، فإننا لم نكتشف، في

---

[195] السابق:ص٤٩ .

[196] السابق: ص٣٨.

[197] نقلاً عن المرجع السابق،ص٣٨ .

[198] عربي – انكليزي لندن ١٨٦٣ – ١٨٩٣م .

[199] ألفه بالفرنسية ليدن، ١٩٢٧ م.

[200] عربي فرنسي،الجزائر ١٩٢٢ م .

[201] طبع منه جزءان، بغداد، وزارة الإعلام، ١٩٧٢ – ١٩٧٦ م، تحقيق كوركيس عواد ونجيب العقيقي، الحواشي ٣٠٥ – ٣٠٩ . نقل هذا عن د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٨، ٣٩.

[202] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٩ .

[203] السابق: الصفحة نفسها.

تصويباتنا بالاستناد إلى معجم واحد، مخافة أن يكون صاحب المعجم قد أخطأ فيما نورد تصويبه".[204]

ونلحظ في حديث د.إميل عن المعجمات **عدم تفريقه بين قديمها وحديثها، فهي** – عنده– معتمدة جميعاً. ومنها المعجمات التي وضعها المستشرقون الذين سبق ذكرهم. ولكن غيره من مصنفي الكتب المعنية باللحن؛ كصلاح الدين الزعبلاوي–مثلاً = لم يعوّل على المعجمات الحديثة، وحجته في ذلك أنّ أصحاب المعجمات القديمة أكثر بسطة في العلم والدراية بطبيعة العربية وأسرارها.

ويستند د.إميل إلى ما جاء في المعجمات، ومنها القديم ومنها الحديث في جواز تأنيث كلمة "بَحْث" وتثنيتها وجمعها خلافاً لمن خطّأ ذلك.ويذكر من المعاجم: الصحاح، واللسان،والقاموس،والتاج،والمعجم الوسيط[205].

وذهب بعضهم إلى تخطئة تعدية الفعل "بدأ" بالهمزة، نحو: بدأ بالتصوير. والصواب عندهم بدأ التصوير، لأن الفعل يتعدى مباشرة لا بالهمزة. ولكنّ هذه التخطئة مدفوعة عند د.إميل بما جاء في اللسان، ومحيط المحيط للبستاني، والمعجم الوسيط، والمرجع لعبد الله العلايلي، ومعجم الأفعال المتعدية بحرف لموسى الأحمدي.[206]

ويخطّئ عدد من اللغويين[207] إدخال الباء بعد الفعل "أبدل" ومشتقاته على المأخوذ، وحقها –عندهم– أن تدخل على المتروك، نحو: استبدلوا الخير بالشرّ. فالخير مأخوذ، والشر متروك، ولا يصحّ إدخال الباء في هذا السياق على المأخوذ (أي:الخير). ودليلهم عدة آيات كريمة، منها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَبَدَّلِ الْكُفْرَ بِالإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾[208]، وقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾[209]، والآية : ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[210]. وهناك آيات أخرى. غير أنّ هذه التخطئة مردودة بما جاء في المصباح المنير،ومختار الصحاح، والتاج، وتفسير الألوسي، وقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة[211].

---

[204] السابق: الصفحة نفسها.

[205] السابق: ص٨٢ .

[206] السابق،ص٨٤ .

[207] السابق: ص٨٤ .

[208] سورة البقرة: الآية ١٠٨ .

[209] سورة النساء: الآية ٢ .

[210] سورة البقرة: الآية ٦١ .

[211] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٨٤ ، ٨٦ .

ونصَّ الدكتور إميل على أنّ الأفصح، دخوليا على المتروك، كما جاء في القرآن الكريم، ولكن لحرصه على التسهيل يرى جواز الأخذ بالتصحيح.

وفي ردّه على من خطّأ من يقول: " أنِفَ فلانٌ العارَ " بإسقاط حرف الجر(مِنْ)، يحتج بما جاء في عدة معجمات كالقاموس المحيط، وتهذيب اللغة، والمحكم، والمخصص، وكتاب (فعلت وأفعلت) للزجاج، وتاج العروس، والمعجم الكبير (لمجمع اللغة العربية في القاهرة). إذ جاء في هذه المعجمات: أنّ الفعل(أنِفَ) يمكن أن يتعدّى إلى الفعل بإسقاط حرف الجر[212].

وكذا يستدل بما جاء في تهذيب اللغة، والعباب للصاغاني، واللسان، والقاموس المحيط، والتاج، والمعجم الوسيط، والمعجم الكبير، لتصحيح القول الشائع: " فلان يستأهل الاحترام "[213]. ويلاحظ أنه يرجع إلى قديم المعجمات وحديثها، دون تمييز، أو ترجيح بعضها على بعض، كما ذكرنا.

وخطّأ إبراهيم السامرائي جمع الأمر (ضد النهي) على أوامر، فقال: إنّ الصحيح جمعه على (أمور)؛ لأنّ (الأوامر) جمع "آمرة" بمعنى: الأمر. وردّ عليه د. إميل مصححاً هذا الجمع قائلاً: "الأمر (ضد النهي)؛ أي: الأمر بإنشاء شيء وإحداثه، وتجمع على(أمور) على الأصل، كما تجمع على(أوامر)؛ إذ جاء في لسان العرب: أمرتُه بكذا أمراً، والجمع: الأوامر، وجاء في تاج العروس: وقد وقع في مصنفات الأصول الفرق في الجمع، فقالوا: (الأمر) إذا كان ضد (النهي) فجمعه: أوامر، وإذا كان بمعنى: الشأن، فجمعه: أمور. وعليه أكثر الفقهاء، وهو الجاري في ألسنة القوم... وفي المصباح: جمع الأمر (أي: ضد النهي) أوامر. وهكذا يتكلم به الناس، ومن الأئمة من يصحّحه "[214].

وخطّأ بعض اللغويين جمع " ريح " على " أرياح " ورأوا أنها تجمع على "رياح وأرواح ". ونقل د. إميل يعقوب عن مختار الصحاح، والقاموس المحيط، والصحاح، والمصباح المنير، ومدّ القاموس، والمعجم الوسيط، أنّ " الريح " تجمع على رياح وأرياح وأرواح. ونقل قول الميداني في "نُزْهة الطَّرْف" أيضاً: " وقالوا: أرياح في جمع ريح، والقياس: أرواح. وقال ابن هشام في شرح " بانت سعاد ": "من العرب من يقول: أرياح، كراهية الاشتباه بجمع (روح)، كما قالوا في جمع(عيد): أعياد، كراهية الاشتباه بجمع (عود) "[215].

---

[212] السابق: ص٧٦، ٧٧.

[213] السابق: ص٧٨-٧٩.

[214] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٧٣.

[215] السابق: ص ١٥١.

ثمّ عقّب د. إميل على ذلك بقوله: " ولم ترد الريح في القرآن الكريم إلا مجموعة على رياح. فمن أراد الأفصح فليجمعها على(رياح)، ومن جمعها على(أرياح) أو (أرواح)، فلم يَعْدُ الفصيح "٢١٦.

وفي دخول(أل)على كلمتي (بعض) و(كلّ) خلاف بين العلماء. وإنّ معظمهم أنكر ذلك٢١٧، ونقل د. إميل- بدافع حرصه على التسهيل- جواز ذلك عند الجوهري، ثم قال: " وقد أيّد لسان العرب، وتاج العروس ومتن اللغة رأي الجوهري "٢١٨، ثمّ أتبع ذلك بقوله: " كذلك أيّده أبو علي الفارسي، وعباس حسن، وغيرهما "٢١٩.

وتجدر الإشارة إلى أنّ صاحب اللسان لم يصرّح بتأييد الجوهري. جاء في اللسان: "واستعمل الزجاجي بعضاً بالألف واللام، فقال: وإنما قلنا: البعض والكل مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مُسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. يعني أنّ هذا الاسم لا ينفصل من الإضافة. قال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفّع: العلم كثير، ولكنْ أخذُ البعض خير من ترْك الكل، فأنكره أشدّ الإنكار، وقال: الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل؛ لأنهما معرفة بغير ألف ولام. وفي القرآن العزيز: ﴿وكلٌّ أتَوْهُ داخرين﴾٢٢٠. قال أبو حاتم: ولا تقول العرب: "الكل ولا البعض، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش في كتبهما؛ لقلة علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك؛ فإنّه ليس من كلام العرب. وقال الأزهري: النحويون أجازوا الألف واللام في بعض وكل، وإنْ أباه الأصمعي "٢٢١.

فابن منظور-هنا- ينقل الآراء فحسب، ولم يصرّح بتأييد أو معارضة. وقد يكون سيبويه قد أدخل(أل) على "كل" و"بعض" استعمالاً، ولكنه نص على عدم جوازه قولاً أو تقعيداً- لأن عباس حسن نقل رأي سيبويه والجمهور قائلاً: " وبناء على رأي سيبويه

---

216 السابق: ص ١٥٢.

217 عباس حسن: النحو الوافي: (٣/٧٢- الهامش٢).

218 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٩٢- ٩٣.

219 السابق: الصفحة نفسها.

220 سورة النمل، الآية: ٨٧.

221 ابن منظور: اللسان، (طبعة دار إحياء التراث العربي)، مادة: بعض(١/٤٤٥).

والجمهور لا يصح إدخال(أل)التي للتعريف على(كل)و(بعض)المعرفتين في تلك الصورة[222] [223]".

وفي ردّه تخطئة قولهم: "بهت لون ثوبي"[224]، عوّل على المعجم الوسيط وحده، وكان الأولى أن يضم إليه دليلاً آخر بحسب منهجه الذي صرّح به في حديثه عن معايير التصويب (الاستناد إلى المعاجم): " مهما يكن من أمر، فإننا لم نكتف، في تصويباتنا بالاستناد إلى معجم واحد، مخافة أن يكون صاحب المعجم قد أخطأ فيما نود تصويبه "[225].

واستند إلى ما جاء في جمهرة ابن دريد والمعجم الوسيط في الرد على من خطّأ من يقول: رجل " تعِس". ففي هذين المعجمين وردت هذه اللفظة[226] وعوّل د. إميل على المعجم الوسيط وحده في الردّ على تخطئة "تحرّى عنه"، وحجة المخطّئين أنّ المعاجم العربية مجمعة على ذلك، والصواب عندهم: " تحرّى الأمرَ " بتعدية الفعل مباشرة. قال د. إميل: "ولكنّ المعجم الوسيط أجاز لنا ذلك. فهل نخطِّئ المعجم الوسيط...؟ "[227].

وخطّأ محمد العدناني كلمة "المحظيّة" في قول من قال: " فلانة محظيّة فلان، بحجة أنّ كلمة " محظيّة " من أقوال العوام[228]، والصواب عنده: فلانة حظيّة فلان. فردّ د. إميل هذه التخطئة معتمداً على المعجم الوسيط وحده قائلاً: " ولكنّ جاء في المعجم الوسيط: الحظيّة والمحظيّة: المرأة التي تفضّل على غيرهما في المحبة، ولم أجد كلمة " المحظيّة " إلا في هذا المعجم، ومع ذلك أدعو إلى إجازتها "[229]. وليس ببعيد أن تكون كلمة " محظيّة " اسم مفعول من الفعل " حظي"، فتكون كلمة مشتقة قياساً.

كما اعتمد د. إميل على المعجم الوسيط وحده في إجازة الفعل " حوّر" بمعنى: غيّر، في نحو: حوّر فلان الكلام: غيّره[230]. ونصّ المعجم الوسيط على أنّ هذا المعنى مولّد[231].

---

[222] يريد: أنهما معرفتان بنية الإضافة، ولذلك تأتي الحال منهما، فتقول: "مررت بكلٍّ قائماً وببعضٍ جالساً ". النحو الوافي(٣/٧٢- الهامش٢).

[223] المرجع السابق، الصفحة نفسها. وقال عباس حسن:" ويصح عند الفارسي، ومن معه، وفي رأيه تيسير، وله أنصار من قدامى النحاة واللغويين. يقول الخضري ج٢ أول باب البدل: جوّزه بعضهم؛ لعدم ملاحظة إضافة ".

[224] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٩٤.

[225] السابق: ص ٤٩.

[226] السابق: ص ٩٨- ٩٩. وينظر المعجم الوسيط: مادة: تَعِس.

[227] السابق: ص ١١٤- ١١٥.

[228] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص ٦٧.

[229] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١١٦.

[230] السابق: ص ١٢٢.

وعوّل د. إميل على المعجم الوسيط وحده في إجازة كلمة "رَجْعِيّ" بالمعنى المحدَث وهو: مَنْ يذهب مذهب سلفه ولا يُساير الزمن[٢٣٢].

وأجاز المعجم الوسيط استعمال كلمة "أزعر" بالمعنى المستحدث، وهو: من ساء خلقه[٢٣٣]. وبهذه الإجازة دفع د. إميل قول من خطّأ استعمالها بهذا المعنى، وصوابها عند المخطّئين: زُعْرور[٢٣٤].

وذهب بعض اللغويين إلى تخطئة استعمال كلمة "انعدم"؛ بحجة عدم ورودها في كلام العرب، فدفع د. إميل ذلك بقوله: "جاء في كتاب التعريفات للجرجاني: الأبديّ ما لا يكون مُنْعَدِماً". وذكر أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز ذلك[٢٣٥].

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

اعتمد المجمع على اللغات اعتمادًا واسعًا في قراراته، وأخذ ببعضها في مواضع متعددة، وإن خالفت المقيس أو الراجح. ويرجع ذلك إلى رغبة كثير من المجمعيين في التسهيل والتماس التخريج للشائع من الألفاظ والعبارات المختلَف فيها؛ لذا كانت المعجمات القديمة خاصّة مبثوثة أو محتشدة في معظم المذكّرات التي بنيت عليها القرارات المجمعية. وكانت المعجمات القديمة منهلاً للمجمعيّين في بحوثهم. ولم يرجعوا - في حدود علمي- إلى المعجمات الحديثة.

أجاز المجمع - بالأغلبية[٢٣٦] - النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية، على لفظه دون ردّه إلى مفرده - كما تقضي بذلك القواعد الصرفية السائدة - إيضاحاً للدلالة، كما في: أُذيناني. على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب، والإعراب -حينئذ- على الياء، اعتماداً على أنّ في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال. وأقرّ المجمع صوغ فعيل للدلالة على المشاركة قياساً على ما سُمِعَ من أمثلة في فصيح العربية[٢٣٧].

---

231 المعجم الوسيط: مادة: حور.

232 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٤٥.

233 المعجم الوسيط: مادة (زعر).

234 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ص ١٤٤.

235 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٩٤ - ١٩٥.

236 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤م)، ص١٤١ . وينظر الهامش ففيه اعتراض للأستاذ سعيد الأفغاني على القرار.

237 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٣٨/١)، وفيه: أنّ القرار صدر في ج٨ مؤتمر د ٣٤ سنة ١٩٦٨م، وأصل القرار اقتراح للدكتور مصطفى جواد، أورد فيه أكثر من أربعين مثالاً على زنة فعيل مصوغة من الأفعال التي تقبل الاشتراك والمنافسة والمقابلة والمضادة والمساواة، كالجليس والنديد

واستدلّ المجمع بالسماع في قرار إجازة الفعل "ساهم" بمعنى شارك وقاسَمَ، والعرب لم يستعملوه إلا في المقارعة، وهي المغالبة في القرعة. ولكن نقل عن العرب – أيضاً - قولهم: تساهموا الشيء: تقاسموه، واستعملوا السهيم بمعنى المقاسم لغيره بالسهم[238]. ووسّع المجمع دلالة عبارة مسموعة فأجاز القول الشائع: "تجمهر الناس بمعنى: اجتمعوا. جاء في القرار المتعلّق بهذه العبارة: يقول المحدثون: تجمهر الناس: اجتمعوا، والعرب يقولون: تجمهر علينا: تطاول. ولاستعمال المحدثين أصل من قولهم: جمهر التراب: جمع بعضه فوق بعض"[239].

احتج المجمع ببعض لغات العرب كلغة بعض بني أسد[240]، فأجاز – قياساً عليها- تأنيث صيغة (فعلان) بالتاء وجمعها جمع سلامة، وعوّل في ذلك على عبارة ابن جني التي جاء فيها أنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه[241]. قررت لجنة أصول اللغة–أنه يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثمّ يصرف (فعلان) وصفاً، ويجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمعي تصحيح[242].

والكليم والخصيم والمثيل والأكيل والخليط. وغاية الاقتراح إجازة الصوغ على هذا الوزن عند الحاجة. فساغ للباحثين العلميين أن يستعملوا وزن فعيل للدلالة على المشاركة فهو أيسر من المفاعل، وإن كان قد شاع هذا الأخير في الاستعمال كقولنا المفاعل الذري.

[238] مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص١٦.

[239] المصدر السابق: ص١٨.

[240] كما في الصحاح: أو لغة بني أسد، كما في المخصص، (نقلاً عن كتاب في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة (٢/٨٠). وفي المرجع نفسه أن ابن يعيش صرّح في شرح المفصل أنها لغة لبعض بني أسد.

[241] في كتاب أصول اللغة المذكور (١/٨٧- ٩١) تقييد دقيق لعبارة ابن جني وبيان المقصود منها، ورد ذلك في بحث للدكتور عبد الرحمن تاج، عنوانه "تحرير القول في فعلان فعلى وفعلان فعلانة". وخلاصة ما جاء فيه أن القياس على اللغة الضعيفة أو الدنيا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر أو السجع، أو في حالة تحقق الإرادة والقصد من المتكلم، كأن يقول مثلاً: وقياساً على لغة كذا أقول ....

أما إذا جاءت عبارته – بمحض المصادفة– موافقة لغة من اللغات الدنيا، فلا يُعدّ كلامه قياساً على تلك اللغة، ويحكم على العبارة بالخطأ. واللغتان المتقاربتان في قوة القياس وسعة الاستعمال كلغتي الحجاز وتميم في (ما) العاملة عمل ليس (مثلاً)، لا شبهة في جواز الأخذ بكل منهما في السعة والاختيار، ولا تُرد إحداهما بالأخرى. وجاء في مذكرة د. عبد الرحمن تاج "تحرير القول في فعلان فعلى، وفعلان فعلانة: "وقد يكون مما يشبه ذلك شبهاً قريباً أن ينطق تلميذ مبتدئ في علوم العربية، لا يعرف الوجوه غير المشهورة في باب الإعراب – وقد عُرف أنه لم يتلق من أستاذ، ولا قرأ في كتاب، أن لغة من اللغات تلزم المثنى الألف في الأحوال كلها– فيقول: إني كتبت في الامتحان ورقتان، وذهبت إلى حفلة المدرسة مع اثنان من الزملاء، أو يقول – وهو لا يُظن به معرفة ما اشتهر بين أهل النحو بلغة البراغيث - : قد قمنا برحلة مدرسية رافقونا فيها الأساتذة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور عبد الله الطيب* هو الذي أثار مسألة تأنيث (فعلان) بالتاء (عطشان ـــ عطشانة)واقترح أيضاً أن ينظر في جمع هذه الصفة وما شابهها جمع سلامة فيقال: عطشانات[243].

وما دفعه إلى ذلك ذيوع هذا الاستعمال في القصص والصحف. فنظرت لجنة الأصول في الاقتراح و أجازته، ووافقها المجمع على ذلك[244]. وطلب الدكتور عبد الرحمن تاج والأستاذ علي عبد الرزاق إثبات معارضتهما هذا القرار[245].

ومن يتتبع رحلة هذا القرار يجد أن المجمع تبنى حاجة الشيوع معتمداً على لغة ضعيفة لبعض بني أسد خالفت اللغة الفصيحة وما أجمع عليه الجمهور. وفي ذلك خروج على أصل مقرر، وعلى ما جاء في تصدير كتاب في أصول اللغة للدكتور إبراهيم مدكور (الأمين العام للمجمع)، حيث يقول متحدثاً عن المجمع: "...ولكنه في تطويره للغة وتيسيره لها لا يخرج –مطلقاً– على أصل مقرر، ولا يعدو على سنة محكمة..."[246].

ولم تر لجنة الأصول العدول عن قرارها الذي اتخذته، على الرغم من الاعتراضات القوية التي جاءت في بحث الدكتور عبد الرحمن تاج.

ويبدو أن اللجنة رأت أن حجج الدفاع عن القرار– كما جاءت في مذكرتي محمد علي النجار وأمين الخولي[247] أرجح مما ذهب إليه د.عبد الرحمن تاج.

ألا يكون مخطئاً بذلك في اللغة العربية؟ وهل يعفيه من الحكم عليه بالخطأ أن تلك العبارات قد صادفت في الواقع لغة ضعيفة أو رديئة تقول بمثل ذلك؟ إنه لا يعفى من الحكم بالخطأ في ذلك إلا أن يقوم دليل يفيد أن تلك العبارات قد أراد بها أصحابها أن تأتي هكذا مخالفة للمعروف المشهور في الاستعمال، وذلك– : كما قال ابن جني– بأن يُصرح عند الاستعمال أنه قد توبعت في ذلك اللغة الدنيا التي هي أصل تلك اللغات المخالفة ". جاء في المذكرة " ... بلغة البراغيث". فقد تكون كلمة "أكلوني"سقطت في الطباعة، والمشهور: لغة: "أكلوني البراغيث". ينظر: سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص ١٢٧ (ط٣، ١٤٠٠هـ- ١٩٨١م).
مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة(٨٩/١).

[242] السابق(٨٠/١).

* عضو المجمع.

[243] مجمع اللغة العربية بالقاهرة:كتاب في أصول اللغة: (٨٠/١ - الهامش).

[244] المرجع السابق.

[245] المرجع السابق.

[246] المرجع السابق: (١٢/١).

[247] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة(٨٠/١– الهامش).

٦- المعجمات وكتب اللغة المعتمدة:

واحتجاج المجمع بالمعجمات واسع، إذ لا يكاد يخلو قرار من قراراته من ذكر عدد من معجمات اللغة المعتمدة؛ لأنها المنابع الثرة للغة. ويلاحظ أن البحوث التي قدمها أعضاء المجمع بشأن الموضوعات والمسائل اللغوية المعروضة للمناقشة، لم يكن أصحابها -غالباً- يعوّلون فيها على المعجمات الحديثة؛ كمعجم محيط المحيط (لبطرس البستاني) وقطر المحيط له أيضاً، وأقرب الموارد لسعيد الخوري الشرتوني، ومتن اللغة لأحمد رضا، والمنجد للويس معلوف اليسوعي، ومدّ القاموس لإدوارد وليم لين، ومعجم دوزي (أو تكملة المعاجم العربية لـ(رينهارت دوزي)).

ولعل ذلك يرجع إلى أن المعجمات القديمة أقرب إلى عهد الفصاحة والنقاء اللغوي، ولم يواجه أصحابها غزو الدخيل الذي دفعت أشرعته أعاصير الترجمة والتعريب.

يضاف إلى ذلك أن أصحاب المعجمات القديمة أوتوا من دقة الضبط، وبعد النظر وبسطة العلم ما لم يؤت المحدثون.

ومن احتجاج المجمع بما جاء في المعجمات القرار الآتي:

خطّأ بعض الباحثين استعمال (الهروب) مصدراً لـ(هرب)، بحجة أن هذا المصدر لم تثبته كتب اللغة. ولكن تبيّن للجنة المجمع أن ابن القطاع أثبت (الهروب) في كتابه الأفعال، كما نص عليه صاحب المصباح المنير، واستناداً إلى ذلك ترى اللجنة أن "الهروب" مصدراً لـ(هرب) صحيح لا خطأ فيه. ووافقها مؤتمر المجمع على ذلك[248].

ولا يخفى -هنا- أنّ الاستقراء الناقص هو آفة الباحثين في التصحيح اللغوي، فكثيراً ما يرجع أحدهم إلى بعض المعجمات، ثم يبني حكمه تصحيحاً أو تخطئة، دون أن يستقصي كتب اللغة المعتمدة والمشهورة. فكان من الأولى للذين خطّؤوا وقوع "الهروب" مصدراً لـ"هرب" أن يستقصوا هذا المسألة في المعجمات المعتمدة، قبل إصدار حكم التخطئة.

وخطّأ بعض الباحثين استعمال "الصمود" بمعنى "الثبات" مصدراً لـ"صمد" بمعنى (ثبت). بناء على أنّ صمد مصدره: الصَّمْد، ومعناه القصد أو الصلابة[249].

ولكنّ لجنة المجمع أجازت هذا الاستعمال، استناداً إلى البحوث التي قدمت إليهم في هذا الشأن. ووجدت أن معنى "الثبات" في القاموس المحيط، ومقاييس اللغة لابن فارس،

---

[248] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب: ص١١١.

[249] منهم: محمد بهجة الأثري، ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة:القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص١١٢. وينظر أيضاً: د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، (٣٦/١).

والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير، غير بعيد عن الصلابة التي هي أحد أصلي الصَّمْد؛ ولِمَا ذكره ابن القطّاع أيضاً.

كما أن (الفُعول) مصدر قياسي لفعَل اللازم المفتوح العين في بعض دلالاته؛ لذا فليس من الخطأ أن يكون الصمود مصدراً لصمد بمعنى ثبت. ووافق مؤتمر المجمع على هذا القرار[250]. وخطّأ بعضهم قول الكتاب الشائع: "حدث هذا أثناء كذا"، بحذف حرف الجر. وحجتهم أنه لا يصح نصب "أثناء" على الظرفية المكانية. ولكن مؤتمر المجمع أقرَّ هذا الاستعمال استناداً إلى ورود قول مسموع هو: " أنفذت كذا ثِنْيَ كتابي"، في الصحاح واللسان وغيرهما. فـ"ثني" منصوب على الظرفية المكانية، وثِني مفرد "أثناء"، فيقاس الجمع "أثناء" على نصب المفرد "ثني"[251]. ويقوّي ذلك وروده في نصوص قديمة[252].

ولم يجز المجمع إسقاط علامة التأنيث[253] من وصف المرأة في ألقاب المناصب والأعمال، فجاء قراره على النحو الآتي: "عدم جواز وصف المرأة بدون[254] علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال: لا يجوز في ألقاب المناصب والأعمال-اسماً كان أو صفة – أن يوصف المؤنث بالتذكير،فلا يقال: فلانة أستاذ،أو عضو، أو رئيس،أو مدير". [255]
وذلك مبني على ما نقله صاحب المصباح عن ابن السكيت؛ وعلة ذلك أن هذا الوصف" يكون في الرجال أكثر مما يكون في النساء، فلما احتاجوا إليه في النساء أجروْه على الأكثر في موضعه". [256] وذكر شوقي أمين– في مذكرته– أنّ الفراء سجّل في كتابه المذكر والمؤنث ما عزاه الفيومي لابن السكيت، ورجّح أنّ ابن السكيت ناقل عن الفراء. وقال: إنّ مثل هذا الكلام ورد في كتاب"المُعْرِب" للمطرّزي[257]. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا القرار هو من القرارات

---

[250] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص١١٢.

[251] السابق: ص١٠٤.

[252] وفي المرجع السابق (الهامش:٢): شاهد شعري جاهلي ورد فيه استعمال (أثناء) كما في الاستعمال المعاصر، كما ذكر أن نصوصاً أخرى في ذخيرة ابن بسام، المجلد الأول – القسم الرابع ص٩٨، ١١٤، ورد فيها هذا الاستعمال.

[253] أي: عدم المطابقة بين الصفة والموصوف.

[254] لعل الأفصح: إسقاط الباء من كلمة (بدون).

[255] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٢٨.

[256] المصدر السابق: هامش الصفحة نفسها.

[257] المصدر السابق-هامش الصفحة ١٢٨.

القليلة التي ردّ فيها المجمع تعبيراً شائعاً. إذ إن أغلب قرارات المجمع تثبت مسوّغات للشائع من المفردات والأساليب.[258]

وردّت لجنة الألفاظ والأساليب على من خطّأ تعدية الفعل "خاف" بحرف الجر "من" نحو: خاف الإنجليز من الفدائيين، مستدلة بما ورد في كليات أبي البقاء الكفوي: ".....ونقول: خافه، وخاف منه، وخاف عليه".[259]

وفي الردّ على الذين قالوا بتخطئة استعمال الفعل "أحاط" متعدياً، استدلت اللجنة ووافقها المجلس على ذلك – بما نقله الشهاب الخفاجي في " شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل " عن نهج البلاغة " من كلام الإمام علي – رضي الله عنه– في خطبة له:" أوصيكم عباد الله بتقوى الله، الذي ضربَ الأمثالَ، ووقَّتَ لكم الآجال، وألبسكمُ الرِّياشَ، وأرفغَ لكمُ المعاشَ، وأحاطَ بكمُ الإحصاءَ......إلخ".[260]

والمشهور أنّ كل شيء ينبعث بنفسه يتعدى الفعل إليه بنفسه، فيقال: بعثته، وكل شيء لا ينبعث بنفسه كالكتاب والهدية، فإنّ الفعل يتعدى إليه بالباء، فيقال: بعث به. وترى لجنة الألفاظ والأساليب ومعها مجلس المجمع أنّ عكس ذلك جائز أيضاً. نحو: "بعثت برجالها السياسيين، وبعث إليه هدية". اعتماداً على قول الفارابي.[261]

كما أجازت لجنة الألفاظ والأساليب ومعها مجلس المجمع استعمال الفعل " تلاشى" بمعنى "فني"، أو اختفى، أو ضعف"، نحو العبارة الشائعة: "تلاشت الجهود في عهد الطغيان". وكان معوّل اللجنة والمجلس في ذلك على قبول صاحبي القاموس والتاج هذه الدلالة.[262]

وبالاعتماد على ما جاء في التاج أجاز مجلس المجمع كلمة "التقاوي" بمعنى "البذور". وعدّى المجلس أيضاً الفعل "حمى" إلى مفعولين، كما في العبارة الشائعة: "يحمي مواطنيه

---

[258] المصدر السابق: ينظر الفهرس (من ص هـ – ك)، إذ اشتمل هذا الفهرس على (١٣٧) سبعة وثلاثين ومئة قرار. وافق المؤتمر على (١٣٣) ثلاثة وثلاثين ومئة قرار منها وردّ (٣) ثلاثة قرارات وأرقامها (٣١، ٧٣ ، ١٢٤)، ولم يبتّ في القرار الرابع ورقمه (٢٨).

[259] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٨٤.

[260] المصدر السابق: ص٨٧ . أي جعل الإحصاء من حولكم. ينظر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ط١، ص ٧٣ (مادة أحاط الكتمان أو الكتمان بالحديث).

[261] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٧١

[262] المصدر السابق: ص٧٢ .

غائلة الجوع"، عملاً بما جاء في لسان العرب: "حمى المريضَ ما يضرّه حِمْيَةً: منعه إياه وحَمَاهُ الناسَ يحميه إياهم حِمًى وحِمايةً: منعه".[٢٦٣]

واستدلت المذكرات التي قدمت إلى المجمع بكثير من كتب اللغة المشهورة، نذكر منها: الحماسة: لأبي تمام، المفضليات: للمفضل الضبي، البيان والتبيين: للجاحظ، الخزانة: للبغدادي، الكامل: للمبرد[٢٦٤]، كتب الأمالي (كأمالي القالي،وأمالي ابن الشجري،...) وكتاب المعاني الكبير لابن قتيبة[٢٦٥]، وشرح الشافية للرضي.

---

263 المصدر السابق: ص٧٨، وانظر: ابن منظور: اللسان (٣٤٨/٣ حمي).

264 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٤٣ - ٤٦).

265 السابق: (٣٢/٢).

الفصل الخامس

الاحتجاج بالشعر في القديم

مدخل:

حفظ الشعر مآثر العرب وتاريخهم وأخبارهم وأنسابهم وأيامهم ومكارم أخلاقهم، فكان – بحق– سجلاً حضارياً لحياتهم بكل صورها ومشاعرها وبأفراحها وأتراحها ووقائعها؛ فلذا أحلوه هذه المنزلة العالية، فكلما علا نجم شاعر في قبيلة، قرعوا طبول الفرح، ومنحوه هذه الحفاوة، وهزجت الحناجر، ابتهاجاً وسروراً، فهو المدافع عن حقوقهم وأعراضهم، وحامي ذمارهم، فالفارس يذود بالسنان، والشاعر يقارع باللسان، بل إن جراحات اللسان يعسر التئامها وبرؤها، فهي أعمق غوراً وأشد إيلاماً. قال الشاعر:

جراحات السنان لها التئام ولا يلتام ما جرح اللسانُ

قال عمر بن الخطاب: "كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علمٌ أصحُّ منه "[1]، وقال ابن فارس: " الشعر ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعُلِّمت اللغة "[2].

فاهتم أهل الأدب واللغة والنحو بالشعراء، ورَوَوْا أشعارهم وشرحوها، كما نقدوا الرواة والنَّقَلَة، وأوجبوا صدقهم وأمانتهم[3]، ووضعوا للرواية شروطاً وضوابط، وجدّوا في أن يُنْزِلوا الشعراء منازلهم، فقسّموهم إلى طبقات، وألفوا الكتب النفيسة في التعريف بأحوالهم ومراتبهم، كطبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، والشعر والشعراء لابن قتيبة... وجمعوا لنا من الشعر الجاهلي والإسلامي مادة وافرة للتفسير والفقه واللغة والنحو والبلاغة وغيرها من علوم العربية. قال ابن قتيبة في مقدمة كتابه (الشعر والشعراء): " هذا كتاب ألفته في الشعراء وأخبرت فيه عن الشعراء وأزمانهم وأقدارهم وأحوالهم في أشعارهم وقبائلهم وأسماء آبائهم... وأخبرت فيه عن أقسام الشعر وطبقاته، وعن الوجوه التي يُختار الشعر عليها ويُستحسن لها إلى غير ذلك مما قدمته في هذا الجزء الأول، وكان أكثر قصدي للمشهورين من الشعراء الذين يعرفهم جُلُّ أهل الأدب، والذين يقع الاحتجاج بأشعارهم في الغريب، والنحو، وفي كتاب الله عز وجل، وحديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم "[4].

والنص يظهر بجلاء الإدراك العميق لدى، ابن قتيبة، لما يبنى على التصنيف في هذا الشأن من جلائل الأعمال والأمور، فما يصحّ من هذا الشعر سيُستدلّ به في أحكام الدين

---

[1] ابن رشيق: العمدة: (١/٢٠)، والمزهر: (٢/٤٧٢).

[2] ابن فارس: الصاحبي: ٢٧٥ .

[3] السيوطي: المزهر: ٢ / ٣٠٢ و ما بعدها.

[4] ابن قتيبة: الشعر والشعراء: (١/٥٩) .

وقواعد اللغة. و من هنا نجد النحاة لا يعتمدون من الشعر إلا ما ثبتت عندهم صحة نسبته إلى قائله، وفصاحةُ قائله وصدقُ راويه والوثوقُ به.

وقسّموا الشعراء الذين يحتجّ بشعرهم في اللغة والنحو إلى أربع طبقات، قال ابن رشيق: "طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم، ومخضرم - وهو الذي أدرك الجاهلية و الإسلام- وإسلامي، ومحدث. ثم صار المحدثون طبقات: أولى وثانية على التدريج، وهكذا في الهبوط إلى وقتنا هذا "[5].

وقسّم البغدادي والسيوطي الشعراء إلى أربع طبقات، كما قسّمهم ابن رشيق؛ هي:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم من عاش قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولّدون، ويقال لهم المحدَثون، وهم من بَعدهم؛ كبشار بن برد وأبي نواس[6].

وقسم بعضهم طبقات الشعراء إلى ست:

الخامسة: طبقة المحدثين الذين جاؤوا بعد المولدين كأبي تمام.

السادسة: طبقة المتأخرين كالمتنبي[7].

وكان البصريون يستشهدون بشعر الطبقتين الأوليين إجماعاً من غير تفريق، ولم يستشهد أكثرهم بشعراء الطبقة الثالثة، ويرى البغدادي في الخزانة أنّ عبد الله بن أبي إسحاق والحسن البصري وعبد الله بن شبرمة يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولّدين.

فالطبقة الثالثة مختلفٌ في الاحتجاج بشعرها؛ ولكنّ البغدادي ذهب إلى جواز الاستشهاد بشعرها.

أما الطبقة الرابعة فلا يستشهد بكلامها؛ لأنّ شعراءها مولّدون والعلماء **مجمعون على عدم الاحتجاج بكلام المولّدين والمحدثين**، قال السيوطي: " أجمعوا على أنه لا يُحتَجُّ بكلام المولّدين والمُحْدَثين في اللغة والعربية "[8]. وقيل: **يُستشهد بكلام من يوثَق به منهم**، واختاره الزمخشري والبغدادي [9].

---

[5] ابن رشيق: العمدة: (١/١١٣).

[6] البغدادي: خزانة الأدب: (١/٣)، والسيوطي المزهر: (٢/٤٨٩).

[7] البغدادي: خزانة الأدب: (١/٤).

[8] السيوطي: الاقتراح، ص ٥٤، وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: ١٧.

[9] البغدادي: مقدمة خزانة الأدب: (١/٦، ٧).

أما ابن قتيبة فإنه يرى أن الله تعالى لم يقصر العبقرية على عصر دون عصر، بل إن لكل عصر رجاله و عباقرته، ومسألة القديم والحديث لا تعدّ – في رأيه- معياراً كافياً للحكم على قدرة الشاعر أو منزلته؛ للاحتجاج بشعره أو عدم الاحتجاج؛ لأن كل قديم كان جديداً في عصره، و كل جديد في عصر سيغدو قديماً في الأعصر اللاحقة، قال ابن قتيبة: " ولم يقصر الله العلم والشعر والبلاغة على زمن دون زمن، ولا خصَّ به قوماً دون قوم، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده في كل دهر، وجعل كل قديم حديثاً في عصره... فقد كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم يُعدُّون مُحْدَثين، وكان أبو عمرو بن العلاء – من المتمسكين بالأفصح كابن الأعرابي والأصمعي- يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن حتى لقد هممت بروايته... ثم صار- هؤلاء قدماء عندنا ببعد العهد منهم، وكذلك يكون من بعدهم لمن بعدنا؛ كالخُرَيْمِيِّ والعَتَّابيِّ والحسن بن هانئ و أشباههم "[10]. ويرى ابن رشيق الرأي نفسه.

"ولقد سار على هذا المنهج الزمخشري (٥٣٨ هـ)؛ إذ قال بعد احتجاجه ببيت شعر لأبي تمام: "أجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه. ونهج نهجه وابن سنان الخفاجي (٤٦٦ هـ) رضي الدين الأستراباذي (٦٨٦ هـ)"[11].

ومن الشعراء الجاهليين الذين أسقط العلماء الاحتجاج بشعرهم أميّة بن أبي الصلت وعَدِيّ بن زيد العبادي، وذهب بعضهم إلى عدم الاحتجاج بشعر الأعشى، وذلك لمخالطتهم الأعاجم[12]: " بل إن الأصمعي كان يقول في الكميت: جُرْمُقاني من جراميق (عجم) الشام لا يحتجّ بشعره، وينكر مواضع من شعر الطِّرِمّاح، ويلحّن ذا الرُّمّة "[13].

ويَعُدّون إبراهيم بن هَرْمة آخر القدامى الذين يحتج بشعرهم في اللغة والنحو. قال السيوطي: " ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: خُتِمَ الشعر بإبراهيمَ بن هَرْمَةَ، وهو آخر الحجج"[14]. وأول الشعراء المحدثين بشار بن برد. وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره خوفاً من لسانه[15]. وذهب الزمخشري إلى جواز الاحتجاج بكلام أئمة اللغة ورواتها، فاحتج بقول أبي تمام الطائي – وإن كان محدثاً- وجعل كلامه بمنزلة ما يرويه[16].

---

[10] ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، (٦٣/١).

[11] ابن رشيق: العمدة ٩١/١، وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو ط٢، ص١٨.

[12] سعيد الأفغاني، في أصول النحو، ص ٢٢، ص ٢٣ (هامش: ٢، وفيه إحالة إلى كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني).

[13] السابق: الصفحة نفسها.

[14] السابق: ص ٥٥.

[15] السابق: ص ٥٥. وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: ١٨.

[16] السابق .

هذا فيما يخص الشعراء، أمّا زمان الاحتجاج الذي قبلوه فهو منتصف القرن الثاني لمن سكن الحاضرة أو البادية، والقرن الرابع الهجري لمن سكن البادية.

جاء في كتاب (في أصول النحو): " فأمّا الزمان فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أسكنوا الحضر أم البادية... أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري"[17].

الاحتجاج بشعر مجهول القائل:

الأصل أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله[18]. ونقل السيوطي في (الاقتراح) آراء بعض العلماء في عدم صحة الاستشهاد بشعر مجهول القائل، ولكن عقّب على طعن أحد النحاة، في الاستشهاد برجز مشطور لم يعرف راجزه بقوله: " ولو صحّ ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه؛ فإن فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين"[19].

ولعل مراده أن إسقاط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لعدم معرفة قائليها أمر فيه نظر، وكأنه يستثني هذه الأبيات من القاعدة[20]؛ لأن سيبويه ثقة، ورواية الثقة مقبولة عند بعضهم في الحديث وأصول الفقه؛ وكثيراً ما نجد في كتاب سيبويه قوله: " حدثني الثقة "[21]، يقصد به الخليل وغيره، " وكان يونس يقول: حدثني الثقة عن العرب، فقيل له: من الثقة؟ قال: أبو زيد، قيل له: فلم لا تُسمِّيه ؟ قال: هو حيٌّ بعد، فأنا لا أسمِّيه "[22].

١- الكسائي ١٨٩هـ:

بلغت الشواهد الشعرية التي ذكرها الكسائي في كتابه مايلحن فيه العامة (٧٥) شاهداً. أغلبها لشعراء متفق على الاحتجاج بشعرهم، كعَبيد بن الأبرص، والخنساء وبِشْر بن أبي

---

[17] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: ١٧ – ١٨.

[18] ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ص: ٩٠ – ٩٢، وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص: ٦٠، وفيه: " إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه ". السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص: ٥٦ – ٥٧.

[19] السيوطي: الاقتراح في أصل النحو، ص ٥٧.

[20] قال سعيد الأفغاني: " وابن هشام لا يسلم دائماً بإسقاط الاحتجاج بالمجهول، وهذه حجته: " ولو صح ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائلين. اهـ انتهى كلام ابن هشام. قلت: وليكن ذلك، وماذا فيه؟ والمنهج الحق يقتضي هذا الإسقاط ". في أصول النحو، ص٦٠ ، هامش ٣.

[21] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص، ٥٧.

[22] السابق: ص، ٥٧.

خازم، وكعب بن زهير، وابن قيس الرقيّات وغيرهم. واحتجّ الكسائي بشعر ولم يعـزه إلـى قائله. وقع ذلك في نحو (٣٥)خمسة و ثلاثين شاهداً من شواهد كتابه. وبعض هذه الـشواهد التي تركت من غير عزو، توصّل محقق الكتاب إلى معرفة قائليها، وهناك أشعار لـم يقـف المحقق على مَنْ قالها. وظل(٣٢) اثنان وثلاثون بيتاً غير منسوب لقائل. ومن ذلك ما سـاقه الكسائي شاهداً على الفعل (أشكل). "تقول قد أشكل عليّ هذا الأمر، بالألف. قال الشاعر:

وإذا الأمورُ عليكَ يوماً أشكلتْ فلما يزينُك لا يشينُك فاعمِدِ

وممّا أورده الكسائي ولم ينسبه هذا الرجز الذي أنشده، لبيان الفرق الدلالي بـين (أعْيَيْـتُ) بالألف، و(عَيِيتُ) دون ألف. قال الكسائي: "تقول، مشيت حتى أعْيَيْتُ، بـالألف، ولا تقـول: عَيِيتُ، إنما يقال في الأمر الذي ينسدُّ عليك، فيقال فلان عَيِيّ بأمره، من العِيّ. قال الشاعر:

تَزَحْزَحِي عَنِّيَ يا بِرْذَوْنَهْ

إنَّ البَراذِينَ إذا جَرَيْنَهْ

مَعَ العِتاقِ ساعةً أعْيَيْنَهْ[23]

واحتجّ الكسائي بشعر شعراء قدامى، ولكن لا يعتد بعض العلماء بشعرهم؛ فمن ذلك احتجاجه ببيت لعديّ بن زيد. قال الكسائي: "وتقول: قد أوْرَيْتُ النار، إذا أشعلتَها بالواو ..... قـال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾[24]. وقال عديّ بن زيد في شاهد ذلك:

وأطفِ حديثَ السُّوءِ بالصمتِ، إنه متى تُورِ ناراً للعتابِ تأجّجا "[25]

وعدي وأبو دؤاد الإيادي لا يرتضي الأصمعي شعرهما، لأن ألفاظهما ليست بنجدية".

كما استشهد الكسائي ببيت للكميت على جمع "دخان" على "دواخن". قال الكسائي: " فإذا جمعت – يريد كلمة(دُخَان) - قلت: رأيت دواخنَ الحيّ. قال الكميت بن زيد الأسدي:

وأيسارٍ إذا الأبرامُ أمسَوْا لِغِشْيانِ الدواخنِ آلِفِينا[26]

---

[23] الكسائي: ما تلحن فيه العامة (١٢٨). قال محقق الكتاب في الهامش (٥) من الـصفحة نفـسها: "الأبيـات الثلاثة لامرأة مهزولة من العرب، قالتها لضرتها السمينة، في بلاغات النساء لابـن طيفـور ١١٦، والثـاني والثالث في لسان العرب (عيي)٢٤٩/١٩). وقال المحقق: " كانت هذه الكلمة سبب تعلم الكسائي النحـو ". (ص١٢٨، هامش٢).

[24] سورة الواقعة: الآية:٧١.

[25] الكسائي: ما تلحن فيه العامة (١٠٤).

[26] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د. رمضان عبد التواب، ص ١٠٩. الأيسار: جمـع مفـرده: يـاسِـر ويَسَر، ومعناهما: اللاعب بالقداح، والأيسار: المقامرون. (اللسان: يسر، ٤٤٨/١٥). والأبرام: جمع مفـرده: بَرَم: وهو الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخله. (المعجم الوسيط: برَم).

احتج ابن السكيت في كتابه (إصلاح المنطق) بشعر ذي الرمة نحو (٢٠) مرة. جاء معظمهما في معرض ضبط ألفاظ اللغة وبيان معاني مفرداتها. وفي موضعين اثنين – بحسب علمي– احتج بشعر ذي الرمة على مسائل النحو، كان أحدهما في مسألة من مسائل العدد، وهي تعريف الأعداد من (٣–١٠) والموضع الآخر في بعض أسماء الأفعال.

فهو يرى جواز دخول (أل) التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً، أو دخولها على المضاف إليه فقط وعلى هذا الوجه أنشد شاهد ذي الرمة. قال: "ويقولون: هذه خمسة أثواب، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: هذه الخمسةُ الأثواب، وإن شئت قلت: خمسةُ الأثوابِ، وإن شئت قلت: الخمسةُ الأثوابُ، وأجريتَها مُجرى النعت، وكذلك إلى العشرة، قال ذو الرمة:

وهل يَرْجِعُ التسليمَ أو يكشِفُ العَمَى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقِعُ "[56].

واستدل ابن السكيت ببيت لذي الرمة أيضاً، في حديثه عن بعض أسماء الأفعال، قال: "وتقول: للرجل إذا استزدته من حديث أو عمل: إيه، فإن وصلت قلتَ إيهٍ حدِّثنا. وقول ذي الرُّمّة:

وقفنا فقلنا إيهِ عن أمِّ سالمٍ وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ

فلم ينون وقد وَصَلَ ،لأنه نوى الوقف "[57].

واحتج ابن السكيت ببعض شعراء الطبقة الثالثة، وكان يعوّل على ما رواه أبو عبيدة وأبو عمرو الشيباني، وغيرهما من رواة الكوفة والأعراب ولا يقتصر على ما احتج به الأصمعي. يتجلى ذلك فيما أورده حول رَعَدَ وأَرْعَدَ وبَرَقَ وأَبْرَقَ. قال ابن السكيت: "وقد بَرَقَ البَرْقُ يَبْرُقُ، وقد بَرَقَ في الوعيد ورعَدَ يَبْرُقُ ويَرْعُدُ. قال الأصمعي: ولا يقال: أرْعَدَ وأبْرَقَ. وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحتُجّ على الأصمعي ببيت الكميت:

أرْعِدْ وأبْرِقْ يايزيـ ـدُ، فما وعيدُك لي بضائرْ

فقال: ليس قول الكميت بحجة، وهو مولّد، واحتجّ ببيت المتلمِّس:

فإذا حَلَلْتَ ودونَ بيتي غاوَةٌ[58] فابرُق بأرضك ما بدالك وارْعُدِ

وببيت ابن أحمر:

يا جَلَّ ما بَعُدَتْ عليك بلادُنا فابرُق بأرضك ما بدا لك و ارْعُدِ[59]

ضبطها محقق إصلاح المنطق بالفتح "العراقي" والذي في اللسان: الضم والكسر، وبالضم هو جمع نادر، كما قال. وبالكسر هو القياس، كما قال ابن منظور.

[56] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣٠٣.

[57] السابق: ص٢٩١.

[58] اسم جبل، كما في اللسان.(طبعة دار إحياء التراث العربي).(غوي١٠/١٥١).

[59] ابن السكيت: الإصلاح (١٩٣).

وقال ابن السكيت: "ويقال: قد بَرَقَتِ السماء وأرْعَدَتْ.

فابن السكيت ينقل اللغتين دون أن يصرح بترجيح إحداهما، والثَّبَتُ المختصر الذي أوردناه يظهر اتجاهه في الاحتجاج بالشعر. فهو يحتج بشعراء الطبقات الثلاث، ولا يحتج بشعر المولدين والمحدثين. ومعظم شواهده الشعرية لشعراء مخضرمين وإسلاميين، ولم يوافق الأصمعي في ترك الاحتجاج بشعر ذي الرمة والكميت، بل اتسع في الاستشهاد بشعرهما. فكانت عدة شواهده من شعر ذي الرمة نحو (٢٠) بيتاً، ومن شعر الكميت نحو(١٢) شاهداً ومن شعر عدي بن زيد نحو (٤) شواهد، كما عوّل كثيراً على الأراجيز كرجز العجاج وابنه رؤبة وأبي النجم العجلي و كان للهذليين نصيب وافٍ في شواهده، فقد أربت شواهده المختارة من شعرهم على (٣٠) شاهداً. ومما أورده ابن السكيت من شعر ذي الرّمة مستدلاً على المعاني ما جاء في قوله: "وقد هرأ الكلام يهرؤُهُ، إذا أكثر منه في خطأ، وهومنطق هُراءٌ. وقال ذو الرُّمّة:

لها بَشَرٌ مثلُ الحريرِ ومنطقٌ　　　رخيمُ الحواشي لا هُراءٌ و لا نَزْرٌ"[61].

واستدل ابن السكيت بشعر عدي بن زيد (٤)أربع مرات . ثلاث منهن في المعاني وواحدة في مسألة صرفية سماعية ،هي تذكير كلمة (دلو)وتأنيثها .فمن استدلاله بشعر لعدي في مجال المعاني وبيان دلالات الألفاظ، قوله: "والحِجْلُ:القيد .من قول عدي بن زيد :

أعاذِلُ قد لاقيتُ ما يَزَعُ الفتى　　　وطابقتُ في الحِجْلَين مشيَ المقيَّدِ"[62]

واحتج ابن السكيت بشعر الكميت نحو (١٢) اثنتي عشرة مرة، إما لبيان معاني بعض المفردات، أو لضبطها وبيان اللغات الجائزة فيها. فمن الأول قوله: "ويقال: حَسِسْتُ له أَحَسُّ حِسّاً، و حَسَسْتُ له أحِسُّ حَسّاً، إذا رققتَ له،... وقال الكميت:

هل مَنْ بَكَى الدارَ راجٍ أن تَحِسَّ له　　　أو يُبْكِيَ الدارَ ماءُ العَبْرةِ الخَضِلُ

قال الفراء: قال أبو الجرّاح: ما رأيت عُقَيْلِيّاً إلا حَسِسْتُ له "[63]. ومن ذلك أيضاً: "قال – والقائل هو الفرّاء –: وليس في الكلام فَعْلاء ممدودة مفتوحة الفاء والعين إلاّ حرف واحد، وهو ابن ثَأَدَاء، وهي الأَمَةُ. وقد يقال: ثَأْداء بتسكين الهمزة، واستدلّ على ذلك ببيت للكميت"[64].

ومن استدلاله بشعر الكميت على المعاني، قوله: "وقولهم: قد خجل فلان، قال أبو تمام الأعرابي: الخجل سوء احتمال الغنى، و الدَّقَعُ: سوء احتمال الفقر. ومنه جاء في الحديث في النساء: إنكنّ إذا شَبِعْتُنّ خَجِلْتُنّ، وإذا جُعْتُنّ دَقِعْتُنّ. قال الكميت:

---

[60] ابن السكيت: الإصلاح، ص١٥٦.

[61] السابق: ص١٨.

[62] السابق: ص٢١٥.

[63] السابق: ص٢٢١، ٢٢٢.

ومن احتجاجه بشعر ذي الرُّمَّة لمسائل لغوية وإملائية ما جاء في "باب دخول ألف الاستفهام على ألف القطع". فإذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع فلنا – كما يرى ابن قتيبة- مذهبان في كتابة الهمزتين: أحدهما: قلب همزة القطع ياء، وبقاء همزة الاستفهام كما هي، نحو: أئنك ذاهب؟ أئذا جئتَ أكرمتني؟ وعليه كتّاب المصحف – والآخر: إبقاء الهمزتين على حالهما، نحو: أإذا ؟، أإنك؟

والمذهب الثاني هو مذهب التحقيق، وهو أحبّ إليه. وإذا اجتمعت ثلاث ألفات[74] تقلب اثنتان منهما مدة، وتبقى الثالثة كما هي. قال ابن قتيبة: " ومَنْ كان من لغته أن يُحدث بين الألفين مدة؛ نحو قول ذي الرُّمَّة:

أَيَا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بين جُلاجِلٍ وبَيْنَ النَّقَا ،آأنتِ أمْ أمُّ سَالِمِ

ويُروى(حُلاحل)، فلا بدّ من إثبات ألفين؛ لأنها ثلاث ألفات في الحقيقة"[75].

ففي قوله:" آأنت" ثلاث ألفات، قلبت الأولى والثانية مدة، وظلت الثالثة كما هي؛ فحذفت واحدة استثقالاً لاجتماع ثلاث ألفات، ولا يجوز أن نحذف اثنتين.

وفي" باب الأفعال"، احتج ابن قتيبة بشعر ذي الرمة على متن اللغة والمعنى، فقال: " وقَتَلَ الرجلَ: بالسيف ونحوه، فإنْ قَتَلَهُ عشقُ النساء أو الجنّ فليس يقال فيه إلا: اُقْتُتِلَ. قال ذو الرُّمَّة:

إذا ما امْرُؤٌ حاولْنَ أنْ يَقْتَتِلْنَهُ بلا إحنَةٍ بيْنَ النُّفُوسِ ولا ذَحْلِ[76]

وفي باب أفْعَلْتُ، ومواضعُها ": " وقد تدخل أفْعَلْتُ عليها – يعني على فَعَلْتُ – في هذا المعنى؛ لأنهما يشتركان، كما دخلت فَعَلْتُ عليها، إلا أنّ ذلك قليل، قالوا: سَقَيْتُهُ وأسقيْتُهُ، قلت له: سَقْياً. قال ذو الرُّمَّة:

وقفتُ على رَبْعٍ لميَّةَ ناقتي فما زِلْتُ أبكي عنده وأُخاطبُهْ

وأُسقيهِ حتى كادَ ممَّا أبثُّهُ تُجاوِبُني أحجارُهُ وملاعبُهْ[77]

وفي "باب" دخول بعض الصفات على بعض" يذكر ابن قتيبة أنّ بعض حروف الجر يدخل على بعض، "فمِنْ" تدخل على "عند" تقول: جئتُ مِنْ عندك، وتدخل على "عَنْ". قال: ذو الرُّمَّة:

.... إذا نفحَتْ مِنْ عَنْ يمينِ المَشَارِقِ[78]

---

[74] على أن الألف المزيدة هنا، وهذا ما سار عليه ابن قتيبة، ص٢٢٤.

[75] السابق: الصفحة نفسها.

[76] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص ٣٤٦. الإحنة: الحقد والضغن، وجمعها: إحَن. وفي المثل: إن الإحن تجرُّ الضغن. والذَّحْل: الحقد، أو الثأر. وجمعه: أذحال، وذحول. المعجم الوسيط: (أحن، ذحل).

[77] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٤٦٢. وينظر الاستدلال على متن اللغة ص٤٨٦.

وفي الباب نفسه : و"إلى" بمعنى "مع " ،يقال: إنّ فلاناً ظريف عاقل إلى حَسَب ثاقب،أي مع حَسَب......وقال ذو الرّمّة:

بها كُلّ خوّار إلى كلّ صعْلة .... [79]

أي: مع كلّ صعلة.

وبلغت عدّة شواهده من شعر الكميت نحو(١٢) بيتاً، وتنوّع استدلاله بها صرفاً ونحواً ودلالة. ومن استدلاله بشعر الكميت على متن اللغة ما جاء في (باب) الأفعال: "تَأيَّيْتُ- بالتشديد والقصر- تَحَبَّسْتُ، قال الكميت:

قِفْ بالديار وقوفَ زائرْ ... وتَأيَّ، إنّكَ غيرُ صاغرْ"[80]

وفي "باب ما تكلّم به العامّة من الكلام الأعجمي استشهد ابن قتيبة ببيت الكميت لإثبات كلمة معرّبة. قال "التَّخْدار" الثوب، وهو بالفارسية تخت دار، أي: يمسكه التخت[81]، وقال الكميت يصف بقرة:

.... تَجْلو البَوارِقُ عنها صَفْحَ تَخْدار[82]

وفي "باب ما لا يهمز، والعامّة تهمزه، قال ابن قتيبة: "رَعَدَتِ السماء وبَرَقَت .وبعضهم يجيز "أَرْعَدَ وأَبْرَقَ" ببيت الكميت:

أَرْعِدْ وأَبْرِقْ يا يَزيـــــــدُ، فما وعيدُكَ لي بضائرْ"[83]

ويرى ابن قتيبة -هذا- يجيز ما أنكره الأصمعي. قال ابن السكيت: " قال الأصمعي: ولا يقال: أرْعَدَ وأبْرَقَ، وحكى اللغتين أبو عبيدة وأبو عمرو، فاحتُجَّ على الأصمعي (ببيت الكميت)، فقال: ليس قول الكميت بحُجّة، هو مُوَلَّد"[84].

---

[78] السابق: ص٥٠٣ . صدره: "وهيفٌ تهيجُ البَيْنَ بعد تجاور". ديوان ذي الرمة (١/ ٢٤٨) ،وشرح الجواليقي: ٣٤٩.

[79] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥١٦. (الديوان ١/ ١٨٨)، وشرح الجواليقي: ٣٧٠. الخوّار من الجمال: الرّقيق الحسن، وجمعه: خوّارات. والصَّعْل: الطويل. والصَّعْلة: الدّقّة والنحول والخفّة في البدن. والأصعل: دقيق الرأس والعنق. المعجم الوسيط: (خار، صعل).

[80] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٤٧ ديوانه ١/٢٢٣ وشرح الجواليقي ٢٧٥، وإصلاح المنطق:٢٠٤.

[81] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٠٣. ديوانه:١ / ١٧٩، وشرح الجواليقي: ٣٤٨.

[82] ينظر: ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٠٣، ففيه بيت للكميت يستدل به ابن قتيبة على متن اللغة يقال: بَرَقَت السحابة، أو السماء: لمع فيها البرق. و الشيء: لمع وتلألأ. والصَّفْح: الجانب. المعجم الوسيط (برق، صفح).

[83] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٧٤. والخصائص ٣ /٢٩٣، وإصلاح المنطق ١٩٣، وشرح الجواليقي ٢٨٣، واللسان: رعد وبرق. يقال: بَرَقَ فلان وأبْرَقَ: تهدّد وأوعد. المعجم الوسيط: بَرَق.

وفي "باب ماجاء على لفظ ما لم يسمَّ فاعله". قال ابن قتيبة: "ونُتِجَت الناقة، ولا يقال: نَتَجَت، ويقال: قد نَتَجْتُ ناقتي، قال الكميت:

وقالَ المُذَمِّرُ للنّاتِجينَ: مَتى ذُ مِّرتْ قَبْلِيَ الأرْجُلُ؟[85]

وفي باب "أفعَلْتُهُ فَفَعَلَ" احتج ابن قتيبة ببيت للكميت خالف القياس[86]. تقول: أدْخَلْتُهُ فدَخَلَ، وأخْرَجْتُهُ فخَرَجَ، وأجْلَسْتُهُ فجَلَسَ... هذا القياس. وقد جاء في هذا الباب انفعل وافتعل، قال الكميت:

.... ولا يَدِي في حَميتِ السَّكْنِ تَنْدَخِلُ[87]

وفي "باب ما يكسر ويفتح" استدل ابن قتيبة ببيت للكميت على بناء "عُشَار" من صفات الأعداد المعدولة. قال: "ويقال: أُحَاد وثُنَاء، وثُلاث ورُبَاع، كل ذلك لا ينصرف، ولم نسمع فيما جاوز ذلك شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت:[88]

....خِصالاً عُشارا

وأجري هذا المُجْرى"[89].

وفي باب شواذ الأبنية احتج ببيت الكميت على بناء "فَعَلاء"[90]. واستدل ببيت للطِّرِمّاح في مجال المعاني (في باب معرفة ما في الخيل وما يُستحب من خَلْقِها[91]. وفي بعض المواضع كان يسوق شواهده دون عزو.

---

[84] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص١٩٢.

[85] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٤٠٢، وشرح الجواليقي: ٢٩٢. المُذَمِّر: الذي يحاول معرفة ولد الناقة، أذكر هو أم أنثى. والمألوف هو خروج يد المولود قبل رجليه، فإذا خرجت رجلاه أولاً فهذا يعني أن الأمر مقلوب. ومن معاني المذمَّر: الكاهل والعنق وماحوله إلى الذِّفْرى، وهو العظم الشاخص خلف الأذن. ويقال: بلغ الأمر المذمَّر: إذا اشتد. قال الجواليقي: هذا مثل ضربه لانقلاب الأمر. ينظر: الجواليقي: شرح أدب الكاتب، دار الكتاب العربي. ص٢١٢- ٢١٣. والمعجم الوسيط: ذمر.

[86] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٤٥٦.

[87] صدره: "لا خطوتي تتعاطى غير موضعها". وشرح الجواليقي: ٣١٩، واللسان (دخل). قال الجواليقي في شرح هذا البيت: "وقوله: لا خطوتي تتعاطى غير موضعها، أي: لا أتخطّى أفنية(جمع فناء. وهو ساحة المنزل) الجيران، على الوجه المكروه. والحَمِيتُ: زِقّ السمن والعسل. والسَّكْن: أهل الدار. وهذا مثل". يصف نفسه بالعفة في الفرج واليد الجواليقي: شرح أدب الكاتب، دار الكتاب العربي، ص٢٣٢.

[88] شرح الجواليقي: ٢٩٢ – ٢٩٣. والبيت بتمامه:

فلم يستريثوك حتى رَمَيْـ ....ـتَ فوق الرجال خِصالاً عُشارا

[89] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٦٧.

[90] السابق: ص٥٩٢.

[91] السابق: ص١١٧.

٢- ثعلب (٢٩١) هـ:

بلغت عدّة الشواهد الشعريّة في فصيح ثعلب نحو (٤٠) شاهدًا[92] ومن استدلاله بالشعر إنشاده بيت شعر للمرقّش الأصغر[93] جاء فيه مضارع الفعل (غوى) معتل الآخر بالياء:

فمنْ يلقَ خيراً يحمدِ الناسُ أمرَهُ ... ومَنْ يَغْوِ لا يعدمْ على الغَيِّ[94] لائما

وفي باب "المكسور" أوّله والمضموم باختلاف المعنى احتجّ ببيت لعدي بن زيد[95] فقال: "الإمّة" – بالكسر – النِّعْمَةُ، قال عديُّ بنُ زيدٍ[96]:

ثم بعدَ الفلاحِ والمُلْكِ والإمَّـ ... ـةِ وارتْهُمْ هناكَ القبور[97]

وفي الاستدلال في المجال اللغوي أنشد بيتاً لعمران بن حطّان السَّدُوسِيّ[98] يظهر أصالة الهاء في كلمة "مهاه":

وليس لعيشنا هذا مَهَاهٌ ... وليست دارُنا الدنيا بدارِ[99]

وقد يستشف احتجاجه بشعر الكميت بن زيد[100]، وذلك عندما أجاز قوله: أرعد وأبرق مخالفاً الأصمعي الذي لم يرتضِ الاحتجاج بشعر الكميت وردّ هذين الفعلين، واقتصر على: رَعَـدَ و بَرَقَ. وقال: " ليس قول الكميت بحجة، هو مولّد"[101]. قال ثعلب:" رَعَدَ الرجل وبَرَقَ إذا أَوْعَدَ

---

[92] ولم يخالف المنحى الأصمعيّ إلا في بضعة شواهد لعديّ بن زيد، والكميت، وفي قبوله وقوع "ما" بين "شتّان" وكلمة" بين". وبذا يكون قد ارتضى بيت ربيعة الرّقيّ الذي يراه الأصمعيّ مولّدًا. الهروي: كتاب إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق د. أحمد قشاش (١/٢٨).

[93] شاعر جاهلي جيد الشعر.

[94] الهروي: التلويح في شعر الفصيح، من مجموعة "فصيح ثعلب والشروح التي عليه"، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص٣.

[95] عاش في الحيرة في بلاط المناذرة.

[96] أسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر عدي بن زيد العبادي، مع أنه جاهلي لكثرة مخالطته الفرس، بل إن بعضهم لا يحتج بشعر الأعشى نفسه لذلك. ينظر: سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية ، ص٥.

[97] السابق: ص ٦٥.

[98] خطيب شاعر من زعماء الخوارج، مات عام ٨٤ هـ. قال في القاموس(سَدَس): "سَدُوس؛ كصبور".

[99] الهروي: التلويح في شرح الفصيح، من مجموعة "فصيح ثعلب والشروح التي عليه"، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص٧٦. وفي اللسان: (١٣/٢١٢- مَهَهَ): " مَهِهْتُ: لِنْتُ. وسَيْرٌ مَهْهٌ ومهاهٌ: رفيق... والهاء من مَهَه ومَهَاه: أصلية ثابتة، كالهاء من مياه وشفاه... والمَهَاهُ: الطَّراوةُ والحُسْنُ...".

[100] شاعر أموي، مات سنة ١٢٦ هـ.

[101] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ١٩٣.

وتهدَّد، وقد يقال: أَرْعَدَ وأَبْرَقَ"[102]. فقوله: "وقد يقال: أرعد وأبرق" إيذان بقبول هـذه اللغـة. وهذه اللغة وردت في شعر الكميت:

أَرْعِدْ وأَبْرِقْ يا يزيـــ ـــدُ فما وعيدُكَ لي بضائرْ[103]

وقال ثعلب: "وتقول: شتان زيد وعمرو، وشتان ما هما – نون شتان مفتوحة– وإن شئت قلت شتان ما بينهما، والفراء يخفض نون شتّانِ". فقوله: "وإن شئت قلت: شتان ما بينهما" فيه قبول لما جاء في شعر ربيعة الرَّقّي[104]:

لَشَتَّانَ ما بَيْنَ اليَزِيدَيْنِ في النَّدى يزيدِ سُلَيْمٍ والأغرِّ بنِ حاتمِ[105]

قال الأصمعي: " وقول الشاعر – يريد ربيعة الرَّقّيّ ليس بحجة، إنّما هو مولَّد"[106].

٥- الزُّبيديّ(٣٧٩)هـ:

اتسع احتجاج الزُّبيديّ بالشواهد الشعرية في مصنَّفه "لحن العامة"، فبلغت عنده (٢٢٧) شاهداً[107] ومعظم هذه الشواهد لشعراء لا خلاف في الاحتجاج بشعرهم، كـشعراء الطبقتـين الأولى والثانية[108]، واحتجَّ على قِلَّة بشواهد لشعراء من الطبقة الثالثة (الشعراء الإسـلاميين كجرير والفرزدق والأخطل. ومن العلماء مَنْ لا يعتدّ بشعر هذه الطبقة؛ كـأبي عمـرو بـن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعبد الله بن شُبْرُمَةَ والأصمعي وابن الأعرابـي وغيرهم، فكانوا يلحّنون الفرزدق والكميت وذا الرمّة، وعدُّوهم من المولَّدين. وكان أبو عمرو ابن العلاء يقول: " لقد حَسُنَ هذا المولَّد حتى هممت أنْ آمر صبيانَنا بروايته". يعني بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولَّداً بالقياس إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الـشعر

---

[102] الهروي: التلويح في شرح الفصيح، جمع وتعليق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص١٠.

[103] السابق: الصفحة نفسها.

[104] وفاته نحو ١٨٠ هـ.

[105] ابن السكيت: إصلاح المنطق، تحقيق أحمد محمد شاكر، ص ٢٨١. قال الهروي: "شتان: اسـمٌ وضـع موضع الفعل الماضي؛ تقول: شتان زيدٌ وعمروٌ، فترفع زيداً وعمراً بفعل مضمر، تقديره: شَتَّ زيدٌ وعمروٌ؛ أي: تشتتَ زيدٌ وعمروٌ... وأما من قال: شتان ما هما، وشتان ما زيدٌ وعمروٌ فإنه رفع زيداً وعمراً بـشتان أيضاً، وجعل (ما) زائدة للتوكيد... وأمّا من قال: شتّان ما بينهما وشتّان ما بين زيد وعمرو؛ فإنه جعل ما ها هنا بمعنى الذي وجعلها في موضع رفع بشتّان، و بين منْ صلتها، والمعنى: شتّان الذي بينهما؛ أي: افتـرق الذي بينهما...". كتاب إسفار الفصيح، تحقيق د. أحمد قشاش، ط١، ص (٢/٨١٩–٨٢٠).

[106] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٨١–٢٨٢.

[107] كما أحصاها محقق الكتاب د.عبد العزيز مطر.

[108] البغدادي: خزانة الأدب(١/ ٣-٤).

إلا ما كان للمتقدمين. قال الأصمعي: "جلستُ إليه عشرَ حججٍ، فما سمعته يحتجُ ببيت إسلامي"[109].

استشهد الزُّبيديُّ بشعر امرئ القيس نحو (٩) تسع مرات، وبشعر بشر بن أبي خازم نحو (٣) ثلاث مرات، وبشعر طرفة (٢)مرتين، وبشعر النابغة الذبياني (٤) أربع مرات. وبشعر الأعشى نحو(١٢) اثنتي عشرة مرة.

ومن المخضرمين الذين استدلَّ بأشعارهم: لبيد بن ربيعة، وعدّة المواضع التي ساق فيها شواهد من شعره نحو (١٠) عشرة مواضع. وأورد شاهدين من شعر حسان بن ثابت[110].

واستند في تصحيحاته إلى شعراء إسلاميين من الطبقة الثالثة كجرير نحو (٣) ثلاث مرات، ومثل ذلك لكلٍّ من الفرزدق والأخطل. واستند أيضاً إلى بيتين من أشعار الطِّرِمَّاح في مجال اللغة والمعاني و بيتين للكُمَيْت خطّأه في أحدهما، واستدل بـ (١٢) اثني عشر بيتاً لذي الرُّمّة، منها بيتان في الحقل الصرفي، وعشرة في حقل اللغة والمعاني.

وغلب على احتجاجه ببعض أشعار هؤلاء الثلاثة مجال المعاني، وضبط المفردات اللغوية: فاحتجَّ بشعر لذي الرُّمة في الضبط الصحيح للكلمات الآتية: فاكهة شَتْوِيَّة، بدلاً من شَتَوِيَّة[111]، و(خِرْنِق) بدلاً من (خَرْنَق)[112]. و(خُصْر) بدلاً من (خِصْر)[113]. وعوّل على شعر ذي الرُّمّة في بعض التصحيحات الصرفيَّة، كجمع (ريح) على (أرواح) لا على (أرياح)[114]، وكون(ظواهر) جمعاً (لظاهرة) لا (للظِّهارة التي هي ضدّ البطانة)[115].

ووافق الزُّبيديّ الأصمعي في تخطئة ذي الرُّمّة في "أُدْمانة" الواردة في قوله:

لأُدْمانةٍ ملْوَحشٍ[116] بين سُوَيْقَةٍ وبينَ الجبالِ العُفْرِ ذاتِ السَّلاسِلِ [117]

---

[109] السيوطي: المزهر (٢ / ٤٨٨).

[110] وتحسن الإشارة إلى أنّ مسألة القلة والكثرة في الاحتجاج بأشعار الجاهليين والمخضرمين، لا يُبنى عليها القول بأنّ كثرة الاستدلال بشعر أحدهم تجعله مقدماً على نظرائه، بل إنّ سياق التصحيحات اللغوية هو الذي يحمله على التوسع في إيراد شعر لشاعر ما أكثر من غيره، وكذا يقال في مواقفه من الاستدلال بشعر الإسلاميين.

[111] الزبيدي: لحن العامة، (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٢١٨.

[112] السابق: ص١٥٦، والخِرْنِق: ولد الأرنب، والفتيُّ من الأرانب، يكون للذكر والأنثى، والجمع: خرانق. المعجم الوسيط: (الخرنق).

[113] الزُّبيديّ: لحن العامة، (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٢٧.

[114] السابق: ص١٩٩.

[115] السابق: ص٩٨.

[116] ورواية "التاج": "لأُدْمانة ما بين وَحْشِ سُوَيْقَة " ....

[117] الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٥٥.

ونقل الزُّبيدي قول الأصمعي: "الأُدْمان، مثل: الحُمْران والسُّودان: جماعة الأحمر والأسود والآدم. ولا يجوز أُدمانة للواحدة"[118]. وعقّب الزُّبيديّ على ذلك بقوله: "وهذا نحو ما ذكرناه في: ذِبّانة[119] وصِئْبانة[120]. وقال غير الأصمعي: أدمان: للواحد، وأدمانة: للواحدة، مثل: خمصان وخمصانة"[121].

واستشهد بشعر للطِّرِمّاح[122] صحّح به قول العامة: "سَطْل" للإناء المتخذ من الصُّفْر، وصوابه: سَيْطَل على مثال: فَيْعَل. وقال الزُّبيديّ: "ويقولون: لما يُطلّى بها السقوف: القراميد، جمع: قِرميد. والقراميد أيضاً: جمع قَرْمَد، والقَرْمَدُ ما طُلِيَ به الحائطُ، من جِصٍّ أو جَيّارٍ أو غيره. وأكّد هذا المعنى بشعر للطِّرِمّاح[123]. والزُّبيدي في هذين الموضعين يستدل بشعر الطِّرِمّاح، في مجال المعنى وضبط الألفاظ، لا في المستوى النحويّ.

وقالت العامة: "حَلْوة"، لنوع خاص من الحلوى يسمى"الناطف"[124]. فرأى الزُّبيدي أنهم أخطؤوا لغة ودلالة والصواب: حلواء، وحَلْوَى، بالمدّ والقصر. ولا تنحصر دلالة الحلوى أو الحلواء بنوع معين، بل هي اسم لكلّ ما يؤكل من الطعام حُلْواً. وربما استعملت مجازاً للتعبير عمّا لا يؤكل. وحجته لهذا المعنى المستعار وروده في شعر للكميت[125].

وإذا كان الزُّبيدي قد استشهد بشعر الكميت في اللغة والدلالة، فقد خطّأه في المستوى النحويّ. قال الكميت:

---

[118] السابق: الصفحة نفسها. وإنّما يقال: أدماء، كحمراء وسوداء. فمؤنث (أفعل): فعلاء ومؤنث (فعلان): فَعْلى. ينظر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١١٥، ١١٦، ص١٢٤).

[119] وممّا غلط فيه العامة قولهم لواحد الذّباب: ذِبّانة. وصوابه: -عند الزُّبيدي: ذُبابة، والجمع: ذُباب، ويجمع الذباب: على: أذبّة، وذِبّان للكثير. ينظر: الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٥٤.

[120] وقول عامة الأندلس: "صِئْبانة: خطأ، صوابه: صُؤابة، وجمعها: صُؤاب، ثم يجمع الصُّؤاب على صِئْبان، قال الزبيدي: (لحن العامة: ص٤٦): "وإنما دخل عليهم – يريد الخطأ في قولهم (صِئْبانة) على أنها مفرد صِئْبان- لقولهم: صِئْبان: فتوهمّوا أنّ واحدته: صِئْبانة، وظنّوه من الجمع الذي ليس بينه بين واحده إلا الهاء". ولعله يريد اسم الجنس الجمعي الذي يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء، نحو قولنا: تمر، وتمرة، وشجر وشجرة. ينظر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١٤٧.

[121] السابق: ص٥٥.

[122] الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٨٥.

[123] السابق: ص١٧٧.

[124] الناطف: ضربٌ من الحلوى يُصنع من اللوز والجوز والفستق، ويسمى القبيط (عن د.مطر، ص١٢٠ هامش ٥).

[125] الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٢٠ – ١٢١.

"....................   ولكنّي أُريدُ به الذَّوينا"[١٢٦]

قال الزُّبيدي: "ولا يجوز أن يلحق الألف واللام (ذو) ولا (ذات)، في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولا تضاف إلى المضمرات. وإنما تقع أبداً مضافة إلى الظاهر"[١٢٧].

وقول الكميت: "الذَّوينا"– كما يرى الزُّبيدي– ليس من كلام العرب المعروف[١٢٨]، وهو غير مقبول[١٢٩]. وعلّل ذلك بقوله: "وكما لا يجوز أن تقول: (الذُّو)، و(الذات) فتفرد، فكذلك لا تقول: الأذواء، ولا الذَّوُون فتفرد، لأنَّ (ذو) لا تكون إلاّ مضافة، فكذلك جمعها"[١٣٠].

واستند – في مجال المعاني– إلى قول ابن مُناذِر (ت١٩٨)هـ -وهو من المحدثين– [١٣١]، فقال :"والزُّرافة:الجماعة من الناس وغيرهم. قال محمد بن مُناذر:

ونرى خلفَه زَرافاتِ خَيلٍ   جافلاتٍ تعدو بمثْلِ الأُسودِ[١٣٢]

وخطّأ من الشعراء المولَّدين أبا تمّام، في قوله:

أقْرِ السلامَ معرّفاً ومحصّباً   من خالدِ المعروفِ بالهيجاءِ[١٣٣]

وفي تخطئته قول عامة الأندلس "سَكْران، سَكْرانة". قال: "والصواب سَكْرى وسكْران، مثـل: ريَّا وريَّان. وذكر يعقوب– يريد ابن السكيت– أنَّ قوماً من بني أسد يقولون: سكرانة. وذلك ضعيف رديء. ولبني أسد لغات يُرغب عنها"[١٣٤].

ثمَّ أورد قول عُمارة بن عقيل: "ريَّانة" كما أنشده شيخه أبو علي القالي في أماليه:

ومن ليلةٍ قد بتُّها غيرَ آثمٍ   بساجيةٍ[١٣٥] الحجلَيْنِ[١٣٦] ريَّانةِ القُلْبِ[١٣٧]

---

126 الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.عبد العزيز مطر): ص٠٤. وصدره – كما قال المحقق–: "فلا أعني بذلك أسفَلِيكُمْ". وهو من شواهد خزانة الأدب(١/ ٦٧) [نقلاً عن د. عبد العزيز مطر،ص٠٤ – هامش٦].

127 السابق: ص٣٩.

128 السابق: ص٠٤.

129 السابق: ص٤١.

130 السابق: الصفحة نفسها.

131 كان محمد بن مناذر شاعراً لغوياً،وله معرفة بالحديث. صحب الخليل وأبا عبيدة، توفي عام ١٩٨هـ معجم الأدباء (طبعة دار الكتب العلمية): ٥/٤٤٧.

132 قال د.مطر: "البيت في الكامل (ط أوربة): ٧٤٧. [ينظر لحن العامة للزبيدي، ص١٣٨، هامش٥].

133 أبو تمام: ديوانه ٩. قال د.مطر: "وفي شرح البيت كلام كثير وحول ضبط البيت: أقرِ، وأقرئ، واقـرأ، ومعرِّفاً، ومحصِّباً، (بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول) وحول حذف الألف واللام من المعرّف والمحصّب". عرّف الحجّاج: وقفوا بعرفات، وشهدوا يوميها، وعرّف الشيءَ: طيّبه وزيّنه. وحَصّب الحاجُّ: نـام فـي المُحصّب من منى ساعة من الليل، ثم خرج إلى مكّة. والمحصّب: موضع رَمْي الجمار بمنًى.

134 الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر، ص١٣٩).

135 ساجية: هادئة، ساكنة. مختار الصحاح: والمعجم الوسيط: سجا.

ولم يرتضِ الزُّبيدي ما قاله عُمارة[138]، فعقَّب على ما جاء في شعره قائلاً: "وكان أبو حاتم لا يثق بعربية (عُمارة) هذا "[139]. فهو يأخذ برأي أبي حاتم السجستاني في عدم الاحتجاج بشعر (عُمارة) في المستوى الصَّرفيّ، ولكنه احتجَّ بشعره في المعاني. فأورد لــه بيتــاً مــن الشِّعر استدل به على أنَّ قولهم: "أَسْلَعَ الرجلُ" معناه: كثرتْ سِلْعَتُهُ[140].

وخطَّأ أبا تمام في قوله:

إحدى بني بكر بنِ عَبْدِ مَناهِ   بينَ الكثيبِ الفردِ فالأمواهِ

والصواب:–عند الزُّبيدي– عبد مناة، بالتاء[141]. قال الله عزّ وجلّ:﴿ومَنَاةَ الثَّالِثَةَ الأُخْرَى﴾[142].

احتجاجه بشعر لم يسمّ قائله:

بلغت عدَّة الشواهد الشِّعرية التي أوردها الزُّبيديّ[143] في كتابه "لحن العامة" ولم يذكر قائليها، نحو:(١٥) خمسة عشر شاهداً.

ومن أمثلة ذلك ما سمعه من شيخه أبي علي القالي لبعض الأعراب:

قضيتُ الغواني غيرَ أنَّ لُبانَةً   لأسماءَ ما قَضَّيْتُ آخرَها بعدُ[144]

جاء الزبيدي بهذا الشاهد في سياق تصحيح خطأ العامة في قولهم: "لم أفعل هذا عادْ، يعنــي: حتى الآن". والصحيح: لم أفعلْ هذا بَعْدُ"[145].

---

[136] الحَجْل: بفتح الحاء وكسرها: الخَلْخال، ومن معانيها: القيد. مختار الصحاح:(حجل). والمعجم الوسيط: حَجَل، وجمعها: أحجال، وحُجُول.

[137] القَلْب من الشجرة أو النخلة: قَلْبُها. ومن معانيها: السِّوار يكون نظماً واحداً. المعجم الوسيط: قَلَب. يريد: أنها ممتلئة الذراعين، وهما موضع السِّوارين.

[138] هو عمارة بن عقيل بن بلال بن عطية بن الخَطَفَى اليربوعي، كنيته: أبو عقيل، شاعر فصيح، كان نحــاة البصرة يأخذون عنه، مدح خلفاء بني العباس (ت٢٣٩)هـــ . معجم الشعراء: ٨٧.

[139] قال د.عبد العزيز مطر: "من مظاهر ذلك ما جاء في الخصائص (٣/ ٢٩٥): من إنكار أبي حاتم علــى عمارة جمع (ريح) على (أرياح)، وقول أبي حاتم: فعلمت بذلك أنه ممَّن لا يجب أن يؤخذ عنه". لحن العامة للزبيدي، تحقيق د.عبد العزيز مطر: ص١٢٩ – الهامش٤.

[140] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٦٦.

[141] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص٢٣٨.

[142] سورة النجم: الآية: ٢٠.

[143] للاحتجاج بها أو لغير ذلك.

[144] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٩١.

[145] وتجدر الإشارة إلى أنَّ ورود كلمة "بعد" يدلّ على احتمال وقوع الفعل، والمعروف أنَّ المنفيّ بــ "لم" غير متوقَّع الحدوث ولعلّ الصحيح: لمّا أفعل هذا بعدُ.

ويستعمل العوامّ "سائر" بمعنى: "جميع" والصحيح أنّ معناها في كلام العرب -كما يقول الزّبيديّ-: الباقي. ويستدل على ذلك بحديثين، ثم يقول مؤكّداً ما ذهب إليه: "وأنشد سيبويه:

ترى الثّورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَهُ   وسائرُهُ بادٍ إلى الشمسِ أجمعُ[146]

فقوله: "وسائره" يقصد به – كما يرى الزبيدي : باقي جسمه.

ويبدو أنّ الزّبيدي معوّل على رواية سيبويه. وفي تصحيح أحد أغلاط العوام في التذكير والتأنيث، يحتجّ الزّبيديّ بأحد شواهد سيبويه أيضاً من غير عزو. فالعوام يقولون: جارية عزباء، للبكر، والصحيح: عَزَبَة، وهي التي لا زوج لها، بكراً كانت أو ثيّباً، ويقال للرجل: عَزَب. قال الشاعر:

هنيئاً لأربابِ البيوتِ بيوتُهم   وللعَزَبِ المسكينِ ما يتلمّسُ[147]

ومن الأخطاء النحوية التي وقعت لجماعة من الكتاب والشعراء، قولهم: سيّما أخوك. فيسقطون "لا". والصواب – كما يقول الزبيدي-: لا سيّما. جاء ذلك في شعر سمعه من شيخه القالي ولم يذكر قائله:

طُرُقَ بَغدادَ أضيقُ الأرضِ طُرُقاً   سيّما بين قَصْرِها والرُّصافَه[148]

ومن الأغلاط التي حرّف فيها العامّة بنية الكلمة، قولهم لنبات ينبت قبل الصيف: بَرْوَاق. والصواب: بَرْوَق، على مثال: فَعْوَل، واحدته بَرْوَقَة، وعزا الزبيدي هذا إلى الأصمعي.

وأربت المواضع التي استدلّ فيها الزّبيدي في كتابه "لحن العامة" بالأراجيز على (٤٥) موضعاً. وكانت هذه الأراجيز منسوبة حيناً،وغير منسوبة حيناً آخر. وحظي بالقِدْح المُعَلَّى منها العجاج وابنه رؤبة. فعُزي منها إلى العجاج نحو اثني عشر شاهداً. ونُسب لرؤبة ما يقرب من نصف هذا العدد. ونُسبت الشواهد الأخرى إلى رجّاز آخرين؛ كأبي النجم العجلي، وبعض الهذليين، وإلى شعراء امتطوا متن الرجز في بعض قصائدهم؛ كحميد بن ثور الهلالي، والشمّاخ بن ضرار وغيرهما. وأنشد الزّبيدي في كتابه المذكور شواهد من الرّجز من غير عزو تارة، ومنقولة عن بعض اللغويين والنحويين تارة أخرى.

ومن التصحيحات اللغوية التي أورد فيها أرجازاً ولم يذكر قائليها:

قول العامة للعَجَلَة الصغيرة التي يستقي بها الماء: بَكَرة – بفتح العين – والصواب تسكينها. وتجمع على بَكَرات – بفتح العين– ودليل الزّبيدي على ذلك قول الراجز(ولم يسمّه):

---

[146] الزّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر): ص٢١٥. كتاب سيبويه (١/٩٢)، طبعة بولاق، و(١/١٨١) ، طبعة عبد السلام هارون، ودرة الغوّاص: ص ١١٧، تحقيق بشار بكور.

[147] الزّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر): ص١٦٢. كتاب سيبويه: (١/١٦٠)، طبعة بولاق.

[148] الزّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر): ص٢١٧.

شَرُّ الدِّلاء الوَلْغة الملازِمَة

والبَكَرات شَرُّهُنّ الصائمة[149]

و"الحِنَّاء" -عند الزُّبيديّ- مذكَّر ممدود مهموز، واحدته: حِنَّاءة. ويعضد ذلك بقول بعض الرُّجّاز[150]:

عجائزاً يطلُبْنَ شيئاً ذاهبا

يخضِبْنَ بالحنَّاء شيباً شائبا

يقُلْنَ: كُنّا مرّةً شبائبا[151]

وقد يعوِّل الزُّبيديّ في بعض المواضع من كتابه لحن العامة على رواية العلماء الثقات، برجز لم يُسمِّ قائله، ولكنه يكتسب منزلة في الاستدلال مستمدّة من منزلة راويه أو ناقله. ومن أمثلة ذلك ما نقله الزُّبيدي في تخطئته العامة في قولهم: "قُلُنْسُوَة" وصوابه: "قَلَنْسُوَة". وتجمع على قَلانِس[152]. فأمّا قلاسٍ فجمع: قَلَنْساة وقَلَنْسُوَة[153]. وقال الزبيدي: "وقد تجمع قَلَنْسُوَة على: قَلَنْس، وهو من الجمع الذي ليس بينه وبين واحده إلا الهاء[154]. وأنشد الفراء:

لاريَّ حتى تلحقي بعَنْسِ أهلِ الرِّياط[155] البيضِ والقَلَنْسِ[156]

وأنشد يونس بن حبيب:

بيضٌ بهاليلُ طِوالُ القَلَنْسِ.

فمعوّل الزُّبيدي هنا رواية نحويَّيْن علمين أوّلهما من الكوفيين، والآخر من البصريين.

---

[149] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٥٥. "الدلو" بدل "الوَلْغة". وهي الدلو إذا أرسلتها في البئر وارتفعت أخرى، شالت معها.

[150] لم يعزه لأحد.

[151] الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٦٩. الرَّجز في اللسان (شبب) غير منسوب. قال الزُّبيدي:" وشبائب: جمع شبَّة على فعائل، وهذا الضرب من المضاعف يجمع هكذا، مثل: كَنَّة وكنائن، وحُرَّة وحرائر ويقال: حنَّأت يديه بالحناء، وهذا حِنَّاءٌ حسن الصباغ، ويُنسب إليه حِنَّائي، وتصغيره: حُنَيِّيّ.

[152] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص٥١.

[153] السابق: ص ٥٢.

[154] لعله يريد اسم الجنس الجمعي الذي يفرّق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء.

[155] الرائطة: المُلاءة كلها نسج واحد وقطعة واحدة. وكل ثوب لين رقيق، والجمع: رَيْطٌ ورِياط والرَّيْطَة: هي الرائطة. المعجم الوسيط:(رَيَط).

[156] الزُّبيديّ: لحن العامة (تحقيق د. عبد العزيز مطر)، ص٥٦ . اللسان: قلس، وفيه: لا ميل. لاريّ: يعني: لا شُرْبَ لها.

ولم يشر (د.مطر) محقق لحن العامة إلى مظانّ الرجز الذي أنشده يونس: إمّا لأنه لم يعثر على شيء منها، وإمّا اكتفاء بالثقة براويه. وبلغت الأرجاز التي ساقها الزّبيدي في كتابه دون أن يسمّي قائليها في معرض الاستدلال، نحو(١٧) سبعة عشر شاهداً.

٦- الحريري(٥١٦)هـ:

كان الحريري مكثراً من الشواهد الشعرية. فقد وصلت في كتابه(درّة الغوّاص في أوهام الخواص) إلى نحو(٣٤٨) شاهداً، و(٧٣)شاهداً من الأراجيز.

وقلّت فيها إلى حد كبير الشواهد الشعرية التي وقع الخُلْفُ في حُجيّتها؛ كشعر ذي الرُّمّة والكميت وعدي بن زيد والفرزدق، كما قلّت الشواهد المسوقة دون عزو.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنّ الحريري لحّن بعض الشعراء المولّدين المشهورين؛ كأبي تمام والمتنبي، في مواضع قليلة من أشعارهما. واستدلّ في مواضع نادرة بشعر لبشار بن برد. وكانت شواهده متنوّعة تشمل حقول الدرس اللغوي صرفاً ونحواً ودلالة.

ومن شعراء عصر الاحتجاج الذين احتج بشعرهم، المثقّب العبدي. جاء ذلك في حديثه عن أوْه واللغات الواردة فيها، ومنها: أوّهْ، وأوّ، وأوّاه. وتصريف الفعل منها: أوّه، وتأوّه، والمصدر الآهة، والأهّة. قال المثقّب العبدي:

إذا ما قُمْتُ أرْحَلُها[157] بليلٍ | تأوَّهُ آهةَ الرجلِ الحزينِ[158]

واستدلّ بشعر علقمة بن عَبَدَة[159]، والفرزدق[160]، والمغيرة بن حبناء التميمي[161]، ولبيد[162]، والأعشى[163].

وذهب الحريري إلى أنّ الاختيار في تصغير بيت بييت لا بويت، واستدلّ على ذلك بالبيتين الآتيين للخليل بن أحمد:

إنْ لم يكنْ لك جَدْيٌ | أغناكَ خلٌّ وزيتُ
أو لم يكن ذا ولا ذا | فكِسْرةٌ وبُيَيْتُ [164]

---

[157] أرْحَلُها: من رَحَلَ الإبلَ: وضع عليها رحالها. المعجم الوسيط: رحل.

[158] الحريري: الدرة، ص٢٠٥.

[159] السابق: ٢١٠.

[160] السابق: ص٢١٢.

[161] السابق: ص٢١٥.

[162] السابق: ص٢١٥.

[163] السابق: ص٢١٨.

[164] السابق: ص٢٥٣.

احتجاجه بشاعر ليس مُجْمَعاً على حُجِّيَّةِ شعره:

واعتدّ الحريري بقول عدي بن زيد العبادي[165]، على أنّ الصحيح في "رَاوُوق": "رَاوُوق"، ومثلها: هاوُن وهاوُون؛ لأنه لم يسمع في كلام العرب(فاعُل) والعين منه واو. ولأنّ "فاعول" من الأوزان العربية؛ كقارون، وفاروق وماعون. وعليه قول عديّ بن زيد:

وَدَعَوْا بالصَّبُوحِ يوماً فجاءتْ ... قَيْنَةٌ في يمينها إبْرِيــــقُ
قَدَّمَتْهُ على عُقارٍ كعينِ الدّيـــ ... ـكِ صفَّى سُلافَها الرّاوُوقُ[166]

- **استدلاله بشعراء يرى الأصمعي أنهم مولدون:**

استدلَّ الحريري بشعر ذي الرُّمّة في نحو(٦) ستة مواضع من كتابه " درة الغواص". من ذلك ما أورده لتأكيد أن "ريحاً " تجمع على "أرواح" لا على أرياح. قال ذو الرُّمة:

إذا هبَّتِ الأرواحُ من نحوِ جانبٍ ... به أهلُ ميٍّ هاجَ قلبي هُبُوبُها[167]

واحتجَّ الحريري بشعر لذي الرُّمّة على تعريف العدد المضاف؛ كقولهم: ما فعلت الثلاثةُ الأثوابِ؟ والاختيار - عند الحريري- أن يقال: ما فعلتْ ثلاثةُ الأثوابِ؟ وقيم انصرفت ثلاثةُ الدراهم؟ قال ذو الرُّمة:

وهل يُرْجِعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَى ... ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ[168]

وعوَّل الحريري على بيت لذي الرُّمة لبيان صيغة جمع غريبة. قال: "ومن غريب ما جاء على وزن(فِعْلان) قولهم في جمع(كَرَوان): كِرْوان، كما قال ذو الرُّمة:

منَ آلِ مُوسى ترى القومَ حولَهُ ... كأنّهم الكِرْوانُ أبصرْنَ بازِيا[169]

ويستدلّ الحريري ببيت شعر لذي الرُّمّة على مَتْن اللغة، وذلك في تصحيح قولهم: "قتله الحبُّ"، والصواب عنده أن يقال: اقتتلَهُ، كما قال ذو الرُّمّة:

---

[165] ينظر: سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ص٥(الهامش، وفيه: أسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر عدي بن زيد العبادي، مع أنه جاهلي، لكثرة مخالطته الفرس، بل إنّ بعضهم لا يحتج بشعر الأعشى نفسه لذلك".

[166] الحريري: درة الغواص، ص٣٨٨. (تحقيق بشار بكور). الرَّاوُوق: المصفاة، معرّب راوك. (نقله محقق الدرّة) في الصفحة نفسها. ديوان عدي: ص٧٦، ٧٩.

[167] الحريري: درة الغواص(حققه وعلق عليه بشار بكور)، ص١٧١. (ديوان ذي الرُّمّة: ٢/٩٤٤ تحقيق عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان).

[168] الحريري: درة الغواص: ص ٢٥٨. (تحقيق بشار بكور). ديوان ذي الرُّمّة (٢/١٢٧٤). تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان).

[169] الحريري: درة الغواص: ص ٣٣٩. (ديوان ذي الرُّمة: ٢/١٣١٣). تحقيق عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان).

عن (بشار بكور).

إذا ما امرؤٌ حاوَلْنَ أن يقتَتِلْنَهُ بلاإحْنَةٍ بينَ النفوسِ ولا ذَحْلِ
تبسَّمْنَ عن نَورِ الأقاحيُّ في الثرى وفَتَّرْنَ من أبصارِ مَضْرُوجَةٍ كُحْلِ[170]

وساق الحريري بيتاً لذي الرُّمّة شاهداً للهجة تميم المعروفة "بالعنعنة"[171]. قال ذو الرُّمَّة:

أعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقاءَ منزِلَةً ماءُ الصبابَةِ من عينَيْكَ مَسْجُومُ[172]

والملحوظ هنا أن الحريري يحتج بشعر ذي الرُّمّة على متن اللغة، وإن كان الأصمعي لا يحتج بشعره.

وأورد الحريري بيتين من شعر الكميت بن زيد مستدلاً بهما على متن اللغة. أولهما: ذَكَرَه في تصحيح قولهم: قرأت الحواميمَ والطواسين، ووجه الكلام أن يقال فيهما: قرأتُ آلَ حم وآلَ طس. وعلى هذا قول الكميت:

وَجَدْنا لكُمْ في آلِ حَمَ آيَةً تأوَّلَها مِنَّا تقيٌّ ومُعْرِبُ[173]

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحريري ساق قولاً لابن مسعود جاء فيه: "آلُ حسم ديباج القرآن"، وذكر قولاً آخر لابن مسعود استعمل فيه " آل حم" ولم يقل: " الحواميم". وبعد قولي ابن مسعود جاء ببيت الكميت.

واحتجّ الحريري ببيت آخر للكميت وردت فيه صيغة "عُشَار" التي يرى بعض أهل العربية، أنها الصيغة الوحيدة التي سمعت عن العرب، بعد بناء "رُباع"[174]. قال الكميت:

فلم يَسْتَرِيثُوك حتّى رَمَيْـ ـتَ فوقَ النِّضالِ خِصالاً عُشَارا[175]

احتجاجه بشعر مولَّد أحياناً:

وساق الحريري بيتين لبشار مستدلاً بأحدهما على المعاني لا على مَتْن اللغة، وأمّا الآخر فكان الاستدلال به لغوياً، يتصل بضبط الأبنية.

قال بشار:

هِجانٌ عليها حُمْرةٌ في بياضِها تَرُوقُ به العينينِ والحُسْنُ أحْمَرُ[176]

---

[170] الحريري: درة الغوّاص: (تحقيق بشار بكور)، ص ٣٩٥. وفي الصفحة ذاتها قال الحريري: " وعني به عين البُرْقُع، ويقال أيضاً: اقتتل فلان: إذا قتله عِشقُ النساء والجن.(ديوان ذي الرُّمّة: ١/١٤٤– ١٤٥ تحقيق عبد القدوس أبو صالح، طبعة مؤسسة الإيمان).

[171] إبدال الهمزة عيناً.

[172] الحريري: درة الغوّاص، (تحقيق بشّار بكّور)، ص٣٩٩. (ديوان ذي الرُّمّة: ١/٣٧١ وفيه أأن ترسّمت).

[173] الحريري: درة الغوّاص (تحقيق بشار بكور)، ص١٣٢..

[174] ونقل الحريري ما رواه خلف الأحمر، أن العرب صاغت هذا البناء متسقاً إلى عُشار، وأنشد عليها أبياتاً قيل إنها من وضعه. ويرى بعضهم أنّ الأعداد المعدولة فوق رُباع مقيسة.

[175] الحريري: درة الغوّاص(تحقيق بشار بكّور)، ص ٣٤٢. (ديوان الكميت: ١/١٦٢، وفيه: فوق الرِّجال).

قال الحريري: " فإنه عنى به: أنَّ الحُسْنَ في حُمْرةِ اللون مع البياض دون غيره من الألوان ". والعرب تكني عن العربي والعجمي بالأسود والأحمر، ويسمون البيضاء حمراء، والسوداء خضراء.

وذكر الحريري أن الخواص يقولون: المَشْوَرَةُ مباركة. والصواب عنده: مَشُورة على وزن مَثُوبة ومَعُونة. واحتجَّ لهذا التصويب بقول بشار:

إذا بلغَ الرأيُ المشورَةَ فاستعِنْ   برأيِ لبيبٍ أو نَصاحةِ حازمِ[177]

وبعبارة إجمالية يمكن القول إن الحريري يعوّل على أشعار الفصحاء الذين اتفق العلماء على الاحتجاج بشعرهم، وقلما استدل بأشعار اختلف في حجّيّة أصحابها. كالكميت وذي الرُّمة وعدي بن زيد. واستدل ببيت واحد لبشار على متن اللغة.

ولحْن البحتري، حيث قال في صلب بابَكَ الخُرَّميّ:

أخلَيْتَ منهُ البَذَّ[178] وهي قرارُهُ   ونَصَبْتَهُ علماً بِسامَرّاءِ

والصواب -عند الحريري- أن يقال: سُرَّ مَنْ رأى، على ما نطق في الأصل؛ لأنَّ المسمّى بالجملة يُحكَى على صيغته الأصلية[179].

وخطّأ المتنبي أيضاً في مجال المعاني. فالعرب -كما يقول الحريري- تجعل"الرّؤية" لما يُرى في اليقظة، و"الرُّؤيا" لما يُرى في المنام؛ لذا وَهَمَ المتنبي في قوله لبدر بن عمار"والي طبريّة"، وقد سامَرَهُ ذات ليلة إلى قِطَعٍ من الليل:

مَضَى الليلُ والفَضلُ الذي لكَ لا يَمْضي   و رُؤياكَ أحْلَى في الجُفُونِ مِنَ الغَمْضِ[180]

كما عاب على المتنبي جمعه"بُوقاً" على" بُوقات" في قوله:

فإنْ يكُ بعضُ الناسِ سيفاً لِدَوْلةٍ   ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطُبُولُ

فهذه الكلمة ليست ممّا يطّرد جمعه بالألف والتاء، ولم يُسمع لها هذا الجمع[181].

احتجاجه بشعر لم يسمّ قائله:

وفي المستوى الصرفي خطّأ الحريري من يقول: امرأة شكورة ولجوجة وصبورة وخؤونة؛ لأن هذه التاء تدخل على "فعول" إذا كان بمعنى "مفعول"، كقولك: ناقة ركوبة وشاة

---

[176] الحريري: درّة الغوّاص(تحقيق بشار بكور)، ص٣٧٤.

[177] السابق: ص ١٤٢.

[178] بلدة بفارس، خرج منها بابك الخُرَّمي.

[179] الحريري: درّة الغوّاص(تحقيق بشار بكور)، ص٣٩٢.

[180] السابق: ص٢٦٥- ٢٦٦. وتنظر الصفحات: ١٤١-١٤٢، ١٥٥، ٢٨٢.

[181] الحريري: درّة الغوّاص(تحقيق بشار بكور)، ص٤١٠.

حلوبة، فأما إذا كان " فعول" بمعنى "فاعل "، نحو: صبور الذي بمعنى: صابر ونظائره، فلا تلحقه التاء. واستدل الحريري على ذلك ببيت الشعر الآتي ولم يسمّ قائله:

ولن يمنعَ النفسَ اللّجُوجَ عن الهوى ... من الناس إلا واحدُ الفضلِ كاملُهْ[182]

ومما ردّه الحريري قولهم: لقيته لقاة واحدة. والصواب: إذا أردنا اسم المرة: لقيته لَقْيَةً ولقاءة ولِقيانة، وإذا أردنا المصدر نقول: لقيته لقاءً ولُقْيا ولُقْيانا ولُقىً على وزن هُدَىً. واستدل الحريري على الوزن الأخير بما أنشده الكسائي:

وإنّ لُقاها في المنامِ وغيرهِ ... وإنْ لم تَجُدْ بالبذلِ عندي لرابحُ[183]

وفي المستوى اللغوي والدلالي لم يرتضِ الحريري قولهم: مئة ونيف، بإسكان الياء، والصواب عنده أن يقال: نيِّف بتشديدها. وحجّته قول الشاعر (ولم يسمّه):

حلّتْ برابيةٍ رأسُها ... على كلِّ رابيةٍ نيِّفُ[184]

كما خطّأ قولهم لمن يصغر عن فعل شيء: هو يصبو عنه، والصواب أن يقال: هو يَصْبَى عنه؛ لأنّ العرب تقول: صبَا من اللهو يصبو صُبُوّاً[185] والفَعْلة منه: صَبْوة، وصَبِيَ من فعل الصبيّ يَصْبَى صِبىً بكسر الصاد والقصر، وصَباءً بفتحها والمد، والفَعْلة منه: صَبْيَة. ومنه قول الراجز:

أصبحتُ لا يحملُ بعضي بَعْضا ... كأنّما كان صِبايَ قَرْضا

فالفعل الأول من الواو والثاني من الياء[186].

ومن استدلال الحريري بشعر لم يسمّ قائله، ما جاء في تخطئة قولهم لفم المزادة[187]: عَزْلة، وهي في كلام العرب: عَزْلاء. ودليل الحريري على ذلك قول الشاعر[188]:

سَقَاها من الوسْمِيّ كلُّ مُجَلْجِلٍ ... سَكُوبِ العزالي صادقِ البَرْقِ والرَّعْدِ[189]

---

182 الحريري: درة الغواص في أوهام الخواص، ص١٥٠.

183 السابق: ص٢٠٦ .

184 الحريري: درة الغواص، ص٢٣٤.

185 وفي درة الغواص: تحقيق بشار بكور: صبا يصبو: صبْواً. أمّا في نسخة درة الغواص(بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم فالمصدر صُبُوّاً بتشديد الواو. والمصدران صحيحان أوردهما اللسان: صبا- والمعجم الوسيط(صبا). اقتصر على تخفيف الواو(صبْواً). قال بشار بكور محقق(درة الغواص): الرجز لأبي نخيلة كما في الأغاني. (الحريري: درة الغواص: تحقيق بشار بكور، ص٢٨٢، حاشية٣).

186 السابق: ص٢٣٥ – ٢٣٦.

187 المزادة: وعاء يحمل فيه الماء في السفر، كالقربة ونحوها. والجمع(مَزَاد). المعجم الوسيط(زاد).

188 ولم يذكر الحريري اسمه.

وردَّ الحريري قول من قال: طُرَّ شاربه -بضم الطاء-، والصواب عنده: طَرَّ شاربه – بفتح الطاء-؛ لأن المسموع: طَرَّ وبَزَّ الناقة، إذا بدا صغاره وناعمه، "ومنه يقال: شارب طَرِير، وعليه قول الشاعر:

وما زِلْتُ في لَيْلَى لَدُنْ طَرَّ شاربي إلى اليوم أُبْدِي إِحْنَةً وأُواحِنُ"[190].

وتقول: لقيته، لِقاءً، ولُقْيا، ولُقْياناً ولُقَىً على وزن (هُدَىً). واستدلَّ الحريري للوزن الأخير بما أنشده بعض شيوخه لبعض العرب في الشيب، وهو قوله:

ولولا اتقاءُ الله ما قلتُ مرحباً لأول شَيْبَاتٍ طَلَعْنَ ولا أهـــلا

وقد زعموا حِلْماً لُقَاكَ ولم أُرِدْ بحمد الذي أعطاكَ حِلْماً ولا عقلا[191]

واحتجاجه -هنا- بشعر لم يذكر قائله، كما لم يذكر راويه، واكتفى بقوله: "وأنــشدني بعــض شيوخنا، لبعض العرب.

وفرَّق الحريري بين معاني لَدَغ، ولَسَع، ونَهَش، فقال: "والاختيار أن يقال لكــل مــا يضرب بمؤخّره كالزُّنبور والعقرب: لَسَعَ، ولما يقبض بأسنانه كالكلب والسباع: نَهَشَ، ولمــا يضرب بفيه كالحية: لَدَغَ، ومنه قول بعض الرُّجّاز:

إنّ العجوزَ حين شابَ صُدْغُها

كالحيّة الصَّمَّاء طال لَدْغُها"[192].

وهو -هنا- يستدل برجز لم يسمِّ قائله.

واحتج الحريري برجز لم يسمِّ قائله في رد القول الشائع: رميــتُ بــالقوس، فقــال: "والصواب أن يقال: رميتُ عن القوس، أو على القوس، كما قال الراجز:

أرمي عليها وهي فَرْعٌ أَجْمَعُ

وهي ثلاثُ أذْرُعٍ وإصْبَعُ"[193].

---

[189] الحريري: درة الغواص، ص٢٢٦. وينظر: ص ٢٦٨، ٢٦٩. وينظر: درة الغواص: ص ٣٧ تحقيــق بشار بكور.

[190] الحريري: درة الغواص، ص١٧٣. وأُواحِن: وأُبغض. ويروى: " وأُداجِن". ينظــر: الحريــري: درة الغواص(تحقيق بشار بكور)، ص ٢١، و"أداجن": أُحسن المخالطة. المعجم الوسيط: دجن.

[191] الحريري: درة الغواص، ٢٠٠٦.

[192] الحريري: درة الغواص، ص٢١٩.

[193] السابق: ص ٢٣٠.

واحتج برواية أبي عمرو بن العلاء[194]، وأبي بكر بن دريد[195] وثعلب[196]

---

[194] السابق: ص٢١٢.

[195] السابق: ص٢١٥.

[196] السابق: ص٢٢١.

الفصل السادس

الاحتجاج بالشعر

(في العصر الحديث)

إبراهيم اليازجي(١٩٠٦)م:

كان اليازجي يطمح بالعودة بالعربية عامة وبلغة الصحافة خاصة إلى نقائهما القديم وصفائها في البادية، في عصر الفصاحة؛ لذا لم يقبل إلا الأفصح، وكثيراً ما عدل عن الفصيح، أو ماله وجه في العربية؛ كحمله على لغة فصيحة، أو مجاز، أو تضمين. ولكنه صرَّح في مقدمة كتابه "لغة الجرائد" بأنّ السماع -عنده- مقدَّم على ذلك، وهو يأبى مخالفته، وإن كان لهذه المخالفة تخريج أو تسويغ.

إنّ منهجه هذا قاده إلى تخطئة بعض الشعراء المتقدمين؛ كالحارث بن حلِّزة، وعنترة، وعدي بن زيد. أمّا الشعراء المولَّدون فقد خطّأ كثيرين منهم؛ كأبي تمام، وابن نباتة المصري، وابن الفارض وغيرهم، ولكنّه استأنس في بعض المواد الأخيرة من كتابه بقليل من أشعارهم في مجال المعاني لا في الصيغ والتراكيب. واستدلَّ في بعض المواضع بأشعار لم يُسمِّ قائليها.

احتجَّ اليازجي بأشعار المتقدمين. فمن ذلك ما أورده في شرح قولهم: "طاهر الحُجْزَة، وطيِّب معْقِدِ الإزار. قال النابغة:

رِقاقُ النِّعالِ طيِّبٌ حُجُزاتهم　　　يُحيَّوْن بالرَّيْحان يومَ السَّباسِبِ

فطاهر الحُجْزَة، وطيِّبُ معْقِدِ الإزار، وطاهرُ الذَّيْل.. كلُّها بمعنى: العِفَّة والترفع عن هتك الأعراض.

وظاهر -هنا- أنّ استدلال اليازجي بشعر النابغة كان لبيان المعاني، لا للصيغ والتراكيب[197].

ويرى اليازجي أنّ(أنْ) لا تقع بعد لفظ القول، والصواب -عنده- استعمال لام الأمر؛ نحو: قلت له: ليفعلْ كذا. وإن شئت حذفت اللام وأبقيت الفعل مجزوماً أو رفعته. واستدلَّ للوجه الأول بقول راجز(لم يُسمِّه، ولم يسمِّ مصدره):

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها　　　تأذنْ فإني حمؤها وجارُها

واحتجَّ للوجه الآخر بقول المُهَلْهِل:

قُلْ لبني بكرٍ يردّونه　　　أو يصبروا للصَّيْلَمِ[198] الخَنْفَقِيق[199]

---

[197] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(٣٦/١-٣٧).

[198] الصَّيْلَم: الداهية تستأصل ما تصيب. والسيف. المعجم الوسيط: (صلم).

[199] الخنفقيق: الداهية، يقال: داهية خنفقيق ومن معانيها: حكاية أصوات حوافر الخيل. والنون زائدة. اللسان: خفق(١٥٨/٤ طبعة دار إحياء التراث العربي). إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد: (٨٧/١-٨٨).

وإن استدلَّ اليازجي بأشعار بعض المتقدمين، فقد خطّأ بعضهم؛ كعدي بن زيد، والحارث بن حلِّزة، وعنترة. تجلّى ذلك في مناقشة المسائل اللغوية الآتية:

ففي تخطئته قولهم: "هذا أمر مثبوت"، أي: ثابت أو مثبت، يقول اليازجي: "وهو من تعبيرات العامة؛ لأنهم لا يكادون يفرّقون بين(فَعَلَ وأفعل)، بل الغالب في كلامهم الاقتصار على (فَعَلَ) المجرّد... وهذا من أعظم مزالّ الخاصة لكثرة هذه الأفعال واشتهارها.. وقد اُستُدْرِجَ بها أناسٌ من متقدمي الكتّاب"[200]، منهم: "أبو الفداء"، حيث يقول في مقدمة تاريخه: "فصار المثبوت في الجدول كذا وكذا سنة..". وأغرب منه ورود مثل ذلك في كلام أناس من أهل الجاهلية؛ كقول عدي بن زيد العبادي:

ويلومون فيكِ، يا بنة عبد اللـــــــــه، والقلبُ عندكم موثوقُ.

يريد: موثَّق. ثم قال اليازجي: وإنما وقع له ذلك؛ لأنه كان قروياً، كما ذكر الأصبهاني في ترجمته قال: وقد أخذوا[201] عليه في أشياء عيب فيها"[202].

ولم تقتصر تخطئته على عديّ بن زيد بل **خطّأ الحارث بن حلِّزة** أحد شعراء المعلقات. فهو يرى أنَّ الحارث أخطأ عندما أنّث كلمة الضوضاء في قوله:

أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ بليلٍ فَلَمَّا   أَصْبَحُوا أَصْبَحَتْ لهم ضَوْضَاءُ

فهمزة ضوضاء-عند اليازجي- أصلية وليست للتأنيث، لأنها إن كانت للتأنيث- فهي من "ضاض يضوض" وهي مادة لم ينطقوا بها. والصحيح -عنده- أنّ الضوضاء وزنه "فَعلال" على حدّ "زلزال"، واشتقاقه من "الضوّة" وهي الصياح والجلبة، وأصله: ضوضاو، ثم قلبت الواو همزة لتطرّفها بعد ألف[203].

---

[200] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٧٣-٧٤).

[201] جعل الفعل"أخذ" لازماً في هذا السياق، والمشهور: أخذ عليه كذا، ولعل كلمة"في" مقحمة هنا، أو خطأ طباعي.

[202] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٧٣-٧٤).

[203] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٤٥ – ٤٦). فالذي ذهب إليه سيبويه وكثرة من أهل اللغة هو أن(ضوضاء) وزان (فعلال). فيكون مصدراً للفعل (ضوضى الرجل يضوضي) إذا صاح، وعلى هذا هو مذكر وليس مؤنثاً، ومن أنّثه توهّم أنه من باب (شحناء وبغضاء) وزان فعلاء، والأمر ليس كذلك. وهذا ما وقع في بيت الحارث بن حلزة:

أَجْمَعُوا أمرَهم بليلٍ فلما   أصبحوا أصبحتْ لهم ضَوْضَاءُ

ومن المحدثين الذين أكدوا تذكير(ضوضاء)، والقول بتوهم من أنثها إبراهيم اليازجي في كتابه (لغة الجرائد). لكن الزعبلاوي يورد رأياً لابن سيده- تناقله عنه ابن منظور في اللسان، والسيوطي في المزهر- يجعل(ضوضاء) على وزن(فَعلاء). ونص ما نقله الزعبلاوي عن ابن منظور عن ابن سيده هو: "قال الحارث بن حلّزة: أجمعوا أمرهم... قال ابن سيده: وعندي أنّ ضوضاء ها هنا فعلاء".

وخطأ عنترة في قوله:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ   لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

وحجته أنَّ زيادة الباء لا تكون إلا إذا كان القول بمعنى الرأي أو المذهب، لا على أصل معناه، وقول من قال إنَّ الباء زيدت على مفعول "خشي" ليس بشيء؛ لأنَّه لو استعمل الاسم هنا لم يقل: خشيت بالموت"[204].

واستدل اليازجي بشعر، لم يسمّ قائله، في تخطئة الاستعمال الشائع: "هم في حاجة إلى الغذاء والكساء، فيستعملون الكساء لمطلق الملبوس، وإنما الكساء ثوب بعينه، وهو نحو العباءة من صوف" واستدلَّ على ذلك بالبيتين الآتيين ولم يسمّ قائلهما:

جزاكَ اللهُ خيراً من كساءٍ   فقد أدفأتني في ذا الشتاءِ

فأمُّكَ نعجةٌ وأبوكَ كبشٌ   وأنتَ الصوفُ من غزلِ النساءِ[205]

واستدلاله بشعر لم يسم قائله جاء في مجال المعاني لا في مجال الصيغ والتراكيب:

والظاهر من هذا النص أن ما قاله ابن سيده رأي عنَّ له، ولم يصرح -بحسب المنقول عنه- بأنَّ ما ذهب إليه لغة من اللغات. غير أن الزعبلاوي يسمي هذا الرأي لغة، إذ يقول: "فنصَّ سيبويه وكثير من الأئمة على أن(ضوضاء)وزان (فعلال)ليس بمانع من أن يكون على (فعلاء) أيضاً في لغة أخرى". ويمضي الزعبلاوي بعد ذلك مبيناً اشتقاق (ضوضاء) -وزان فعلاء؛ كلحناء وبغضاء بلا توهم- ويقول: "وليس يلزم من عدم النطق بـ(ضاض يضوض) -إذا ثبت- ألا يكون منه(فعلاء)اسماً، فربما بنوا من الفعل(فعلاء) ثم أماتوا الفعل، فلم يسمع استغناء عنه بغيره". وينقل تعليلاً لتأنيث(ضوضاء) لمحمد سليم الجندي في كتابه(إصلاح الفاسد من لغة الجرائد). وخلاصته أن(ضوضاء) مصدر على وزن (فعلال)، ولكن العرب قد تؤنث اللفظ باعتبار معناه، كما قالوا(ثلاث أشخص) في النساء، ومعنى(الضوضاء) الجلبة. غير أن الزعبلاوي يضعّف هذا التعليل؛ لكونه حمل أصل على فرع، ليس له قوة الفروع التي يحمل عليها، فالتذكير أصل والتأنيث فرع، و (الضوضاء وزان فعلال) مذكر أُنّث حملاً على المعنى، وهو(الجلبة)[203]. والقول باشتقاق(فعلاء) من فعل ممات (ضاض يضوض) بناء على القلب، وتبقى الحجة التي استدلَّ بها الزعبلاوي هي رأي ابن سيده فحسب والحمل على المعنى -- وهو ما ذهب إليه محمد سليم الجندي- مقبول؛ لأن له شواهد في القرآن الكريم وكلام العرب. وعلى أيّ حال البيت من الشواهد النادرة، أو أنه محمول على المعنى ولخّص الزعبلاوي المسألة بقوله: "وجملة الأمر: أنّ(الضوضاء) مذكّر مصروف، ومؤنث غير مصروف. فإذا كان الأول، كان مصدراً ل (ضوضى الرجل يضوضي) إذا صاح، وإذا كان الثاني، كان اسماً لجلبة الناس وصياحهم على(فعلاء) وهو من الأول رباعي – أي: ضوضى يُضوضي ضوضاء ومن الثاني ثلاثي - أي: ضاض يضوض وقد يكون مماتاً على حد عبارة الزعبلاوي، والاسم منه: ضوضاء. ومثله(غوغاء)، فهو مصروفاً رباعي، وممنوعاً ثلاثي. إلا أنه اسم في الحالين جميعاً. فتأمل".

صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ١٩.

[204] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/٨٨-٨٩).

[205] السابق: (١/٤٦).

استدلاله بشعر مولّد في مجال المعاني:

وبعد أن بيّن معنى الرَّدهة[206]، والبهو[207]، نقلاً عن لسان العرب، وضح معنى "البهو" بأشعار لمولّدين، فكان استدلاله بهذه الأشعار على المعنى لا على الصيغة أو التركيب.

قال: "وجاء في شعر لأبي بكر الخوارزمي من قصيدة يصف فيها دار الصاحب بن عبَّاد:

وبهوٍ تُباهي الأرضُ منهُ سماءَها ... بأوسعَ منها آخراً و أوائلا

ومن قصيدة للشيخ أبي الحسن صاحب البريد، وهو ابن عمة الصاحب:

فالرَّبعُ بالصحن لا بالصحن متَّسعٌ ... والبهوُ لا بالحُلي بل بالحُلا باهي

فالظاهر من هذا الوصف أنّ المراد بالبهو هو نفس[208] ما يُسمى عندنا اليوم بالصالة. وأمّا الرَّدهة فلم نعثر عليها في كلام أحد من المولّدين. لكن لا بأس أن نطلقها على مواضع الاحتفال المقامة للخطابة والتمثيل وما أشبه ذلك من المجتمعات العمومية"[209].

فهو يلتمس – كما يظهر من النص هنا– معاني المفردات في أشعار المولَّدين، ولا يجد حرجاً بالاستدلال بها على المعاني لا على الصيغ والتراكيب.

ومعظم الأشعار التي ساقها في الجزء الأول من كتابه لغة الجرائد، كان للاستدلال بها في مجال المعاني، وكان أغلبها لمولَّدين للاستئناس بها أو لتخطئة أصحابها. والشواهد الشعرية لمن يُحتجُّ بشعرهم كانت قليلة، بوجه عام. بل لم يسلم بعض المتقدمين من الشعراء من وقوع أخطاء في أشعارهم، بحسب رأيه: كالحارث بن حِلِّزة، وعنترة[210] وعدي بن زيد.

الاستئناس بكلام المولَّدين:

وممّن استأنس اليازجي بكلامهم من المولَّدين: المسعودي في مروج الذهب، والمقَّريُّ في نفح الطِّيب، والبَلَوِيّ في الألِبَاء[211].

---

[206] وهي كما عرّفها في لسان العرب: البيت العظيم الذي لا يكون أعظم منه". إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٧١).

[207] السابق: الصفحة نفسها "وهو البيت المقدَّم أمام البيوت، وأصله البيت من شَعْر من بيوت الأعراب، ثم نقله الحضر إلى البناء، ودخل في قصور الملوك وزُيِّن بالرِّياش والذهب".

[208] قوله: " نفس ما يُسمَّى..." الأفصح – وهو من الحريصين عليه– أن يقول: "هو ما يُسمَّى نفسه...". ونذكر هنا أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز هذا الاستعمال (ومن أدلة قراره ورود هذا الاستعمال في عبارة سيبويه). ينظر: مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٤٩.

[209] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٧٢).

[210] السابق: (١/٨٩).

[211] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٤٣).

٨- **محمد علي النجار:**

استدلّ محمد علي النجار في لغوياته بأشعار المتقدمين من جاهليين وإسلاميين ومخضرمين. ففي مناقشة الأسلوب الشائع "لم يسافر محمد بعدُ، ما قَدِمَ عليٌّ بعدُ"، احتجّ بقول قيس بن ذَريح:

وفي عُرْوَةَ العُذْرِيِّ إنْ مِتُّ أُسوةٌ ... وعمرو بنِ عجلانَ الذي قتلتْ هندُ[212]

وبي مِثْلُ مَا مَاتَا بِهِ، غيرَ أنّني ... إلى أجلٍ لم يأتِني وقتُهُ بعدُ

وفي دخول اللام على أحد مفعولي الفعل المتعدي إلى اثنين خلاف بين النحاة. فالقول الفاشي بين الناس؛ نحو: أعطيت لفلان كتاباً، وأعطيت الجائزة لفلان، مردود عند جمهور النحويين. وما صادفوا من شواهد مشابهة خرّجوها على زيادة اللام، أو على تضمين الفعل المتعدي لاثنين معنى فعل آخر يتعدى إلى المفعول الثاني باللام، وقصَرَه بعضهم على السماع. ومن الشواهد التي أوردها النجار في هذا السياق، قول ليلى الأخيلية تمدح الحجاج:

أحجّاجُ لا تعطِ العصاةَ مُناهُمُ ... ولا اللهُ يعطي للعُصاةِ مُناها

وقول ابن ميّادة في عبد الواحد بن سليمان أمير المدينة:

وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثْربٍ ... مُلْكاً أجارَ لمُسْلِمٍ ومُعاهدِ

وقول كثيّر:

أريدُ لأنسى ذِكْرَها فكأنّما ... تَمَثَّلُ لي لَيْلَى بكلِّ سبيلِ

وهذه الشواهد ونظائرها مؤوّلة عند الجمهور، أو مقصورة على السماع. ولكن المبرّد أجاز زيادة اللام في مفعول الفعل المتعدي في سعة الكلام. فعلى مذهبه يصح -كما يرى النجار- القول الشائع: أعطيت لفلان كتاباً.

علماً بأن مثال المبرّد الذي ساقه النجار مشتمل على فعل متعد إلى مفعول واحد. تقول -وهذا كلام المبرد- لزيدٍ ضربتُ، ولعمرٍو أكرمتُ... وإنْ أُخِّر المفعول فعربيٌّ حسنٌ.

ويعقّب النجار على ذلك بقوله: " ولا بأس باتباع المبرد في هذا، فهو إمام فيه للمؤتسي أُسْوَةٌ... ومع هذا فيحسن بالكتّاب تركُ زيادة اللام في فعل الإعطاء، فهو المنهج البيّن الذي لا لَبْسَ فيه ولا اختلاف"[213].

وكلمة "الإردبّ- وهي مكيال معروف- مشددة الباء، أمّا جمعها أرادب فباؤه مخففة، ومن الخطأ-عند النجار- تشديدها؛ لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها

---

[212] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، ١٩٥٠م، المجلد ٢١، الجزء التاسع، ص ٧٩٠ وما بعدها.

[213] السابق: ص ٧٩٢ وما بعدها.

ساكن معتل كمصابيح. هذا قول الخضري في حاشيته على ابن عقيل. نقله النجار معتداً به في تخطئة من شدّد باء "أرادب". ولكنه استدل على تشديد باء "إرْدَبّ" بقول الأخطل هاجياً:

والخبزُ كالعَنْبَرِ الهنديِّ عندَهُمُ والقمحُ سبعونَ إرْدَبّاً بدينارِ [214]

واستدل بشعر للأعشى على جواز حذف مفعول الفعل "اختر" وذلك في سياق مناقشة القول الشائع: اختر بين هذين الأمرين. قال الأعشى:

فقال: ثُكْلٌ وغَدْرٌ أنتَ بينهما فاخترْ وما فيهما حظٌّ لمختارِ

غير أن القول الشائع المذكور ليس مشابهاً لما جاء في شعر الأعشى. ولم يجد له النجار تخريجاً، فخطّأه. قال النجار: " واستعمال (بين) مع الاختيار غير معروف، وإنما يقال: اختر أحد الأمرين، أو اختر من الأمرين ما تشاء... وإنما تأتي (بين) مع صيغة التخيير، تقول: خيّرته بين الأمرين... لأنّ التخيير يتضمن الترديد؛ فإذا قلت: خيّرتك بين أمرين فكأنما قلت: أردّدك بين الأمرين. فأمّا الاختيار فجزم بالمختار واقتصار عليه، فلا موطن فيه للفظ (بين)... وقد يقال: أنت بين أمرين فاختر أحدهما، أو اختر بحذف المفعول؛ كما قال الأعشى: البيت" [215].

وانتهى النجار إلى إجازة العبارتين الشائعتين: **الطيّارةُ أحد الأشياء المخترعة، والمذياع إحدى الأدوات المستحدثة** [216]. مستدلاً بشعر للنابغة وللعَرْجيّ، وكان مستدلاً بذلك ابن خروف(٦١٦هـ) في مباحثة جرت بينه وبين السهيلي(٥٨١هـ)، في عبارة لأحد الكتاب وهو يتحدث عن أنثى فقال: " ... إحدى المحجورين" فخطّأ السهيلي العبارة، وصوّبها ابن خروف محتجّاً بما جاء في شعر النابغة والعَرْجيّ. كما احتجّ النجار لصحة العبارتين السابقتين بشعر لأبي خِراش الهُذَليّ وبرجز للعجّاج [217]. وبشعر لحسان بن ثابت، نقله عن الأشموني [218].

---

[214] السابق: المجلد ٢١، الجزء ١٠، ص٨٦٥.

[215] السابق: المجلد ٢٤، الجزء ٦، ص٧٢٥.

[216] السابق: المجلد ٢٤، الجزء ٨، ص٩٤٠ وما بعدها. قال: " والذي يبدو أنّ الأصل في ذلك مراعاة المضاف إليه في التذكير والتأنيث، إذ كان أحد وإحدى بعض ما يضافان إليه. فإذا جاء الكلام على هذا الأصل فلا كلام فيه؛ إذ جاء على الجادة وعلى الطريق الملحب. وإذا اختلف المحدَّث عنه– وهو الموصوف بأحد وإحدى– والمضاف إليه في التذكير والتأنيث– كما مرّ في الأمثلة– فلا ضير أن يراعى المحدَّث عنه؛ فإذا قلت: رسالة الشافعي أحد الكتب الجليلة كان هو الأصل في الباب، ولك أن تقول: رسالة الشافعي إحدى الكتب، فتأتي بإحدى نظراً للرسالة. وهذا بالقياس على الضمير والإشارة إذا اختلف مرجعهما مع ما بعدهما. تقول: قراءةُ العلم نافعةٌ، وهو أمر محمود، وهي أمر محمود، وتقول: الحنطة تُزرع في مصر، وهذا غذاء جيد، وهذه غذاء جيّد".

[217] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٨، ص٧١٩.

[218] السابق: المجلد ٢٩، الجزء ١٠، ص٨٦٤.

وخرّج النجار رفع(أوهام) في عبارة أحد فضلاء عصره-على حد قوله- : "وإني كنت أربأ بمثلكم أن تخطّ يده خيالات وأوهامٌ "،على رفع(مجلّفُ) في بيت الفرزدق المشهور:

وعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يدَعْ من الناسِ إلا مُسْحَتاً أو مجلّفُ[219]

فـ(مُجلّفُ) معطوف على(مُسْحَتاً) بالنصب، وذلك لأن المعنى: لم يبق إلا مُسْحَتٌ أو مجلّف، وهو في هذا التخريج مُتّبع رأي الرضيّ الذي أجاز مخالفة الإعراب في العطف إذا ظهر المعنى، وحجته بيت الفرزدق هذا [220].

والأولى – فيما يبدو- أن تُخطَّأ العبارة، وألاّ يُلتمس إليها تخريج قائم على النادر أو الضرورة الشعرية، و ماذا في تخطئة عبارة معاصرة، ليست من عصر الاحتجاج، ولم تبلغ حد الذيوع و الانتشار حتى نضطر إلى التماس تخريج لها مبني على النوادر والضرائر. ومما يذكر أن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي أنكر على الفرزدق قوله السابق برفع(مجلّف)، فوقعت بينهما مشادة ومهاجاة.

واستشهد محمد علي النجار في بعض المواضع من(لغويات)، برجز ولم يسمِّ قائله. قال: "ويقال للخضراوات: الخُضَر، وهو في الأصل جمع الخُضْرَة، أُطلقت الخُضْرَة- وهي(في)*الأصل مصدر اللون- على هذه الأصناف، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الراجز:

إذا شَكَونا سنةً حَسُوسا تأكلُ بعدَ الخُضْرَةِ اليَبِيسَا

يقال: سنة حسوس: تأكل كلَّ شيء، وأراد تأكل بعد الأخضر اليابس، فوضع الخضرة موضع الأخضر..." [221].

وبعد حديثه عن عبارة (أمّا بعد)[222]، وكثرة ورودها في خطب النبي صلى الله عليه وسلّم انتقل إلى تحليل صيغتين متصلتين بها، هما: (وأمّا بعد)، (وبعد تعقبها الفاء):وبعد... فإنني...

---

[219] ويروى: "مُجَرّفُ". ومسحت ومُجَرّف: مُستأصل قال ابن يعيش في شرح المفصل(١/١٠٤- باب العلم) بعد أن أورد بيت الفرزدق: " ألا ترى أنه رفع (أو مُجَلّف) على معنى: بقي من المال مُسْحَتٌ". فخرّجه بالعطف على المعنى، وقال بعضهم: إنّ (مُجلّفُ) مبتدأ خبره محذوف، تقديره(كذلك)، وفي قول آخر: (مُجلّفُ): فاعل لفعل محذوف مفهوم من السياق تقديره: (بقي). وللعلماء أقوال كثيرة في هذا الشاهد مبثوثة في كتب النحو واللغة. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، (١/٢٣٧، ٨/٥٤٣)، وابن منظور: اللسان(سحت)، و(ودع)، و(جلف). د.شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص٢٢.

[220] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، المجلد ١٧، الجزءان(١٠-٩)، ص٤١٧-٤١٨.

[221] السابق: المجلد ١٧، الجزء٢، ص٨٥.

* زيادة ليست في الأصل.

وعرض النجار التاريخ اللغوي لـ(أما بعد)، فبيّن كثرة ورودها في خطبه عليه الصلاة والسلام، وأشار إلى استحسان العلماء هذه العبارة في مفتتح المصنّفات والخُطَب، ثم حاول تحديد أوّل من قالها، ونقل الخلاف في ذلك. وقال: "وردت صيغة أخرى- أي لـ(أما بعد)-... هي: وأمَّا بعد، بزيادة الواو، ثم أنشد بيتين من الشعر ولم ينسبهما وردت فيهما عبارة(وأمَّا بعد)، هما:

وإنْ جئتَ الأميرَ فقلْ: سلامٌ عليكَ، ورحمةُ الله الرحيمِ

وأمَّا بعد ذاك فلي غريـــمٌ من الأعراب قُبِّح من غريمِ

ثم انتقل إلى تحليل(وبعد) تتبعتها الفاء.

واستأنس بشعر مجهول نقله صاحب الأمالي عن الأخفش سعيد بن مسعدة. جاء في الأمالي(٢٧١/١ طبعة ١٣٢٤)؛ عن الأخفش سعيد بن مسعدة أنّ بعض العرب اعتذر إلى بعض ملوكهم، وكان من قوله له:

إني إليكَ-سلِمْتَ-كانتْ رحلتي أرجو الإلهَ وصفْحَكَ المبذولا

إن كان ذنبي قد أحاط بُحرمتي فأحِطْ بذنبي عفوكَ المأمولا [223].

غير أنه أورد هذا تحت عنوان: "ويقود البحث في هذه المادة إلى ما قد يُستأنس به في تسويغ استعمالها(يريد: أحيطكم علماً بكذا..)متعدية بنفسها [224].

وصحّح استعمال كلمة "العيِّنة" التي تُطلق على ما يكون نموذجاً للشيء، مستدلاً بما جاء في اللسان، بالشاهد الشعري الآتي ولم يسمِّ قائله:

فاعتانَ منها عينةً فاختارها حتى اشترى بعَيْنِه خِيارها[225]

تخطئة بعض الشعراء المولَّدين:

وخطَّأ النجار عدداً من الشعراء المولَّدين، على الرغم من احتجاجه بأشعار بعضهم، ولكن عدم تعويله على أشعارهم في التصحيح اللغوي كان الأغلب والأشيع في منهجه. ومن الذين خطّأهم من المولّدين. ابن المقفع. قال: "وابن المقفع قد يقع في الخطأ، وليس هو ممَّن يُحتجّ به" [226]. كما خطّأ ابن الرومي، فقال:"وعندي أن ابن الرومي أخطأ في هذا، وهو متأخر عن عصر الاحتجاج الذي ينتهي ببشار كما قيل" [227].

---

[222] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء٩، ص٨٣٥-٨٣٧.

[223] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٤٥م، المجلد١٦، الجزء١، ص٤٢.

[224] السابق: ص٤١.

[225] السابق: المجلد٢١، الجزء١٠، ص٨٩٩.

[226] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد٢٢، الجزء٥، ص٤١٦.

[227] السابق.

وخطأ الشاعر الأندلسي(الحسين النشار)، في جمع الأقحوان على(الأقـاح) مع إجراء الإعراب على الحاء، ظناً منه أنها آخر الكلمة، وذلك في قوله:

وبين الخدِّ و الشفتين خالٌ كزنجيٍّ أتى روضاً صباحا

تحيَّر في جَنَاهُ فليس يدري أيجني الوردَ أم يجني الأقاحا [228]

ولحّن القلقشنديّ (٨٢١) الذي جمع- في كتابه صبح الأعشى-(ماجَرَيَة) على(ماجَرَيات). ومعلوم أن الياء في(ماجَرَيَة) تحركت وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً بحسب قواعد الصرف، فالقياس أن يقال: "ماجراة".

ويراد بها الحوادث الجارية، وهي من الألفاظ المولَّدة، وتتألف من الموصول وصلته "ماجرى" أي: الذي جرى وحدث. فتوهموا أن الكلمة مفردة فعوملت معاملة الكلمات المفردة، وأدخلت عليها أداة التعريف، وجمعت فقيل: الماجَرَيات[229].

كما خطّأ البلوي صاحب كتاب "ألف باء" (٦٠٤هـ، وقيل ٥٧٦هـ) في **تعدية الفعل (احتاج)** أيضاً. ولم يرتضِ حمل هذا الفعل في حالة تعديته إلى المفعول الصريح، على التضمين[230].

وخطّأ الشاعر ابن عنين، وهو من شعراء الدولة الأيوبية، توفي سنة ٦٣٠هـ. والتخطئة هي في **تعدية الفعل**(احتاج) **بنفسه**، وذلك في قوله:

أنا كالذي أحتاج ما يحتاجه فاغنَمْ ثوابي والثناءَ الوافي [231].

وفي مناقشة للتعبير الشائع: "لست أفيك حقَّك". بيَّن أن صوابه: لست(أوفيكَ حقَّك) أو: لست أُوَفِّيك حقَّك. من(أوفى) أو(وفَّى)، وهما بمعنى: أكمل الشيء. أمّا أفيك فهو من وفى، ووفى لازم. ويرد(أوفى) لازماً أيضاً، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

أمّا ابنُ طوقٍ فقد أوفَى بذمَّته كما وَفَى بقلاصِ النَّجمِ حاديها [232]

احتجاجه ببعض أشعار المولَّدين:

كثر في العصر الحديث استعمال العبارة الآتية:

"زرتك أمسِ الأولَ،وقدم محمد أولَ أمس". ويُعنى بأمسِ الأول وأول أمسِ اليوم الذي قبل أمس،وهو اليوم الذي قبل يومك. فتقول: حدث هذا الأمر أمس الأول، أو أول أمس إذا حدث

---

[228] السابق: المجلد ٢٧، الجزء٧، ص٧٥٩.

[229] السابق: المجلد ٢٢، الجزء٣، ص٢١٩-٢٢٠.

[230] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة،١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء ٢، ص١٢١-١٢٣.

[231] السابق: المجلد ٢٢، الجزء٢، ص١٢١.

[232] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ١٠، ص٨٩٩.

ليومين خلوا من اليوم الذي تتحدث فيه. والاستعمال الفصيح في هذا أن يُقال: زرتك أوّلَ من أمسِ؛ أي: في يوم أسبقَ من أمسِ، وهو اليوم الذي يسبق اليوم الذي قبل يومك. واستدلّ النجار على خطأ العبارة السابقة، بالرجوع إلى اللسان، وفصيح ثعلب، وبيت البحتري من(السينية):

وكأنَّ اللقاءَ أوّلَ من أمـــ سِ،ووشْكَ الفراقِ أوّلَ أمسِ [٢٣٣].

قال النجار: " كأنَّ اللقاء كان في اليوم السابق أمسِ، وتراه قال فيه: أوّل من أمس، لا أمس الأوّل، ويقول: كأنَّ الفراق كان بعد يوم اللقاء، فكان أمس، فما أسرع الفراق بعد التلاقي، وقد جعل الفراق في غدوة أمس؛ ليكون أقرب إلى يوم التلاقي؛ إذ لم يكن في آخر أمس. **وحسبك بكلام البحتري مقنعاً** في أن تعدل عن استعمال "أول أمس "، حيث يجب أن يوضع: أوّل من أمس"[٢٣٤].

ولكنه في مواضع متفرقة من لغوياته يكاد يتجاوز الاستئناس إلى الاستدلال بأشعار بعض المولّدين، فمن ذلك ما جاء في مسألة "تَتْرى". المعروف أنّ كلمة "تَتْرى"[٢٣٥] لها وجهان، فبعضهم يصرفها فينونها على أنّ ألفها للإلحاق، فيقال: تترىً، كفتىً وبعضهم يجعلها ممنوعة من الصرف، على أن ألفها للتأنيث، فيقال: تَتْرَى. وفي قولنا: جاءت الخيل تَتْرَى؛ أي: متتابعة، تعرب حالاً. ولكن شاع في عصرنا- كما يقول النجار- استعمالها على أنها فعل بمعنى تتتابع؛ كقولهم: المطالب تَتْرَى علينا ولا نستطيع قضاءها. وخرّج النجار هذا الاستعمال على ما ورد في اللغة[٢٣٦]: تَرَى الرجل، يَتْري إذا تراخى في العمل، فعمل شيئاً بعد شيء. وقال: أن يقرأ بكسر الراء؛ تتري، كترمي "يبدو أنّ هذا مقلوب(وتر)...".

واستدلّ ببيت لأبي تمام وتساءل عن وجه الرواية في البيت. قال أبو تمام:

إنْ كان وجهُك لي تَتْرَى محاسنُهُ فإنّ فعلَك بي تَتْرَى مساويه

فأجاز أن يُقرأ(تَتْرَى) بفتح الراء، و(تَتْرِي) بكسر الراء؛ فتكون فعلاً مضارعاً. واستدلّ ببيت للبحتري استعمل فيه(تترى) على أصلها، لا كما هو شائع في العصر الحديث[٢٣٧].

وينطق الناس في عصرنا كلمة (مُكْنَة) بضم الميم وسكون الكاف، كما يقول النجار، وفي إطار حرصه على تضييق الهوة بين الفصحى والعامية، التمس للنطق الشائع سنداً،

---

233 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، المجلد ٢٢، الجزء ٣، ص٢١٨-٢١٩. أراد بقوله: "أول أمس"؛ أي: مطلع اليوم السابق ليومه الحالي، أمّا اللقاء فكان في اليوم الذي يسبق أمس.

234 السابق: الصفحة نفسها.

235 أصلها: وَتْرَى، أبدلت فيها الواو تاء كما أبدلت في التُّخَمة والتُّكَلة. من: وخم، و وكل.

236 ولم يحدد المصدر.

237 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، ١٩٤٩م، المجلد ٢٠، الجزء ٤، ص٣٤٧- ٣٤٨.

فوجده في مستدرك التاج، ثم أتبع ما ورد فيه ببيت الشعر الآتي، وقائله مولد، هو الأمير تميم ابن المعزّ الفاطميّ:

لكَ عندي فقرٌ عيناً من المُكْـ نةِ ما لا تُحصيهِ منّي القوافي

وقال: "الظاهر أن يقرأ (المُكنة) بضم الميم، وإن كان يصح قراءته (المكنة) بفتح الميم..."[238].

ويكاد يرتضي النجار قول العامة " القرقوشة "، على أنها لم ترد في اللغـة. قـال: "ويهمني في هذا المقام أن أذكر أنّ هذه اللفظة نالت حظاً من القدم، فقد قال الخليل بن أحمد المتوفى سنة ٨٤٣هـ:

١-خليليّ قد جُعنا جميعاً فبادرا لبيتِ فلانٍ مسرعين وسيرا

٢-وإنْ تجدا "قرقوشة" فاجْرِيا بها لِنَحْوِي وإنْ كان العجينُ فَطيرا

وقد نحا نحو التورية في قوله: (فطيرا) يجوز أن يريد (الفطير)، وأن يريد (طيـرا) مـن الطيران، أدخل عليه فاء الجزاء. وقد ورد هذان البيتان في الضوء اللامع في أعيـان القـرن التاسع للسخاوي ٣/١٩١"[239]. فيُفهم من قوله: "نالتْ حظّاً من القدم" وقوله: "ورد هذان البيتان في الضوء اللامع للسخاوي" أنها تكاد تكون سائغة وإن لم ترد في اللغة.

وبوجه عام، كان استدلال النجار قائماً – في الأغلب- على شعر عصر الاحتجـاج. كما كان يعوّل على أشعار و أرجاز لم يُسَمّ قائلوها، أما فيما يتعلق بالشعراء المولّدين فقـد كان في موقفه شيء من الاضطراب؛ فنراه يستشهد أحياناً بشعر للبحتري، وفـي مواضـع أخرى يخطّئ البحتري. ولعلّ معظم ما ساقه من شعر المولّدين كـان للاسـتئناس وتعزيـز الأدلة.

٩- د. مصطفى جواد:

احتجاجه بشعر قديم:

وخطأ د.مصطفى جواد من يقول: **تأمّلْتُهُ بمعنى رجَوْتُهُ، والصواب: أمَلْتُ الشيءَ آمُلُهُ أملاً**[240]... فمن معاني" التأمل: التثبُّت في النظر، وهو خلاف المناسب للسياق هنا. قال زهير:

تأمّلْ[241] خليلي هلْ ترَى منْ ظعائنٍ تَحمَّلْنَ بالعَلْياءِ من فوقِ جُرْثُمِ

---

[238] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء ٢، ص١٧٢.

[239] السابق: ص ٤٥٣- ٤٥٤.

[240] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٢١.

[241] ويروى: تبصّرْ، فلا شاهد فيه على هذه الرواية. ينظر: المعلقات العشر. شرح ودراسة وتحليل د.مفيد قميحة، ص١١٩.

وفي مادة "ورد" قال د.مصطفى جواد: "قل وَرَدَ علينا كتابٌ ووَرَدَتْ علينا بضاعةٌ" ولا تقل: وَرَدَنا كتابٌ، ووَرَدَتْنا بضاعةٌ". وأصل معنى الفعل دخول المنهل والشرب منه قال زهير:

فلما وَرَدْنَ الماءَ زُرْقاً جمامُهُ		وَضَعْنَ عصيَّ الحاضرِ المُتَخَيِّمِ

فكل من أتى مكاناً أو منهلاً فقد ورده. ثم استعير الفعل "ورد" من الحقيقة إلى المجاز، ولكن المفعول يجب أن يكون ظرفاً أو شبه ظرف، كالمنهل والبلد والمدينة، وشبه الظرف نحو "الماء"، لأنه لابد له من الظرف. ولما كان الإنسان –في الأصل –غير ظرف لم يجز القول عن نفسه وردني كتاب[242].

وفي مادة "قل: صَمَدَ العدو وصمد له صَمْداً، ولا تقل: صَمَدَ له صموداً. وقل: الثبات، ولا تقل: الصمود. ساق د.مصطفى شواهد عديدة على أنَّ الصَّمْدَ هو القصد لا الثبات. فالصَّمْدُ هو القصد، وهو تحرك وسير ومشي إلى الأمام، فلا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللَّبْث والمَكْث، لأن ذلك عكس المعنى المراد.

ومن الشواهد التي تؤكد أن الصَّمْدَ هو القصد –كما قال د.مصطفى– قول عمرو بن كلثوم:

إذا صَمَدَتْ حُمَيَّاها أَرِيباً		من الفتيانِ خِلْتَ به جنونا[243]

ومن المفردات التي وضعها بعضهم في غير موضعها قولهم: كتاب شيّق ونحو ذلك. قال د.مصطفى: "قل: إنسان شيّق أو شيّق القلب، وكتاب شائق، وموضوع شائق. ولا تقل: كتاب شيّق الموضوع، ولا موضوع شيّق، وذلك لأن الشيّق معناه المشتاق، كالقيّم بمعنى المستقيم، والكتاب لا يكون مشتاقاً. ومن الشواهد التي استدلَّ بها الدكتور مصطفى على ما ذهب إليه: قول أبي زبيد الطائي:

مَنْ مبلغٌ قومَنا النائين إذ شَحَطُوا		أنَّ الفؤادَ إليهم شيّق ولِعُ[244]

واحتجَّ ببيت لذي الرُّمة جاء فيه أنَّ "جَنَّبَ" تعني عاب وتنقّص. واعتماداً على شواهد أخرى كثيرة، مع بيت ذي الرمة، رأى د.مصطفى أن الصواب قولنا:
جَنَّبَ المعاهدة والقول والرأي، واستقبحها وذمَّها. ولا تقل: شجبها[245].

وفي مادة التفريق بين برَّر، وسوّغ، وبيان نصيب كل فعل منهما من الصواب والاستعمال المستقيم، انتهى د.مصطفى إلى أنَّ قولنا: الغايةُ تسوّغ الواسطة[246] تسويغاً وتبرُّرها

---

242 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٢١١.

243 السابق: ص٣٧. حُميّاها: شدّتها، لم أجد البيت في المعلقة. فقد يكون من قصيدة أخرى له، رَوِيُّها يشبه رويَّ المعلقة.

244 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٦.

245 السابق: ص٦١ – ٦٢.

إبراراً. أمّا قولهم: تبرّرها تبريراً فغير صحيح في هذا الموضع. ومن شواهد كثيرة ذكرها د.مصطفى معززاً رأيه، بيت لطرفة جاء فيه أبرّ يَبر[247] واستدلّ ببيت لعمر بن أبي ربيعة يؤكّد صحّة قولنا: "هادَنَهُ على وَفْقِ شروط" أمّا قولهم:

"هادَنَهُ[248] وَفْقَ شروط " فغير صحيح. قال عمر بن أبي ربيعة:

فما جئتَنا إلاّ على وَفْقِ موعدٍ.........[249]

ومن الذين استشهد بشعرهم لتعزيز ما ذهب إليه من معانٍ وآراء: العجّاج[250]، والأعشى ص٧٥.

وفي مادة:" قُل: أثّر فيه والتأثير فيه، ولا تقل: أثّر عليه والتأثير عليه[251]، احتجّ د.مصطفى ببيت لزهير. قال فيه:

والمرءُ ما عاشَ ممدودٌ له أملٌ لا ينتهي العمرُ حتى ينتهي الأثَرُ

ونقل د.مصطفى قول اللسان: "قال وأصله: من أثّر مشيه في الأرض ". وظاهر هذا أنّ بيت زهير لم يشتمل على حرف الجر (في) ولكن صاحب اللسان، قدّره بحسب السياق.

وقال د.مصطفى: "قل يودّ فلان أن يفنى في خدمة الوطن، ويودّ الفناء في خدمة الأمة، ولا تقل: يريد أن يتفانى في خدمة الوطن، ولا يريد التفاني في خدمة الوطن"[252]. فالفعل تفانى لا يصدر إلا من جهتين مختلفتين. فإذا قيل: تفانى القوم: معناه: أفنى بعضهم بعضاً. قال زهير:

تداركتُما عَبْساً وذُبيانَ بعدَما تفانَوا ودقّوا بينَهم عِطرَ مَنْشِمِ

ومن الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين الذين احتجّ بشعرهم:

---

[246] لعلّ الأفصح: الوسيلة بدلاً من الواسطة في هذا السياق. والقول: جاء كذا براسطة كذا مختلف فيه، والراجح: بوساطة كذا. وإن كان مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أجاز هذا الاستعمال. ينظر: مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة(١/٢٥٠).

[247] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٦٥.

[248] في النسخة التي رجعت إليها: " هادنة " وهي غير مناسبة للسياق. ولعلّ خطأ مطبعياً وقع، والصواب ما ذكرته. قل ولا تقل: ص٧٠ – ٧١.

[249] السابق: والصفحة نفسها.

[250] السابق: ص٧٣.

[251] السابق: ص٧٤.

[252] السابق: ص٨٩.

ذو الرُّمَّة [253] (٥) مرات، لبيد:[254] (٣) مرات عمرو بن كلثوم:[255]. عنترة:[256]. الفرزدق: (٢). [257] عمر بن أبي ربيعة[258]: (٢). زهير:[259] (٣). طرفة:[260]. الأعشى :[261]. العجاج:[262]. ابـن الزِّبَعْرَى:[263]. قيس بن زهير:[264] (١). الأخطل: [265]. أبو ذؤيب الهذلي: (١) [266]. الحسين بن الضحاك: [267] (١). من شعراء المغرب القدماء ولم يسمه: (١)[268]. حميد بـن ثـور:[269] (١). الطِّرِمَّاح [270]: (١). سويد بن كُراع العُكْلي: [271] (١). النَّمِرُ بن تَوْلَب:[272] (١). أميَّة الهذلي:[273] (١) واحتجَّ بشعر لبشار (٢) مرتين[274]. أميَّة بن أبي الـصَّلْت[275] : (١) .النابغـة: (١). [276] شعر معزوٌّ لمعاوية:[277] (١). شواهد نحوية ولم يسمِّ قائليها[278] : (٢). من شواهد سـيبويه:[279] (١).

---

[253] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٦٢، ١٣٢، ٢٠٢، ٢٠٣.

[254] السابق: ص١٣٨، ١٢٨، ١٨٩.

[255] السابق: ص٩٦.

[256] السابق: ص١٨٧.

[257] السابق: ص٢٠٩، ١٤٨.

[258] السابق: ص١١٢، ٧١.

[259] السابق: ٢١٠، ٢١١، ٧٤.

[260] السابق: ٦٥.

[261] السابق: ٧٥.

[262] السابق: ٧٢.

[263] السابق: ٣٩.

[264] السابق: ١٥٢.

[265] السابق: ١٣١.

[266] السابق: ١٣١ .

[267] السابق: ١١٨.

[268] السابق: ١١٨.

[269] السابق: ١٧٦.

[270] السابق: ١٤٧.

[271] السابق: ٧١.

[272] السابق: ١٣٤.

[273] السابق: ١١٥.

[274] السابق: ص١٣٨، ٢٠٢.

[275] السابق: ١٤٣.

[276] السابق: ٢٠٩.

[277] السابق: ٧٣.

أبو خُراش الهُذَلي[280]: (١).

احتجاجه في ندرة بأشعار بعض المولّدين:

استدلّ الدكتور مصطفى جواد على صحة "**أسف عليه وأسف لـه**"[281] بعـدة أدلـة، بعضها آيات كريمة، وبعضها نقول من معجمات اللغة وكلام ورد في معجم البلاغة والكامـل للمبرّد، وبعض أشعار الفصحاء.

غير أنه قرن أدلته المذكورة بأبيات شعرية لشعراء مولدين كالبحتري(٢٨٤) هـــ، فـأورد قوله:

كَلِفٌ يُكَفْكِفُ عَبْرَةً مُهرَاقَةً   أسَفًا على عهدِ الشبابِ وما انقضَى[282]

ويبدو أنّ الدكتور مصطفى يحـتجّ بأشـعار المتقـدمين مـن المولّـدين كـالبحتري وأبـي تمام(٢٣١هــ) وابن الرومي. فكثيراً ما يسوق أشعاراً لهم مقرونة بأدلة أخرى، ولكنّـه فـي بعض المواضع يعوّل على أشعار لمولّدين. والنظر في أدلته الشعرية التي تشتمل على فصحاء ومولّدين أحياناً والاكتفاء بالاستدلال ببعض أشعار المولّدين وحدها أحياناً أخرى، قادنـا إلـى القول بأنه يحتجّ في نُدْرة بأشعار بعض المولّدين.

وفي بيان وجه الخطأ في القول الشائع: "**موضوع شـيِّق وكتـاب شـيِّق**"، اسـتدلّ د.مصطفى جواد بشاهدين شعريين أحدهما لأبي زبيد الطائي يقول فيه:

من مُبْلِغٌ قومَنا النائين إذْ شحطوا   أنّ الفؤاد إليهم شَيّقٌ ولِعُ

وأتبعه بالبيت الآتي للمتنبي:

ما لاحَ برْقٌ أو ترنَّم طائرٌ   إلاّ انثنيتُ ولي فؤادٌ شيِّقُ[283]

وقال د.مصطفى بعد إيراد هذين البيتين: "فالفؤاد الشيّق في البيتين، هو الفؤاد المشتاق. وأمـا استعمال الشائق فدليله ما ورد في لسان العرب، قال مؤلفه: يقال شاقني الشيء يشوقني فهـو شائق، وأنا مشوق"[284].

---

[278] السابق : ٧٢، ١١٢.

[279] السابق: ١٣٧.

[280] السابق: ٦٢.

[281] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٢٨.

[282] السابق: الصفحة نفسها.

[283] الدكتور مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص٥٦.

[284] السابق: الصفحة نفسها.

ويلحظ هنا أنّ الدكتور مصطفى قرن قول أبي زبيد الطائي -وهو مخضرم يحتج بكلامه- بقول المتنبي، فيُفهم من ذلك أن الدكتور مصطفى يستأنس بشعر بعض المولّدين كالمتنبي أحياناً[285].

واستدلّ د.مصطفى جواد على معنى الشُّرْفة[286]، بشعر لابن الرومي، يقول فيه:

ترى شُرُفاتِه مثلَ العذارى خَرَجْنَ لنزهة فقَعَدْنَ صفّاً[287]

وفي مسألة: "قل: أثّر فيه والتأثير فيه، ولا تقل: أثّر عليه والتأثير عليه"، أورد الدكتور مصطفى جواد على تعدية الفعل "أثّر" بـ"في" لا بـ"على"، عدة شواهد من المصباح المنير والقاموس المحيط، وتاريخ الطبري، ونهج البلاغة، والكامل للمبرد، وجمهرة الأمثال للعسكري، والأغاني وغير ذلك[288]، وساق بين هذه الأدلة شاهداً شعرياً للشريف الرضي، (٤٠٦ هـ)، وهو قوله:

دهرٌ تؤثّرُ في جسمي نوائبُهُ فما اهتمامي إنْ أودَى بسرْبالي[289]

كما نقل شاهداً شعرياً للطُّغْرائيّ (القرن السادس الهجري)، وهو قوله:

سبعٌ وخمسون لو مرّتْ على حَجَرٍ لَبانَ تأثيرُها في ذلكَ الحَجَرِ[290]

والغالب على أشعار المولّدين أنها مسوقةٌ عند د. مصطفى للاستئناس لا للاستدلال، ما عدا مواضع نادرة كان الاستدلال فيها بشعر مولّد على المعنى لا على متن اللغة، كاستدلاله ببيت لابن الرومي على معنى الشرفة.

احتجاجه بشعر لم يُسَمِّ قائلَهُ :

ردَّ الدكتور مصطفى جواد القول الشائع: تَنَقُّلات الموظفين، والصواب عنده: نُقُول الموظفين أو نُقْلاتهم. وحجّته أن الفعل "تنقّل" يدل على الانتقال من شيء إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، عدة مرات وبحسب رغبته وهواه، قال الشاعر:

.... تَنَقَّلْ فلَذّاتُ الهوى في التَّنَقُّلِ

---

285 السابق: ص٥٥ – ٥٦. واحتج بشعر ذي الرُّمَّة، ينظر المصدر السابق ص١٣١ – ١٣٢.

286 "يثبت د. مصطفى جواد معنى الشُّرْفة –دون إشارة إلى المصدر – فيقول: "فالشُّرْفة هي أجزاء متساوية من البناء نائتة على حافة السطح، بعضها متصل ببعض، وهي في الغالب محدّدة الأطراف، وتُعدّ زينة للسطوح، وقد يقف عليها طائر..." د.مصطفى جواد: قل ولا تقل: (١/ ٣٤).

287 السابق: الصفحة نفسها.

288 د.مصطفى جواد: في التراث اللغوي، ص٤١١ – ٤١٣.

289 د.كتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٧٥.

290 السابق: ص٤١٢.

وتنقُّلات الموظفين ليست مكررة عدة مرات في تلك المرة ولم تكن برغبة منهم ولا على هواهم[٢٩١]. و"النقلة" مصدر المرة مناسب لهذا السياق.

وأما قوله: "الفعل تنقّل يدل على الانتقال عدة مرات،..". فمقبول على أن الأحرف الزائدة تدل على الكثرة. وأما قوله عن تنقّلات الموظفين: "ولم تكن برغبة منهم ولا على هواهم" فليس الإطلاق هنا سائغاً، إذ ليست كل تنقلاتٍ أو نَقلاتٍ – على حد عبارته– الموظفين قائمة دائماً على أوامر الجهات العليا في الإدارة، بل قد تكون بطلبات منهم، يحظى بعضها بقبول الإدارة، ولا يحظى بالقبول بعضها الآخر. فكون قسم من طلبات نقل الموظفين – برغبتهم– يحظى بقبول الإدارة قد يمنح "التنقلات" شيئاً من القبول، وهي الشائعة في هذا السياق.

ونلحظ أنَّ د. مصطفى قد أورد شعراً ولم يسمِّ قائله. ساقه ليعزّز المعنى الذي اختاره، ورآه أنسب للسياق. فبدا له أنّ هناك فرقاً بين تنقّلات المحبّ ونَقَلات الموظف. فلم يقبل توسعة دلالة الفعل" تنقّل" ليشمل تحرك المحبين والموظفين.

وقد يورد الدكتور مصطفى جواد شعراً لم يُسمِّ قائله ولكنه في سياق كلام منقول من كتب اللغة كلسان العرب وغيره. فمن ذلك ما جاء في تخطئة القول الشائع: "الطُّغْمة" بمعنى العُصبة الشريرة أو الرديئة، وقد تزاد صفة للطغمة، فيقال: الطُّغمة الرديئة أو الفاسدة، والصواب – عنده–: "الطَّغام أو الطَّغامة لا الطُّغمة، ويستدلّ على ذلك بما جاء في اللسان: "الطَّغام والطَّغامة: أراذل الطير والسّباع، الواحدة طَغامة للذكر والأنثى، مثل نعامة ونعام... قال الشاعر:

وكنتُ إذا هممتُ بفعلِ أمرٍ يخالفني الطَّغامةُ والطَّغَام"[٢٩٢]

فالدكتور ينقل – هنا– ما قاله صاحب اللسان، والاحتجاج بشعرٍ لم يذكر قائله عهدته على ابن منظور أو على من نقل عنه ابن منظور. فلم يختر الدكتور مصطفى الشاهد الشعري الذي لم يُسمَّ قائله، ومعظم الشواهد غير المعزوّة مسوقة في كتاب "قل ولا تقل" لتعزيز الأدلة.

١٠– محمد العدناني:

---

[291] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، (١/ ٤٦).

[292] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٣ – ٥٤. وينظر: اللسان: (طبعة دار إحياء التراث العربي مادة (طغم) (٨/ ١٦٩) .ولم ترد "الطُّغمة" – فيما أعلم – في لسان العرب، ولا المعجم الوسيط. ولكن جاء في المنجد (طغم): " الطُّغمة: ج طُغُمات وطُغَم: الجماعة أمرهم واحد ". ولم يشر إلى أصلها. ويقول الدكتور مصطفى جواد – نقلاً عن البستاني في(محيط المحيط): "إنها –أي: الطغمة– الزمرة من الناس شأنهم واحد ". ويعقّب على ذلك بقوله: "... لا تستعمل إلا في المدح والأخيار؛ لأنه - يريد البستاني – ذكر بعد ذلك: طغمات الملائكة، أي طبقاتهم، وليس في الملائكة أشرار ولا أردياء". قل ولا تقل: ص٥٤.

يرى العدناني الاحتجاج "ببيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي- على حدّ عبارته- على ألاّ يكون منحولاً، أو لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي، مع إهمال جميع ما شذّ عن قواعد الصرف والنحو والابتعاد عن جُلّ الضرائر الشعرية، التي يُسمح بها للشاعر دون الناثر"[293]، عملاً بما نقله محمود شكري الآلوسي[294] في كتابه (الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر). ولكنه عقّب على ما ذهب إليه الآلوسي قائلاً :"ومع ذلك، أدعو مجامعنا العربية الثلاثة في القاهرة ودمشق وبغداد، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب لجامعة الدول العربية في الرّباط ، إلى إجازة بعض الضرورات الشعريّة في النثر، لنذلّل قليلاً من العقبات اللغويّة والنحويّة التي تعترض سبيل كُتّابنا ....".[295] وذلك للتسهيل وتخفيف الأعباء اللغويّة التي تنوء بها كواهل الشيوخ فضلاً عن الشبّان.

ونلحظ- هنا – أنه لم يضع ضوابط أو معايير لإجازة بعض الضرائر الشعريّة ، وأغلب الظنّ أنّ هذه الإجازة مرهونة بالشيوع وكثرة الاستعمال، فما شاع من التراكيب أو الألفاظ، وله نظير في الضرائر الشعرية يقترح تسويغه وقبوله . والذي يفهم من قوله: "وقد اعتمدت في تصويب الكلمة، أو العبارة ،على وجودها ..في بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي ...أو أحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي ..."[296] مع إهمال الشاذ والضرورة، أنه لا يحتجّ بشعر المولدين ولابالشعر الحديث. ولكنه في معرض حديثه عن الأمور[297] التي ألزم نفسه بها في هذا المعجم[298] يقول: "وإذا استشهدت ببيت، أو بيتين، أو أكثر لشاعر معاصر، دون أن أذكر اسمه، أكون أنا هو الشاعر"[299].

وهنا لا يخفى ما في عبارته من لَبْس، أوتناقض بحسب ظاهرها – على الأقل – إذ نراه يعتمد على ما قاله أمراء الشعر الجاهلي وفحول صدر الإسلام والعصر الأموي[300] في موضع، ويصرّح في موضع آخر بأنّه يستشهد- والاستشهاد استدلال واحتجاج[301]- بشعراء معاصرين وبشعره هو. فإن كان يريد بقوله (الاستشهاد)الاستئناس فعليه أن يصرّح بذلك،

---

293 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٦.

294 السابق: ص٥.

295 السابق: ص٦.

296 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة: ص٥.

297 يريد: الضوابط أو المعايير.

298 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة: ص٨ -١٢.

299 السابق: ص١١.

300 ولو كان المحتجّ به بيتاً واحد، على ألاّ يكون منحولاً.

301 هذا المشهور من دلالة هذه الكلمة.

خاصة في سياق وضع الضوابط والمعايير، وإن كان يريد بقوله (الاستشهاد)الاستدلال، فمن الأولى أن يذكر ذلك في معرض حديثه عن الاحتجاج بالشعر[302].

ونراه قد احتجّ في مواضع متعددة بأشعارٍ لمولّدين. فمن ذلك، ما جاء في قولهم هو:" عاطل عن العمل". وصوابه عنده: هو عاطل من العمل. وكانت أدلته على ذلك ثلاثة: ماورد في المصباح المنير، وقول الشريف الرّضي:

إلاّ الخلافةَ ميّزتكَ، فإنّني أنا عاطلٌ منها، وأنتَ مُطَوَّقُ

وقول أبي تمّام:

لاتُنكري عَطَلَ الكريمِ منَ الغنى .فالسَّيْلُ حَرْبٌ للمكانِ العالي[303]

أمّا موقفه من الاحتجاج بالشّعر الذي لم يُسَمَّ قائله، فيمكن أن يُقال: كان يحرص على عزو الشّعر إلى صاحبه، ولكن إذا اقتبس من المعجمات وكتب اللغة، ولم تنسب تلك المظانّ الشاهد إلى قائله، تراه يعوّل على روايتها، ويجعل العهدة عليها كما يقولون. ففي معرض تصويب القولين الشّائعين: أثنى عليه ثناءً عَطِراً أو عاطراً، نقل قول اللسان: " فإذا كان ذلك ـ أي الإكثار من العطر أو الطِّيب ـ من عادتها، فهي مِعْطار ومِعْطارة. قال:

عَلّقَ خَوْداً طِفْلَةً مِعْطارَةْ إيّاكِ أعْني، فاسْمَعي يا جارَةْ"

فهو ينشد البيت دون عزو، كما أورده اللسان.[304] ومثلُ ذلك، الشاهد النّحويّ الذي لا يُقاس عليه عند الجمهور وهو قول الشاعر (ولم يسمّه)[305]:

كِلا أخي وخليلي واجِدي عَضُداً في النائباتِ وإلْمامِ المُلِمّاتِ[306]

فذكر البيت دون عزو تبعاً لما جاء في كتب النحاة.

١١– صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

---

302 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٥.

303 السابق: ص ١٧٣.

304 السابق: ص ١٧٢.

305 لأنّ شروط ما تُضاف إليه كلا وكلتا أن يكونَ دالاًّ على اثنين أو اثنتين، وأن يكون معرفة، وأن يكون كلمة واحدة؛ كقولنا: كلا الطالبين مجتهد، ولم يكن المضاف إليه في قول الشاعر (كلا أخي وخليلي...إلخ) كلمة واحدة؛ فمعنى الإضافة لا يكتمل إلا باجتماع الكلمتين" أخي وخليلي"، علماً بأنّ معنى الإضافة إلى كلا وكلتا يجب أن يكتمل بالإضافة إلى كلمة واحدة، كما في قولنا: كلا الطالبين مجتهد.. شرح ابن عقيل(٢/٦٢- باب الإضافة)، ويُنظر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة(ط١): ص٢٢٠، وعباس حسن: النحو الوافي(٣/٩٩– المسألة ٩٥- باب الإضافة).

306 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة: ص٢٢٠.

استدلَّ الزعبلاوي بأشعار لجاهليين ومخضرمين وإسلاميين وأمويين. وعصر الاحتجاج هو المعوَّل عليه في تصحيحاته ومناقشاته اللغوية. وقلَّ أن احتجَّ بشعر المولَّدين والمجهولين.

ومن شعراء عصر الفصاحة الذين احتجَّ الزعبلاوي بشعرهم: جرير[٣٠٧] في فتح الحاء من كلمة (حَرَاك) بمعنى الحركة، وبشعر الأخطل في مسألة حمل(لو) على(إنْ)، في نحو: وليعلموا أني لا أرهب جانبهم ولو كنتُ وحدي؛ بمعنى وإنْ كنتُ وحدي. ونقل ضوابط هذا الحمل عن ابن هشام، وردَّ بذلك على أسعد داغر الذي خطَّأ العبارة السابقة[٣٠٨].

كما استدلَّ بشعر للحارث بن حلِّزة اليشكري والأخطل في مجال المعاني[٣٠٩]. (في القول الشائع: لم يُحرْ جواباً؛ أي: لم يُرجع. ومن الخطأ فتح ياء المضارعة. فالفعل رباعي (أحار) وليس ثلاثياً. قال الحارثُ بنُ حلِّزةَ:

لا أرَى مَنْ عَهِدْتُ فيها فأَبْكي الْـ ...... يَوْمَ دَلْهاً، وما يُحيرُ البكاءُ[٣١٠]

وقال الأخطل:

هلاَّ رَبَعْتَ فتَسْأَلَ الأطْلالاَ وَلَقَدْ سَأَلْتُ فَمَا أَحَرْنَ سُؤالا[٣١١]

ومن الشعراء الفصحاء الذين احتجَّ بشعر لهم على"لام التقوية": عمرو بن كلثوم، وزهير بن أبي سلمى، والأعشى، ولبيد، والحطيئة[٣١٢].

-----

307 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص١٦٤.

308 السابق: ص١٣٠.

309 السابق: ص١٦٨، ١٦٩.

310 الدَّلَهُ- ويُحرَّك؛ أي: الدَّلَهُ-، والدُّلُوهُ: ذهاب الفؤاد من همٍّ ونحوه. والمُدَلَّهُ كمُعظَّم: الساهي القلب الذاهب العقل من عِشْق ونحوه. الفيروزابادي القاموس المحيط(دَلَه). صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين. شرح المعلقات السبع للزوزني (تحقيق ودراسة د. محمد عبد القادر أحمد، ص٣٥٧. وينظر: د. مفيد قميحة: المعلقات العشر(ط٥)، ص٢١٤.

311 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٦٩.

312 السابق: ص١٢٦. قال عمرو بن كلثوم:

ونَحْنُ التاركونَ لِمَا سَخِطْنَا ونحن الآخذون لِمَا رَضِينَا

وقال أيضاً:

وأنَّا المانعون لِمَا أرَدْنَـا وأنَّا النازلون بحيثُ شِينَـا

وقال زهير بن أبي سُلمى:

وكائِنْ تَرَى من صامت لكَ معجب زيادتُهُ أو نَقْصُهُ في التكلُّم

وقال الأعشى:

-احتجّ بشعر الطِّرِمّاح بن حكيم، في الرد على مَنْ لحّن قولهم: "أَنس إلى كذا..." بتعدية الفعل (أَنس) بحرف الجر(إلى). فنقل قول صاحب الأساس الذي أجاز: أَنس به وأَنس إليه، واستأنس به واستأنس إليه. ثم قال: وأحتجُّ لذلك بقول الطِّرِمّاح:

كلُّ مستأنسٍ إلى الموتِ قد خا ضَ إليه بالسيفِ كُلَّ مخاضِ "

وردَّ على من خطّأ "أنس إلى كذا.."، بشعر مجهول القائل. فيصح عنده: أنس بالشيء، وأنس إليه، واستأنس به واستأنس إليه، قال: "وأحتجّ لذلك بقول الطرماح... وقول آخر:

إذا غابَ عنّي بعلُها لم أكنْ لها زَؤوراً ولم تأنسْ إليَّ كِلابُها"[313]

ولكن بنى تصويبه على ما نقله عن "الأساس" أولاً، ثم أردف ذلك بشعر الطرماح، وشعر لآخر لم يسمّه. ولا يخفى أنه لم يعوّل على شعر مجهول القائل، بل ذكره للاستئناس والتأكيد[314].

استئناسه بأشعار المولّدين واحتجاجه بها أحياناً:

استأنس الزعبلاوي بشعر أبي نواس في مجال تطور الدلالة. جاء ذلك في مناقشة كلمة (الكفاء) بمعنى(الجدير والصالح والأهل) للقيام بأمر ما. فالكفاء في اللغة: النظير والمماثل، ومصدره(الكفاءة)، ولكن ذاع استعمال هذا اللفظ بمعنى(القدرة والجدارة والأهلية). ويرى الزعبلاوي أن ما جنح إليه الكتاب صحيح فصيح لا غبار عليه. وحجته في ذلك التطور الدلالي الذي طرأ على الكلمة، كما جاء في بيت شعر لأبي نواس. قال الزعبلاوي: "ثم انظر إلى قول أبي نواس(١٤٥-١٩٨هـ)

والخمرُ قد يشربُها معشرٌ ليسوا إذا عُدّوا بأكفائها

فهو قد تصور المكافأة بين الخمر وشاربها على وجه من المجاز أصبحت به وجهة المعنى: أنهم ليسوا أهلاً لشربها "[315]. ولا يخفى أن المعنى الأصلي للكلمة وهو المماثلة والتساوي لم

لقَدْ زعمتُمْ بأنَّا لا نُقاتِلُكُمْ إنّا لأمثالِكُمْ يا قومَنا قُتُلُ

: قُتُل: جمع "قَتُول" وهو الكثير القتل. الفيروزابادي: القاموس المحيط(قتل).

وقال لبيد:

ومُقسِّمٌ يعطي العشيرة حقَّها و مُغَذْمِرٌ لحقوقِها هَضّامُها

: مُغَذْمِر: غاضب. الزوزني: شرح المعلقات السبع، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، ص١٨٧. يريد أن سيد قوم يغضب إذا ضاعت حقوق عشيرته.

وقال الحطيئة:

فجئتك معتذراً راجياً لعفوكَ أرهبُ منكَ النَّكالا

: صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٢٥- ١٢٦.

313 السابق: ص١٥٦، ١٥٧.

314 السابق: ص١٥٧.

يظهر هنا، وليس بمراد. وعزّز الزعبلاوي تصحيحه استعمال الكتّاب(الكفء) بمعنى (الجدير والصالح والأهل) لأداء عمل معين بالمعنى الوارد في شعر أبي نواس، بعد أن نقل دلالات (الكفء) من لسان العرب وأساس البلاغة للزمخشري، كما استأنس بقول أبي تمام بعد أن ساق شواهد فصيحة على لام التقوية[316].

واستدلّ الزعبلاوي ببيت للبحتري، في تصحيح الضبط لخطأ شائع، فهو يستدلّ بشعر مولّد على ضبط لغوي. فالبُحْبوحة من كل شيء: وسطه وخيارُهُ. وشاع فتح بائها الأولى، والصواب ضمّها "بُحبوحة". قال البحتري يصف قصر المعتز:

مُلِّيتَهُ[317] وعَمَرْتَ في بُحبوحةٍ مِن دارِ مُلْكِكَ ألفَ حَولٍ كامِلِ[318]

وتابع الزعبلاوي الشهاب الخفاجي في احتجاجه بقول المتنبي مبيناً معنى "الفذلكة"[319]. واستشهد ببيت شعر للزمخشري موضحاً معنى(البَلْكَفَة)، من قولك: بلا كيف "قال الزمخشري:

قد شبّهوه بخلقِهِ وتخوّفوا شنَعَ الورى، فتستّروا بالبلكفه[320].

وظاهر هنا أنّ احتجاج الزعبلاوي بشعر المتنبي والزمخشري هو في مجال المعاني، مع إقراره بصيغتي النحت"الفذلكة" و"البَلْكَفَة" المولّدتين.

ومعظم الأشعار التي لم يذكر قائلوها وردت في مناقشات الزعبلاوي منقولة من معاجمَ أو مظانّ أخرى. وكأن العهدة في عدم تحديد القائل تقع على الراوي- كما يقولون- أو على المصدر. وندر احتجاج الزعبلاوي بشعر لم يُسَمِّ قائلَه غير منقول من كتاب لغوي من الكتب التي اعتمدها في تصويباته، وعوّل عليها في أحكامه. فعندما ينقل عن ابن منظور أو الزمخشري أو الفيومي، فهو ينقل عن أئمة أثبات، ونقولهم في معاجمهم حجة عنده، سواء أشاروا إلى قائل الشعر أو لم يشيروا. فهم ثقات عنده، فيما يُثبتون في كتبهم.

واحتجّ الزعبلاوي بشعر دون أن يسمّيَ قائله، وذلك في حرف الغين (مادة الغث والسمين). فبعض الكتّاب يحسب (السمين) بالثاء، والصواب أنها بالسين، وهي عكس الغث أي(المهزول). واستدلّ الزعبلاوي على ذلك بقول شاعرين ولم يحددهما. قال الأول:

---

315 السابق: ص٤٢٤.

316 السابق: ص١٢٦.

317 مُلِّي وتَمَلَّى عُمُرَه: طال عُمُرُهُ واستمتع به.

318 السابق: ص١٦٨. (نقله عن اللسان).

319 السابق: ص٢٣٨. قال الزعبلاوي: "قال الواحدي: الفذالك جمع(فذلكة) وهي جملة الحساب وهذه لفظة منحوتة مولّدة وليست معرّبة. قال في القاموس: فذلكَ حسابَهُ: أنهاه وفرغ منه، مخترعة من قوله إذا أجمل حسابه: فذلك كذا وكذا". فهي لفظ مولّد، معناه: مُجمل الشيء ومحصوله.

320 السابق: ص٢٢٩.

سمينُ قُرَيْشٍ مانعٌ منك لحمَهُ		وغثُّ قُرَيْشٍ حيثُ كان سمينُ

وقال الآخر:

وقريشٌ هي التي تسكن البحـــ		ـرَ، بها سُمِّيَت قريشٌ قريشا

تأكل الغثَّ والسمينَ ولا تتـــ		ـركُ، يوماً لذي جناحين ريشا

وقبل هذه الشواهد الشعرية أورد الزعبلاوي قول ابن عباس لابنه(علي): "الحق بابن عمك، فغثُّك خير من سمين غيرك". وهو مثل سائر [321]. وإذا تذكرنا أنّ الزعبلاوي يحتجّ ببعض الحديث والأشعار– كما قال في التوطئة [322] ونهج الكتاب[323]– فلعل إنشاده شعراً لم يُسمَّ قائله ضرب من المساندة التي تتعاضد بها الأدلة ويقوّي بعضها بعضاً.

وبوجه عام، سلك الزعبلاوي في شواهده الشعرية، السبيل التي اختطها في"توطئة كتابه ونهجه" فاستدلّ بالشعر الفصيح. واستأنس بأشعار المولّدين، في مجال المعنى، وندر استدلاله بأشعار المولّدين.

١٢– د.إميل يعقوب:

استدلّ د. إميل يعقوب بأشعار المتقدمين؛ لذا آثرنا أن نكتفي بشواهد قليلة منها؛ لأنه لا خلاف في الاستدلال بأشعار عصر الفصاحة، فمن ذلك استدلاله على صحة استعمال " عديد " بمعنى " كثير" –خلافاً لمن خطّأ ذلك– بقول الخنساء:

فأقسمُ لو بَقِيتَ لكُنتَ فينا		عديداً لا يكاثَرُ بالعديدِ[324]

وأورد د. إميل قول الشاعر الجاهلي أُحيحة بن الجُلاح:

ولا وأبيك ما يُغني غَنائي		من الفتيان زُمَّيْلٌ كَسُولُ

دليلاً على استعمال كلمة " كسول " وصفاً للمذكر، رداً على من رأى أن هذه الكلمة خاصة بالمرأة المترفّهة[325].

وساق د. إميل عدة أدلة على صحة جمع "حاجة" على "حوائج"، منها: ما جاء في اللسان والتاج، وفي حديثين شريفين.

---

[321] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٣٤.

[322] السابق: ص٤.

[323] السابق: ص١٣.

[324] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٩٤. فالعديد الأول معناه: الند، والعديد الثاني معناه الكثير الوافر؛ لأنّ المغالبة بالعدد الكثير هي المراد من الفخر، فالمغالبة بالعدد أيّاً كان لا تستوجب الفخر.

[325] السابق: ص٢٢٨. والزُّمَّيْلُ: الضعيف، الجبان، الرُّذْل. المعجم الوسيط: (زمل).

ثمّ أورد قول الفرزدق على جواز جمع(حاجة) على(حوائج) رداً على من أنكر هذا الجمع. قال الفرزدق:

ولي ببلاد السِّنْدِ عندَ أميرها حوائجُ جمَّاتٌ وعندي ثوابُها[326]

وأورد د. إميل قول جرير دليلاً على صحة " شرقيّ وغربيّ " للدلالة على المكان المنسوب إلى أسماء الجهات، وهو الأفصح، قال جرير:

.... عندَ الصَّفاةِ التي شرقيَّ حَوْرانِ[327]

وفي ردّه على من خطّأ تكرار "بين" مع الاسم الظاهر في قولهم: " حدث خلاف بين زيدٍ وبين عمروٍ "، استند إلى عدة أدلة - كعادة المصححين اللغويين في حشد الأدلة - منها قول ذي الرّمّة:

بينَ النهارِ وبينَ الليلِ من عُقَدٍ على جوانبه الأوساطُ والهُدُبُ

كما اعتمد على شطر بيت لعدي بن زيد:

.... بين النهارِ وبين الليلِ قد فُصِلا[328].

وظاهر – هنا – مجيء الاستدلال بشعر ذي الرُّمَّة وعدي بن زيد، على مسألة نحوية.

استدلاله بأشعار المولّدين:

ويوافق د. إميل العكبريَّ في استدلاله بشعر المتنبي(٣٥٤)هـ على جواز صوغ (أفعل) التفضيل من السواد والبياض (من الألوان)[329].

قال المتنبي:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياضَ له لأنتَ أسودُ في عيْني من الظُّلَمِ[330]

وقَصَرَ بعض اللغويين " الرؤيا " على ما يُرى في الحُلم، وخطّؤوا من يستعملها بمعنى " المشاهدة ". ونقل د. إميل أقوالاً للشهاب الألوسي ولابن برّيّ وغيرهما، تنصّ على أنّ الرؤيا والرؤية بمعنى، فيكونان يقظة ومناماً، واستدلّ أيضاً ببيت شعر للمتنبي(٣٥٤هـ)، استعمل فيه " الرؤيا " بمعنى " المشاهدة " في اليقظة. قال المتنبي:

مَضَى الليلُ والفضلُ الذي لكَ لا يمضي ورؤياكَ أحلى في العيونِ من الغَمْضِ[331]

---

326 السابق: ص ١٢١.

327 السابق: ص ١٠٦.

328 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٩٦.

329 فيجيز د. إميل قولهم: " هذا الثوب أشدُّ حمرةً من ذلك، أو أحمرُ من ذلك ". معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١١٩.

330 السابق: الصفحة نفسها. وينظر: عباس حسن: النحو الوافي: (٢/٣٩٨).

331 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٤٤.

وواضح-هنا- أن د.إميل يستدلّ بشعر المتنبي على الصرف تارة، وعلى المعاني تارة أخرى.

موقفه من الشعر الذي لم يسمّ قائله:

وساق د. إميل شعراً لم يسمّ قائله، معوّلاً على المصدر الذي ورد فيه هذا الشعر. ففي أوضح المسالك لابن هشام- مثلاً- شواهد شعرية لم يُسمّ قائلوها، فلا يرى د. إميل حرجاً في الاستدلال بها في التصويب، إمّا لأنّ العهدة على المصدر المعتمد عند النحاة، وإمّا لأنه يقول بالاحتجاج بشعر مجهول القائل إذا كان مرويًا في كتب النحو المعتمدة.

ففي قولهم: " جاءني القوم إلاّ إيّاكَ أو إلاَّكَ " وقع الضمير المتصل بعد إلاّ. وهذا ما خطّأه الحريري[332] وأسعد داغر[333] استناداً إلى عدة آيات كريمة، منها قوله تعالى:﴿وقضى ربُّكَ ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه﴾[334]. وخطّأ الحريري المتنبي في قوله:

ليس إلاّكَ يا عليُّ هُمامٌ　　　سيفُهُ دونَ عِرْضِهِ مسلولُ

ولكنّ د. إميل يعتدّ بقول الشاعر:

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتَنا　　　ألاّ يجاورَنا إلاّكِ ديّارُ

وقول آخر:

أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بَغَتْ　　　عليَّ فمالي عوضُ إلاّهُ ناصرُ[335]

وهذان الشاهدان شاذان عند الحريري[336]، وابن عقيل[337].

ويعزّز د. إميل رأيه بما نقله السيوطي وهو إجازة بعض اللغويين وقوع الضمير المتصل بعد "إلاّ"[338]. وهذه الحالة - كما هو ظاهر- ليس لها ما يؤيدها سوى هذين الشاهدين ورأي لبعض العلماء. واستدلال د. إميل -هنا- بشاهدين لم يُسمّ قائلاهما وهما محمولان على الشذوذ، يقودنا إلى القول بأنّه يحتج بالشعر المجهول القائل، ويأخذ - أحياناً- بالشاذ.

ومن اعتماد د. إميل في احتجاجه بالشعر الذي لم يُسمّ قائله على رواية المعجمات المشهورة، استدلاله على جواز " إنسانة "، حيث يقول:

وروى لسان العرب والمعجم الكبير قول الشاعر:

---

332 الحريري: درة الغوّاص في أوهام الخواص، حققه وعلّق عليه بشّار بكّور. ص٢٨٢.

333 أسعد داغر: تذكرة الكاتب، ص ١٤٨. وينظر: د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٧١.

334 سورة الإسراء: الآية ٢٣.

335 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ص ٧١- ٧٢.

336 الحريري: درة الغوّاص في أوهام الخواص: ص٢٨٢.

337 ابن عقيل: شرح ابن عقيل: (٨٩/١- ٩٠).

338 نقله د. إميل يعقوب عن محمد العدناني في معجم الأخطاء الشائعة، ص ٢٧.

تَمْرِي بإنسانِها إنسانَ مُقْلَتِها   إنسانةٌ في سوادِ الليلِ عُطْبولُ[339]

ووافق الكوفيين في الاحتجاج بشاهد لم يسمَّ قائله، في مسألة **جواز صوغ أفعل التفضيل من السواد والبياض(من الألوان)**، وهو قول الشاعر:

جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ   أبيضُ من أُخْتِ بني إباضِ

وقد عزّز الكوفيون استدلالهم هذا ببيت لطرفة بن العبد ورد فيه صوغ أفعل التفضيل من اللون الأبيض[340].

كما يجوز – عند د.إميل – : **نجح الطلابُ لاسيّما زيدٌ**، أو **ولاسيّما زيدٌ**[341]. ونقل قول أسعد داغر في التذكرة، وعبارة أسعد داغر: " وتلزمها يريد: لاسيّما– الواو غالباً كما رأيت، فلا تستعمل بدونها[342] إلا نادراً ..."[343] ود. إميل– مستنداً إلى ما قاله أسعد داغر: " وأكثر النحويين يذهبون إلى أنه غالب "[344]. بل إنّ ابن هشام نصّ على أن اقتران لاسيما بالواو واجب[345]. واحتجّ د. إميل لاستعمال "ولاسيّما" دون واو، بما أورده صاحب الخزانة من غير عزو. فنقل ما جاء في الخزانة: " يعجبني الاعتكاف لاسيما عند الكعبة، وقول الشاعر:

يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لاسيّما لدى   شهادةِ مَنْ في خيرِه يتقلّبُ

وقول الشاعر:

فُقِ الناسَ في الخيرِ لاسيّما   بنيلِكَ من ذي الجلالِ الرِّضا"[346]

وخطّأ أسعد داغر من يقول: " **الحياة المريرة** " **بمعنى: مُرَّة**، بحجة أنها لم ترد عن العرب بهذا المعنى. فردَّ عليه د. إميل يعقوب مصوّباً ما خطّأه مستدلاً بما جاء في أساس البلاغة للزمخشري من غير عزو. " جاء في أساس البلاغة: شيء مُرٌّ ومرير ومُمِرٌّ، ثم استشهد بقول الشاعر[347]:

إنّي إذا حذَّرتني حَذورُ

---

339 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٧٥. يقال: مرى الفرس بيديه: حركهما على الأرض كالعابث. والإنسان الأول: الأنملة، والإنسان الثاني: العين. والعُطْبُول: الفتاة الجميلة الممتلئة. **المعجم** الوسيط(مرى).

340 السابق: ص ١١٩.

341 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٦٤.

342 الأفصح: إسقاط الباء.

343 أسعد داغر: تذكرة الكاتب، ص ٧٣.

344 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٦٤.

345 ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق د. مازن المبارك وزميليه(١٤٩/١) ط٢.

346 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٦٤.

347 السابق: ص ٢٤٧.

حُلْوٌ على حلاوتي مريرُ

ذو حِدَّةٍ في حِدَّتي وقورُ

واستدل د. إميل يعقوب بشعر لم يُسمِّ قائله، على مراعاة لفظي(كلا وكلتا) في الإفراد، وهو الأفصح، ومراعاة معناهما، وهو قليل. فأنشد بيت الشعر الآتي من غير عزو وقد اجتمع فيه الوجهان:

كلاهما حينَ جَدَّ الجريُ بينهما   قد أَقْلعا، وكلا أَنْفَيْهما رابي[٣٤٨]

وبالإجمال، اعتمد د. إميل في مناقشاته اللغوية وتصحيحاته على أشعار المتقدمين الفصحاء، وعلى أشعار مختلف في حُجّيّتها، كما استدل أحياناً بأشعار لمولّدين، وبشواهد غير معزوّة، أو شاذة، وكان يحشد الشواهد على اختلاف مستوياتها. في الفصاحة والاستدلال. فقد يكون بعضها مسوقاً للاستئناس. ولكن لم يصرّح د. إميل بذلك.

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

أ- استدلاله بالشعر القديم:

من أبرز الأدلة التي بنى المجمع عليها قراره في جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل: "مهما فعل" ونحوه، قول الأسود بن يعفر :

ألا هل لهذا الدهرِ من مُتعلَّلِ   عن الناسِ مهما شاءَ بالناسِ يفعلِ[٣٤٩]

واستدل الدكتور شوقي ضيف على صحة "مهما كان" في مذكرته التي اعتمدها المجمع بشاهد شعري للمتنخّل.

وفي قرار "إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة"، نحو: إطارات، بلاغات، جزاءات....إلخ[٣٥٠]: احتجّت المذكّرة التي بنى المجمع عليها قراره بأدلّة متعددة، منها قول حسّان:

لَتَسْمَعُنّ وشيكاً في ديارِهِمُ   اللهُ أكبرُ يا ثاراتِ عثمانا[٣٥١]

فجمع "ثأر بتخفيف (ثأر) على "ثارات" وهو اسم ثلاثي مفرد مذكر غير عاقل. ومثله قول المخبّل السّعدي:

وهم أَهَلاتٌ حول قيسِ بن عاصمٍ   ....[٣٥٢]

---

[348] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٢٣٤.

[349] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤- ١٩٨٤م)، ص١٥٤. ورد الاستدلال بقول الأسود بن يعفر في مذكرة محمد شوقي أمين وعنوانها: جواز وقوع الشرط ماضياً في مثل: مهما فعل.

[350] مجمع اللغة بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٥٩/٢ – ٦٠).

[351] السابق: (٢/ ٦٥).

فجمع "أهل" – وهو اسم جمع – على أهَلات – بفتح الهاء –، ووجه جمعه بالألف والتاء حمْلُه على معنى "الجماعة"؛ لأنه يؤدي معناها، وإن لم تكن فيه التاء، فجمع بالألف والتاء كما تُجمع[353].

وأجاز الرضي جمع المذكر غير العاقل بالألف والتاء، إذا لم يسمع له جمع تكسير، ولفقده شرط جمع المذكر السالم[354].

ومن شواهد جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير:

قول زهير:

ديارٌ[355] لها بالرقمتين كأنها ... مراجيعُ وَشْمٍ في نواشرِ معصمِ[356]

مراجيع: مفردها: مرجوع، أي: رُجِعَ عليه وكُرِّرَ.

وقال سلامة بن جندل:

هل في التعلّل من أسماءَ من حُوبِ ... أم في القريض وإهداء المناسيب[357]

واستدلّ عطية الصوالحي في مذكّرته التي بنى عليها المجمع قراره "جواز جمع فَعْلة الساكنة العين، الصحيحتها – على فَعَلات – بفتح العين أو تسكينها"[358] بقول العَرْجيّ:

بالله يا ظبيات القاعِ قُلْنَ لنا ... .[359]

واستدلّت المذكّرة التي بنى عليها المجمع قراره بجواز جمع فاعل – لمذكر عاقل – على فواعل، نحو: باسل وبواسل، بشواهد لشعراء يحتجّ بأشعارهم، نحو: أوس بن حجر، وأبي طالب، والحطيئة، والمرقّش الأكبر، والزِّبْرِقان بن بدر، وضَمْرة بن ضَمْرة النَّهْشَلي، وجرير، والفرزدق، وبعض شعراء حماسة أبي تمام، والمفضليات[360]... وفي مذكرة "جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير"[361]. احتجاج بمجموعة من الشواهد

---

[352] السابق: (٢/ ٦٥).

[353] السابق: (٢/ ٦٥).

[354] السابق: (٢/ ٦٤–٦٥).

[355] ويروى: "ودارٌ لها ..." . ينظر الزوزني: شرح المعلقات السبع، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد عبد القادر أحمد، ص ٢١٦.

[356] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٣٤– ٣٥).

[357] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٣٤) . منسوب: شعر فيه نسيب، وجمعه: مناسيب.

[358] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٥٣).

[359] السابق: (٢/ ٥٤). وتمام البيت: "ليلايَ منكنّ أم ليلى من البشر".

[360] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٤٢ – ٤٦).

[361] السابق: (٢/ ٣٤).

الشعرية نذكر من أصحابها: أبا ذؤيب الهذلي، وسلامة بن جندل السعدي، وزهير بن أبي سلمى، وابن مُقبل، ويزيد بن الطثرية، والقطامي، وخداش بن زهير، ولبيد، وأوس بن حجر، والنابغة، و الخنساء و دريد بن الصمّة، وحسان[٣٦٢]، و الأعشى[٣٦٣].

ب- احتجاجه أحياناً بأشعار المولّدين.:

واحتجّ محمد شوقي أمين في مذكّرته التي بنى عليها المجمع قراره المتضمن جواز وقوع فعل الشرط ماضياً بعد(مهما)، بأدلة منها قول البحتري :

فمهما رأوا من غِبْطَةٍ في اصطلاحِهم
فمنكَ بها النُعمى جرتْ، ولكَ الفضلُ[٣٦٤]

واستدلّ المجمع بقول المتنبي في إجازة كلمة الجيل بمعنى أهل الزمان الواحد، جاء في القرار: "الجيل: الصنف من الناس. وقد توسّع فيه المولّدون فاستعملوه على أهل الزمان الواحد. ويظهر أن هذا الاستعمال قديم، فقد قال المتنبي:

وإنما نحن في جيل سواسية"[٣٦٥] ....

والاستدلال بقول المتنبي-هنا- في مجال المعاني.

واستدلّ البحث الذي بنى عليه المجمع قرار إجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة، نحو: إطارات، بلاغات، وجزاءات[٣٦٦] ... إلخ بأدلة، منها: قبول ابن جني جمع "بوق" على "بوقات" كما جاءت في قول المتنبي (٣٥٤ هـ):

فإنْ يكُ بعضُ الناسِ سيفاً لدولةٍ   ففي الناس بوقاتٌ لها وطُبولُ

قال ابن جني: "عاب عليه من لا خبرة له بكلام العرب، جمع (بوق)، والقياس يعضده، إذ له نظائر كثيرة، مثل: حمّام وحمّامات، وسُرادق وسُرادقات، وجواب و جوابات، وهو كثير في جمع مالا يعقل من المذكّر، إذ لا يوجد له مثال القلّة". جاء الاستدلال بالشعر المولّد-هنا- على مسألة صرفية.

---

362 السابق: (٢/٣٤- ٣٦).

363 السابق : (٣/٢٨).

364 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤- ١٩٨٤ م)، قرار المجمع:"جواز وقوع الشرط ماضياً، في مثل: مهما فعل": ص١٥٤.

365 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٨٤ – ١٩٨٧ م)، ص٢٥. وفي المعجم الوسيط، مادة(ساس): " السواء: السُّوى، والمثل والنظير، والمستوي...ج: أسواء، وجُمِعَ على (سواسية) على غير قياس".

366 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/٥٩ – ٦٠).

ج- الاحتجاج أحياناً بشعر لم يُسمَّ قائله[٣٦٧]:

ورد احتجاج بعض المجمعيين بأشعار لم يذكروا قائليها، وذلك في المذكرات التي قدموها إلى لجنة الألفاظ والأساليب، وإلى مؤتمر المجمع؛ لتصحيح بعض العبارات العصرية الشائعة. فمن ذلك ما جاء في مذكرة الدكتور شوقي ضيف، التي تناول فيها تعبيرات كثرت في الصحف العصرية- على حدّ قوله- وفيها حذف حرف العطف بين كلمتين، كقولهم:

- محادثات سعد زغلول- ماكدونالد.

- مصر- ألمانيا أربع رحلات أسبوعياً بدون توقف.

- قطار مصر- أسوان.

والمألوف في الاستعمال الفصيح أن يوضع حرف عطف بدلاً من الشرطات الواردة بين الكلمات.

غير أن الدكتور شوقي ضيف يرى أن لهذا الحذف نظائر في الشعر والنثر الفصيحين. وحجّته ما رواه ابن جني منقولاً عن الأخفش الأوسط لبعض الشعراء(ولم يسمّه):

كيفَ أصبحتَ، كيفَ أمسيتَ مِمّا   يزرعُ الودَّ في فؤادِ الكريمِ

والأصل: كيف أصبحتَ، وكيف أمسيتَ. فحرف العطف بين الجملتين محذوف. وذكر ابن جني أن ابن الأعرابي أنشد لأحد الشعراء(دون أن يذكر اسمه):

وكيفَ لا أبكي على عَلاّتي   صبائحي، غبائقي، قَيلاتي

والأصل: صبائحي، وغبائقي، وقيلاتي، فحذف واوي العطف من الشطر الثاني. ومعنى البيت: كيف لا أبكي على ما كنت أتعلّل به وأتلهّى، من حليب إبل الصباح والمساء ووقت القيلولة؟![٣٦٨].

ولعلّ احتجاج الدكتور شوقي ضيف بشعر مجهول القائل قائم على سندين: أولهما: رأي بعض النحاة الذين قد يُفهم من كلامهم جواز الاحتجاج بشعر مجهول قائله، إذا كان راوية ثقة[٣٦٩]. والأخفش، وابن جني، وابن الأعرابي من العلماء الثقات.

---

[367] اخترت هذه التسمية بدلاً من قولنا -مثلاً-: "شعر مجهول القائل"؛ لأنّ كثيراً من المصنفين لا يتحرّون معرفة القائل، أو ذكره، فيحتجّون بالشعر دون عزو؛ اعتماداً على استشهاد نحاة آخرين به، أو لأي سبب آخر. وكثير من الشواهد يمكنهم الوقوف على قائليها لو أرادوا ذلك، فهي ليست مجهولة القائل.

[368] د.شوقي ضيف، كلمات معطوفة بدون حرف عطف، كتاب(في أصول اللغة) لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج٣، ص١٦٥. ومذكرة د.شوقي ضيف تعدّ واحدة من ثلاث مذكرات اعتمدها المجمع في إصدار قراره الذي أجاز فيه هذه العبارات المحدثة، وعنوانه "اقتران اسمين في تعبيرات محدثة" صدر في: د/٤٦ ج/٧ للمؤتمر(٢٤/٣/١٩٨٠م).

والسند الآخر ثانيهما: أن احتجاجه بشعر لم يُعرف قائله مصحوب بشواهد أخرى مستنبطة من توجيه بعض القراءات. غير أنّ الدكتور شوقي ضيف لم يشر إلى أنه ساق هذه الأبيات للاستئناس لا للاحتجاج؛ لذا فإنها تندرج في عداد الأدلة المعتمدة، خاصة بعد أن أسبغ المجمع على مذكرة الدكتور شوقي التي تضمنت هذا الشعر ثوب القبول.

ووافق المجمع على اقتراح لجنة الأصول التي أقرّت ما جاء في مذكرة للدكتور شوقي ضيف قدّمها إلى اللجنة، ورأى فيها جواز إضافة(حيث) إلى الاسم المفرد، اعتماداً على رأي الكسائي الذي احتجَّ بشاهد شعري مجهول القائل، وهو:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعاً   نجماً يضيءُ كالشهابِ ساطعا[370]

وعلى هذا يجوز أن يقال: بادرْ إلى حيثُ العملِ الجاد، بجر(العملِ) والكتاب رخيص من حيث ثمنِه، بجر(ثمنِه)[371].

وعدّ ابن عقيل هذه الإضافة شاذة.

والتساؤل هنا: هل هناك دواعٍ ملحّة لإصدار هذا القرار؟

جاء في مستهل قرار المجمع: "يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: الكتاب رخيص من حيث ثمنِه، بجر(ثمن)، والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسمية وفعلية..." .

وفي عبارة: "يأنس بعض المتحدثين..." مسوّغ غريب لإصدار قرار مبني على شاهد مجهول القائل، شاذ يخالف ما عليه جمهور النحاة. فمن هؤلاء المتحدثون الذين يأنسون بجر الاسم المفرد بعد(حيث)؟ وهل أخذ المجمع على عاتقه تلمّس التخريجات- ولو على وجوه شاذة- لقول لا يرقى إلى درجة الضرورة الملحّة والشيوع المستحكم؟ فعندما أجاز المجمع إظهار الكون العام والاشتقاق من أسماء الأعيان وتصغير بعض الكلمات بناء على وجه شاذ،

---

[369] قال السيوطي في الاقتراح ص٥٦: "وقال أيضاً- أي ابن النحاس-: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر(لكن)، واحتجُّوا(بقول الشاعر: ولكنّني من حبِّها لعميدُ

والجواب أنّ هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يُذكر منه إلاّ هذا، ولم ينشده أحد ممَّن وُثِّق في اللغة، ولا عُزِي إلى مشهور بالضبط والإتقان...". يفهم مما نقله السيوطي أنّ الشعر المجهول القائل يحتج به إذا كان راويه ثقة مشهوراً بالضبط والإتقان.

[370] شرح ابن عقيل: (٢/٥٦). وفيه: "...نجماً يضيء كالشهاب لامعاً". وقال المحقق محي الدين عبد الحميد: "...أضاف حيث إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافة(حيث) إلى المفرد، واستدلّ بهذا البيت ... وعلم أنه يروى هكذا:

أما ترى حيث سهيلٌ طالعٌ   ....

فلا شاهد فيه حينئذ".

[371] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤م)، ص١٦١(الجلسة السابعة من الدورة التاسعة والأربعين).

كانت حجّته قوية وهي إغناء المصطلحات في حقول العلوم التطبيقية.ولكن ما المسوغ هنا؟ هل هو اللحن المستولي على بعض الألسنة الملتوية؟

وفي بعض المذكرات التي اعتمدها المجمع وبنى شيئاً من قراراته عليهما، استئناس قوي بشعر لم يُسمَّ قائله، فمن ذلك ما جاء في مذكرة محمد حسن عبدالعزيز(خبير لجنة الأصول)، بشأن تصدُّر(ما دام) و إشرابها معنى الشرط في بعض التعبيرات العصرية؛ كقولهم: "ما دام علي مجتهداً في دروسه فسيكتب له النجاح "[372]. فبعد أن ينقل صاحب المذكرة مذهب سيبويه في (ما) من(ما دام) – وخلاصته أنّ(ما)هنا مصدرية ظرفية لا تدل على الجزاء– يقول: "... وقد جاء الشيخ خالد بشاهد غير منسوب تتصدر فيه(ما دام) هو:

مادام حافظُ سري مَنْ وثقتُ به   فهو الذي لستُ عنه راغباً أبدا

وقد ذكر الشيخ خالد البيت في مجال إجازة تقديم خبر(مادام) على اسمها، ولم يذكره في مجال تصدُّرها.

... وإذا صحّ الشاهد السابق يكون التركيب. السابق[373]: معروفاً في مرحلة اللغة العربية في عهده – على الأقل–، ويكون التركيب المعاصر امتداداً له "[374].

واستدلت لجنة الألفاظ والأساليب في المجمع بشعر لم يسمَّ قائله وهو :

فاليومَ قد بتَّ تهجونا وتشتُمُنا   فاذهبْ، فما بكَ والأيامِ من عَجَبِ

ورواية ابن عقيل (٢/ ٢٤٠): فاليوم قرَّبتَ تهجونا و تشتُمُنا...، لأنه من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها إلى قائل معيّن، وذلك في قرار جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، كما في العبارة الشائعة: " وكانت المنفعة لهم والمستعمرين"[375] ونحوها. بعطف الاسم الظاهر "المستعمرين" على الضمير المجرور في " لهم"، دون إعادة الجار وهو اللام. ووافق مجلس المجمع على قرار اللجنة.

وكثيراً ما كانت المذكرات والبحوث التي يقرّها المجمع، ترد فيها الشواهد الشعرية غُفْلاً من أسماء قائليها وأغلب الظنّ أن ذلك يرجع إلى أن كتب النحو واللغة التي رجع إليهما الباحثون لم تسمِّ القائلين، إما لأنهم مجهولون وإمّا لأنّ كثيراً من كتب النحو تغفل القائل، وفي هذه الحالة يعوّل على حجيّة المرجع الذي اقتبست منه الشواهد الشعرية. فإن كان من الكتب المعتمدة، يستأنس بكون مصنّفه ثقة فيما يروي، وبأنّه لا يروي – في الأغلب– إلا عن ثقات

---

372 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب(في أصول اللغة)، (١٣٨/٢) وما بعدها.

373 أي: "مادام علي مجتهداً في دروسه فسيُكتبُ له النجاحُ ".

374 السابق: ص١٤٦.

375 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٦٥.

فشواهد سيبويه الخمسون التي لم يُسَمّ قائلوها، لم يجد النحاة حرجاً في الاستدلال بهـا؛ لأن سيبويه ثقة. فمن ذلك ما نقله عطية الصوالحي في مذكرته من شواهد الأشموني على جواز إتباع حركة عين "فَعْلة" المؤنث المعتل العين المفتوح الفاء، لحركة فائه، على لغة هذيل، كما قال شاعرهم – ولم يسمّه – في مدح جَمَلِه:

أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ   رفيقٌ بِمَسْحِ المَنكِبَيْنِ سَبُوحُ [376]

ومن ذلك شاهد كتاب "التصريح بمضمون التوضيح " على تسكين "فَعْل" الاسم المؤنث الساكن العينِ غيرِ معتلِّها ولا مُدْغَمِها المفتوحِ الفاء، وهو قول أعرابي من بني عُذْرة:

وحُمِّلتُ زَفْراتِ الضحى فأطَقْتُها   ومالي بزَفْراتِ العَشِيِّ يدانِ [377]

وفي المذكرة التي بنى عليها المجمع قراره: "قياس جمع مفعول على مفاعيل مطلقاً" [378]، ورد شاهد شعري أنشده الكسائي (ولم يسمّ قائله)، هو:

إنْ هو مستولياً على أحدٍ   إلاّ على أضعفِ المجانينِ [379]

وفي المذكّرة السابقة [380] ورد الاحتجاج بشعر لشاعر من العصر العباسي الأول، ولـم يـذكر اسمه: وهو قوله:

أضحى إمامُ الهدى المأمونُ مشتغلاً   بالدينِ، والناسُ بالدنيا مشاغيلُ [381]

ومشاغيل: جمع مشغول. واستدلّت المذكرة أيضاً بقول المتنبي في هجاء كافور:

لا تشترِ العبدَ إلاّ والعصا معه   إنّ العبيدَ لأنجاسٌ مناكيدُ

فمناكيد: جمع منكود [382].

د- الشاهد الشعري الشاذ :

أجاز مجلس المجمع الربط بواو الحال في الجملة الحالية الماضوية بعد (إلاّ): كما في العبارة الشائعة: "**لا تجدُ المشرّدَ إلا وقد حُرِم رعايةَ الوالدين**" [383]. والمشهور أو الأكثـر أن يتعيَّن الربط بالضمير فقط بين الحال وصاحبها في الجملة الحالية الماضوية بعد(إلاّ)؛ كقوله

---

[376] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/ ٥٥).

[377] السابق: (٢/ ٥٤).

[378] السابق: (٣٢/٢).

[379] السابق: (٢/ ٣٥).

[380] السابق: (٢/ ٣٢).

[381] السابق: (هامش الصفحة نفسها).

[382] السابق :(٢/ ٣٧).

[383] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٨٤ – ١٩٨٧ م)، ص٦٠.

تعالى:﴿وما يأتيهم من ذكرٍ من الرحمن محدثٍ إلا كانوا عنه معرضين﴾[٣٨٤]. واحتجت لجنة الألفاظ والأساليب بشاهد شعري، وصفه بعض النحاة بالشذوذ –كما جاء في قرار المجلس نقلاً عن حاشية الخضري على شرح ابن عقيل– وهو :

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلاّ وكان لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

وبعبارة إجمالية احتجّ المجمعيون بالشعر الفصيح المُجْمَع على حُجّيّته، وببعض أشعار المولَّدين؛ ولكن لم يرد لديهم استدلال بشعر معاصر (أو محدث). وكان الاحتجاج بالشعر واسعاً في مذكراتهم وبحوثهم، ولا غرو في ذلك، فقد أكثر النحاة من الاحتجاج به، فهو علم قوم لم يكن لهم علم أصحُّ منه، وهو ديوانهم الذي فيه سجلّ حياتهم بكل أحوالها وأطوارها.

[384] سورة الشعراء: الآية: ٥. الذي جاء في القرار: " ما يأتيهم من رسول إلا كانوا عنه معرضين ". ولعل سهواً طباعياً وقع فأدى إلى تداخل بين آية "سورة الشعراء" وهي قوله تعالى:﴿ وما يأتيهم من ذكرٍ من الرحمن مُحْدَثٍ إلا كانوا عنه معرضين﴾(سورة الشعراء: الآية ٥) وآية "سورة (يس) وهي قوله تعالى:﴿... ما يأتيهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزئون﴾ (سورة يس: الآية ٣٠).

الفصل السابع

الاحتجاج بالقواعد الصرفية

مدخل:

القواعد الصرفية: هي مجموعة أحكام مستنبطة من مصادر اللغة التي يُحتجّ بها؛ كالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء شعره ونثره.

وكأيّ علم من العلوم، نشأ علم الصرف – كغيره من العلوم – متدرِّجًا، فأخذ طابعاً تراكمياً. بدأ بملحوظات متفرِّقة ثم تنامى حتى استحال إلى بناء شامخ متماسك؛ فدلّ على نظام مُحكَم اتّسمت به العربية، وهُدي إليه العلماء بعد تنقير وتنقيب عميقين متواصلين، مع الربط والموازنة والاستنتاج. وقواعد الصرف ترصد التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة، فموضوعها الاسم المتمكن والفعل المتصرف، فلا تبحث في المبنيّات ولا الجوامد.

وكانت قواعد هذا العلم حكمًا يفصل في كثير من مسائل اللحن. والناظر في كتب التصحيح اللغوي يجد أن القواعد الصرفية كان لها القِدْحُ المُعلّى، فقد عوّل عليها علماء التصحيح كثيراً، وكانت مَفْزَعَهُمْ في تصويباتهم. ولاتساع أثرها في مكتبة التصحيح كانست قمينة بفصل مستقل، يشتمل على نماذج متعددة من تحليلات العلماء، تُظْهِرُ بجلاء الحيّز الممتد الذي شغلته هذه القواعد أو استأثرت به.

فالتذكير والتأنيث، والتصغير والنسب، وتثنية المقصور والممدود والمنقوص، والجموع، والمشتقات، والمصادر، وغيرها من مباحث علم الصرف حَظيت بسهم وافر في معظم كتب التنقية اللغوية قديماً وحديثاً. وإنّ نظرة في فهارس الموضوعات والمسائل التي اشتملت عليها هذه الكتب تؤكد ما ذكرناه. ولإلقاء مزيد من الضوء والإيضاح على أثر القواعد الصرفية في جهود المصحّحين اللغويّين نعرّج فيما يأتي على مقتطفات من مصنّفات التصويب تُطْلِعُنا بجلاء وتفصيل على أهمية المستوى الصرفي بين مستويات الدرس اللغوي. وإذا كان الصرح لا يسمو إلا بقوة قواعده وأحجاره المعدّة إعداداً ملائماً، فكذا البناء اللغوي لا ينهض إلا بعد سلامة قواعده وتماسكها، وهذه وظيفة علم الصرف، الذي تولّى صَوْنَ الكلمة، من الاختلال فهيَّأ اللبنات لبناء الكلام وأعدّ الأسس لسَبْكِهِ وإصداره أو تأليفه.

والمتأمل في كتب اللحن لكلّ من الكسائي، وابن السِّكّيت، وابن قتيبة، وثعلب، والزُّبيديّ، يجد أنّ استدلال هؤلاء العلماء بالقواعد الصرفية المقيسة لم يكن واسعاً؛ لأنّ أكثر الألفاظ والأساليب الملحونة التي شاعت في عصورهم، كان المرجع في تصحيحها السماع. وفيما يأتي أمثلة من تصحيحاتهم اللغوية القائمة على القواعد الصرفية القياسية؛ تتجلّى من

خلالها أنماط الأخطاء في المستوى الصرفيّ، والمقاييس التي استند إليها العلماء في تصحيح تلك الأخطاء:

١- الكسائي(١٨٩)هـ:

أورد الكسائي الوجه الصحيح لعدد من الألفاظ معتمداً على قواعد صرفية؛ كقاعدة الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[1]. جاء ذلك في قوله:هذه امرأة جميل... وليلة مطير،وعين كحيل، ولحية دَهين، وكذلك كفٌ خضيب... بغير هاء. وقال: "وكذلك كل ما كان على فَعيل... قال الله تعالى:﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[2]. وقد بنت العرب (فَعيلاً) بغير هاء، ومنه قوله تعالى:﴿وقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾[3]، ولم يقل: عقيمة... وقد بنت العرب (فعولاً) بغير هاء أيضاً. من ذلك: هذه امرأة ولود، وكسوب، وخَدُوم، وودود... وجَموح، وعثور، وأم نَزور... ومنه قوله تعالى:﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا﴾[4]، ومنه: أم برور... وقد بنت العرب (مِفعالاً)، بغير هاء. منه قولهم: امرأة مِكسال، ومِطْعان..."[5]

ويتوقف الكسائي عند المسموع من أوزان الأسماء الممدودة. تجلّى ذلك في قوله: "وتقول رَمَكَةٌ[6] كُمَيْتٌ، وبِرْذَوْنٌ كُمَيْتٌ، يكون المذكر والمؤنث فيه سواء، فإن قال قائل: فلِمَ هذا ؟ فقل: لأنّه لا يحسُن أن تقول: رَمَكَةٌ كَمْتَاء، ولا بِرْذَوْنٌ أكْمَتُ، كما قالوا: أَبْلَق وبَلْقَاء، وأَدْهَم ودَهْماء، وأصفر وصفراء "[7].

وقد يفهم من كلامه في موضع آخر أنه يقول بقياسية التاء الدالة على المبالغة؛ إذ ساق أمثلة كثيرة لهذه التاء. قال: "وللعرب أحرف كثيرة من المذكر بالهاء، (دالّة)[8] على مبالغة

---

[1] كفعول بمعنى فاعل، رجل صبور وامرأة صبور، ٢- فعيل بمعنى مفعول إن تبع موصوفه ولم يكن بمعنى فاعل كرجل جريح وامرأة جريح. ٣- مِفعال: كمهذار، ٤- مِفعيل، كمعطير ٥- مِفعَل كمِغشم ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب): (٢/٢٤٥- ٢٤٦)، الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١١٣ - ١١٤.

[2] سورة الشورى، الآية: ١٧.

[3] سورة الذاريات، الآية: ٢٩.

[4] سورة التحريم، الآية: ٨.

[5] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ص١٢٢ - ١٢٤.

[6] الأنثى من البراذين. والبِرْذَوْن: يطلق على غير العربي من الخيل والبغال، ومن الفصيلة الخيلية، عظيم الخِلْقة، غليظ الأعضاء، قوي الأرجل، عظيم الحوافر. وجمعه: براذين. المعجم الوسيط: (برذن).

[7] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ص١٢٧.

[8] زيادة يقتضيها السياق.

المدح والذم كقولهم :رجل شتّامة، وعلاّمة، وطلاّبة، وجمّاعة، وبذّارة، وسيّارة في البلاد، وجوّالة...". وبلغت عدة أمثلة هذا البناء ثمانية عشر مثالاً[9].

وما جاء من صيغ المبالغة **على وزن "فِعِّيل " سماعي**[10]، غير أنّ الكسائي. ذهب إلى أنّ هذا الوزن يمكن أن يُقاس عليه. قال: "وتقول: هذا بَصلٌ حِرِّيف[11]، بكسر الحاء وتشديد الراء، وخَلٌّ ثِقِّيف[12]، بتشديد القاف. ورجل عِنِّين[13] كما قالوا: سِكِّير إذا كان كثير السُّكْر، وخِمِّير ، إذا كان يشرب الخمر... وإنما تكلموا بهذه الأحرف، على مثال قول الله تعالى: ﴿فِي سِجِّين، وما أدْرَاكَ مَا سِجِّينٌ﴾[14]، وكما قال:﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴾[15] فشُدِّد، لأنه مبنيٌّ على مثال: فِعِّيل. فافهم **وقِسْ عليه** إن شاء الله تعالى"[16].

٢- ابن السكيت(٢٤٤)هـ:

الإدغام: هو الإتيان بحرفين، ساكن فمتحرك من مَخْرج واحد بلا فصل بينهما... ويجب إذا سُكِّنَ أوّل المِثْلَين، نحو جدّ، وخطّ..."[17].

واستناداً إلى هذه القاعدة عقد ابن السكيت باباً صغيراً قال فيه: "وممّا جاء على فَعُول ممّا آخره واوان فيصيران واواً مشدّدة للادغام، يقال: شربتُ حَسُوّاً وحَساءً، وشربت مَشُوّاً ومَشِيّاً، وهو الدواء الذي يُسْهِل. وهذا عَدُوٌّ، وهو عَفُوٌّ عن الذنب، وإنه لأَمُورٌ بالمعروف نَهُوٌّ[18] عن المنكر..."[19].

---

9 السابق: ص١٢٥ – ١٢٦.

10 جاء في شذا العرف في فن الصرف للحملاوي: "وقد سمعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة، منها: فِعِّيل بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة؛ كسِكِّير ...". ص٩٧.

11 يحرق الفم وله حرارة، وقيل: كل طعام يحرق فم آكله بحرارة مذاقه. الذي يلذع اللسان بحرافته. (اللسان ٣ / ١٣١ – ١٣١ – حرف).

12 حامض جداً.

13 لها عدة معانٍ، منها: المُعْرِض عن الشيء، أو المعترض عليه، (المصباح المنير: (عنّ). وفي المعجم الوسيط: مادة (عنّ): "عَنَّ الرجل عُنَّة: عَجَزَ عن الجماع لمرض يصيبه، فهو معنون، وعِنِّين، وعِنِّين. ويقال : امرأة عِنِّينة...".

14 سورة المطففين، الآية: ٧-٨.

15 سورة الفيل، الآية: ٤.

16 الكسائي: ما تلحن فيه العامة تحقيق د.رمضان عبد التواب، ص١١٣.

17 ابن يعيش: شرح المفصل (تحقيق د. إميل يعقوب)، (٥/٥١٢). الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص٢١١.

18 قال الحملاوي في شذا العرف، ص١١٣: " نَهُوّ: شاذ في قولهم: رجل نَهُوّ عن المنكر ".

19 ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٣٣٥.

ومن اعتماده على قاعدتي اسم الآلة واسم المكان قوله: " وقالوا: مِرقاة ومَرقاة، ومِسقاة ومَسقاة، فمن كسرها شبّهها بالآلة التي يعمل بها، ومن فتح قال: هذا موضع يُفعل فيه، فجعله مخالفاً بفتح الميم"[20].

وقد يتحد المصدر الميمي واسم المكان، إذا كان فعلاهما من باب " فعَل يفعُل". قال ابن السكيت:" وما كان على فعَل يفعُل فإنّ مصدره إذا جاء على مَفعَل مفتوحُ العين، وكذا الموضع مفتوح؛ نحو قولك: دخَل يدخُل مَدْخلاً، وهذا مَدْخَلُهُ، وخرج يخرُج مَخْرجاً، وهذا مَخْرجُهُ، إلا أحرفاً جاءت نوادر بكسر العين، وهي مَفْرِق الرأس- وكان القياس مَفْرَق - ومَطْلِع، ومشرِق، ومغرِب، ومَسقِط، ومسكِن، (وقد يقال: مسكَن)، ومنبِت، ومحشِر (وقد يقال: محشَر)، ومسجِد، ومنسِك، ومجزِر. فإنّ هذه جاءت على غير القياس، ومنها ما يقال بالفتح، ومنه ما لا يُفتح "[21].

وقال:" وما كان على فعَل يفعِل فإن مصدره إذا كان على مَفعَل مفتوحُ العين؛ نحو ضربه يضرِبه مَضرَباً، والموضع مكسور؛ نحو قولك: هذا مضرِبه. وما كان من ذوات التضعيف فإنه يأتي في مصدره الفتح والكسر؛ نحو قولك: تنحَّ عن مَدَبّ السيل ومَدِبّه، وهو المفرُّ والمفِرّ "[22].

ومن الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث "مِفْعِيل" و " مِفْعال"[23]. قال ابن السكيت: " وما كان على مثال مِفْعيل فهو مكسور الأول، ومؤنثه بغير هاء، نحو قولك: هذا فرس مِحْضير[24]، وهذا رجل مِعْطير... ويقال: امرأة مِعْطير ومِعْطار وعَطِرَة "[25].

وينقل مذهب الفراء في الإعلال الذي يقع في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، فيقول: قال- يريد الفراء-: وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهو مِسْك مَدْووف، وثوب مَصْوُون، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام مصون،

---

20 السابق: ص ٢١٩.

21 السابق: ص٢١٩- ٢٢٠ ابن يعيش: شرح المفصّل (تحقيق د. إميل يعقوب): (١٤٤/٤ وما بعدها). وزاد الحملاوي في شذا العرف ص ١١٠: " والمَظِنَّة "، وقال: " وسمع الفتح في بعضها، قالوا: مسكَن ومنسَك ومفرَق ومطلَع، وقد جاء من المفتوح العين المجمع، بالكسر. قالوا: والفتح في كلها جائز، وإن لم يُسمع ".

22 ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢١٩.

23 ابن يعيش: شرح المفصّل (تحقيق د. إميل يعقوب): (٢٤٥/٢-٢٤٦). الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ، ط٢، ص ١١٣.

24 المحضار: الشديد العدو، والجمع: محاضير. ومحاضير العرب: قوم اشتهروا بالعَدْو، ويقال لهم: العَدّاؤون، أمثال: الشنفرى، والسُّلَيك بن السُّلَكة..." المعجم الوسيط(حضر). والمحضير والمحضار: صيغتا مبالغة.

25 ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢١٩.

ومدوف. فأمّا ما كان من ذوات الياء فإنه يجيء بالنقصان والتمام، نحو: طعام مكيل ومكيول، ومبيع ومبيوع، وثوب مَخيط ومخيوط، فإذا قالوا: مَخيط بنوه على النقص لنقصان الياء فـي خِطْت، والياء في مخيط واو مفعول، انقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنما انكسر مـا قبلها لسقوط الياء، فكسر ما قبلها ليُعلَمَ أنَّ الساقط ياء، ومن قال: مخيوط أخرجه على التمام"[26].

وصحّح ابن السكيت بعض الأخطاء مستنداً إلى القاعدة الصرفية المعروفة: **إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قُلبت الواو ياء وأدغمت في الياء.** "جاء في باب "ما يُغلط فيه يُتكلّم فيه بالياء وإنما هو بالواو: جَفَوْتُ الرجلَ فهو مجفوٌّ؛ وقال بعضهم مَجْفِيّ. ولا تقل: جَفَيْتُهُ. قال: وأنشدني الفراء: "ما أنا بالجافي ولا المجفيِّ". قال: وإنّما قال: المجفيّ؛ لأنّه بناه على جُفِي، وهو من جفوتُ فلمّا انقلبت الواو ياء في جُفِي بناه مفعولاً عليه"[27]. كما عرّج على بعض اللغات والمسائل الفرعية؛ كإبدال السين ياء، وغير ذلك. قال: "وجاء فلان خامساً وخامياً، وجاء فلان سادساً وسادياً... فمن قال: سادس بناه على السُّدس...، ومن قال: سادياً وخامياً أبدل من السين ياء"[28].

٣- ابن قتيبة(٢٧٦)هـ:

وفي "كتاب تقويم اليد" ساق **مجموعة من المباحث الصرفية**، اقتصر فيها على ذكر الوجوه الصحيحة والراجحة، ولم يذكر أخطاء شائعة تتصل بهذه الأبواب أو المباحث، وأشار إلى الشذوذ، ولم يذكر أمثلة له إلا نادراً.

ومن القواعد الصرفية التي وضحّها ومثّل لها: "باب التثنية"[29]، وفيه: تثنية المقصور، وتثنية الممدود، وفي آخر الباب عرّج على جمع المقصور، ثم أتبع ذلك بباب تثنية المبهم وجمعه (بعض أسماء الإشارة، والأسماء الموصولة).

ثم انتقل إلى باب النسب[30]، بقواعده المعروفة، وأتبع ذلك بأبواب للتذكير والتأنيث السماعيين[31]، ثم عرض الأبنية التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، [32]وسرد قواعدها كما هي

---

26 ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

27 السابق: ص ١٨٤.

28 السابق: ص ٣٠١. حالات الإبدال التي ذكرها ليست من الإبدال المطّرد.

29 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٢٧٥، وما بعدها.

30 السابق: ص٢٨٧، وما بعدها.

31 السابق: ص٢٨٧ - ٢٩٠.

32 السابق: ص٢٩١ – وما بعدها.

مبثوثة في كتب الصرف، ثم عقد باباً لأسماء ممدودة شائعة في الاستعمال[33]، وذكر أبواباً أخرى يحتاج إليها الكتاب والمتعلمون، والغالب عليها السماع.

تكاد تنحصر تصحيحاته اللغوية في كتاب تقويم اللسان "، في مباحث يغلب عليها السماع أيضاً، فهي ليست مندرجة في أبواب القواعد الصرفية القياسية[34].

وفي كتاب تقويم اليد سرد بعض المباحث النحوية، كمبحث " ما لا ينصرف"[35].

وقد اشتملت قواعد الممنوع من الصرف على بعض التفصيلات أو اللطائف التي يحسن اقتباس شيء منها، لأن ابن قتيبة رأى في اختيارها وإيرادها فائدة للكتّاب والمتعلمين، ليجتنبوا ما شاع من أخطاء، فهي تصون اليد واللسان عن اللحن. ومن تلك القواعد:

كل أسماء المؤنث لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، إلا أن تكون في آخرها ألف التأنيث، مقصورة كانت أو ممدودة، نحو: صفراء، وحمراء، وحُبْلى، وبُشرى، وحُبارَى، فإن ذلك لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ... وما كان منها اسماً على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، فمنهم من يصرفه ومنهم من لا يصرفه، قال الشاعر:

لم تتلفَّعْ بفَضلِ مِئزَرِها　　　دَعْدٌ ولم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

فصرَف ولم يصرف.

– والأسماء الأعجمية لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، نحو: نُوح، ولُوط، فإنه ينصرف في كل حال، وترك بعضهم صرفه، كما فعل بما كان في وزنه من أسماء المؤنث، – وأسماء الأرضين لا تنصرف في المعرفة، وتنصرف في النكرة، إلا ما كان منها اسماً مذكراً سُمِّي به المكان، فإنهم يصرفونه، نحو: واسط. وما كان منها على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن، فإن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه[36]. قال الله عز وجل: ﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[37]، وقال تعالى: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا﴾[38].

وأسماء القبائل لا تنصرف، تقول: هذه تميمُ بنتُ مُرّ، وقيسُ بنتُ عَيْلان في المعرفة، فإذا قلت: بنو تميم، وبنو سَلُول صرفت: لأنك أردت الأب.

---

[33] السابق: ص٣٠١.

[34] السابق: ص٣٣٣، وما بعدها، حتى ص٤٢٩.

[35] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٢٨١.

[36] السابق: ص٢٨٢ – ٢٨٣.

[37] سورة يوسف: الآية ٩٩.

[38] سورة البقرة: الآية ٦١.

وأسماء **الأحياء** مصروفة، نحو: "قريشٍ، وثقيفٍ"، وكلُّ شيء لا يُقال فيه: بنو فلان، و"ثمودُ وسبأُ": إنْ جعلا مذكّرَيْنِ صُرِفا، وإنْ أُنّثا لم يصرفا، وممّا جعلوه قبيلة فلم يصرفوه: "مجوسُ" و"يهودُ".

وكل اسم على "فَعْلان" مؤنثه "فَعْلى" فإنه لا ينصرف في المعرفة، ولا في نكرة، وكذلك مؤنثه، نحو: عطشان، وريَّان وغضبان.

وما كان مؤنثه "فَعْلانة" فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة، نحو: رجل "سَيْفان" وامرأة "سَيْفانة" وهو الطويل الممشوق[39]... **وكذلك كل شيء في آخره ألف ونون زائدتان،** نحو عُريان وعُثمان إن كانت نونه أصليه صرفته في كل حال، نحو دِهقان[40] من الدَّهْقَنَة، وشيطان من الشَّيْطَنَة، و... كذلك حسّان إنْ أخذته من الحسِّ لم تصرفه، وإن أخذته من الحُسْن صرفته، و"ديوانٌ" نونه من الأصل فهو ينصرف[41].

و"**أشياء" لا تنصرف في معرفة ولا نكرة؛** لأنها أَفْعِلاء و"أسماء" مصروفة؛ لأنها أَفْعالٌ. وكل اسم آخره ألف جمع أو تأنيث لم ينصرف، نحو عُرَفاء، وصُلَحاء، وأصفياء[42].

وما كان على "فُعَل" نحو: "عُمَر"و"زُفَر" و"قُثَم"[43] فهو لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة؛ لأنه معدول عن عامرٍ وزافرٍ وقاثمٍ، وما لم يكن معدولاً انصرف، نحو: "جُعَل" و"صُرَد"و"جُرَذ"، وفرق ما بينهما أنَّ المعدول لا تدخله ألف ولام، وغير المعدول تدخله الألف واللام[44]. ويغلب المذهب البصري على القواعد التي ساقها في "كتاب تقويم اليد"[45].

٤- ثعلب(٢٩١)هـ:

يقدم السماع على القياس. قال: "رجل آلَى- على مثال عالَى؛ أي: عظيم العَجُز- (وامرأة عجزاء) بالمدّ- كذلك كلام العرب والقياس: أَلْيَاء"[46].

---

39 ابن قتيبة: أدب الكاتب: ص٢٨٣.

40 الدُّهْقان: رئيس القرية، ورئيس الإقليم، والقوي على التصرف مع شدة وخبرة، ومن له مال وعقار، والتاجر. (كله معرَّب. (المعجم الوسيط) دهق).

41 السابق: ص٢٨٣.

42 ابن قتيبة: أدب الكاتب: ص٢٨٦.

43 قال الفيومي في المصباح المنير(قثم): قَثَمَ له في المال إذا أعطاه قطعة جيدة واسم الفاعل(قثم)، مثال: عمر، على غير قياس، وبه سُمّي الرجل، فهو معدول عن (قاثم) تقديراً، ولهذا لا ينصف للعدل والعلمية ".

44 السابق: ص٢٨٧.

45 تنظر الأبواب: التأريخ والعدد ص٢٧٠، ما يجري عليه العدد في تذكيره وتأنيثه ص٢٧٤، التثنية ٢٧٥، ما لا ينصرف، ص٢٨١.

46 الهروي: التلويح في شرح الفصيح، من كتاب (فصيح ثعلب والشروح التي عليه)، جمع وتحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٤٦.

ومن استدلاله بالقواعد الصرفية اعتماده على القياسيّ من **أسماء الآلة**. جاء ذلك في باب المكسور أوّله" ومنه: كرخوٍ ورِطلٍ وخِوانٍ، وقِوام الأمر، ومِلاكه: "ومن كلّ اسم في أوله ميم ممّا يُنقل ويُعمل به فهو مكسور الأول[47]، من ذلك مِلحفة ومِلحَف[48]، ومِطرَقة ومِطرَق ومِروَحة ومِروَح[49]... إلا أحرفاً جئنَ نوادر، وهنّ: مُدْهُن[50]، ومُنْخُل، ومُسْعُط[51]، ومُدُق، ومُكْحُلَة، ومُنْخُل،."[52].

وفي باب "ما يقال للأنثى بغير هاء" أورد مجموعة من المفردات المتداولة **مما تختص به الإناث، ولا تلحقها التاء**؛ كقوله: امرأة طالق، وحائض، وطاهر..."[53] وفعيل بمعنى مفعول؛ كامرأة قتيل، وكفّ خضيب، وعين كحيل[54]، ثم قال: "فإن قلت رأيت قتيلة ولم تذكر امرأة أدخلتَ فيه الهاء"[55]، ثم سرد بضع كلمات تندرج في **أوزان** الأوصاف المشتركة بين المذكر والمؤنث، فلا تدخلها التاء[56]؛ كفعول بمعنى فاعل "امرأة صبور"، ومِفْعال، كامرأة مِعطار، وأتبع هذه الأمثلة بمفردات أخرى لا تدخلها التاء؛ لأنها تقال للمؤنث؛ كامرأة مرضع، ومُطْفِل، وخَوْد[57]، ثم قال: "فهكذا جميع ما كان للإناث خاصة فلا تُدخلَنّ فيه الهاء، وهو كثير، فقس عليه إن شاء الله تعالى"[58].

---

47 يشير إلى وزن مِفْعل ومِفْعلة من أسماء الآلة القياسية. ينظر: الهرويّ: التلويح في شرح الفصيح، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص٥٠، ٥٣.

48 وهما بمعنى واحد، وهي المُلاءة. (الهروي: التلويح في شرح الفصيح: ص ٥٣).

49 للتي يُجتلب بها الريح. المرجع السابق: ص ٥٣.

50 لما يُجعل فيه الدُّهْن.

51 لما يجعل فيه السَّعوط، وهو دواء، أو دُهْنٌ يُسْعَط به العليل أو الصبي في أنفه، أي: يجعل فيه. المرجع السابق: ص٥٣.

52 المرجع السابق: الصفحة نفسها.

53 الهروي: التلويح في شرح الفصيح، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص: ٧٤.

54 السابق.

55 السابق.

56 ابن يعيش: شرح المفصّل (تحقيق د. إميل يعقوب): (٢/٢٤٥-٢٤٦) (٣/٣٧٤ وما بعدها). الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص ١١٣.

57 الهروي: التلويح في شرح الفصيح، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٧٤.

58 السابق: ص ٧٥.

٥- الزُّبيدي(٣٧١)هـ :

استدلّ الزبيدي بالقواعد الصرفيّة في مواضع متعددة من كتابة لحن العامة؛ فمن أمثلة ذلك ما ردّ به قول العامّة: لِما يُجعل تحت الصُّدْغ: مَزْدَغة. فالصواب – عنده–: مِصْدَغة، وقال: "وإنْ شئت قلت: مِزْدَغة بالزاي، والزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، يقال: أصْدَق وأزْدَق"[59]. ولم يكتف بهذا القياس بل أتبع ذلك بمثل عربي استدلّ به.

وقول العامة في جمع "شُقَّة" على "شُقق" مردود عند الزّبيدي **بقياس مطّرد وهو: جمع "فُعلة" – مضموم الأول– على فُعَل**، وربما جاء على فِعال، نحو: جُمّة و جُمَم و جِمام، وقُبّة وقُبَب و قِباب، وأمّا قول العامة قِبب فخطأ أيضاً. و"شِقَق" بالكسر جمع " شِقَّة، وهو ما شُقّ من لوح أو قَرَن[60] أو غيرهما، وهو من باب: فِعْلة وفِعَل[61].

وتجمع العامة"القِطعة" على " قِطاع". والصواب: قِطَع. قال الزّبيدي: "وكذلك كل ما كان على فِعْلة؛ ككِسْرة وكِسَر، وسِدْرة وسِدَر"[62].

ومن الأبنية المطّردة في جموع الكثرة، جمع "فاعل" إذا كان وصفاً على" فُعّال" بضم الأول وفتح الثاني مشدّداً – نحو: صائم وصُوّام، وقائم وقُوّام، وضارب وضُرّاب. وبهذا البناء المطرّد خطّأ الزبيدي الأصمعي في قوله: " الصّاري: الملاّح وجمعه صُرّاء على غير قياس"[63].

ومن الخطأ الذي شاع عند عامة الأندلس في عصر الزّبيديّ، قولهم: مِبْتاع ومِحتال، بكسر أوّليهما، ظنّاً منهم أنّ هاتين الكلمتين على زنة مِفْعال. وفي تصحيح الزبيدي هذا الخطأ **يعتمد على القاعدة الصرفية التي تنصّ على أنّ اسمي الفاعل والمفعول يتحدان في نحو: اختار** وابتاع والتفريق بينهما بحسب التقدير[64]. قال الزبيدي: "والصواب: مُبْتاع ومُحتال، بضمّ

---

[59] الزبيديّ: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٥٧ – ١٥٨.

[60] القَرَن: جعبة من جلود تشقّ ثم تخرز (قول المحقق د.مطر).

[61] الزّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.مطر)، ص١١٧.

[62] السابق: ص٢٢٤.

[63] الزّبيدي: لحن العامة، ص١٧٦. وجاء في شذا العرف ص١٢٥، للحملاوي: تدقيق يوسف بديوي في الكلام على وزن "فُعّال": " يطرد في وصف فاعل، فيقال: صائم وصُوّام، وقارئ وقُرّاء، وعاذل وعُذّل، وندر في وصف على(فاعلة)، كصادّاد... كما ندر في المعتل: كغازٍ وغُزّاء، وسارٍ وسُرّاء".

[64] الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص ٩٩. وفيه: " وأمّا نحو: مُختار، ومُعْتَدّ، ومُنْصَبّ، ومُحَاب، ومُتَحاب فصالح لاسمي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير " اهـ. فلنا أنْ نقدّر حركة ما قبل الآخر في: مُختار – مثلاً– مُختَيِر فتكون اسم فاعل أو: مُختَيَر فتكون اسم مفعول. والياء تحركت – فيهما– وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً بحسب قاعدة الإعلال المعروفة. وبذا يكون التمييز بينهما – في هذه الحالة – بالقرائن أو السياق.

أوَّليهما؛ لأنهما على زنة مُفتَعَل، من ابتاع، واحتال. وليس بين الفاعل والمفعول من هذا النحو فرق، تقول: ابتاع الرجلُ الشيءَ، فالرجل مُبتاع، والشيء مُبتاع أيضاً؛ وذلك لما حدث من انقلاب الياء والواو إلى الألف. ولو كان مبتاع وأخواتها مفعالاً - كما حَسِبُوا - لقالوا: مبياع ومحوال، ولم يكن هاهنا للتاء موضع"[65].

ومن القواعد الصرفية أنَّه يجب ردُّ ثاني الاسم المصغَّر إلى أصله إذا كان من حروف اللِّين، فإن كان أصله الواو قُلب واواً، فتقول في "قيمة": قويمة، وفي "باب": بُوَيْب، وإن كان أصله الياء قُلب ياء؛ فتقول: في "مُوقِن": مُيَيْقِن، وفي "ناب": نُيَيْب[66]. والذي أصله الياء؛ نحو: ضَيْعة، يُصغَّر على: ضُيَيْعة، وجمعها ضِياع. فحقُّه أن يبقى على أصله وألاَّ يُقلب واواً، فليس أصله واواً، ليُردَّ إليها. ولكنَّ العامة في عصر الزُّبيدي كانوا يصغّرون "ضَيْعة" على ضُوَيْعة، ويجمعونها على: ضِيَع[67]. فصحَّح الزبيدي هذا الغلط مستدلاً بقواعد الصرف.

وتقول عامة الأندلس: "دُوَّار" - بتشديد الواو- لمن فقد توازنه، والصحيح: دُوار، بالتخفيف. قال الزُّبيدي: "وفُعال يأتي للأدواء كثيراً، مثل: السُّعال، والقُوام"[68] ويرى الزُّبيدي أنَّ النون في وزن "فَعَنْلَل" كقرَنْفُل، إذا جاءت ثالثة فحكمها الزيادة[69].

احتجاجه بأقوال الكوفيين:

الزُّبيدي نحوي بصري المذهب في تصحيحاته؛ فمعظم القواعد الصرفية التي عوَّل عليها في تصحيحاته اللغوية هي بصرية. وأمثلتها في كتابه كثيرة؛ فهي نحو عشرين موضعاً. منها: قياسية صيغة "فُعالة"، لما سقط من الشيء، ولما بقي منه؛ مثل: النُّحاتة، والبُراية، والسُّقاطة؛ لكل ما يسقط ممَّا تنحتُه أو تبريه، والصُّبابة: وهي بقية الماء[70]. وقياسية صيغة "فُعال" للأدواء، كالدُّوار، والسُّعال وغيرهما[71]. وقياسية "فُعَّال"جمعاً لفاعل، مثل قائم وقُوَّام،

---

[65] الزُّبيدي: لحن العامة، ص ١١٩ - ١٢٠.

[66] شرح ابن عقيل: (٢/ ٤٨٥ - باب التصغير).

[67] قال الزُّبيدي: "وإن شئت قلت: ضِيَيْعة، بكسر أوَّله. لحن العامة ص: ١٤٥ وفي الهامش: ٥ من الصفحة نفسها، قال المحقق د.مطر): "على أنَّ الزُّبيدي يقرِّر في موضع آخر أنَّ الكسر هنا قبيح، والضم أحسن؛ إذ يقول في كتابه: (الواضح في علم العربية) ص٢٢٨ (تحقيق د.أمين السيد): ومن العرب من يكسر أوَّل ما كان ثانيه الياء إذا صغِّر، فيقول: في سير: سِيَيْر، وفي: بيت: بِيَيْت، وبيضة: بِيَيْضة؛ وذلك قبيح، والضم أحسن، ويراجع كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٦ ".

[68] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.مطر)، ص٩٦، ١١٢.

[69] السابق: ٨٧.

[70] السابق: ص٥٤.

[71] السابق: ص٩٦، ١١٢.

وصائم وصُوَّام[72]... وما كان على"فِعْل" أتى جمعه على "فِعَلة" كثيراً، كهِرّ وهِررة، وقِرْد وقِرَدة، ومثله: "فُعْل" أيضاً، نحو قُرْط وقِرَطة، ودُبّ ودِبَبة[73]. غير أنه في مواضع قليلة أخذ **بأقوال الكوفيين، ومن أمثلة ذلك ما ورد في المسألتين الآتيتين:**

يسمى السيف **صَمْصامة وصَمْصام، بالفتح، أمّا قول العامّة: صِمْصامة، وصِمْصام بالكسر** فخطأ؛ لأنّ ما كان من المضاعف الرباعي على هذا المثال لا يجيء إلا مفتوح الأول، إلاّ أن يكون مصدراً فيكسر، نحو: القلقال والزلزال. والأفعال: صَمْصَمَ، وكَفْكَفَ، وحَلْحَلَ. رباعية مضاعفة عند البصريين، وثلاثية عند الكوفيين، ويذهب الكوفيون إلى أنّ أصولها: صَمَّمَ، وكَفَّفَ وحَلَّلَ، ولكنّ العرب كرهت اجتماع الأمثال، ففرّقت بين كلّ مِثْلَيْن بحرف من جنس الأول. وقول الكوفيين أولى عند الزبيدي لأنّه سائغ في الاشتقاق والقياس[74].

والمسألة الأخرى التي توافق في ظاهرها قول الكوفيين، هي قوله: **"سوداء" تجمع على سَوْداوات**[75]، وسود. فجمع سوداء على سوداوات غير جائز عند البصريين[76]؛ لأنّ الصفة التي على وزن "فَعْلاء" ومذكرها "أَفْعَل" لا تجمع جمع مؤنث سالماً، حملاً على مذكرها "أَفْعَل" الذي لا يجمع جمع مذكر سالماً، فلا يقال في جمع "أحمر" صفةً: أحمرون، ولا يقال في جمع "حمراء" صفة: حمراوات. أمّا الكوفيون فيجيزونه[77].

ومهما يكن من أمر فإن الزُّبيدي، لم يصرِّح بموافقة الكوفيين في هذا الجمع كما صرَّح بموافقة الكوفيين في مسألة الصَّمْصامة والصَّمْصام[78]، ولكن ظاهر قوله في جمع"سوداء" على"سوداوات" يفيد ذلك. وأمّا قوله في جمع "سوداء": سُود فهو قياس البصريين[79].

---

[72] السابق: ص١٧٦.

[73] السابق: ص١٣٨. وينظر الصفحات: ٤٦، ٥٦، ٦٩، ٧٣، ١١٧، ٢٠٥: ٦٢، ٦٢،٢٢٤.

[74] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.مطر)، ص١٢٤.

[75] السابق: ص٢١٧. نقل د. عبد العزيز مطر– محقق كتاب لحن العامة للزبيدي– ردّ ابن هشام اللخمي (في كتاب المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان) على الزبيدي في هذه المسألة، فقال: إنّ جمع "سوداء"على سوداوات خطأ؛ لأنّ ما كان صفة على "فعلاء"، ولها مذكر على "أفعل" لا يجمع جمع سلامة لا المذكر بالواو والنون، ولا المؤنث بالألف والتاء".

الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.مطر)، ص٢١٧ – الهامش-٢). والظاهر هنا أنّ هذا مذهب البصريين.

[76] عباس حسن: النحو الوافي (١/ ٤٣ الهامش٢).

[77] السابق نفسه: الصفحة نفسها. يراجع ابن يعيش: شرح المفصل: (٥/٥٩-٦٠)، طبعة المطبعة المنيرية.

[78] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.مطر)، ص١٢٤.

[79] ابن يعيش: شرح المفصل: (٥/٥٩-٦٠)، طبعة المطبعة المنيرية. الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ، ص١٣٢.

٦- الحريري(٥١٦)هـ:

استدلَّ الحريري بقاعدة الإلحاق الصرفية، وذلك في الردّ على من يضمّ سين (سَوْسَن). ورأى أنّ فتح السين من (سوسن) هو الصواب، وذلك لتلحق بوزن (فَوْعَل) بفتح الفاء؛ نحو: جوهر وجَوْرَب وكَوْثَر وتَوْلَب[80]. ويغلِّب القياس الصرفي على ما ورد في السماع قليلاً؛ فلا يعتدّ بالنادر. قال: "والصواب أن يقال فيه: سَوْسَن – بفتح السين– وكذلك يقال: رَوْشَن–بفتح الراء– ليُلحقا بما جاء على وزن فَوْعَل– بفتح الفاء–... إذ ما سُمع في أمثلة العرب (فُوعَل) إلا في جُوْذَر، في لغة بعضهم"[81].

ويرى الحريري أنهم يخلطون بين معلول ومُعَل. فيطلقون الأول على من اعترته علّة والصواب هو الثاني؛ لأن المعلول هو الذي سُقي العَلَل (وهو الشُّرْب الثاني)، والفعل منه: عَلَلْتُهُ. أما إذا أردنا أن نبيّن أنّ امرأ فيه علّة أو مرض، فعلينا أن نقول: مُعَلّ، وفعله: أُعِلّ[82].

ويغلطون أيضاً في قولهم: مالي فيه منفوع ولا منفعة؛ لأنّ المنفوع من أُوصِلَ إليه النفع، والصواب: مالي فيه نفع ولا منفعة[83]. ويقولون للمريض: به سِلّ، ووجه القول أن يقال: به سُلال، بضم السين؛ لأن معظم الأدواء جاء على فُعال، نحو: الزُّكام، والصُّداع، والسُّعال...[84].

وخطّأ الحريري قولهم: الشَّطْرنج – بفتح الشين– والصواب عنده: الشِّطْرنج بكسر الشين، وحجّته في ذلك القياس. قال: "وقياس كلام العرب أن تكسر؛ لأنّ من مذهبهم أنه إذا عُرِّب الاسم العجميّ رُدّ إلى ما يُستعمل من نظائره في لغتهم وزناً وصيغةً، وليس في كلامهم فَعْلَلّ بفتح الفاء، وإنما المنقول عنهم في هذا الوزن: فِعْلَلّ؛ بكسر الفاء، فلهذا وجب كسر الشين من الشِّطْرنج ليُلحق بوزن جِرْدَحْل، وهو الضخم من الإبل..."[85].

احتجاجه بأقوال نحاة البصرة:

صرّح الحريري بأخذه بقواعد البصريين في مسألة النسب. فهم يرون أن النسب لا يصحّ إلا إلى المفرد؛ فالنسبة إلى صحفية: صحفي ولا يصح النسب إلى الجمع كقولهم:

---

[80] التَّوْلَب: الجحش. الفيروزابادي القاموس المحيط (تلب).

[81] الحريري: درة الغواص، ص١٧١.

[82] السابق: ص٢٢٣.

[83] السابق: ص٢٢٤.

[84] السابق: ص٢٢٥.

[85] السابق: ١٧٦.

صُحُفيّ نسبة إلى الصُحُف. أمّا الجمع فلا ينسب إليه إلا إذا صار علماً. كأنباريّ نسبة إلى مدينة الأنبار، ومدائنيّ نسبة إلى المدائن[86].

ومضى الحريريّ آخذاً بالراجح من قواعد النسب؛ **فالنسب إلى الاسم المركب يقع على صدره**. فعندما ننسب إلى رامَهُرْمُز نقول: راميّ، لا رامَهُرْمُزِيّ، وكذا نقول: تاجيّ نسبة إلى (تاج المُلْك). لا تاجمُلْكِيّ هذا إذا لم يعترض لَبْس في المنسوب. فينسب – حينئذ- إلى الثاني؛ لذا قالوا: منافيّ، نسبة إلى عبد مناف، وبكريّ، نسبة إلى أبي بكر. وقد يسلكون في هذا النوع من النسب أسلوبًا آخر، قائمًا على تركيب اسم على وزن (جَعْفَر) مؤلف من حروف الاسمين؛ فقالوا: عبشميّ، نسبة إلى عبد شمس، وعبدريّ نسبة إلى عبد الدار، وعبقسيّ نسبة إلى عبد القيس، وهذا مقصور على السماع[87].

وردّ الحريري **الخلط بين اسم المرة واسم الهيئة في قولهم: قتله شرّ قَتْلة – بفتح القاف– والصواب كسرها: قِتْلة**[88]؛ لأن لكلٍّ منهما دلالة مختلفة. فاسم المرة يدل على وقوع الفعل مرة واحدة. واسم الهيئة يخبر عن هيئة وقوع الفعل. والصحيح للسياق هنا استعمال اسم الهيئة؛ لأن المتكلم مراده الإخبار عن هيئة القتل، لا عن عدد مرات وقوعه.

واستدلّ الحريري بالقواعد الصرفية المعتمدة في مبحث الإمالة، تجلّى ذلك في **تخطئة مَنْ أمال(حتّى) فقال: (حتّى)** قياساً على (متى). قال الحريري: "ويقولون: حتّى، **فيميلونها** مقايسة على إمالة (متى)، فيخطئون فيه؛ لأنّ متى اسم وحتى حرف، **وحكم الحروف ألاّ تُمال**، كما لم يُميلوا إلاّ وإمّا ولكن وعلى ونظائرها، ولم يشذّ من هذا الأصل إلا ثلاثة أحرف أُميلت لعلّة فيها، وهي: يا، وبلى، ولا في قولهم: افعل هذا إمّا لا "[89].

في العصر الحديث:

٧- إبراهيم اليازجي(١٩٠٦)م:

كانت مسائل التصحيح اللغوي المستندة إلى قواعد الصرف كثيرة عند اليازجي، فكادت تشمل معظم أبواب الصرف: كالمصادر والتذكير والتأنيث، والجموع، والنسب، وغير ذلك. ويمكن أن نجتزئ بطائفة من الأمثلة تبرز شيئاً من جهود اليازجي في المستوى الصرفي.

في المصادر: قالوا: هذا الأمر في غاية الوَضَاحة والصراحة، والصواب، في غاية الوضوح[90]. ونَقِهَ من علّته(يَنْقَه) نَقاهة، والصواب: النَّقَه (بفتحتين) والنُّقُوه (بضم النون

---

[86] السابق: ص٢٠٧، ٢٠٨.

[87] الحريري: درة الغواص، ص٢٠٨ – ٢١٠.

[88] السابق: ص٢٣٢.

[89] السابق: ص٢٣١.

[90] السابق: (طبعة مطبعة مطر بمصر)، ص٣٩.

والقاف). وقد نَقِهَ بكسر القاف وفتحها، والنقاهة: فهم الكلام[91]. قالوا: هو يسعى لنوال بغيته، وإنما النوال بمعنى العطاء. والصواب: لنيل[92].

ويقولون: رجل ثوروي، والصواب: ثوري[93].

في التجرد والزيادة وأثرهما الدلالي:

يعتمد اليازجي على غياب صيغة "المفاعلة" في عبارة شائعة، فيخطّئ قائليها، لأنّ معنى المشاركة متحقق في الواقع غائب في الصيغة، فبناؤها الصرفي لا يدل على المشاركة. مثال ذلك قولهم: "أرفقته بكذا، وجاء مرفوقاً بفلان، وأرسلت الكتاب بَرَفَق فلان أي برُفقتــه. وكل ذلك بعيد عن استعمال العرب، لأنّ فعل الرُّفقة لا يتجاوز المفاعلة، وما في معناها يقال: رافقته، وترافقنا، وارتفقنا، ولا يقال: أرفقت فلاناً بفلان، ولا رَفَقْتُهُ به. على أنّ المرافقــة لا تكون إلا في السفر، فإن أُريد مطلق الصحبة، قيل: أَصْحَبْتُ الشيءَ، واستَصْحَبْتُهُ كتابي"[94].

غياب صيغة المفاعلة في التعبير أمر جلي، والشائع في عصرنا أنّ المرافقة مرادفة للصحبة، أو هي مطلق الصحبة. ولا ضير في هذا الإطلاق أو الترادف أو التقارب في الدلالات إذا لم يدخل حَيِّز الحدود والتعريفات والمصطلحات، هذا الحيِّز الذي يتطلب الدقة، ويستبعد الترادف الذي لا يستقيم في هذا السياق. بل قد يكون مدعاة للفوضى والبلبلة وفساد الدلالات. أمّا التقارب في المعاني فلا بأس به في مجال التواصل والفهم والإفهام، إذ يشق على المرء أن يستعمل مصطلحات الحدود الدقيقة في لغة الحياة اليومية والتعايش. فعندما تُطلَق دلالة ما بعد أن كانت مقيّدة في السماع المنقول في كتب اللغة، ويشيع هذا الإطلاق يمكن قبوله بالشرط الذي أشرنا إليه، تسهيلاً وتيسيراً على الناس في شؤون حياتهم.

وقد يستعملون مصدر المجرد بدلاً من مصدر المزيد. فمن ذلك قول لسان الدين بن الخطيب عند ذكر الغارة على جيّان: " وجدّدنا كربها، واستوعبنا حَرْقَها وخَرْبَها، وإنما يقال: أخرب المكان أو خرّبه بالتثقيل، ولا يقال: خَرَبَه بالمجرد"[95].

---

[91] السابق: ص٢٣. ينظر القاموس المحيط(نَقِهَ): "نَقِهَ من مرضه، كفَرِحَ ومَنَعَ: نَقَهاً ونُقُوهاً: صحّ وفيه ضعف". المعجم الوسيط (نقه) وفيه: مصدر (نقه): النَّقَهُ والنقوه.

[92] السابق: ص٢٤.

[93] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر بمصر) ص٦٤. قال اليازجي: "ويقولون رجل ثوروي، على مثال: فوضوي... ولا وجه لزيادة هذه الواو قبل ياء النسبة، وكأنهم يتجافون عن أن يقولوا: ثوري، لئلا يلتبس بالمنسوب إلى الثور. على أنّ الثور، لو فعلوا مشتق من الثوران، لأنه يثور، أو لأنه يثير الأرض، فالشركة حاصلة على كل حال، (ص٦٤ – ٦٥). لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر بمصر).

[94] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، (١/٣٨ – ٣٩).

[95] السابق: (١/٧٣).

وقد يستعملون المجرد والصواب استعمال المزيد؛ كقول منذر بن سعيد من شعراء الأندلس، حيث يقول:

لا تعجبوا من أنّني كنّيته   من بعد ما قد سبّنا وأذانا

يريد: آذانا، بالمدّ[96]. والضرورة الشعرية ظاهرة في هذا البيت.

التذكير والتأنيث:

اليازجي: " **ويقولون له في هذا الأمر باع طولى؛ فيؤنّثون الباع، وهو مذكّر**"[97].

وممّا خطّأه اليازجي وحجّته في ذلك مخالفة القواعد الصرفية المتعلقة بالتذكير والتأنيث قولهم: **صحيفة وضّاء، وفلان ذو طلعة وضّاء، فيؤنّثون كلمة "الوضاء" ظنّاً منهم أنّ ألفه للتأنيث،** على حد ألف "غرّاء" مثلاً، وهذا يقتضي أن تكون "الوضّاء"مؤنث "الأوضّ"، كغرّاء وأغرّ، وهم لم ينطقوا بها، ولا يُعرف لها معنى. والصواب أنّ الوضّاء من الوضاءة بمعنى الحسن، يقال: وَضُؤ الرجل وهو وضيء على فعيل، ووُضّاء- بضم فتشديد – مثل: كبير وكُبّار، وعجيب وعُجّاب، فالهمزة فيه أصلية ، وهي لام الكلمة، ويقال في مؤنثه: وُضّاءة[98].

وخطّأ– بعد ذلك – تأنيث كلمة"ضوضاء" في قول الحارث بن حلّزة:

أجْمَعُوا أمرَهم بليلٍ فلمّا   أصبحوا أصبحتْ لهم ضوضاءُ

فهمزة ضوضاء– عند اليازجي– أصلية وليست للتأنيث، لأنها إن كانت للتأنيث – فهي من "ضاض يضوض" وهي مادة لم ينطقوا بها. والصحيح – عنده– أنّ الضوضاء وزنه "فعلال" على حدّ "زلزال"، واشتقاقه من "الضوّة" وهي الصياح والجلبة، وأصله: ضوضاو، ثم قلبت الواو همزة لتطرّفها بعد ألف[99].

"**ويقولون: مرّت عليه كرور الزمان، فيؤنّثون لفظ الفعل على توهّم أنّ (كرور) جمع، وإنّما هو مصدر (كرّ)** "[100].

الجموع :

جمع "النادي" على" النوادي" قياس صحيح ولكنه غير جائز عند اليازجي، "لأنه غير مستعمل – لعله يريد غير مسموع؛ لأن المسموع مقدّم عنده على المقيس– ، وإنما يقال في جمعه:

---

[96] السابق: (٧٤/١).

[97] السابق: ص٢٢. قال الفيومي: " الباع: قال أبو حاتم: هو مذكر، يقال: هذا باع ". المصباح المنير: (بوع).

[98] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٤٥ – ٤٦).

[99] السابق: الصفحة نفسها. ولكن الزعبلاوي ناقش هذه المسألة ولم يخطّئ الحارث بن حلّزة **آخذاً برأي ابن سيده خلافاً للمشهور عند كثير من اللغويين** ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص١١١.

[100] السابق: (٥٦/١).

الأندية، وهو في الأصل جمع (ندي) بمعنى (النادي)، استغنوا به عن جمع النادي، كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع (الحديث) [101].

"ويقولون: هؤلاء قوم أغراب، يريدون جمع (غريب). وهذا الجمع غير مسموع في هذا الحرف، والصواب: غرباء، لأنّ جمع فعيل على أفعال من الجموع السماعية فلا يُتعدّى المنقول" [102].

وجمع المصدر "مجد" على "أمجاد" غير مسموع، ولم يسمع جمعه على وزن آخر، وعلة ذلك – عند اليازجي– كونه مصدراً في الأصل وما سمع من كلامهم من لفظ "أمجاد" فإنما جمع "مجيد" على حد" شريف وأشراف، ويتيم وأيتام" [103].

ويقولون: هؤلاء أخصامي، يريدون جمع(الخَصْم) – بالفتح– وفَعْل الصحيح العين لا يُجمع على(أفعال) إلا ألفاظاً شذّت ليس منها هذا اللفظ، والصواب جمعه على: خُصوم [104].

ويقول الصرفيون إنّ حرف المد الأصلي لا يهمز، فـ"مغارة، ومفازة، ومعيشة" تُجمع على: مغاور، ومفاوز، ومعايش والذي يهمز هو حرف المد الزائد، نحو: عجوز، وقلادة، وصحيفة، يقال في جمعها: عجائز، وقلائد، وصحائف [105]. والقول الشائع: معائب، ومشائخ، ومكائد، خطأ، صوابه الجمع بالياء، معايب، ومشايخ، ومكايد [106]. غير أن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز الهمز فيما كان حرف المد فيه أصلياً، أو زائداً، فأعطى حرف المد الأصلي حكم حرف المد الزائد [107]، فتجوز: عنده كل الجموع التي خطّأها اليازجي، نحو: معائب، ومشائخ، ومكائد، ومغائر.

وخطّأ جموعاً كثيرة، منها: غريب على أغراب [108]، وخَصْم على أخصام [109]، وقَسّ على قُسُس [110]، وسيّد على أسياد [111]. والصواب عنده (على الترتيب): غرباء، وخصوم، وقُسوس، وسادة.

---

[101] السابق: (١/ ٦٤ – ٦٥).

[102] السابق: (١/ ٦٦).

[103] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٦٤).

[104] السابق: (١ / ٥٢).

[105] وينظر العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن (طبعة نجيب الماجدي)، ص٢٤١. الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١٨٥-١٨٦.

[106] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٦٥).

[107] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٠٠. مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص١٤٢.

[108] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر بمصر، ط١) د.ت ص٣٩.

[109] السابق: ص٢٥.

المشتقات:

وخطّأ اليازجي اشتقاق اسم المفعول من فعل لازم لا يصاغ منه للمجهول[١١٢]، ولا يبنى منه مطاوع. لذا من الخطأ – عنده- القول: **رجلٌ مفسود السيرة وقد انفسد**[١١٣].

وقولهم: أمر هامّ من الفعل الثلاثي (همّ) الأفصح منه: أمر مُهِمّ من الرباعي (أهمّ). **قال اليازجي: "وعليه اقتُصِر في الصحاح والأساس"**[١١٤].

وفي تخطئته قولهم: "**هذا أمر مثبوت**"، أي: ثابت أو مثبت، يقول اليازجي: "وهو من تعبيرات العامة؛ لأنهم لا يكادون يفرّقون بين(فَعَلَ وأفعل)، بل الغالب في كلامهم الاقتصار على (فَعَلَ) المجرّد... وهذا من أعظم مزال الخاصة لكثرة هذه الأفعال واشتهارها... وقد استدرج بها أناس من متقدمي الكتّاب"[١١٥]، منهم: "أبو الفداء"، حيث يقول في مقدمة تاريخه: "فصار المثبوت في الجدول كذا وكذا سنة...".

وأبو عبد الله بن الحجّاج، رواه له صاحب خزانة الأدب:

خرقتُ صفوفهم بأقبَّ نَهْدٍ مُراحِ السَّوْطِ متعوبِ العِنانِ

والصواب: مُتْعَب.

وأغرب منه ورود مثل ذلك في كلام أناس من أهل الجاهلية؛ كقول عدي بن زيد العبادي:

ويلومون فيك، يا بنة عبد الله، والقلبُ عندكم موثوقُ

يريد: موثَق. ثم قال اليازجي: وإنما وقع له ذلك؛ لأنه كان قروياً، كما ذكر الأصبهاني في ترجمته قال: وقد أخذوا[١١٦] عليه في أشياء عيب فيها[١١٧].

---

110 السابق: ص٢٢. قال :" لأنّ الساكن العين لا يجمع على فُعُل ".

111 السابق : ص٦٢.

112 شرح ابن عقيل (١/٥٠٧-٥٠٨)، ط١٤. جاء في كتاب "شذا العرف في فن الصرف،ص٧١ ، للحملاوي :" لا يبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين ،أو المجرور الذي لم يلزم الجار له حالة واحدة . نحو : سِيرَ يومُ الجُمُعةِ ،ووُقِفَ أمامُ الأمير ،وجُلِسَ جلوسٌ حسنٌ،وفُرِحَ بقدوم محمد ، بخلاف اللازم حالة واحدة ، نحو : عند وإذا وسُبحان ومَعاذَ ". وفي المصدر السابق أيضاً ص٩٩ :" ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول".

113 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/ ٥٧).

114 السابق: (١/ ٥٧).

115 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٧٣-٧٤).

116 جعل الفعل"أخذ" لازماً في هذا السياق، والمشهور: أخذ عليه كذا، ولعل كلمة"في" مقحمة هنا، أو أنّ هناك خطأً مطبعياً.

وردَّ اليازجي العبارة الشائعة على ألسنة العامة، وهي قولهم: "أنْعِمْ بفلان من رجل، أي: نَعْمَ الرّجلُ هو، فيأتون به على صيغة (أفعل)، على حدّ: أكْرِمْ به مثلاً، ومنهم من يجمع بينهما، يقول: أنْعِمْ به وأكْرِمْ"[118].

ويعلّل اليازجي ردّه هذه العبارة، قائلاً: "ومعلوم أنّ (أنْعِمْ به) صيغة تعجّب، فهو بمعنى: ما أنْعَمَهُ، كما أنّ (أكْرِمْ به)بمعنى: ما أكْرَمَهُ، وحينئذ فاشتقاقه من النعومة، أو النعمة، لا من (نِعْمَ) التي هي فعل مدح، لأنّ هذه من الأفعال الجامدة التي لا تُبنى منها صيغة التعجب".

وممّن خطّأهم اليازجي اعتماداً على قواعد صرفية: الفيروزآبادي صاحب القاموس، والحريري في المقامة النصيبية، وشارح مقامات الحريري الشريشي، والقاضي شهاب الدين ابن فضل الله، والصفدي[119]، وعبد الوهاب بن جعفر الحاجب من شعراء اليتيمة في قوله:

أصْلِحْ فساد العيشِ مجتهداً　　　فَفسادُ عمرِكَ غيرُ مُنْصَلِحِ[120]

فقوله (مُنْصَلِح) مشتق من (انصلح) وهذا مطاوع الثلاثي اللازم (صلح) والصواب ألاّ يُصاغ له مطاوع. قال اليازجي: الثلاثي اللازم لا يصاغ للمجهول[121]، ولا يُبنى منه مطاوع[122]. وقد كانت تخطئة اليازجي لبعض أساليب هؤلاء العلماء قائمة على قواعد صرفية، مثالها: ما وقع في بيت الشعر الذي ذُكر.

وخطّأ – أيضاً– أبا الفداء صاحب (تاريخ أبي الفداء)، ولسان الدين بن الخطيب، ومنذر بن سعيد من شعراء الأندلس، وأبا نواس الحسن بن هانئ، والشاعر الجاهلي عدي بن زيد العبادي.

٨- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

كان احتجاج محمد علي النجار بالقواعد الصرفية واسعًا؛ فمن أمثلة ذلك: تخطئته جمع حسناء على حسناوات. وفعلاء الصفة ضربان: الضرب الأول، هو: فعلاء ومذكرها

---

117 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٧٣-٧٤).

118 السابق: (١/٣٨).

119 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٣٧).

120 السابق:(١/٦٥).

121 إلا بشروط، منها: أن يكون معه ظرف أو مصدر متصرفان مختصان، كقولنا: سِيرَ يومُ الجُمُعَةِ، وفُرِحَ بقدومِ محمد. فالأول ظرف متصرف ليس مبنياً كـ(حيث)، ومختص بمجيء الإضافة فهو ليس مبهماً. وكذا المصدر (قدوم) فهو متصرف ليس مبنياً كـ(سبحان ومَعَاذ)، ومختص لأنه مضاف، فهو ليس مبهماً. شرح ابن عقيل (١/٥٠٧-٥٠٨، ط١٤). وينظر: الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص٧٦.

122 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٥٧).

فما وجه القول فيما شاع من قولهم: "في مصرَ علاّمون، وفيها رجالٌ مُدْرِكات لما جلَّ ودَقَّ "؟ – يمكن إيجاز – إجابة النجار عن هذا السؤال، في توجيهين:

الأول: أنها جمع "علاّم"[129]؛ أي: أنها صيغة مبالغة ولم تلحقها التاء الدالة على المبالغة أيضاً. وهذا الوزن من صيغ المبالغة المشهورة.

الآخر: حملها على مذهب الكوفيين[130]. أما جمع"مُدرِكة" على مُدْرِكات فلا خلاف في هذا.

ومن المسائل التي صحّحها النجار مُعولاً على ما ذكره أئمة اللغة من القواعد، قولهم: **حميدة، حميدون، غُيُر، وفُخُر،** وعدوَّة، ويمكن إيجاز توجيهاته فيما يأتي:

١– حَمِيدة: معلوم أنَّ ما جاء على وزن "فَعِيل" بمعنى مفعول "حميد بمعنى محمود" يستوي فيه المذكر والمؤنث. فلا تلحق مؤنثه التاء.

فما وجه الكلام في قولهم: "حميدة "؟. نقل النجار ما جاء في اللسان – وأصله في كتاب سيبويه– وهو أنَّ " حميدة " شبّهوها برشيدة[131]؛ أي: شبّهوا ما هو في معنى مفعول بمعنى فاعل؛ لتقارب المعنيين[132].

وعندما قبلت "حميدة " التاء صحَّ جمعها جمع مذكر سالماً، فقالوا: حميدون.

غُيرٌ وفُخُر: تكسير "غَيُور" و"فَخُور". ولا يصح جمع هاتين الصفتين جمع مذكر سالماً، كما هو شائع: " غيورون، وفخورون"؛ لأن من شروط جمع أوصاف الذكور العقلاء صلاحيتها لدخول التاء، وهاتان الصفتان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. فلا تجمعان جمع مذكر سالماً.

وأمّا "عدوَّة " فشبّهوها " بصديقة "؛ لأنَّ الشيء قد يبنى على ضدّه[133].

وفي مناقشة للتعبير الشائع المتعلق بالتعدية واللزوم: "لست أفيك حقّك ". بيَّن النجار أن صوابه: لست(أُوفيكَ حقَّك) أو: لست أُوَفّيك حقَّكَ. من(أوفى) أو(وفَّى)، وهما بمعنى: أكمل

---

[129] وهو هنا أخذ برأي ابن علاّن شارح "الاقتراح" للسيوطي.

[130] الذين أجازوا جمع أعلام الذكور المختومة بالتاء، كطلحة، فقالوا: طلْحُون. وفُهِم من كلام بعض العلماء أنهم يجيزون هذا الجمع في صفات الذكور العقلاء أيضاً.كما نقل اللسان قول الفراء: من العرب من يقول: امرأة رَبْعةٌ ونسوة رَبْعاتٌ، وكذلك رجل ربْعة ورجال ربْعُون". علماً بأنَّ صاحب الإنصاف قال: إن البصريين لم يقولوا: رجال ربعون، ينظر: محمد علي النجار: لغويات: مجلة الأزهر، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء ٥، ص ٥٦٢– ٥٦٣.

[131] ورشيدة ومذكرها: رشيد، وسعيدة ومذكرها: سعيد، ونحوهما، ليست من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، التي لايقبل مؤنثها التاء؛ كصبور(فعول بمعنى فاعل)، وطفلة جريح(فعيل بمعنى مفعول).

[132] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء ٣، ص٣١٩.

[133] السابق: المجلد:٢٥، الجزء ٣، ص٣١٩– ٣٢٢.

الشيء. أمّا أفيك فهو من وفى، ووفى لازم، ويرد(أوفى) لازماً أيضاً، وقد جمع الشاعر بينهما فقال:

أمّا ابنُ طَوْقٍ فقد أوفى بذمته كما وَفَى بقِلاصِ النجمِ حاديها [134]

وخطّأ محمد علي النجار ابن عنين(٦٣٠)هـ، من شعراء الدولة الأيوبية، في تعديته الفعل(احتاج). في قوله:

أنا كالذي:أحتاج ما يحتاجه فاغنَمْ ثوابي والثناءَ الوافي

كما خطّأ البلوي صاحب كتاب "ألف باء "(٦٠٤هـ، وقيل ٥٧٦هـ)في تعدية الفعل(احتاج) أيضاً.

ولم يرتضِ حمل هذا الفعل في حالة تعديته إلى المفعول الصريح، على التضمين"[135].

و في مسائل تتعلق بالجموع خطأ النجار الشاعر الأندلسي(الحسين النشار)، في جمع الأقحوان على(الأقاح) مع إجراء الإعراب على الحاء، ظناً منه أنها آخر الكلمة، وذلك في قوله:

وبين الخدّ والشفتين خالٌ كزنْجيٍّ أتى روضاً صباحا

تحيَّر في جَنَاهُ فليس يدري أيجني الوردَ أم يجني الأقاحا [136]

ولحّن القلقشندي(٨٢١) الذي جمع- في كتابه صبح الأعشى- (ماجَرِيَة) على(ماجريَات). ومعلوم أن الياء في(ماجَرِيَة) تحركت وانفتح ما قبلها فوجب قلبها ألفاً بحسب قواعد الصرف، فالقياس أن يقال: "ماجراة ".

وفي مناقشة جمع(معجم) على معاجم، احتج بقاعدة صرفية، وذلك في قوله: "وفي اللغة طائفة من الكلمات على وزان مفعل، كانت في الأصل أوصافاً ثم التحقت بالأسماء فجمعت على المفاعل "[137].

وكان احتجاج النجار بالقواعد الصرفية متسعاً. فلم نَر حاجة للاستكثار من الأمثلة.

٩- د. مصطفى جواد(١٩٦٩)م:

حظيت القواعد الصرفية بنصيب وافر بين أدلة الدكتور مصطفى جواد ومن أمثلتها المتنوعة التي تكاد تشمل معظم مباحث الصرف: قلب الهمزتين المتواليتين مدة مجانسة لحركة الهمزة الأولى إذا كانت ثانيتهما ساكنة، كقولهم: أنا آسف عليه، والأصل: أأسف، وأنا أومن به، والأصل: أأمن به. ويورد الدكتور مصطفى أمثلة أخرى، فيقول: آجر الدار، والأصل:

---

134 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء ١٠، ص٨٩٩.

135 السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٢، ص١٢١-١٢٣.

136 السابق: المجلد ٢٧، الجزء٧، ص٧٥٩.

137 السابق: المجلد ٢٥، الجزء٢، ص١٧٠.

أُأجر الدار، وأُوخَذ إلى الدار، والأصل: أُوْخَذ، وأُوجِر الدار، والأصل: أُوْجِـر، ومـا أخلـى الإيمان، والأصل الإئْمان[138].

ويجزم الدكتور مصطفى جواد بأنَّ كلمة "أزْمة " لم ترد في لغة العـرب إلا سـاكنة الزاي، ولم يرد لها وجه آخر. ويبني على ذلك وجوب فتح عينها إذا جمعـت جمـع مؤنـث سالماً. عملاً بالقاعدة الصرفية التي تنص على أن الاسم الثلاثي إذا كان صحيح العين ساكنها مفتوح الفاء وجب فتح عينه إذا جمع. فيقال: ركْعة وجمعها ركَعـات، وسـجْدة، وسَـجَدات، وأزْمة، وأزَمات[139]غير أن القاموس المحيط والمعجم الوسيط أجازا الوجهين. أزْمة أزَمة[140]. فالاستقصاء غير الوافي من أبرز أسباب اضطراب منهجية التخطئة والتصويب.

ويأخذ الدكتور مصطفى بالقاعدة الصرفية التي **تمنع قلب حرف المـد الأصـلي فـي المفرد همزة في الجمع**، كقولنا: مصير الأمة، ومصاير الأمم، ومكايـد السياسة ومفردهـا مكيدة. والمجاز والمدار والمعاد والمراض تجمـع علـى: المجـاوز والمـداور والمعـاود والمراوض بالمحافظة على الواو الأصلية التي قلبت في المفرد ألفاً، فالمجاوز من جاز يجوز، والمداور من دار يدور، والمعاود من عاد يعود، والمراوض مـن راض يـروض. وشـذت مصائب، من أصاب يصيب والثلاثي صاب يصوب، ومنهم من يقول: مصاوب على القياس. كما شذّت منائر جمع منارة، ومنهم من يقول: مناور، على الأصل واختلفـوا فـي المدائن، والصحيح-عنده- أنها من مَدَنَ بالمكان؛ أي: أقام به، فالمدينة -- على هذا القول- ياؤها زائدة، لذا قلبت همزة، فحرف المد الزائد بعد ألف(فعائل) يقلب همزة، كما في: صـحائف، وقلائـد، وعجائز. والمفرد: صحيفة، وقلادة، وعجوز.ثم يقول الدكتور مصطفى: "قـل إذاً: مـصاير الأمم ومكايد السياسة ومشايخ العرب، ومكاين الزراعة، بالياء واترك الهمزة، فإنها غلط "[141]. غير أنَّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز إلحاق حرف المد الأصلي في صيغة(مفاعل) بالمد الزائد في صيغة(فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين(مفاعل) قلبها همزة سواء أكان أصلها واواً أم ياء، فيقال: مكايد ومكائد، ومغاور ومغائر[142].

---

[138] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٦.

[139] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٧.

[140] الفيروزابادي: القاموس المحيط (أزم) والمعجم الوسيط: (أزم).

[141] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٦٧-٦٨.

[142] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤م)، ص١٤٢.

وفي هذا القرار ضرب من التيسير والتسهيل وإن كان الأفصح: مكايد، ومغاور، ومشايخ، ومكاين، ومصاير، كما نص على ذلك الدكتور مصطفى جواد[143].

ورأى الدكتور مصطفى جواد صحة النسب إلى الجمع، وبنى رأيه هذا على الاستدلال بأمثلة متعددة جاء فيها النسب للجمع، كقول العرب: "رجل شعوبي" للقائل بمقالة الشعوبية، و "أصولي" للعالم بالأصول، و "أخباري" للعالم بالأخبار كالمسعودي، فلم ينسبوا للمفرد بحسب القاعدة الصرفية العامة، فلم يقولوا: "رجل شعبي" بمعنى شعوبي، ولا " أصلي" بمعنى أصولي، ولا "خبري" بمعنى أخباري. ثم قال الدكتور مصطفى: " فالنسبة إلى الجمع واجبة إذا أريدت الدلالة على الاشتراك الجمعي... ثم إن العرب أجازت النسبة إلى الجمع إذا كان للحرفة والصنعة؛ كالإبريّ والأمشاطيّ والمحامليّ... والعرب جعلت النسبة للتمييز "[144].

ونجدر الإشارة إلى أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز النسبة إلى جمع التكسير، وإلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجري مجراها دون حذف الألف والتاء[145].

الاحتجاج بمعاني الأبنية:

شاع في الاستعمال الحديث قولهم "رجل: رَجْعي"، أي: متمسك بالأمور القديمة التي لا تساير روح العصر. ويرى الدكتور مصطفى جواد أن هذه النسبة خطأ[146]؛ لأنها لا تعدو كونها نسبة إلى واحد من أمرين:

١- أولهما: "الرَّجْعة"؛ أي: الإيمان بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت. وذلك عكس ما يريده القائل؛ لأن الحياة بعد الموت هي تجدُّد وتقدُّم، " لا تقهقر ورجوع "[147]، وهذا خلاف المعنى المقصود من قولهم: رَجْعيّ.

---

[143] ولا بأس في الاستئناس بالتصنيف الذي اقترحه صاحب هذا البحث لمستويات الفصاحة والاستعمال اللغوي والقرارات المجمعية. (تنظر المقترحات: بعد خاتمة هذه الرسالة). وفي هذا التصنيف يطالب متخصصو اللغة العربية وباحثوها وكذا متخصصو الشريعة والدراسات الإسلامية باستعمال الأفصح، ويقبل الفصيح منهم. و إن كان ذلك في المرتبة الثانية من الفصاحة، أما متخصصو العلوم الأخرى فيقبل منهم الأفصح والفصيح، والقياس على القليل أحياناً، كما ذهبت إلى ذلك قرارات مجمعية كثيرة.

[144] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٦٣.

[145] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤- ١٩٨٤)، ص ١٣٤، ١٣٧.

[146] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٤٠-٤١.

[147] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة: ص١٠٠-١٠١. (ما بين علامتي التنصيص هو من كلام محمد العدناني).

٢-والآخر: الرَّجْع، وهو مصدر للفعل الثلاثي المتعدي "رَجَعَهُ يَرْجِعُهُ رَجْعاً"[١٤٨]، والمراد هو معنى مصدر الثلاثي اللازم لا المتعدي. وللثلاثي اللازم مصدران: هما: الرُّجُوع، والرُّجْعى(كوزن الدُّنيا)؛ لذلك لا يصح سوى النسب إلى واحد من هذين المصدرين اللذين يناسبان المعنى المقصود من قولهم:(رَجْعي). فلك أن تقول: رُجُوعيّ، أو رُجْعيّ فقط، وليس لك أن تقول: رَجْعيّ، لأنك تستعمل صيغة وضعت لمعنى آخر هو عكس المعنى المراد[١٤٩]. وجاء في المعجم الوسيط: " الرجعيّة: البقاء على القديم في الأفكار والعادات، دون مسايرة التطور(محدثة) "[١٥٠]. وقال محمد العدناني: "وقد جاء في المعجم الوسيط: الرَّجْعيّ: من يذهب مذهب سَلَفِهِ ولا يساير الزمن(محدثة). ولا نستطيع الموافقة على ذلك؛ لأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يقرّ تلك النسبة، فلعله أو لعل غيره من مجامعنا يقرها؛ لكي ننقص الأخطاء، التي توجّه إليها انتباه الناس..."[١٥١].

وقال الدكتور إميل يعقوب: "ونحن نستحسن هذا الإثبات- يريد إثبات المعجم الوسيط لمعنى "رَجْعي" بفتح الراء- الذي رفع الخطأ عن ملايين الناس التي تستعمل تلك الكلمة بالمعنى المحدث "[١٥٢].

والناظر في الأقوال المذكورة يجد اتجاهين: أحدهما: يرضى بمسايرة الشائع من القول، وإن خالف دلالات الأبنية المنصوص عليها في كتب اللغة.

والآخر: يغلّب شيوع الاستعمال على التمسك بدلالات الأبنية الواردة في كتب اللغة المعتمدة، وحجته رفع الحرج عن ألسنة الملايين وأقلامهم التي ألفت " الرَّجْعي "لا "الرجوعي والرُّجْعي".

ولعل السبب الذي سهّل تداول "الرَّجعي" وذيوعه هو مبدأ الجهد الأقل. فالفتحة - في رَجْعيّ- أخف وأقل جهداً من الضمة في "رُجْعِيّ" ومن الضمة والواو في "رُجُوعيّ". وما خفّ كان أكثر دوراناً وشيوعاً.

والأفصح أن يقال: رُجْعيّ؛ لأننا نبقي على دلالات الأبنية المعتمدة كما نُصّ عليها، ولا يكلف ذلك سوى تعديل حركة(الراء) من الفتحة إلى الضمة. أمّا "رُجُوعي" فهي ثقيلة في

---

[148] ومعناه: صرفه وردّه، وهو غير المعنى المراد هنا. ينظر: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص١٠١.

[149] هذه خلاصة الرأي القائل بتخطئة(رَجْعي) بمعنى المتمسك بالأمور القديمة. لكونها عقيمة. ينظر: ما قاله د. مصطفى جواد ومحمد العدناني في المصدرين المذكورين.

[150] المعجم الوسيط: مادة(رجع).

[151] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص١٠١.

[152] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٤٥.

هذا السياق بعد أن شاع قولهم "رَجْعيّ"؛ فتحمّل جهد واحد(الضمة في راء رُجعيّ) أخف من تحمل جهدين في رُجُوعي"، هما الضمة والواو. وليس بمستنكر أن يكون القول الشائع "رَجعيّ" مقبولاً في مستويات الاستعمال " القليلة أو الضعيفة "[153].

ويخطّئ د. مصطفى جواد الاستعمال الشائع: الجنود المرتزَقة، بفتح الزاي(بصيغة اسم المفعول). والصحيح عنده: المرتزِقة، بكسر الزاي.(بصيغة اسم المفعول)؛ لأن الدلالتين مختلفتان. والقول الشائع خلط بينهما، فأحلّ أحدهما محل الآخر. وفي هذا مخالفة لأقيسة اللغة ودلالات أبنيتها.

فالفعل " ارتزق" يأتي على وجهين؛ أحدهما: وجه اللزوم، وهو من باب " افتعل" الذي بمعنى اتخذ لنفسه أصل الفعل، أي اتخذ لنفسه رزقاً، فيكون " ارتزق فلان" بمعنى: أصاب رزقاً، أو نال رزقاً، والوجه الآخر التعدي، وهو: "ارتزقه" (افتعله)، بمعنى طلب منه أصل الفعل، وهو الرزق. فيكون "ارتزق" بمعنى: طلب منه رزقاً. ويمضي الدكتور مصطفى جواد مؤكداً هذه المعاني من كتب اللغة، كالصحاح للجوهري، والمُغرب للمطرزي، والمصباح المنير، واللسان[154]. ويعقّب على ما جاء فيها بقوله: " ومما نقلنا يظهر الخطأ في قولهم: مُرتزَقة، بفتح الزاي؛ لأن المرتزَق هو المطلوب منه الرزق؛ أي: الذي يعطي الرزق،... مع أن المراد هو العكس؛ أي: طالب الرزق وآخذه، فالصواب كسر الزاي، فقل: المرتزِقة والمرتزِق، ولا تقل: المرتزَقة للمعنى المراد "[155].

وخطّأ الدكتور مصطفى جواد من يقول: إملاء الشواغر، والصواب عنده: ملء الشواغر؛ لأن مصدر "ملأ " هو: ملء. وأما " الإملاء فهو مصدر لفعلين مختلفين، أحدهما: أملى فلان على الكاتب شيئاً " إملاء"؛ أي: ألقاه عليه ليكتبه.
والآخر: أملأه الغداءُ " إملاء"؛ أي: أصابه بالمُلأة، وهي الزكام أو ثقل يأخذ في الرأس من امتلاء المعدة "[156]. وهكذا تبدّى لنا أنّ الدكتور مصطفى منح القواعد الصرفية مجالاً رحباً في أحكامه اللغوية.

١٠- محمد العدناني(١٩٨١)م:

تشغل المسائل الصرفية حيّزاً واسعاً في حقل التصحيح اللغوي؛ لذلك كان استدلال العدناني بها في معجميْه واسعاً. من ذلك ما ورد في العبارة الشائعة: جساة الطيارون

---

[153] تنظر: مستويات الاستعمال اللغوي التي يقترحها صاحب هذا البحث في "الخاتمة: قسم المقترحات".

[154] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل (٤١/١)بتصرف.

[155] المصدر السابق.

[156] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، (٤٤/١- ٤٥)، بتصرف.

عيونَهم[١٥٧]. فالأفصح –عند الجمهور والعدناني معه– أن يقال: جاء الطيارون أَعْيُنُهم. وأجاز فريقٌ من النحاة جمع "عَيْن" –هنا– جمعَ قِلّة، على "أعيان". فصحّ عند هؤلاء: جاء الطيارون أَعْيانُهم. ولكن العدناني يرى الاقتصار على قولنا: جاء الطيارون أَعْيُنُهم، متابعة للمطّرد في كلام العرب، كما يقول عباس حسن في "النحو الوافي"[١٥٨].

ويطلقون اسم "المَغْطَس" على حوض الماء الذي يُتّخذ للغطس في الحمّامات العامة، وصوابه عند العدناني – تبعاً للقاعدة الصرفية لاسم المكان– هو المَغْطِس[١٥٩].

ويُخطّئ العدناني قولهم: فلانٌ مفسود. والصواب عنده: فاسدٌ من: فَسَدَ يَفْسُدُ ويَفْسِدُ فساداً وفُسُوداً، أو هو فَسِيدٌ من فَسُدَ يَفْسُدُ فساداً وفُسُوداً. وحجّته أنّ الفعل (فَسَدَ) لازم، واسم المفعول لا يُصاغ إلا من المتعدي، أما لبناء اسمَ المفعول من اللازم فلابدّ أن يتصل به جار ومجرور، أو ظرف، أو مصدر على أن يكون كل منهما متصرفاً مختصاً[١٦٠].

ويجيز العدناني قولنا: العصر الأُمويّ، أو الأَمَويّ، أو الأُمّيّ. الأولى "أُمَويّ": نسبة إلى أُمَيّة، وذكر بعض المصادر أنّ هذه النسبة على القياس. والثانية "الأَمَوي": نسبة إلى أَمَيّة، وقال بعض المصنفين إنّ هذه النسبة على غير قياس. وجاء في بعض المصادر أنّ "الأَمَوي" قد تكون نسبة إلى "أَمَة" وفي المعجم الوسيط أنّ هذه النسبة على السماع. وقولنا: "الأُمّيّ" نسبة

157 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٤٧٦.

158 جاء في شرح المفصل(٢/١): "القوم حضروا أنفسُهم، أعيانُهم". واقتصر ابن عقيل في جمع نفس وعين على جَمْعَي القلّة أَفْعُل وأَفْعال. وقال الأشموني: "ولا يجوز أن يؤكَّد بهما على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته–يريد ابن مالك– هنا– أي في الألفية:

واجْمَعْهُما بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعا ... ما لَيْسَ واحِداً تَكُنْ مُتَّبِعا

أحسنُ من قوله في التسهيل: جمع قلة؛ فإنّ عيناً تجمع جمع قلة على أعيان، ولا يؤكَّد به". شرح الأشموني (١٠٨/٣) وقال الصبان في حاشيته على شرح الأشموني: "وقوله–يريد الأشموني–: (ولا يؤكَّد به)؛ أي: المختار. وإلا ففي الدماميني عن شرح العُمْدة للمصنِّف والمفصَّل للزمخشري، والكفاية لابن الخباز جواز التوكيد بأعيان". ولم أقف على جواز التوكيد بـ"عين" على "عيون" جمع كثرة. كقولنا: جاء القومُ عيونُهم. وينظر: شرح ابن عقيل:(٢٠٧/٢، باب التوكيد)؛ وابن هشام: شرح شذور الذهب، ص٥٥٣. وعباس حسن: النحو الوافي(٥٠٥/٣– باب التوكيد).

159 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٤٨٧. ويورد القاعدة الصرفية القائلة: "يصاغ اسم المكان على وزن مَفْعِل، عندما يكون الفعل صحيح الآخر، مكسور العين في المضارع (غَطَسَ) في الماء يَغْطِسُ غَطْساً).

160 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ص ٥١٥. ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل(٤/١٠٤–اسم المفعول). شذا العرف للحملاوي ، ص ٩٩. وسعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية(ط٢)، ص٢٠٣، ٢٢٣.

إلى "أُمَيَّة". وكلمة "أُمَيَّة" هي تصغير "أَمَة". وقد نقل العدناني تفصيل أصحاب المعجمات في أبنية هذه النسبة[161].

ويؤيد التصغير القياسي لكلمة "إنسان" على "أُنَيْسَان"، ويقبل على مضض التصغير الشاذ لها، على: "أُنَيْسِيان"[162]، ويقبل قولهم: هذا مكان آهِلٌ، وقد خطّأه بعضهم، ويسوّيه بقولهم: هذا مكان مأهول، ويقول: "والكلمتان كلتاهما صحيحتان"[163]، وفي الضاد كلمات تأتي بلفظ المفعول مرة، وبلفظ الفاعل مرة. مثل: مُدَجَّج ومُدَجِّج، ومكان عامرٌ ومعمور[164].

وردَّ محمد العدناني قرار مجمع اللغة العربية الذي أجاز جمع نيّة على نوايا. وبعد أن نقل العدناني الأسس التي بنى عليها المجمع قراره، وجد أنّ أهم حجّة اعتمدها المجمع في قراره هي أنّ (نيّة) كـ(طويّة) دلالةً، ولمّا كانت(طويّة) تجمع على(طوايا)، فلا مانع من جمع (نيّة) على(نوايا) حملاً لها على نظيرتها دلالياً. غير أن العدناني لم يوافق المجمع على هذا القرار. قال: "وأنا لا أوافق على رأي المجمع هذا؛ لأن الكلمة هي نيّة (أصلها نوْيَة)، وليست (نَويّة)، مثل(طَويّة) حتى تجمع على(نوايا) مثل(طوايا). ونقل رأي محمد بهجة الأثري، في هذه المسألة، ومجمله أنه لا يوافق على جمع (نيّة) على (نوايا) إلا إذا كانت النوايا جمع (نَويّة)، ولا توجد في المعجمات وكتب الأدب كلها، كلمة (نَويّة)؛ لذا قال العدناني: "وهذا يحملني على تخطئة كل من يجمع النيّة على نوايا"[165].

وخلاصة القول: عوّل محمد العدناني على القواعد الصرفية، في معجميه كثيراً. وكان يقدّم القواعد القياسية، على المسموع من النادر والشاذ، فلم يقبل - مثلاً- ما أقرته لجنة الألفاظ والأساليب التابعة لمجمع اللغة العربية في القاهرة: وهو جواز القول الشائع: اسْتَبْيَنَ استبياناً واستَعْوَضَ اسْتِعْوَاضاً، تبعاً لبعض اللغويين والنحاة[166] الذين أجازوا ذلك، قياساً على ما سُمِع من نحو: استجوب، واستحوذ، واستصوب... ورأى العدناني أنّ الصحيح

---

161 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٣٠.

162 السابق: ص ٣٤.

163 الأفصح في خبر "كلا وكلتا" الإفراد. قال تعالى: "كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا". سورة الكهف، الآية: ٣٣. وتجوز المطابقة، والأرجح هنا أن تكون "كلتاهما" توكيداً معنوياً، وقبل عبد العليم إبراهيم في كتابه النحو الوظيفي ص ٣٩٩: أنْ تكون (كلا وكلتا) في مثل هذا السياق مبتدأ كما في قول الشاعر:

إن المعلمَ والطبيبَ كليهما لا ينصحان إذا هما لم يُكرَما

- فأجاز: إن المعلمَ والطبيبَ كلاهما...' وجملة "لا ينصحان" في محل رفع خبر "كلا" في هذه الحالة. ويبدو لي أنّ التوكيد المعنوي أرجح.

164 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٣٥.

165 السابق: ص٦٨٧.

166 ذكر منهم: الجوهري وابن مالك، وقد نقلاه عن أبي زيد الأنصاري، على أنه لغة قوم يقاس عليها. ينظر: شرح الأشموني:(٤/٤٥٤)، وحاشية الصبان على الشرح المذكور في الموضع نفسه.

هو القياس على قاعدة الإعلال المشهورة، فنقول: استعاض استعاضة، واستبان استبانة[167].

١١- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

استدل الزعبلاوي في مواضع من كتابه بالقواعد القياسية في الصرف والنحو، فمن ذلك تخطئة جمع(نيَّة) على(نوايا)، وقياس جمعها- كما قال- نيّات [168]. و(وفاة) تجمع على(وَفَيات)، كـ(نواة) على(نَوَيات)، و(مهاة) على(مَهَوات)، وجمعها على(وَفيّات) – بكسر الفاء وتشديد الياء- وهم خالص [169]. و(التَّكِيَّة) - لبيت الزهّاد من أهل الطرائق – تجمع- قياساً كما يرى الزعبلاوي- على(تُكَآت) لا على(تكايا)؛ لأن أصلها(تُكَأَة)بالهمزة[170]، وهي من باب إطلاق الشيء على محلّه؛ لأنه اسم للمجلس أو المتّكأ، أو هو من تسمية المجلس بمن فيه؛ لقولك رجل(تُكَأَة) إذا كان كثير الاتّكاء أيضاً، وهذا حال القوم فيه [171].

ويحتكم الزعبلاوي إلى قواعد الصرف في رد الاستعمال الذي حاد القصد فيه عن القاعدة. فالوزن (فَعْلَة) من الثلاثي للمرة، و(فِعْلَة) للهيئة، كما هو معلوم. وكثيراً ما يقع الخلط في ذلك، فيستعملون(فَعْلَة) ويريدون معنى الهيئة؛ كقولهم: نظر إليه(نَظْـرة) الرحيم، ونظر إلى الأكل(نَظْرة) النَّهِم، وصواب ذلك – إذا كان القصد بيان الهيئة لا المرة- كسر النون في(نِظْرة). قال الزعبلاوي: "وهو قياسه كما لا يخفى" [172].

وتناول الزعبلاوي في الفصل الثالث من كتابه مجموعة من المفردات الشائعة التي يكثر النسب إليها، منها: دولة ودول: فإذا أريد النسب إلى الجمع ولم يكن علماً، يُردّ الجمع إلى مفرده. فالنسبة إلى "دُوَل": دَوْليّ، رددناه إلى مفرده "دَوْلة"، ثم نسبنا إليه. ويرى الزعبلاوي أنه يجوز النسب إلى الجمع "دُوَل". إذا أردنا معنى "الجمعية" ننسب إلى الجمع دون رده إلى المفرد فنقول: دُوَليّ – بضم الدال وفتح الواو- لدفع اللَّبْس بين معنى النسب إلى المفرد، ومعنى النسب المقصود به الجمع، فنقول: هذه مؤسسة دَوْليّة، إذا أردنا أنها من مؤسسات الدولة، وهذه مؤسسة دُوَليّة، إذا أردنا أنها تتألف من اجتماع الدول واشتراكهم: كهيئة الأمم مثلاً. وفي النسب إلى "الأخلاق" علماً، نقول: أخلاقي، وإذا لم نرد بالأخلاق جمعاً

---

[167] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٤٧٢-٤٧٣.

[168] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص ٢٧٦.

[169] السابق: ص ٢٨٧.

[170] هذا قول الرصافي، نقله عنه الزعبلاوي، المرجع السابق، ص ٢٩٠.

[171] السابق: ص ٢٩٠ ،٢٩١.

[172] السابق: ، ص ٢٧٢.

فالوجه أن نوقع الإضافة على المفرد، فنقول: خُلُقِيّ ومثل ذلك: "حقوقي" في النسبة إلى "الحقوق" علماً، و"حَقّي" في النسبة إلى الحقوق بغير هذا المعنى. والنسبة إلى "تربية": "تربيّ" بتشديد الياء، أو بقلب الياء في " تربية" واواً، وفتح ما قبلها، فيقال: تَرَبَوِيّ، قال: وكلاهما صحيح في الاستعمال[١٧٣].

والنسبة إلى"دَعْوَة": دَعْوِيّ"، أمّا قولهم الشائع: "مذكرة دعوتيّة" فلحن، والحق إسقاط التاء من "دعوة". وتقول: شَفَوِيّ وشَفَهِيّ وشَفِيّ، نسبة إلى: شفة، وشفاه (الجمع). وتقول: شِفاهِيّ نسبة إلى الشِّفاه (المصدر للفعل: شافَه، فله مصدران: شِفاه، ومشافهة). كل ذلك على القياس. أمّا شُفاهِيّ فيقال: لعظيم الشفة، على غير قياس. كما يقال: أُنافِيّ ورُؤاسِيّ وعُضادي لعظيم الأنف، والرأس، والعَضُد[١٧٤].

وفي قواعد النسب يرى الزعبلاوي أنه لا ينسب إلى الجمع على إطلاقه، فالضرورة تُقَدَّر بقَدْرِها. فكلّما أغنى المفرد عن الجمع فالقياس أن يُرد الجمع إليه، وإذا أُريد معنى الجمعية نُسب إلى الجمع، وذكر قرار مجمع اللغة العربية الذي أجاز النسب إلى الجمع عند الحاجة[١٧٥].

مال الزعبلاوي إلى القياس أو رجّحه في مسائل صرفية متعددة. منها:

النسبُ إلى الجمع، كقولنا: خلاف دُوَلِيّ، إذا أردنا معنى الجمعية[١٧٦]. وصيغةُ استفعل للدلالة على الطلب أو الصيرورة[١٧٧]. والمصدرُ الصناعي[١٧٨]، كالمسؤولية. **وجمعُ المصادر؛** إذ خَصَّصَ له الفصل الرابع عشر[١٧٩]، وبَسَطَ فيه القول، فأورد أقوال جماعة من اللغويين والنحاة، وربط بينها وقارن، ثم اختار ما رآه راجحاً.

وممن نقل آراءهم: ابن منظور في اللسان[١٨٠]، وابن سيده في المخصص[١٨١]، والفيّومي في المصباح[١٨٢]، وياسين في حاشيته على التصريح[١٨٣]، وابن جني[١٨٤]، ويحسن أن نسوق بعض

---

[173] السابق: ص٦٤ – ٦٥ .

[174] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٦٥.

[175] السابق: ص٦٩.

[176] السابق: ص٦٧.

[177] السابق: ص٨١.

[178] السابق: ص٧٩.

[179] السابق: ص٢٩٣.

[180] السابق: الصفحة نفسها.

[181] السابق: الصفحة نفسها.

[182] السابق: ص٢٩٤.

[183] السابق: ص٢٩٧.

[184] السابق: ص٣٠٣ – ٣٠٦.

نقوله: "أمّا صاحب المصباح فقد قال في(قَصَدَ): وبعض الفقهاء جمع القَصْد على قُصُود، وقال النحاة: المصدر المؤكّد لا يُثنّى ولا يجمع؛ لأنه جنس، والجنس يدلّ بلفظه على ما دل عليه الجمع، فإن كان المصدر عدداً، كالضَرَبات، أو نوعاً كالعلوم والأعمال جاز ذلك، لأنها وَحَدات وأنواع جُمعت. فتقول: ضربت ضربَيْن، وعلمت عِلْمَيْن، فيُثنّى لاختلاف النوعين، لأنّ ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته، وعِلماً يخالف عِلماً في معلومه ومتعلّقه، كعلم الفقه، وعلم النحو، كما تقول: عندي تمور إذا اختلفت الأنواع..."[185].

ويعقّب الزعبلاوي، على ذلك بقوله: "والذي عندي أنّ المصدر جنس للفعل كما قالوا، والجنس يحتمل القليل والكثير، فإذا حُدّ المصدر بهذا التعريف فلا سبيل إلى جمعه ألبته سماعاً أو قياساً، لكن إذا عُدِل به عن هذه الجنسية إلى نوع من التحديد جاز جمعه قياساً على الأسماء. وسترى أنّ كل ما جمعوه من المصادر وتأولوا له السماع واختلاف الأنواع هو من قبيل ما خرجوا به عن هذه الجنسية، وهذا الوضع العام الذي وضع له في الأصل، فليس جمعه شذوذاً كما حسبوا، وإنما زال عنه عارض المنع وهو الجنسية، فعاد حكم الجمع الذي يقتضيه حال الأسماء المتمكنة؛ فكلام الأئمة على أن مصدر الوحدة ومصدر الهيئة يثنيان ويجمعان وكلام الأئمة على أن العقول والألباب والحُلُوم والعلوم والظنون مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع. وكلام الأئمة على جواز جمع المصادر المنتهية بالتاء..."[186]. ويقول: "إن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحده سماع، وأن اللغة تقتضيه اقتضاء كلما احتاجت إلى تجديد المعاني وتوليدها وتصريفها حيثما اتجه الفكر. وإن أصولها إلى ذلك لا تأباه ولا تعافه بحال من الأحوال"[187].

ونقل الزعبلاوي أمثلة من جموع المصادر التي وردت في كثير من كتب اللغويين والنحويين، نحو: قصد: قُصُود، حذف: حذوف، حَمْل: حمول. فصل: فصول. غلط: أغلاط. وغِلاط. وعد: وعود. وَجَل: أوْجال[188].

ثم يقول: "فالتعرف في المصدر أشهر من أنْ تكثّر عليه الأمثلة، وأنت لو أحصيت ما يجمعه الكتاب اليوم من المصادر، بحكم مقتضيات التعبير لأعياك الحصر..."[189].

ومن المسائل الصرفية التي عرضها على قواعد الصرف وأماط اللثام عن وجه الصواب فيها:

الصفتان المشبهتان. "فخيم ووفير" ليستا قياسيتين ولا سماعيتين[190].

---

[185] السابق: ص٢٩٤.

[186] السابق: ص٢٩٥ – ٢٩٦.

[187] السابق: ص٢٩٩.

[188] السابق: ص٣٠٣ – ٣٠٧.

[189] السابق: ص٣٠٧.

المسؤولية: مصدر صناعي قياسي، وإن أنكر ذلك بعضهم[191].

وافق قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة، بشأن قياسية (استفعل) للدلالة على الطلب والصيرورة، ولكنه ردّ بعض الأمثلة التي استند إليها القرار[192].

وبإيجاز سار الزعبلاوي في الاستدلال بالقواعد الصرفية بحسب المنهج الذي ذكره في مطلع الكتاب تحت عنوان "منهج الكتاب"، وكانت المسائل الصرفية غالبة على كتابه.

وذكر الزعبلاوي أنّ خلطاً يقع بين فاعَلَ وأفْعَلَ المهموز الأول في المضارع والمصدر؛ فيقود بعضهم إلى الخطأ. وذلك نحو: "آلى" إذا حلف مضارعه "يؤلي" على "يُفْعِلُ"، ويقوله بعضهم "يوالي" على "يفاعل" كأنّ ماضيه "فاعل"، فيوَهمون[193]. وبرجوع الزعبلاوي إلى أوزان مصادر الرباعي أزال الوهم الذي يقع من بعضهم. فأوجز المسألة قائلاً:

"كلما رأيت المصدر (إفعالاً) فالماضي (أفعل) لا محالة والمضارع (يُفعِل) وكلما رأيته (مفاعلة) فالماضي (فاعل) والمضارع (يُفاعل): فالإيتاء من آتى يُؤتي، والمؤاتاة من آتى يُؤاتي، والإيجار من آجَرَ يُؤْجِر، والمؤاجرة من آجَرَ يُؤاجِر، والإيناس من آنس يُؤنس، والمؤانسة من آنس يُؤانس، وهكذا دواليك، قياس لا يضل.

ولا يخفى – هنا – أنّ معوّل الزعبلاوي كان على قاعدة مصادر الرباعي. فأَفْعَلَ مصدره إفعال، (أكرم إكرام)، وفاعَلَ له مصدران: مفاعلة، (ناضل مناضلة) وفِعال (ناضل نِضالاً). "مفاعلة" قياسي مطرد، و"فِعال" أقل منه[194] اطراداً.

---

[190] السابق: ص٧٦ – ٨٧.

[191] السابق: ص٧٩ – ٨٠.

[192] السابق: ص٨١ – ٨٤.

[193] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٨٥ – ٨٦. وقوله" يوَهمون"من" وَهِمَ" في الحساب وغيره "يَوْهَمُ"، وَهَماً: غلط فيه وسها. فالفعل من الباب الرابع من أبواب الثلاثي المجرد، أمّا "وَهَمَ"، يَهِمُ وَهْماً، فهو من الباب الثاني. ومعنى الفعلين متقارب، إلا أنّ الفرق بينهما من جهتي المضارع والمصدر. فوهِم من الباب الرابع تثبت فاؤه في المضارع ومصدره " وَهَمٌ" مفتوح العين، ووَهَمَ من الباب الثاني تحذف فاؤه في المضارع، ومصدره: وَهْمٌ ساكن العين، ومعناهما متقارب.(المعجم الوسيط: وَهم). وساق الزعبلاوي أمثلة، لعل من المفيد ذكرها هنا، لأنها ساعدته على توضيح اللّبس الذي صححه. قال: فأصل آلى وآمن وآنس وآوى: أ ألى وأ أ مَنَ، وأ أ نس – بهمزتين– على أفْعَلَ لا: أ الى وأ ا من وأانس وأ ا وى – بهمزة فألف على فاعَل.

[194] قال ابن يعيش: "وأمّا (فاعَلَ) فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً مُفاعَلَة؛ نحو: قاتَلْتُهُ مُقاتَلَةً، وجالَسْتُهُ... والمصدر اللازم في(فاعلْتُ): المُفاعلَةُ وقد يَدَعُونَ (الفِعال) و(الفيعال)، ولا يدعون (المفاعَلَة)؛ قالوا: جالَسْتُهُ مجالَسَةً، ولم يُسمع: جِلاساً، ولا جيلاساً، ولا قِعاداً، ولا قِيعاداً...". شرح المفصل (تحقيق د. إميل يعقوب)، (٤/٥٤–٥٥). وسوّى – ابن عقيل بينهما. وكذا الحملاوي في شذا العرف، ص٩٤. ولكن عباس حسن قال:

وصَحَّح الزعبلاوي جمع "صناعة" على صناعات و"صنائع"[195]. لأنَّ بعضهم منع جمع صناعة على صنائع. وخَصمَ على أخصام، وغريب على أغراب، وحفيد على أحفاد[196]، وحاجة على حوائج[197]، وعادة على عوائد[198]. وأجاز أيضاً: المعرِض والمعرَض[199] ونبَّه على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي، كقولهم الشائع: المصانة، فصوابه: المصونة، لأنه على (مفعول) الثلاثي. لا(مُفْعَل) الرباعي، ومُقاد ومُهاج: الصواب فيهما: مَقُود ومَهِيج. من الثلاثي. و(المقول) من (قال) و(المُقال) من أقال)، و(المَصوغ)من (صاغ)، والمُصاغ من(أصاغ)، ولم يرد به سماع فقائله مخطئ[200]. كما نبَّه على منع الصرف في الجموع الممدودة، فهم يمنعون: أعداءَ وأعضاءَ وأبناءَ وأسماءَ. وهي مصروفة جميعاً والهمزة مبدلة من واو. ويمنعون: أثناءَ وأهواءَ. والهمزة فيهما مبدلة من ياء، (فأثناء) جمع (ثِني)، و(أهواء) جمع (هوى).

وأجزاء وأنباء: الهمزة فيهما أصلية مفردهما: جزء: ونبأ... وجملة القول في ذلك: أنَّ ما نمنعه من الجموع المنتهية بالهمزة بعد ألف، هو ما كانت همزته للتأنيث زائدة، لا هي من أصول الكلمة ، ولا هي مبدلة منها[201]. وبالإجمال نقول: إن الزعبلاوي حكَّم القواعد الصرفية باتساع، في معظم المسائل اللغوية التي صحَّحها وبيَّن وجه الخطأ فيها. وكان يعزِّز تصويباته بأدلة أخرى رافدة، ولكن أكثر أدلته منتزع من قواعد الصرف.

بعد أن أجاز المصدرين قال: "ومفاعلة أكثر وأعم اطراداً. (النحو الوافي .٣/ ٢٠١). وقال سعيد الأفغـاني: "ومصدر (فاعل) هو(مفاعلة) باطراد، ولكثير من الأفعال مصدر آخر على وزن فِعال". الموجز في قواعد اللغة العربية (ط٣)، ص١٨٨.

[195] وقيل: إنه جمع لـ(صنيعة). قال الزعبلاوي: "وليس بممتنع في العربية توارد مفردين على جمـع واحد، ونظائره كثيرة "أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص٨٧ – ٨٨.

[196] قياسه: غرباء، ومثله، حُفَداء، وقال فيما صحّحه: " ولكنه ليس بالبعيد"، ص٨٩.

[197] والأكثرون: حوائج جمع: حائجة على القياس. ولكن جمع حاجة على حوائج قيل على غير قياس. وهـو كثير في كلام العرب (الجوهري)، وقيل: نادر (أسعد داغر). وفي الحديث: اطلبوا الحوائج إلى حِسان الوجوه ". وقال سيبويه: "... تَنَجَّزَ فلان حوائجه واستنجزها. صلاح الدين الـزعبلاوي: أخطاؤنـا فـي الصحف والدواوين، ص٩٠-٩٢.

[198] مسألة خلافية. والقياس: عادة جمعها عادات. وصاحب المصباح أجاز عوائد جمعاً لعادة. قال الزعبلاوي متحدثاً عن جمعي: حوائج وعوائد: "لكن قائله غير مخطئ، والتسمّح في ذلك وجيه على كل حال". أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٩١ – ٩٢.

[199] عن الفراء: عرِض وعرَض لغتان.

[200] صلاح الدين الزعبلاوي. أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٩٧ – ١٠١.

[201] السابق: ص١١٢ – ١١٥.

١٢ – د.إميل يعقوب:

يرجع د.إميل يعقوب إلى قواعد النحو والصرف في التخطئة والتصويب، ويرى أن لها الفضل الكبير في حفظ العربية، وقد ظلت عبر العصور المعيار الأهم للحكم في خطأ لفظة أو صوابها[٢٠٢]. وعلى الرغم من ذلك فهو لا يطمئن لها كل الاطمئنان بسبب استقراء النحاة الناقص للغة واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النحو[٢٠٣]، فهي – على حد قوله– "لا تخلو من فساد"[٢٠٤]. ويمثّل لذلك بقوله: "منع النحاة اشتقاق وزن (فاعل) من (فعُل)، أو جمع (فعْل) على (أفعال)، ومجيء (كافة) إلا حالاً، ودخول (أل) على (بعض)، وإضافة مضافين إلى مضاف إليه واحد، واشتقاق أفعل التفضيل من اللون... إلخ وغيره من الذي أثبت الاستقراء اللغوي السليم صحته"[٢٠٥].

وكان استدلال الدكتور إميل يعقوب بالقواعد الصرفية واسعًا؛ إذ إنّ كثيرًا من مسائل كتابه " معجم الخطأ والصواب في اللغة" تنتمي إلى علم الصرف؛ لذا فلا غرو من كثرة تعويله على قواعد هذا العلم. ومن أمثلة ذلك: يخطئ زهدي جار الله من يقول: ابتعدْ عن سَفَلَة القوم، والصواب عنده: ابتعد عن سِفْلة القوم أو سَفِلَتِهم، وذلك كما تقول: من عِلْية القوم[٢٠٦].

ويقول د.إميل: "ولكنّ الوزان (فَعَلَة) يطرد فيما جاء على وزن (فاعل) وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو: ساحر سَحَرَة، كاملة كَمَلة، كاتب كَتَبة... إلخ؛ لذلك يصح جمع (سافل) على(سَفَلَة)، فنقول: ابتعدْ عن سَفَلَة الناس"[٢٠٧].

وينقل د.إميل عن عباس أبي السعود قياسية "أفعِلَة" في جمع الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مد، نحو: رغيف وأرغفة، وقميص وأقمصة، ومساء وأمسية، وغطاء وأغطية... إلخ[٢٠٨]. وبهذا القياس يردّ د.إميل على زهدي جار الله الذي خطأ من يجمع "شريط" أو " شريطة" على "أشرطة"، ويرى أن نجمع "شريط" على " شُرُط" و"شريطة" على " شرائط"[٢٠٩].

---

202 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٣.

203 السابق: ص٤١.

204 السابق: ص٤٣.

205 السابق: الصفحة نفسها.

206 السابق: ص١٦٠.

207 السابق: ص١٦٠.

208 السابق: ص١٦٦– ١٦٧.

209 السابق: ص ١٦٦– ١٦٧.

ويقترح د. إميل يعقوب صحة قول من قال: **جابهتُ عدويّ**؛ قياساً على: عاينَ، وواجَه، وشافَه[210]؛ لأنّ العدناني خطّأ ذلك بحجة عدم السماع، والصواب عنده: جَبَهْتُ العدوَّ.

ويردّ د.إميل على من خطّأ **جمع** " **خشب** "**على**" **أخشاب** " معتمداً على قياسية " أفعال" في " فَعَل "، فتكون " أخشاب " جمع " خَشَب "[211].

وردّ على من خطّأ **جمع** "**رفيق**" **على**"رِفاق" بقوله:" ولكنّ وزان (فِعال) **قياسي** في جمع(فعيل) إذا كان وصفاً، صحيح اللام، غير مضعّف، وهذه الشروط متوافرة لجمع (رفيق) على(رِفاق)، فهو إذاً قياسي"[212].

ويخطّئ محمد العدناني من يقول: الخبز المرقوق؛ بحجة أنّ " المرقوق" تعني: العبد المملوك. ويقول د.إميل: "ولكنّ اسم المفعول من (رَقَّ) التي بمعنى: دقَّ ونَحُفَ ولَطُفَ، هو: مرقوق "[213]. ود.إميل- هنا- متبع القياس.

وذهب بعض اللغويين إلى **تخطئة جمع** " **زَهْر** "**على**" **زهور**"، فيردّ د.إميل على ذلك بالقول بقياسية جمع " فَعْل" على " فُعول"، كما في: شَمْس وشموس، وكعب وكعوب، وفأس وفؤوس، ولحم ولحوم...إلخ، ويقول: " كلمة (زهور) قياسية وسماعية في آن واحد "[214] وأما كونها سماعية فلورودها في التاج والمصباح المنير.

وفي ردّه على من خطّأ جمع " **بائس**" **على** "**بؤساء**" استدلّ بقواعد الصرف، فقال: "وزن(فُعلاء) يطّرد في جمع(فاعل) الدال على سجيّة مدح أو ذمّ، نحو: عاقل عقلاء، صالح صلحاء، باسل بُسلاء، جاهل جهلاء، فاسق فُسقاء، طامع طمعاء، لاعب لُعباء، شاعر شعراء، نابه نُبهاء، عالم علماء، راشد رُشداء، فاضل فُضلاء "[215].

وقال بعض اللغويين: لم يُسمع " **النضوج**" **مصدراً** لـ " **نَضِجَ** ". فردّ د.إميل هذا قائلاً: " ولكن إن لم يرد هذا المصدر(النضوج) في المعاجم، فإنه قياسي؛ لأنّ الوزن(فُعول) يطّرد

---

[210] السابق: ص ١٠٣.

[211] السابق: ص ١٢٦.

[212] السابق: ص ١٥٠.

[213] السابق: ص ١٥٠- ١٥١.

[214] السابق: ص ١٥٦.

[215] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٨٦. وقريب ممّا ذكره ورد في: شذا العرف في فن الصرف للحملاوي، ص ١٣٧- ١٣٨، وفي العربية الصحيحة للدكتور أحمد مختار عمر ص ١٣١- ١٣٢، وفي أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبي السعود، ص ٤٦، (وقد عزز أبو السعود هذا الجمع بنقول من الهمع والتصريح).

مصدراً للفعل الماضي الثلاثي اللازم المكسور العين، إذا دلّ على معالجة، نحو: قدِم قُدوماً، صعِد صُعوداً، لصِق لُصوقاً، أزِف أُزوفاً. وعليه يصح أن نقول: نضِج نضوجاً "[216].

وصياغة اسم التفضيل من البياض والسواد، مسألة مختلف فيها، فمن شواهدها، قولهم: أسودُ من حَلَك الغراب، وأبيضُ من اللّبن، وشاهد لطرفة وثانٍ لم يذكر قائله، وثالث للمتنبي، وذهب بعض شرّاح ديوان المتنبي إلى صحة التعجب من البياض والسواد، لأنهما أصل الألوان، فجاز أن يثبت لهما ما لم يثبت لسائر الألوان. وأجاز الكوفيون صوغ اسم التفضيل من الأفعال التي الوصف منها على "أفعل" مطلقاً[217]. ويؤيد د.إميل يعقوب ما ذهب إليه عباس حسن وهو جواز التفضيل من الألوان كلها؛ لاشتداد الحاجة إليها بعد أن كشف العلم الحديث أن هناك تفاوتاً وتعدداً بين درجات اللون الواحد[218].

واستناداً إلى قاعدة صرفية قياسية، وهي أنّ وزن "أفْعال" قياسي في " فَعْل". صحّح عند د. إميل جمع "خَصْم" على أخصام. وأمّا جمع "خَصْم" على"خُصوم" فهو من باب نقل المصدر إلى الاسمية، وفي هذه الحالة يجوز جمعه، ويردّ على القائلين: المصدر لا يُجمع[219].

وخطّأ بعضهم النسبَ إلى الجمع، كقولنا: مقالات أخلاقيّة، والصواب عندهم: خُلُقيّة. وذلك بحسب رأي البصريين. فلا ينسب إلى الجمع –عندهم– إلا إذا نقل من معنى الجمعية إلى معنى آخر كالعلمية، فيصحّ حينئذ النسب إليه وهو على صيغة الجمع، كأنصار، أنصاري. والجزائر (البلدي العربي)، جزائري. وهكذا.

ولكن الكوفيين أجازوا النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته مطلقاً استناداً إلى أمثلة مسموعة، ووافقهم مجمع اللغة العربية في القاهرة، في قراره القائل:

---

216 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٢٥٥.

217 أورد ابن يعيش الشاهدين الآتيين:

١- جاريةٌ في دِرْعِها الفضفاضِ	أبيضُ مِنْ أُختِ بني إباضِ
٢- إذا الرجالُ شَتَوا واشتدّ أكْلُهُمُ	فأنْتَ أبْيَضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخِ

ثم قال: "... فهما شاذان عند سيبويه وأصحابه من جهة القياس والاستعمال... وأمّا عند أبي الحسن الأخفش والمبرّد، فإنهما ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس؛ لأنّ أفعالهما ثلاثية بزيادة، فجاز تقدير حذف الزوائد". شرح المفصل: (٤/١٢٤-١٢٥). الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١٠٣.

218 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (ط١)، ص١١٩، ١٢٠". وفيه إحالة إلى عباس حسن، في النحو الوافي(٣/٣٩٨ الهامش) ".

219 السابق: ص١٢٨ وفيه إحالة إلى: " قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، وإلى التاج. وينظر: أيضاً: "أخطاؤنا في الصحف والدواوين" لصلاح الدين الزعبلاوي ص٢٩٣(الفصل الرابع عشر: خطأ وأخطاء، جمع المصادر)، ففيه بحث وافٍ عن جمع المصدر.

"إنّ النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبْيَنَ وأدقّ في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد". وعليه، يجوز أن نقول: مباحث خُلُقيّة، وأخلاقيّة"[٢٢٠].

وتناقضت آراء بعض المصحِّحين اللغويين في النسبة إلى "الرُّوح". فذهب بعضهم إلى أنّ "رُوحاني" صحيحة، و"رُوحيّ" غير صحيحة. ورأى لغوي آخر أن الصواب هو العكس. قال د.إميل يعقوب: "النسبة إلى الرُّوح هي: رُوحيّ وَفْقَ القياس، لذلك لا خطأ في استعمالها، ويجوز النسبة إليها بالقول: رُوحانيّ، كما نصّت المعاجم"[٢٢١].

ومن المسائل الصرفية التي صحّحها د.إميل يعقوب معوِّلاً على قواعد الصرف، وغيرها من الأدلة:

- جواز إطلاق جموع الكثرة على العدد من ثلاثة فأكثر، فيجوز القول: ثلاثة شهور رداً على من قال: لا يجوز أن نقول إلا، ثلاثة أشهر[٢٢٢].
- صحة استعمال المصدرين "صَوْغ " و" صياغة" للفعل "صاغ". وعلى هذا يجوز القول :بدؤوا صَوْغ عناصر الاتفاق، أو بدؤوا صياغة عناصر الاتفاق. فالمصدران منقولان في المعاجم،كما ذكر د.إميل[٢٢٣].
- ويصح القول: ضخُم حجم فلان أو تضخّم. وتخطئة "تضخّم" هنا مردودة **بقاعدة المطاوعة**. فقياس المطاوعة لـ"فعّل" هو "تفعّل". وذكر د.إميل[٢٢٤] أنّ غريب غرباء، هذا هو الصواب عند بعضهم، و"غريب أغراب" غير صحيحة. تقول: في البلاد غرباء كثيرون. ويصحّ عند د.إميل: أو أغراب كثيرون. فقد يكون المفرد كلمة "غرُب". والوزان "فُعُل" يجمع جمعاً قياسياً على "أفعال"، نحو: عُنُق أعناق، خُلُق أخلاق، طُنُب (الحبل) أطناب[٢٢٥].
- وهناك مسائل كثيرة صُحّحت اعتماداً على قواعد الصرف، وقد تُردف بأدلة أخرى، ووافق د.إميل آراء الذين صححوا هذه المسائل[٢٢٦]. فمن ذلك، الأعضاء الرئيسة أو

---

[220] السابق: ص١٣٠ -١٣١. ينظر النحو الوافي(٤/ ٧٤١ -٧٤٢)، "وأحال د.إميل إلى محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة، في دور انعقاده الثالث، ص٤ ".

[221] السابق: ص١٥٦. وينظر: عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع، ص٦٥.

[222] السابق: ص١٧٣.

[223] السابق: ص١٨١ - ١٨٢.

[224] السابق: ص١٨٣.

[225] السابق: ص٢٠٢ - ٢٠٣.

[226] ينظر المرجع السابق، الصفحات: ص٢٤٤-٢٤٥-٢٥٤.

الرئيسية[٢٢٧] نفس رؤوف أو رؤوفة[٢٢٨]، فلان رحيم ورَحُوم [٢٢٩] ورضاي ورضائي[٢٣٠]، رياح وأرياح وأرواح جمع (ريح)[٢٣١]. فلان مَسوق إلى كذا، أو مُساق إليه(مَقُود إليه)[٢٣٢] سَهْم تجمع على أَسْهُم وسِهام، ويصح: على سُهُوم[٢٣٣] امرأة شكور وشكورة[٢٣٤]، رجال صُبُر أو صَبُورون[٢٣٥]. هذا صُحُفِيّ[٢٣٦] أو صَحَفِيّ. مصاير ومصائر[٢٣٧]. مضايق ومضائق[٢٣٨]. إنسانة طموح وطامحة وطموحة[٢٣٩]. امرأة عجوز أو عجوزة[٢٤٠]. مؤلفات[٢٤١] عِدَّة أو عديدة. فتاة غِرّ وغِرَّة[٢٤٢] وغريرة. (قليلة الخبرة والتجربة). وفلانة غَيُور أو غيورة، وجمع غيور: غُيُر أو غيورون. فاكِهِيّ أو فاكهاني[٢٤٣] الحقوق القَبَلِيّة[٢٤٤] أو القبيلية. امرأة قتيل وقتيلة[٢٤٥] مَلُومٌ ومُلامٌ[٢٤٦]، ومُلِيمٌ. رجل مدني[٢٤٧] أو مديني.

---

[227] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (ط١)، ص١٤٢.

[228] السابق: ص١٤٣.

[229] السابق: ص١٤٥.

[230] السابق: ص١٤٧.

[231] السابق: ص١٥١.

[232] السابق: ص١٦٣.

[233] السابق: ص١٦٢.

[234] السابق: ص١٧٠.

[235] السابق: ص١٧٦.

[236] السابق: ص١٧٦.

[237] السابق: ص١٨٢.

[238] السابق: ص١٨٥.

[239] السابق: ص١٨٧.

[240] السابق: ص١٩٣.

[241] السابق: ص١٩٤.

[242] السابق: ص٢٠٣.

[243] السابق: ص٢١٣.

[244] السابق: ص٢١٥.

[245] السابق: ص٢١٧.

[246] السابق: ص٢٤٣.

[247] السابق: ص٢٤٥.

ويبدو من منهجه هذا أنّه يأخذ بالقواعد الراجحة والمرجوحة، ويحكّم مذاهب النحو المختلفة، لا فرق عنده بين بصري أو كوفي أو غيرهما، فهو يلتمس القاعدة النحوية التي تسوّغ الألفاظ والتراكيب السائرة، لرفع الحرج عن ألسنة الأدباء وأقلامهم.

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

إن نظرة عجلى في فهرس القرارات المجمعية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤م) تدل بجلاء على اتساع الحيّز الذي شغله المستوى الصرفي في قرارات المجمع. فمثلاً اشتمل الباب الأول من القرارات (وعنوانه: في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة) على مئة وسبعة وثلاثين قراراً. **كان نصيب الصرف منها نحو مئة قرار**[٢٤٨].

ولا تختلف المقاييس أو الأدلة المعتمدة في القواعد الصرفية عما اعتمد في القواعد النحوية. فهي قائمة على الاستدلال بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والنثر، والقياس، وكلام العلماء، وآرائهم، وأمْن اللبس...

وكثير من القرارات الصرفية مبني على القواعد المعروفة في علم الصرف، ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أنّ قسماً آخر أيضاً من القرارات مبني على القليل، أو على الوجوه المرجوحة، بحجة الشيوع والحاجة الماسة إلى توسعة القياس ليلبي المطالب العلمية والحياتية المستجدة، ويستوعبها.

ومن أمثلة ذلك إجازة المجمع إثبات الهمزة في النسب إلى كيمياء، على أنّ الهمزة للإلحاق أو التأنيث؛ استناداً إلى ما نقله الصبان، ولكن قلب هذه الهمزة واواً عند النسب أولى[٢٤٩].

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما جاء من القرارات المجمعية في **صيغ المبالغة**. فالمعروف أنّ صيغ المبالغة القياسية المشهورة خمسة: هي فعّال، مِفعال، فَعُول، فعيل، فَعِل. وأمّا صيغ المبالغة الأخرى فهي سماعية، كمِفْعَل(مِدْعَس)، وفِعِّيل و مِفْعِيل(للمداوم على الشيء): مثل: سِكّير، ومِعْطير، وفُعَلَة، مثل: هُمَزَة، ولُمَزَة، وضُحَكَة. وفاعول: مثل: فاروق وحاطوم وهاضوم، وفُعال، مثل: طُوال وكُبار، وفُعّال، مثل: كُبّار وحُسّان[٢٥٠]. ولكن المجمع أصدر قرارات تنص على قياسية بعض هذه الصيغ. منها: قرار: " صيغة (فِعِّيل - بكسر الفاء وتشديد العين -

---

[248] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤) الفهرس الصفحات من (هـ - ك).

[249] السابق: ص١٣٩ .

[250] الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ط٢ ، ص٩٧ ، وسعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ط٣، ص١٩٨ .

لإفادة المبالغة[251] وكذا الأمر فيما يتعلق – بقرار – "اطراد صوغ فُعَلَة – بضم الفاء وفتح العين – للدلالة على الكثرة والمبالغة "[252]. والمشهور أنّ صيغة "فَعِيل" دالة على المبالغة أو صفة مشبهة، ولكن استقراء د.مصطفى جواد أمثلة مسموعة كثيرة[253] جاءت على هذا الوزن، قاده إلى اقتراح قياسيتها، وبعد دراسة، أقرّ المجمع هذا المقترح، فأصدر قراره: "صوغ (فَعِيل) للدلالة على المشاركة، كالجليس، والنديد، والكليم، والخصيم، والخليل، والخليط... إلخ"[254].

وهناك بعض القرارات التي تناولت مسائل مختلفاً فيها، كقرار لحوق التاء لاسم المكان، كالمَزِلَّة – بكسر الزاي – (لموضع الزلل)، والمَظَنَّة – بفتح الظاء، وقد سُمع فيها الكسر أيضاً – (لمكان الظنّ، والمدْبَغة، والمزْرَعة.... إلخ)[255].

فبعض النحاة يرون أنّ لحوق هذه التاء سماعي، وعلى ذلك كثير من النحاة المتأخرين. ولكن مراجعة أمثلة سيبويه لهذه المسألة قادت لجنة المجمع إلى الذهاب بأن سيبويه كاد يسوّي بين اسم المكان مع التاء ومن دونها، ولم ينبز الأمثلة الواردة بالتاء برداءة أو قِلَّة. وأحصى بعض المجمعيين من أمثلة هذه الصيغة المسموعة نحو ١٢٦ ستة وعشرين ومئة مثال.

واستناداً إلى هذا كله أصدر المجمع قراره بجواز إلحاق التاء باسم المكان من مصدر الفعل الثلاثي[256]. وهناك قرار مجمعي آخر مشابه لوزن اسم المكان السابق (مَفْعَلة) ولكنه

---

[251] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٥٢. يمكن أن تصاغ ألفاظ على صيغة فِعِّيل – بكسر الفاء وتشديد العين – من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي، للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثمّ يجوز أن يُصاغ من مصدر الثلاثي – لازماً كان أو متعدياً – لفظ على صيغة فِعِّيل، بكسر الفاء وتشديد العين، لإفادة المبالغة".

[252] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ص٥٢ /ونص القرار: " يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فُعَلَة – بضم الفاء وفتح العين – كضُحَكَة، وصفاً للمذكر والمؤنث، للدلالة على التكثير والمبالغة، وإذا أدى الصوغ من المعتل اللام إلى لَبْس، وجب التصحيح، فيقال: سُعَيَاة من سَعَى، ودُعَوَة من دعا".

[253] بلغت: زُهاء: ٤٠ أربعين مثالاً. المرجع السابق: ص٥٦.

[254] السابق: الصفحة نفسها.

[255] السابق: ص٥٧. والنحو الوافي (٣/ ٣٢٥ – ٣٢٦).

[256] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ص٥٧. الهامش. النحو الوافي (٣/ ٣٢٥ – ٣٢٦). قال عباس حسن: "وقد أباح مؤتمر المجمع اللغوي القاهري (في دورته الثالثة والثلاثين التي بدأت في آخر يناير سنة ١٩٦٧ م زيادة التاء للتأنيث في مَفْعَلة (صيغة اسم المكان) مطلقاً، أي: سواء كثر في المكان الشيء أو لم يكثر... ".

مشتق من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد[٢٥٧].

ويندرج تحت مدّ رُقعة السماع وتوسعته قرارات مجمعية كثيرة، منها ما يتعلق بأوزان مصادر الثلاثي، فالمشهور أن ضوابط مصادر الأفعال الثلاثية تقريبية، أو غالبة ولكنها ليست مطردة[٢٥٨].

ولكن المجمع قرّر **جعل مصادر الثلاثي، وبعض أوزان المطاوعة، والتعدية، وأسماء الآلة قياسية**. جاء في المعجم الوسيط: "كما راعت اللجنة في صياغتها لمواد المعجم ما أقرّه المجمع من قرارات في مختلف دوراته السابقة، مثل:

١- قياس المطاوعة من (فَعْلَلَ وما أُلحق به، وهو: تَفَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُه فتدحرج).

٢- قياس تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة.

٣- قياس المطاوعة لفَعَّلَ مضعف العين، وهو: تفعّل.

٤- قياس صيغة استفعل لإفادة الطلب أو الصيرورة.

٥- قياس صنع مصدر من كلمة بزيادة ياء مشددة وتاء، وهو المصدر الصناعي، كالحرية، والإنسانية. أمّا أوزان مصادر الأفعال فجعلها المجمع قياسية.

٦- قياس صوغ مصدر على فُعال من الفعل اللازم المفتوح العين، للدلالة على المرض، نحو: دُوار، وصُداع.

٧- قياس صوغ مصدر على وزن فَعَلان للفعل اللازم المفتوح العين، إذا دلّ على تقلّب أو اضطراب، كثَوَرَان وغَلَيان.

٨- قياس صوغ مصدر على وزن فِعالة من جميع أبواب الثلاثي للدلالة على الحرفة أو شبهها، كتجارة، وزراعة.

٩- قياس صوغ اسم على وزن مِفْعَل كمِبْرَد، أو مِفعال كمنشار، أو مِفْعَلة، كمطرقة. من الفعل الثلاثي للدلالة على الآلة التي يُعالج بها الشيء، ويضاف إلى هذه الصيغ الثلاث فعّالة، كخرّاطة، وسمّاعة.

١٠- قياس صوغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي[٢٥٩] اللازم والمتعدي.... كحمّال، وصوّام ....

---

[257] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٤٨.

[258] ابن يعيش: شرح المفصّل (تحقيق د. إميل يعقوب)، (٤/٥٢)، عباس حسن: النحو الوافي، (٣/ ١٩٣) وما بعدها. وسعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية (ط٣)، ص١٨٦ – ١٨٧. ولكنّ الحملاوي في شذا العرف. عدّ هذه الضوابط قياسية (ص٩٠ – ٩٣).

[259] المعجم الوسيط (مقدمة الطبعة الأولى، ص١٣ – ١٤) (بتصرف قليل).

وفي أفعل التفضيل " أجاز المجمع جمع "الأفعل" على الأفاعل، وصوغ مؤنثه على "الفُعْلى"، على نحو مطّرد"[٢٦٠].

وبالإجمال يبدو أنَّ عدداً غير قليل من المذكرات التي بنى المجمع قراراته عليها، تناول أصحابها مسائل سماعية، ولم يقس الجمهور عليها، ثم جعلوها قياسية، إمّا استئناساً برأي عالم، وإما اعتماداً على رأي كوفي، وإمّا بناء على إحصاء أمثلة مسموعة متناثرة شكلت كثرة كافية للقياس عليها برأي جمهور المجمعيّين.

---

[260] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة مجموعة القرارات من الدورة ٢٩ – ٣٤)، (١/١٥١)، ونص القرار: "يختلف النحاة في جمع التفضيل المقترن بالألف واللام على الأفاعل، وفي تأنيثه على الفُعْلى، فمنهم من ذهب إلى أنّ جمعه على الأفاعل وتأنيثه على الفُعْلى مقصوران على السماع، ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلك قياسي، مستندين إلى أنّ اقترانه بأل يبعده عن الفعلية، من حيث إنّ الأفعال لا تدخلها الألف واللام، وذلك يدنيه من الاسمية، ولما كان هذا الرأي أقرب إلى التيسير، فإن اللجنة تقرر أنه يجوز جمع أفعل التفضيل المقترن بالألف واللام على (الأفاعل)، ويلحق به ذلك المضاف إلى المعرفة، وأنه يجوز تأنيثهما على (الفُعْلى)".

الفصل الثامن

الاحتجاج بالقواعد النحوية

مدخل:

لا حاجة لنا في إبانة أهمية علم النحو ومنزلته بين علوم العربية، فهذا أمر من المسلّمات التي لا تستدعي الاستكثار من الأدلة أو البراهين وهذه قطوف يسيرة ممّا قيل في هذا العلم.

النحو هو ميزان اللغة الذي به تستقيم، وباختلاله تختل؛ إذ لا يتأتى للمحدثين أن ينسجوا على منوال الفصحاء إلا بعد أن يضربوا بسهم وافر في النحو، وأن يُلمُّوا بقواعده الأساسية. قال ابن الوردي:

جَمِّلِ المنطقَ بالنَّحوِ فَمَنْ   يُحْرَمِ النَّحْوَ فَبِالنُّطْقِ اخْتَبَلْ[1]

حقاً يختبل المنطق إذا غاب عنه النحو، فهو الحصن المنيع الذي يحمي الكلام من غائلة اللحن، وهو زينة للنطق تمنحه البهاء. وصدق من قال: " النحو في الكلام كالملح في الطعام". فلا نكهة للطعام إذا اختلّ الملح فيه أو غاب عنه. وهذا شأن الكلام، يعتريه القبح والفساد إذا لم يسر على هذي الضوابط النحوية.

والنحو -كما هو معلوم- من العلوم التي استأثرت بنصيب وافر من علوم العربية. فبابه القياس، بل معظمه مقيس. ألم يقل قائلهم:

إنّما النحوُ قياسٌ يُتّبَعْ   وبهِ في كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ

فالقياس أسُّ النحو وجوهره، والنحو عون للمتعلم، في معظم أبواب العلم. فقواعده تذلل السبيل أمام اللسان والقلم، لحمل ما لم يُسمع على ما سُمِع. فلسنا بحاجة إلى أن نسمع كل المشتقات التي فاهت بها العرب، بل تكفينا نماذج منها ومُثُل قائمة على قواعد محددة لنقيس عليها ما لا يحصر من الأمثلة. ونُسِبَ إلى أبي علي الفارسي قول معناه: لأَنْ أُخطئ في خمسين مسألة بابها السماع أهون عليَّ من أخطئ في مسألة واحدة بابها القياس.

ولهذا كلّه وغيره من الأسباب، أحلّ علماء التصحيح اللغويّ القياس النحوي منزلة مرموقة في أعمالهم. وجعلوه بعد السماع. بل ذهب بعضهم إلى تخطئة أقوال منقولة عن الفصحاء، بحجّة أنه لم تكن لهم قواعد يلتجئون إليها ويحتصمون بها.

---

[1] من لاميته المشهورة، ومطلعها:

اعْتَزِلْ ذِكْرَ الأغاني والغَزَلْ   وقُلِ الفصلَ وجانِبْ مَنْ هَزَلْ

ولا شكّ في أنّ النحو كان واسع المتناول في التحكيم اللغوي. فما من مصحّح لغويّ إلا لجأ إليه في التصويب، أو التخطئة؛ لذا كان قميناً بفصل مستقل. فجاء هذا الفصل يضمّ نماذج من اعتماد العلماء على النحو في أعمالهم.

١- الكسائي(١٨٩)هـ:

يُعَدّ الكسائي إمام مدرسة الكوفة. قال ابن هشام: "وسُمع أعرابي يقول بعد انقضاء رمضان: يا ربّ صائمه لن يصومَه، ويا رُبّ قائمه لن يقومَه. وهو ممّا تمسّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي"[2]. **يبني الكسائي-هنا-على قول نادر مسموع،** وليس على قاعدة نحوية، ولكنّ الحكم النحوي الذي أقرّه صار معياراً يحتكم إليه في مسائل اللغة، وصار ينقله العلماء عنه، وكثيراً ما اعتمد في العصر الحديث مجمع اللغة العربية في القاهرة على آراء الكسائي وغيره من الكوفيين.

ونقرأ فيما عُزي إلى الكسائي من أقوال في النحو، **فنجده يجيز مسائل كثيرة لا يوافقه عليها جمهور البصريين،** فمن ذلك:

- **في الإعمال:** أجاز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي[3]، والجر بعد خلا إذا تقدمتها ما[4]، والنصب في الاستثناء المفرّغ[5]..

وفي حروف الجر: أجاز أن تدخل (مِنْ) على جميع حروف الصفات إلا على الباء واللام[6].

- **وفي الموصول:** أجاز أن تكون الصلة جملة إنشائية[7]، ولكنه في اللغة خلافه في النحو، فلا يقبل إلا فصحى اللغات، ويصل به التمسك بهذا المقياس إلى ألاّ يقيس بعض اللغات التي نطقت بها العامة على ما سمعه هو، ويذهب إلى تلحينها، فمن ذلك: تخطئة العامة في الخلط بين صيغتي: فَعَل وأَفْعَل. فخطأ من نطق بالأفعال الآتية بالألف.

صَرَفَ[8]، وشَغَلَ[9]، وحَرَمَ[10]، وكَبَتَ[11]، وخصى[12]، وحاط[13]، ودفق[14]، ووَعَدَ شراً[15]: وخطّأ من ينطق بالأفعال الآتية بغير الألف: أشكل[16] على الأمرُ وأغلق[17] وأعْيَيْتُ[18] وهو الذي يصرح

---

[2] المغني: (١٤٢/١)، ط١.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، (تحقيق د. إميل يعقوب)، ١٠٠/٤.

[4] السيوطي: الهمع، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٧هـ (نسخة مصورة في دار الفكر بيروت)، ٢٣٣/١.

[5] السابق: ٢٢٣/١.

[6] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٠٢، ٥٠٤، (أدب الكاتب: باب دخول بعض الصفات على بعض).

[7] السيوطي: الهمع ٨٥/١.

[8] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، ص١٠١.

[9] السابق: ص١١٠.

بأنه قد سمع الصيغتين(فَعَل وأفْعَل) عن العرب في مواد كثيرة، حيث يقول: "قلّما سمعت في شيء فَعَلْتُ إلا وقد سمعت فيه أَفْعَلْتُ"[19].

ولكنه لا يقيس ما خلطت فيه العامة بين صيغتي (فعل وأفعل) على سماعه.

ولا ندري – على وجه اليقين– ما الذي حداه على ذلك. ومن الاحتمالات التي يمكن بها تعليل هذه الظاهرة:

– قد تكون له آثار أخرى في تصحيح اللحن وفيها شيء من التسامح اللغوي، بقبول(الفصيح). ولكن لم تصل إلينا هذه الآثار. والناظر في قوائم كتب لحن العامة يجد أن كثيراً من هذه الكتب ما زال مفقوداً.

– قد تكون نسخة كتابه "ما تلحن فيه العامة "(وهي الأثر الوحيد الذي وصل إلينا) في مجـال اللحن غير مكتملة. و لو جاءتنا كاملة لقرأنا فيها أمثلة على (الفصيح) وعدم اقتصاره (علـى الأفصح).

– التباعد الزمني بين مصنفاته:

وهذا ما أدى إلى وقوع التناقض بين آرائه، فلا يخرّج بعض ما تلحن فيه العامة على ما سمعه هو. وهو القائل: "قلّما سمعت في شيء فَعَلْتُ إلا وقد سمعت فيه أَفْعَلْتُ" ذائع.

– قدّم الكسائي كتابه (ما تلحن فيه العامة) للخليفة هارون الرشيد[20]، وهو من الخلفـاء الـذين عُنُوا بالعلم وأهله، ففي ترجمته أخبار كثيرة تؤكد حبه العلم وتشجيعه العلماء، فلا يكاد يخلـو مجلس من مجالسه من مناظرة أو مناقشة لمسائل فقهية ولغوية[21]. ومن جلسائه القاضي أبـو يوسف صاحب أبي حنيفة، واليزيدي النحوي والكسائي نفسه، وغيرهم، لذا ليس من المستبعد

---

10 السابق: ص١١٩.

11 السابق: ص١٣٣.

12 السابق: ص١٣٣.

13 السابق: ص١٣٦.

14 السابق: ص١٣٧.

15 السابق: ص١١٠.

16 السابق: ص١١٩.

17 السابق: ص١٢١.

18 السابق: ص١٢٨.

19 أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي: مراتب النحويين، ص٧٤. السيوطي: المزهر: (٢/٤٠٧).

20 الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب: ص٦٩، ٩٩ ط١.

21 السيوطي :الأشباه والنظائر ١٢٥٩ ٣/ ٢٢٤ .

وينظر الزجاجي :مجالس العلماء، ص٩، ٢٠ ، ٣٠، ٣٢، ٣٥، ١٩٥، ٢٥٧ .

أن يكون الكسائي قد حرص على الاحتجاج بفصحى اللغات أخذاً بالاعتبار علم الرشيد والعلماء الذين يختلفون إلى مجلسه. وتجدر الإشارة إلى أنّ اتجاه (الأخذ بفصحى اللغات) ظلّ مهيمناً على تصانيف الكوفيين بعد الكسائي. فالذين ألفوا في التصحيح اللغوي من الكوفيين، كالفراء وثعلب، نجد أنهم ساروا في الاتجاه نفسه. والكسائي، وهو إمام الكوفيين سلك هذا النهج، (التشدد في مسائل اللغة والتسامح في النحو)، فاقتفى الفراء وثعلب أثره.

هذه الافتراضات وغيرها تظل قائمة، حتى تظهر معلومات في مخطوطات تُحقّق لاحقاً تضيء هذه القضية، أو تعنّ فيما بعد للباحثين تعلات أخرى تعضدها أدلة تتوافرت لهم. تقطع الشك باليقين.

٢- ابن السكيت(٢٤٤)هـ:

لم يكن للنحو نصيب وافر في كتاب ابن السكيت (إصلاح المنطق)؛ وذلك لأنه كتاب يرمي إلى إصلاح مفردات وأبنية لغوية مسموعة غالباً، وليست مقيسة. أما المسائل القياسية فموضعها كتب النحو والصرف.

ولكن مبحث العدد استأثر باهتمام ابن السكيت لكثرة تداوله؛ فأفرد له باباً خاصاً بَسَطَ فيه معظم أحكامه[22]. فتناول تذكير العدد وتأنيثه، وتعريفه بـ (أل) التعريف، وعرض أمثلة للعدد على وزن فاعل.

وفي مناقشته أحكام العدد يجمع بين قواعد البصريين والكوفيين. فمن ذلك: "وقال الكسائي: إذا أدخلت في العدد الألف واللام فأدخلها في العدد كله، فتقول: ما فعلت الأحدَ العشرَ الألفَ الدرهم. والبصريون يدخلون الألف واللام في أوله، فيقولون: ما فعلت الأحد عشرَ ألفَ درهم. ويقولون: هذه خمسةُ أثواب، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: هذه الخمسةُ الأثواب، وإن شئت قلت: خمسةُ الأثواب، وإن شئت قلت: الخمسةُ الأثوابُ، وأجريتها مُجرى النعت "[23].

ومن المباحث النحوية التي ذكرها في كتابه، بعض أحكام أسماء الأفعال [24].

٣- ابن قتيبة(٢٧٦)هـ:

لم تشغل المسائل النحوية في أدب الكاتب حيّزاً واسعاً، فالغالب عليه الاهتمام بمسائل اللغة وأبنيتها. ومن المسائل النحوية التي عرضها في كتابه، قولهم شتان ما بين كذا وكذا. وافق ابن قتيبة الأصمعي في عدم احتجاجه بشعر ربيعة الرَّقّيّ، عندما خطّأه في قوله:

لشتّانَ ما بينَ اليزيدينِ في النّدى ... يزيدِ سُلَيمٍ والأغرِّ ابنِ حاتمِ

---

[22] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٢٩٨ - ٣٠٣.

[23] السابق: ص ٣٠٢، ٣٠٣.

[24] السابق: ص ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢.

ونص ابن قتيبة على أنّ العرب: " **يختزلون من الكلام** ما لا يتم الكلام على الحقيقة إلاّ بـــه، **استخفافاً وإيجازاً**، إذا عرف المخاطب ما يعنون به، نحو قوله ذي الرُّمّة يصف حميراً:

فلمّا لَبِسْنَ الليلَ أو حين نَصَّبَتْ　　　له من خَذَا[25] آذانها وهو جانحُ

خُبِّرْتُ عن الأصمعي أنه قال: أراد: أو حين أقبل الليلُ نصبت آذانها وكانت مسترخية، والليل مائل على النهار، فحذف"[26]. فـ"حين" ظرف مضاف إلى جملة (أقبل الليل) المحذوفة.

وفي "باب" دخول بعض الصفات على بعض" يذكر ابن قتيبة أنّ **بعض حروف الجر يدخل على بعض**، "فمِنْ" تدخل على "عِنْدَ" تقول: جِئْتُ مِنْ عنْدِك، وتدخل علـــى "عَــنْ". قـــال: ذو الرُّمّة:

....　　　إذا نَفَحَتْ مِنْ عَنْ يمينِ المَشَارِقِ[27]

وفي الباب نفسه يشير ابن قتيبة أيضاً إلى تعاقب حروف الجر على المعاني: و"إلى" بمعنـــى "مع " "يقال: إنّ **فلاناً** ظريف عاقل **إلى** حَسَبٍ ثاقب،أي **مع** حَسَبٍ.....وقال ذو الرُّمّة:

بها كُلُّ خَوَّارٍ إلى كلِّ صَعْلَةٍ　　　........................[28]

أي: مع كلّ صعلة.

وفي " باب ما يكسر ويفتح" استدلّ ابن قتيبة ببيت للكميت على بناء "عُــشَار" مـــن **صفات الأعداد المعدولة**. قال: " ويقال: أُحَاد وثُنَاء، وثُلاث ورُبَاع، كل ذلك لا ينصرف، ولم نسمع فيما جاوز ذلك شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت:[29]

....　　　............خِصالاً عُشَارا

وأُجري هذا المُجْرى"[30].

---

[25] الخذا: استرخاء الأذن. المعجم الوسيط(خذا).

[26] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٢١٤. يريد: فحذف جملة "أقبل الليل".

[27] السابق: ص٥٠٣ . صدره: "وهيفٌ تهيجُ البَيْنَ بعد تجاورٍ". ديـوان ذي الرمـــة (١/ ٢٤٨)، وشـــرح الجواليقي: ٣٤٩.

[28] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥١٦. (الديوان ١/ ١٨٨)، وشرح الجواليقي: (طبعة مكتبة القدسيّ بالقاهرة)، ص ٢٧٠. الخوَّار من الجمال: الرقيق الحسن، وجمعه: خوَّارات. والصَّعْل: الطويل. والصَّعْلَة: الدِّقة والنحول والخِفّة في البدن. والأصعل: دقيق الرأس والعنق. المعجم الوسيط: (خار، صَعَل). وفي شـــرح أدبِ الكاتـــب للجواليقي(طبعة دار الكتاب العربيّ – بيروت):

بها كلُّ خَوَّارٍ إلى كلِّ **صَلْعَةٍ**　　　........................

ويبدو أنّ إحلال " صلعة" محل "صعلة" سهو طباعيّ.

[29] شرح الجواليقي: ٣٩٢ – ٣٩٣. والبيت بتمامه:

فلم يستر يثوك حتى رميـــــــــــــت　　　فوق الرجال خِصالاً عُشاراً

[30] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٦٧.

٤- ثعلب(٢٩١)هـ:

غلبت على كتاب (الفصيح) عناية ثعلب بضبط الأبنية واللغات، التي يغلب عليها السماع لمفردات شاع استعمالها، وبدا للمصنف أن ضبطها ضروري لتقويم الألسنة، وهي في الغالب سماعية. أما المسائل النحوية فلم يتوقف عندها ثعلب؛ لأن القواعد القياسية تولت تصحيحها. ومن التصحيحات النحوية التي أوردها ثعلب:

"باب ما يقال بحرف الخفض"

" تقول:سخرت منه وهزئت به "[31]. وبمراجعة ما يتصل بتعدية هذين الفعلين (الأول بمن، والثاني بالباء) نجد أن ثعلباً تبع في ذلك الكسائي[32] وغيره. ودليل الكسائي قوله تعالى: ﴿ لا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ .....﴾[33]. وقال ابن درستويه: "والعامة تقول: سَخِرت بك، فتعدّي الفعل بالباء، على التشبيه بهزئت به . ومن يزعم أن حروف الجر تتعاقب يجيز ذلك، وثعلب وأصحابه يعتقدون جواز التعاقب. وقد ردّ على العامة، سَخِرْتُ به، وصوّب سخرت منه "[34].

وللكسائي وثعلب آراء في النحو تختلف عن آرائهما في اللغة. ويبدو- كما أشرنا في الحديث عن هذه المسألة في (مقاييس الكسائي)- أن لهما في اللغة منهجاً أكثر تشدداً، فلا يقبلان إلا الفصحى من اللغات، ويقبلان في النحو وجوهاً أقل فصاحة بل قليلة أو نادرة، فيبنيان على الشاهد الواحد ولا يعتد الكسائي إلا بما سمعه في رحلاته لجمع اللغة التي أنفق فيهما أربع عشرة قنينة .

٥- الزبيدي (٣٧٩)هـ:

كانت القواعد النحوية سنداً لتصحيحات الزبيدي في كتابه"لحن العامة" في نحو ستة مواضع. ولا تعني قلة هذا العدد ضعف شأن هذا المعيار في ردّ مسائل اللحن.

فالمصحّح اللغوي همُّه أن يجلّي الصواب فيما يصل إليه من أغلاط شاعت على ألسنة العامة والخاصة؛ ولذا تراه يتلمّس الدليل الذي يدفع به الغلط، لا فرق عنده بين أن ينتمي الدليل إلى حقل صرفي أو نحوي أو دلالي، أو معجمي. فكثرة الأدلة من أحد هذه الحقول أو المستويات لا تعني أنه الأَوْلى أو المقدّم على سواه. بل إنّ الأمر يرجع إلى طبيعة الغلط الذائع. فهي التي تستدعي الدليل، وهي التي تقود المصحّح اللغوي إلى أن يكثر من إيراد أدلة تنتمي إلى مستوى لغوي ما، أو أن يُقلَّ من سَوْق أدلة منتمية إلى مستوى لغوي آخر.

ومن اللحون التي دفعها الزبيدي ومُعوِّله قواعد النحو،قول عامة زمانه: "جاء القوم مَعْدا فلان".

---

[31] ثعلب: الفصيح (التلويح في شرح الفصيح)، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص٢٦ .

[32] الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تحقيق د.رمضان عبد التواب، ص١٠٨ .

[33] سورة الحجرات: الآية١١ .

[34] ابن درستويه: تصحيح الفصيح ، ص١٦٨، ١٧٠، ١٧١ .

والصحيح: ما عدا فلاناً. **فقعلا الاستثناء "عدا، وخلا" يجوز أن نجرّ بهما أو ننصب.** وإذا دخلت عليهما "ما" تعيّن النصب بهما[35]. والزُّبيديّ في تصحيحه معتمد على قاعدة من قواعد الاستثناء.

وفي سياق تصحيح لحن العامة، يورد الزبيدي مجموعة أبيات شعرية قرأها مدوّنة بخط أبيه[36] دون عزو، فيستوقفه أحد أبياتها وهو قول الشاعر:

فَلَوْ لِي قلوبُ العالَمينَ بأسْرِها لمَا ملأَتْ لي منه مَعْتَبَةٌ قَلْبا

ويرتاب في صحة قول الشاعر: "فلو لي قلوب العالمين"، لأنّ "لو" لا يليها إلاّ الفعل، ظاهراً أو مضمراً، إلاّ مع "أنّ"[37].

ومن لحن العامة نُطْقُهم **(أي) التي للتفسير**: أيْ، بمدة في أوّلها. والصواب: أيْ. قال الزبيديّ: "وحكى بعض أصحابنا عن أبي عليّ، عن ابن الأنباري، عن أحمد بن يحيى. قال:

---

35 قال ابن مالك: وحيثُ جرّا فهُما حرفانِ كما هُما إنْ نصبا فِعْلانِ

وفي شرح ابن عقيل(١/ ٦٢٠) : "أي: إنْ جررْتَ بـ(خلا) و(عدا) فهما حرفا جر، وإنْ نصبت بهما فهما فعلان، وهذا ممّا لا خلاف فيه".

36 قال الزبيدي: "ووجدت بخطّ أبي رحمه الله -أنشدنا محمد بن حميد الجرجاني، كاتب علي بن عبد العزيز، قال: أنشدنا أبو علي محمد بن عبد الصمد:

تَجَنّى عليّ إذْ يعاتبني ذنْبا فأخْرتُ عُتْبى فامتلا قلبُهُ عَتْبا

وبعده بيت الشاهد:

فلو لي قلوبُ العالَمينَ بأسْرِها لَما ملأتْ لي منهُ معتبةٌ قَلْبا

معاتبةُ السِّلْفَيْنِ تَحسُنُ مرةً فإنْ أدْمَنا إكثارَها أفسدا الحُبّا

إذا شئتَ أنْ تُقْلى فزُرْ مُتتابعاً وإنْ شئتَ أنْ تزدادَ حُبّاً فزُرْ غِبّا

لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٨٩ –٩٠.

قوله: "عُتْبى"معناه: رضا. والعَتْب: الأمر الكريه، أو اللوم. المعجم الوسيط: (عَتَب).

السِّلْف: زوج أخت الزوجة. (لحن العامة :ص٨٨)، والمعجم الوسيط (سلف).

37 الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٩٠ . قال ابن هشام: المغني(١/٢٩٦ –٢٩٨): "لو: تختص بالفعل، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسّره ما بعده. أو اسم منصوب كذلك، أو خبر لكان محذوفة، أو اسم هو في الظاهر مبتدأ وما بعدها خبر ......". وقال: "تقع (أنّ) بعدها – يريد: لو – كثيراً، نحو:

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ

وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيبويه: بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤوّل بالاسم بالوقوع بعد لو، كما اختصت (غُدْوة) بالنصب بعد (لدُنْ)، و(حين) بالنصب بعد (لات)......".

إذا فسَّرتَ فِعْلك بأيْ رددْتَهُ على نفسك، وإذا فسَّرتهُ بإذا رددْتَهُ على المخاطب، وذلك نحو: لبثتُ بالمكان، أي: أقمتُ به، وإنْ قلتَ: إذا، قلتَ: أقمتَ به[38].

وشاع على ألسنة العامة في الأندلس، وكثير من الخاصة قولهم: نَحْوُ أخفش، وشِعرُ أخطل، وشعر أعشى. فدفع الزُّبيديّ هذا، وأوجب ردّ الألف واللام لتصبح: نحوَ الأخفش وشعرُ الأخطل، وشعرُ الأعشى. وحجّته القاعدة النحوية التي لا تجيز حذف الألف واللام من النعوت المطلقة على أعلام مشهورة، ولم يقس على ما سمع من قولهم: هذا عيُّوق طالعاً، وهذا يوم اثنين مباركاً فيه[39].

٦- الحريري (٥١٦)هـ:

لم تكن القواعد النحوية متسعة عند الحريري؛ لأنّ المسائل الصرفية واللغوية كانت غالبة على كتابه. ومن أمثلة اعتماده على القواعد النحوية في التصحيح اللغوي، النماذج الآتية:

وخطّأ الحريري قولهم: الحمد لله الذي كان كذا وكذا، لأنهم **حذفوا الضمير العائد** إلى اسم الله تعالى، والصواب عنده أن يقال: الحمد لله، إذْ كان كذا وكذا منه، أو يقال: الحمد لله الذي كان كذا وكذا بلطفه أو بعونه أو بفضله. فبهذا الضمير المحذوف يتم الكلام وتنعقد الجملة، وتنتظم الفائدة[40]. ولحذف ضمير الصلة أحكام مفصلة في كتب النحو. قال الشهاب الخفاجي: "...وكأنه – يريد الحريري – لم يسمع قول النحاة في المتون إنّ العائد يحذف باطراد كثيراً، وتفصيله لشهرته غني عن الإعادة"[41]. ولكن كثرة حذف العائد مقيدة بضوابط مفصّلة في مبحث الاسم الموصول. فبعد أن قال ابن مالك في ألفيته بكثرة حذف العائد، أورد شروطاً لهذا الحذف، فصّلها ابن عقيل بقوله: وإن كان مجروراً بحرف فلا يحذف إلا إن دخل على حرف مثله: لفظاً ومعنى، واتفق العامل فيهما مادة، نحو: مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، فيجوز حذف الهاء، فتقول: مررتُ بالذي مررتَ. قال الله تعالى:﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[42]، أي: منه.

---

[38] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٥٩ – ١٦٠. وجاء في معجم النحو، ط٢ ص٦: " إذا التفسيرية: تأتي في موضع (أي) التفسيرية في الجمل، وتختلف عنها في أنّ الفعل بعد (إذا) للمخاطب، تقول: استكتمتُهُ الحديث إذا سألته كتمانه".

[39] الزبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٦٣.

[40] الحريري: درة الغواص، ص٢١٩، ٢٢٠.

[41] الشهاب الخفاجي: شرح درة الغواص، ص٢٠٩.

[42] سورة: المؤمنون: الآية ٣٣.

وتقول: مررتُ بالذي أنت مار، أي: به........فإن اختلف الحرفان لم يجز الحذف، نحو: مررت بالذي غضبتَ عليه، فلا يجوز حذف عليه، وكذلك: مررتُ بالذي مررتَ به على زيد، فلا يجوز حذف(به) منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو: مررتُ بالذي فرحتُ به، فلا يجوز حذف به"[43]. وبحسب الضوابط التي فصّلها ابن عقيل يبدو أن الصواب ما ذهب إليه الحريري، لا ما علّق به الشهاب الخفاجي على المسألة بعبارته العامة التي سبق ذكرها.

وقول بعض الخاصة: سأل عنك الخيرُ، في جواب مَنْ قال: سألتُ عنك، عبارة يردُّها الحريري. وحجّتُه أنّ هناك **خلطاً في الإسناد**. فإسناد السؤال إلى الخير فيه دليل على أن الخير جاهل عن المسؤول عنه، وهذا ذم لا يرومه المتكلم. والصواب -عنده- أن يقال: "سُئل عنك الخير، أي: كان من الملازمة لك والاقتران بك بحيث يُسأل عنك "[44].

وخطأ الحريري قولهم: حكّني جسدي، والصواب عنده: أحكّني جسدي؛ لأنه هو المحكوك، وليس الحاكّ. وكذا قولهم: اشتكت عين فلان، والصواب: اشتكى فلان عينه، لأنه هو المشتكي لا هي[45].

واستدلّ الحريري **بالمعنى المرتبط بالإسناد** في تخطئة من قال: رَكَضَ الفرس (بفتح الراء)، وقد أقبلت الفرس تَرْكُض بفتح التاء، والصواب أن يقال: رُكِض بضم الراء. وأُقبلت تُركَض بضم التاء. قال الحريري: "وللعامة وبعض الخاصة عدة أوهام في إسناد الفعل إلى من فُعل به، يماثل وهمَهُمْ في قولهم: رَكَضَتْ الفرس. وقولهم: قد حَلَبَتْ ناقته رِسْلاً[46] كثيراً، ولم تحلب شاته إلا لبناً يسيراً. فيسندون الحلب إلى المحلوبة، وهو موقّع بها، ووجه القول: كم حُلِبَتْ ناقتُك، وكم تُحلَبُ حَلُوبَتُك؟ وما أشبه ذلك"[47].

ونقل ابن برّيّ عن ابن بطوطة أنّ (ركض) **يتعدى ويلزم** من باب (رَجَعَ ورَجَعْتُهُ) فيقال: ركضْتُ الدابةَ: استحثثتُها، وركضَ الطائرُ والفرسُ أسرعا[48]. والحريري يأخذ بالأفصح. كما يمكن أن يحمل ما خطّأه الحريري- في مسائل الإسناد- على **المجاز العقلي**. كقولنا: ليله قائم ونهاره صائم. ولكن الحريري لم يخرّج هذا القول الشائع على المجاز.

---

[43] شرح ابن عقيل، (١/ ١٧٣ – ١٧٥).

[44] الحريري: درة الغواص: ص١٨٤ .

[45] الحريري: درة الغواص: ص١٧٦ .

[46] الرِّسْلُ: الرِّسل: اللَّبَنُ. الزمخشري: أساس البلاغة (رَسَلَ)، ص ٢٣١.

[47] السابق: ص١٧٥ – ١٧٦ .

[48] حواشي ابن بري وابن ظفر: ص١٦٢ .

ولم يوافق الحريري الذين لا يفرقون بين العبارتين الآتيتين: زيد يأتينا صباحَ مساءَ، وزيد يأتينا صباحَ مساءٍ. ففي العبارة الأولى دلالة على إتيان زيد في الصباح وحده، وفي العبارة الثانية دلالة على إتيان زيد في الصباح والمساء[49]. وكذلك انتقد الحريري الذين لا يفرقون بين قولنا: لا رجلَ في الدار، وقولنا: لا رجلٌ في الدار. فلا في الجملة الأولى نافية للجنس، وفي الثانية نافية للوحدة[50].

واستدلَّ الحريري بمبحث (الحكاية) في عدة مواضع من كتابه، منها:

عدم ارتضائه تغيير صيغ الأمثال: فلا يصحّ عنده قولهم للرجل المضيع لأمره المتعرِّض لاستدراكه بعد فوته: الصيفَ ضيَّعْتَ اللبن- بفتح التاء- والصواب أن يخاطب بكسرها، وإن كان مذكراً، لأنه مثل، والأمثال تُحكى على أصل صيغتها وأوليّة وضعها[51].

وكذا قول الرجز:

قالت له وهو بعيشٍ ضَنْكِ   لا تُكْثِري لومي وخَلِّي عنكِ

فزوجة الراجز تخاطبه بصيغة المؤنث حاكيةً ما قاله لها رداً على ملامتها له، عندما كان يبذِّر ماله[52].

ولم يُجز الحريري نصب كلمة(الناس) في بيت ذي الرُّمة، لأن ذا الرُّمة حكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به:

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً   فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

ونصب كلمة الناس يجعل الانتجاع مما يُسمع، وما هو كذلك كما يقول الحريري[53].

ولم يقبل قولهم: سامَرّا(بفتح الميم) والصواب: سُرَّ مَنْ رأى، لأن المسمى بالجملة يحكى على صيغته الأصلية، كما يقال: جاء تأبّط شراً[54].

وخطّأ الحريري إعراب أسماء الأعداد في حالة العدّ: واحدٌ، اثنانِ، ثلاثةٌ، أربعةٌ، والصواب عنده بناؤها على السكون في هذه الحالة، فيقال: واحدْ(بسكون الدال)، وكذلك: اثنانْ، ثلاثةْ، أربعةْ، وكذلك بقية الأعداد. قال: "اللهم إلاّ أن تُوصف أو يُعطف بعضها على بعض، فتعرب حينئذ بالوصف؛ كقولك: تسعة أكثر من ثمانية، وثلاثة نصف الستة، والعطف كقولك:

---

[49] السابق: ص٢٦٢ .

[50] السابق: ص٢٦٤. وينظر: ٢٦٥، ٢٦٦ ، ٢٦٧، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

[51] الحريري: درة الغواص ،ص٢٣٧ .

[52] السابق: ص٢٣٨ .

[53] السابق: ص٢٣٨ .

[54] السابق: ص٢٤٤ .

واحد، واثنان، وثلاثة، وأربعة، لأنها بالصفة وبالعطف صارت متمكنة، فاستحقت الإعـــراب، وعلى هذا الحكم تجري أسماء حروف الهجاء"[55].

في العصر الحديث:

٧- إبراهيم اليازجي(١٩٠٦)م:

لم يكن الاستدلال بالقياس النحوي عند اليازجي واسعاً إذا ما قورن بالسماع الذي كان أوسع نصيباً من الأدلة كلها. وفيما يأتي أمثلة من استدلاله النحوي:

والتوكيد في مقام لا يحتاج إلى توكيد يُعَدّ خطأ عند اليازجي، ومن أمثلة ذلك: خرج في موكب يبلغ خمسة آلاف عداً، أو: قُتل في هذه المعركة ما يقارب خمسة آلاف عــدداً. وكقولهم: دخلت عليه فإذا عنده رجلان اثنان. فالتوكيد لا يُلجأ إليه إلا عند دفع التوهمّ أو تقوية المعنى[56]. ويرى أنّ استعمال 'هاته' الإشارية موضع 'هذه' ليس بالفصحى ولا الفصيحة"[57].

ويخطّئ اليازجي قولهم: " **أوشك السقوط**، أي: قاربه، فينصبون بعده مفعولاً به "كما يخطّئ قولهم: هو موشكٌ على الموت بمعنى: هو مشرف عليه. والصواب – عنده – أوشك فلان أن يفعل كذا. ويقول: 'ولا يبنى منه اسم للفاعل في المشهور. وأمّا (أوشك) المتعدي فسُمع بمعنى (أسرع)، يقال: أوشك فلانٌ الخروجَ، وليس من الباب الذي نحن فيه"[58]. وتجدر الإشارة إلـــى أنّ ابن مالك قال في الألفية:

واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكادَ لا غَيْرُ، وزادُوا (مُوشِكا)[59]

"ويقولون: واروا الميّتَ الترابَ، أي: واروه في التراب، فيحذفون الحرف، ويبقون(التـــراب) مفعولاً فيه، وهو خطأ، لأنّ **التراب من أسماء المكان المختصة، فلا يصلح للظرفية**"[60].

ولا يخفى أنّ الفعل– هنا – يمكن تضمينه فعلاً يتعدّى إلى مفعولين، كقولنا: أسكنوه ونحـــوه. ولكن اليازجي– كما نعلم – لا يأخذ بالتضمين والمجـــاز – إلا نـــادراً – لتخـــريج أخطـــاء شائعة[61].

ويدخلون (مِن) على (منذ). وكلتا الكلمتين تدل على ابتداء الغاية، والصواب حذف أحـــدهما، وذلك كما في قولهم: رأيته من منذ خمسة أيام[62].

---

[55] السابق: ص٢٣٢ – ٢٣٣ .

[56] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/ ٦١) .

[57] السابق: (١/٦٣).

[58] السابق: (١/٥٦) .

[59] ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص(٢٠: أفعال المقاربة).

[60] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/ ٦٧) .

[61] السابق: (١/ ١٣ –المقدمة).

"ويقولون: ليس زيد ليفعل كذا، فيأتون باللام في خبر ليس على أنها لام الجحود، مثلها في قولك: لم يكن ليفعل كذا، وهو خطأ، لأنَّ هذه اللام لا تدخل إلا في خبر كان المنفية، كما هو مقرَّر في كتب النحاة"[62].

والمسموع تأخير "نيِّف" يقال: عشرون ونيِّف، ومئة ونيِّف، ومن الخطأ تقديمه، كقول بعضهم: نيِّف وعشرون ديناراً. ويرى اليازجي- أيضاً- أنَّ الصحيح: يُنيف من" أناف" الرباعي، أو: ينيِّف(بالتشديد)، ولكن القول الشائع: جاء بعدد: ينوف على كذا (أي: يزيد) غير صحيح"[64].

الخلط بين لام التقوية ولام التعدية: فمن ذلك قولهم: " أمكن له أن يفعل كذا، يعدّونه باللام وهو متعدّ بنفسه. لم يرد في شيء من كلام المتقدمين إلا كذلك. تقول: أمكنه من كذا، أي: جعلته يتمكن منه، مثل: مكّنته بالتشديد"[65].

ويقول اليازجي: "..وكأن أوَّل مَنْ أدخل هذه اللام- ولم نجدها في كلام أحد قبل ابن بطوطة- سمع قول القائل: هذا الأمر ممكن لي، فتوهمّ أنها لام التعدية فأجراها على الفعل، وإنما هي لام التقوية، مثلها في قولك :زيدٌ محبٌ لي، وعجبت من ضربك لعمرو، وهذه اللام تزاد بعد الصفة والمصدر لتقوية عملهما كما تقرَّر في كتب النحاة، ولا تُزاد بعد الفعل لاستغنائه عن التقوية، فلا يقال: "أحببت لزيد، ولا ضربت لعمرو"[66].

زيادة الواو خطأ:

"ويقولون: زيد كاتب كما وأنه شاعر، فيزيدون واواً بين ما المصدرية وصلتها، وهو من أغلاط العامة والصواب ترك الواو"[67].

استعمال "مهما" غير متصدّرة:

"ويقولون: هو لا يرجع عن غيّه،ولو مهما بذلت[68] له من النصح، يريدون: ولو بذلت له من النصح مهما بذلت، إلا أنَّ مهما لا تقع هذا الموقع، لأنَّ لها الصدر. فالصواب أن يقال: ولو بذلت له من النصح ما بذلت، أو لا يرجع عن غيّه مهما بذلت له من النصح. والمشهور

---

[62] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/ ٦٥) .

[63] السابق: (١/ ٦٨).

[64] السابق: (١/ ٥٧.).

[65] السابق: (١/ ٨٣-٨٤).

[66] السابق: (١/ ٨٣-٨٤).

[67] السابق: (١/ ٨٣-٨٤).

[68] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٥٤.

وقوع فعل الشرط مضارعاً بعد (مهما) ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة، أجاز وقوع فعل الشرط ماضياً بعد (مهما) وأخواتها من أدوات الشرط. واليازجي-كما نعلم- حريص على الأفصح، فكان من الأولى أن يأخذ بالمشهور[69].

ومن الأخطاء الشائعة **إدخال "هل" على النفي**، وهي مخصوصة بالإثبات، كقولهم: هل لا يجوز أن يكون الأمر كذا وكذا؟ وهل لم تزر زيداً؟ وهل ليس عمرو في الدار؟ قال اليازجي: "وأكثرهم يكتب (هل لا) كلمة واحدة على حدّ كتابة (هلاّ) التحضيضية. وقد وقع مثل هذا لابن الجوزي في كتاب (عقلاء المجانين) حيث قال: "هلاّ يدلّ هذا على نقصان العلم؟ والصواب استعمال الهمزة في كل ذلك"[70].

وممّن خطّأهم اليازجي: ابن خلدون في **استعماله "مازال" بمعنى "مادام"**. قال اليازجي: "ومن الغريب أنّ ممّن سقط في هذا ابن خلدون، حيث قال في الفصل الخامس من الكتاب الأول: ولا تزال الصناعات في التناقص مازال المصر في التناقص، اللهم إلاّ أن يكون هذا من غلط النسّاخ، ولعله الأقرب".

وقال اليازجي معلّلاً خطأ هذا الاستعمال: "ويقولون لا آتيك ما زلت حيّاً يريدون ما دمت حياً، فيجعلون(ما) قبل زال مصدرية زمانية، ولا يخفى أنّ معنى(مازال): ما انقطع، فإذا جُعلت(ما) مصدرية على فرض صحة استعمال الفعل بدون[71] النفي أو شبهه، كان المعنى: لا آتيك مدة انقطاعي عن الحياة، وهو عكس المراد"[72].

واستند اليازجي إلى القواعد النحوية فخطّأ الأقيسة الخاطئة التي خالفتها؛ فمن ذلك **الفصل بين "إذا" وما أضيفت إليه**، كقولهم: إذا لا سمح الله حدث كذا وكذا، أو: إنْ لا سمح الله حدث كذا. فيفصلون بين "إذا" وما أُضيفت إليه، وبين "إنْ" وشرطها، وكلاهما لا يجوز. والصواب تأخير الجملة المعترضة"[73].

ويقولون: قلت له أنْ يفعل كذا. و"أنْ" **لا تقع بعد لفظ القول**، والصواب: قلت له لِيَفْعلْ -بلام الأمر- وإن شئت حذفت اللام وأبقيت الفعل مجزوماً أو رفعته. ومن الأول قول الراجز:

---

69 السابق:(١/٨٤ – ٨٥).

70 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(١/ ٧٧).

71 والأفصح حذف الباء.

72 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/٨٦).

73 إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر)، ص ٥٨.

قلتُ لبوّابٍ لديه دارُها تأذن فإني حمُها وجارُها[74]

ومن الثاني قول المهلهل:

قُلْ لبني بكرٍ يردّونَهُ أو يصبروا للصيْلمِ الخنفقيق

وربما زاد بعضهم الباء قبل "أنْ"، وإنما تزاد الباء في مثل هذا إذا كان القول بمعنى الرأي أو المذهب، لا على أصل معناه[75].

وخطّأ اليازجي قولهم: رأيته أكثر من مرة، وجاءني أكثر من واحد. والمرة والواحد لا يحتملان معنى التفضيل. ففي التفضيل مفضّل ومفضّل عليه اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما على الآخر فيها، وهذا لا يتحقق هنا. والذي عليه العرب استعمال "غير". يقولون: رأيته غير مرة، وجاءني غير واحد[76].

وخطّأ من قال: رجل مفسود السيرة، وقد انفسد؛ لأن "فسد" لازم فلا يصاغ للمجهول، ولا يُبنى منه مطاوع لذا خطّأ الحريري في مقامته الحجرية في قوله: "عيشي المنكدر". فلم يرد "انكدر" بهذا المعنى في المعجمات[77]. فلم يقبل أن يكون "انكدر" مطاوعاً لـ"كدر".

وقول السيوطي في المقامة "الوردية": "والأشرف مِنْ كلِّ ريحانٍ فخراً"، صوابه: حذف "أل" أو "من" فهما لا تجتمعان مع أفعال التفضيل، فيقال – مثلاً–: هذا أخي الأكبر، أو أخي الذي هو أكبر مني. وقس على ذلك[78].

ومن هذا قول ابن العطّار:

وقُلْ لعليلِ الطَّرْفِ عنّي بأنّني صحيحُ التصابي والفؤادُ عليلُ

٨- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

كان استدلال النجار بالقواعد واسعاً، لأنّ مسائل كثيرة من كتابه تؤول إلى علم النحو. ومن أمثلة تلك المسائل الآتية:

نبّه محمد علي النجار على خطأ تعريف المضاف إلى كلمة (كل) الواقعة صفة دالة على الكمال، وذلك في القول الشائع: "هذا عالمٌ كُلُّ العلم". فكلمة (كل) في هذا القول وأمثاله ينبغي أن تضاف إلى نكرة مماثلة للموصوف لفظاً ومعنى، وإن كان الموصوف معرفة، أضيفت (كل) إلى اسم ظاهر مماثل له لفظاً ومعنى. تقول: عمرُ الرجلُ كُلُّ الرجلِ، وعمرُ

---

[74] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص٨٧-٨٨.

[75] السابق: (طبعة مطبعة مطر بمصر، ط١)، ص ٥٨-٥٩. الصَّيْلَم: الداهية تستأصل ما تصيب، أو السيف. المعجم الوسيط: صلم. الخنفقيق: الداهية، أو صوت حوافر الخيل. اللسان:خفق.

[76] السابق: (طبعة مطبعة مطر بمصر، ط١)، ص ٦١.

[77] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة مطبعة مطر)، ص ٢٩.

[78] السابق: (طبعة مطبعة مطر بمصر، ط١)، ص ٦٤.

سياسيٌّ كلُّ سياسيٍّ. فيجب أن يطابق المضاف إلى(كلّ) الكماليّة موصوفها، لفظاً ومعنى، وتعريفاً وتنكيراً، وحجة النجار في تخطئة هذا القول الشائع ما أورده ابن مالك في شرح الكافية،وابن هشام في المغني[79].

ويستدل بما جاء في حواشي المتأخرين؛ ومن ذلك قوله: "وقال الأمير في حاشيته: قوله: فتدل على كماله؛ أي: في جنسه، (فكلّ) مؤوّلة بالمشتق؛ أي: الكامل؛ فمن ثَمّ وقعت نعتاً هنا "[80].

ورفض النجار **دخول الواو على بل**، في نحو: "هذا الرجل حاذق في العلوم التاريخية واللغوية **بل** والعلوم التطبيقية "فيقول: "ومن يمعن فيه يرَ فيه مخالفة لما أثبته النحويون ودوّنوه في كتبهم. ففيه دخول بل، وهي من حروف العطف على الواو وهي أيضاً عاطفة، وذلك مما يأباه النحويون وينكرونه..."[81].

وخرّج النجار الأسلوب الشائع: "**تفضلتم سعادتَكُم بمنحي كذا، تفضلوا سعادتُكم بقبول التحية** "، على النصب والرفع في "سعادتكم ". قال: " وقد استحكم الأسلوب...في أقلام الكتاب، ويكاد يكون من العسير تنيهم عمّا اعتادوا، وصَرْفُهم عمّا درجوا عليه، فلا مناص من تخريجه وبحثه من ناحية العربية...ويبدو أنه يجوز الوجهان: الرفع والنصب؛ فالرفع على أنّ سعادتكم بدل اشتمال من الضمير. ومن المقرر في النحو أنّ إبدال الظاهر من ضميري الحاضر- ضميري المتكلم والمخاطب- يجوز في بدل الاشتمال...ومن هذا قول: النابغة الجعدي:

بلغْنا السماءَ مجدُنا وسماؤنا وإنّا لنرجو فوقَ ذلكَ مَظْهَرا

فقوله: مجدُنا بدل اشتمال من الضمير " نا "وهو ضمير المتكلم. ومن أمثلة ابن مالك في الألفية: " كزُرْهُ ابتهاجَكَ استمالا ". ولا يصح أن يخرّج "سعادتكم " على أنه عطف بيان؛ وذلك أنّ عطف البيان لا يكون ضميراً ولا تابعاً للضمير؛ لأنّ عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات، فكما لا يُنعت الضمير لا يُعطف عليه عطف بيان، فهذا توجيه الرفع.

وأمّا النصب فإنه يكون على الاختصاص، " فسعادتكم" نصب بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخصّ[82].

ومن الأساليب التي نظر فيها، واستساغها بعد تمحيص نحوي؛ **جميلٌ هو الوفاءُ، نفوسٌ عالية تلك التي يحملُها الأباةُ**[83].

---

[79] محمد علي النجار: مجلة الأزهر ، المجلد ١٧،الجزء ٣ ،ص١١٨.

[80] السابق: ص١١٩.

[81] السابق:المجلد ١٧، الجزء٦، ص٢٦٦-٢٦٧.

[82] محمد علي النجار: " لغويات "، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٠م، المجلد ٢١، الجزء: ٥، ص ٥٢٠-٥٢١.

ومما ردّه ولم يجد له وجهاً: ما أن- بفتح الهمزة- قدم محمد حتى أقبل عليه المهنئون، على ضوء ما تقدّم من البيان يصح كذا، فقط أرجو منك كذا[84]. أمّا قولهم: " أنْعِمْ بك وأكْرِمْ " فلم يجد لها وجهاً سوى ما قاله الرضي في شرح الكافية في مبحث التعجب: " وقد يُبنى من غير متصرف؛ نحو: ما أنْعَمَ وما أبْأسَ "[85]. وهو هنا يقيس على الشاذ أو المسموع نادراً.

ومن الأساليب التي أجازها عملاً برأي الكوفيين والأخفش والمبرد وابن برهان من البصريين زيادة الواو في: " لا بد وأنّ... كما وأنّ ". لكنه عقّب على ذلك بقوله: " ومع هذا ينبغي الرجوع إلى الأسلوب اللاحب، وترك بنيّات الطريق[86].

وهناك مجموعة من الكلمات العاميّة أبان النجار أنّ لها أصلاً في الفصحى، ولم يكن غرضه يتجاوز ذلك إلى القول بالأخذ بها. فمن ذلك: انْرَبْهْ، عَنّهْ، ومِنّهْ[87]، محمد باع كتابُهْ، يا علي انظر في كتابَكْ، يازينبْ الزمي دارِكْ[88]. أوزني القلم، ورَبّني القلم[89].

---

[83] السابق: المجلد ٢٦، الجزء ١٩، ٢٠، ص ١١٠٥ (ذو القعدة ١٣٧٤هـ - ٢٦ يونيو ١٩٥٥م). فالأسلوب الأول فيه الإضمار قبل الذكر، وهذا خلاف أصل الإضمار. ويتخرّج الأسلوب على أحد أوجه ثلاثة:

أ- أن في التركيب قلباً. والأصل الوفاء هو جميل. فالوفاء: مبتدأ أول، و"هو" مبتدأ ثانٍ، و"جميل": خبره، والجملة خبر الوفاء، وسوّغ الإضمار قبل الذّكر تقدُّم المرجع في الرتبة.

ب- أن يكون "هو" مبتدأ، و"الوفاء": بدل منه، و"جميل": الخبر، والإضمار قبل الذّكر سائغ في هذا الموطن. [يشير إلى البدل، وهو من المواضع التي يجوز فيها الإضمار قبل الذّكر. ينظر: ابن هشام، المغني: ط١، (٢/٥٤١/٥٤٤). ومن باب الاستئناس يمكن إيراد بيتي شعر جُمعت فيهما المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، علماً بأنّ ابن هشام ذكر تلك المواضع:

ومَرْجِعُ الضّميرِ قدْ تأخّرا لفظاً ورتبةً وهذا حُصِرا
في بابِ"نِعْمَ"، و"تنازُعِ العَمَلْ" و"مضمَرِ الشّأنِ" و"رُبَّ"و"البَدَلْ"

ينظر: د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة(ط١)، ص ٨٠.

ج- أن يكون ترتيب الجملة في الأصل: الوفاء جميل هو. "فالوفاء": مبتدأ، و"جميل": خبره، و"هو": توكيد للضمير المستتر في "جميل".

والأسلوب الثاني: "نفوسٌ عاليةٌ تلك التي يحملُها الأباةُ. ليس فيه سوى تقديم الخبر. فالأصل: تلك التي يحملها الأباةُ نفوسٌ عاليةٌ"].

[84] السابق: ص ١١٠٧- ١١٠٩. وفي قولهم: ما أنْ قدم... وصوابه: كسر الهمزة؛ على أنّ "إنْ" نافية مؤكدة لـ"ما"، كما يؤكَّد اللفظ بمرادفه، وقولهم:" على ضوء استدل النجار على التعدية بـ"في" بدلاً من"على" بما جاء في ذيل أمالي القالي: دَعْني أمشِ في ضوءِ رضاك، وقوله تعالى:﴿يكادُ البرقُ يَخْطَفُ أبصارَهُمْ، كلّما أضاءَ لهم مَشَوْا فيه﴾. سورة البقرة: الآية: ٢٠. وقولهم: فقط أرجو منك كذا. الوارد في الاستعمال أن تأتي "فقط" في أعقاب الكلام.

[85] السابق: الصفحة نفسها.

[86] السابق: المجلد ٢٦، الجزء ١٠، ص ٥٩٤.

حضرت أو كتبت إليك لا لألومك: ذكر النجار أن هذا الأسلوب وقع في كتابة الإمام عبد القاهر (٤٧١)هـ [90]، وأتبع ذلك بمناقشة قادته للدعوة إلى اطّراحه، وهجْره هجراً طويلاً "[91]. ولكن جاء بعد ذلك بتخريج فيه (إبعاد وتكلف)[92] وهو أن يُقدر المعطوف عليه أمراً عاماً غير ما في حيّز الإضراب أو الاستدراك، فيقال: "كتبت إليك لأمر تحمده لا لألومك بل لأشكرك..." [93]، ثم عقّب قائلاً: "... مع الوصية بأن يُتَجَنَّبَ- يريد هذا الأسلوب- ويُهْجَر" [94]. ففي الأسلوب الشائع: "كتبت إليك لا لألومك "اكتفى برأي أبي حيان في قبوله[95].

وخطّأ النجار البحتري في وضعه (أم) موضع (أو) في قوله:

أهلاً بذلكُمُ الخيالِ المُقبِلِ   فَعَلَ الذي نَهْواهُ أمْ لَمْ يَفْعَلِ

لأنّ (أم) تقع بعد همزة التسوية، أو بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين، وقد تقع للإضراب بمعنى (بل)، مع الهمزة ودونها. وما جاء في بيت البحتري ليس مما نصت عليه قاعدة (أم). يقول النجار: "وقد يقال في تسويغ هذا: إنه بناه على تقدير سواء؛ أي: سواء أفعل الذي نهواه أم لم يفعل، ولكن هذا التخريج يستلزم حذف سواء والهمزة، ولم يعهد مثل هذا، ولم يأت في كلام عربي يحتج به"[96].

وخطّأ أبا تمام في قوله يمدح خالد بن يزيد الشيباني.

طَلَبتْ ربيعَ ربيعةَ المُمْهَى لها   فتفيأتْ ظِلاً له ممدودا[97]

87 السابق: المجلد ٢٦، الجزءان:١٣، ١٤، ص٧٦٣.

88 السابق: المجلد٢٦: الجزءان:١٥، ١٦، ص٨٩٩.

89 السابق: شوال ١٣٧٤هـ – مايو ١٩٥٥م، المجلد ٢٦، الجزءان: ١٧- ١٨، ص ١٠١٠.

90 محمد علي النجار: لغويات،مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥١م، المجلد ٢٢، الجزء٥، ص٤١٦. وفي عنوان المبحث: حضرت إليك لا ألومك بل لأشكرك لا فرق بينهما إلا في كلمة (كتبت وحضرت)، والصياغة التركيبية واحدة.

91 السابق.

92 السابق: ص٤١٧.

93 السابق: ص٤١٧.

94 السابق: ص٤١٧.

95 السابق: ص٤١٥-٤١٦.

96 السابق: المجلد ٣٠، الجزء(٤،٥) ص٣٤٧.

97 وقوله: طلبت، أي: ناقته التي حملته إلى الممدوح، وربيع ربيعة مجاز عن خالد الشيباني، وشيبان من ربيعة، والمُمْهَى: صفة للربيع، وهو من أمْهَى النصل إذا أحدّه ورَقّقَهُ، كأنه يريد: "الذي حثها بالأمل والرجاء فيه على الإسراع إليه، أو من أمهيت الفرس إذا أرخيتُ له من عنانه". المجلد ٢٦، الجزء١٠، ص٥٩١.

ونرى في الشطر الأخير أن (تفيأت) تعدى إلى الظلّ بنفسه. وذلك غير ما جاء في اللسان؛ لذا قال النجار: "وهذا الخطأ–أي تعدي (تفيأ) بنفسه– قديم"[98]. ويروى الشطر الثاني: "فوَرَدْنَ ظلّ ربيعةَ الممهودا "فلا خطأ فيه على هذه الرواية"[99].

ولكنّ أبا عمرو الداني في خطبة كتابه (التيسير)، حيث يقول: "فأجبتكم إلى مـا سـألتموه، وأعملت نفسي في تصنيف ما رغبتموه". أورد ذلك في مناقشة العبـارة الـشائعة: "رغبـت التعلم". قال: "والخطأ في تعدية الرغبة قديم، فقد قال أبو عمرو الداني المتوفى سنة ٤٤٤هـ في خطبة كتاب"التيسير"...إلخ"[100].

ووافق النجار ابن السكيت (٢٤٤هـ) في رفض الأسلوب الشائع منذ القـديم، وهـو: الحمد لله الذي نجح محمود، وذهب الشهاب الخفاجي إلى تصحيح هذا الأسلوب معتمداً على أن عائد الموصول يحذف باطراد. غير أن النجار عدّ حذف العائد هنا غير مستقيم وهو ليس من المواضع التي يحذف فيها العائد، لأن المراد لا يظهر في حالة حذفه، فلم تتحقق قاعدة أمْنِ اللبس ليصحّ الحذف[101].

ويقول النجار: "ليس أضرّ بالمروءة من قلة المال، ليس أفضل من علي. وقع السؤال عن هذا التركيب، وكيف يقرأ(أضرّ) أبالرفع أم بالنصب؟..."

استظهر النجار قراءة (أضرّ)و(أفضل) بالرفع، على أن كلاً منهما اسم ليس والخبـر محذوف والتقدير؛ ليس شيءٌ أضرُّ بالمروءة من قلّة المال موجوداً. وليس عندنا أفضلُ مـن عليٍّ مثلاً[102]. اعتمد على ما جاء في شرح الأشموني وحاشية الصبان. وقد عزا الأشـموني جواز حذف خبر /ليس/ إلى فريق من النحويين، منهم ابن مالك في التـسهيل. ونقـل عـن الدماميني أن سيبويه حكى: ليس أحدٌ؛ أي: هنا. وقال الصبان: إن جواز حـذف خبـر لـيس مذهب الفراء[103].

وفي أسلوب: "ما قرأت لا فقهاً ولانحواً، فلان لا ينفع لا في حقير ولا في جليل".

---

98 السابق: المجلد ٢٦، الجزء ١٠، ص٥٩١.

99 السابق: لمجلد ٢٦، الجزء ١٠، ص٥٩١.

100 السابق:١٩٥٥م، المجلد٧، الجزء٣، ص٢٧٣.

101 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء٣، ص٣٢٠–٣٢١.

102 في قوله: " والتقدير: ليس شيء أضرُ...موجوداً". "أضرُ": ليست اسماً لـ "ليس"، بل هي: صفة لاسم "ليس"، إلاّ إذا قلنا: حُذف الموصوف وحلّت الصفة محلّه. وقياساً على هذا التقدير قد يحسن أن يكون تقدير العبارة الثانية: "وليس عندنا أحدٌ أفضلُ من عليٍّ مثلاً".

103 السابق: المجلد ٢٥، الجزء ٣، ص٣٢٢ . ينظر: الصبان: حاشية على شرح الأشموني: (٣٢٣/١).

اعتمد النجار على قواعد النحاة في تخطئة هذين الأسلوبين. فالمرضيّ عند النحاة دخول (لا) النافية غير العاملة على الخبر أو الحال أو النعت أو المعرفة. وإذا دخلت على واحد من هذه الأربعة وجب تكرارها. أما إن دخلت (لا) غير العاملة على غير هذه الأربعة فالأسلوب مردود. والفصيح أن يقال: ما قرأت فقهاً ولا نحواً، وفلان لا ينفع في حقير ولا في جليل. وجاء شيء من ذلك في كلام ابن المقفع وابن الرومي، فحكَمَ عليه بالخطأ؛ لأنهما مولّدان[104].

ولكننا نراه في موضع آخر يحتجّ بشعر البحتري[105]. وتجدر الإشارة إلى أن المواضع التي نلمس فيها اضطراب معايير النجار قليلة، إذا ما قيست بالمواضع التي بدت فيها معالم مقاييسه محددة، خالية من التناقض.

٩- د.مصطفى جواد(١٩٦٩)م:

كان استدلال د.مصطفى بالنحو واسعاً، ومن أمثلة ذلك:

يخطئ الدكتور مصطفى جواد مجيء كلمة "ضد" منصوبة دائماً وكأنها ظرف. و"الضِّدّ". -عنده- صفة وليست ظرفاً. وهي معربة وليست ملازمة للنصب، وتُثنّى وتُجمع. فيقال: "هذا تلقيح ضِدُّ الجُدَري، برفع ضدّ أي ضمّ الدّال، وبدؤوا تلقيحاً ضِدَّ الجُدَري، بنصب ضِدّ، وابتدؤوا بتلقيح ضِدِّ الجُدَري، بجرّ الضدّ، وهذان تلقيحان ضِدّا المَرَضَيْن، وهذه تلقيحات أضدادُ الأمراض المتوطّنة". وهناك خطأ آخر في استعمال كلمة ضِدّ، يصححه الدكتور مصطفى بقوله: "وأقبح ممّا ذكرنا قولهم: فلان يحارب ضدّ الاستعمار، وأمثاله، فينعكس المعنى عليهم، وينطقون بضدّ ما يريدون، لأنّ معنى: يحارب ضِدّ الاستعمار هو: يحارب مخالفَ الاستعمار، فهو مؤيد إذاً للاستعمار.....[106]".

ويفرّق الدكتور مصطفى جواد بين النفي بـ"ما" والنفي بـ"لا" مع الأفعال الناسخة (مازال) وأخواتها. فالصحيح -عنده- أن نقول: مازال الخلاف قائماً، ولم يزل قائماً، وما زلت أقرأ، لأنّ أفعال الاستمرار الماضية لا يكون نفيها بحرف النفي "لا" بل يكون بحرف النفي "ما" نقول: مازال قائماً... فهي كسائر الأفعال الماضية التي تكرّر معها "لا " فلا تقول: لا جاء محمد، فقط، بل ينبغي أن تكرّر "لا"، فتقول: لا جاء ولا أرسل رسولاً، فإن لم يكن تكرار، وجب أن تقول: ما جاء محمد، وكذلك "زال" وأخواتها، فليس فيها تكرار.

---

[104] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٥، ص ٤١٧-٤١٩.

[105] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٣، ص ٢١٨-٢١٩. وينظر ابن هشام: المغني (١/٢٦٧-٢٦٩)، ط ١.

[106] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٥٦- ٥٧. وبيان ذلك: أنّ المحارب لشيء مخالف له، فعندما يقال: يخالف مخالف الاستعمار، التقى الضدان فتدافعا وسقطا. وكأنه: نفي النفي، ونفي النفي إثبات كما هو معلوم. وينظر مجمع اللغة العربية: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب. وفيه: جواز قول الكتّاب: شنّ ضدّه الحكم... رأى المؤتمر: أنّ كلمة "ضد" يمكن أن تكون صفة لمصدر محذوف، ص ١٢٣.

واستثنيت حال واحدة لاستعمال "لا" من غير تكرار، وهي حال الدعاء والرجاء، كأن: يقال: لا زال فضلك داراً، كما يقال: لا خاب سعيك، ويقال: لا برحت محفوظاً، كما يقال: لا حُرِمتَ ثمرةَ غرسك"[107].

والمقرر عند النحاة أنه لا يجوز عود الضمير على مرجع متأخر لفظاً ورتبة[108]. واستناداً إلى هذه القاعدة خطّأ الدكتور مصطفى جواد القول الشائع: أيهما أفضل: العلم[109] أم المال؟ والصواب عنده: أيّما أفضل: العلم أم المال؟

ولكن لهذه القاعدة استثناءات. فهناك سبعة مواضع يجوز فيها أن يتقدم الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، منها: ضمير الشأن والقصة[110]، نحو: "قل هو الله أحد"[111]. فمن الأولى استقراء القاعدة كاملة، قبل إصدار حكم التخطئة أو التصحيح.

وقد يأخذ الدكتور مصطفى جواد ببعض آراء النحاة، ويبني عليه أحكامه في التصحيح والتخطئة. فمن ذلك ما جاء في مسألة "قل: رأيت نيفاً وعشرين رجلاً، ولا تقل: رأيت عشرين رجلاً ونيفاً"[112].

---

[107] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٩٦.

[108] شرح ابن عقيل، وفيه: "...وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه، وأجازها أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف ....". وفي هامش الشرح المذكور: "ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً، وابن جني تابع فيه له. وقد أيدهما في ذلك المحقق الرضي...".

[109] الذي ورد في كتاب د.مصطفى جواد (قل ولا تقل ١/ ٣٤): " أيهما أفضل العلم أم المال. والصواب -عنده-: أيّما أفضل: العلم أم المال؟ بإسقاط المدة في الموضعين. والصحيح إثباتها، لأن أصل الكلمة (العلم) ثم دخلت عليها همزة الاستفهام، فالتقت همزتان في أول الكلمة، همزة الاستفهام، وهمزة الوصل في(ال)، فقلبتا مدة. ولعلّ إسقاط المدة في الموضعين المذكورين في كتاب "قل ولا تقل" ناجم عن خطأ طباعي. فالطبعة التي رجعت إليها كثر فيها الخطأ الطباعي، ومثلها النسخة الثانية من الكتاب نفسه.

[110] ابن هشام: المغني، (٢/ ٥٤١ وما بعدها) /وينظر أيضاً: د.محمد عبد الله جبر: الضمائر في اللغة العربية، ص١٠٠ وما بعدها.

[111] سورة الإخلاص: الآية (١). وينظر: د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٧٩ – ٨٠ وجاء فيه: " ...وقد جمع النحاة مواضع عودة الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة في البيتين: التاليين:

ومرجعُ الضمير قد تأخّرا ... لفظاً ورتبةً، وهذا حُصِرا

في بابِ " نِعْمَ" وتنازعِ العملْ ... ومُضْمَرِ الشأنِ و"رُبَّ"و البدلْ".

وقد صحح الدكتور إميل يعقوب العبارتين: "أيهما أفضل الصناعة أم التجارة ؟" و" أيّما أفضل الصناعة أم التجارة؟".

[112] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٢١٦ – ٢١٧.

ويعلل التصويب والتخطئة في العبارتين السابقتين بقوله: "فالنيف يستعمل... مقدماً على العقود العشرين والثلاثين والأربعين وما بعدها، فإذا بلغ العدد المئة وزاد قلت: عندي ألف دينار ونيّف، وعنده مليون دينار ونيف، وعنده ثلاثة آلاف ونيف"[113].

ويذهب الدكتور مصطفى بناء على هذا الوجه الذي اختاره من استعمالات "نيّف" إلى تخطئة إبراهيم اليازجي في كتابه "لغة الجرائد". حيث قال: ...يقولون: نيّف وعشرون ديناراً، فيقدمون النيّف، والمسموع تأخيره، يقال: عشرون ونيّف ومئة ونيّف"[114].

قال الدكتور مصطفى: " إنّ قوله: يقال: مئة ونيّف، صحيح، وقوله: عشرون ونيّف خطأ، لما ذكرت لك من أنّ النيّف تقدّم على العقود". ثم يُردف ذلك بنقول من كتاب الكامل للمبرد، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد[115].

ولعل الأولى أن يشير إلى مصدر نحوي معتمد، استمد منه وجوب تقديم "نيّف" على العقود. أمّا سوقه القاعدة دون توثيق، والاعتماد على نقول من كتاب الكامل وشرح نهج البلاغة[116] غير كاف لإصدار أحكام التخطئة والتصويب. بل إننا نجد في "كتاب النحو الوافي " ما يخالف قاعدة "نيّف" التي أوردها الدكتور مصطفى. جاء في الكتاب المذكور بشأن كلمة "نيّف" : "...لابد- في الأشهر- أن تكون صيغتها مسبوقة دائماً بعقد من العقود العددية (١٠ – ٢٠ – ٣٠ – ٤٠ – ٥٠ – ٦٠ – ٧٠ – ٨٠ – ٩٠) ولابد من عطف كلمة: النيّف على عقد، فيقال: عشرة ونيّف –عشرون ونيّف– ثلاثون ونيّف...وهكذا، ولا يصح ذكر كلمة نيّف إلا على أساس أنّ مدلولها سيزاد على عقْد عددي"[117].

١٠- محمد العدناني(١٩٨١)م:

كانت المسائل النحوية في معجمي العدناني متسعة؛ وذلك لأنّ كثيراً من قضايا الأخطاء الشائعة تتعلق بعلم النحو. ويجيز استعمال الكلمات والتراكيب المختلف في صحتها، إذا وردت في كتب النحو المعتمدة، معوّلاً على رأي البصريين أو الكوفيين، إذا وجده خالياً من التعقيد قريباً من المنطق والعقل-على حدّ تعبيره- مع إجازة رأي المدرسة الأخرى[118].

---

[113] السابق: الصفحة نفسها.

[114] السابق: الصفحة نفسها.

[115] السابق: ص٢١٦ – ٢١٧.

[116] السابق: ص٢١٦ – ٢١٧.

[117] عباس حسن: النحو الوافي: ٤/ ٥١٩ –الهامش ج .

[118] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٦.

ويسعى العدناني إلى تضييق شُقّة الخلاف بين الفصحى والعامية، لذا فقد آثر "استعمال الكلمة الصحيحة التي تتفوّه بها العامّة، على الكلمة الصحيحة التي تأبى العامة استعمالها"[119] فهو يقدّم الفصيح الشائع على الفصيح المهجور. وهذا يقضي بأن نصحّح العبارة الشائعة إذا كان لها وجه في فصيح القول أو القواعد. ولكننا نرى العدناني -في بعض المواضع- لا يلتزم هذا المقياس، فيخطّئ عبارة شائعة معتمداً على بعض وجوه القواعد النحويّة، دون أن يستقري[120] الوجوه الأخرى التي تبيح استعمال هذه العبارة. فمن ذلك قوله: "ويقولون: أيّهما أفضلُ الصناعة أم التجارة؟ والصواب: أيُّما أفضل الصناعة أم التجارة؟ لأن الضمير يجب أن يعود إلى اسم قبله، لا إلى اسم بعده[121]". والضمير (هما) جاء هنا قبل الاسمين اللذين يعود إليهما، وهذا لا يجوز"[122].

ولكن بالرجوع إلى كتب النحو نجد أنّ بعض النحاة أجازوا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في سبعة مواضع منها (البدل). قال ابن هشام (٧٦١ هـ) تحت عنوان "المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة: "وهي سبعة... السادس[منها]: أن يكون مبدلاً منه الظاهر المفسّر له كضربته زيداً "؛ قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك..."[123].

فالعبارة التي خطأها العدناني (أيُّهما أفضل الصناعة أم التجارة ؟) لها وجه عند بعض النحاة، وهي شائعة متداولة في أيامنا. فإذا كان حريصاً على ردْم الهوة بين الفصحى والعامية، وبَسْط وجوه التيسير، فمن الأولى أن يجيز استعمالاً شائعاً على ألسنة الكتاب وأقلامهم، وله وجه عند بعض النحاة وأهل اللغة.

ويخطّئ محمد العدناني من يقول: مثل هذه الأمور معروفة، بحجة أنّ كلمة "معروفة" خبر لـ"مثل" المذكّر، والخبر يجب أن يطابق المبتدأ في التذكير والتأنيث؛ لذلك وجب القول: مثل هذه الأمور معروف[124]. ولكن قد يكتسب المضاف المذكّر التأنيث من المضاف إليه المؤنث، وذلك إذا كان المعنى يصح بعد حذف المضاف[125].

---

[119] السابق: ص ١١.

[120] يستقري- في هذا السياق- أدقّ وأرجح من يستقرئ. إذ لم يذكر اللسان استقرأ بمعنى تتبّع الأمر. أمّا المعجم الوسيط فقد ذكر في مادة قرأ أن (الاستقراء) هو تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة. وفي المعجم الوسيط أيضاً(قرا): "استقرى الأشياء: تتبّعها لمعرفة أحوالها وخواصّها". وجاء في اللسان(١١/١٤٦- مادة: قرا): "قروتُ بني فلان واقتريتهم واستقريتهم: مررت بهم واحداً واحداً.

[121] يشير إلى قاعدة وجوب تقدّم مرجع الضمير.

[122] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص٣٢.

[123] ابن هشام، المغني (ط١)، ص(٢/ ٥٤١، ٥٤٦). شرح ابن عقيل: (٢/ ٢٥٠)وينظر: عباس حسن: النحو الوافي؛ (١/ ٢٦٠) . و د. محمد عبد الله جبر :الضمائر في اللغة العربية، ص١٠٠.

[124] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة(ط١)، ص٢٣٣.

[125] شرح ابن عقيل:(٢/٤٩- ٥٠- باب الإضافة).

وإذا شاع أسلوبٌ ما راح العدناني طارقاً أبواب الاستدلال باباً باباً؛ آملاً أن يقع على دليل ينقع غُلّته، فإن أعياه العثور على وجه راجح يسوّغ الشائع ويُركَن إليه في التخريج أخذ بالشذوذ والضرورة. فكثيراً ما نقع على زيادة الواو قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا. والمذهب الراجح عند النحاة-كما ذكر العدناني نفسه- يأبى هذه الزيادة. فهي من المواضع التي لا يصح فيها وقوع واو الحال بعد إلا؛ لأن الفعل ماض، فإن كان مضارعاً جاز ذلك.

غير أن العدناني اعتمد أقوالاً لم تجئ في السَّعة والاختيار، بل كانت محمولة على الشذوذ. تجلّى ذلك في ردّه على إبراهيم المنذر الذي خطّأ مَنْ زاد الواو في صدر الجملة الماضوية بعد (إلا) فزيادة الواو بعد إلا في قول ابن زريق البغدادي:

ما آبَ من سَفَرٍ إلا وأَزْعَجَهُ عَزْمٌ على سَفَرٍ بالرّغْمِ يُزْمِعُهُ

خطأ عند المنذر. قال العدناني راداً على من خطأ الأسلوب المذكور: "ولكن: قال زهير بن أبي سلمى:

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لِمُرْتاعٍ بها وَزَرا

وجاء في نهج البلاغة (في الصفحة ٢٧٩): لا يبقى بيتُ مَدَرٍ، ولا وَبَرٍ إلا ودَخَلَهُ الظُّلْمَةُ. وقال ابن زريق: ما آب من سفر (البيت)... وقال محيط المحيط، وأقرب الموارد، والوسيط: تزاد الواو بعد إلا لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، نحو: ما من أحدٍ إلا وله طمع أو حسد. ويرى النحاة أن زيادة الواو شذوذ لا يقاس عليه"[126].

فأدلة العدناني-كما لا يخفى- بيت لزهير جاء فيه هذا الأسلوب، ولكن النحاة رأوه شاذاً. وما وقع في بيت ابن زريق البغدادي المذكور هو شاذ أيضاً. أما ما نقله العدناني عن نهج البلاغة فأغلب الظن أنه أورده للاستئناس؛ لأنه لم يذكره في عِداد أدلّته التي أدْرَجها في مقدمة معجمه.

وما استدلّ به من قول محيط المحيط، وأقرب الموارد، والوسيط، لا ينهض دليلاً على المسألة؛ لأن زيادة الواو في هذه المظانّ-بحسب ما نقله العدناني- جاءت قبل الجملة الاسمية بعد إلا، ولم تأتِ قبل جملة فعلية فعلها ماض، كما في قول ابن زريق والأسلوب الشائع الذي أورده العدناني نقلاً عن إبراهيم المنذر، وهو قولهم: ما اعتلى منبرَ الخطابة إلاّ وفتن العقول.

---

[126] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٧١٠.

وقال الأشموني: "... تمتنع الواو-يريد واو الحال- في سبع مسائل:... الرابعة(أي من هذه المسائل): الماضي التالي إلاّ، نحو: ما تكلّم زيد إلا قال خيراً. وذكر الصبان أنّ وقوع الواو بعد إلا في بيت زهير: (إلا وكان لمرتاع بها وزرا) شاذ.

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: (٢٨٠/٢). وتنظر حاشية الصبان على شرح الأشموني في الموضع السابق. وعدَّ الغلاييني أيضاً وقوع الواو في قول زهير شذوذاً. قال: " ولا عبرة بشذوذ من ذهب إلى جواز اقترانها بالواو، تمسكاً بقول الشاعر(ثم أورد بيت زهير). وقال أيضاً: "قال ابن الناظم في شرح ألفية أبيه: وإن كانت (أي الجملة الحالية) مصدرة بفعل ماض، فإن كان بعد(إلا) أو قبل (أو) لزم الضمير وترك الواو". ينظر جامع الدروس العربية(١٠٠/٣). وينظر سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية ط٣، ص٢٩٥.

وتبقى زيادة الواو في هذا الأسلوب بحاجة إلى قول معتمد ورد في سعة الكلام لا في ضرائره. ولكن العدناني تلبية لمنهجه التيسيري يتسنم ذرا الضرائر والشذوذات أحياناً؛ ليطل على بقاع الصواب أو الجواز والقبول.

١١- صلاح الدين الزعبلاوي:

شغلت القواعد النحوية حيزاً ملحوظاً في تصحيحات الزعبلاوي اللغوية، وإن كان السماع المتجسد بالمعجمات وكتب اللغة والقواعد الصرفية أوفر حظاً من النحو في كتابه فخصص للنحو الفصول الآتية من كتابه:(٢، ٤، ٩، ١٠، ١١) ولمزيد من البيان نسوق الأمثلة الآتية من استدلاله النحوي:

كان الزعبلاوي يأخذ بمذهب جمهور النحاة غالباً، في المسائل التي يصححها، فمن ذلك: أَخْذُهُ برأي الجمهور في مسألة جواب(لمّا). فكثيراً ما يقع جواب(لمّا) في أساليب كتاب الدواوين فعلاً مضارعاً، كقولهم: لمّا كان النظام يجيز ذلك نوافق على ذلك التدبير، وجمهور النحاة على أن جواب (لمّا) لا يكون إلا ماضياً. وما جاء خلاف ذلك فهو ماض محذوف، أو مؤول بالماضي[١٢٧].

واحتجّ برأي الجمهور - كما أورده المبرد وابن هشام - لصحة حمل (لو) على (إن). ردّاً على أسعد خليل داغر الذي خطّأ قول الكتاب: "وليعلموا أني لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدي "، فقال: "والصواب: وإن كنت ". قال الزعبلاوي- بعد أن نقل عن المبرد وابن هشام - صحة حمل (لو) على (إن): "فمقالة الكُتّاب على هذا صحيحة فصيحة لا غبار عليها. واعتراض الأستاذ مدفوع بإجماع النصوص"[١٢٨]. ونقل عن ابن هشام ضابط حمل (لو) على (إن)، وهو: "أن الشرط متى كان مستقبلاً محتملاً، وليس المقصود فَرْضَه الآن أو فيما مضى فهي- أي: لو- بمعنى إنْ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، ولكنه قُصِدَ فَرْضُهُ الآن أو فيما مضى، فهي الامتناعية "[١٢٩].

وعقد الزعبلاوي الفصل الرابع للعدد من حيث تمييزه وتعريفه. وفي تعريف العدد يأخذ برأي الجمهور، ويلخص مسألة تمييز العدد وتعريفه بضابط جيد، فيقول: "فضابط المسألة أن المعدود مجرور إذا كان العدد مفرداً، كخمسة كتب ومئة صف، وألف تلميذ. ومنصوب فيما عدا ذلك جميعاً: كخمسة عشر كتاباً وعشرين دفتراً وواحد وستين قلماً. وحيث كان مجروراً فالتعريف له، كخمسة الكتب، ومئة الصف، وألف التلميذ. وحيث كان منصوباً فالتعريف للعدد، كالخمسةَ عشرَ كتاباً، والعشرين دفتراً، والواحد والستين قلماً. وبناء على ذلك تقول: اشتريت

---

127 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٥١.

128 السابق: ص١٣٠-١٣١.

129 السابق: ص١٣٠-١٣١.

مثنّي الكتابِ، ولا تقول: المثني كتابٍ أو المثنين كتاباً. واشتريت ألفي الكتابِ، لا تقول: الألفي كتابٍ، أو الألفين كتاباً. واشتريت خمسة آلافِ الكتابِ، ولا تقول :الخمسة آلافِ كتابٍ. واشتريتُ خمسَمِئةِ ألفِ الكتابِ، ولا تقول: الخمسَمئة ألفِ كتابٍ. تجرّ -في كل ذلك- المعدود الأخير "وتعرّفه، لأن العدد مفرد"[١٣٠]. ثم يقول: " فالذي ذكرناه لك قياس لا ينكسر... وما روَوْهُ خلاف ذلك، إمّا على قول، وإما شاذ في القياس، وإما نادر في الاستعمال، وكله لا يعدل المقيس المشهور الذي أوردناه فتأمل"[131].

والذي تجدر الإشارة إليه أنّ أمرَيْنِ يمكن أن يُستفادا من هذه الضوابط والأمثلة التي ساقها:

أحدهما: أنه لا ينص صراحة على تخطئة المذاهب الأخرى[١٣٢] في تمييز العدد وتعريفه، وقد مثّل لها وإن لم يعزها إلى أصحابها، ونَعَتَها بأنها أقوال لبعض العلماء، أو هي شاذة، أو نادرة في الاستعمال. فهو لا يدعو إلى الأخذ بها. وهذا منهج العلماء المتقدمين فيما عُزي إلى الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وهو قولهم: "أقيس على الأكثر أو الأشيع، وأسمي ما خالفني لغات". وكأن الزعبلاوي يذهب إلى القول بأن هذه الحالات التي ضعّفها تحفظ ولا يقاس عليها.

والآخر: أنّ ما فعله الزعبلاوي – هنا – يدلّ بوضوح على مدى التزامه بالمنهج الذي اختطه لكتابه، عندما قال: "والذي أقررناه من مذاهب النحاة ما روته الأيمة على أنه مذهب جمهورهم، ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل، فهذا يكون إلى جانب ذلك في الصحة والجواز، ولو لم يماثله في الجودة والقوة. ولم نغادر هذا ألبتة[١٣٣]"[١٣٤].

---

[130] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٧٢ – ٧٣.

[131] السابق: ص٧٣.

[132] كقولهم: ثلاث السنوات، والثلاث السنوات، وقد أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة، استناداً إلى ما جاء في الحديث: وأتي بالألف دينار ثم قرأ العشر آيات. وأجاز الكوفيون إدخال 'أل' على العدد المضاف والمضاف إليه معاً، نحو: اشتريت الثلاثة الأثواب، وأجازه ابن عصفور وعدّه الشهاب الخفاجي قبيحاً، وابن يعيش: شرح المفصل (تحقيق د. إميل يعقوب)، ٤/٢٦ وما بعدها. مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص ١٦٩، ينظر: د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط١، ص١٠٠-١٠١.

[133] همزة "ألبتة" وصل، وهناك لغة، رديئة تجعلها همزة قطع. ينظر: سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، ط٣، ص٢٦٠.

[134] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٣.

ومثل ذلك مذهبه في الاستدلال باللغات ونصوص المعجمات. فهو يؤثر الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية، ولم يمنع من غيره، إلا أن يَنص على أنه مُنكَر، أو رديء، أو مذموم أو مهمل، وهو سوى ما نُصَّ على أنه متروك قطعاً[١٣٥].

وسار على المنهج نفسه في قاعدة العدد "ثمان". قال "ثمانٍ: اسم منقوص، ياؤه في غير التركيب كياء قاضٍ، فهي تثبت حيث تثبت هذه، وتحذف حيث تحذف[١٣٦].

وجملةُ القولِ: إنّ[١٣٧] ياء(ثمان) تثبت على المشهور في التركيب دوماً، كما تثبت في الإضافة. أما في غير الإضافة. فتثبت مع التنوين منصوبة، وتسقط معه مرفوعة ومجرورة[١٣٨].

---

135 السابق: ص.١٢

136 السابق:٧٤. تقول في غير الإضافة: أنفقت ثمانياً وعشرين شهادةً. كما تقول: رأيت قاضياً وعشرين امرأة وهذه ثمانٍ وعشرون شهادة، كما تقول: هذا قاضٍ وعشرون امرأةً. وبعث بثمانٍ وعشرين شهادةً، كما تقول: مررت بقاضٍ وعشرين امرأةً. فياؤه في هذه الحال تثبت عند النصب، وتسقط في الرفع والجر. وتقول في الإضافة. أنفقت ثماني شهادات، كما تقول: رأيت قاضيَ دمشق. وهذه ثماني شهادات، كما تقول: هذا قاضي دمشق. وبعثتُ بثماني شهادات كما تقول: مررت بقاضي دمشق. فياؤه في هذه الحال ثابتة أبداً.
وأما في التركيب، أي: في (ثماني عشرة) فالمشهور أن الياء مبنية على الفتح أو السكون، وقد تحذف على قلة لاختصار المركّب فتبنى النون على الكسر أو الفتح.
وبناء على ما ذكرناه لا يستقيم أن يقال:١- نرسل إليكم ثمانيَ وعشرين شهادة... على أن(ثمانيَ) ممنوعة من الصرف لأنها على(فعالِ) كترَاقٍ جمع ترْقوة. وليست كذلك إلا في غريب النوادر. كما قال الجوهري: وجاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع.٢- أو أن يقال: هذه ثماني وعشرون شهادة، وبعثت بثماني وعشرين شهادة.
٣- وليس الأظهر أن يقال: هذه ثمان شهادات، بحذف الياء. قال ابن برّي: الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر. ينظر صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٧٤- ٧٥.
وقال عباس حسن في النحو الوافي(٤/٥٣٧ ط٣ الهامش٢-ب-): " فإن المعدود -يريد معدود العدد ثمانية - إذا كان مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص، نحو: اشتهر من الشاعرات ثمانٍ- واكتفيت من الشاعرات بثمانٍ- وعرفت من الشاعرات ثمانياً، أو ثماني. بالتنوين وعدمه على اعتبارها اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه، غواشٍ وجوارٍ)... ومن القليل في هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء...".

137 كتبت همزة (أن) مفتوحة. ولعل الكسر أولى، لأنه لم تتحقق شروط جواز الفتح والكسر، ولا شرط وجوب الفتح. [وشروط جواز الفتح والكسر هي:١- أن تقع بعد مبتدأ هو قول، أو ما في معناه. ٢- وخبرها قول أو ما في معناه أيضاً ٣- والقائل واحد. مثال: قولي: أنّي معترف بالفضل (يجوز الفتح والكسر). وشروط وجوب الكسر اختلال الشرطين: الثاني والثالث. وهنا خبر أن جملة تثبت، ليست قولاً أو في معناه، ولا شاملة من حيث المعنى المبتدأ. ملحوظة: وقع القول - هنا- كلمة (جملة) وهو ليس مبتدأ، ولكنه بمنزلته، فالمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد. ومثال الحالة التي يجوز فيها فتح همزة إنّ وكسرها قول ابن مالك وهو يذكر حالات جواز الفتح والكسر:

ومن المسائل التي عوّل في تصويبها على القواعد النحوية: حذف الجار قياساً بعد أنْ وأنّ[139]، وحذف حروف العطف، كما في قولهم: جاء أحمد، خالد، سعيد... وذهب إلى أنّ إثبات العاطف هو الصواب، وإسقاطه لحن[140]. و بحث في لام التقوية[141]، وكلا وكلتا[142]، وغير ذلك. وحلّل كلاً من الأساليب الآتية:

وإلاّ لكان كذا[143]: لا أعلم ما إذا كان[144]، لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل [145]، جواب لمّا هل يكون فعلاً مضارعاً؟[146]

وبالإجمال كان الزعبلاوي معتمداً على القواعد النحوية في مواضع كثيرة من كتابه، وكان يأخذ غالباً برأي الجمهور، وقد يختار غيره وبعض أقوال الكوفيين أحياناً. يدفعه إلى تنويع اختياراته التسهيل والتيسير مع الحرص على أقيسة اللغة وضوابطها.

١٢- د.إميل يعقوب:

تنوّعت الأدلة في مسائل معجم د.إميل، كالسماع والصرف، والمعجمات وكتب اللغة والقرارات المجمعية، وغيرها **وكان للقواعد النحوية نصيب واضح فيها**. ومن أمثلة ذلك:

خطّأ بعضهم العبارة الشائعة: " أيّهما أفضل الصناعة أم التجارة ؟ "[147]، وحجتهم في ذلك أنّ الضمير" هما " في" أيهما" يعود على [148]اسم ظاهر متأخّر عنه لفظاً ورتبة، وهذا غير جائز[149]. والمواضع **التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سبعة**[150].

مع تِلْوِ "فَا" الجزا، وذا يطَّرِدُ   في نحوِ خيْرُ القولِ إنِّي أحْمَدُ

فقوله: خير القول إني أحْمَدُ: يجوز فيه فتح همزة إن وكسرها ينظر: عباس حسن (النحو الوافي (١/٦٥٥ – ٦٥٦ الهوامش في كلتا الصفحتين)

[158] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٧٥.

[159] السابق: ص١١٦.

[140] السابق: ص١٢٢.

[141] قال: فجملة الأمر أنّ هذا الحرف يتقدم المفعول به تقوية لعامل قد ضعف أصلاً. كالصفة(اسم الفاعل وصيغ المبالغة)، والمصدر، أو ضعف عرَضاً، كالفعل إذا تأخر عن مفعوله(المصدر السابق: ص١٢٤-١٢٩) . وقال ص١٢٩. "ويُستحب دخول هذه اللام ما اتسعت له اللغة، لا سيما في الجمل الديوانية الطويلة، دفعاً لإشكال المعنى".

[142] الأشهر الإخبار عن كلا وكلتا بالإفراد. المصدر السابق: ص١٣٢.

[143] قال الزعبلاوي: "تسمح به كثير من الأئمة الحُذَّاق في مصنفاتهم فأدخلوا اللام في جواب (إنْ) المقرونة بـ(لا) حملاً لها على (لو) لأنها أختها خلافاً لما اعتمده الجمهور". المصدر السابق: ص١٤١.

[144] هذا الأسلوب: لا يمت إلى العربية بغير ألفاظه. السابق: ص١٤٦.

[145] صوابه: عاد غير قادر ... أو صالح. أو: عاد لا يقدر... ولا يصلح. المصدر السابق: ص١٤٧.

[146] أخذ برأي الجمهور، فرأى أنّ جواب لمّا ماضٍ، وإن جاء خلاف ذلك فمؤوّل. المصدر السابق: ص١٥١.

قال ابن هشام: " السادس[151]: أن يكون مبدلاً من الظاهر المفسّر له؛ كضربته زيداً. قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك..."[152].

وأورد د.إميل بيتي شعر اشتملا على المواضع السبعة التي يجوز فيها أن يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، ولم يعزهما، ولم يحدد المرجع الذي اقتبسهما منه. وهما:

ومرجعُ الضمير قد تأخّـــرا   لفظاً ورُتْبَةً، وهـــذا حُصِـــرا

في باب "نِعْمَ" وتنازعِ العملْ   ومُضْمَرِ الشأنِ، ورُبَّهْ " و البَدَلْ[153]

وعودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في باب البدل مختلف فيه؛ كما نقل ابن هشام[154]. ولكن د. إميل يسعى إلى رفع الحرج عن الألسنة والأقلام، فيسعى ما وسعه الجهد وراء الدليل الذي يحقق مبتغاه.

ويستدلّ د. إميل على جواز إسقاط الواو من أسلوب " **ولاسيّما** " برأي أكثر اللغـويين الذين ذهبوا إلى أنّ إثبات الواو في "ولاسيّما " غالب لا واجب. وحجته ما جاء في الخزانـة:

---

[147] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٧٩. ينظر أيضاً: محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ط١، ص٣٢.

[148] في معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني، ط١، ص٣٢، وفي معجم الخطأ والصواب في اللغة للدكتور إميل يعقوب، ص ٧٩: "الضمير...يعود إلى ..." وفي المغني، ط١(٢/٤٩٥): " ... لئلا يعود الضمير على متأخر..." وجاء في المعجم الوسيط: " عاد: إليه، وله، وعليه، يعود، عَوْداً وعودةً: رجع". فعلى هـذا كلتا التعديتين للفعل (عاد) الواردتين عند العدناني ود. إميل جائزة.

[149] قال ابن هشام في المغني، ط١(٢/٤٩٥): " ولا خلاف في تعيّن الابتداء في نحو: في داره زيدٌ؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ".

[150] ابن هشام: المغني، ط١(٢/٥٤١- ٥٤٦).

[151] أي الموضع السادس من المواضع التي يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

[152] ابن هشام: المغني ط١(٢/٥٤٤).

[153] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٨٠.

[154] ابن هشام: المغني ط١(٢/٥٤٤): " السادس- يريد: الموضع السادس من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة-: أن يكون مبدلاً من الظاهر المفسّر له، كضربته زيداً، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش ومنعه سيبويه، قال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، وممّا خرّجوه على ذلك قولهم: اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير. وقوله:

قد أصبحت بقرقرى كوانسا   فلا تلُمْهُ أن ينامَ البائسا

قال سيبويه: هو- يريد البائسا- بإضمار (أذمّ). وقولهم:" قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقُمْنَ نسوتك، قيل: على التقديم والتأخير، وقيل الألف والواو والنون أحرف كالتـاء فـي: قامـت هنـد، وهـو المختـار ". وفـي المغني(٢/٥٠٧، الهامش: ٤): أنّ "البائسا" صفة للهاء في "تلمْهُ ". وقرقرى: اسم موضع.

يُعجبني الاعتكاف لاسيّما عند الكعبة، وهناك شاهدان شعريان- لم يُسَمَّ قائلاهما-وردت فيهما "لاسيما " بحذف الواو[155].

وخطّأ محمد العدناني من يقول: "أنتظره بفارغ الصبر"، بحجة أنّ هذا التركيب تركي لا يزال دائراً على ألسنتنا من العهد العثماني. والصواب عنده: انتظره بصبر نافد[156].

ويردّ د. إميل التخطئة بقوله: " ولكن لا أرى في التركيب المذكور أيّ شيء من التركية، فالفعل(فرغ) يعني: خلا، يقال: فَرَغَ الفؤاد، وقولك: بفارغ الصبر قول عربي فسح، وذلك من باب إضافة الصفة إلى موصوفها "[157]. وما ذهب إليه د. إميل سائغ.

وخطّأ بعض اللغويين من يقول: "كلانا عارفان" و "كلتاهما عارفتان". والصواب عندهم كلاهما عارف، وكلتاهما عارفة. وردّ د.إميل التخطئة بقوله: "ولكن أجاز أئمة النحاة في (كلا) و(كلتا) مراعاة لفظهما في الإفراد، وهو الأفصح، ومراعاة معناهما، وهو قليل"[158]. واستدل بالقواعد النحوية في الردّ على من خطّأ من يقول: "لا غير"[159].

واستند د.إميل يعقوب إلى رأي الكوفيين في جواز إدخال (أل) التعريف على المضاف والمضاف إليه في مبحث العدد؛ نحو: اشتريت الثلاثة الأثواب[160].

ويرجع د.إميل يعقوب إلى قواعد النحو والصرف في التخطئة والتصويب، ويرى أن لها الفضل الكبير في حفظ العربية، وقد ظلت عبر العصور المعيار الأهم للحكم في خطأ لفظة أو صوابها[161]. وعلى الرغم من ذلك فهو لا يطمئن لها كل الاطمئنان بسبب استقراء النحاة الناقص للغة واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النحو[162]، فهي -على حد قوله- "لا تخلو من فساد"[163]. ويمثّل لذلك بقوله: "منع النحاة اشتقاق وزن (فاعل) من (فعُل)، أو جمع (فَعْل) على (أفعال)، ومجيء (كافة) إلا حالاً، ودخول (أل) على (بعض)، وإضافة مضافين إلى

---

155 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٦٤.

156 محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص ١٩٤.

157 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٢١١.

158 السابق: ص٢٣٤ .

159 السابق: ص ٢٤ .

160 السابق: ص١٠١ .

161 السابق: ص٤٣.

162 السابق: ص ٥١ .

163 السابق: ص٤٣.

مضاف إليه واحد، واشتقاق أفعل التفضيل من اللون...إلخ وغَيْرُهُ من الذي أثبت الاستقراء اللغوي السليم صحته"[164].

ويبدو من منهجه هذا أنَّه يأخذ بالقواعد الراجحة والمرجوحة، ويحكِّم مذاهب النحو المختلفة، لا فرق عنده بين بصري أو كوفي أو غيرهما، فهو يلتمس القاعدة النحوية التي تسوِّغ الألفاظ والتراكيب السائرة، لرفع الحرج عن ألسنة الأدباء وأقلامهم.

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

كان احتجاج المجمعيين بالقواعد النحوية واسعاً، فمن أمثلة ذلك:

أجاز المجمع أن يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر، جرياً على ما حكاه سيبويه، من قولهم: "مررت برجل أفضل منه أبوه"[165].

وأجاز المجمع ما يشيع في العربية المعاصرة، مثل قولهم: "إنك الرجل بعيد النظر، صادق الفراسة، محمود السيرة"، اعتماداً على قول الخليل ويونس وسيبويه الذين يجيزون أن تَعُدَّ الصفات المضافة إلى معرفة معرفةً، وأن تعدها نكرة، فإن عددتها معرفة جاز وقوعها وصفاً لمعرفة، وإن كانت –في ظاهرها– إضافة لفظية لا تفيد تعريفاً.

كما ألحق المجمع الصفة المشبهة بالوصف المشتق (اسم الفاعل واسم المفعول) لما فيها من معنى الدوام، وهذا ما يجعل إضافتها معنوية تسوِّغ مجيئها صفة لمعرفة[166].

وجاء في القرار– أيضاً– أن الوصف في اسم الفاعل يقصد به الاستمرار، ومن ثم إضافته معنوية تفيد التعريف إذا لوحظ فيه معنى الحال والاستقبال[167].

ومن القواعد التي خرَّجت القرارات المجمعية بعض الأساليب عليها:

أ-التقديم والتأخير:

قُدِّمَتْ مذكرتان إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، تُصحِّحان التعبير المعاصر الذي تتصدر فيه(مادام)، وتعامل معاملة أداة الشرط، فيقترن جوابها بالفاء، وذلك نحو: "مادام علي

---

[164] السابق: الصفحة نفسها.

[165] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة، (١/١٣٤).

[166] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٥٩. وردٌ بذلك استثناء بعض النحاة الصفة المشبهة في هذا الحالة، إذ رأوا ليست إضافتها محضة، فلا تفيد تعريفاً. ولكن القرار يرى دلالة الصفة المشبهة على الدوام يجعل إضافتها محضة.

[167] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٥٩.

مجتهداً في دروسه فسيكتب له النجاح "، وكقولهم: "مادام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع "[١٦٨].

وبعد مناقشة مطوّلة[١٦٩] لهذا الأسلوب والمذكرتين اللتين قُدّمتا إلى المجمع واقترحتا إجازة الأسلوب السابق، جاء قرار المجمع بقبوله[١٧٠]، على أن يُخَرّج على أحد الوجهين الآتيين:

١- أن تكون جملة (مادام) مقدمة من تأخير.

٢- أن تكون (ما) في (مادام) زمانية شرطية، كما في قوله تعالى: ﴿فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم﴾[١٧١].

ولم يتوسّع المجمع في الاستناد إلى **معيار تقدير التقديم والتأخير**، ودليل ذلك قراره الصادر عقب مناقشته البحث الذي قدّمه الأستاذ عبد الحميد حسن إلى مؤتمر المجمع، وعنوانه: "تعليلات النحاة في تقدير التقديم والتأخير في الأساليب "[١٧٢].

وبعد دراسة البحث رأت اللجنة ووافقها المؤتمر، عدم ضرورة التوسع في هذا الباب، و الاكتفاء بالمشهور منه: "درست اللجنة ما ورد في بحث الأستاذ عبد الحميد حسن متعلقاً بمسألة التقديم والتأخير، ورأت الاكتفاء بالمشهور الذي جرى عليه النحويون والبلاغيون في هذه المسألة "[١٧٣].

ب- التقدير:

لم يعوّل المجمع على (التقدير) معياراً مستقلاً بل دعا- في أحد قراراته- إلى الإقلال منه، كما أنه لم يحتج بمعيار واحد وإن علت منزلته في سُلَّم الفصاحة، ولكن كان يحشد الأدلة المتنوعة لقَبول مسألة لغوية عُرِضت عليه، وتعزيزها، أو ردّها (وقلّما فعل ذلك). ولكن (التقدير) أخذ مساحة واسعة من قراراته؛ لأن معظم التوجيهات أو التخريجات النحوية لم تخل

---

[168] عنوان الأولى: "مادام في تعبيرات عصرية " لخبير لجنة الأصول الأستاذ محمد حسن عبد العزيز، وعنوان الثانية: "صحة تعبير عصري لصيغة مادام "، للدكتور شوقي ضيف. ينظر كتاب (في أصول اللغة)، ج٣ ، ص١٤٠-١٤٣.

[169] ينظر هامش المرجع السابق ص١٣٨-١٣٩، ففيه بيان لوجهات النظر المختلفة حول التخريجين اللذين أقرهما المجمع أخيراً. كما ورد في هذا الهامش أن بعض المجمعيين خالفوا هذا القرار، فكان قراراً أغلبياً لا إجماعياً، منهم: د.أحمد محمد الحوفي، والأستاذ سعيد الأفغاني، والأستاذ محمد بهجة الأثري.

[170] المرجع السابق: ص١٣٨ وما بعدها.

[171] سورة التوبة: الآية: ٧.

[172] قدّمه إلى مؤتمر المجمع في دورته السادسة والثلاثين، ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (مجموعة القرارات العلمية في) خمسين عاماً، ص٤٥.

[173] السابق.

من التقدير، أو البناء على التقديم و التأخير، والتأويل. وغير خاف أن هذه السبل هي أبرز مسالك النحويين في أعاريبهم وتحليلاتهم، للنسيج التركيبي للغة وأبنية الكلم.

واستدلّت المذكرة التي اعتمدها المجمع في قراره جواز "إضافة المتضايفين" في نحو: محكمة استئناف طنطا، وكلية آداب الزقازيق، بأن هذا الأسلوب هو من إضافة الأول إلى الثاني، والثاني إلى الأخير، على معنى "في" أو "اللام"، فيكون التقدير: محكمة استئناف في طنطا، أو لطنطا، وكلية آداب في الزقازيق، أو للزقازيق[174].

وينظر قرار جواز قول الكتاب: ثار ضدّ الحكم. وخُرِّجت كلمة، "ضدّ" فيه على أنها صفة لمصدر محذوف[175]. وينظر قرار جواز قول الكتاب: "مشى بصورة جيدة" أو" سار بشكل حسن"[176]. وخرِّج التعبير على أنّ الجار والمجرور في موضع الحال أو وصف للمصدر.

ج-أمْن اللَّبْس :

عدّ بعض قرارات المجمع "أمْنَ اللَّبْس" معياراً يساعد في التفريق بين الدلالات المتشابهة أو المتداخلة، فرأى دفع اللبس أمراً يجب اللجوء إليه، إذا وقع تداخل أو التباس في المعاني، فمن ذلك ما جاء في " قرار (صوغ "فعّال" للصانع، والنسبة بالياء لغيره): "يصاغ فعّال" قياساً للدلالة على الاحتراف، أو ملازمة الشيء. فإذا خيف لَبْسٌ بين صانع الشيء وملازمه، كانت صيغة "فعّال" للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: "زجّاج" لصانع الزُّجاج، و"زجّاجي" لبائعه"[177].

وأجاز المجمع- تسويغاً لعبارات شائعة- جواز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجري مجراها، من أسماء الأجناس والحرف والمصطلحات، مما يدل على مُعَيَّن، مثل: (الساداتي) نسبة إلى من اسمه (السادات)[178]، و(عطيّاتي) نسبة إلى من اسمها

---

[174] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٢٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٥٥.

[175] السابق: ص١٢٣٤.

[176] السابق: ص١٢٤.

[177] السابق: ص٥٠.

[178] السادات وعطيّات: علمان قبل النسب إليهما، ولكن الساعاتي (مثلاً) ليس علماً، ولا العجلاتي والألاتي وأشباههما. فلا تصح النسبة إليهما لأنهما ليسا علمين، قبل النسب، ورد عباس حسن على هذا الاعتراض بقوله: "يمكن إلحاق أسماء الأجناس والحرف بالأعلام، وعلى هذا تكون العجلات – مثلاً – اسم جنس، فيتخذ علماً ينسب إليه على لفظه. ووافق المجمع على ذلك في قراره المذكور أعلاه.

(مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٣٧ــ ١٣٨ الهامش).

(عَطِيَّات)[١٧٩]، والساعاتي، والعجلاتي والآلاتي؛ ونحو ذلك، دون حذف الألف والتاء؛ أي: دون ردّه إلى المفرد – كما تقضي قواعد النسب–، وذلك أمناً للَّبْسِ، الذي يقع إن حذفت الألف والتاء عند النسب[١٨٠].

وبنى المجمع قراره بجواز النسبة إلى جمع التكسير. على إرادة التمييز؛ أي: التوضيح وأمن اللبس: " جاء في قرار جواز النسبة إلى جمع التكسير": المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يُردَّ إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد، ويرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز أو نحو ذلك "[١٨١].

وأجاز المجمع حذف تاء التأنيث من المؤنث المجازي عند تصغيره إذا أدَّى ظهور التاء إلى الالتباس[١٨٢]. فالذي عليه الصرفيون هو إلحاق تاء التأنيث بالمؤنث المجازي المصغَر، فيقال في تصغير: عين، أذن: عُيَيْنَة، أُذَيْنَة، ولكن لدفع اللبس – خاصة في المصطلحات العلمية – يجوز حذف التاء، فيقال: عيين، وأذين[١٨٣]. نصّ على ذلك علماء التصريف، ومعجمات اللغة[١٨٤].

ويقال في معنى التذبذب بين أمرين: ترجّح وارتجح. وهذان الفعلان يلتبسان بالدلالة على الرُّجْحان. ودفعاً للَّبس بين معنى التذبذب ومعنى الرُّجْحان، أجاز المجمع الفعل الشائع على ألسنة المعاصرين تأرجح بمعنى تذبذب، وكأنه مشتق من (الأرجوحة)[١٨٥].

كتب النحو المعتمدة: فشا الاحتجاج بالقواعد النحوية الواردة في كتب النحاة فشواً واسعاً في مذكرات المجمعين ومناقشاتهم المسائل المعروضة عليهم. فلا تكاد مذكرة رفعت إلى لجان المجمع أو مجلسه أو مؤتمره، تخلو من الاعتماد على قاعدة نحوية قد يشار إلى مظانها، وربما لا يشار لشهرتها وخلوّها من الخلاف واجتهادات النحاة. ومن الكتب التي ترددت أصداؤها بكثرة في المذكرات والبحوث المقدمة للجان المجمع ومجالسه ومؤتمراته: كتاب

---

179 السابق.

180 السابق: وجاء في القرار أيضاً: إن النَّسَبَ إلى الجمع أجيز استناداً بما جاء في الهمع: "إن حروف العلم صارت بالعلمية لازمة للكلمة؛ لأن العلمية تُنجّل الاسم وتحصره من أن يزاد فيه وينقص ".

181 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٣٤.

182 السابق: ص١٢٩.

183 المصدر السابق: ينظر هامش الصفحة نفسها .

184 المصدر السابق:ينظر هامش الصفحة نفسها.

185 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب. (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م) ، ص١٢٦ .

سيبويه وشرحه للسيرافي وغيره، ومعاني القرآن للزجاج، ومعاني القرآن للفراء، وكثير من كتب أبي علي الفارسي، وابن جني، وشرح المفصل لابن يعيش، وكتب ابن مالك كالتسهيل والألفية، وكتب ابن هشام كالشذور والمغني، وكتب أبي حيان الأندلسي(خاصة البحر المحيط)، والشروح والحواشي الموضوعة على الألفية؛ كشرح أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، وشرح الشيخ خالد الأزهري المعروف بالتصريح بمضمون التوضيح، وحاشية الشيخ ياسين عليه، وشرح الأشموني، وحاشية الصبان عليه، وشرح ابن عقيل، وحاشية الخضري عليه. فمن ذلك ما جاء في المذكرات الآتية حول مسألة "الوقوف بالسكون على الأعلام المتحركة، في مثل: سافر محمد علي حسن[186]؛ كمذكرة د.إبراهيم أنيس[187]، ومذكرة محمد علي النجار[188] وبحث أمين الخولي، ومذكرة الدكتور عبد الرحمن تاج.

وفي تسويغ الوجوه المتعددة لأسلوب سواء مع ذكر همزة التسوية وحذفها، وأثر ذلك في تحديد واحد من حرفي العطف بعدها (أم)، و(أو)،أجاز المجمع"استعمال(سواء) مع (أم) ومع(أو)، بالهمزة وبغيرها[189]". واحتجت المذكرة المقدّمة بهذا الشأن بما نقله الدماميني في شرح المغني عن السيرافي شارح(كتاب سيبويه).

قال السيرافي: "(سواء) إذا دخلت بعدها همزة الاستفهام- يريد همزة التسوية- لزمت(أم) كقولك: (سواء عليّ أقمتَ أم قعدتَ)، وإذا كان بعد (سواء) فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر (بأو)؛ كقولك: سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ[190]". ثم قال الدماميني: "فإن قلتَ: فما وجه العطف (بأو) والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً و(أو)لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجّهه السيرافي بأن الكلام محمول على المجازاة، قال: فإذا قلتَ: سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ، فلا تكون(سواء) خبراً مقدّماً ولا مبتدأ، فليس التقدير: قيامك أو قعودك سواء، أو سواء عليّ قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء، وهذا الجملة دالة على جواب الشرط المقدر[191]".

---

[186] مجمع اللغة العربية بالقاهرة:كتاب في أصول اللغة ج١ ص ١٦٣،وج ٣ ص ١٧٠ وفيهما نص قرار موافقة المجمع على تسكين الأعلام في هذه العبارة.

[187] المصدر السابق: ص ١٦٤.

[188] كتاب في أصول اللغة: ج١، ص١٦٦.

[189] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة، (١/٢٢٧).

[190] مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، (١/٢٤٠).

[191] السابق: الجزء نفسه والصفحة نفسها.

ونقل عطية الصوالحي في مذكراته حول بحث د.محمد كامل حسين"أخطاء اللغويين"[192]، عن الرضي[193]، وعن الشهاب الخفاجي[194]، وعن السيوطي في الهمع[195]، وعن اللسان[196]، وعن التاج[197]، والصحاح[198]، وأبي حيان[199]، وابن الشجري[200]، والقاموس[201]، والمصباح[202]، والخليل، والزجّاج، والمازني، والفراء، وبعض القراء؛ كالأعرج، وزيد بن علي، والأعمش، وخارجة، ونافع، وابن عامر[203].

وفي مذكرة عباس حسن حول تحويل الفعل الثلاثي إلى صيغة (فعُل) -بفتح فضم- وإلحاقه بالغرائز[204]، نقولٌ عن ابن عقيل والخضري والصبان[205]، والتصريح، والأشموني، والأخفش، والفراء، وابن مالك[206].

ولم أعثر في المذكرات التي بُنيت عليها القرارات المجمعية على نقول من كتب نحوية محدثة أو معاصرة. والسبب في ذلك واضح. فهدف القرارات أن تكون راسخة الحجج، مبنية على الراجح والمعتمد من المصادر.

---

192 أخطاء اللغويين في:١-كلمة(متحف). ٢-كلمة(حدث)في تعبير (ما قدُم وما حدُث). ٣-تحويل الفعل لإفادة المدح، أو الذم، أو المبالغة.

٤-كلمة(التبرير).٥ -(استعمال: تقدَّم إلى فلان بكذا: أمر به.٦ -فعائل ومفاعل، كبصائر ومصاير.٧ -في استعمال كلمة(سواء). ٨-كلمة (قيِّم).

193 مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة، (٢٤١/١).

194 السابق: (٢٤١/١).

195 السابق: (٢٤١/١).

196 السابق: ص٢٣٠.

197 السابق: ص٢٣١.

198 السابق: ص٢٣١.

199 السابق: ص٢٣٣.

200 السابق: ص٢٣٥.

201 السابق: ص٢٣٥.

202 السابق: ص٢٣٦.

203 السابق: ص٢٣٨- ٢٣٩.

204 السابق: (٢٤٥/١).

205 السابق: ص٢٤٥.

206 السابق: ص٢٤٦- ٢٤٧.

الفصل التاسع

الاحتجاج بالقياس

مدخل:

معظم المعايير التي نناقشها في هذه الرسالة بينها وبين القياس آصرة أو أواصر. ولكن أدرجنا -هنا- ما صُرِّح بقياسه، كأن يقال: قياساً، مقيس على كذا، أو نحو ذلك. فإنّ كثيراً المعايير الأخرى قائم على القياس. فمعظم وجوه الاستدلال يكاد يكون قياساً ؛ أو أنماطاً تؤول – بالتأمل– إليه أو إلى شكل يتصل به.

تعريفه:

القياس– في اللغة– تقدير الشيء على مثاله. جاء في اللسان : "قاس الشيءَ يقيسه قيْساً وقياساً واقتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله... والمقياس: المقدار... وما قِيس به. والمقايسة: مفاعلة من القياس... ويقال: قايسْتُ بين شيئين إذا قادرْتَ بينهما "[1].

وجاء في المعجم الوسيط مادة (قيس): "قاسَ الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قيْساً وقياساً: قدّره على مثاله... قايسَ الشيء قياساً، ومقايسة: قدّره، والشيءَ بكذا وإلى كذا: قدّره به... واقتاس الشيء بغيره، وعليه: قاسه. والقياس(في اللغة): ردّ الشيء إلى نظيره والقياس (في علم النفس): عمل عقلي يترتب عليه انتقال الذهن من الكلّيّ إلى الجزئيّ المندرج تحته، كما إذا انتقل الذهن من مفهوم أنّ زوايا كلّ مثلث تساوي زاويتين قائمتين إلى أنّ زوايا هذا المثلث المرسوم أمامي الآن تساوي زاويتين قائمتين.

والقياس(في المنطق): قول مركّب من قضيتين أو أكثر، متى سُلّم به لزم عنه لذاته قول آخر؛ كما إذا قلنا:كل ذي أذن من الحيوان يلد، والسُّلحفاة ذات أذن، فإن هذا يستلزم القول بأنّ السلحفاة تلد.

والقياس(في الفقه): حَمْلُ فرع على أصل لعلّة مشتركة بينهما؛ كالحكم بتحريم شراب مسكر حملاً على الخمر؛ لاشتراكهما في علة التحريم، وهو الإسكار... والقيَّاس: مَنْ عمله قياس الأرض أو غيرها. والمقياس: المقدار، وما قيس به من أداة أو آلة، والجمع مقاييس"[2].

والقياس –في الاصطلاح– هو: "حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[3].

---

[1] ابن منظور: اللسان، (اعتنى بتصحيحه: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي): (مادة: قيس: ١١/٣٧٠).

[2] المعجم الوسيط: مادة (قَيَسَ).

[3] ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٣. وأورد ابن الأنباري تعريفات أخرى متقاربة.

القياس اللغوي:

يختلف القياس اللغوي عن القياس النحوي القائم على الاستقراء. قال ابن الأنباري: " ألا ترى أنّ اللغة لمّا وُضعت وضعًا نقليًا لا عقليًا لم يجز إجراء القياس فيها، واقتصر على ما ورد به النقل؛ ألا ترى أنّ القارورة إنما سُمِّيت قارورة لاستقرار الشيء فيها؟ ولا يُسمَّى كلُّ ما يَستقرّ فيه قارورة. وكذا سُمِّيت الدار لاستدارتها، ولا يُسمَّى كل شيء مستدير دارًا ". لذا نرى أنّ الأصوليين يكثرون من قولهم: لا قياس في اللغات، لا تثبت اللغة بالقياس، وهم يعنون بذلك عرفية الصلة بين اللفظ ومدلوله[4].

وتقترب آراء اللغويّين المعاصرين من مفهوم القياس في اللغة الذي أورده المعجم الوسيط، وهو ردُّ الشيء إلى نظيره[5]. يقول الدكتور تمّام حسّان:" وإنّ من مظاهر موقف المتكلّم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية معيّنة يطابقها في الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه. ومن ثَمّ يصطبغ نشاطه بصبغة ظاهرة الصوغ القياسي، أو ما يسمونه (Analogic Creation). وتلك ظاهرة تبدأ عند الفرد في طفولته، وتبقى ما دام الفرد يستعمل من الصيغ ما لم يرد على لسانه من قبل"[6].

وينقل د. تمّام حسّان توضيح بعض اللغويّين الغربيّين للعلاقة بين القياس وإنشاء الكلام، فيقول: "ولا يستطيع المرء أن يستخدم اللغة دون الرجوع إلى صيغ وتراكيب لم تصل إلينا كاملة ولا مباشرة. وليس كل كلام إعادة لكلمات سابقة فقط، بل هو في نفس الوقت إنشاء لنطق جديد؛ لأنّه لا يمكن لموقف من المواقف، أو دافع من الدوافع إلى الاتصال أن يكون كالموقف أو الدافع السابق في كل تفاصيله. ومن هنا نجد المرء في الموقف الجديد موكولاً لا إلى ذاكرته اللغوية فحسب، بل إلى قدرته اللغوية على الإنشاء كذلك"[7].

---

4 ود. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي(بحث في المنهج)، ص١٤٢.

5 إبراهيم مصطفى وآخرون (مجمع اللغة العربية في القاهرة): المعجم الوسيط، مادة (قيس).

6 د. تمام حسان: المعيارية والوصفية، ص٣١؛ (نقلاً عن نص لغوي الأمريكي سترنقانت).

7 السابق: الصفحة نفسها.

أوّل من استنّ القياس في النحو:

قال ابن سلام: "كان أوّل من استنّ العربية وفتح بابها، ونَهَجَ سبيلَها، ووضع قياسَها أبو الأسود الدؤلي"[8].

ابن أبي إسحق أول مَنْ مدَّ القياس:

اشتهر ابن أبي إسحق بالتوسّع في القياس. قال السيوطي: "وإنّ ابن أبي إسحق – على ما قال ابن سلام– أوّل مَنْ بعج النحو، ومدَّ القياس، وشرح العلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء. وكان ابن أبي إسحق أشدَّ قياساً، وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها . وخير ما يمثّل اتجاه ابن أبي إسحاق جوابه حين سأله يونس: هل يقول أحد: الصَّوِيق، يعني السويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس"[9].

القياس على الأكثر:

وقال رجل للخليل: " أخبرني عمّا وضعت ممّا سمّيت عربيّةً: أيدخلُ فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ فقال: أحمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"[10]. وكذلك فعل عيسى بن عمر: "...وضع كتابه على الأكثر (الأشيع)، وبوّبه وهذّبه، وسمّى ما شذّ عن الأكثر لغات"[11].

واستخدم النحويّون مصطلح القياس دون أن يعرّفوه، في مواضع كثيرة من مصنفاتهم. ولعلّ أوّل استخدام له يرجع إلى زمن أبي الأسود الدؤلي (٦٩)هـ؛ وذلك فيما نقله ابن سلام. وأن عبد الله بن أبي إسحق الحضرميّ (١١٧هـ) كان أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وبقي بعده طويلاً، وكان ابن أبي إسحق أشد تجريداً للقياس"[12].

وقال أبو الطيب اللغوي: " كان يقال: عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي أعلم أهل البصرة، وأعقلهم ففرّع النحو وقاسه"[13].

---

[8] ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، ص١٢. وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص١٥٤(الهامش٢)، ود. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغويّ(بحث في المنهج)، ص٢٢.

[9] سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص٧٣.

[10] السابق: ص٦٢ .

[11] السابق: ص٧٣ .

[12] ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، ص١٢. وينظر: سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص١٥٤(الهامش٢)، ود. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغويّ(بحث في المنهج)، ص٢٢.

[13] محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص١٩.

القياس بين البصريّين والكوفيّين:

ومن أبرز الأسباب التي أدّت إلى اتساع الخلاف النحوي، وانقسام النحاة إلى مدارس أو اتّجاهات، كيفية تطبيق هذا الأصل المهم من أصول النحاة. فالبصريّون – كما مـرّ علـى لسان متقدّميهم– يقيسون على الأكثر، ويسمّون ما خالف القياس لغات، والكوفيّون يبنون على النادر والشاذ. **"يقول الأندلسي في شرح المفصّل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً في جـواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلاً، وبوّبوا عليه، بخلاف البصريين"**[14].

أركان القياس:

ولابد لكل قياس من أربعة أركان:

١-**أصل**: وهو المقيس عليه. ٢- **وفرع**: و هو المقيس. ٣-**وعلة جامعة أو "الجـامع"**: وهـي الصلة بين طرفي القياس: (المقيس عليه، والمقيس). ولا تتحقق إلا بجملة صـفات مـشتركة يطلق عليها "الجامع"، وربما سميت "العلة"، أو العلة الجامعة ، التي هي أحد أركان القيـاس.

٤- **والحكم**: وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه؛ أي: إعطاؤه حكمه"[15].

ويوضح أبو البركات ابن الأنباري ذلك بالمثال الآتي: وذلك مثل أن تركّب قياساً في الدلالـة على رفع ما لم يسمّ فاعله؛ فتقول: اسم أُسند الفعل إليه، مقدّماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل. فالأصل هو الفاعل، والفرع ما لم يسمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرّفع. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجـري علـى الفرع الذي هو ما لم يُسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد. وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو"[16].

أقسام الحكم النحويّ: ينقسم الحكم النحوي إلى ستة أقسام، هي:

١- **واجب**: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه.

٢- **ممنوع**: كأضداد ذلك.

٣- **حسن**: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

٤- **قبيح**: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع.

---

[14] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص١٢٩. و سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص١٩٧.

[15] السابق: ص٩٣. وينظر. السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧١. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ص ٩٧. د. علي الياس: القياس في النحو. د.طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحـث فـي المنهج)، ص١٠٤. ود محمد حسن عبد العزيز. القياس في اللغة العربية، ص٢٠-٢١. ود. عفاف حـسانين: في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٤٢. ود.سعيد جاسم الزبيدي: القياس فـي النحـو العربي(نشأته وتطوره)، ص٢٠.

[16] ابن الأنباري: لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٥، وينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧١.

٥- خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُهُ زيداً.

٦- والجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته، حيث لا مانع من الحذف و لا مُقتضي له[17].

أنواع القياس: للقياس أنواع أو أقسام. بالنظر إليه من جوانب أو زوايا مختلفة[18]، منها:

١- ينقسم القياس بحسب الاستعمال إلى ثلاثة أقسام:

أ- القياس المطّرد[19]: وهو ما جاء كثيراً في كلام العرب. ونظر النحاة إلى الكلام المسموع من حيث القلة والكثرة، ولم يُجمعوا على نِسَب أو أعداد تحدد بدقة المُراد من مصطلحي: القلة والكثرة[20].

ب- القياس الشاذّ: الشاذ هو ما خالف القاعدة.

ج- القياس المتروك أو(المهجور): ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام. ونقل د. جاسم الزبيدي قول أبي عليّ الفارسي: "ربما جاء في الشعر ثلاث مئات وأربع مئين ونحوهما مضافاً إلى الجمع، على القياس المتروك "[21].

٢- وينقسم القياس بحسب العلة الجامعة إلى أضرب[22]، منها:

أ- قياس العلة: وهو: "أن يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل"[23]. وينقسم إلى:

١- قياس المساوي[24]: كحمل ما لم يُسمَّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد[25].

---

17 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٢٩.

18 د. جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته تطوره)، ص ٣٤.

19 السيوطي: المزهر، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، (٢٣٤/١). وينظر: د. جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته تطوره)، ص ٣٤. السابق: ص ٣٦. و سعيد الأفغاني في أصول النحو ط٢، ص ٥٧، الهامش(٣). ويرى أمين الخولي أنّ المقصود بالمطرد والشاذ ليس الكثرة في عدد الألفاظ المستعملة في الباب وقلتها، وإنما هو ما عُرف من الطبيعة العامة للعربية في الباب، والشاذ يقابله، فيخالف الحال العامة. ينظر: د. جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي(نشأته وتطوره)، ص ٣٥.

20 السابق: الصفحة نفسها.

21 جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ص ٤١.

22 السابق: ص ٤١.

23 ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص١٠٥.

24 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧٤، وينظر: د.جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ص٤٢.

25 السابق: الصفحة نفسها.

٢- قياس الأولى: وهو" حمل أصل على فرع"[٢٦]؛ أي أنّ العلة في الفرع أقــوى منهــا فــي الأصل"، ومنه: حملهم اسم الفاعل في إضافته إلى ما بعده وعمله الجر فيه وهو معرّف بــأل على الصفة المشبهة؛ كقولهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه[٢٧]. ومنه: إلغاء عمل (ليس) حملاً على (ما) وهي فرع عليها في العمل[٢٨]؛ كقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ.

ب- قياس الشَّبَه: وهو" أن يُحمل الفرع على الأصل بضَرْب من الشَّبَه غير العلّة التي عُلّق عليها الحكمُ في الأصل"[٢٩]؛ ومثاله: إعراب المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم"[٣٠].

ج- قياس الطَّرْد: هو: الذي يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة[٣١] في العلة". كبناء ليس، وإعــراب ما لا ينصرف"[٣٢].

ولبعض اللغويين المعاصرين اعتراضات على شيء من صور القياس التي وردت في كتب أصول النحو، ومجمل ما يرونه أنّ الإيغال في الأقيسة المنطقية يثقل كاهل المتعلمين.

والقياس بأبسط صوره لا يخلو من الأركان التي نصّ عليها النحاة ورآها د.حمودة متكلفة. وما فعله النحاة هو تحليل مراحل الحَمْل أو القياس، فالأركان متحققة ضمناً وإن لم يَنُصّ عليها الذي يجري القياس. ولعل الذي قاد د.حمودة وكذا د.محمد حسن عبد العزيز إلى التخفف من التحليلات والتعليلات والأحكام النظرية، هو الإكثار منها في بعض مراحل التعليم إلى حد يَكُدُّ المتعلم ويجعله بَرِماً من حشد العلل التي يغرق فيها النص اللغوي الذي هو المُبْتَغَى، فتكون النتيجة إحساس المتلقي بالضيق والصعوبة، فيعزف عن النحو.

والحق أنّ لمحاكاة النص الفصيح أو القياس عليه سياقاً أو مجالاً ، وإنّ للتعليل والتحليل مجالاً أو مستوى آخر. والخلط بينهما ليس صحيحاً، وهو الذي أدّى إلى ضيق بعضهم بالعلل ومهاجمتها والدعوة إلى حذف الثواني والثوالث منها؛ كما يرى ذلك ابن مضاء القرطبي في ردّه على النحاة وغيره.

---

26 السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص٧٤.

27 د.جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، ص٤٢.

28 السابق: الصفحة نفسها.

29 ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص١٠٧. وينظر: د.جاسم الزبيدي القياس في النحو العربي (نشأته وتطــوره)، ص٤٣.

30 ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص١٠٧ – ١٠٨.

31 الإخالة (معناها): المناسبة، ينظر: ابن الأنباري: لمع الأدلــة، ص١١٠، الهــامش(٢). وص١٢٣، ١٢٥. وينظر: السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص١٠٠.

32 ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص١١٠. والسيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص١٠٠.

وإذا جعلنا لكل مقام مقالاً – كما يقولون– فلعلّ من المفضّل أن يكون التعلم (في غير المراحل التخصصية العليا) منصباً على النص ومحاكاته والقياس على غراره، كما يُفضّل التخفف من العلل وشرحها، وإذا فعلنا ذلك فقد تنتفي الصعوبة. ويمكن أن يُخصّص البحث في العلل والأقيسة المنطقية أو النظرية للمعنيين بفلسفة النحو واللغة. فالفكر النحوي – والعلل جزء منه– يمثل ثروة عقلية، تستحق الإعجاب، ويتجلى فيها الإبداع بأبهى صوره. فلا يصحّ أن نهدرها تحت وطأة التيسير أو التسهيل في حقل التعليم.

وبعد هذه التطوافة العجلى في تعريفات القياس وأنواعه؛ يحسن الانتقال إلى معرفة مواقف مصنفي كتب التصحيح اللغوي من القياس، ومدى اعتمادهم عليه في آرائهم أو أحكامهم اللغوية.

١– الكسائي (١٨٩)هـ:

لا يعتدّ بسماع غيره فهو يعوّل على سماعه. ولكن سماعه لم يسلم من طعن معاصريه؛ فهم يرون أنه يكثر من سماع اللحن والشاذ ويقيس عليها. قال فيه أبو زيد: "إنه لقي أعراب الحُطَمِيَّة فأخذ عليهم الفساد من الخطأ واللحن واحتج به"[٣٣]. وقال الزجاج: "قد علمنا أن الكسائي لم يَحكِ(وَدَدْتُ) إلا وقد سمعه، ولكنه سَمِعَهُ ممّن لا يكون حجة "[٣٤].

والكسائي – كما نعلم– شيخ المدرسة الكوفية التي تقيس على الشاهد الواحد وعلى الشاذ والنادر، كما جاء في الاقتراح للسيوطي: "قال الأندلسي في شرح المفصل: الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه "[٣٥].

وهناك فرق بين آراء الكسائي في اللغة وآرائه في النحو. ففي اللغة يتشدد ولا يأخذ إلا بالأفصح، ويتسمّح في النحو، فيبني على الشاذ والنادر والضرورة. وقد ترك منهجه أثراً في الكوفيين الذين جاؤوا بعده كالفراء وثعلب. تجلّى ذلك في حرص الفراء على الأفصح فيما عُزِيَ إليه من آراء وتصحيحات لغوية، أما ثعلب فقد صرّح في مقدمة كتابه "الفصيح" بأنه لا يأخذ إلا بفصحى اللغات.

ونقرأ فيما عُزِيَ إلى الكسائي من أقوال في النحو فنجده **يجيز مسائل كثيرة لا يوافقه عليها جمهور البصريين**، فمن ذلك:

في الفصل: أجاز الفصل بين(إذن) والفعل بمعمول الفعل مع بقاء النصب[٣٦]، والفصل بين فعل الشرط وأدواته بمعموله وبعطف وبتوكيد[٣٧]، والفصل بين كي والفعل بالمعمول مطلقاً.

---

[33] السيرافي: أخبار النحويين البصريين: ٤٤.

[34] ابن منظور: اللسان: وَدَدَ.

[35] السيوطي: الاقتراح، ص١٢٩.

[36] السيوطي: الهمع: (٧/١).

وفي **التقديم**: أجاز تقديم المستثنى أول الكلام تاماً أو منفياً[38]

قال ابن هشام: "وندرت إضافتها – أي: حيثُ– إلى المفرد، كقوله:

.... ببيض المواضي حيثُ ليِّ العمائمِ

....والكسائي يقيسه"[39].

ومن **أخذِهِ بالقليل** أو النادر جواز بقاء عمل لام الأمر بعد حذفها. قال ابن هشام: "وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها... ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى في الشعر... وهذا الذي منعه المبرد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام ..."[40].

٢– ابن السكيت(٢٤٤)هـ:

القياس: غلبت على كتاب إصلاح المنطق العناية باللغات المسموعة، **وقلما عرَّج على المسائل الصرفية والنحوية القياسية**، فمن ذلك إيراده أبنية من اسمي الآلة والمكان[41]، وصيغ المبالغة[42]، والأبنية التي يستوي فيها المذكر والمؤنث[43]، والمصدر الميمي[44]، واسم المفعول من الأجوف[45].

٣– ابن قتيبة(٢٧٦)هـ:

من المسائل القياسية القليلة في كتابه ما جاء في "باب ما جاء على مَفْعَل فيه لغتان: مَفْعَلٌ ومَفْعِلٌ": "كل ما كان على فعَل يفعِل فالاسم منه مكسور، والمصدر مفتوح... وتقول: هذا مَضْرِب فلان تريد الموضع الذي ضرب إليه وبلغه، فإن أردت المصدر قلت: إنّ في ألف درهم لَمَضْرَباً؛ أي: ضَرْبًا. قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾[46] يريد: عيشاً، وهو مصدر.

وقد جاء بعض المصادر على مَفْعِل، والأول أكثر وأقيس... فإذا كان يفعَل منه مفتوح العين فالموضع والمصدر مفتوحان، نحو: المَذْهَب، والمَشْرَب... فإذا كان يفعُل مضموم العين

---

37 السيوطي: الهمع: (٢/٩).

38 السيوطي: الهمع: (١/٢٦٦).

39 ابن هشام: المغني: (١/١٤١). ط١.

40 ابن هشام: المغني: (١/٢٤٧–٢٤٨) ط١.

41 ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص٢١٨، ص٢٢٠.

42 السابق: ص٢١٩.

43 السابق: الصفحة نفسها.

44 السابق: ص٢٢٠.

45 السابق: ص٢٢٢.

46 سورة النبأ: الآية ١١.

فالاسم والمصدر مفتوحان: مثل: المَدْخَل، والمَخْرَج والمَطْلَب. إلا أحرفاً كسرت، مثل: المسجِد، والمطلِع، والمغرِب، والمشرِق...، ثم قال: والفتح في هذه الأحرف التي كسرت جائز، وإن لم يُسمع في بعضها"[47]. فهو يأخذ بالقياس هنا.

والصفات العددية المعدولة "أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع ومَوْحَد ومَثْنى ومَثْلث ومَرْبع، ممنوعة من الصرف –كما هو معلوم– للوصفية والعدل، ومن النحاة من حصر العدل ببعض العشرة، ولم يبلغ به العشرة[48]، ومنهم من حصره في الأعداد الأربعة الأولى من العشرة، وما مثّل به ابن مالك في الألفية يشير إلى ذلك[49]، إذ مثّل للأعداد الممنوعة من الصرف للوصفية والعدل من الواحد إلى الأربعة. وفي كلام ابن قتيبة ما يشبه ذلك، قال: "ويقال: أُحاد وثُناء وثُلاث ورُباع، كل ذلك لا ينصرف، ولم نسمع فيما جاوز ذلك شيئاً على هذا البناء غير قول الكميت:

....خِصالاً عُشارا

وأجري هذا المُجرى"[50].

ونلحظ هنا أنّ ابن قتيبة حصر هذه الأعداد الممنوعة من الصرف للوصفية والعدل بوزن فُعال وبالأعداد من الواحد إلى الأربعة، ولم يُسْمَع العدل في الأعداد الباقية من العشرة سوى العشرة ذاتها، ولم يشر إلى وزن "مَفْعَل"، لكن المستفاد من ذلك كله أنّ ابن قتيبة يُقر إجراء ما قيس على هذه الأبنية المسموعة، عندما قَبِلَ ما جاء به الكميت زيادة على ما سُمع. ويعد شاهد الكميت يمثل لوزني "مَوْحَد ومَثْنى" ببيت لساعدة بن جؤية.

ولا يقيس غالباً إلا على اللغات الفصحى. فبعد أن ساق قواعد تصريف العدد كما هي عند الجمهور، عرض بعض اللغات في هذا المبحث، فقال: "وقد يقول بعضهم: الثلاثة عشرَ الدرهم، والعشرون الدرهم، لمّا أدخلوا الألف واللام على الأول أدخلوهما على الآخر، وذلك رديء، والجيد أن تقول: ما فعلتِ العشرون درهماً والثماني عَشْرَةَ جاريةً. وكذلك ما

---

[47] ابن قتيبة: أدب الكاتب: ص٥٥٢ – ٥٥٣.

[48] عباس حسن: النحو الوافي (٤/٢٢٢ – الهامش ٢). وجاء فيه، أنّ الأرجح قياس العدل بالوزنين "مَفْعَل وفُعَال" في الأعداد من الواحد إلى العشرة، يؤيد ذلك الأمثلة التي عرضها سيبويه في كتابه نقلاً عن العرب مستشهداً، وكذلك الأمثلة التي أوردها الهمع ".

[49] قال ابن مالك:

ومَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرْ	في لَفْظِ مَثْنى وثُلاثَ وأُخَرْ
وَوَزْنِ مَثْنى وثُلاثَ كَهُمَا	مِن واحدٍ لأربَعٍ فَلْيُعْلَمَا

شرح ابن عقيل: (٢/٣٢٥)، والنحو الوافي (٤/ ٢٢٥)، الهامش ١٢.

[50] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٥٦٦ – ٥٦٧.

بين أحد عشر إلى تسعة عشر وإلى تسعة وتسعين. تدخل في الأول الألفَ واللامَ، فأمّا في العشرة وما دونها والمئة[51] وما فوقها، فإدخال الألف واللام في الأول خطأ في القياس. على أنّ أبا زيد قال: من العرب من يقول: المئةُ الدِّرهمِ والألفُ الدِّرهمِ، والخمسُ المئةِ الدِّرهمِ، والخمسةَ العشرَ الدِّرهمِ، وهو رديء في القياس، وليس بلغة قوم فصحاء... ولا يجوز: العشرةُ أثوابٍ، ولا الأربعةُ دراهم"[52].

وفي تعريف العدد الذي كثرت ألفاظه يذكر مذهب البصريين، والبغداديين. دون أن يرجح أحد المذهبين. تقول: ما فعلتْ ثلثمئة[53] ألف الدرهم. وخمسمائة ألف الدرهم. لا يجيز البصريون غير هذا ويجيز البغداديون: ما فعلتْ ثلاثمائة الألف الدرهم[54].

٢- ثعلب(٢٩١)هـ:

ندرت إشارة ثعلب إلى القياس. فمن ذلك قوله: "رجل آلَى- على مثال عالى؛ أي: عظيم العَجُز- وامرأة عَجْزاء بالمدّ- كذلك كلام العرب، والقياس: أَلْيَاء"[55]. وذلك يرجع إلى أنّ ثعلبًا غلّب السماع على القياس. فعُني في كتاب(الفصيح) بضبط الأبنية واللغات لمفردات شاع استعمالها، وهي سماعيّة، وبدا للمصنف أنّ ضبطها ضروريّ لتقويم الألسنة. أمّا المسائل النحوية فلم يتوقف عندها ثعلب؛ لأن القواعد القياسية تولت تصحيحها.

---

[51] وردت في الأصل بالألف "المائة " ومن النحاة المعاصرين من يفضل حذفها. قال سعيد الأفغاني: "وإثبات هذه الألف خطأ فاحش تجب إزالته". الموجز في قواعد اللغة العربية، ص٤١٨ الهامش (١).

[52] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٢٧٢ – ٢٧٣.

[53] في الأصل: ثلثمئة. ولعلّ إثبات ألف "ثلاث" أولى من حذفها؛ لكيلا تلتبس بـ"ثلث". فنكتبها هكذا: ثلاثمئة. وهي من الكلمات التي كتبها العرب دون ألف متأثرين بالآرامية في كتابة بعض الكلمات، وكتبوها بالطريقة نفسها التي يكتبها بها الآراميون؛ مثل: الرحمن، إسحق، هروت، طه. ولكنّا نكتب بعض هذه الكلمات اليوم في العربية الفصحى كتابة أقرب إلى النطق من الخطّ الذي عرفه العرب وقت كتابة المصحف العثماني؛ مثل: اسم العلم "إسحق" يكتب اليوم"إسحاق". غير أنّ عددًا منها لايزال يحتفظ برسمه القديم.

وكما تجدر الإشارة إلى أنّ كثيرًا من أشكال الكتابة العربية أُخذ عن الكتابة النبطيّة، وهذه لم تكن -في البداءة – تمثّل أحرف المدّ في الكلام، فلم تكن الألف أو الواو أو الياء تظهر في الكتابة. وعندما أخذ العرب نظام الكتابة عن النبطيّة مثّلوا بعض هذه الأصوات في الكتابة، ولم يمثّلوا بعضها الآخر، وعلى هذا جاء كثير من مفردات القرآن الكريم دون مدّ، وما زلنا نحتفظ ببعض هذه الكلمات في كتاباتنا؛ مثل: هذا، هؤلاء، أولئك...". ينظر: د. عبد الله مصطفى: الكتابة وقواعد الإملاء، ص٢٠، ٩٥. وفي المرجع نفسه وردت ثلاثمئة، وثمانمائة بإثبات الألف في: ثلاث وثمان" ينظر: ص ٨٣. وينظر أيضًا: أحمد قبّش: الإملاء العربي، ص ٩١. ومحمد محيي الدين مينو: معجم الإملاء، ص٤٢.

[54] ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٢٧٤.

[55] الهروي: التلويح في شرح الفصيح، من كتاب (فصيح ثعلب والشروح التي عليه)، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص ٤٦. وينظر اللسان: (مادة: ألا ١/١٩٤).

٢- الزبيدي(٣٧١)هـ:

السماع مقدّم على القياس عند الزُّبيدي، في معظم المسائل التي بسطها في كتابه "لحن العامة"... يتجلى ذلك في تصحيحاته اللغوية، وهذه نماذج منها: مما شاع عند أهل الكلام والمناطقة وبعض الخطباء قولهم: "هو الله الأزليّ قَبْلَ خَلْقه"، "ولم يزلْ واحداً في أزليته". "وكان هذا في الأزلِ". والمعنى المقصود: لم يَزَلْ عالماً. فهذه الصفات التي أطلقوها على لفظ الجلالة، لا أصل لها في كلام العرب، ولا تصحّ في اشتقاق ولا تصريف.

وهناك سبب – عند الزبيدي – أكبر من السماع والقياس، وهو أنه لا يجوز لأحد أن يصف الله – عزّ وجلّ – بغير ما وصف به نفسه في محكم كتابه، أو ما ثبت به الخبر عن الرسول – صلى الله عليه وسلم – ولو صحّت الكلمات في الاشتقاق، وتمكّنت في التصريف[٥٦].

ولم يقتصر حرص الزُّبيديّ على الأخذ بالسماع والتوقف عنده في المجال الديني فحسب، بل تعدى ذلك إلى اللغة. فالسماع مقدّم على القياس عنده كما قلنا. فكلمتا "ذو" و"ذات" لا تلحقهما الألف واللام، لا في إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولا تضافان إلا إلى الظاهر[٥٧].

وأمّا قولهم في "ذي رُعَيْن" و"ذي أصبَح" و"ذي طَلاع"[٥٨] "الأذواء"، وقول الكميت:

.... ولكنّي أريدُ به الذَّوِينا[٥٩]

فليس من كلام العرب المعروف[٦٠]. وعلة الخطأ في "الأذواء" و"الذَّوينا" أنّ "ذو" لا تكون إلاّ مضافة، فكذلك جمعها"[٦١].

ومنع الزُّبيديّ إضافة "آل" إلى الضمير، فلحّن من قال: "وآله" في عبارة "اللّهم صلِّ على محمد و"آله"، والصواب عنده: اللّهم صلِّ على محمد وآل محمد.

واستدل بالحديث المتضمّن الصلوات الإبراهيمية، ورأى أنّ قولهم: "وآله" لم يسمع عمّن يوثق بعربيته[٦٢]. ولا يخفى أنّ السماع لا يأبى إضافة "آل" إلى المضمر، ولكن الزُّبيدي دفع ذلك، لأنه لم يُسمع ممّن يوثق بعربيته.

---

[56] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٣٩.

[57] السابق: الصفحة نفسها.

[58] من ملوك اليمن.

[59] صدر البيت:

"فلا أعني بذلك أسفليكم"، وهو من شواهد خزانة الأدب:(١/ ٦٧)، طبعة بولاق، وطبقات الشعراء لابن المعتز:ص ١٩٧، تحقيق عبد الستار فراج.

[60] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٤٠.

[61] السابق: ص٤١.

وتقول عامة الأندلس: **مسجد اللَّجاجة**، بكسر اللام، والصواب عند الزُّبيديّ فتحها[63].

لأنَّ مصدر الفعل الثلاثي "لجّ" هو: لَجاج، ولَجاجة. وقال الزُّبيديّ: "وقد يحتمل أن تكون[64] من: لاجَجْتُهُ لِجاجاً، و لِجاجة، مثل: راميته رِماء ورماية، ولم أسمعه، والأول أصح"[65]. فقولهم: "لِجاجة" قد يكون له وجه قياسيّ، ولكن تمسُّك الزُّبيديّ بالسماع حمله على القول بردّه.

وربَّما استُغني بجمع الكثرة عن جمع القلة[66]، فقالوا: كتاب وكتب، ولم يقولوا: أكتبة، لذا خطّأ الزبيدي قول العامة: "**أَلْجُم" جمعاً لـ" لِجام**".وقال: "ولم يقولوا– أي: العرب–: أكتبة وألجمة–جمعاً لكتاب ولجام–، وكان القياس لو قيل، وقد روى بعضهم: أَلْجمة".

فالقياس: يقبل الجمع، ولكن الزُّبيديّ يخطِّئه؛ لأنه لم يُسمع سماعاً يُعتدّ به. فلم يأخذ برواية بعضهم: "ألجمة".

ومن آثار تقديمه السماع على القياس توقُّفُه **في مجال الدلالة عند الدلالات المسموعة**، فالاستحمام" عند عامة زمانه يكون بالماء الحارّ والبارد، ولكنه يرى أن تنحصر **دلالته** بما سُمع فهو مخصوص بالماء الحار[67]. وكلمة "الذُّباب" تطلقها العرب على صنوف متنوعة، ولكنّ العامة ضيّقوا هذه الدلالة. فأوقعوها على الذّباب الذي يألف البيوت خاصة[68]. ولم يرتض الزُّبيديّ هذا التخصيص، ومن ذلك قولهم للمرأة التي يطلّقها زوجها بعد الدخول: ثيّب. والثيب – كما يرى الزُّبيديّ– تقع على الذكر والأنثى، يقال: رجل ثيِّب، وامرأة ثيِّب، وتَثيّبت المرأة.

---

[62] السابق: ص٤٢. قال د.عبد العزيز مطر محقق كتاب "لحن العامة": استشهد ابن هشام اللخمي في ردّه على الزبيدي (ورقة ٤–ب،٥–أ)... يقول خُفاف بن نُدبة:

أنا الفارسي الحامي حقيقة والدي   وأمّي كما تحمي حقيقة آلكا

ينظر: الزبيدي: لحن العامة، ص٤٢ – الهامش: ٤.

وقال د.عبد العزيز مطر أيضاً: قال ابن هشام اللخمي في المدخل (ورقة– ٤) هذا مذهب الكسائي، وهو أول من قاله، فاتبعه الزبيدي، وأبو جعفر النحاس، ومثله في الاقتضاب:٦ ". الزبيدي: لحن العامة، ص٤١ – الهامش–٤.

[63] الزُّبيدي: لحن العامة(تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ١٣٦.

[64] أي: كلمة "اللجاجة" الواردة في قول العامة.

[65] السابق: الصفحة نفسها.

[66] وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً، بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة، ويستغنون به عن وضع الآخر... كأَرْجُل - بفتح فسكون فضم– في جمع رِجْل-، بكسر فسكون؛ وكرجال– بكسر ففتح في جمع رَجُل– بفتح فضم، إذ لم يضعوا بناء كثرة للأول ولا قلة للثاني" وينظر: شرح ابن عقيل (٢/٤٥٢– ٤٥٣). الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص١٢٩ – ١٣٠.

[67] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص٢٠١.

[68] السابق: ص٥٥ – ٥٦.

ومثل ذلك "الأيِّم"، تقع على المرأة والرجل[69].

ومن الخطأ الذي شاع عند عامة الأندلس في عصر الزُّبيدي، قولهم: مِبْتاع ومِحتال، بكسر أوّليهما، ظنّاً منهم أنّ هاتين الكلمتين على زنة مفْعال.

وفي تصحيح الزُّبيديّ هذا الخطأ يعتمد على القاعدة الصرفية التي تنص على أنّ اسمي الفاعل والمفعول يتحدان في نحو: اختار وابتاع والتفريق بينهما بحسب التقدير[70].

قال الزُّبيديّ: " والصواب: مُبْتاع ومُحتال، بضمّ أوّليهما؛ لأنهما على زنة مُفْتعل، من ابتاع، واحتال. وليس بين الفاعل والمفعول من هذا النحو فرق، تقول: ابتاع الرجلُ الشيءَ، فالرجل مُبتاع، والشيء مُبتاع أيضاً؛ وذلك لما حدث من انقلاب الياء والواو إلى الألف. ولو كان مِبتاع وأخواتها مفعالاً- كما حسبُوا- لقالوا: مِبْياع ومِحْوال، ولم يكن هاهنا للتاء موضع"[71].

وقالوا لما يُجعل تحت الصُّدْغ: مِزْدَغة. فالصواب -عنده-: مِصْدغة، وقال: "وإن شئت قلت: مِزْدغة بالزاي، والزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة وبعدها الدال، يقال: أصدق وأزدق"[72].

وقول العامة في جمع "شُقّة" على "شُقق" مردود عند الزُّبيدي بقياس مطّرد وهو: جمع "فُعلة" - مضموم الأول- على فُعَل، وربما جاء على فِعال، نحو: جُمّة و جُمَم و جِمام، وقُبّة وقُبَب و قِباب، وأمّا قول العامة قِبب فخطأ أيضاً. و"شِقَق" بالكسر جمع "شِقّة، وهو ما شُقّ من لوح أو قَرَن"[73] أو غيرهما، وهو من باب: فِعْلة وفِعَل[74]. وتجمع العامة"القطعة" على " قِطاع". والصواب: قِطَع. قال الزُّبيدي: "وكذلك كل ما كان على فِعْلة، كِسْرة وكِسَر، وسِدْرة وسِدَر"[75].

ومن الأبنية المطّردة في جموع الكثرة، جمع "فاعل" إذا كان وصفاً لمذكر عاقل على" فُعّال" بضم الأول وفتح الثاني مشدّداً – نحو: صائم وصُوّام، وقائم وقُوّام، وضارب و ضُرّاب.

---

[69] السابق: ص٢٠٧.

[70] الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص ٩٩. وفيه: "وأمّا نحو: مُختار، ومُعْتَدّ، ومُنْصَبّ، ومُحَاب، ومُتَحاب فصالح لاسمي الفاعل والمفعول، بحسب التقدير" اهـ.

[71] الزُّبيدي: لحن العامة، ص ١١٩- ١٢٠.

[72] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.عبد العزيز مطر)، ص١٥٧ – ١٥٨.

[73] القَرَن: جعبة من جلود تشق ثم تخرز.

[74] الزُّبيدي: لحن العامة (تحقيق د.مطر)، ص١١٧.

[75] السابق: ص٢٢٤.

وبهذا البناء المطرّد خطّأ الزبيدي الأصمعي في قوله: " الصَّاري: الملاّح وجمعه صُرّاء على غير قياس"[76].

ومن القواعد الصرفية أنّه يجب ردُّ ثاني الاسم المصغّر إلى أصله إذا كان من حروف اللّين، فإن كان أصله الواو قلب واواً، فتقول في "قيمة": قويمة، وفي "باب": بُوَيْب، وإن كان أصله الياء قُلب ياء، فتقول: في "مُوقن": مُيَيْقِن، وفي "ناب": نُيَيْب[77]. والذي أصله الياء نحو: ضَيْعة، يُصغّر على: ضُيَيْعة، وجمعها ضياع. فحقُّه أن يبقى على أصله وألاّ يُقلب واواً، فليس أصله واواً، لتُردّ إليها. ولكنّ العامة في عصر الزّبيدي كانوا يصغّرون "ضَيْعة"على ضُوَيْعة، ويجمعونها على: ضِيَع[78]. فصحّحَ الزبيدي هذا الغلط قياساً على قواعد صرفية.

٣- الحريري(٥١٦)هـ:

استدل الحريري بقواعد نحوية قياسية في مواضع متعددة من كتابه "درة الغوّاص"؛

فمن ذلك ما ورد في مناقشته المسائل الآتية:

وعاب الحريري على الذين يخلطون بين(نعم) و(بلى) في الاستعمال. فنعت هذا الخلط بالأوهام الزارية على الأفهام، فنعم تقع في جواب الاستخبار المجرد من النفي، وأمّا(بلى) فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي، ومعناها إثبات المنفي، ورد الكلام من الجحد إلى التحقيق، فهي بمنزلة(بل)، حتى قال بعضهم: إن أصلها(بل)، وإنما زيدت عليها الألف ليحسن السكوت عليها[79].

وخطّأ الحريري **حذف ياء المنقوص في حالة الإضافة** كقولهم: عندي ثمان نسوة- وثمانمئة درهم، بحذف ياء(ثمان). كما خطأ حذف ياء ثمان في العدد المركب كقولهم: عندي ثمانَ عشرة جارية. والصواب عنده- إثبات الياء في المواضع الثلاثة، وحجّته: "أن الياء في

---

[76] الزّبيدي: لحن العامة، ص١٧٦. وجاء في شذا العرف ص١٣٥. للحملاوي: في الكلام على وزن "فُعَّال": " يطرد في وصف فاعل، فيقال: صائم وصُوّام، وقارئ وقرّاء،وعاذل وعُذّال، وندر في وصف على(فاعله)، كصُدّاد... كما ندر في المعتل: كغازٍ وغُزّاء، وسارٍ وسُرّاء".

[77] شرح ابن عقيل: (٢/ ٤٨٥ - باب التصغير).

[78] قال الزّبيدي: "وإن شئت قلت: ضِيَيْعة، بكسر أوّله. لحن العامة ص: ١٤٥. في الهامش: ٥ من الصفحة نفسها، قال المحقق د.مطر): "على أنّ الزّبيدي يقرّر في موضع آخر أنّ الكسر هنا قبيح، والضم أحسن، إذ يقول في كتابه: (الواضح في علم العربية) ص٢٢٨ (تحقيق د.أمين السيد): ومن العرب من يكسر أوّل ما كان ثانيه الياء إذا صغّر، فيقول: في سير: سِيَيْر، وفي: بيت: بِيَيْت، وبيضة: بِيَيْضة، وذلك قبيح، والضم أحسن، ويراجع كتاب سيبويه: ٢/ ١٣٦ ".

[79] الحريري: درة الغواص، ص٢٦٠ - ٢٦١.

ثمان ياء المنقوص، وياء المنقوص تثبت في حال الإضافة وحالة النصب كالياء في قاض"[80].

وأما حذفها في هذه المواطن فضرورة شعرية غير سائغة في النثر.

وردّ الحريري القول الشائع في زمانه: " زيد أفضل إخوته". وحجته في هذا السرد أنّ اسم التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو داخل فيه، كما لا يُضاف إلى غير جنسه، فلا يقال: زيد أفضل النساء، لخروجه أن يُعَدّ في جملتهن[81].

وخطأ هذا العبارة قبله: الزجاج(٣١١ هـ)[82]، وابن جني(٣٩٢ هـ). قال في الخصائص: ".....وصواب المسألة أن تقول: زيد أفضل بني أبيه....وأن تقول زيد أفضل من أخوته، لأنه بدخول(من) ارتفعت الإضافات، فجازت المسألة"[83]. وأجازها ابن خالويه(٣٧٠) اعتماداً على رواية ابن دريد،عن أبي حاتم، عن الأصمعي أن الفرزدق سئل عن نُصَيْبٌ فقال: هو أشعر أهل جِلْدَتِهِ[84].ونلاحظ هنا أن الاستقراء الناقص مدعاة للمجازفة في الأحكام.

ولم يوافق الحريري الذين لا يفرقون بين العبارتين الآتيتين: زيد يأتينا صباحَ مساءٍ، وزيد يأتينا صباحَ مساءَ. ففي العبارة الأولى دلالة على إتيان زيد في الصباح وحده، وفي العبارة الثانية دلالة على إتيان زيد في الصباح والمساء[85].

واستدلّ الحريري بمبحث (الحكاية) في عدة مواضع من كتابه، منها: عدم ارتضائه تغيير صيغ الأمثال: فلا يصح عنده قولهم للرجل المضيع لأمره المتعرِّض لا ستدراكه بعد فوته: الصيفَ ضيَّعْتَ اللبَن- بفتح التاء- والصواب أن يخاطَب بكسرها، وإن كان مذكراً، لأنه مَثَلٌ، والأمثال تُحكى على أصل صيغتها وأوليّة وضعها[86].

وكذا قول الرجز:

قالت له وهو بعيشٍ ضَنْكِ   لا تُكْثِري لومي وخَلِّي عنكِ

فزوجة الراجز تخاطبه بصيغة المؤنث حاكية ما قاله لها، رداً على ملامتها له عندما كان يبذّر ماله[87].

---

80 الحريري: درة الغواص، ص١٦٤ – ١٦٥.

81 السابق: ص١١.

82 ابن ظفر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص للحريري: ص١٨، ١٩.

83 ابن جني: الخصائص: (٣/ ٢٣٦).

84 ابن ظفر: حواشي ابن بري وابن ظفر على درة الغواص للحريري: ص١٨، ١٩.

85 السابق: ص٢٦٢.

86 الحريري: درة الغواص، ص٢٣٧.

87 السابق: ص٢٣٨.

ولم يُجِز الحريري نصب كلمة (الناس) في بيت ذي الرّمّة، لأن ذا الرّمّة حكى ما سمع على وجه اللفظ المنطوق به:

رأيتُ الناسُ ينتجعون غيثاً   فقلت لصيدحَ انتجعي بلالا

ونصب كلمة الناس يجعل الانتجاع مما يُسمع، وماهو كذلك (كما يقول الحريري)[88].

ولم يقبل قولهم: سامَرّا (بفتح الميم) والصواب: سُرَّ مَنْ رأى، لأن المسمى بالجملة يحكى على صيغته الأصلية، كما يقال: جاء تأبّط شراً[89].

في العصر الحديث:

١- إبراهيم اليازجي(١٩٠٦)م:

السماع عند اليازجي مقدّم على القياس؛ لأنه يطمح إلى أن يعود أبناء العربية والمعنيّون بها إلى أساليب الفصحاء المشرقة الخالية من شوائب العجمة والهجنة والركاكة. لذا نجده عزف عن الأخذ بالقياس أو المجاز أو توسعة الدلالة لهذا المقصد النبيل[90]. فهو يريد أن تَظَلّ العربية القدمى برُوائها ونقيّ بيانها بعد أن أفسدت بعض أساليبها العاميات والترجمات السقيمة، والصدود عنها، وعدم إيلائها ماهي جديرة به من الاهتمام والرعاية والإقبال، وبذل قصارى الجهد في تعلمها. ولكن عدم الأخذ بالتطور الدلالي بضوابط مناسبة يضيّق اللغة، ويحد من مسايرتها مستجدات العصر. فما كان له وجه من القياس ولا يخلّ بأصل من أصول اللغة يجدر الأخذ به، ولكن اليازجي تشدّد بمقاييسه، فلم يأخذ بالقياس إلا إذا عززه السماع، وعدم التعويل على القياس فيه تقييد لنمو اللغة وحيويتها.

والأمثلة التي رد اليازجي فيها القياس، ولم يعتمده ترددت في مواضع متعددة من كتابه منها: تخطئة جمع "النادي" على "النوادي"، وهو القياس. قال اليازجي: "ويقولون قد شاع هذا الخبر في النوادي، يريدون جمع النادي، وهو مع كونه القياس، غير مستعمل. وإنما يقال في جمعه: الأندية، وهو في الأصل، جمع ندي، بمعنى النادي. استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع "الأحدوثة " عن جمع الحديث[91].

---

[88] السابق: ص٢٣٨.

[89] السابق: ص٢٤٤.

[90] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (المقدمة: ص ١١)؛ قال: "... وما تنويه من صدق الخدمة وإخلاص النصح في تقويم أَوَد اللغة وهو الغرض الذي طالما توخيناه، وسعينا له. ورأينا من تفشّي التحريف واللحن، والصيغ العامية والأعجمية، ما خشينا معه تأصل الفساد في اللغة بما يتعذر اقتلاعه"، العبارة في الأصل: "ما خشرنا معه إلى تأصل الفساد..." ولعل"إلى" -هنا- مقحمة لخلل طباعي. ويقول من مقاصده في نشر كتبه: "... إحياء لكثير من ميت ألفاظ اللغة وتراكيبها التي انقطع عهد الأقلام بها منذ قرون".

[91] السابق: ص٣٧(طبعة مطبعة مصر بمصر، ط١). وطبعة نظير عبود، ص٦٤.

ومن العبارات التي كثر ورودها في كتابه مؤكدة وقوفه عند السماع: "وليس ذلك من استعمال العرب في شيء"[92]، "وكل ذلك خلاف المنقول عن العرب والمسموع عنهم"[93].

ويخطّئ قولهم: "ينبغي عليك أن تفعل كذا؛ فيعدونه (بعلى) لظنّهم أنه بمعنى (يجب)، وليس كذلك؛ لأنّه في الأصل مطاوع "بغى" الشيء؛ بمعنى: طلبه؛ فكأنّه قيل: يتطلّب لك. وإن كان لا يجوز أن يُقال: انبغى، وانطلب بهذا المعنى، ولكنه من الألفاظ التي جرت كذلك على ألسنة العرب، وألزمت وجهاً من الاستعمال لا تتعداه"، وهو يستعمل عندهم بمعنى: يجوز، ويصلح، ويتيسّر، ولم يُسمع عنهم إلا موصولاً باللام؛ ومنه:﴿لا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ﴾[94]،﴿ وما علّمناه الشعر وما ينبغي له﴾[95] ".[96] والجدير بالذكر أنّه قَبِل تضمين " شكر" معنى "حمد"، ولم يجز تضمين "ينبغي" معنى "يجب"؛ ولعلّ ذلك يرجع إلى عدم توسّعه في المجاز والتضمين، كما صرّح في مقدمة كتابه " لغة الجرائد".

وتعدية الفعل "أحاط" في قولهم: أحطته علماً بالأمر، أي: أنهيته إليه، وأعلمته به، ولم يستعمل هذا الفعل إلا لازماً. كقولهم: "وأحطت به علماً، لم يُسمع فيه غير ذلك"[97].

ويقترح أن تستعمل كلمة "التوفير" بدلاً من "الاقتصاد"؛ لأنّ الاقتصاد في اللغة بمعنى الاعتدال والتوسّط في الأمر، فضلاً عن أنّ الفعل لازم لا يحتمل التعدية". قال اليازجي: "بلى إنّا لم نجد هذا اللفظ في كلامهم على وجهه الذي نستعمله اليوم، ولكن يمكن ردّه إلى كلامهم من أسهل سبيل وذلك أنهم يقولون: شيء وافر؛ أي: تام لا ينقص فيه. وقد وفّره توفيراً، إذا جعله تاماً... "[98].

ونراه هنا يأخذ بغير المسموع، خلافاً لمنهجه القائم على الاعتداد بالمسموع. ويعزّز تخريجه بورود هذا الاستعمال في كتابات بعض المولّدين؛ كالمسعودي، والمقّري، والبلوي[99]. استئناساً وتقريراً للفائدة، كما يقول، ولكن نجده في مواضع أخرى يخطّئ من استأنس بأساليبهم[100].

---

[92] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٤٤.

[93] السابق: الصفحة نفسها.

[94] سورة يس: الآية ٤٠.

[95] سورة يس: الآية ٦٩.

[96] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٣٤ – ٣٥.

[97] السابق: ص ٣٩.

[98] السابق: ص ٤٢.

[99] السابق: ص ٤٣.

[100] ينظر مثلاً: ص ٩٢، وفيها تخطئة للمسعودي.

وأقر استعمال لام التقوية[١٠١] في شعر بعض المحدثين **لضرورة الوزن**، على أنَّ ما المحدثين من زاد هذه اللام في غير ذلك، ولم تُسمع زيادتها إلا في الشعر لضرورة الوزن كقول الحافظ جمال الدين اليعمري:

واستَنْشِقوا لهوا الربيع فإنه نِعْمَ النسيمُ وعنده ألطاف[١٠٢]

ونراه في موضع آخر لا يلتمس للمتأخر ضرورة. قال: "ويقولون: جماعة القُسُسُ –بضمتين– يريدون القسوس؛ فيحذفون الواو لأنَّ الساكن العين لا يُجمع على فُعُل، ولم يمرُّ بنا من مثل هذا إلا قول عبد الرحمن الشيرازي:

لو أنَّ ما ذاب منه يجمدُ لم يصلحْ لغيرِ العقودِ والشُّنُفِ[١٠٣]

يعني الشنوف. فحذف لضرورة الشعر وإن كان المتأخر لا تعذره ضرورة"[١٠٤].

ومجمل القول لم يكن اليازجي يعول على القياس إلا نادراً؛ لأنه كان معنياً بالمسموع وبضرورة المحافظة عليه بدلالاته، المنقولة عن الفصحاء.

٢– محمد علي النجار:

صحَّح **النجار كثيراً من المسائل اعتماداً على القياس**، ومن المسائل التي قال بقياسها: ناقلاً قول السعد في المطول، وهو: "قط اسم فعل بمعنى انتَهِ. ويُصدَّرُ كثيراً بالفاء تزييناً للفظ، كأنه جزاء شرط محذوف أي: إذا كان كذلك فانته عن الآخر". ثم قاسها على فاء الشرط، فرأى أنها لا تتصدر كما أن الجواب المقرون بالفاء لا يتصدر، وقاسها على الفاء العاطفة أيضاً، فقال: "وهي أيضاً في صورتها فاء العطف، وهي لا بد أن يتقدمها المعطوف"[١٠٥]. وبهذا القياس خطأ تصدُّرها ولم يرتض قياسها على (إنما) أو(خلا) الاستثنائية التي **تقدمت في قول** الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك، وإنما أعدّ عيالي شعبة من عيالكا

---

[101] " ويقولون: أمكن له أن يفعل كذا، يعدونه باللام، وهو متعدٍ بنفسه". ويرى اليازجي أن ابن بطوطة، وهو في رأيه أول من أدخل هذه اللام، توهم أنها لام التقوية. " ولام التقوية مثلها في قولك: زيد محبٌّ لي وعجبت من ضربك لعمرو، وهذه اللام تزاد بعد الصفة والمصدر لتقوية عملهما كما تقرر في كتب النحاة؛ ولا تزاد بعد الفعلْ لاستغنائه عن التقوية، فلا يقال: أحببت لزيد ولا ضربت لعمرو كما يظهر لك بالبديهة فتنبه. السابق (طبعة نظير عبود، ص٨٣– ٨٤).

[102] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، ص ٨٤–٨٥. طبعة نظير عبود.

[103] البيت من البحر المنسرح. والشَّنْفُ(وبالضم لحن): القُرْطُ الأعلى، أو معلاق في قُوفِ الأذن، أو ما عُلِّق في أعلاها، وأمّا ما عُلِّق في أسفلها فقُرْط. والجمع: شنوف". الفيروزابادي: القاموس المحيط(شنف).

[104] السابق: مطبعة مطر بمصر، ط١، د.ت ص ٢٢–٢٣.

[105] محمد علي النجار: لغويات: مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٥م، المجلد ٢٦؛ الجزء (١٩، ٢٠)، ص١١٠٩.

قال: "فإن وجود الفاء- أي: في(فقط)- يُوجِبُ سَبْقَ كلام عليها "[106].

واحتج النجار بالتضمين في مسائل كثيرة، ولكن اشترط للقياس عليه شرطين:

أحدهما: شيوع الأسلوب وانتشاره، وهذا ما عبَّر عنه بقوله: "والتضمين باب واسع لا بأس به إذا اشتهر المعنى وذاع"[107].

والآخر: أن يقع التضمين لغرض بلاغي. قال ذلك في معرض تخريجه تعدية الفعل (كلّف) إلى المفعول الثاني بالباء: على أن هذا الذي اشتهر- يريد: كلفته بالأمر- يخرج على وجه سائغ صحيح. ذلك أن يضمن التكلف بالأمر معنى الإغراء به؛ فإن من كلّفك أمراً فقد أغراك به وأولعك به. والتضمين سائغ منقاس إذا روعي به غرض يراد، والغرض هنا إفادة الإغراء بالفعل..."[108].

وعلى التضمين خرّج ما شاع من قولهم: "نزح من القرية إلى القاهرة ". والذين عابوا هذا الأسلوب تتلخص حجتهم في أمرين: الأول: أن النزوح معناه- في اللغة- البعد لا الانتقال، ومن ثمّ لا يُعدّى بالحرف(إلى)، يقال: نزحت الدار، ونزح البلد، أي: بعد. والآخر: أن النزوح إنما يضاف إلى الدار ونحوها، ولا يضاف للأناسي ونحوها. يقول النجار: "وقد بدا لي تصحيح هذا التعبير وتسويغه... وأما استعمال النزوح في الانتقال فإن هذا سبيله التضمين"[109]. كما أجاز التعبير الشائع: "سلمته الكتاب "، اعتماداً على تضمين(التسليم) معنى(الإعطاء)[110]. وقاس النجار مجيء(فَعِيل)- وإن لم يسمع- مما ورد منه(مفعول) في معناه: فصحّ عنده(رجل تعيس)، اعتماداً على ورود(متعوس). قال: "وقد جاء في الأساس: تعسه الله وأتعسه، وهو منحوس ومتعوس، فترى كيف جاء متعوس. وإذا جاء متعوس سهل مجيء تعيس في معنى متعوس"[111].

- وإذا ورد الوصف من فعل ما، فالفعل مقيس وإن لم يُسمع، وهذا مذهب ابن جني المنقول عن أبي علي الفارسيّ القائل: "إذا صحّت الصفة فالفعل في الكفّ". وعلى هذا أجاز النجار التعبير الشائع: "علّل لما تقول"[112] - بمعنى بيّن العلّة- والمشهور أنه لم يرد الفعل بهذا المعنى في المعجمات التي بين أيدينا، ولكن ورد في اللسان- بمعنى بيان العلة- استعمال الوصف

---

[106] السابق.

[107] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٩م، المجلد٢٦، الجزء٤، ص٢١٩.

[108] السابق: المجلد ٣١، الجزءان (٤،٥)، ص٤٧٤.

[109] السابق: المجلد ٢٦، الجزء٤، ص٢١٩.

[110] السابق: مجلد ٢٦، الجزء(١٥، ١٦)، ص٩٠١.

[111] السابق: المجلد ٢٨، الجزء ١، ص٨٦.

[112] الذي في القاموس المحيط والمعجم الوسيط(علّل) وأنّ الفعل متعدّ.

منه(اسم الفاعل)، جاء فيه: "المعلّل دافع جابي الخراج بالعِلَل "[113]؛ فمجيء(المعلِّل) بهذا المعنى- كافٍ لإجازة استعمال الفعل(علّل) في التعبير المحدث. ونراه -هنا- طرد الأصل أو استدلّ عليه(وهو الفعل علّل بدلالة غير مسموعة وهي بيان السبب)، بورود الفرع وهو الوصف(المعلّل). فقاس الأصل على الفرع. ويرى أيضاً أن نتريث في الحكم على ما خلت منه المعاجم التي لدينا: فقد يكون في غير ما هو مألوف لدينا "[114].

وأجاز استعمال حرف الجر(إلى) مع الفعل(لفت) – مع أن الوارد استعمال حرف الجر(عن) معه، قال تعالى:﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا..﴾[115]– قياساً على الشبه في المعنى بينه وبين الفعل(صرف). "وكما أن الصَّرْف يُقرن بـ(عن) و(إلى)، فكذلك (اللفت) الذي هو بمعناه "[116]. كما عضد هذا الجواز بقياس الأصل على الفرع: "ومما يؤيد ذلك – أي: جواز استعمال الفعل(لفت) مقروناً بحرف الجر(إلى)- ورود: التفت نحوه، والتفت إليه. والتفت مطاوع لفت، وورود المطاوع فرع أصله، فهو دليل عليه"[117]. وأضاف إلى أدلته السابقة على صحة استعمال الفعل (لفت) مقترناً بإلى، ورود اسم المفعول منه معدّى بإلى عملاً بقول أبي علي الفارسي الذي نقله عنه ابن جني: "قال لي أبوعلي بالشام: إذا صحت الصفة فالفعل في الكف"[118]. ولكن الصفة(ملفوتاً) التي وردت مصحوبة بإلى جاءت في قول شاعر مولّد أورده على سبيل الاستئناس لا الاحتجاج: "ومما يستأنس به في هذا المقام قول أبي العلاء المعري:

أَقْرِ السلامَ على عبدِ السلامِ فَلِي ... جيدٌ إلى نحوِهِ ما زالَ مَلْفُوتا

فتراه استعمل ملفوتاً مع إلى، وملفوت وصف من لفت. وأبو العلاء من هو، في البصر بالعربية والبجح بها [119]وإحسان تأثرها واحتذائها "[120].

---

[113] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، ١٩٥٠م، المجلد ٢١، الجزء ٤، ص٣٢٩. وينظر: الفيروزابادي: القاموس المحيط(علّ).

[114] السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٨، ص٧٢٣.

[115] سورة يونس: الآية٧٨.

[116] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٠م، المجلد ٢١، الجزء ٦، ص٥١٩.

[117] السابق.

[118] السابق:المجلد ٢١، الجزء٤، ص٣٢٩.

[119] أي:التفاخر والتباهي بها. المعجم الوسيط: (بَجَحَ)، و(بَجِح).

[120] السابق: المجلد ٢١، الجزء ٦، ص٥١٩.

تعاقب التعدية بين الهمزة والتضعيف:

قال النجار بقياس التعدية بالهمزة، والتعدية بالتضعيف، وذهب أيضاً إلى تعاقب هاتين التعديتين؛ فما يعدّى بالهمزة تجوز تعديته بالتضعيف، والعكس جائز كذلك. أورد ذلك في مناقشة ما نقله الزمخشري في(الأساس) من كلام أهل مكة: "وسمعتهم يقولون: أوْزِنيه، وهو من الوَزَى؛ أي: أبْرِزْهُ لي"[١٢١]. ويعقّب النجار على ذلك بتسويغه قول العامة في عصرنا: ورِّيني القلم؛ أي: أبرزه لي. قال النجار: "وإذا ساغ للزمخشري أن يسوّغ ما سمعه، فلنا أن نسوّغ ما نسمعه في عصرنا في هذا المعنى، وهو: ورِّيني القلم؛ أي: أبرزه لي. ولا فرق بين الاستعمالين إلا أن في الأول التعدية بالهمزة، وفي الثاني التعدية بالتضعيف، و التعديتان تتعاقبان وتتواردان "[١٢٢]. والنجار - كما علمنا- يسعى جاهداً في إطار التسهيل الذي اختاره، إلى رد بعض العبارات العامية إلى أصول فصيحة، مضيّقاً بذلك المسافة بين العامية والفصحى، وهو منهج ارتضاه، وجعله إحدى غاياته في بحوثه ودراساته.

وقال بقياسية التعدية بالهمزة، فأجاز قولهم: عمل مُرْبِك، وإن لم يسمع(أربك)[١٢٣]، ولكنه ردّ التعدية بالهمزة في قولهم: أعاقني الأمر. لأنه لم يرد الفعل(عاق)مزيداً بالهمزة (أعاق)[١٢٤].

الاستئناس بالنظير الشاذ في بعض الأقيسة:

جاء في مناقشة جمع(حياة) على(حيوات) أو(حيات)، قوله: "وقد علمت أن إبدال الياء واواً في(الحيوان) عند الخليل وسيبويه شاذ لا ينقاس. ولقائل يقول: إن الشذوذ يؤنس بالشذوذ، فالشذوذ في(الحيوان) يقرّب الشذوذ في(الحيوات)"[١٢٥].

القياس على القلب :

الأصل في قولنا: استقلّ الشيءَ، أي: حمله ورفعه، كما يقال: أقلّه، وأقلّت الأرض من عليها واستقلّتهم، أي: حملتهم، ويأتي الاستقلال لازماً، فيقال: استقلّ الطائر: ارتفع في طيرانه، واستقلّ القوم: ارتحلوا؛ لذا فإن الاستعمال الشائع: استقلّ القائد الطائرة ليس بصحيح.

ولكن النجار يخرّج هذا الأسلوب قياساً على القلب: فأصل(استقلّ الطائرة): استقلّته الطائرة، أي: رفعته. وقد نجم كثير من الأساليب والألفاظ عن القلب، كما يقال: فَحَرَ، في

---

121 محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٦، الجزء (١٧،١٨)، ص١٠١٠.

122 السابق.

123 السابق: المجلد ١٧، الجزء ١، ص٢٦.

124 السابق: المجلد ٢٧، الجزء ٣، ص٢٧٣.

125 السابق: المجلد ٢٢، الجزء ٢، ص١٢٥.

حقّر. وظاهر -هنا- أنّ القلب مكانيّ، في حين أنّ المثال الأول كان قلباً معنوياً. ويحتمل أنّ أصل استقلّ الطائرة: استقلّ في الطائرة، أي: ارتفع، فحذف الحرف"[126].

وحذف الجار لا يطرد إلا مع (أنّ) و(أنْ)، ولكن يفهم من هذا السياق أن النجار يقول باطراده مع أنّ وأنْ وغيرهما. إذ أجاز حذف الجار- هنا- مع غير (أنّ) و(أن)، ولم يشر هنا إلى أن حذفه مع غيرهما مسموع غير مقيس علماً بأنه قال ذلك، في مناقشته عبارة: تفيّأ المصريون ظلال النعمة، فرأى أنّ الصواب (في ظلال النعمة)، وقال: "وحذف الجار- كما تعلم- يقتصر فيه على موارد السماع"[127][128].

وأخيراً، يمكن أن يقال إن النجار متوسّع في القياس؛ لأن منهجه في التصويب اللغوي قائم على التيسير. فكلما وجد لعبارة شائعة تخريجاً مناسباً سوّغها. ولاشك في أنّ القياس من أغنى الموارد للتخريج والتسويغ.

٣- مصطفى جواد(١٩٦٩)م:

يرى الدكتور مصطفى جواد أنّ القياس باب مهم ومتّسع في العربية، ورافد من روافد الإغناء والتيسير ويدعو إلى الأخذ به ويجعل معارضيه سبب الجمود. تجلى ذلك في قوله: "وينبغي لنا أن نستفيد من الجموع القياسية، فنقيس عليها، لنزيل عن اللغة العربية الجمود، الذي صبّه عليها المتحرّجون من القياس، الذي هو كالدم الطريّ لقلب اللغة العربية النابض"[129].

ومن مواطن استدلاله بالقياس ما جاء في مسألة: "قل: **جواز السفر وأجوزة السفر** وجوازاته، ولا تقل: باسبورات". وحجته في ذلك السماع والقياس؛ فالعرب تسمي هذا الإذن المكتوب "الجواز"، وتجمعه سماعاً وقياساً على "أجوزة"، كمتاع وأمتعة، وتجمعه أيضاً قياساً على جوازات"[130].

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أنّ "**تزعّم فلان القوم**: خطأ، صوابه: زعُم فلان يزعُم زعامة فهو زعيم. وحجته في ذلك أن تفعّل وتفاعل من معانيها الرِّياء والتكلّف، كقولنا: تخشّع؛ أي: تكلف الخشوع، وتعطّش: أي تكلّف العطش، وتمارض: أي تكلف المرض. وعلى هذا القياس يفيد التزعّم زعامة كاذبة، فلا وجه له[131].

126 السابق: المجلد ٣٠، الجزء ٢، ص١٨١.

127 السابق: المجلد ٢٦، الجزء ١٠، ص٥٩١.

128 السابق: المجلد ٢٦، الجزء ١٠، ص٥٩١.

129 د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ٨٨-٨٩.

130 السابق.

131 السابق: ص ١٦٥.

ولكن هذا القياس غير سديد؛ لأن "تفعَّل" لا يقتصر معناه على التكلّف، بل له معان أخرى، نصّت عليها كتب الصرف، منها: مطاوعة "فعَّل" مضعّف العين، كنبّهته فتنبّه، وكسّرته فتكسّر، والاتخاذ: كتوسّد ثوبه اتخذه وسادة، والتدريج: كتجرّعت الماء، وتحفّظت العلم؛ أي: شربت الماء جرعة بعد أخرى، وحفظت العلم مسألة بعد أخرى. وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثي؛ لعدم وروده، كتكلّم وتصدّى[١٣٢]. فالمحامل متّسعة، فلنا أن نحمله على معنى المطاوعة: زعّمه القوم فتزعّم، ويغدو الفعل لازماً، وفي الاستعمال الشائع متعدّ.

ولنا أن نحمله على (الاتخاذ)، أي: اتخذ الزعامة عملاً أو مطلباً. ولا يبعد أن يحمل على التدريج، فكثيراً ما يسبق الزعامة استعداد وتهيؤ وتمهيد، وكل ذلك التدرّج ظاهر فيه. أو أنّ الفعل المزيد جاء – هنا – بمعنى المجرّد. فتزعّم بمعنى زعُم.

فوجوه التخريج لهذه العبارة الشائعة كثيرة. فلمَ يؤخذ معنى واحد من معاني تزعّم وينبني عليها حكم التخطئة؟ فأغلب الظن أنّ القياس –هنا– على معنى واحد وترك المعاني الأخرى المتعددة ضرب من التشدّد لا يلائم منهج الدكتور مصطفى، القائم على الرغبة في إزالة الجمود عن العربية، وإغنائها وإنمائها بالقياس وغيره.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدكتور مصطفى عوّل على القياس في كتابه "قل ولا تقل" على نحو واسع، والأمثلة التي ذُكرت هنا هي قليل من كثير؛ إذ إنّ معظم المسائل التي احتكم فيها إلى القواعد الصرفية أو النحوية يمكن ردها إلى القياس، أو يمكن القول بأن للقياس قسطاً وافراً فيها.

والحمل على وجه من الوجوه الممكنة لتصويب هذا الفعل الشائع يرفع الحرج عن ألسنة وأقلام كثيرة ألفت هذه العبارة المتداولة "تزعّم فلان القوم".

ونشير – هنا – أيضاً إلى أن المعجم الوسيط أجاز هذا المعنى لـ"تزعّم". فجاء فيه: تزعّم القومَ: رأسهم[١٣٣].

ويمنع الدكتور مصطفى جواد جمع (باسل) على(بواسل)، ورجل شاذ من (شواذ) الرجال، ونقطة على(نُقاط)، ونطفة على(نُطاف) – بضم أولهما – والصواب –عنده– فيما تقدم: هؤلاء الضباط البُسلاء أو الباسلون جمع (باسل)، وفلان من شذّاذ الرجال، جمع شاذ ونِقاط ونِطاف – بكسر أولهما – جمع نُقطة ونُطفة[١٣٤].

---

[١٣٢] وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب): (٤/٤٣٧). أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص٦٢.

[١٣٣] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط. (زعم).

[١٣٤] د. مصطفى جواد: قل و لا تقل، ص ١١٣، ١١٤.

وحجّته في ذلك القياس، فممّا يُجمع على(فواعل) مذكّر غير العاقل؛ نحو: جبال شواهق، وأسود بواسل. وما كان من الصفات على وزن فاعلة؛ ككاتبة وكواتب، وشاعرة وشواعر، وفتاة باسلة وفتيات بواسل[135]. وشذّ جمعهم: هالكاً وناكساً وفارساً من المذكر العاقل على: هوالك ونواكس وفوارس[136].

إلاّ أنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أجاز جمع(فاعل) لمذكر عاقل على(فواعل) نحو: باسل و بواسل، وذلك لما وَرَدَ له من أمثلة كثيرة في فصيح الكلام[137].

وشواذّ جمع لمذكّر غير العاقل، يقال: جمل شاذّ وجمال شواذّ، وقول شاذّ وأقوال شواذ. أما شذّاذ[138]فهو جمع لصفة، صحيحة اللام للعاقل، على وزن فاعل؛ نحو: كاتب وكتّاب، وعامل وعمّال، وسارق وسُرّاق، وحاذق وحُذّاق، وقائم وقُوّام، وصائم وصُوّام، وندر مجيئه من معتل اللام؛ كغاز و غُزّاء[139].

والجمع القياسي لنُطفه نُطف، ولنُقطة نُقط[140]، أمّا جمع نقطة على نِقاط، ونُطفة على نِطاف فهو شاذ. ويخطّئه الدكتور مصطفى جواد. والصواب عنده: نُطف ونُقط[141]، (وهو الجمع القياسي) كما ذكرنا. ويجمعان –عنده– أيضاً على نِقاط ونِطاف. ويرى أنّ كل اسم على هذا الوزن – أي: كنُقطة ونُطفة– يجوز جمعه على فِعال وإن لم يُسمع هذا الجمع[142]. غير أنّ ما يجمع على هذا الوزن ستة أنواع أو أوزان – ليس من بينها فُعلة كنُقطة ونُطفة– وما جُمع على (فِعال) من غير الأنواع الستة مخالف للقياس، كما قال مصطفى الغلاييني، وذكر من بين الأمثلة التي جاءت جموعها على فِعال ومفرد كل منها ليس من الأنواع الستة، "نُطفة ونِطاف [143]".

---

135 السابق.

136 ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب) (٢٩٧/٣). مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية (٥٢/٢).

137 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: في أصول اللغة(٣٤/٢).

138 د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص١١٣، ١١٤.

139 ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب) (٢٩٧/٢). مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية(٣٧/٢).

140 ابن يعيش: شرح المفصل (تحقيق د. إميل يعقوب) (٢٤٧/٣– ٢٤٦). أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف: ص١٢٣ ، ود. مصطفى جواد؛ قل ولا تقل، ص١١٤. وينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية(٣٤/٢). وسعيد الأفغاني الموجز في قواعد اللغة العربية، ص١٤٨.

141 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص١١٤.

142 السابق.

143 مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، (٣٩/٢).

فإذا قال د.مصطفى بقياس نُطْقة على نِطاف، ونُقطة على نِقاط – بكسر النون في جمعهما – وهو جمع لم يُسمع، فمن باب أَوْلى أن يجيز جمعهما بضم النون فيهما، قياساً على الشاذ، ولعل القياس على الشاذ أولى من القياس على ما لم يُسمع؛ لأنَّ الشاذ قد سمع، وشاذ المسموع أولى من القياس على عدم المسموع.

والمعروف عند الصرفيين أنه لا يلزم أن يستعمل لكل فعل مجرد فعل مزيد، و لا يصح فيما استعمل فيه بعض المزيدات أن يستعمل فيه بعضها الآخر، بل المدار في كل ذلك على السماع، ويستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية، فيقال في ذهب أذهب، وفي خرج أخرج[144].

لكننا نجد الدكتور مصطفى جواد في بعض المواضع من كتابه "قل ولا تقل" يفتح باب القياس، فيقيس ما لم يسمع من المزيدات على ما سمع، كقوله: "ولم أجد الفعل (تــروّض) ولا مصدره التروّض في معجم لغوي، ولا في كتاب أدبي، ولكنه فعل قياسي صحيح، وهو مثل: تعوّد، وتعوّض، وتقوّل، وتحوّل، من حيث الاشتقاق... وقد اقتضت الحاجة اشتقاقه من الثلاثي: راض يروض، فهو واويّ العين لا يائيّها، وينبغي الرجوع إلى الأصل عند الاشتقاق، فيقال: تروّضت أتروّض تروُّضاً "[145].

فإذا كان الفعل " تروّض" لم يسمع– في حدود ما ذكر– نجد الدكتور مصطفى يقيسه للاحتياج إليه. وهكذا نرى أن د. مصطفى جواد كان من القائلين بالتوسّع في القياس.

٤– محمد العدناني(١٩٨١)م:

صرّح العدناني بميله إلى القياس بل بحبه له (على حدّ تعبيره). تجلّى ذلك في مسألة مؤنث كلمة "إنسان". فكثير من اللغويين لم يقبل "إنسانة" وعدّها عاميّة. ولكن صاحب التاج قال: إنها لغة استعملها العرب قليلاً. فأتْبَعَ العدناني ذلك قائلاً: "وأنا من رأي صاحب التاج، من حيث جواز استعمال كلمة إنسانة؛ لأنني أحبّ القياس، ولا أميل إلى الشذوذ "[146].

وقدّم محمد العدناني القياس –في بعض المواضع– على السماع. فهو يردُّ بعض لغات العرب، ككسر حرف المضارعة، ورفع الأسماء الخمسة بالألف، ويفضّل الرجوع إلى القياس والعقل. كما يستنكر بعض ما جاء في الشعر الجاهلي أو الإسلامي مخالفاً القياس والقواعد النحوية، كإجراء الأسماء الخمسة والمثنى مجرى الاسم المقصور كما جاء في قول أبي النجم العجْليّ الذي مرّ ذكرُه:

---

[144] ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب): (٤/٤٣٠). وينظر أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص٤٧.

[145] د. مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص ١٩٢.

[146] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص ٤٨.

إنّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها [147]

وعندما يتسع الخلاف بين أئمة اللغة أو النحو والصرف، يحكّم العقل والمنطق، على أنه يشترط لما اختاره أن يوافق أحد المجامع اللغوية على ما ذهب إليه أو اقترحه[148].

وأكثر اللغويين على أنّ "الألْف" عدد مذكّر، تقول: هذا ألف. ولكن سرّد العدناني أمثلة جاء الألْفُ فيها مؤنثاً؛ كقولهم: قبضتُ ألفاً تامة[149]؛ فخطّأ هذا القول، والصواب عنده: قبضت ألفاً تاماً، وهو متابع الحريري في ذلك. ولكنه بعد الانتهاء من مناقشة الأدلة أجاز تأنيث الألف؛ بناء على ما أورده ــ نقلاً عن الحريري ــ من شواهد في تأنيث المذكر وتذكير المؤنث حملاً على المعنى. قال الحريري في درّة الغوّاص:

فإنّ كِلاباً هذهِ عشْرُ أبْطُنٍ وأنتَ بريءٌ مِنْ قبائلها العَشْرِ

فإنّه عنى بـ " البطن " القبيلة، فأنّثه على معنى تأنيثها، كما ورد في القرآن الكريم: ﴿مَنْ جاءَ بالحسَنَةِ فَلَهُ عشْرُ أمثالِها﴾[150] فأنّثَ " المِثْل" وهو مذكّر، لمّا كان بمعنى الحسنة[151]. ونظير تأنيثهم " البطن" وهو مذكّر تأنيثهم الألْف في العدد وهو مذكّر. ونقل العدناني قولهم: هذه ألف درهم. وخرّج التأنيث – هنا– على المعنى؛ فقال" لا يشهد ذلك بتأنيث الألف؛ لأنّ الإشارة وقعت على الدرهم، فكان تقدير الكلام: هذه الدراهم ألفٌ". وهو متابع في ذلك جماعة من النحويين، منهم ابن السكّيت والفرّاء والزجّاج. وبعد أن نقل ما قاله ابن منظور والأزهري والزمخشري والمعجم الكبير (لمجمع اللغة العربية في القاهرة)، لخّص المسألة بقوله: "فمن هذا كلّه نرى أنّ الألف مذكّر، ويجوز تأنيثه على أنه جمع، أو صفة لموصوف مؤنث أو لجمع تكسير محذوفين، ورأيي أنّ التذكير أسلم عاقبة"[152].

ومن مناقشة العدناني هذه، نخلص إلى القول بأنه كان يميل إلى القياس بقدر ما تمكنّه الأدلة، فإذا نصر بعضُ الأدلة القياسية رأيَه أخذ بذلك. غير أنه لم يرجّح القياس –هنا– على السماع؛ لأنّ النقول التي أوردها تضافرت على تغليب المسموع، فتبع ذلك. لذا رأيناه يُعنْوِنُ هذه المادة في كتابه: "معجم الأخطاء الشائعة"، هكذا: "هذا ألف أو هذه ألف" فلم يخطّئ التأنيث، ولكنه اختار التذكير.

---

[147] السابق: ص٨، ٩.

[148] السابق: ص٦.

[149] السابق: ص ٢٦.

[150] سورة: الأنعام، الآية ١٦٠.

[151] الحريري: درة الغواص (تحقيق بشّار بكّور)، ص ١٥٧.

[152] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة (ط١)، ص ٢٦- ٢٧.

ومن المواضع التي أخذ العدناني فيها بالقياس ما جاء في مادة "الصَّحافة". فما وردت فيه أبنية مقيسة، لا يحتاج إلى سماع يعضده؛ لذا قال العدناني: "فإن حركة الصاد في (الصَّحافة) يجب أن تكون كسرة، دون أن تكون المعجمات في حاجة إلى ذكرها؛ لأنَّ وزن (فِعالة) هنا قياسي"[153].

وقد يأخذ العدناني بلغة ليست بالعليا. تجلّى ذلك فيما نقله تحت مادة "الصَّحابة، والصِّحابة"، حيث نقل العدناني عن الأخفش، والنهاية في غريب الحديث، والأساس، واللسان، والقاموس، والتاج، وغيرها أنَّ "الصاحب" يجمع على "صَحابة" و"صِحابة". وقال العدناني: "ويقول الصحاح والمختار إنَّ الصَّحابة هي جمع صَحْب، ويرى اللسان والمدُّ أنَّ الصَّحابة أعلى من الصِّحابة"[154].

وعندما تذكر المعجمات جمعاً مخالفاً للقياس، يؤثر المقيس. قال: "ويجمعون كلمة (نسيج) على (نُسُج)، وقد جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي، وفي متن اللغة لأحمد رضا، وفي كلٍّ من اللسان والتاج أنّ (النُّسُج) هي السَّجّادات. والصواب أن نجمع كلمة(نسيج) على (أَنْسِجَة)؛ لأنّ جمع القلّة (أَفْعِلَة) هو جمع لكلّ اسم رباعيّ مذكَّر، قبل آخره حرف مدّ؛ مثل: رغيف وأرغفة، وطعام وأطعمة،... ولكنّ المعجم الوسيط ومحيط المحيط وأقرب الموارد جمعت (النسيج) على (نُسُج)... ولم أجده في معجم من المعجمات التي يعتمد عليها[155]؛ لذا أنصح باستعمال الجمع القياسي(أَنْسِجَة) وإهمال (النُّسُج)"[156].

١١-صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

يعرّف الزعبلاوي القياس بقوله: "ويقصد بالقياس: ما أطبقت أقوال كثرة الأيمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب، وحمل بعضه على بعض"[157].

---

[153] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٣٦٩(المادة ١٠٧٩).

[154] السابق: ص٣٦٨.

[155] ولكنّ ورود (نُسُج) في المعجمات التي ذكرها؛ كالقاموس المحيط واللسان والتاج، يمكن أن يُستأنس به في إجازة هذا الجمع، وإن لم يُنصّ على أنها جمع نسيج. فالقاموس المحيط -مثلاً- أورد كلمة(نُسُج) في سياق الشرح، فقال:" والنُّسُج- بضمتين- : السَّجّادات. ولم ينصّ صراحة على أنها جمع نسيج. ولكن يمكن أن يُستشفّ من السياق أن (النُّسُج) جمع (نسيج). ولا شكّ في أنّ القاموس المحيط واللسان والتاج من أبرز المعجمات التي يُعتمَد عليها.

[156] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة(ط١)، ص٢٤٦.

[157] السابق: الصفحة نفسها.

وهو يُغْري بالأخذ بالقياس ويُرْهِفُ عزائم الكتاب والمحققين للتوسّع به، قال: "ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً"[158] على أن يكون ذلك قائماً على ما أطبقت عليه أقوال أكثر أئمة اللغة[159]. و ينكر دعوى من ذهب إلى أن يعضد القياس سماع؛ ليغدو سائغاً مقبولاً، و ينعت هذا المذهب بالغرابة إذ يقول: "... من المحققين من يعاف الأخذ ببعض القياس السائد المنقول حتى يؤنسه سماع عن العرب، وهو غريب..."[160]. ويستدل على ما ذهب إليه برأي لابن جني مجمله أنّ السماع ليس شرطاً في صحة القياس؛ إذ لو كان الأمر كذلك فما جدوى القياس في هذه الحالة؟ فالسماع – وحده– ينهض مسوّغاً ودليلاً ولو احتاج القياس إلى سماع ليغدو صحيحاً: "كان القوم – يريد العرب الفصحاء– قد جاؤوا.. بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكابير و التصاغير"[161].

وصرّح الزعبلاوي بأن ما اقترحه من تصحيحات لغوية مستندة إلى القياس ترك القول الفصل فيه للمجامع اللغوية[162]. ولكن لا يخفى أن اقتراح المرء شيئاً دليل على استحسانه واستجادته، وفي مضمار اللغة يُعدّ الاقتراح دليلاً على التصويب والإجازة. ويأتي رأي المجامع – بعد ذلك– إذناً منها، أو موافقة رسمية على صحة اللفظة أو العبارة المقترحة، وسماحاً بتداولها واستعمالها. والذي يفيدنا –هنا– ما يمكن أن نشير إليه من التناقض في موقف الزعبلاوي من القياس. فعندما أجاز الغلاييني الأفعال المزيدة (احتار، واختشى، وافتهم، واقتبل) أنكر الزعبلاوي عليه ذلك، وعدّ هذه الأفعال لا نظائر لها من المسموع، ولا يؤنسها طرف من الذيوع وموقع من القبول، وردّ قياس الغلاييني في هذا الصدد، وعده قياساً اجتهادياً مخالفاً لما عليه الأئمة[163]. ونراه يقترح على المجامع اللغوية إجازة الفعلين المزيدين (اشترع) و(تشرّع)، معوّلاً على القياس والحاجة والذيوع. قال: "وأمّا(اشترع) وقد تعلق به أكثر كتابنا، فقد حُكي عنهم؛ ولكن لغير ما شاع استعماله فيه... فالاشتراع افتعال من(الشّرعة) للاتخاذ والاقتفاء، كما تقول: امتثل مِلّته واستنّ بها. وليس في الأثبات من حكاه بمعنى(شرع)، كما

---

[158] الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٤.

[159] السابق:ص١٤.

[160] ابن جني: الخصائص، ص والزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٤.

[161] صلاح الدين الزعبلاوي:أخطاؤنا في الصحف والدواوين،ص٢٤.

[162] السابق: ص١٥-١٦.

[163] السابق: ص١٥.

يقوله الكتاب. فإذا أقرَّ استعماله قريباً من(شرع) فعلى أنه استوذي[١٦٤] بالقياس معنى تحتاج إليه اللغة..."[١٦٥]. نراه – هنا– يستدل بالقياس والحاجة اللغوية على إجازة الفعل(اشترع) بمعنى(شرع)، ولو لم يسمع، وكذا الشأن في الفعل(تشرَّع)[١٦٦]. وإذا قارنا (اشترع وتشرَّع) بالفعل(احتار)، خاصة من بين الأفعال غير المسموعة التي أجازها الغلاييني من حيث ذيوعها، فلربما تبدّى لنا أن(احتار) يفوق(اشترع وتشرَّع) انتشاراً وتداولاً، ويساويهما في القياس. فلعل معايير الزعبلاوي في القبول والردّ لم تكن متوازنة في هذين الموضعين(في ردِّه احتار واقتبل وافتهم واختشى، وقبوله اشترع وتشرَّع).

والمعروف عند الصرفيين أنه: "لا يلزم في كل مجرد أن يستعمل له مزيد، ولا في كل مزيد أن يستعمل له مجرد، ولا فيما استعمل فيه بعض المزيدات أن يستعمل فيه البعض[١٦٧] الآخر، بل المدار في كل ذلك على السماع، ويستثنى من ذلك الثلاثي اللازم، فتطرد زيادة الهمزة في أوله للتعدية؛ فيقال في ذهب: أذهب، وفي خرج: أخرج"[١٦٨]. فلم يسمع مثلاً – (افتعل) من(افتهم واختشى و اقتبل واحتار) والصواب استعمال المجرد منها: فهم، وخشي، وقبل، وحار[١٦٩]. وهذا ما التزمه الزعبلاوي، ولم ير الخروج عنه، والقياس عنده "ما أطبقت عليه أقوال الأيمة"[١٧٠]، على جواز إلحاقه بقاعدة عامة أو صياغته على مثال معلوم بنتيجة

---

164 استوذي: لعلّه يريد به أخذه أو اشتقّه أو: أذي والذي في اللسان(أذي): استأدى المال: صادره. وفي القاموس المحيط(أذي): استأدى فلاناً مالاً: صادره وأخذه منه. ومثل ذلك في المعجم الوسيط.

165 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٠٣–٢٠٤.

166 السابق.

167 أدخل(أل)على(بعض). وهذا ما ينكره بعض اللغويين والنحاة، كأبي حاتم السجستاني، وابن خالويه، والراغب الأصبهاني. وأجازه ابن درستوية، والزُّبيدي صاحب التاج. ينظر: د.عبد الرحمن محمد اسماعيل: (نظرات دقيقة في كل وبعض في الأساليب العربية)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٥٨، الجزء٤، ذو الحجة–١٤٠٣هـ تشرين الأول(أكتوبر)١٩٨٣م، ص٧٩٠وما بعدها.

168 ابن يعيش: شرح المفصل(تحقيق د. إميل يعقوب): (٤/٤٣٠). الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص٥٧.

169 إبراهيم المنذر: كتاب المنذر، ط٢، ١٩٢٧، ص٢. وينظر أيضاً: مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، ص٢٠.

170 ومما قاله الحملاوي في باب الإعلال في الهمزة: وإن كانتا – أي الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة– متحركتين، فإن كانت في الطرف، أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً...": شذا العرف في فن الصرف، ص١٩٢. والظاهر أن الناس في العصر الحديث يميلون إلى تحقيق الهمزة لا إلى إبدالها.

استقراء كلام العرب، وحمل بعضه على بعض. فقد أبينا(احتار) حين لم يسندها سماع ولم يدعمها قياس"[171].

ويوضح مفهوم القياس–عنده– قائلاً: "فللقياس–عندنا– وجهان: قياس **منقول**: قد قالت به الأيمة لاطراد أو غلبة مالوا بها إلى الاطراد. وقياس **اجتهادي**: وهو ما يُرى أنه لا بأس من الأخذ به، ولو لم ينقل؛ لحاجة إليه في التعبير أو التسهيل، تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول"[172]. وعدّ قبول مصطفى الغلاييني الفعل(احتار) وأمثاله قياساً اجتهادياً(غريباً). ويبدو لنا أنه حمّل مفهوم القياس عند الغلاييني أكثر مما يحتمل، ورأى أنه "لا تدعمه حاجة في التعبير أو التسهيل، ولا تسنده غلبة أو اشتهار، ولو آنسه طرف من الشيوع وموقع من القبول"[173]. ويبدو أن هناك قدراً من التداخل أو اللبس يوجب القول بضرورة وضع معايير محددة وشروط واضحة لما جاء في تعريف القياس عند الزعبلاوي ولما جاء في تعقيبه على رأي مصطفى الغلاييني في القياس. فقوله: "لحاجة إليه في التعبير أو التسهيل"[174] خِلْو من التحديد والتقييد. فكيف تُقدّر هذه الحاجة؟ وبِمَ تُحَدُّ؟ وما المقاييس التي تضع أطراً لقدْرِ هذه الحاجة؟ كل ذلك لم يُجب عنه ولم توضع له معايير وكذا قوله: "تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول"[175] وقوله" ولا تسنده غلبة أو اشتهار، ولو آنسه طرف من الشيوع وموقع من القبول"[176]، لم يُشفع بمقاييس واضحة تحدّ الغلبة والاشتهار، وتضع مقداراً لـ"طرف الشيوع وموقع القبول اللذين ينبغي توافرهما فيما يذيعه الكتاب ويشيعونه؛ ليقبل إذا كانت له نظائر مسموعة يقاس عليها. وقال الزعبلاوي: "وقد يكون تحرير قوله– يقصد: الغلاييني– لو آثر التصريح: أن لا بأس بما قاله الكتاب لأنهم قد أشاعوه و أذاعوه، وتذوقوه، وأساغوه، وهو من الشيخ – كما ترى– غريب"[177]. وما ذهب إليه الزعبلاوي– هنا– لا يوافق ما صرّح به الغلاييني في تعليقه على ما جاء في(كتاب المنذر) حول (افتهم واختشى واقتبل واحتار). قال الغلاييني: "وهل يقال: اقتبل، وافتهم، واختشى، واحتار، بمعنى: قبل، وفهم، وخشي، وحار؟ أقول: قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها؛ لجريانها على القياس الصحيح، وقد جاءت في كلام كثير ممن لهم مكانة في الأدب، من قبلُ ومن بعدُ، وقد

---

171 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٤.

172 السابق: ص١٥.

173 السابق.

174 السابق.

175 السابق.

176 السابق.

177 السابق.

سمّي بعض الفقهاء كتابه: ردّ المحتار..."[178]. وقال أيضاً: "ولهذا نظائر مسموعة: كشدَ على قرنِه واشتدَ عليه؛ أي: حمل، وجرّ الشيء واجترّه، وفكّ الرهن من يد المرتهن وافتكّه..."[179]. فالغلاييني يرى أن هذه الأفعال مشتهرة في كلام الأدباء ولها نظائر وجارية على القياس الصحيح، ولم يكتفِ بحجة واحدة وهي الذيوع فقط، كما بدا للزعبلاوي.

والقياس الاجتهادي – وهو النوع الثاني من القياس على حد عبارته– يفضّل أن يُترك إلى مجمع يضم علماء اللغة من الشرق العربي، ليرى رأيه في ذلك جميعاً[180]. وكل ما ألحقه- في كتابه – بالقياس الثاني وما ماثله جاء على جهة الاقتراح ليس غير. وذهب -في مخالفته الغلاييني– إلى أنّ تعليق الحكم بالقياس على الذوق والشيوع الطارئ وإغفال أسبابه الأولى، عبث باللغة وإشاعة للخلل في أقيستها. ولو تأولنا الوجوه لكل ما شاع على ألسنة الكتاب وكان له نظير لصار كثير من سَقَط العاميّة صحيحاً، وهو ما لا يُعقل إقراره بحال من الأحوال[181].

على أنّ الغلاييني لم يعلّق قياسه على الذوق والشيوع فحسب، ولم يطلق القياس بمفهومه لغة -كما قال عنه الزعبلاوي: "وهو يروم – يريد الغلاييني– بالقياس معناه لغة لا مفهومه عرفاً واصطلاحاً"[182]، بل قيّده بوجود النظائر والأشباه المسموعة، كما جاء في قوله مسوّغاً قبوله طائفة من الأفعال الشائعة على وزن (افتعل)؛ كاقتبل، واقتهم، واختشى، واحتار: "ولهذا نظائر مسموعة: كشدّ على قرنِه واشتدّ عليه، أي: حمل. وجرّ الشيء واجترّه، وفكّ الرهن من يد المرتهن وافتكّه..."[183]. كما أشار إلى فئة الكُتّاب الذين يمكن النظر في المفردات والأساليب التي يشيعونها ويذيعونها. فهم ممّن لهم مكانة في الأدب، والذين عُهِدت لهم كتابات أدبية قيّمة وانتشار قديماً وحديثاً، أوهم من الفقهاء الذين أُثِرَتْ لهم مصنّفات"[184]وغير خاف أنّ في هذا القول إشارة واضحة إلى مقاربة ضوابط (عامة) لذيوع الألفاظ واشتهارها، وللكتاب الذين يجدر النظر فيما يشيعونه من وجوه القول، وأنماط الكلام. وفي أقل الأحوال، لم يكن الغلاييني في ضوابطه للذيوع والاشتهار وفي قياسه، كما قال عنه الزعبلاوي: "وقد يكون تحرير قوله: لو آثر التصريح، أن لابأس بما قاله الكُتّاب؛ لأنهم قد أشاعوه و أذاعوه، وتذوّقوه وأساغوه".

بل هناك أدلّة أخرى ركن إليها الغلاييني وعوّل عليها في القياس.

---

[178] مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، ص٢١.

[179] السابق.

[180] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٤-١٦.

[181] السابق: ص١٦.

[182] السابق: ص١٥.

[183] مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، ص٢١.

[184] السابق: ص٢١.

والقياس في (طار يطير) أن يكون مصدره (المطار) ومكانه وزمانه(المطير). "لكن السماع قد جاء بـ(المطار) مصدراً واسماً فينبغي أن ينطق به على مجيئه "[185]. واحتج الزعبلاوي لذلك بما قاله ابن الأثير في النهاية شارحاً حديث (وابصة) (فلّما قُتِلَ عثمان طار قلبي مطاره): "أيْ مال إلى جهة يهواها وتعلّق بها، والمطار موضع الطيران". وأورد ابن منظور ذلك في اللسان. ونقل الزعبلاوي عن السيوطي قوله في(الدر النثير): "والمطار موضع الطيران". وقوله في المزهر: "وأما المعتلّة بالياء في عين الفعل فإنها تنتهي في مصادرها والأسماء منها إلى الروايات – يريد السماع-... وقالوا: المَطار والمَنال والمَمَال، في الأسماء والمصادر"، ثم عقّب الزعبلاوي على ذلك بقوله: "فلا وجه إذاً لإنكار المطار اسماً للمكان. وقول المنكر مدفوع بالسماع، فتأمّل "[186]. فالسماع مقدّم على القياس عنده، غالباً. وقد يقدم القياس على السماع أحياناً. جاء ذلك في حديثه عن اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين بالواو أو الياء، **نحو: مصون**[187]، **من صان يصون، و مبيع**[188] **من باع يبيع**، والأصل في(مصون ومبيع) – قبل الإعلال– مصوون و مبيوع. وهناك كلمات جاء اسم المفعول منها على الأصل، فلم تعلّ مع موجب الإعلال، فمن ذلك قولهم: مديون، و مبيوع، ومخيوط، ومعيوب، ومكيول، ومصيود، ونحو ذلك، وهو كثير لخفته وقالوا: إنها لغة تميمية. وقولهم: مَصْوُون، ومَدْوُوف، ومَقْوُود، ومَعْوُود، ومَصْوُوغ، ومَقْوُول، وهو نادر لثقله. ولم يكادوا يذكرون غيرها. وبعد ذلك قال الزعبلاوي: "ومذهب الجمهور في كل ذلك أن يؤخذ بالمسموع منه و يوقف عند حده. والقياس والمشهور مع ذلك أولى وأجود على كل حال"[189].

والمصدر الصناعي قياسيّ عنده، لذا فلم ير وجهاً لإنكار إبراهيم المنذر **كلمة (المسؤوليّة)**. وإحلال كلمة التَّبِعة – بفتح فكسر– محلّها. قال الزعبلاوي: "فالكلمة صحيحة لا غبار عليها، وهي من المصادر اليائيّة المقيسة"[190].

---

[185] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٩٤.

[186] السابق. الصفحة نفسها.

[187] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٠٦. والمحذوف من ذلك عند سيبويه والخليل(واو)مفعول، فالمثال على رأيهما بعد الإعلال على وزن(مَفُعْل) إذا كان واوياً، وعلى(مَفِعْل) إذا كان يائياً. والمحذوف عند الأخفش عين الفعل المعتلة، فالمثال على رأيه على وزن(مَفول) واوياً، و(مَفيل) يائياً. وينظر: المغني: (٢/٦٨٦) ط١. شرح ابن عقيل: (٢/٥٧٥-٥٧٦-هامش ص٥٧٦): شذا العرف: (٢٠٧-٢٨).

[188] السابق.

[189] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٠٦.

[190] السابق: ص٧٩.

دعوته إلى التنمية اللغوية وفتح باب الاجتهاد اللغوي:

لم يعارض الزعبلاوي طرائق التنمية اللغوية، بل نراه يحث على التوسّع فيها واطّرادها، على أن تكون قائمة على أسس يلتزمها الكتاب ولا يخرجون عنها، قال: "نحن لا نمنع من الوضع والتوكيد والاشتقاق والقياس والتجوز والاقتباس... ولكننا نعلّق المُضيَّ في كلِّ ذلك على اعتماد أصول مرسومة يراعيها الكتاب..."[191]. ولم يقل الزعبلاوي بإيصاد باب الاجتهاد اللغوي، بل دعا إلى إعادة النظر في أقيسة اللغة وموازينها، في ضوء الحاجة التي يقتضيها البحث العلمي ومستجدات العصر ومستحدثاته، ورأى أن توضع لهذا الاجتهاد ضوابط؛ لكيلا يؤدي إلى العبث في اللغة وإشاعة الخلل في قواعدها. تجلى ذلك في قوله: "فإذا كان البحث العلمي يقف مما حُدّث به موازين اللغة وأقيستها على أنه في حاجة إلى دراسة وتمحيص، فنحن لا ندفع ذلك ولا نعافه، بل ندعو إليه ونُغْري به... على أن يوضع الكلام وضعاً صحيح التحديد والشمول"[192].

وممّا دعا إلى النظر والاجتهاد فيه: مذهب الشاطبي في قياسية الاشتقاق، ومذهب ابن السِّيد البَطَلْيَوْسيّ في الإعراض عن الشذوذ ما وُجد له وجه من القياس، وفي مقالة المازني في أنَّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، ومقالة ابن جني في أن مسألة من القياس أنبل وأنبه من كتاب... وفيما اعتمده بعض الأئمة في قياسية بعض أبواب الثلاثي لازمة ومتعدية[193] وطَرْد القياس في كثير من جموع التكسير، والمصادر الثلاثية[194]... لا يمنع من ذلك كله، ولكن على أن يكون تبعاً لأصول محددة وسنن واضحة، لا يخرج عليها الكتّاب ولا يخالفونها "[195]. ويرى أن التنمية اللغوية من حق الكتّاب لا من حق المجامع، وعلى المجامع أن تقرّ ما وضعه الكتاب وأشاعوه؛ لأنّ: "أولى الناس بوضع الكلام مَنْ سبق إلى فكره مدلوله"[196]، وهذا "ما سار به العرف واضحاً في لغات الغرب"[197] ويعقّب الزعبلاوي على هذا

---

[191] السابق: ص١٦.

[192] السابق: ص١٧.

[193] قال ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه: "اعلموا أنّ كل ما كان ماضيه من الأفعال الثلاثية على فَعَلَ، بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين، ولا حروف الحلق؛ فإنه يجوز في مستقبله يفعُل، بضم العين، ويفعِل بكسرها؛ كقولنا: ضَرَب يضرِب، وشكَر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلا الاستحسان والاستخفاف. فممّا جاء وقد استعمل فيه الوجهان، قولهم: نفَر ينفِر وينفُر، ويشتِم ويشتُم. فهذا يدلكم على جواز الوجهين فيه، وأنهما شيء واحد". ابن درستوية: تصحيح الفصيح وشرحه، ص٢٣.

[194] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٧-١٨.

[195] السابق: ص١٦.

[196] السابق: ص٢٠.

العرف بالاستحسان والقبول قائلاً: "وقولهم هذا وجيه،جدير بالنظر والاعتبار"[198]. ويعلّل ذلك بالصلة الوثيقة بين اللغة والفكر، و يشير إلى العلاقة المطّردة بينهما؛ فكلّما اتسع معجم لغة ما دلّ على الثراء الفكري لأصحابها، وكلّما ضاق معجمها دلّ على الفقر الفكري الذي يخيّم على أهلها"[199].

ولكن الكتّاب العرب دون نظرائهم من كتّاب الغرب، في حذقهم أصول اللغة ودقائقها؛ فمن الأولى وكَلُ الوضع والاشتقاق والتوليد ونحو ذلك من طرائق التنمية اللغوية إلى المجامع إلى أمد ينبغي ألاّ يطول، وذلك ليتسنّى للكتّاب العرب التمكن من لغتهم والتوفّر على دراستها على نحو أفضل[200]. وعلى المجمع والكتّاب معاً تقصير أمَدِ هذه المرحلة الانتقالية التي تتولّى فيها المجامع تنمية اللغة؛ ليعود الأمر إلى الكتّاب على غرار ما يجري في لغات الغرب الحيّة[201]. ولو سرنا على غير هذا النهج لجاءتنا لغة شوهاء قميئة، لا تمتّ إلى أصل ولا تتصل بأرومة[202]. ولا تنحصر مهمة المجامع- كما يراها- في هذه المرحلة، بل لابد من أن تستمر في مسايرة النمو اللغوي؛ لتقيم توازناً بين المفردات اللغوية المستجدة وأصول اللغة وأقيستها وتراثها المأثور[203].

فهو يدعو إلى منهج محدد شامل للبحث العلمي وفتح باب الاجتهاد والاستفادة من خصب العربية ومرونتها، على أن ينهض هذا البحث مراعياً أقيسة اللغة وأصولها لا يتخطاها ولا يزعزع بناءها.

وختاماً يمكن أن يقال: إن للقياس معنيين عند الزعبلاوي: هما: القياس الذي قام به أئمة العربية اعتماداً على وجود نظائر له في الفصيح المسموع. والمعنى الآخر، هو القياس الاجتهادي الذي تدعو إليه مستجدات الحياة وتطوراتها وما يشيع على أقلام الأدباء المرموقين وألسنتهم. والمفهوم الثاني مقيّد عنده بقرار معتمد من مجمع لغوي أو من مجامع لغوية عربية.

كما دعا الزعبلاوي في ضوء ما جاء في مفهوم القياس عنده، إلى فتح باب الاجتهاد اللغوي بضوابط معتمدة تحافظ على أقيسة اللغة وأصولها، كما صرّح بضرورة اطراد التنمية

---

197 السابق: ص٢٠.

198 السابق: ص٢٠.

199 السابق: ص٢٠

200 السابق: ص٢١.

201 السابق.

202 السابق: ص٢٢.

203 السابق: ص٢٤.

اللغوية من خلال روافدها المتعددة؛ كالارتجال، والاشتقاق، والقياس، والتجوّز، والاقتباس... ويرى أنّ للكتّاب أثراً مهماً في ذلك كله، على أن ترعى المجامع اللغوية جهود المجتهدين في اللغة.

١٢-د.إميل يعقوب:

قبل البدء بسرد أمثلة من القياس عند د.إميل، يحسن أن نقف عند مفهوم القياس وضوابطه، عنده.

يورد د.إميل أقوالاً متعددة تنصر القياس: منها لعباس أبي السعود، ولعباس حسن: "فتقول – مثلاً– إنّ كلمة(وزن) تجمع قياساً على(أوزان) و(وُزون)، فتستعمل الكلمة(وُزون) ولو كانت غير مسموعة عن(العرب)، وذلك لأنّ الوزان (فُعول) قياسيّ في كل اسم على وزن (فَعْل)[204]. فاللفظ المقيس يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع، ولا يصح رفضه، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته، أو وزنه، أو فصاحته"[205].

وينقل قول ابن فارس في القياس: "ليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها"[206]. ويمهد له معلقاً عليه بقوله: "وقد وقف ابن فارس موقفاً متزمّتاً من القياس". ثم ينقل قولاً لمصطفى الغلاييني يدعو فيه إلى الأخذ بالقياس السائد على سنن العرب في كلامهم، وتجدر الإشارة – هنا– إلى ضرورة التفريق بين نوعين من القياس، هما: ١- القياس الاستقرائي بأركانه الأربعة المعروفة: مقيس عليه، ومقيس، وعلة جامعة، وحكم، وهذا القياس هو المتّبع في النحو والصرف ٢- والقياس اللغوي، فابن فارس يقصد بكلامه السابق القياس اللغوي الذي يلتبس على بعضهم، فيقع منهم الخلط بين القياسين، كما وقع للدكتور إميل، فاستشهد بكلام ابن فارس في سياق مختلف؛ إذ استدل بكلام يتعلق بالقياس اللغوي، على القياس الاستقرائي النحوي.

فابن الأنباري الذي يقرّ القياس الاستقرائي النحوي، ينكر القياس في المجال اللغوي، إذ يقول: " ألاَ ترى أنّ اللغة لمّا وُضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً لم يجز إجراء القياس فيها، واقتُصِرَ فيها على ما ورد بالنقل، ألا ترى أنّ القارورة إنما سُمِّيت قارورة لاستقرار الشيء

---

[204] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة(ص٣٦)، وما أورده في المتن عزاه إلى عباس أبي السعود (الفيصل في ألوان الجموع، ص٦٥).

[205] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة(ص٣٦)، وما أورده في المتن عزاه إلى عباس حسن (النحو الوافي: ٤/ ٦٣٣).

[206] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٦، وما أورده في المتن نسبه إلى ابن فارس (الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص٦٩).

فيها، ولا يسمّى كلّ ما يستقرّ قارورة، وكذا سُمّيت الدار داراً لاستدارتها، ولا يسمّى كلّ شيء مستدير داراً فلو قلنا: إنّ النحو ثبت نقلاً لا قياساً وعقلاً، لأدى ذلك إلى رفع الفرق بين اللغة والنحو، وإلى التسوية بين المقيس والمنقول، وذلك مخالف للمعقول"[207]. وهذا معنى قول الأصوليين: "لا مجال للعقل في اللغات" أو " لا قياس في اللغات"[208].

وحاول قليل من علماء الأصول إثبات اللغة بالقياس، ولكنّ جمهورهم لم يقرّ ذلك. فاللغة – عندهم– لا تثبت بالقياس. كما حاول بعض المحدثين كأحمد أمين، ثم يقول: "ونقل المازني عن الخليل بن أحمد الفراهيدي وتلميذه سيبويه، أنهما كانا يقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم"[209].

و حاول د.إبراهيم أنيس[210] أنْ يُجيز اللغة بالقياس؛ لإغنائها ورفْدها بالألفاظ والمصطلحات التي تلبي مطالب الحضارة ومستجداتها، ولكن لم يلق هذا الاتجاه رواجاً. ومن الاعتراضات التي وُجِّهت إليه: "أنّ المعنى في القياس اللغوي غير مطّرد، فلو قلنا: إنّ الخمر معناها المخامرة أو التخمير لوجب عند مثبتي القياس إطلاق اسم الخمر على كل ما يخمر العقل، ومع ذلك (فالبنج) لا يُسمّى خمراً مع كونه مُخمّراً، وهم إنْ أجازوا ذلك وجب أنْ يسمُّوا الدار قارورة، لمشاركتها القارورة في معناها، وهو أنّ الأشياء تستقرّ فيها، وهذا لم يحدث"[211]. وأوجز الدكتور طاهر سليمان حمودة القول في مسألة القياس اللغوي بالعبارة الآتية: "وهكذا يتبيّن لنا تأكيد الأصوليين واللغويين عُرفيّة الصلة بين اللّفظ ومدلوله، وإنكارهم إثبات المدلول للفظ عن طريق القياس، لأنّ ألفاظ اللغة تثبت معانيها نقلاً، ولا مجال للعقل في إثباتها، وهو الاتجاه السائد عند القدماء والمحدثين"[212].

---

207 ابن الأنباري: لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ص٩٩- ١٠٠.

208 د.طاهر سليمان حمودة : القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص١٤٧.

209 السابق: ص٣٦ نقلاً عن(ابن جني: المنصف: ١/ ١٨٠).

210 حاول د.إبراهيم أنيس الاستفادة من هذا القياس –يريد: القياس اللغوي- في تعميم المعنى بعد أن كان خاصاً، قياساً على ما فعل العرب من تعميم اسم الخمر على كل مُسكر، وتعميم اسم السارق ليشمل نابش القبور. والحقيقة أنّ هذا القول يحتاج إلى نظر؛ لأنّ العرب لم تعمّم اسم الخمر على كل مُسكر، بعد أن كان اسم الخمر مقصوراً على عصير العنب، لم يحدث ذلك منهم عن طريق القياس، كما لم يطلق اسم السارق على نابش القبور عن طريق هذا القياس؛ لأننا لو أثبتنا أنّ العرب الذين يُحتج بهم فعلوا ذلك، لكان ذلك ثابتاً بالنص لا بالقياس، وإنما الذي فعل ذلك هو بعض علماء الأصول الذين أرادوا إثبات التسمية الجديدة عن طريق القياس". وقد أنكر عليهم ذلك المحققون. ينظر: د. طاهر سليمان حمودة: القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، ص١٥٠ – ١٥١.

211 السابق: ص١٦٠.

212 السابق: ص١٥٢.

وبعد أن أيّد القياس بأقوال العلماء، احترز من هذا التأييد، فلم يجار اللغويين المخطِّئين الذين بالغوا في الاعتداد بالقياس إلى حدّ مُفرط، فجعلوا ما خالف القياس خطأ، وأنّ ما وافقه صواب، وأنّ ذلك مبدأ يطبّق على أبناء هذا العصر كما يُطبّق على أبناء عصر الاحتجاج، وأولهم عرب الجاهلية"[213]. فيردّ على هؤلاء برأي لمصطفى الغلاييني ذهب فيه إلى أنّ العرب كانوا يعدّون الكلمة مخالفة للفصاحة إذا كانت شاذّة في القياس والاستعمال معاً. أمّا إن شذّت في القياس دون السماع، فلم يقل أحد من العلماء بعدم فصاحتها، وإلاّ كان كثير من الكلام غير فصيح[214].

ثم قال د.إميل: "ولم يكن خلاف بين علماء اللغة وأئمتها في فصاحة المطّرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، لأنّ أحداً لا ينكر أنه هو اللغة الفصيحة... وقد أحسن ابن جني إذ لم يخطّئ إلا ما شذّ في القياس والسماع معاً"[215].

ويرى أنه لا يجوز تخطئة كل ما جاز قياساً، لذا ردّ تخطئة جمع (بائس) على (بؤساء)، لأنّ(فعلاء) يطرّد في جمع (فاعل)، كما ردّ تخطئة جمع(بحث) على(أبحاث)؛ لأن الوزان (فَعْل) يجمع جمعاً قياسياً على(أفعال)[216]، كما صوّب جمع(زهرة) على(زهور)؛ لأنّ الوزان (فُعول) يطرد في كل اسم على وزن(فَعْل)، نحو: شمس وشموس، كعب كعوب، فأس فؤوس؛ ولأنّ جمع (زهرة) على(زهور) مسموع أيضاً إذ ورد في المصباح المنير والتاج[217].

ورأى د.إميل ألاّ يُتوقّف عند قياس الأقدمين، بل يفضّل التوسع في القياس: "وقد أحسن مجمع اللغة العربية صنعاً عندما فتح باب القياس"[218]. ثم قال: "لكن إجازة القياس يجب ألا تؤدي إلى المبالغة في فتح بابه، أو إلى تفضيله على السماع"[219]، فمن اللغة "ما لا يؤخذ إلا بالسماع، ولا يُلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر؛ نحو قولهم: رجل وحجر، فهذا مما لا يُقدَم عليه بقياس، بل يُرجع فيه إلى السماع"[220].

---

213 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٧. (وعزا هذا الرأي إلى إبراهيم المنذر: كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ط٣، ١٩٢٧ م، ص٥). لم أجده في كتاب المنذر، مطبعة دار السلام، بيروت ١٩٢٧.

214 السابق: ص٣٧. (وينظر: مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، ص٣٨).

215 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٧.

216 السابق: ص٤٧.

217 السابق: ١٥٦.

218 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٧.

219 السابق: ص٤٨.

220 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة: ص٤٨، ويشير د.إميل إلى أنّ هذا هو كلام ابن جني في المنصف (١/ ٣).

ولم يقرّ القول بقياسية، التجريد والزيادة في الأفعال؛ لأنّ: "القياس غير قادر على تقرير أنّ الفعل المجرّد مثلاً يمكن أن يستعمل مزيداً، أو أنّ هذا الفعل المزيد يصح استعمال المجرد منه... لأنّ المدار في ذلك كلّه على السماع..."[221].

وخطأ عباس أبو السعود قولهم: فلان أناني، بحجة أنّ هذه الكلمة دخيلة، ولو كانت كلمة"أنانيّة" نسبة إلى "أنا" لقلنا: أنويّ؛ وذلك لأن ألف المقصور تقلب واواً إن كانت ثالثة؛ نحو قَفَا: قَفَوِيّ، والنسب إلى الضمائر لم يرد عن العرب لا قياساً ولا شذوذاً. والصواب عنده: فلان عنده أثَرَة[222]. قال د.إميل يعقوب: "ونحن مع اعترافنا بعدم ورود النسبة إلى الضمائر، فإننا لا نخطّئها، وذلك تمشياً مع المبدأ القائل بالقياس لمجاراة متطلبات ما تقتضيه علوم العصر. والنسبة إلى(أنا) هي(أنوي)، لكن هذا لا يمنع من القول: أناني، بزيادة النون قياساً على الأمثلة الكثيرة التي وردت عن العرب، نحو: لِحْيَاني، تَحْتَاني، فوقاني، سُفْلانيّ، شَعْرانيّ، رَبّانيّ، رقباني، صيدلانيّ، جسمانيّ، نصرانيّ".

ولكن القياس على هذه الأمثلة الكثيرة التي وردت عن العرب، نحو: لِحْيانيّ، وفَوْقانيّ...إلخ هو قياس على الشاذ، والشاذ – كما هو معلوم- لا يقاس عليه. قال الحملاوي: "وما خرج عمّا تقدم – يريد: أوزان النسب القياسي- فشاذ؛ كقولهم: رَقَبانيّ، وشَعْرانيّ، وفَوْقانيّ، وتَحْتانيّ – بزيادة الألف والنون- لعظيم الرّقبة والشعر ولفوق وتحت..."[223]. وليست كل كثرة وردت عنهم مبيحة للقياس عليها[224].

---

221 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة،ص٤٨ . وينظر:د. محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٢٦١).

222 عباس أبو السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ص٦٢.

223 الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ، ص١٧١.

224 قال عباس حسن: "وقد يكون من المفارقات النحوية العجيبة أن نسمع من يقول: إنّ الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه. فهذا صاحب كتاب الأشموني يشرح بيت ابن مالك في باب(الحال):

ومصدرٌ مُنكَّرٌ حالاً يقع   بكثْرَةٍ؛ كبَغْتَةً زيدٌ طلَعْ

فيردف الشرح بتنبيه ينص فيه على ما يأتي: "مع كون المصدر المنكّر يقع حالاً بكثرة، هو عندهم مقصور على السماع" اهـ. ويختم باب(أبنية أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبّهة بها بقوله: "خاتمة، قال الشارح: مجيء (فعيل) بمعنى (مفعول) كثير في لسان العرب، وعلى كثرته لم يُقَسْ عليه بإجماع"اهـ. ويقول مثل ذلك في باب النعت، عند الكلام على النعت بالمصدر... وغير هذا كثير في كتاب الأشموني، وسواه من غالب المراجع والمطوّلات، في أبوابها المختلفة"، ثم يعلّق عباس حسن قائلاً: "فأيّ اضطراب وتناقض كهذا؟ وما عسى أن تكون الحقيقة في أمر الكثرة والقلة المتحكمين في اللغة والنحو عند غير الكوفيين؟".

ويستأنس د.إميل يعقوب برأي د.أحمد مختار عمر الذي يرى – بعد أن سَرَدَ طائفة من الكلمات المختومة بألف ونون زائدتين قبل ياء النسب– أنه: "لا مانع من استعمال كلمتي نفساني وروحاني... للدلالة على معنى الموصوف بعلم النفس (أو المنسوب إليه)، أو الموصوف بعلم الروح (أو المنسوب إليه)..."[225]. ولكن د.أحمد مختار عمر لم يقل بإطلاق القياس عليه، وإنْ كان يُفهم من كلامه استحسانُه ذلك.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع وهم يعتبرون اللفظ الشاذ، فيقيسون عليه". ويقول عباس حسن مبدياً رأيه فيما يتعلق بالقياس على المثال الواحد المسموع: "ولا بأس بهذا إن كان القياس على لغة القرآن ونحوه... وفريق منهم تمسك بثلاثة. **ولعل هذا هو الأحكم، والأجدر اليوم بالتفضيل، لخلوه من التشدد المعوّق وكذلك من التهاون الذي يؤدي إلى البلبلة والاضطراب في التفاهم**... إذ سوف ينشأ عن هذا التهاون ظهور لهجات فردية ولغات لا عداد لها ولا تقييد. فالتحديد المحمود أمان من الإفراط والتفريط، فيساعد المشتغلين في ميادين العلوم الحديثة والحضارة المتجددة...".
والظاهر أنّ حصر المسألة في العدد ليس مجدياً دائماً إذا لم تؤخذ بالاعتبار قضية القلة النسبية والقلة الذاتية، والكثرة النسبية والكثرة الذاتية. كما أشار إليها عباس حسن نفسه مستدلاً بما نقله عن الأشموني والصبان. قال عباس حسن: "ومن القلة ما يُوصف بأنه قلة نسبية (أي: بالنسبة لما يخالفها)، وما يوصف بأنه قلة ذاتية (أي: في ذاتها، لا بالنظر لغيرها)، وهذه معيبة دون الأولى، وقد عرض لها الأشموني والصبان في مواضع متعددة...". عباس حسن: ينظر اللغة بين القديم والحديث، ص٤٢، الهامش ٢، وص٤٣-٤٤ وخاصة الهوامش.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنّ المصدر المنكّر الذي يقع حالاً بكثرة – ولا يقاس على كثرته– هو قليل قلة نسبية بالنظر إلى مبحث الحال؛ لا بالنظر إلى كثرته الذاتية. (فبحسب ضوابط الحال وتفريعاتها يعد قليلاً، وإن كان كثيراً كثرة ذاتية).

[225] بلغت الأمثلة التي ساقها د.أحمد مختار عمر ١٨ ثمانية عشر مثالاً منها: بَرّاني، وجُوّاني، ورَبّاني، رقَباني، وروحاني، وجثماني، وجسماني...إلخ. ثم علّق عليها بلاحظ أنّ الألف والنون قد زيدتا في صيغة النسب للدلالة على أحد معنيين: ١– معنى المبالغة والوصف بالضخامة أو الغزارة أو العِظَم، وهو المعنى الغالب في معظم كلمات هذا النوع. ٢– معنى الوصف بالعلم... وحيث كانت زيادة الألف والنون في النسب تحمل معنى إضافياً على مجرد النسبة فلا معنى إذاً لاعتبار هذا النوع من الكلمات من شواذ النَّسب، أو من نادر معدول النسب على حد تعبير سيبويه، وعلى هذا فلا مانع من استعمال كلمتي نفسانيّ وروحانيّ بمعناهما الحديث، للدلالة على معنى الموصوف بعلم النفس (أو المنسوب إليه)، أو الموصوف بعلم الروح (أو المنسوب إليه)، وتكون الدراسة الروحانية والطب الروحاني هما المتعلقان بعلم الروح، والدراسة النفسانية والطب النفساني هما المتعلقان بعلم النفس...". ينظر: د.أحمد مختار عمر: العربية الصحيحة، ص١٠١ – ١٠٤. [الأولى جعل "هما" في آخر كلام د. أحمد مختار عمر ضمير فصل، وأن يكون قوله: "المتعلقان" خبر (كان) ولعل سهواً طباعياً وقع].

كما استأنس برأي عباس أبي السعود[226]، ولكنّ أبا السعود لم يقل بالقياس عليها، بل عدّها من شواذ النسب[227].

ومهما يكن من أمر تظل مسألة القياس على الأمثلة التي ذكرها د.إميل، كلِحْيَاني، وتَحْتَاني، وفَوْقَاني، بحاجة إلى قرار مجمعي من مجامع اللغة العربية يُجيز ذلك.

احتجاجه برأي الكوفيين:

واستند د.إميل يعقوب إلى رأي الكوفيين في جواز إدخال (أل) التعريف على المضاف والمضاف إليه في مبحث العدد؛ نحو: اشتريت الثلاثة الأثواب[228].

موقفه من المولَّد والمحدث:

يدعو د. إميل يعقوب إلى فتح باب اللغة أمام المولَّد والمحدث[229]؛ لأن رفضهما يؤدي إلى تحنيط اللغة في ألفاظها ومعانيها، وإلى عسر التكلم بالعربية، والنفور منها. يقول: "وما زالت اللغات العالمية تتقبل كل يوم عشرات الكلمات الجديدة وبخاصة المصطلحات العلمية"[230]، وقال في موضع آخر: "وما أكثر الكلمات العربية التي أُخذت دلالات لم تكن لها ضمن عصر الاحتجاج نفسه. فكلمة (الكفر) مثلاً كانت تعني: الستر والتغطية، وعند ظهور الإسلام أصبحت تعني عدم الإيمان بالوحدانية، أو النبوة، أو الشريعة، وكلمة (قاموس) كانت تعني البحر أو البحر العظيم، أو وسطه، أو معظمه، أو أبعد موضع فيه غوراً، ولكن عندما وضع الفيروز ابادي معجم (القاموس المحيط)... اتخذت هذه الكلمة معنى مولداً هو المعجم"[231].

ولكن الدكتور إميل لا يقول بالأخذ بالمولَّد والمحدث على إطلاقه، بل يضع ضوابط لذلك قائلاً: "ومن أهم هذه الضوابط، بنظرنا، اثنان: أولهما: قرارات مجمع لغوي عربي،

---

226 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٧٤ (الهامش ٥٤).

227 عدّ(عباس أبو السعود) هذه الكلمات في عداد (شواذ النسب)، ولم يُشر إلى القياس عليها أو استحسان القياس عليها. ينظر: عباس أبو السعود أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، ، ص٣٢٩ وما بعدها.

228 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٠١.

229 يميّز المعجم الوسيط (ص١٦) بين (المولَّد)و(المحدث)؛ "فالأول هو: اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية، و(المحدث) هو: اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة". ويعقّب د. إميل يعقوب على ذلك بقوله: "وهذا التحديد، بنظرنا، غير وافٍ؛ إذ إنه يُهمل المعنى مكتفياً باللفظ، ومن المعروف أنّ المولَّد قد يكون في المعنى دون اللفظ؛ كأنْ تكون كلمة مستعملة بمعنى معيَّن، ثم تأخذ في عصر لاحق معنى آخر أو دلالة أخرى". د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٣-٤٤ (الهامش: ٥٨).

230 السابق: ص٥١.

231 السابق: ص ٤٤.

وثانيهما: شيوع اللفظ (أو المعنى) المولَّد أو عدمه في لغة الكتابة "[232]. ويزيد في موضع آخر قوله: "ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي؛ كالمعجم الوسيط، والمعجم الكبير الصادرين عن مجمع اللغة العربية "[233] في القاهرة.

وخلاصة القول إنّ د. إميل يعقوب يدعو إلى التوسّع في القياس في ضوء ضوابط تحفظ للغة أصولها، وإن وقع عنده شيء من اللبس في مفهوم القياس اللغوي. تجلّى ذلك في ردّه على ابن فارس. كما استساغ القياس على أمثلة شاذة مسموعة في باب النسب. لتخريج أمثلة شائعة نظيرة لها.

كما دعا إلى الأخذ بالمولَّد والمحدث، لإغناء العربية ورفْدها بالمعاني المستجدة الشائعة. ولكن قيَّد ذلك بقرار لمجمع لغوي عربي، وبشيوع اللفظ أو المعنى في الكتابة.

واستند د. إميل يعقوب في بعض اجتهاداته إلى آراء الكوفيين إغناء وتوسعة للغة، ورفعاً للحرج على أقلام كثيرين من أبناء العربية وألسنتهم. كما استحسن توسع مجمع اللغة العربية في القياس وطَرْده في مسائل كثيرة.

١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

كان للقياس أثر واسع في القرارات المجمعية. فلا يكاد يخلو قرار منها من القياس بمفهومه الاصطلاحي، أو من دليل يمتّ إلى القياس بسبب. فمن القرارات المجمعية المتصلة بالقياس: "تكملة فروع مادة لغوية لم تُذْكر بقيّتها"، وسنقتبس من هذا القرار؛ لطوله الحالة الأولى منه؛ ففيها توضيح لبعض وجوه القياس[234]. جاء في القرار: "إذا لم تُذكر من مادة لغوية في المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها؛ كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى، فلذلك حالتان:

الأولى: أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يُذكر، على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثي، وباب الرباعي وملحقه ومزيده...إلخ

ولتوضيح هذه الحالة نسوق مثالاً يبيّن استكمال أوزان الأفعال المزيدة التي لم تُسمع، قياساً على نظائرها من أوزان الأفعال المسموعة. جاء في كتاب" في أصول النحو": "فإذا عارَضْنا ما وجدنا من هذه الأفعال- يريد مشتقات الفعل (شقّ) التي أوردها اللسان والتاج- بالأوزان التي جمعها الصرفيون للفعل، وجدنا هذه المعاجم سكتت عن الصيغ الآتية: من مزيد

---

232 السابق: ص ٤٥.

233 السابق: ص ٥٢.

234 إذ يضيق المقام عن سرد تفصيلات الحالة الثانية. للاطلاع على تفصيلات القرار يُنظر: مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص١٤-١٥.

الثلاثي: اشْقَقَّ، اشْقاقَ، اشْقَوْقَ، اشقَوَقَ. ومن مزيد الرباعي: تَشَقْشَقَ، اشْقَقَّ، اشقَنْقَقَ..."[235].
ويتابع الأفغاني قوله:" وبعد، فالاعتدال أن نشتق ما نحتاج إليه اليوم، على أوزان العرب وأساليبها في تشقيق الصيغ دلالة على تنويع المعاني... في مزيدات الأفعال وصيغ الأسماء. وقد خطأ مجمع اللغة العربية خطاً مباركة في طرده القياس، في المصادر والصفات..."[236].
والمعروف أنه لا يلزم أن يكون لكلّ فعل مجرّد كلّ الأوزان المزيدة، ولا يلزم أيضاً أن يُستعمل لكلّ مزيد مجرّد، ولا فيما استعمل فيه بعض المزيدات أن يُستعمل فيه بعضها الآخر. بل المدار في كلّ ذلك على السّماع..."[237]. فهذا التضييق أو الحَظْر[238]– كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني– لا يلائم طبيعة اللغة المعروفة بغناها ومرونتها وخصبها. فهذه الإمكانات اللغوية الكامنة المعطّلة، بحاجة إلى من يُطلِقُها من عقالها بضوابط مناسبة لتلبية مطالب العصر المستجدّة: فنطرد من قواعد– الاشتقاق– ما كان غير مطّرِد، ونكْمِل المواد الناقصة في المعاجم، ونشتقّ من الأعيان وغيرها كل ما تدعو إليه حاجة..."[239].

واستجابة لآراء كثير من العلماء والباحثين، واعتماداً على دراسات وبحوث متصلة بالتنمية اللغوية توسّع مجمع اللغة العربية القاهري في القياس، فحظي هذا الأصل أو المنبع بقرارات مجمعية كثيرة، يضيق المجال عن استعراضها هنا. ومن أمثلتها:

١- قياس المطاوعة من فَعْلَلَ وما أُلحق به، وهو تَفَعْلَلَ، نحو: دَحْرَجْتُه فتَدَحْرَجَ.

٢- قياس تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة.

٣- قياس المطاوعة لفعّل المضعّف العين، وهو: تَفَعَّلَ.

٤- قياس استفعل لإفادة الطلب أو الصيرورة.

٥- قياس صنع مصدر من كلمة بزيادة ياء مشدّدة وتاء، وهو المصدر الصناعي.

٦- قياس صوغ مصدر على فُعَال، من الفعل اللازم المفتوح العين للدلالة على المرض.

٧- قياس صوغ مصدر على وزن فَعَلان، للفعل اللازم المفتوح العين، إذا دلّ على تقلّب أو اضطراب.

---

235 سعيد الأفغاني: في أصول النحو ط٢، ص١٤٧.

236 السابق: ص ١٤٩.

237 ابن يعيش: شرح المفصّل (تحقيق د. إميل يعقوب)، (٤/٤٣٠). وينظر حفني ناصف وآخرون: كتاب قواعد اللغة العربية، ص ٧.

238 سعيد الأفغاني: في أصول النحو، ط٢، ص ١٤٨.

239 السابق: ص ١٥٠.

٨- قياس صوغ مصدر على وزن فِعالة، من جميع أبواب الثلاثي؛ للدلالة على الحرفة أو شبهها.

٩- قياس صوغ اسم على وزن مِفعل ومِفعال ومِفعلة، من الفعل الثلاثي للدلالة على الآلة التي يُعالج بها الشيء، ويُضاف إلى هذه الصيغ الثلاث: فعّالة؛ كخرّامة وسمّاعة...

١٠- قياس صوغ مَفعلة من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول، للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان، سواء أكانت من الحيوان، أم من النبات، أم من الجماد؛ كمَبْطَخة ومأسدة.

١١- قياس صوغ فعّال للمبالغة، من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمعتدي[240].

ولعلّ من المفيد أن نقف عند أبرز وجوه الاستدلال لأقيسة القرارات المجمعية، من خلال استقراء طائفة من قرارات المجمع، فكثيراً ما كان يتوهّج القياس بين الأدلة، أو يبدو تاجاً لها، وإنْ ذُكرَ بعض الملحوظات أو المقترحات لا يقدح في هرم القياس الشامخ، ولا ينال منه، بل يمكن أن يساعد في صقل أنماطه. فلعلّ النظر في هذه الملحوظات والإفادة منها لا يخلو من رَفْد لأدلة القياس وإغناء لها.ومن أوجه الاستدلال - التي فيها نظر- لأقيسة القرارات المجمعية:

١- البناء على القليل والأقل فصاحة:

من القرارات المجمعية المبنية على شواهد قليلة أو على الأقل فصاحة، القرار الآتي: "يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل؛ لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه[241]، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أنّ امتناع التاء هو الغالب[242]، وما ذكره السيوطي في الهمع من أنّ الغالب ألاّ تلحق التاء هذه، وماذكره الرضي من قوله:" وممّا لا يلحقه[243] تاء التأنيث غالباً، مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث: فعولٌ... وعلى هذا يجري - على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء- ما يجري على غيرها من الصفات التي يفرّق بينها وبين مذكّرها بالتاء، فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث"[244]. فيقال: غيور، غيورة، غيورون، غيورات، صبور، صبورة، صبورون، صبورات. وغير خاف هنا، أن

---

[240] المعجم الوسيط: مقدمة الطبعة الأولى، ص ١٣-١٤.

[241] أي: قليل.

[242] امتناع دخول التاء على فعول هو الغالب، ودخولها غير غالب أو قليل.

[243] في الأصل: " يلحق". ولعل سهواً مطبعياً وقع. فالسياق يقتضي زيادة "لا"، فتصبح العبارة: "وممّا لا يلحقه تاء التأنيث...".

[244] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤- ١٩٨٤م)، ص ١٣١.

القرار بني على أمثلة قليلة (أو غير غالبة)، كما صرّح بذلك العلماء الذين ذُكروا. والدافع وراء ذلك هو تلبية حاجة الذيوع وكثرة الاستعمال.

وأجاز المجمع إلحاق تاء التأنيث بمِفْعِيل ومِفْعال ومِفْعَل صفة لمؤنث، سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر، مثل: مِسكين، ومِسكينة، ومِعطار، ومِعطارة[245]. واستدلّ صاحب المذكرة التي بنى عليها المجمع قراره بأدلة منها: أنّ الأصل في الصفات أن تلحقها علامة التأنيث، وأنّ سقوط هذه التاء في وصف المؤنث على هذه الصيغ يعدّه أكثر النحاة جارياً على الغالب، ويعدون مجيء التاء على غير الغالب، أو القليل[246]. وتقول المذكرة: "ولا حرج أبداً من استعمال غير الغالب أو القليل"[247]. فهنا تصريح بالأخذ بالقليل وغير الغالب.

وأجاز المجمع استعمال "سواء" مع "أم" ومع "أو" بالهمزة وبغيرها. وجاء في القرار: "والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة وأم في أسلوب (سواء)"[248]. وغير خاف هنا إجازة الأخذ بالقليل والأقل فصاحة.

٢- البناء على الوجه الضعيف:

وفي صيغة (فَعْلُون) بنى المجمع قراره على وجه ضعيف ليس له شاهد يعضده.جاء في القرار المتعلّق بهذه الصيغة؛ وعنوانه "صيغة (فَعْلُون)، وكونها عربية، وإعرابها": "ما كان من الأعلام منتهياً بواو ونون زائدتين، نحو ميسون وحمدون وخلدون؛ له أمثلة منذ أقدم العصور العربية، فصيغته عربية، وعليها صِيغَ ما ورد من أعلام أهل المغرب".

وهو يعرب إعراب المفردات بالحركات على النون مع التنوين ومع لزوم الواو[249]- فيقال في (حمدون) علماً: هذا حمدونٌ، وأكرمت حمدوناً، وعطفت على حمدونٍ فإن كان علماً لمؤنث، منع من الصرف للعلمية والتأنيث، ويأخذ هذا الحكم ما كان من الأعلام منتهياً بياء ونون زائدتين "[250].

والذي يستدعي التوقف في هذا القرار، أنه بُني على وجه ضعيف. فالمذكّرة التي تقدم بها عطية الصوالحي تشتمل على خمسة مذاهب لإعراب صيغة فعلون. لعلّ أشهرها المذهب الثالث، وهو لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة؛ فيقال في

---

[245] السابق: ص١٣٢ .

[246] السابق: (ينظر: الهامش).

[247] السابق: (ينظر: الهامش).

[248] السابق: ص١٠١.

[249] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة(١١٩/١). فيقال في(حمدون)علماً: هذا حمدونٌ وأكرمت حمدوناً. وعطفت على حمدونٍ.

[250] السابق: (١٠٣/١).

(حمدون) علماً: هذا حمدونُ، وأكرمت حمدونَ، وعطفت على حمدونَ، من غير تنوين تشبيهاً له بهارون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة. قالت المذكرة في وصف المذهب الذي اعتمده قرار المجمع: "... ولم أعثر على شاهد لهذا المذهب غير بيت (يزيد)[251] وقد جرَّحه أبو علي، و أبطل الاستدلال به، ولم أجد من جرى عليه من المحدثين. بالحقّ أنه دون المذاهب السابقة، كما قال النحاة في ترتيب هذه المذاهب من حيث قوتهما واشتهارها "[252] فالمذكرة التي بُنِيَ عليها القرار صرّحت – كما هو واضح– بالبناء على الأقل فصاحة، بل على المذهب الضعيف.

ومن القياس الذي لايخلو من ضعف، ما بنى عليه المجمع قراره في **إضافة (حيث) إلى الاسم المفرد**؛ كقولهم: "الكتاب رخيصٌ من حيث ثمنِه، بجرّ ثمن".جاء في القرار: "... واللجنة ترى إجازة إضافتها– أي: حيث – إلى الاسم المفرد وجرّه بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية..."[253].

ولا يخفى أنّنا في معظم أبواب النحو نجد وجوه اتفاق أو خصائص مشتركة بين طائفة من مفردات الباب، كما نجد خصائص أخرى تستأثر بها بعض المفردات، أو تتفرد بها في الباب نفسه. "فحيث، وإذ، وإذا "لا تضاف إلا إلى جملة. وإضافتها إلى جملة سِمَة مشتركة بينها. ولكن هذه الظروف تختلف – بعد ذلك– في نوع الجملة التي تضاف إليها. فتضاف (حيث وإذ) إلى الجملة الاسمية كقولنا: اجلسْ حيث زيدٌ جالسٌ، وإلى الجملة الفعلية، نحو: اجلس حيث جلس زيد،أو: حيث يجلس زيد. وجئتك إذْ زيدٌ قائمٌ، وجئتك إذْ قامَ زيدٌ.

---

[251] يريد: قول يزيد بن معاوية متغزلاً:

ولها بالما طرونِ إذا ... أكلَ النملُ الذي جَمَعَا

خِلْفَةٌ حتى إذا ارتَبَعَتْ ... سكنتْ من جِلَّقٍ بِيَعَا (الخزانة:٢/٢٧٨).

والماطرون: بستان بظاهر دمشق. أكل النمل الذي جمعا: كناية عن انقضاء الشتاء ومجيء الربيع؛ لأن النمل يأكل في الشتاء ما ادخره في الصيف، ويقوّي هذا المعنى ما جاء في البيت الثاني: إذا ارتبعت؛ أي: دخلت في الربيع. والبيع: الكنائس، مفردها: بيعة. وجِلَّق: دمشق.

وجاء في مذكرة عطية الصوالحي: "صيغة فعلون...: قال أبو علي: إنّ(الماطرون)بكسر النون، و إنها اسم أعجمي، وقد ذكر البغدادي في الخزانة (٢/٢٧٨) ما قاله أبو علي في الرد على الزجاج، ولا نطيل القول بإيراده اكتفاء بما نقله الرضي،وبما قاله ابن جني في سرّ الصناعة: فأما(الماطرون) فليست النون فيه زائدة؛ لأنها تعريب. قال: "ولها بالماطرون إذا، بكسر النون، فالكلمة إذاً رباعية "انتهى. وفيه ردّ لمن جعل الكلمة ثلاثية كصاحب القاموس".

مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة(١/١١٩ – ١٢٠).

[252] السابق: ص ١٢٠.

[253] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤م)، ص ١٦١.

وأمّا (إذا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية؛ نحو: آتيك إذا قام زيد، ولا تجوز إضـــافتها إلى جملة اسمية؛ فلا تقول: آتيك إذا زيدٌ قائمٌ، خلافاً للكوفيين والأخفش. قال ابن مالك:

وألْزَمُوا(إذَا) إضافةً إلى جُمَلِ الأفْعالِ، كَـ"هُنْ إذا اعْتَلى"[254]

فقياس (حيث) على نظائرها من الظروف المكانية، لم تكتمل أدواته. فالعلّـــة الجامعـــة بـــين المقيس والمقيس عليه ليست كافية لإصدار الحكم. والمقيس عليه (وهو ما سمع من إضـــافة حيث إلى المفرد) شاذ ومجهول القائل، وله رواية أخرى مخالفة لوجه الاستشهاد. ومعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل الاستدلال به. ولم تُسمع إضافة حيث إلى الاسم المفرد في شاهد قيل في السَّعَةِ والاختيار.

فتَتَبُّعُ الوجوه الشاذة، والأخذ بالآراء المرجوحة، لتسويغ عبارات ضعيفة (إن لم تكـــن لحناً)، منهج غير سديد – وعلى الأخص- عندما يكون الباعث على ذلك لا يرقى إلى درجة الضرورة المُلِحَّة.

وتوسَّع المجمع في بعض قراراته ،وطَرَدَ القياس فيما لم يُسْمَعْ ولم يُقَسْ. من ذلـــك ما جاء في قرار بشأن بعض العبارات الشائعة في العصر الحديث. نحو قولهم: إنّ صورتها لم ولن تغيب عني، وقولهم: إنّ موقفك لا ولن يغيّر من رأيي. ونصّ القرار: "... يرى المجمـــع تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولاً واحداً، أخْذاً برأي البصريين الذي يجعل العمل في المعمول للعامل الثاني، مع السَّعَة في تطبيق تلك القاعدة على الحـــروف"[255].

فالوارد في مبحث التنازع أنه يقع بين الأفعال وما يشبهها في العمل، ولكن لم يقـــع – في فصيح القول- التنازع بين الحروف، غير أن الدكتور شوقي ضيف، قاس تنازع الحروف على تنازع العوامل الأخرى من أفعال وأسماء تقاربها في القوة والعمـــل. وذهـــب إلـــى أن الحرفين (لم ولن) أو (لا ولن) تنازعا في العمل، فأُعمِل الثاني منهما على مذهب البصريين. وبذا يكون مبحث التنازع قد اتسع ليشمل تنازع الحروف، قياساً طردياً على تنازع الأفعال وما أشبهها. وأخذ المجمع – بعد مناقشات – برأيه، وأصدر قراره الذي أوردناه (بالأغلبيـــة)[256].

---

[254] شرح ابن عقيل: (٢/٥٥- ٦١).

[255] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة(٣/١٥٦). (صدر القرار: د/٤٧/ج/٦ للمؤتمر في ١٩٨١/٣/٢م).

[256] السابق: (٣/١٥٦). وممن خالف هذا القرار د.تمام حسان ود.أحمد الحوفي يانظـــر: هـــامش الـــصفحة ١٥٦من ج٣ من كتاب في أصول اللغة).

وهكذا يُشقّق جلدُ القواعد والأصول، لتعبير أقلّته سفنُ الترجمة التي لا قرار لهـا ولا مرفـأ، سوى الجري وراء التعبير الأجنبي والتأثر ببنائه"[٢٥٧].

٣- البناء على معايير غير مضبوطة أحياناً:

وبنى المجمع بعض قراراته على معايير غير مضبوطة أحياناً. مثال ذلك ما جاء في قرار التضمين: "ومجمع اللغة العربية يرى أنه – أي التضمين- قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقُّق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويُؤمَن معها اللَّبس.

الثالث: ملاءمة الذوق العربي.

ويوصي المجمع ألا يُلجأ إلى التضمين إلا لغرض بلاغي"[٢٥٨].

فالشرط الثالث "ملاءمة الذوق العربي" لا معيار له يضبطه، إذ كيف نعلم أن التضمين الذي يلجأ إليه كاتب ما أو متكلم هو موافق للذوق العربي، فهذه مسألة نسبية، فما يراه أحدنا ملائماً للذوق العربي قد يراه آخر غير ملائم. فالذوق باب واسع تتباعد فيه الآراء وإن تقاربت أحياناً، ويظل هذا المعيار بحاجة إلى حدود تحده وترسم معالمه.

ومن مظاهر اضطراب المعايير: أن ترى قراراً مجمعياً يطلق في دورة ما، ثم يُغيَّر بقرار آخر يعدّله تعديلاً واسعاً. وعند التأمل في الحالتين نجد أنّ الأمر ربما يرجع إلى معايير غير دقيقة أو مضبوطة، فمن ذلك قيد "الضرورة "أو" عند الضرورة". جاء في القرار (١١)الحادي عشر من مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً): "اشتق العرب كثيراً من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق – للضرورة- في لغة العلوم"[٢٥٩]. فلكل قسم من هذه العلوم طبيعته الخاصة التي تؤثّر في صَوْغ المصطلحات.

ويستحسن – هنا – أن تقيَّد الضرورة، والعلوم أيضاً. فما المراد بالضرورة؟ وما مقدارها؟ وما المقصود بالعلوم؟ آلعلوم الإنسانية أم العلوم التطبيقية، أم القسمان معاً؟

وفي القرار الثاني عشر (١٢) اللاحق نقضٌ للضرورة الواردة في القرار السابق؛ ومما جاء فيه: "قرَّر المجمع من قبل إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان، للضرورة في لغة العلوم. كما أقرَّ قواعد للاشتقاق من الجامد. واللجنة تأسيساً على أنّ ما اشتقه العرب من أسماء

---

[257] ربما كان هذان التعبيران من آثار الترجمة والتأثر باللغات الأجنبية. وهذا رأي خبيـر لجنـة الأصـول بالمجمع د.محمد حسن عبد العزيز الذي تقدم بمذكرة لتسويغ هذين التعبيرين وإجازتهما. (ينظـر: المصـدر السابق).

[258] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٦.

[259] السابق: ص١٦، ١٧.

الأعيان كثير كثرة ظاهرة... ترى التوسع في هذه الإجازة، بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة "[260]. فقيد الضرورة الوارد في القرار الحادي عشر، أطلق من عقاله في القرار الثاني عشر اللاحق؛ لأن نسبة الشيوع في القرار الأول لم تضبط بقيد واضح، كما أنها لم تضبط في القرار الثاني. ولم يكن مقياس الكثرة أو الشيوع في القرارين سوى الحس اللغوي لدى الباحثين الذين تقدموا ببحوث ومذكرات، بنى عليها المجمع قراريه هذين. ويمكن أن نقيس هذا الرأي أو التعليل على معظم القرارات المماثلة التي يشار فيها إلى الكثرة أو الشيوع.

ويبدو أنه من المستحسن أن تقيّد الضرورة، وألا تبقى معتمدة على الحس اللغوي للباحثين، فكثيراً ما نقرأ في القرارات المجمعية المصطلحات الآتية: "الشائعة"[261]، و"عند الحاجة"[262]، وكثرة الاستعمال، و"عند الضرورة"[263]، و"قد سُمِع من أمثلته في فصيح العربية ما يجيز القياس عليه"[264]، و"ملاءمة التضمين للذوق العربي"[265]، و"كثير كثرة ظاهرة"[266]، ولا نكاد نجد في المذكرات والبحوث التي بُنيت عليها القرارات المجمعية قيوداً أو ضوابط تحدد مدلولات هذه المفردات أو المقصود منها. كأن تُضبط بأعداد معيّنة وبمستويات لغوية محدّدة مثلاً[267].

---

[260] السابق: ص١٦، ١٧.

[261] السابق: ص١٠، ١١، ٢٥.

[262] السابق: ص٧، ١٠، ٢٥، ٥١.

[263] السابق: ص١٦، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥.

[264] السابق: ص ٩٦.

[265] السابق: ص٦.

[266] السابق: ص١٧.

[267] ودراسة الشائع أو الأساسي، أو ما شئنا من مصطلحات مقاربة لذلك معروفة ومنتشرة ولها مناهجها. وهناك أمثلة يضيق المجال عن استقصائها، ونكتفي في هذا المقام الإشارة إليها أو الإحالة إلى بعضها. ينظر: كتاب "طرائق تدريس اللغة العربية" للدكتور محمود السيد ص ٤٩٥. وهناك كتاب عنوانه: "التراكيب الشائعة في اللغة العربية: دراسة إحصائية"، للدكتور محمد علي الخولي، يمثل نموذجاً حسناً لدراسة الشيوع، و يمكن الاستفادة منه في دراسة كثير من الظواهر اللغوية الشائعة في اللغة العربية؛ صوتاً وصرفاً ونحواً ودلالة، وقد اشتمل الكتاب على قائمة مراجع مختارة في هذا المجال. (ينظر كتاب: التراكيب الشائعة في اللغة العربية: دراسة إحصائية، للدكتور محمد علي الخولي، ص ٢٠٥ وما بعدها).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات تربوية كثيرة لرصد الأخطاء الشائعة والمباحث الوظيفية في معظم علوم اللغة العربية، قام بها طلاب الدراسات العليا، وغيرهم من الهيئات واللجان التابعة لوزارات التربية في الأقطار العربية فتحسن الاستفادة منها على نطاق واسع في بناء القرارات المجمعية اللغوية المتنوعة المجالات (في اللغة، والمصطلح، والتعريب، والترجمة...إلخ).

فإذا أقمنا بحوثنا اللغوية والقرارات المجمعية على نتائج دراسات منهجية (الشائع أو الأساسي في اللغة) مؤسسة على الإحصاء، تأتي القرارات رصينة، وعلمية، ووظيفية، كما يقول أهل التربية. وبذا نحفظ كثيراً من أصول اللغة وقواعدها الكلية من الاهتزاز، بل الإلغاء والتغيير. فكم من قرار مجمعي نادى بتجاوز قيود وضوابط وضعها النحاة أو الصرفيون، شكلت أسس دراسة العربية عبر قرون، وبغير هذا المنهج ستبقى القرارات المجمعية المبنية على الضرورة أو الحاجة أو الشيوع قائمة على أرض افتراضية هشة، ليس لها سند من العلم، بل هي مجموعة إحساسات وتلمسات، تقود أصحابها إلى قرارات مبنية على الاحتمالات التي فيها ما لا يخفى من اضطراب يصيب أصول اللغة، وقواعدها، وثروتها المصطلحية والمعجمية.

---

[267] مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة، (٢٥٠/١) وينظر أيضاً ص١٤١ (النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية)، ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً: ص١١١.

الفصل العاشر

آراء الأدباء والعلماء وأساليبهم التعبيرية

كان لآراء العلماء وأساليبهم التعبيرية أثر في مصنّفات التصحيح اللغوي؛ لذا استحقّت أن يُفرد لها فصل مستقل يضيء جوانبها ويسرد أمثلة كافية لذلك. فجاء هذا الفصل في قسمين، همـا: آراء العلماء، وكلامهم(أي: أساليبهم التعبيرية).

١- الاستدلال بآراء العلماء:

أ- محمد العدنانيّ(١٩٨١)م:

إن حرص العدنانيّ على تضييق شُقة الخلاف بين العاميّة والفصحى دعاه إلى إقـرار ما شاع على ألسنة الناس في عصرنا، على أن يكون لهذا الشائع سند يعضده؛ كـأن تكـون الكلمة الشائعة قد وردت في لغة إحدى القبائل في العصر الجاهلي، أو أن يجيزها ويسـوّغها رأي عنّ لنحاة البصرة، أو الكوفة، أو قال بصحتها نحوي عبقري مجتهد، كابن جني، وابـن مالك وابن هشام الأنصاري، أو صوّبها لغويّ بارع كالزمخشريّ، وابن منظور، والزَّبيـديّ[٢٦٨].

ويدعو إلى بقاء باب الاجتهاد اللغوي مفتوحاً أمام علماء النحو واللغة، على أن تكون الكلمة الفصل في هذا الاجتهاد لمجامع اللغة الثلاثة (القاهرة ودمشق وبغداد)، التي يأمـل أن تتوحّد.[٢٦٩]

ويرى أن ترفع القيود الزمانيّة والمكانيّة عن الاحتجاج في اللغة. جاء ذلك في ثنائـه على المعجم الوسيط الذي أصدره مجمع اللغة العربية بالقاهرة، حيث يقول: " وفيـه أحـدث الآراء التي وافق عليها أعضاء هذا المجمع النشيط، بعد أن أخذوا بيد اللغة العربيـة، التـي كانت قد وقفت عند حدود معينة من المكان والزمان لا تتعداها ......".[٢٧٠]

وقد يبدو شيء من التناقض في منهج العدنانيّ في استدلاله بآراء العلمـاء وأقـوالهم. فمن ذلك ردُّ استعمال كلمة "فِهْرِس" أو "فهرست"، على الرغم من ورودها عند ابـن النـديم، فعنوان كتابه "الفِهْرِسْت"، وعند الخوارزمي في"مفاتيح العلوم"، وموافقة محمد علي النجّار من المحدثين على تداولها، وهو يرى أن لا حاجة إلى استعمال كلمة أعجميّة معرّبة ولدينا المقابل

---

[268] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص١٠ .

[269] السابق: ص٩ .

[270] السابق: ص١٧ .

العربيّ لها. فقولنا: "دليل الكتاب" يغني عن قولنا: "فهرس الكتاب" أو"فهرست"[271]. ومنهجه القائم على التسهيل يقضي بقبول الكلمة في حالة شيوعها، ولها وجه تُخرَّج عليه، كالتعريب، وهو ما يصلح أن تُحمل عليه كلمة "فهرس".

ب- صلاح الدين الزّعبلاويّ (٢٠٠١م):

يأخذ الزعبلاوي برأي الجمهور، ولا يخطّئ غيره إذا حَظِيَ بشهرة أو شيوع. قال: "فكلُّها -يريد: الآراء الأخرى المخالفة للجمهور- صحيح جائز، وإن تفاوتت جودة وقوة"[272].

أخذ الزعبلاويّ برأي ابن سيده خلافاً للمشهور عند كثير من اللغويين، وذلك في مسألة تأنيث "ضوضاء" وتذكيرها. فالذي ذهب إليه سيبويه وكثرة من أهل اللغة هو أنّ "ضوضاء" وزان "فَعْلال". فيكون مصدراً للفعل "ضَوْضَى الرّجل يُضَوْضِي" إذا صاح، وعلى هذا هو مذكر وليس مؤنثاً، ومن أنّثه توهم أنّه من باب "شحناء وبغضاء" وزان "فعلاء". والأمر ليس كذلك. وهذا ما وقع في بيت الحارث بن حِلّزة:

أجْمَعُوا أمْرَهُمْ بِلَيْلٍ فَلَمَّا　　　أصْبَحُوا أصْبَحَتْ لَهُمْ ضَوْضَاءُ

ومن المحدثين الذين أكدوا تذكير"ضوضاء"، والقولَ بتوهُّم من أنّثها إبراهيم اليازجي في كتابه "لغة الجرائد". لكن الزعبلاوي يورد رأياً لابن سيده- نقله عنه ابن منظور في اللسان، والسيوطي في المزهر- يجعل "ضوضاء" على وزن "فعلاء". ونصّ ما نقله الزعبلاويّ عن ابن منظور عن ابن سيده هو: "قال الحارث بن حِلّزة: أجمعوا أمرهم...قال ابن سيده: وعندي أنّ ضوضاء ها هنا فعلاء". والظاهر من هذا النصّ أنّ ما قاله ابن سيده رأي عنّ له، ولم يصرح - بحسب المنقول عنه- بأن ما ذهب إليه لغة من اللغات. غير أن الزعبلاوي يسمي هذا الرأي لغة، إذ يقول: "فنصّ سيبويه وكثير من الأئمة على أن "ضوضاء" وزان "فعلال" ليس بمانع من أن يكون على "فعلاء" أيضاً في لغة أخرى". ويمضي الزعبلاويّ بعد ذلك مبيّناً اشتقاق "ضوضاء" – وزان فعلاء: كشحناء وبغضاء بلاتوهّم- ويقول: "وليس يلزم من عدم النطق بـ"ضاض يضوض"- إذا ثبت- ألا يكون منه "فعلاء" اسماً، فربّما بَنَوا من الفعل "فعلاء" ثم أماتوا الفعل، فلم يسمع استغناء عنه بغيره "[273]. وينقل تعليلاً لتأنيث "ضوضاء" لمحمد سليم الجندي في كتابه "إصلاح الفاسد من لغة الجرائد". وخلاصته أن"ضوضاء" مصدر على وزن"فعلال"، ولكن العرب قد تؤنث اللفظ باعتبار معناه، كما قالوا "ثلاث أشخص" في النساء، ومعنى "الضوضاء" الجلبة. غير أن الزعبلاويّ يضعّف هذا التعليل؛ لكونه حمل أصل

---

[271] محمد العدناني: معجم الأغلاط المعاصرة، ص٥٢٦.

[272] صلاح الدين الزعبلاويّ: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٣.

[273] السابق: ص١١٠.

على فرع؛ ليس له قوة الفروع التي يحمل عليها، فالتّذكير أصل والتأنيث فرع، و"الضوضاء وزان فعلال" مذكر أُنّث حملاً على المعنى، وهو"الجلبة"[٢٧٤]. والقول باشتقاق "فعلاء" من فعل ممات "ضاض يضوض" بناء على القليل. وتبقى الحجة التي استدلّ بها الزعبلاويّ هي رأي ابن سيده فحسب.

وربما احتجّ بآراء بعض أئمة العربية واصفاً إياهم بالحذّاق، ومخالفاً رأي الجمهور، ومعتمداً على قاعدة تقارض اللفظين في الأحكام، وتعليلات بعض العلماء. وقع ذلك في الفصل الحادي عشر من كتابه، وفي مناقشة مسألة اقتران جواب " إنْ " الشرطيّة المقرونة بـ"لا" باللام؛ كقولهم: "وإلاّ لكان كذا ". قال الزعبلاويّ: "وقد صرّح بجواز دخول اللّام في هذا الموضع بعض أيمة العربية كابن الأنباريّ، والدمامينيّ، وفصّل ذلك الشهاب الخفاجي..."[٢٧٥]، ثم قال: "...ومهما يكن من الأمر فعندي أنه على الجواز لا بأس به، ولو لم يناهز حدّ القول المشهور "[٢٧٦].

ج- د. إميل يعقوب:

خطّأ بعض اللغويين إدخال "أل" التعريف على كلمة "غير". وردّ د.إميل هذه التخطئة برأي للشهاب الخفاجي يجيز دخول "أل" على"غير" قياساً. وعزّز د.إميل ردّه بقوله: "ولكنّ مجمع اللغة العربية أجاز هذا الدخول". [٢٧٧]

واستدلّ بآراء العلماء في إجازة استعمال "كافة" مضافة، أو محلاّة بـ"أل" مجموعة من العلماء؛ كالزمخشريّ وثعلب وأبي بكر بن قُريعة، والشهاب الخفاجيّ، والصبّان، وعباس حسن، ومحمد علي النجار، ومحمد العدناني.[٢٧٨]

وأجاز د.إميل إدخال (أل) على (كل) استناداً إلى آراء عدد من العلماء، كأبي علي الفارسيّ، والخضريّ، والجوهريّ، وابن منظور، والزبيديّ، وأحمد رضا، وعباس حسن، وأحمد مختار عمر...[279]

وفي الردّ على مَنْ خطّأ إدخال "قد" على "لا" في نحو: قد لا أفعل كذا، يستدلّ د.إميل بمجموعة من الشواهد، منها قول ابن مالك في الألفيّة:

وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو المَنْعِ، وَالمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ[٢٨٠]

---

274 السابق.

275 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص١٤١.

276 السابق.

277 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة :ص٢٠٧ .

278 السابق: ص٢٣١ - ٢٣٣ .

279 السابق: الصفحة نفسها.

- الاستناد إلى رأي أحد اللغويّين:

لا يقرّ د.إميل المخطّئين باستنادهم إلى قول أحد العلماء السابقين. ويضرب مثالاً لذلك، قول أبي العباس ثعلب: إنّ "العام" و"السنة" ليسا بمعنى واحد، فـ"السنة" من أيّ يوم عددته إلى مثله، و"العام" لا يكون إلا شتاء أو صيفاً، فإذا بإبراهيم اليازجي، وأسعد داغر، وأمين ظاهر خير الله، وعباس أبي السعود، يفرّقون في المعنى بين الكلمتين[280]، ثم يقول د.إميل: "ولو كلّف أحدهم نفسه بعضاً من مشقة البحث لوجد أنّ القرآن الكريم لا يميّز بينهما، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾[282]، فقد جمع القرآن الكريم بينهما، ثم استثنى كميّة لأحدهما من جملة الآخر لأنهما مستويان. وجاء في مختار الصحاح: العام: السنة".[283]

د- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

- آراء بعض العلماء:

أضاف المجمع إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة صيغاً أخرى، منها فعّالة، فعّال، مثل: إراث، وهي التي قال بعض القدماء بقياسيتها. وفاعِلة، مثل: ساقية، وفاعول، مثل: ساطور[284].

والبناء على آراء بعض العلماء لا يكفي لكونه معياراً معتمداً، إلا إذا كان لهذه الآراء أدلة معتمدة تعضدها. فالخلافات والاجتهادات النحوية والصرفية كثيرة. واختيار بعض الآراء والاحتجاج بها يفتح الباب أمام التعدّد والتفرّع.

ويمكن أن يقال: لِمَ أخذنا ببعض الآراء هنا، ولم نأخذ ببعض الآراء لعلماء آخرين في مواضع أخرى؟ فإقرار بعض الآراء يحسن أن يكون معلّلاً بحجج قوية، وألاّ يكون الدافع إلى التعويل عليه الذيوع والشيوع؛ لأنهما لا يتوقفان، فالاستجابة للتراكيب الشائعة ينبغي أن تستند إلى معايير وأدلة قوية مضبوطة.

واحتجّ المجمع بمجموعة من الأدلة، منها ما ورد في عنوان كتاب لمصنّف في القرن الخامس الهجري، والكتاب هو: "الفِصَل في المِلَل والنِّحَل" ومؤلفه هو ابن حزم الظاهري، جاء ذلك في القرار المجمعي ٦٣، وعنوانه: "جواز جمع فِعْلة بفتح الفاء على فِعَل -بكسر الفاء-

---

280 السابق: ص٢١٧ - ٢١٨ . وينظر شرح ابن عقيل: (٢/ ٣٣٨) .

281 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٣٩ - ٤٠ .

282 سورة العنكبوت: لآية: ١٤ .

283 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٠، وينظر: الرازي: مختار الصحاح: مادة: عَوَمَ .

284 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص٤٨ .

وقال الصوالحي: "ويضاف إلى هذا أنَّ المبرِّد مثَّل في(المقتضب) بالمُجْدَى مؤنث الأمجد،وهي التي أنكرها أبو سعيد "[297].

وتخفّف المجمع – في قراره المتعلّق بشروط صوغ اسم التفضيل– من شرط البنــاء للمعلوم، أخذاً بقول ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول، إذا أُمِنَ اللَّبْس[298].
كما تخفّف في قراره المذكور من شرط كون الفعل ثلاثياً، وفاقاً لسيبويه والأخفش، واشترطت لجنة الأصول أَمْنَ اللَّبْس[299]. ويلاحظ أن المجمع يسعى إلى البناء على آراء بعــض العلمــاء التي تفرّدوا فيها، وذلك تلبية لمطالب اللغة المستجِدَّة أو الشائعة.

وأطلق ابن يعيش وابن مالك – كما جاء في قرار المجمع– القول في جــواز إضــافة أدنى العدد(من ٣– ٩ والعشرة المفردة) إلى جمعي التصحيح(المذكر والمؤنث)، وصفين كانــا أو غير وصفين، أو إلى جمع تكسير وصفاً كان أو غير وصف. فأصدر المجمع قراره بجواز ما ذُكر[300]. فلم يعد هنالك حرج في قولنا: ثلاثة ممتحنين، وعشر متسابقات. وعلماً بأن بعض العلماء منع ذلك، وأجاز بدلاً منه الإتباع فيقال: ثلاثةٌ ممتحنون، وعشرٌ متــسابقات، وخمــسةٌ ظرفاء، أو يقال: ثلاثة رجال مسلمين، وثلاث فتيات مسلمات، وخمسة رجال ظرفاء[301].

٢– آراء الكوفيين:

واستدلّ مجلس المجمع برأي الكسائي وأصحابه الذين أجازوا "اختصم زيد مع عمرو"، فأجاز المجلس: تبارت مصر مع الفرق الأجنبية[302]. والمشهور هو أنَّ واو العطف متعيّنــة– هنا– لأنَّ الفعل يدلُّ على المشاركة ولا يقع إلا من متعدّد.

---

297 السابق: الصفحة نفسها. (وأبو سعيد: هو علي بن سعيد صاحب كتاب "كفاية المستوفي "في النحو. وهو يرى أن جمع اسم التفضيل وتأنيثه مقصوران على السماع. فلا يقال: الكُرْمى والمُجدى في تأنيث: الأكرم والأمجد، ولكن سمع: الأكارم والأماجد. والأشرف والأظرف لم يقل فيهما: الأشارف والشُّرْفى، والأظارف والظُّرْفى، كما قيل في الأفضل.

298 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة(١/١٢١). (وفيه إحالة إلى: تسهيل ابن مالك ص٤٠ وجمع الجوامع للسيوطي ج٢ ص١٦٦).

299 المرجع السابق: (١/١٢١). (وفيه إحالة إلى شرح ابن يعيش ج٦ ص٩٢).

300 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عام(١٩٣٤ – ١٩٨٤ م)، ص١٦٤

301 ينظر هامش الصفحة المذكورة من المصدر السابق. ومما جاء فيه:" إنّ إضافة أدنى العدد إلى الوصف، حين يكون جمع تصحيح مذكراً أو مؤنثاً أو جمع تكسير، قبيحة؛ فلا يقال : ثلاثة مسلمين، أو ثلاث مسلمات، أو ثلاثة ظرفاء؛ لأنّ المطلوب من تمييز العدد بالإضافة تمييز الجنس، والصفات– كما يقول الرضي– قاصرة في هذه الفائدة؛ لأنّ أكثرها العموم".

302 مجمع اللغة العربية بالقاهرة : القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ١٩٣٤ - ١٩٨٧ م)،ص٦١.

كما أجاز المجلس جمع فعول بمعنى فاعل – فيما دلَّ على وصف– عملاً برأي الكوفيين الذين يجيزون – في جمع المذكر السالم– أن يكون الوصف ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، وعلى هذا صحَّت لدى مجلس المجمع العبارة الشائعة: "المصريون غيورون على وطنهم". والمشهور أنَّ "فعولاً" بمعنى فاعل – فيما دلَّ على وصف– يطّرد جمعه على فُعُل بضمتين: كصبور وصُبُر، وغيور وغُيُر، ومن شروط جمع الصفة جمع سلامة للمذكر صلاحيتها لدخول التاء، والصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث لا تقبل التاء، كفعول بمعنى فاعل مثل صبور، وغيور، وشكور[٣٠٣].

وقبلت لجنة الألفاظ والأساليب ومجلس المجمع زيادة الواو بعد "بل"، كما في العبارة الشائعة: "بل وفي أيام السلم"، عملاً برأي الكوفيين[٣٠٤].

وأجاز المجمع – أخذاً برأي الكوفيين – فيما أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير، وعلى هذا يجوز في تصغير عين وشيخ وليفة، وشيء، أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، و شويء[٣٠٥].

كما أجاز– طوعاً لما أجازه الكوفيون– أن يقال في تصغير(حيوان): حويّان. والقياس: حييّان[٣٠٦].

وأخذ المجمع بآراء الكوفيين في قراره المتعلق بشروط صوغ أفعل التفضيل، خاصة في الشروط التي اختلف فيها النحاة[٣٠٧].

فرأى التخفف من شرط كون الفعل تاماً؛ لأن الكوفيين أجازوا صوغ التعجب من الناقص[٣٠٨]، كما رأى التخفف من شرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فعلاء، وهو ما يكون في الألوان والعيوب، اعتماداً على قول الكوفيين والكسائي وهشام والأخفش[٣٠٩].

---

303 المصدر السابق: ص٦٣ .

304 المصدر السابق: ٧٢ .

305 مجمع اللغة العربية بالقاهرة:كتاب في أصول اللغة(١٥٤/١)، وفيه: {صدر في هذا الشأن قراران في ج٦ مؤتمر(٣٣ لسنة ١٩٦٧م) ودار نقاش بين أعضاء اللجنة اتجه نحو إبقاء الواو بلا قلب في تصغير(حيوان)؛ ليقال: حييوان؛ لأن إبقاء الواو له مسوّغ على سبيل الشذوذ، لدفع اللبس وللتفرقة بين معنى ومعنى. وما سوّغ للماضين من العرب أن يشذوا بإبقاء الواو بلا قلب هو الذي يسوّغ للمحدثين مثل ذلك. ومن أمثلة الشذوذ: أسود(من اللون) تصغيره: أسيّد، وأسود(الحيّة) يُصغَّر على: أسيود. وقالوا: رجاء بن حَيْوَة. وقالوا: ضييون. وقالوا في تصغير (مروان): مريوان.

306 السابق.

307 مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة (١٢١/١).

308 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (١٥٤/٢).

ولا يخفى أن المجمع يأخذ بالآراء المرجوحة أو بآراء فريق من العلماء كالكوفيين، لتسويغ أسلوب شائع، أو لتلبية مطالب اللغة المتجددة.

٣- **الاحتجاج برأي عالم واحد :**

أجازت لجنة الألفاظ والأساليب قول الكتاب: "هل هذا الأمر يعجبك؟"، ووافقها مؤتمر المجمع، فصحّ عندهم دخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وجمهور النحاة يقصرون ذلك على الضرورة الشعرية. إلا أنّ الكسائي كما نقل عنه صاحب الهمع أجاز دخول"هل " على الاسم الذي يليه فعل في الاختيار."[309][310]

ونقل صاحب اللسان عن ابن الأعرابي أن العرب تصل كلامها(بذي) و(ذا)، فتكون حشواً لا يُعتد به. واستناداً إلى هذا النقل وافق المجمع على إجازة الأسلوب الشائع: "كم ذا نصحتك". ووُجِّه على أنّ(ذا) زائدة فيه[311].

وأجاز الرضي اقتران الجملة الحالية الماضوية بالواو بعد إلا، على أن تكون "قد "مع الواو، كقولنا: ما لقيته إلاّ وقد أكرمني. فعلى هذا الرأي وشاهد شعري شاذ بنى مجلس المجمع قراره.

٤- **آراء العلماء المرجوحة:**

استدلّ بعض المذكرات التي قُدمت إلى المجمع بآراء بعض النحويين، على جواز قياسية بعض المسائل مطلقاً، ولكن هذه الآراء التي اعتمدوها ليست قطعية الثبوت في العزو لأصحابها من جهة، وليست، راجحة أو شائعة من جهة أخرى . فقد يرد الرأي منسوباً إلى نحوي وترى الآراء الأخرى متناثرة حوله، ولكلٍ حججه ومسوّغاته. ولكن الباحث الذي يستدل المجمع بأدلته ويبني عليها قراره قد يلجأ -أحياناً- إلى استلال رأي غير مشهور أولم يصل عزوه إلى مرحلة اليقين، ويختاره ويعتمده. ولعل أظهر الأمثلة على ذلك ما جاء في قرار(وقوع المصدر حالاً)[312]: ورد عن العرب جملة من التراكيب وقع المصدر المُنَكَّر فيها حالاً، من مثل قولهم: قتلته صبراً، ولقيته بغتةً، وفَجْأَةً، وكلمته مشافهةً.....إلخ.

---

[309] أحال قرار المجمع إلى جمع الجمع: ج٢ ص١٦٦ {مجمع اللغة العربية بالقاهرة:كتاب في أصول اللغة(١٢١/١)}.

[310] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٢٤- ١٩٨٧ م)، ص١٠٥

[311] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ٩٣٤ - ١٩٨٧م) ، ص ١١٣. (صدر قرار المجمع في الجلسة العاشرة من مؤتمر الدورة الثامنة والثلاثين).

[312] وفي ابن عقيل(٦٣١/١-٦٣٢): "وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ولكن ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه: زيد طلع بغتة، فبغتةً: مصدر نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طلع

وقد أجاز النحاة أن يكون المصدر في مثل هذه المُثُل ونحوها حالاً، ولكنهم اختلفوا في جواز القياس على ذلك. فبعضهم أجاز مطلقاً، وبعضهم منع مطلقاً، وبعضهم أجاز فيما إذا كان المصدر نوعاً من عامله، وبعضهم حصره في مواضع معدَّدة ورد السماع بها.

وترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالاً، وجواز القياس على ما سُمع منه مطلقاً، اتباعاً لمن رأى ذلك من العلماء القدامى ".[313]

مثال:(جواز ظهور الكون العام) :

ومن الأمثلة التي بنى المجمع عليها بعض قراراته على آراء غير راجحة، أو الخلاف فيهامتسع، مسألة "جواز ظهور الكون العام" .

"يرى جمهرة النحاة أنَّ حذف الكون العام واجب، ونقل عن ابن جني جواز إظهاره، كما نقل عن ابن مالك أنَّ حذفه أغلبي. وترى اللجنة – وقد وافقها مؤتمر المجمع- أنَّ ما ورد من تعبيرات علمية، مثل: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط – صحيح، وهو باب من الكون الخاص".[314]

ومِمَّا جاء في مناقشات اللجنة: ".....عرضت اللجنة لحاجة الاستعمالات العصرية إلى إظهار الكون العام؛ لأنه يريح الجملة ويكسبها رخاوة وسعة؛ ولأن حذفه يقتضبها اقتضاباً لا يطمأن إليه في التعبير العلمي ....".[315]

- علل التسويغ : أَمْنُ اللَّبْس، إيضاح المعنى، إيثار التبسيط ، (هذا ممَّا جاء في قرار لجنة الأصول)[316]خاصة ما يتصل بالتعبيرات العلمية.

-الاحتجاج بما يأتي:

- ما نقله الرضي (ج١ ص٩٣)،وقال: لا شاهد له (أي لابن جني)[317]وعلَّق الشيخ الصوالحي بقوله: لعلَّ شاهده آية النمل، والتأويل فيها خلاف الأصل).[318]

باغتاً. هذا مذهب سيبويه والجمهور . وذهب الأخفش والمبرِّد إلى أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يَبْغَتُ بغتةً فيبغت – عندهما- هو الحال، لا (بغتةً). وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور، وهو طلع لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: زيدٌ طلع بغتةً: زيد بَغَتَ بغتةً، فيؤولون (طلع) ببغت، وينصبون به (بغتةً) ".

[313] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: في أصول اللغة :(٢/١٦٦).

[314] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة: (٢/ ١٢٢).

[315] في أصول اللغة : (ج٢ / ص١٢٢) – حاشية/هامش (٢).

[316] السابق الصفحة نفسها، حاشية /هامش(٥).

[317] السابق: ص١٢٦ .

[318] السابق: الصفحة نفسها ، حاشية (١).

- رأي ابن جني الذي صرّح بجواز إظهاره.

- رأي ابن مالك الذي قال: إن حذف الكون العام أغلبيّ وقد يظهر كما في الآية وبيت الشعر أخذاً بظاهر آية النمل، وبيت مجهول القائل حمله ابن عقيل وغيره على الشذوذ

- إجازة ابن يعيش ذكره قبل الظرف.

غير أنّ الأستاذ الصوالحي نفسه صرّح بأن حذف الكون العام غير مُجمَع عليه ،وقيّد جواز ذكره في مصطلحات العلوم خاصة [319].

وذهب عباس حسن في بحثه إلى أنّ الكون العام يجب حذفه، وأنّ ابن جني وابن مالك لم يتبيّنا المراد من الكون العام في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾[320]، وقول الشاعر:

لك العزّ إن مولاك عزّ وإن يَهُن ... فأنت لدى بُحبوحة الهُونِ كائنُ

فقوله: "مستقراً"ليس المقصود الاستقرار المطلق، ليكون كوناً عاماً، بل معناه ساكن، ثابت، وإعرابه حال. وشبه الجملة متعلّق به. وقوله: "كائنُ" في بيت الشعر حمله ابن عقيل على الشذوذ، فهو كون عام يجب حذفه، على قول جمهور النحاة[321].

وبنى المجمع قراره على مخالفة جمهور النحاة محتجاً بآراء مرجوحة، بعضها مختلف فيه كما في إعراب مستقراً في الآية، وبعضها مجهول القائل كما في بيت الشعر. ونلحظ أيضاً أن آخر القرار لا يوافق عنوانه. فعنوانه "جواز ظهور الكون العام "[322]. وآخره: "...وترى اللجنة أنّ ما ورد من تعبيرات علمية، مثل: هذا حمض يوجد في عسل الشمع، وهذه الكلمة موجودة في المعجم الوسيط- صحيح، وهو باب من الكون الخاص "[323].

فقول القرار: "...وهو باب من الكون الخاص "ينقض عنوانه القرار، كما هو ظاهر؛ إذ إن حمل المسألة على أنها باب من الكون الخاص يخرجها من باب الكون العام- الذي أجمع جمهور النحاة على وجوب حذفه- إلى الكون الخاص الذي لا خلاف في ذكره.

والمشهور عن جمهور النحاة أنّ(هل) الاستفهامية لا يتبعها اسم مخبر عنه بجملة فعلية إلا في ضرورة الشعر، ولكن الهمع نقل إجازة الكسائي ذلك في السَّعَة والاختيار. واستناداً إلى ما أجازه الكسائيّ، يرى المجمع صحّة العبارة الشائعة؛ كقولهم:هل الكذوب يصدق؟ ونحو

---

[319] السابق: ص١٢٨ .

[320] سور النمل: الآية ٤٠ .

[321] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (٢/١٢٩- ١٣١) ينظر: بحث عباس حسن، عنوانه: الكون العام: معناه، وحكمه من ناحية ذكره وحذفه إذا وقع خبراً ".

[322] في أصول اللغة: (٢/١٢٢).

[323] السابق: الصفحة نفسها .

ذلك[٣٢٤]. والظاهر -هنا- أن المجمع قدّم كثرة الاستعمال على القواعد والأصول، آخذاً برأي مرجوح تفرّد به الكسائي(بحسب ما جاء في القرار).

٢- من آراء المحدثين واجتهاداتهم:

أ.د. مصطفى جواد(١٩٦٩)م:

وفي تخطئة القول الشائع "الشذوذ الجنسي أو الانحراف الجنسي"[٣٢٥]، استدل د.مصطفى برأي ساطع الحصري حيث ذهب في كتابه"آراء وأحاديث في اللغة والأدب" بعد أن ذكر معاني كلمة "الجنس" إلى أن استعمال الكلمة الواحدة للدلالة على هذا القدر من المعاني المتباينة يفسح مجالا[٣٢٦] واسعاً للالتباس، ويحول دون استقرار المعاني في الأذهان بوضوح تام. فاستجاد الدكتور مصطفى هذا الرأي وقرّظه بقوله: "وهذا قول صحيح مليح"[٣٢٧]. لأنه يوافق رأيه في تخطئة قولهم" الشذوذ الجنسي".

ورأى بعض الباحثين المحدثين الاحتجاج بكلام المولّدين على أن يكون الناسج على منوالهم ذا دراية بعلوم اللغة.

ب- محمد العدناني:

استأنس العدناني بحسّه اللغوي في تصحيح عبارة شائعة. جاء ذلك في سياق تعليقه على قول لابن الأثير في النهاية: " قال ابن الأثير في النهاية: بينا وبينما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدأ أو خبر، ويحتاجان إلى جواب يتمّ به المعنى. والأفصح في جوابهما ألا يكون فيه إذ أو إذا، وقد جاءا في الجواب كثيراً. تقول: (١)بينا زيدٌ جالس دخل عليه عمرو. (٢) بينا زيدٌ جالس إذْ دخل عليه عمرو.

(٣)بينا زيدٌ جالس إذا دخل عليه عمرو.

وأنا أؤيد صاحب النهاية في رأيه، وأدعو إلى إهمال وضع إذ وإذا في جواب بينا وبينما... ولأن جملة: (بينا زيد جالس إذا دخل عليه عمرو) قد عثر بلفظها مِقْولي، ونبا عن قبولها مُستمعي"[٣٢٨]. فنبوّ العبارة في مسمعه وعثار مِقْوله في التلفظ بها عاملان يستأنس بهما في ردّ هذه العبارة.

---

324 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص١٠٥.

325 الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٨. وصواب هذا التعبير عنده: الانتكاس، أو الانتكاس النوعي.

326 قال الدكتور مصطفى جواد: "والصواب: يفتح مجالاً، أو يفسح في المجال، لأنّ "فسح " لازم، ويستعمل معه حرف الجر"في".

327 السابق، ص٨٥ .

328 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص: ٩٠.

ويخطّئ العدناني القول الشائع: "انتظره بفارغ صبر"[329]. ويرى أنّ هذا التركيب تسرّب إلى لغتنا من اللغة التركية. والصواب –عنده–: انتظره بصبر نافد.

ولكن أخذاً بمنهجه الذي يحرص على التسهيل والتيسير، يمكن تخريج هذه العبارة على وجه من وجوه المجاز.

ونرى العدناني يحكّم حسّه اللغوي في رد بعض العبارات الشائعة. ويذهب إلى أنها ترجمة منقولة حرفياً عن اللغة الإنجليزية. ومن ذلك العبارة الشائعة: كسر فلان القانون. والصواب –عنده–: خالفَ القانون، أو انتهك حرمة القانون[330].

على أن العبارة يمكن أن يلتمس لها وجه من المجاز، لو اتجه العدناني نحو ذلك، ولم تأسره العبارة باللغة الإنجليزية وقد اشتملت على كلمة(كسر)حرفياً.

ج– د.إميل يعقوب:

لم يُسمع الفعل "كرّس"–كما يقول د.إميل يعقوب–إلاّ بمعنى: أسّس، أو ضمّ بعض الشيء إلى بعضه الآخر، فلا يأتي بمعنى"خصّص" –نحو: كرّس نفسَه للعلم– ويقول د.إميل: "مع أني أؤيّد هذا الاستعمال وأدعو مجمع اللغة العربية إلى إجازته، لشيوعه وكثرة استعماله"[331].

يدعو د. إميل يعقوب إلى فتح باب اللغة أمام المولَّد والمحدث[332]؛ لأن رفضهما يؤدي إلى تحنيط اللغة في ألفاظها ومعانيها، وإلى عُسْرِ التكلّم بالعربية، والنُّفور منها. يقول: " وما زالت اللغات العالمية تتقبل كلَّ يوم عشرات الكلمات الجديدة وبخاصة المصطلحاتُ العلمية"[333]، وقال في موضع آخر: " وما أكثر الكلمات العربية التي أخذت دلالات لم تكن لها ضمن عصر الاحتجاج نفسه. فكلمة (الكفر) مثلاً كانت تعني: السَّتْرَ والتغطية، وعند ظهور الإسلام أصبحت تعني عدم الإيمان بالوحدانية، أو النبوة، أو الشريعة. وكلمة(قاموس) كانت تعني

---

[329] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة: ص١٩٤ .

[330] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٥٧٧.

[331] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٢٢٧ – ٢٢٨ .

[332] يميّز المعجم الوسيط(ص١٦) بين(المولَّد)و(المُحْدَث)، "فالأول هو: اللفظ الذي استعمله الناس قديماً بعد عصر الرواية، و(المحدث) هو: اللفظ الذي استعمله المحدثون في العصر الحديث وشاع في لغة الحياة العامة". ويعقّب د. إميل يعقوب على ذلك بقوله: " وهذا التحديد، بنظرنا، غير وافٍ؛ إذ إنه يُهمل المعنى مكتفياً باللفظ، ومن المعروف أنّ المولَّد قد يكون في المعنى دون اللفظ؛ كأن تكون كلمة مستعملة بمعنى معيّن، ثم تأخذ في عصر لاحق معنى آخر أو دلالة أخرى". د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٤٣– ٤٤(الهامش: ٥٨). وملحوظة د.إميل يجدر الأخذ بها؛ ليغدو التعريف أكثر شمولاً ودقة.

[333] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٥١.

البحر أو البحر العظيم، أو وسطه، أو معظمه، أو أبعد موضع فيه غوراً، ولكن عندما وضع الفيروزابادي معجم(القاموس المحيط)... اتخذت هذه الكلمة معنى مولّداً هو المعجم "[334].

ولكن الدكتور إميل لا يقول بالأخذ بالمولّد والمحدث على إطلاقه، بل يضع ضوابط لذلك قائلاً: " ومن أهم هذه الضوابط، بنظرنا، اثنان: أولهما: قرارات مجمع لغوي عربي، وثانيهما: شيوع اللفظ(أو المعنى) المولَّد أو عمّمَه، في لغة الكتابة "[335]. ويزيد في موضع آخر قوله: " ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي؛ كالمعجم الوسيط، والمعجم الكبير الصادرين عن مجمع اللغة العربية "[336]في القاهرة.

وأورد د.إميل يعقوب عدة أقوال للغويين محدثين كالدكتور "تمام حسان" و"سايس" و"سويت" و"جسبرسن": تكاد تجمع على مفهوم "المستوى الصوابي"[337] في اللغة. أوجزها د.إميل فقال: "يعرّف كثير من العلماء المستوى الصوابي في اللغة بأنه الاستعمال المطّرد لها، أو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة"[338]. ثم عقّب على ذلك بقوله: وعليه،" يمكن الاستنتاج، أنّ الذي يعيد معيار الصواب والخطأ إلى الاستعمال يقول بالمبدأ القائل: الخطأ المشهور خير من الصواب المهجور"[339].

ثمّ يثير د.إميل يعقوب مجموعة من الأسئلة المهمّة التي تردّ على مفهوم المستوى الصوابي عند اللغويين المحدثين المذكورين، فيقول: "ولكن إن كان شيوع الخطأ يمنحه الشرعية والقبول، فماذا يبقى من نحو لغتنا العربية وصرفها، ونحن، في عاميّاتنا، نخالف أشدّ المخالفة قواعد النحو والصرف؟ ثم ما هو تحديد "الجماعة اللغوية" التي ينبغي الرجوع إليها؟ أهي الموجودة ضمن القرية الواحدة، أم المنطقة، أم الدولة، أم.....إلخ؟...."[340].

ويعقّب على ذلك بقوله: "وعليه، آثرنا اتخاذ موقف وسط في تصويباتنا، إذ صوّبنا ما صوّبته المجامع اللغوية مستندين، بشكل عام، إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، وهو أنشط المجامع في هذا الميدان، وإلى المعجم الوسيط والمعجم الكبير"[341].

---

[334] السابق: ص ٤٤.

[335] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ٤٥.

[336] السابق: ص ٥٢.

[337] السابق: ص ٥٠ .

[338] السابق: ص٤٩ .

[339] السابق: ص ٥٠ .

[340] السابق: الصفحة نفسها .

[341] السابق: ص٥١ .

٢- الاحتجاج بكلام العلماء(أساليبهم التعبيرية):

١- كلام العلماء

أ- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

وفي معرض إجازته جمع "معجم"على معاجم، استدلّ بورود هذا الجمع في خطبة لكتاب "تهذيب التهذيب" لابن حجر العسقلاني. وفيها قوله: " فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب ". ثم قال النجار: "وقد سقت هذا النص ليتبين القارئ أن جمع المعجم على المعاجم جار على الألسنة من غير نكير منذ دهر غَبَرَ من الزمان " [342].

واستدلّ النجار على رفع الاسم الواقع بعد "بخاصة" بقول لثعلب، نقله صاحب اللسان، حيث قال في مادة(خصص): "وسُمعَ ثعلب يقول: إذا ذُكر الصالحون فبخاصة أبو بكر، وإذا ذُكر الأشراف فبخاصة عليّ". واستناداً إلى ما سُمعَ عن ثعلب قال النجار: "و تقول: أكرم العلماء وبخاصة العاملون، فترفع العاملون، وذلك أن (بخاصة) خبر مقدم، و(العاملون) مبتدأ مؤخر..."[343]. واستأنس بما ورد في دعاء أبي مكنون النحويّ، في تعدية الفعل: " أحاط " بنفسه، كما في القول الشائع: " أحيطكم علماً بكذا، أحاطه بالعناية والتعظيم". قال أبو مكنون النحوي في دعائه: "اللهم ومن أرادنا بسوء فاحط ذلك السوء به كإحاطة القلائد على ترائب الولائد" [344].

وقد نلمح بعض التناقض في مقياسه؛ فهو لا يستدلّ بكلام كلٍّ من ابن المقفع، وابن الرومي، وابن جني(في مواضع)، وابن عُنَيْن. ويبني على شعر البحتري في بعض المواضع، كما يحتجّ بشعر لم يُسَمَّ قائله.

ب- د.مصطفى جواد (١٩٦٩م):

ومما خطّأه الدكتور مصطفى جواد القول الشائع : "الشيء الآنف الذكر، والصواب عنده : " الشيءالذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً [345]. وحجّته في ذلك قوله تعالى:﴿.....مَاذَا قَالَ آنِفًا [346]﴾. ثم نقل الدكتور مصطفى جواد ما جاء في كليلة ودمنة: "تكلمت به آنفاً "[347] وما أورده صاحب الأغاني: " ...فإنْ أصبتَ ما في نفسي فلك حُلّتي هذه

---

[342] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، المجلد ٢٥، الجزء٢، ص١٧١.

[343] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٤م، المجلد ٢٥، الجزء٢، ص١٧٢.

[344] السابق: المجلد١٦، الجزء١، ص٤١-٤٢.

[345] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٤٩، ٥٠ .

[346] سورة محمد: الآية ١٦ .

[347] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٠ .

وقد اشتريتها آنفاً بثلاثمئة دينار....."[348]. وقد يخرّج على إضافة الصفة إلى الموصوف. فالأصل: الذكر الآنف؛ أي: السابق ويجوز دخول "أل" على المضاف إذا كانت الإضافة لفظية أو غيرمحضة، كأنْ يكون المضاف مشتقاً .

قال ابن مالك :

ووَصْلُ "أل" بِذا المُضافِ[349] مُغْتَفَرْ   إنْ وُصِلَتْ بالثَّانِ؛ كالجَعْدِ الشَّعَرْ

فالإضافة في " الجَعْدِ الشَّعَرْ " لفظية .وفي هذه الإضافة تدخل الألف واللام على المضاف إذا كان المضاف إليه مقترناً بـ(أل)[350] .ونقل قول الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦ هـ): "وإنما يجرّد المضاف في الأغلب عن التعريف...."[351].

ويعقّب الدكتور مصطفى على ذلك بمنع القول بنيابة حروف الجر بعضها عن بعض؛ لكونها نادرة وليست قياسية. فلم يبقَ إلا الأخذ بظاهر النصوص التي حكم بصحتها، دون اللجوء إلى تخريج العبارات التي خطّأها، بحملها على نيابة حروف الجر أو التضمين.

١-وفي مسألة "قل: هادنه على وَفْقِ شروط، ولا تقل: هادنه وَفْقَ شروط"، يحتج الدكتور مصطفى جواد بأسلوب ابن الحاجب النحوي؛ فيقول: "قال ابن الحاجب متأثرا الفصحاء-يريد: مقتفيًا أثرهم- ويجوز أن يأتي قبل المخصوص أو بعده مميّز أو حال على وَفْقِ مخصوص "[352]. ونلحظ -هنا- أن ابن الحاجب استعمل حرف الجر (على) قبل كلمة (وَفْق). واستدلّ د. مصطفى على هذا الاستعمال بشواهد متعددة، هي: بيت لعمر بن أبي ربيعة، وبعبارة للعماد الأصبهاني صاحب " خريدة القصر وجريدة العصر"، وبعبارة لابن المنير الإسكندري المفسِّر صاحب: "حاشية الإنصاف فيما في الكشاف من الاعتزال"، وبعبارة للفيّومي في " المصباح المنير".

ويرى الدكتور مصطفى أن استعمال "الوَفْق" بغير حرف جر له موضع آخر ومعنى آخر، يقال: " كسْبُ فلان وَفْقُ عيالِه "؛ أي: قَدْرُ كفايتهم لا فَضْلَ فيه ....ومصداق الصحة في استعمال "الوَفْقِ" المجرور بعلى، هو أن يجيء بمعنى "على حسب كذا أو بحسب كذا " واستعمال غير المجرور أن يأتي بمعنى قدْر ومقدار"[353].

---

[348] السابق: ص٥٠ .

[349] يشير بقوله: "بذا المضاف" إلى الإضافة اللفظية التي ذكرها في بيت سابق.

[350] شرح ابن عقيل: (٢/ ٤٦ – ٤٧) .

[351] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٩٠ – ٩١

[352] السابق: ص٧٠ . ونقل للرضي عبارة أخرى، ورد فيها قوله: " في الأغلب" بدلًا من قولنا الشائع: "على الأغلب".

[353] السابق: ص ٧٢ .

ج- صلاح الدين الزعبلاوي(٢٠٠١م):

الفعل (كلّف) يتعدى إلى المفعول الثاني بالتضعيف لا بالباء. فيقال: كلّفته الأمرَ فتكلّفه. مثل:حمّلته فتحمّله وزناً ومعنى. هذا ما نقله الزعبلاوي عن الفيومي [354]. أما الكتّاب – منذ القديم، على حدّ عبارة الزعبلاوي- فيعدّونه بالباء،فيقولون: كلفته بالأمر. ورد في قول لأبي جعفر الإسكافي في ردّه على الجاحظ في كتابه (نقض كتاب العثمانية)، نقله الزعبلاوي. قال أبو جعفر: "ومتى كان الصبي عاقلاً مميزاً كان مكلفاً بالعقليات، وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حدّ آخر وغاية أخرى"[355]. وقال: "وإنما التكليف لهؤلاء بالجمل وبمبادئ المعارف، لا بدقائقها والغامض منها "[356]. ويرى الزعبلاوي أنّ (كلّف) لا يتعدى بالباء إذا كان بمعنى (حمّل)، أما إذا ضُمِّن معنى الأمر صراحة – كما في اصطلاح الفقهاء فلا بأس بتعديته بالباء [357]. وصحته في ذلك قول أبي جعفر السابق، وقول أبي البركات الحنفي: "..ولا يصحّ إيمان الصبيّ العاقل عندهم (يريد: الأشعرية) [358]. وعندنا- أي: الحنفيّة- يصح وإن لم يكن مكلّفاً به". ويقول الزعبلاوي: "فسائر علماء الأصول على تعديته هاهنا بالباء، فتأمّل"[359].

على الرغم من أنّ الزعبلاوي يرى أنّ الاشتقاق موقوف على السماع [360]، فإنه أجاز اشتقاق قنّن من (القانون) – وهي روميّة الأصل- [361]؛ لأنه جرى على مألوف كلام العرب في اشتقاقهم، وسار على ألسنة الكتاب منذ القدم. فهذا ابن جني قد أساغه واستعمله في كلامه حيث قال: "ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخفّ الكلمة في علمه على الناس فقنّنوه وفصّلوه..."[362]. أورد أقوال بعض علماء اللغة للاستئناس لا للاحتجاج؛ ككلام ابن جني والحريري؛ وذلك ليستقر الحكم والحجة في نفس القارئ، قال: "فلا يظننّ ظانٌ أن كل ما بسطناه من أقوال الأيمة...قد قصدنا به الاحتجاج. فقد سقنا أكثره، ككلام ابن جني والحريري

---

[354] السابق: ص٢٥٦.

[355] السابق.

[356] السابق.

[357] السابق.

[358] السابق.

[359] السابق.

[360] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٥٠. ولعله يقصد -هنا- الاشتقاق من أسماء الأعيان أيضاً، كما هو ظاهر من السياق. (فالقانون)بحسب ما نقله عن الشهاب الخفاجي- روميّة الأصل وهي اسم عين، ومعناها: المسطرة. (ينظر: هامش الصفحة٢٥٠).

[361] السابق.

[362] السابق: ص٢٥٠. وفيه: (الخصائص: ١/٤٤٢).

و..على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل؛ تذرّعاً بذلك إلى تقرير الحكم، وإرادة تمكين البحث في نفس القارئ"[363].

ويأخذ الزعبلاوي برأي الجمهور، ولا يخطئ غيره إذا حظي بشهرة أو شيوع. قال: "فكلُّها - يريد: الآراء الأخرى المخالفة للجمهور - صحيح جائز، وإن تفاوتت جودة وقوة "[364]. وكان يورد بعض أقوال الأئمة والفصحاء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج والاستدلال. وهو بذلك يعزّز الحجة والدليل فحسب[365]. وفي مواضع أخرى كان يستدل بأقوال الأئمة، فمن ذلك ما ردّ به على اليازجي في تخطئة (عهد) بنفسه، فذكر أنه ورد في كلام عمر بن الخطاب[366]، وفي وصية علي لابنه الحسن[367]. وعقّبَ على ذلك بقوله: "والذي رويناه مَظِنّة للاستشهاد، ومحل للاستدلال والتصويب"[368].

واستدلّ الزعبلاوي على الضبط الصحيح لكلمة (العِيان) - بكسر العين - بقول الحريري في المقامة (الصُّيْبِيَّة): "والله ما نطقتُ ببهتانٍ ولا أخبرتكم إلا عن عِيان". وأردف قائلاً: "ومنه ما جاء في المحكم: الظنُّ شكٌّ ويقين، إلا أنه ليس بيقين عِيان إنما هو يقين تدبُّر" [369]. ولا يفوتنا أن نتذكر ما أورده في نهج الكتاب مبيّناً معايير احتجاجه؛ إذ قال إن ما يأتي من أقوال العلماء بعد عصر الاحتجاج هو للاستئناس لا للاحتجاج. فلعله يعوّل -هنا- على رواية ابن سيده في المحكم، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه استهلّ استدلاله بقول الحريري، ثم أتبعه بما جاء في (المحكم).

ولحّن أسعد داغر الكُتّاب في قولهم: "لا ينفكُّ عن السعي"، ورأى أنَّ صوابه: لاينفكُّ ساعياً، أو لا ينفكُّ يسعى، أو لا ينقطع ولا يكفُّ عن السعي. ولكنّ الزعبلاويّ دفع مقالة - داغر، وذهب إلى أنّها مأتيّة من وجوه؛ قال: "فأنت تقول على هذا: ما انفكّ يسعى، ولا ينفكُّ يسعى، على جهة (ما يزال). وتقول إليه: لا ينفكُّ من السعي أو عن العمل، على جهة (انفكَّ الشيء من الشيء إذا انفصل، وكلٌّ على جهته صحيح لا ريب، ولا مانع يمنع منه". وما رآه الزعبلاوي معتمد على قول مجاهد والفراء والزمخشري والأزهري [370].

---

363 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٣.

364 السابق: ص١٣.

365 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٣.

366 السابق: ص، ٢٢٦- ٢٢٧.

367 السابق.

368 السابق: ص٢٢٧.

369 السابق: ص٢٢٣.

370 السابق: ص٢٤٠-٢٤٢.

وذهب أحمد العوامري إلى أن استعمال الكتاب (الاسترسال) بمعنى (المُضيّ والانطلاق) لا يمتُّ إلى المعنى الأصلي المسموع لهذا المصدر بصلة[371]. لكن الزعبلاوي صحّح هذا المعنى المحدث لـ(استرسل)، وعدّته دليلان، أولهما: تقارب المعاني وإيحاءاتهما، والآخر: قول ابن جني. قال موضّحاً الدليل الأول: "ففي اللسان: استَرْسَلَ الشيءُ: سَلِسَ. وإذا كان الاسترسال كالسلاسة، فالسلاسة اللين والانقياد، وهي خلاف الامتناع والاستمساك. فـلا يبعد ما عناه الكتّاب ها هنا عما جاء في نصوص اللغة ألبتة..."[372].ونقل من اللسان-أيضاً- والمصباح المنير معنيين مقاربين لما استعمله الكتّاب وأنكره بعض المصحّحين اللغويين. فقال: "قال الزمخشري: استرسل الشيء إذا سَلِس، ورجل رَسْلٌ فيه لين واسترسال "[373]. ثم عقّب على ذلك قائلاً: (فليس بِدْعاً أن يوضع (الاسترسال) موضع (المؤاتاة ولين المقادة وخفّة العنان). وإذا كان الأمر على هذا فهو بلا ريب سبب (المضيّ والانطلاق)، فإذا قلت: استرسل فلان في الضلال والجهالة والغيّ فمؤدّاه أنه: انقاد فيها فلم يمتنع ولم يستعص على مستدرجه؛ وهو بِحُكْمِ ذلك (سيمضي وينطلق) "[374].

ونقل قول ابن جني موضحاً الدليل الآخر على صحة استعمال الكتاب (الاسترسال) بمعنى (المضيّ والانطلاق): "فهل هذا إلاّ أدلُّ شيء على تأمّلهم مواقعَ الكلام، وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حقّه وحصّته من الإعراب، ... وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً "[375]، وقوله: "ألا ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلّة وتحديدها قالوا: إنّ علّة شدَّ ومدَّ ونحو ذلك في الإدغام إنّما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد "[376]. وعقّب على ذلك بقوله: "أفلا تراه يقصد به إلى ما عناه كتّابنا بالاستعمال المشار إليه؟ "[377]. ونلحظ هنا أنه عوّل على وجود أصرة معنوية بين استعمال الكتّاب المعاصرين (استرسل بمعنى مضى وانطلق)، ومعنى هذا الفعل في كتب اللغة، وأورد بعد ذلك قول ابن جني مستعملاً (استرسل) في سياق يشبه ما شاع على أقلام المحدثين. ولا يبعد أن يكون ما جاء به من كلام ابن جني حجة رافدة أو معزّزة -كما صرّح بذلك في نهج الكتاب[378]- وأن احتجاجه -هنا- قائم على ما استنبطه

---

371 السابق: ص١٨٢.

372 السابق: ص١٨٣.

373 السابق: الصفحة نفسها.

374 السابق: الصفحة نفسها.

375 السابق: الصفحة نفسها.

376 السابق: ص١٨٥.

377 السابق: الصفحة نفسها.

378 السابق: ص١٣.

من صلة بين الاستعمال المحدث للفعل (استرسل) والمعاني المقاربة له التي نقلتها معجمات اللغة. ولعلَّ الأظهر هنا استدلاله بقول ابن جني، لأنَّه نصٌّ جليٌّ، أما اعتلاله بما جاء في كتب اللغة فقائم على الاستشفاف والاستيحاء لا على نصٍّ بحروفه.

واحتجَّ الزعبلاويّ بكلام الحريريّ في تصحيح الخطأ الشائع في نطق عبارة (بالرِّفَاءِ والبنين). فالكتَّاب -على حدِّ قول الزعبلاوي- يفتحون راء (بالرَّفاء)، والصحيح كسرها. ودليل الزعبلاويّ على ذلك قول الحريريّ في المقامة الواسطية: "وعَقَدَ العَقْدَ على الخمسِ المئـين، وقال لي: بالرِّفاء والبنين"[379]. ثم أشار إلى ورود ذلك في اللِّسان.

- استئناسه بأقوال العلماء:

لا يحتجُّ بكلام الأئمة، على إطلاقه. قال: "فلا يظنَّنَّ ظانٌّ أنَّ كلَّ ما بسطناه من أقوال الأئمة والأحاديث والأشعار... قد قصدنا به الاحتجاج. فقد سقنا أكثره، ككلام ابن جني والحريري،.. على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل، بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل"[380]. فبعد أن ساق الزعبلاوي أدلَّة منتزعة من كلام سيبويه والسيوطي، على صحة جمع (صناعة) على صنائع، قال ويؤنسه -يريد هذا الجمع- ما جاء في الخصائص: "... اختراعات الصنَّاع لآلات صنائعهم...". وقول ابن الحاجب في الشافية "... وفي الصنائع ونحوها...". وفي مقدمة ابن خلدون: "... والمعايش والعلوم والصنائع..."[381].

د- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

١- كلام اللغويين والنحاة:

استدلَّت مذكِّرة محمد شوقي أمين التي عوَّل عليها المجمع في قراره "جـواز وقـوع الشرط ماضياً في مثل: مهما فعل "، بقول ابن سيده في المخصَّص (ج١٤ ص٦٥): فمهمـا رأيت البناء بعدها سألت.....". وبقول ابن هشام في المغني (ج٢ ص١٤٧): " ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن....". [382]

ورأى المجمع الاحتجاج بأقوال العلماء كالرضيّ والبغداديّ والصبان فـي تـصحيح قول الكتاب "أقْدَر الجندي لاسيَّما وهو في الميدان" ونحوه [383]. وهناك مواضع مبثوثـة فـي المذكَّرات المجمعية استند فيها الباحثون إلى كلام العلماء أو أساليبهم التعبيرية، وعزَّزوا بهـا

---

[379] السابق: الصفحة نفسها، ص١٨٨.

[380] السابق: ص١٣.

[381] السابق: ص٨٨.

[382] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية فـي خمـسين عامـاً (١٩٣٤- ١٩٨٤ م) ، ص١٥٤.

[383] السابق: ص١٢٢ .

أدلتهم الأخرى. (من ذلك مواضع متعددة من أبيات ألفية ابن مالك؛ كقوله في باب الممنوع من الصرف: "والمصروف قد لا ينصرف"، فاستعمل" قد لا" وفي باب البدل يقول:

التابع المقصود بالحكم بلا … واسطة هو المسمّى بدلا

فاستعمل كلمة" واسطة" بدلاً من " وساطة". وقد أورد بعض قرارات المجمع هاتين المسألتين[384].

٢-أساليب بعض المفسرين:

أ- د. مصطفى جواد (١٩٦٩م):

وفي مسألة "قل هاذِئة على وَفْق شروط ولا تقل: هاذِئة وَفْق شروط" استدلَّ الدكتور مصطفى جواد على صحّة العبارة الأولى وتخطئة العبارة الثانية، بمجموعة من الأدلة من بينها قول ابن المنير الإسكندريّ في حاشيته على الكشاف: " فإذا أجيبوا على وَفْق مقترحهم فلم ينجع فيهم...."[385].

ب- صلاح الدين الزعبلاويّ (٢٠٠١م):

خطّأ بعض المصحّحين اللغويّين استعمال (صدّق) في الدواوين والكتابات الرسمية، بمعنى (أقرّ ووثّق وأيّد). ومن هؤلاء: إبراهيم اليازجي وأسعد داغر وغيرهما. ولكن الزعبلاويّ لا يرى لهذه التخطئة وجهاً، وحجّته أقوال بعض المفسّرين؛ كالرّاغب الأصبهانيّ (صاحب المفردات) الذي يرى أنّ التصديق يستعمل في كلّ ما فيه تحقيق، والزمخشري الذي أيّد ذلك في مواضع مختلفة من كشّافه، كما قال بذلك القرطبيّ في تفسيره[386].

ج- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

"استعمل المتكلمون والفقهاء كلمة (انعدم)، وتناقش اللغويّون في ذلك، فخطّأه فريق، واستضعفه آخر، وعدّه ثالث غير جيد". فلم يرد نص صريح على صحة كلمة"انعدم".

ولكنّ مؤتمر المجمع وافق على إجازة هذا الاستعمال بالأغلبيّة لشيوعه والحاجة إليه في المجالات العلميّة[387]. جاء ذلك في قرار جواز قول الكتّاب: "هو الآخر" أو"هي الأخرى" فيما تجري فيه أقلام كثير من المعاصرين، في نحو قولهم: قد أدّى واجبه، ومحمد هو الآخر يؤدّي واجبه. فاطمة تصلّي، وهند تصلّي هي الأخرى.

---

384 مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص ٩٠، ص١٠٦.

385 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٧١ .

386 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٠٧.

387 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص١٠٨. (سجّل الدكتور طه حسين معارضة القرار حين عرض على المؤتمر (ينظر الهامش ٣ من الصفحة السابقة).

درست اللجنة هذا الأسلوب، وناقشته من شتّى نواحيه، وانتهت إلى أنه لبيان المماثلة أو التبكيت...، والضمير مبتدأ بعد الاسم في المثال الأول، ومؤكّد للفاعل بعد الفعل في المثال الثاني، أما لفظ الآخر، أو الأخرى فهو بدل من الضمير في كلتا الصورتين. ولهذا ترى اللجنة أنّ التعبير صحيح، لا بأس على الكتّاب فيه"، وقد بُنِيَ القرار على عبارة الإمام الرازي، وهي: "يقول من يكثُرُ تأذّيه من الناس -إذا آذاه إنسان :هو الآخر[388] جاء يؤذينا، وربما يسكتُ على قوله: أنت الآخر، فيفْهمُ غرضَه، كذلك هنا"[389].

٣ - أساليب الأدباء:

أ- محمد علي النجار:

تناول الشيخ النجار استعمالات (خاصّة) وبخاصّة، وجاء بنصوص من مصادر متنوعة تبيّن وجوه استعمال هاتين الكلمتين، وتوضّح الأحوال الإعرابيّة للاسم الذي يعقبها. ومن الكتب التي اقتبس منها نصوصاً تتعلّق بهذه المسألة، كتاب **الأغاني لأبي فرج** الأصبهانيّ. قال: "وفي أخبار أبي وَجْزَةَ في كتاب الأغاني: كان أبو وجزة منقطعاً إلى آل الزُّبير. وكان عبد الله بن عروة بن الزُّبير خاصّة يُفضِل عليه، ويقوم بأمره "[390].

وبعد أن نقل الأستاذ النجار نصوصاً من كلٍّ من القرآن الكريم، **وكتاب الأموال لأبي عبيدة**، وكتاب الأغاني، أخذ يناقش وجوه استعمال (خاصّة) بين الحاليّة والمفعوليّة المطلقة[391]، ويبيّن إعراب الاسم المنصوب الذي يتبعها. قال: "والظاهر أنّ (خاصّة) في هذه الاستعمالات - يريد النصوص التي اقتبسها من المظاهر السابقة - مصدر جاء على فاعلة؛ كالعافية والفاتحة والباقية..."[392].

ويفهم من هذا أن أساليب كتاب الأموال، وكتاب الأغاني معتمدة عنده، ويعوّل عليها في تصويباته.

ولم يبن الأستاذ النجّار تصحيحاته على هذا الكتاب وحده، ولكنه أورده بين المصادر التي رجع إليها واعتمدها في التصحيح، وأعقب ما اقتبس منه بنصٍّ آخرَ من كتاب الأغانيّ، ثم بآية كريمة.

---

[388] الآخر: بدل من الضمير هو.

[389] السابق: ص١٢٥ .

[390] محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة ، ١٩٤٥م، المجلد ٢٥، الجزء ٢، ص ١٧١-١٧٢.

[391] السابق: المجلد ٢٥، الجزء ٢، ص ١٧١-١٧٢.

[392] السابق: المجلد ٢٥، الجزء ٢، ص ١٧١-١٧٢.

– لم يحتجَّ بكتاب نهج البلاغة:

وفي إحدى نسخ كتاب(نهج البلاغة)، ورد في خطبة للإمام عليّ رضي الله عنه قوله: "ألبسكم الرياش، وأحاط بكم الإحصاء"، وفي نسخة أخرى مذيّلة بشرح الإمام محمد عبده، تحت عنوان: من خطبة له عجيبة: "...وأحاطكم بالإحصاء". وقال محمد عبده: "أي جعل إحصاء أعمالكم والعلم بها عملاً كالسُّور لا تنفذون منه، ولا تتعدَّونه، ولا تندُّ عنه شاذَّة"[393].

وبعد مناقشة ما جاء في كتاب نهج البلاغة "وأحاطكم بالإحصاء"[394] مما يتعلق بالأسلوب الشائع: "أحيطكم علماً بكذا، أحاطه بالعناية والتعظيم": قال: "فترى أن ما ورد في النهج لا يتعيّن حمله على التعدية؛ إذ يصح أن يكون الإحصاء مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً له، على أنّ ما في النهج لا يُقطع بأنّه كلام الإمام، حتى تقوم به الحجة"[395]. ولكن أورد ما جاء في نهج البلاغة تحت قوله: "ويقود البحث في هذه المادة إلى ما قد يُستأنس به في تسويغ استعمالها متعدّية بنفسها".

ب- د.مصطفى جواد(١٩٦٩)هـ:

ويستدلّ الدكتور مصطفى جواد على الاستعمال الصحيح لكلمتي"شيّق"، و"شائق"، بما جاء في كتاب خريدة القصر وجريدة العصر للعماد الأصبهاني[396] – وهو أديب متأخر– فيقول: "قال العماد: وهي أبيات شائقة"[397]. فالصواب عند الدكتور مصطفى هو قولنا: إنسان شيّق وشيّق القلب، وكتاب شائق الموضوع، ومن الخطأ – عنده – القول: كتاب شيّق الموضوع، أو موضوع شيّق؛ لأنّ الشيّق معناه المشتاق، والكتاب لا يكون مشتاقاً.

ومما خطّأه الدكتور مصطفى جواد القول الشائع: "الشيء الآنف الذكر"، والصواب عنده: "الشيءالذي ذكرته آنفاً أو سالفاً أو المذكور آنفاً"[398]. وحجّته في ذلك: "قوله تعالى: ﴿.....ماذا قال آنفاً﴾"[399]. ثم نقل الدكتور مصطفى جواد ما جاء في كليلة ودمنة: "تكلمت به آنفاً"[400] وما أورده صاحب الأغاني: "...فإنْ أصبتَ ما في نفسي فلك حُلّتي هذه وقد

---

393 السابق: المجلد ١٦، الجزء ١، ص٤١-٤٢.

394 النسخة المذيلة بشرح محمد عبده (على ما قاله محمد علي النجار).

395 السابق: ص٤٢.

396 هو عماد الدين محمد بن محمد بن حامد الكاتب الأصبهاني، كاتب صلاح الدين الأيوبي، مؤرّخ وأديب وشاعر. صاحب كتاب "خريدة القصر وجريدة العصر". (٥١٩ – ٥٩٧) هـ .

397 د. مصطفى جواد : قل ولا تقل، ص٥٥ – ٥٦ .

398 السابق: ص٤٩، ٥٠ .

399 سورة محمد: الآية ١٦ .

400 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٠ .

اشتريتُها آنفاً بثلاثمئة دينار....."[401]. وقد يخرّج على إضافة الصفة إلى الموصوف. فالأصل: الذكر الآنف؛ أي: السابق ويجوز دخول "أل" على المضاف إذا كانت الإضافة لفظيــة؛ كــأن يكون المضاف مشتقاً. قال ابن مالك :

ووصلُ "أل" بذا المضاف[402] مُغتفَرْ   إن وُصِلتْ بالثانِ: كالجَعْدِ الشَّعَرْ

فالإضافة في " الجَعْدِ الشَّعَرْ " غير محضة أو لفظيّة. وفي هذا الإضافة تدخل الألف والـلام على المضاف إذا كان المضاف إليه مقترناً بــ(أل)[403].ولعلَّ المسألة التي خطّأهــا الــدكتور مصطفى تَصحّ استناداً إلى ما ذُكر. فيكون القول الشائع "الآنف الذكر" أصله: الذكر الآنف، ثم تقدّمت الصفة على الموصوف، وأضيفت إليه، فصارت: الآنف الذكر، ودخلــت (أل) علـى المضاف(الآنف)؛ لأنه مشتقّ والإضافة لفظيّة أو غير محضة، والمضاف إليه مقترن بــ(أل).

ويستدلُّ الدكتور مصطفى بما ورد في أساليب مصنفي كتب الأدب، فمن ذلك ما ذكره في مسألة: "قل خرج فلان عن القانون....ولا تقل :خرج على القانون"[404]. قال: "ومـن شـواهد استعمالهم (خرج عن) بمعنى حاد عنه ما جاء في كليلة ودمنة، من أقوال ابن المقفّع الكاتـب البليغ المشهور؛ كقوله: وما هو عليه من الخروج عن العدل....وجاء في العقد الفريد: فطرب القوم حتى خرجوا عن عقولهم....قال الشريف الرضيّ في الكـلام علـى الحـديث النبـويّ الشريف الخاصّ بالخيل ومنافعها: "ظهورها حِرزٌ وبطونها كنْزٌ": وهذا القول خـارج علـى طريق المجاز. يعني أنه سائر في طريق المجاز، وظاهر على طريق المجاز"[405].

وذهب الدكتور مصطفى جواد إلى أن الصواب هو قولنا: صمدَ العدوَّ، وصمَدَ له صـمْداً، وليس: صمَدَ له صموداً، ومصدر (صَمَدَ) هو الصَّمْدُ لا الصمود، وقل: الثبـات، ولا تقـل: الصمود. وقل: يجب عليكم الصَّمْدُ للعدو، ولا تقل: الصُّمود للعدو[406].وهذه الأحكام انتهى إليها الدكتور مصطفى جواد بعد أن حشد عدداً وافراً من الأدلة،استقاها من مصادر متعددة، فـذكر إحدى عشر آية كريمة وردت فيها كلمات: ثبّت ،يُثبّت، ثَبّتناكَ، تَثبّتْ، فاثْبُتوا، القول الثّابـت، لِيُثبّتَ، نُثَبِّتَ....إلخ. ولم يرد في واحدة منها صمد، أو يصمد، أو الصمود[407].

---

401 السابق: الصفحة نفسها.

402 يشير بقوله: "بذا المضاف" إلى الإضافة اللفظية التي ذكرها في بيت سابق.

403 شرح ابن عقيل: (٢/ ٤٦ – ٤٧) .

404 الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٩ – ٦٠ .

405 السابق: الصفحة نفسها.

406 السابق: (١/ ٣٥ – ٣٩) .

407 السابق: الصفحة نفسها .

وانتقل الدكتور مصطفى جواد إلى المعجمات اللغوية، اقتبس من الصحاح، ومختاره، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، وأكدَّ في اقتباساته أن الصَّمْد هو القصد لا الثبات: "وهو تحرك وسير ومشي إلى الأمام، ولا يجوز إطلاق فعل من أفعال الحركة ولا اسم من أسمائها على السكون والوقوف واللُّبْث والمُكْث؛ لأن ذلك ضدُّ المعنى المراد..."[408]. وإذا أردنا التعبير عن الوقوف في الحرب بصلابة وقوة، فعلينا أن نقول-على حد رأيه- ثبت في الحرب والقتال والمقاومة ثباتاً، أما قولنا: "صمد في الحرب صموداً " فهو خلاف ما جاء في كتب اللغة. فالمعنى المشهور: لـ(صَمَدَ) هو: قَصَدَ. ومصدره الصَّمْد، ومعناه: القَصْد[409]. أمّا (الصمود) فلم يرد مصدراً لـ(صمد)، بل هو غلط يجب دفعه .

ويتجه الدكتور جواد بعد ذلك إلى كتب الأدب ليستكمل حججه ودفاعه، فيستقرئ بعضها، فيرى أنَّ ما ذهب إليه مِمّا سبق ذكره في المعجمات التي رجع إليها لا يختلف عمّا تناقلته كتب الأدب، ومنها: نهج البلاغة، وشرحه لابن أبي الحديد وكتاب صِفِّين لنصر بن مزاحم المنقريّ، وأنساب الأشراف للبَلاذُرِيّ، وشاهد لعمرو بن كلثوم ساقه أبو زيد القرشيّ في جمهرة أشعار العرب، والكامل في الأدب للمبرّد، وتاريخ الأمم والملوك للطبريّ، وصبح الأعشى للقَلْقَشَنْديّ[410] .

وعلى الرغم من الحجج المتعددة التي ساقها د.مصطفى جواد لنصرة رأيه، نجد أن الزمخشريّ في كتابه (الفائق في غريب الحديث) يورد الفعل (صمد) في سياق يستشفُّ منه معنى المُكْث أو اللُّبْث بعكس ما جزم به د. مصطفى جواد، وهو أن الفعل (صمد) يدل على التحرك والسير والمشي إلى الأمام. جاء في كتاب (الفائق) عن معاذ بن عمرو بن الجَمُوح أنه قال: نظرت إلى أبي جهل ...(فصَمَدْتُ له) حتى إذا أمكنني منه غِرّة حملت عليه ....."[411]. فقوله: "فصمدت له" تفيد بأنه كمن له، والكمون ثبات وتربُّص بانتظار الفرصة المواتية . وقد صرّح بذلك ابن الأثير في كتابه (النهاية)، حيث شرح الفعل (صمد) في سياق الحديث بقوله: " ثبت له"[412]. ولكن د.مصطفى جواد ردَّ هذا الشرح؛ لأنه مغاير لما أثبته في أدلّته. وذكر ابن فارس في (المقاييس) أن لـ(صمد) معنيين: أولهما: القصد، والآخر: الصلابة في الشيء.

وبعد مناقشة ما جاء به د.مصطفى جواد، رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة أنّ (الصمود) مصدراً لـ(صمد)، ليس خطأ؛ لأن (فَعَل) المفتوح العين اللازم مصدره (فعول)

---

408 السابق: (١/ ٣٥) .

409 السابق: (١/ ٣٥، ٣٨، ٣٩) .

410 السابق: (١/ ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨) .

411 السابق: (١/ ٣٥) .

412 السابق: (١/ ٣٦) .

باطّراد. والصلابة في الشيء وهي أحد المعنيين اللّذين يدلّ عليهما الفعل (صمد)، كما قال ابن فارس- ليست بعيدة عن (الثبات) – وهو المعنى الذي خطّأه د.مصطفى جواد. يضاف إلى ذلك أنّ ابن القطاع – في كتابه الأفعال- نصّ عليه[413] .

وفي مادة "قل: تعرّفت الشيءَ والأمورَ، وتعرّفت إلى فلان، واعترفت إليه، واستعرفت إليه، وقالت العامة: تعرّفت بفلان. ولا تقل: تعرّفت إلى الشيء والأمور، ولا تعرفت عليها"[414]. يستدلُّ الدكتور مصطفى جواد في تصحيحاته اللغويّة بما نقلته كتب الأدب، فيصرّح بذلك قائلاً: "وشواهد الأول – أعني: تعرّفته- كثيرة، أنا ذاكرها بعد النصوص اللغوية"[415]. فالاحتجاج بنقول ممّا ورد في كتب الأدب يُعَدُّ رديفاً للاحتجاج بما جاء في المعجمات ولايقلُ عنه. وبعد أن ينقل ما جاء في الصّحاح واللّسان والقاموس المحيط، يعرّج على ما في كتاب الكامل للمبرّد (باب الخوارج) فيورد شيئاً من كلام المهلّب بن أبي صفرة، حيث يقول: " ....فاذهب فتعرّف الخبر"[416]. وقول بعض الفصحاء في كتاب"الأغاني": "ولئن عشتُ لأتعرّفنَّ ذلك "[417]. وقولَ بعضهم: "......دخل عليه يزيد بن حاتم متعرّفاً خبره"[418] . وينقل ما جاء في كتاب الحيوان للجاحظ :" جعلها في موضع امتحان إخلاصهم، وتعرُّفِ صدقِ نيّاتهم"[419].

ويقرن الدكتور مصطفى جواد بين المعجمات وكتب الأدب من حيث قوة الاستدلال، فيقول: "وأما قولهم: تعرّف فلان إلى فلان، فقد ورد في كتب اللغة الموثوق بها المعتمد عليها، مثل لسان العرب، وفي تعابير الفصحاء، فقد جاء في كتاب الأغاني في أخبار مَعْبَد المغنّي الكبير.....ولأُغنيَنَّهم ولأتعرّفنّ إليهم"[420]. فما جاء في كتاب الأغاني مقترن بما أورده اللسان في الاحتجاج. وينقل الدكتور مصطفى جواد قولاً لأبي هلال العسكري :" لا المَلِكُ معرفةٌ ولا البحرُ جارٌ؛ أي: لا تتعرّف إلى الملك، ولا تجاور البحر"[421]. ويفرّق بين معاني: " تعرّفت الشيء والأمور، وتعرّفت إلى فلان، وتعرّفت بفلان". فيقول: " وذلك لأن لغة العرب تميّز في هذا الفعل – أي: تعرّف- بين الإنسان وغيره، كما تميّز بين مدلولي صيغة الفعل (تفعّل)، في

---

[413] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب، ص١١٢ .

[414] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، (١/ ٤٧ – ٤٨) .

[415] السابق: الصفحة نفسها.

[416] السابق: الصفحة نفسها.

[417] السابق: الصفحة نفسها.

[418] السابق: الصفحة نفسها.

[419] السابق: الصفحة نفسها.

[420] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل (١/ ٤٧ – ٤٨) .

[421] السابق: الصفحة نفسها .

هذه العبارة ...فقولنا: تعرّفت الشيء والأمور، هو (تفعّل) الذي بمعنى أوقعت أصل الفعل على المفعول؛ أي: أوقعت المعرفة عليه بعد أن كان مجهولاً.... بمعنى أصبته بالمعرفة. وأمّا قولنا: تعرّفت إلى فلان، ففيه (تعرّف) بمعنى أظهر الفعل من نفسه خاصّة مرة بعد مرة؛ أي: أظهر معرفة نفسه بتكرار لتأكيد الفعل، فهو ملازم لفاعله، وشواهد الأول - أعني: تعرّفته- كثيرة[422]، أنا ذاكرها بعد النصوص اللغوية[423-424].

واستدلّ الدكتور مصطفى جواد بشواهد كثيرة ردًا على أنيس المقدسيّ الذي جاء في نصّ له أنّ جملة: "حزنَ للأمر" معناها: ندم عليه، لا حزن عليه. ومن الأدلّة على عدم رضاه عمّا ذهب إليه المقدسيّ نقله بيتَ شعر أورده الشريف المرتضى في أماليه، وهو قول الشاعر:

ولابدّ من موتٍ فإمّا شبيبةٌ وإمّا مشيبٌ، والشبيبةُ أصلحُ

قال المرتضى: فمعنى قوله: والشبيبة أصلح: أنّ الإنسان إذا مات شاباً كان أكثر للحزن عليه والأسف على مفارقته"[425]. وظاهر - هذا- أنّ الدكتور مصطفى يحتجّ بقول الشريف المرتضى: "والأسف على مفارقته".

ويخطّئ الدكتور مصطفى القائلين بالعبارات الآتية : "على الأقل، وعلى الرغم، وعلى الأغلب، وعلى الغالب"، والصواب عنده: " في الأقل، وفي الأعم، وفي الأغلب، وفي الغالب"[426]. وحجّته ما ورد على أقلام بعض الأدباء والنحاة، منهم: الأديب أبو علي المحسن بن علي التنوخي(ت٣٨٤ هـ)، الذي نقل الدكتور مصطفى ما جاء في كتابه نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة ". وهو قوله: "فإنّي في الأقلّ ربما كتبت شيئاً أعلم أنه موجود في الدفاتر."[427] واستدلّ الدكتور مصطفى أيضاً بقول ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة: "ومنتهى بقاء هذه القوة في الأعم الأغلب مئة وعشرون سنة ."[428]

– **احتجاجه بأساليب مصنفي كتب التاريخ:**

استدلّ الدكتور مصطفى على صحّة جمع "جواز" السفر على " أجوزة " بالسماع والقياس، وقال إنّ العرب تجمعه على " جوازات " قياساً أيضاً[429]. ونقل عبارة ابن مسكويه

---

422 نقلها من كتب الأدب .

423 نقلها من المعجمات .

424 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل (١/ ٤٧ – ٤٨).

425 السابق: ص٢٨ .

426 السابق: ص٩٠ – ٩١ .

427 السابق: الصفحة نفسها.

428 السابق: الصفحة نفسها.

429 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل ص ٨٨– ٨٩.

التي ورد فيها هذا الجمع القياسي. قال:"وذكر ابن مسكويه -من مفكري القرن الخامس الهجري وأدبائه- في تاريخه تجارب الأمم، أنّ فرقة من الجيش أخذوا جوازات ونفقات..."[٤٣٠].

وفي مسألة: "قل: خرج عن القانون... ولا تقل: خرج على القانون. قال: "ومن شواهد استعمالهم (خرج عنه) بمعنى: حاد عنه ما جاء في كليلة ودمنة... وما ورد في(تجارب الأمم[٤٣١]) للفيلسوف المؤرّخ الأديب ابن مسكويه، وهو قوله: تقدّم الجيش البختياريّ... زحفاً بغير أمير، وفارق المصافّ، وخرج عن النظام..."[٤٣٢].

ومن أمثلة استدلاله بأساليب مصنّفي كتب التاريخ أيضاً ما نقله عن كتاب "الرَّوْضتين في أخبار الدولتين"، في مسألة" قل: إنسان شيِّق، أو شيِّق القلب، وكتاب شائق الموضوع، وموضوع شائق. ولا تقل: كتاب شيِّق الموضوع، ولا موضوع شيِّق"، قال الدكتور مصطفى: "وجاء في كتاب الروضتين في أخبار الدولتين: وأنشأمعنى شائقاً[٤٣٣]".

واستدلّ على صحة عبارة: "هادَنَهُ على وَفْقِ شروط". وعلى ضرورة استعمال حرف الجر"على" مع كلمة "وَفْق" إذا كانت بمعنى على "حسب كذا، أوبحسب كذا بما جاء في كتاب "فوات الوَفَيات" لابن شاكر الكتبي، في ترجمة أحد الشعراء :" فأومأنا إليه بالقيام على الوفق الذي كان بيننا، فوثب وهو يبكي"[٤٣٤].

- احتجاجه بكتب الموسوعات:

شاع في الاستعمال: "القِطاع" أو "القُطاع". للدلالة على مجال أو منطقة اقتصادية. ويرى الدكتور مصطفى جواد أنّ الصحيح: "القطّاع" - بفتح القاف وتشديد الطاء- استناداً إلى قول الخوارزمي (القرن الرابع الهجريّ) في كتاب "مفاتيح العلوم" : "الشكل القطّاع -بفتح القاف وتشديد الطاء- قطعة من دائرة..."[٤٣٥]. ونرى د.مصطفى جواد يستدلّ بكتاب له طابع موسوعي اصطلاحي، ويكتفي به، ولم يردفه بدليل آخر سوى القول بأن هذا المصطلح "من باب تسمية الكل بالجزء". إشارة إلى المجاز المرسل.

---

430 السابق: الصفحة نفسها.

431 عنوانه الكامل: تجارب الأمم وتعاقب الهمم.

432 د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٥٩.

433 السابق: ص٥٦.

434 السابق: ص٧١.

435 السابق: (١/ ٤٦ - ٤٧) .

ج- صلاح الدين الزعبلاويّ (٢٠٠١م):

ومن الكتب التي اعتمدها الزعبلاوي في مواضع كثيرة من تصويباته اللغوية كتاب(نهج البلاغة) للإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه. ومن أمثلة ذلك ما احتجَّ به الزعبلاوي مرجّحاً استعمال كلمة (إمْرة) بدلاً من (تصرُّف) التي شاعت في كتابات الدواوين، كقولهم: "وضع فلان تحت تصرّف فلان "أو(تحت تصرف الدائرة،أو الوظيفة). قال الزعبلاوي: "والإمْرةُ أولى منه -يريد: التصرّف- وأوفى بالمراد. فانظر إلى قول علي -رضي الله عنه- في نهج البلاغة: وإنه لا بدَّ للناس من أمير برّ أو فاجر، يعمل في إمْرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر..."[436]. وقوله: "أمّا الإمْرة البَرَّةُ فيعمل فيها التقيُّ، وأمّا الإمْرةُ الفاجرة فيتمتع فيها الشقيُّ إلى أن تنقطع مُدَّته وتدركه منيّته"[437].

---

[436] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٠٨.

[437] السابق: الصفحة نفسها.

الفصل الحادي عشر

مقاييس متفرقة

مدخل:

إذا كانت الأمور أو الأشياء المؤتلفة قد حازت مجموعة من الصفات أو القواسم المشتركة، التي هيأت لها الاجتماع، فهذا هو المنطق المعهود. ولكن أن يكون الاختلاف أو التفرّق عاملاً موحِّداً أو ناظماً يجمع، فهذا الذي يحتاج إلى فضل بيان.

ولكن ليس من المستغرب أن يستثمر النحاة التضادَّ في بناء قواعدهم. فقد تتعارضُ العواملُ الوظائفَ والأحكامَ. فيُلغي – مثلاً– عملُ "أنْ" الناصبة المصدرية حَمْلاً على أختها "ما" المصدرية. قال ابن مالك:

وبَعضُهُمْ أهْمَلَ أنْ حَمْلاً على "ما" أُخْتِها، حيثُ استحقَّت عَمَلا[1]

قال ابن هشام: "الثاني[2]: إعطاء أنْ المصدرية حكم (ما) المصدرية كقوله:

أنْ تقرأانِ على أسماءَ ويحكما مِنّي السلامَ وأنْ لا تُشْعِرا أحدا

الشاهد في (أنْ) الأولى. ليست مخففة من الثقيلة، بدليل (أنْ) المعطوفة عليها "[3]. وقال ابن هشام: " الرابع – أي من تعارض اللفظين في الأحكام–: إعطاء (إذا) حكم(متى) في الجزم بها؛ كقوله:

.... وإذا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فتجمَّلِ

وإهمال (متى) حكماً لها بحكم (إذا)؛ كقول عائشة (رضي الله عنها): وأنه متى يقومُ مقامَكَ لا يسمعُ الناسَ"[4]. فمجموعة المقاييس في هذا الفصل خير ما يصدق عليها عنوان كتاب عباس محمود العقاد: " أشتات مجتمعات".

فهي مقاييس مختلفة لا تنضوي تحت باب واحد، أو موضوع لغوي واحد. ولكن الذي ألف بينها في هذا الفصل هو كونها "مقاييس" احتكم إليها المصحِّحون واستندوا إليها في إصدار أحكامهم اللغوية. إن اعتماد المصحِّحين عليها جعلها وثيقة الصلة بموضوع هذه الرسالة،

---

[1] ابن مالك: الألفية في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها، باب "إعراب الفعل"، ص٩٣.

[2] من أمثلة " القاعدة الحادية عشرة "وعنوانها: من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام. ينظر: الدسوقي:حاشية على مغني اللبيب لابن هشام، " الباب الثامن: القاعدة الحادية عشرة: (٢/٣١٨) ".

[3] ابن هشام: مغني اللبيب بهامش حاشية الدسوقي، " الباب الثامن: القاعدة الحادية عشرة: من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام ". (٢/٣١٨). وقال الدسوقي: " قوله: الشاهد في(أنْ) الأولى؛ أي: فإنها مهملة؛ إذ لو نصبت بها لحذف النون. قوله: بدليل (أنْ) المعطوفة عليها؛ أي: فإنها مصدرية، والأصل تناسب المعاطيف ".

[4] السابق: الصفحة نفسها.

فاستحقت أن تُدرج في فصل مستقل يشتمل على نماذج تجسّد استثمار العلماء لها في تحليلاتهم وتصحيحاتهم.

وسنقتصر في "المقاييس المتفرقة" على ذكر العلماء الذين اعتمدوا عليها أو على بعضها في أحكامهم اللغوية. أمّا الذين لم يرد لهم ذكر في هذه المقاييس، فلم يقع البحث على أمثلة كافية توضّح اعتمادهم على هذه المقاييس أو على بعضها، ليُدرجوا هنا.

١- المجاز:

المجاز موضوع من أبرز مسائل البلاغة، وهو باب متسع فيها. والعربية -كما نعلم- لغة مجاز، فهو فاش فيها فشواً كبيراً. ولكنّ حرص كثير من علماء التصحيح اللغويّ على الفصاحة -خاصّة أصحاب الاتجاه المتمسك بالسماع والمضيّق للمجاز كالحريري من القدامى، وإبراهيم اليازجي من المعاصرين- دعاهم إلى تضييق الأخذ بالمجاز والتعويل عليه في أحكامهم اللغوية. فهؤلاء يسعون إلى إبقاء العربية صافية الأديم كما كان يتفوّه بها العرب الفصحاء. فالعودة باللّغة إلى منابعها النقيّة غاية نبيلة يسعون إليها ما وسعهم الجهد. واليازجي صرّح بذلك، وأبان بأن كثيراً من الأخطاء الشائعة يمكن تخريجه على وجه من وجوه المجاز وعلاقاته المتشعّبة. ولكنّه يأبى ذلك، ويرى أن الإيغال في هذا الباب فيه إبعاد للعربية عن نقائها، وفيه فتح لأبواب المولّد والدّخيل واللّحن. وهذا مالا يرتضيه بل يسعى لإيصاد أبوابه[5].

ولكن من علماء التنقية اللغوية، من ارتضى المجاز والتضمين، ورأوا فيهما مركباً ذلولاً، في تخريج الأساليب المختلَف في صحّتها. وبدا لهم أن في هذا توسعة للّغة وإغناء لها. فالعربيّة غنيّة وحمّالة وجوه وعندما يرى هؤلاء وجهاً من وجوه المجاز يمكن أن يعوّل عليه في قبول ما اُختُلِفَ في صحّته، يسارعون إلى الأخذ به، ويبنون أحكامهم عليه، فيسوّغون ما ردّه غيرهم أو حكم بتخطئته.

ولكن النظرة الإجمالية في جهود المصحّحين الذين اختيرت أعمالهم لتكون مادة هذه الرسالة، تقود إلى القول بأن رقعة المجاز كانت ضيّقة بوجه عام. فإذا قارنا بين مقياس المجاز والتضمين وغيره من مقاييس التصحيح، كالسماع والمعجمات مثلاً، تبيّن لنا صحّة ما ذكرناه.

ولكنّ قلّة الاعتماد على المجاز في مصنّفات اللّحن لا تدعو إلى إغفاله، بل إن الوارد منه جدير بأن يفرد له حيّز خاص؛ ولذا كان الحديث عنه هنا.

أ- في القديم:

لم يعوّل علماء التنقية اللغويّة في القديم على المجاز إلا قليلاً. فلم يعتمد عليه ابن السكّيت، أمّا ابن قتيبة فقد عقد في كتاب "أدب الكاتب" باباً سمّاه: "باب تأويل كلام من كلام الناس

---

[5] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (طبعة نظير عبود)، (١/١٣).

مستعمل". يمكن إدراج معظمه في المجاز والتطور الدلالي جاء فيه: "يقولون: حَلَبَ فلانٌ الدهرَ أشطُرَه؛ أي: مرَّت عليه صُروفُه من خيره وشرِّه، وأصله من أخلاف[6] الناقة. ولها شطران: قادمان، وآخران، وكلُّ خِلْفَيْنِ شَطْرٌ. ويقولون: ما بفلانٍ طِرْقٌ؛ أي: ما به قوة. وأصل الطِّرْق: الشحم، فاستُعيرَ مكان القوة؛ لأنَّ القوةَ أكثرُ ما تكون عنه. ويقولون: ادفعْهُ إليه برُمَّتِه، وأصله أنَّ رجلاً دفع لرجلٍ بعيراً وحَبْلُه على عنقه. والرُّمَّةُ: الحبل البالي. فقيل ذلك لكلِّ من دفع شيئاً بجُملتِه، ولم يحتبسْ منه شيئاً..."[7]. ويكاد يخلو مصنَّفا ثعلب والزبيديّ من الاعتماد على المجاز، ومن أمثلة المجاز النادرة عند الحريريّ، ما جاء في تخطئة قولهم: فلان شحَّاث (بالثاء المعجمة)، والصواب – عنده –: شحَّاذ (بالذال المعجمة). وحجّته في هذا التصويب قائمة على المجاز، فهو يرى أنَّ الشحّاذ مُلِحّ في المسألة مبالغ في طلب الصدقة، وعمله هذا يشبه قولك: شحذتُ السيف إذا بالغتَ في إحداده، وجعل شفرته حادَّةً قاطعة[8]. فالحريريّ – هنا– يبني تصويبه على الاستعارة.

ب– في العصر الحديث:

١ – إبراهيم اليازجي(١٩٠٦)م:

إن وقوف اليازجي عند السماع لا يجاوزه جعله يوصد باب المجاز إلى حدٍّ كبير في كتابه إلا ما ندر. فهو يرى أنّ معظم الأخطاء يمكن أن يلتمس له وجه أو تخريج: "إذ قلّما نجد تركيباً مخالفاً للصحّة إلا وله وجه يُرد إليه، ولو حملاً على بعض شواذّ الكلام، وحينئذ فعلى اللغة السلام"[9]. فهو متمسّك بالمسموع لا يرغب في التماس تخريجات تُبعده عنه، على أنّه قادر على إيجاد المسوّغات لكثير مما شاع من الأخطاء، ولكن ليس هذا مبتغاه؛ لذا فهو لا يرغب في تخريج الأخطاء السائرة: "على بعض اللّغات المتروكة، وتوجيه بعضها على وجوه من التأويل والمجاز، ممّا نحن أعلم به، ومما هو بعيد عن غرضنا بمراحل"[10].

ومن الأخطاء الشائعة قولهم: مزّق الكتاب إرْباً إرْباً، وقطّع الحبل إرْباً إرْباً؛ أي: قطعةً قطعةً. والإرْبُ: العضو. وهو خاص بما له أعضاء، ولا يجوز استعماله للكتاب والحبل وأمثالهما. وأمّا "الأرَبُ" –بفتحتين– فمعناه الحاجة[11].

---

[6] جاء في المعجم الوسيط: (خَلَفَ): "والخِلْفُ: حلمة الضَّرْع، و–––: ضرْع الناقة. والجمع: أخلاف وخُلوف.

[7] ابن قتيبة: أدب الكاتب (تحقيق د. محمد الدالي)، ص٦٥–٦٧.

[8] الحريري: درة الغواص، ص٢٢٠.

[9] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(طبعة نظير عبود)، ص ١١ (المقدمة).

[10] السابق: الصفحة نفسها.

[11] السابق: ص ٣٢ – ٣٣.

ولا يخفى أن هذه العبارة يمكن حملها على المجاز، ولكن اليازجي يأبى ذلك؛ فهو متوقّف عند الاستعمال المسموع[12]. ويقول: "أمّا (تمعّن) فلم يثبت وروده في شيء من كلام العرب، وكأنهم بنوه على: تأمّل وتدبّر، وتفرّس وما أشبه ذلك"[13]. فهو يشير إلى التضمين، ولكنّه لا يقر الأخذ به؛ لأن الفعل لم يُسمع.

ومن العبارات التي خطّأها اليازجي ولم يقبل حملها على التضمين قولهم: شكر له على إحسانه[14]، وشكر لإحسانه[15]، وشكر له لإحسانه[16]. والصواب عنده: شكره، وشكر له، وشكرت الله، وشكرت لله، وشكرت بالله وشكرت نعمة الله، وشكرت بها....وباللام أفصح. وشكرت لله نعمته[17]..." وأمّا تعديته إلى المشكور به أو(النعمة) بعلى فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد، وحينئذ تمتنع اللام، فتقول: شكرته على إحسانه، كما تقول: حَمِدْتُهُ على إحسانه، للمطابقة بين الاستعمالين فتأمّل". [18]وتجدر الإشارة إلى أنّ التضمين لم يشغل حيِّزاً واسعاً في تصحيحات اليازجي، بل إنّ هذا الموضع هو من المواضع النادرة التي استند فيها اليازجيّ إلى التضمين.

لم يقف اليازجيّ عند إنكار الأخذ باللغات المتروكة أو التي وصفها "بالساقطة" في تخريج الأغلاط الواقعة في لغة الجرائد، بل تخطّى ذلك إلى القول بعدم الأخذ بالتأويل والمجاز في هذا التخريج أيضاً. قال يصف الحجج المتكلّفة في توجيه أغلاط لغة الجرائد: "وحاصلها– أي: حاصل تلك الحجج – تخريجُ بعض الأوهام– يريد: الأغلاط – على بعض المذاهب الساقطة، وإحالةُ بعضها على اللغات المتروكة، وتوجيهُ بعضها على وجوه من التأويل

---

[12] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب(ط١)، ص٦٧، وفيه تخريج للعبارة على سبيل الاستعارة المكنية لا التصريحية (كما وقع في المعجم، وهو – فيما يبدو– سهو طباعي).

[13] السابق: ص ٤٧.

[14] سبب التخطئة: تعدية الفعل باللام و"على" معاً، وحقّه أن يُعدّى إلى المشكور له باللام، وإلى المشكور به مباشرة، نحو: شكرتُ لزيدٍ إحسانَهُ. هذا هو الأفصح – عنده– وهو يأخذ به. وإذا وجدت "على" في التركيب يحمل على تضمين "شكر" معنى "حمد"ولكن تحذف.

[15] والخطأ هنا: تعدية الفعل إلى المشكور به باللام، وحقّه أن يعدى إليه مباشرة.

[16] والخطأ هنا: تعدية الفعل إلى معموليه باللام (تعدية غير مباشرة أو غير صريحة)، وحقّه – كما ذكرنا– أن يعدّى إلى المشكور له باللام، وإلى المشكور به أو النعمة مباشرة . وإذا اُستُعمِلَت معه "على " حُذِفَت اللام، وعُدّي إلى المشكور به أو النعمة بـ"على" وإلى المشكور له مباشرة. (بعكس استعماله مع اللام، تقول: شكرت لزيد إحسانَهُ – وشكرت زيداً على إحسانه).

[17] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٣١ – ٣٢).

[18] السابق: الصفحة نفسها.

والمجاز، ممّا نحن أعلم به، ومما هو بعيد عن غرضنا بمراحل"[19]. ويبدو أنّ التأويل والمجاز الخاليان من التكلّف هما بابان واسعان من أبواب إغناء العربية وتوسعتها؛ لتساير مستجدات العصر ومبتكراته، ولتبتعد عن العُقْم والجمود اللذين وُصمت بهما على لسان أعدائها.

٢- محمد علي النجار (١٩٧٥م):

وشاع قولهم: " تفضلتم سعادتكم بمنحي كذا، تفضلوا سعادتكم بقبول التحية". يجري هذا الأسلوب في مقامات الخطاب إظهاراً لمرتبة المخاطب وتكريمه؛ فيقال لمن كان من ذوي المكانة الدينية: أمَرَتْ فضيلتُكم، ولصاحب المقام الرفيع: أمَرَتْ رِفْعَتُكم، ولمن كان من الوزراء: أمَرَتْ معاليكم، ويقال: أمَرَتْ عِزّتُكمْ أو سعادتُكم لمن يتمتع برُتَبٍ خاصة في سُلّم الرُّقي والسموّ في الحياة الاجتماعية.

وقد مضت السُّنّة في العربية أن يُخاطب ذو المكانة بالحديث عنه كأنّه غائب، ولا يُواجَه بالخطاب، كأن يقال: يأمر أمير المؤمنين لي بكذا، أو يبذل لي الأمير كذا، كأنما العظيم أرفع من أن يناله المتحدّث بخطابه، فهو في منزلة سامية. ويعدّ البلاغيون هذا المقام من مواطن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر. ومنه قولهم: تفضلتْ سعادتُكم. أو أمرتْ فضيلتُكم، أو رأتْ معاليكم... وإسناد الأحداث إلى " السعادة "، و " الحضرة " و " المعالي " مجاز عقلي معروف[20].

احتجاجه بقواعد بلاغية:

أنكر بعضهم الأسلوب الشائع: " اذهب إلى فلان، قل له كذا ". والصحيح عندهم: " اذهب إلى فلان، فقل له كذا ".

ويرى النجار أنّ هذا الأسلوب صحيح، ويستدلّ على ذلك بأدلّة متعدّدة؛ من القرآن الكريم والحديث الشريف، وقواعد النحو، وقواعد البلاغة، ويخرّجه على وجهين؛ يرى في أولهما: أنّ الجملة الثانية: " قل له كذا " مرتبطة بالجملة الأولى: " اذهب إلى فلان "؛ فهي من لوازمها ومستتبعاتها، وعلى هذا، فهي بدل اشتمال منها، ولهذا أتي بالجملة الثانية مفصولة غير موصولة بالعاطف؛ فكان بين الجملتين كمال الاتصال، كما هو مقرّر في البلاغة[21].

ويقول في التخريج الآخر: " وأرى أنّ له – يريد: الأسلوب الشائع المذكور – وجهاً ومخرجاً في العربية؛ وذلك أنْ تكون الجملة الثانية واقعة موقع الاستئناف البياني[22]؛ إذ كانت في

---

[19] السابق: (١/١٣).

[20] محمد علي النجار: " لغويات "، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٠م، المجلد ٢١، الجزء:٥: ص ٥٢٠.

[21] السابق: المجلد ٢١، الجزء: ٥، ص ٤٢٤.

[22] الاستئناف نوعان: ١- استئناف نحوي، قال د. فخر الدين قباوة موضحاً الجملة الاستئنافية: " هي الجملة التي تأتي في أثناء الكلام، منقطعة عمّا قبلها صناعياً "، لاستئناف كلام جديد، فهي لابدّ أن يكون قبلها كلام

موضع الجواب عن سؤال ينشأ عن الجملة الأولى. فإذا قلت لغلامك: اذهب إلى فلان، فهنا مَظِنَّةٌ أن يخطر ببالِه السؤال عمّا عسى أن يبلغه إياه، فتقول له في الجواب عن هذا: قل له كذا، وعلى هذا يكون المقام أيضاً للفصل؛ إذ يكون هذا من مواضع شبه كمال الاتصال[23]. وقد جاء من هذا الضرْب قوله تعالى: ﴿تعالَوا قاتِلوا في سبيلِ الله أوِ ادفَعُوا ...﴾[24] "[25].

٣- د. مصطفى جواد (١٩٦٩)م:

لا يتوسّع الدكتور مصطفى جواد في حمل العبارات المُختلَف فيها على المجاز، بل نراه يضيّق دائرة المجاز كما ضيّق قبلها دائرة التضمين. تجلّى ذلك في مسألة: "قل: أذعن له يُذعن إذعاناً، وخضع له خضوعاً، وأطاعه إطاعة، وائتمر بأمره وما أشبه ذلك. ولا تقل: رضخ له بهذا المعنى"[26]؛ وذلك لأنّ "رضخ يرضخ معناه: كسر، أو حطّم، أو أعطى قليلاً من المال، فلا صلة له بالإذعان والطاعة والاستسلام والخضوع والائتمار ونحو ذلك. ونقل أبرز

تامّ. وقد تدخل عليها أحرف الاستئناف، كالواو، والفاء، وثمّ، وحتى الابتدائية، وأم المنقطعة، وبل التي هي للإضراب الانتقالي، و أو التي هي بمعنى(بل)، و(لكن) المجرّدة من الواو العاطفة، وقد تكون جواباً للنداء، أو الاستفهام، فقول امرئ القيس:

وقوفاً بها صَحْبي عليَّ مَطيَّهمُ يقولون: لا تهلِكْ أسىً وتجمَّلِ

وإنّ شفائي عَبْرةٌ مُـــــــهراقةٌ، فهل عند رسمٍ دارسٍ من معوَّلِ

ترى في البيت الثاني جملتين استئنافيتين: أولاهما بعد الواو، والثانية بعد الفاء ".

* ويوضّح د. قباوة الانقطاع الصناعي، فيقول: " المراد بالانقطاع الصناعي عدم التعلّق بإتباع أو إخبار أو وصفيّة، ولا يضرّ الارتباط معنى؛ لأن الارتباط المعنوي لا يستلزم محليّة الإعراب ". (د. فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص٣٦.

٢- استئناف بياني: وهو الجملة تكون جواباً لسؤال مقدّر، ومنه جملة (قال) في الآية المباركة: (فقالوا: سلاماً. قال: إنّا منكم وَجِلون). (سورة الحجر: الآية:٥٢). فهي استئنافية بيانية؛ لأنها جواب للسؤال المقدّر، وهو: فماذا قال لهم؟ وكذلك حال جملة (صدقوا) من قول الشاعر:

زعمَ العواذلُ أنني في غَمْرةٍ صدَقوا، ولكن غمرتي لا تنْجلي

فهي جواب سؤال مقدّر: أصدقوا أم كذبوا ؟ أما جملة(غمرتي لا تنجلي)، فهي استئنافية أيضاً، ولكنها غير بيانية، والواو قبلها للاستئناف لا للعطف. ومن هذا، يتبيّن لنا أن الاستئناف البياني هو نوع من الاستئناف النحوي. أعني أنّ كل استئناف بياني هو نحوي، وليس كل استئناف نحوي بيانياً ". ينظر: د. فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٤٢.

[23] وينظر أيضاً: القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي ، ص ١٨٦ وما بعدها.

[24] سورة: آل عمران، الآية:١٦٧.

[25] محمد علي النجار: " لغويات "، مجلة الأزهر، القاهرة، ١٩٥٠، المجلد: ٢١، الجزء: ٥، ص ٤٢٦.

[26] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص١٩٥ – ١٩٦.

استعمالات "رضخ" من اللسان، ثم أتبعها بنقل من أمالي الشريف المرتضى يؤكد معنى من معاني "رضخ"، وهو الإعطاء: "رضخ له فلان بشيء من المال"[27]؛ أي: أعطاه قليلاً من المال. وافترض أنَّ قائلاً ذهب إلى أنَّ الاستعمال الشائع "رَضَخَ" بمعنى أذعن له وجه من المجاز، فردّ على ذلك بقوله: "إذا تساهلنا فقلنا: رضخ له بشيء من الطاعة، ... أو رضخ له بشيء من الإذعان؛ فإنه لا يؤدي المعنى المقصود؛ فالمقصود هو الطاعة والإذعان لا الشيء القليل منهما، ثم إنّ الراضخ – في العادة – له اليد العليا، والمرضوخ له اليد السفلى، فلا يصح الإذعان للصغير المحتاج، والراجي المسترفد[28]، فلا وجه إذاً للمجاز"[29].

ويبدو لنا أنّه لا يبعد أن نحمل العبارتين اللتين ردَّ المجاز فيهما الدكتور مصطفى على الاستعارة المكنيّة، فتكون الطاعة والإذعان قد شُبِّها بشيء حسيّ (يُعطى)، ثم حُذف المشبَّه به (الشيء الحسيّ) وأُبقي على شيء من لوازمه، وهو رَضَخَ. على سبيل الاستعارة المكنية. ويكون إعطاء الراضخ ليس عطاء استعلاء وإنما هو عطاء استكانة؛ لأن الذي يعطي الطّاعة – في الغالب، أو في حال عدم الرِّضا – هو معطٍ لفظاً ولكنّه –عندما أعطى الطاعة– غدا مستكيناً، فإعطاء الطاعة معناه التخلّي عن الأنفة والإباء، والدخول في طور الخضوع والمذلّة. فالراضخ أو المُعطي – في هذه الحالة – خانع مسلوب حقيقة، وإن بدا مانحاً ومستعلياً بالمنح لفظاً. وحينئذ تؤدي العبارة الشائعة: "رضخ له" المعنى المقصود خلافاً لما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد. والمعنيان الآخران "لرضخ" يمكن أن يحملا على الاستعارة المكنية أيضاً؛ لأنّ "كسر، وحطم" من معاني "رضخ" قد يوجَّهان على معنى كَسْرِ الأنفة والكبرياء وتحطيمهما. وليس في هذا المجاز كبير تعمّل. وفي توجيه العبارة على المجاز رَفْعٌ للحَرَج عن كثير من ألسنة أبناء العربية وأقلامهم؛ وهو ضرب من التيسير المطلوب الذي لا يضير أصول اللغة وثوابتها، بل هو ضرب من التوسع في دلالات ألفاظها وعباراتها.

٤ – محمد العدناني (١٩٨١)م:

ويردُّ العدناني على الدكتور مصطفى جواد متخذاً المجاز المرسل معياراً للتصويب. يتجلّى ذلك في مناقشته العبارتين الآتيتين: خرج على القانون، وخرج عن القانون. فالعبارة الثانية هي الصحيحة عند الدكتور مصطفى جواد، والعبارة الأولى خطأ؛ لأن (على) تفيد الاستعلاء فلا تصلح لهذا السياق، بل تناسب قولهم: خرج فلان على الدولة، أي: ثار عليها.

---

[27] السابق: ص١٩٥ – ١٩٦.

[28] لأنّ الصغير المحتاج أو الراجي المُسْتَرْفِد، هو الذي حَمَلَ المتصدّق أو المُعطي على التصدّق والإعطاء. فكأنّ المحتاج أو المسترفد صار اليد العليا، والمعطي أو المتصدّق صار اليد السُّفلى. وهذا عكس واقع الحال.

[29] السابق: الصفحة نفسها.

وحرف الجر (عن) يفيد المجاوزة والابتعاد، فهو لسياق العبارة الثانية أنسب، ويتضاعف الخطأ - في رأي الدكتور مصطفى جواد - في العبارة الأولى عندما ينقل معنى (العلى) يجعل العبارة تفيد عكس المراد أو مقصود المتكلم . فالشريف الرضي يستعمل (على) في عبارة تدل على الانتظام والموافقة لا على المخالفة والمناوأة؛ وهذا المعنى هو عكس المراد من قول القائل: "خرج على القانون". وبذا ينتج خطأ آخر، هو انحراف العبارة عن المعنى المقصود مع الخطأ في استعمال حرف الجر(على). قال الشريف الرّضيّ في الكلام على الحديث النبويّ الشريف الخاصّ بالخيل ومنافعها: "ظهورُها حِرْزٌ وبطونها كَنْزٌ ": "وهذا القول خارج على طريق المجاز، يعني أنه سائر في طريق المجاز، وظاهر على طريق المجاز".

ويردّ العدناني على تخطئة د.مصطفى جواد قولهم:"خرج على القانون"، بحمل العبارة على علاقة من علاقات المجاز المرسل، فيقول: "فاستشهاد الدكتور مصطفى جواد بقول الشريف الرّضيّ صحيح، ولكنّه لا يحول دون خروجه على طريق المجاز أيضاً، إذ يبيح لنا المجاز أن نقول: خرج على القانون، لأن القانون تضعه الدولة، وهو مسبَّب عنها، فهو مجاز مرسل علاقته المسبَّبيّة، كقوله تعالى في الآية ١٣ من سورة المؤمن ﴿ويُنَزِّلُ لكم من السماء رزقاً ﴾. فالرزق لا يُنَزَّل من السماء، ولكن الذي يُنَزَّل مطر، ينشأ عنه النبات، الذي منه طعامنا ورزقنا، فالرزق مسبَّب عن المطر، وهو مجاز مرسل علاقته المسبَّبيّة، مثل علاقة القانون الذي تضعه الدولة، ويكون مُسَبَّباً عنها .لهذا يصحّ أن نقول: خرج عن القانون، وخرج على القانون (مجاز) وما ذهب إليه العدناني صواب، وتخريج حسن للعبارة وفيه تسهيل على الكُتّاب وتيسير لغوي .

ومما أقرّه من المجاز ما أورده في معاني "عضّ"، حيث قال: " ومن معاني عَضّ: ١- عَضَّه بلسانه: تناوله (مجاز)..... ٣- عَضَّه الأمر: اشتدّ عليه (مجاز)، عَضَّته الحربُ (مجاز)...عَضّ فلان الشيء: لزمه واستمسك به (مجاز)"[30].

ومن المواضع التي ارتضى فيها العدناني المجاز ما جاء في مادة "عَطِشَ إلى لقائه"، حيث قال:."ويقولون: تَعَطَّشَ إلى لقائه؛ اشتاق، والصواب: عَطِشَ إلى لقائه؛ لأنّ معنى (تَعَطَّشَ) هو: تَكَلُّفُ العَطَش كما قال الصاغاني في العباب، ثم الفيرزوابادي في القاموس....". وبعد أن ساق أقوال عدد من المعجمات قال: "وقال اللسان والتاج: عَطِشَ إلى لقائه: اشتاق. ورواها التاج عن ابن دريد وابن الأعرابي، وقال: إنها من المجاز"[31]. **وبوجه عام، لم يكن اعتماد العدناني على المجاز واسعاً إذا ما قُورن بأدلته الأخرى.**

---

[30] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة(ط١): ص ١٧٢.

[31] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة(ط١): ص ١٧٣.

٥- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

لم يكثر الزعبلاوي من المجاز في تصويباته اللغوية، ولكنه اعتمد عليه في بعض من المواضع من كتابه. ومن أمثلة ذلك ما جاء في: مناقشة التعبير الشائع: "بالرَّغم"[32] وعلى الرَّغم، فعلت ذلك رغم العقبات وعلى رغم المكائد " قال الزعبلاوي: كثرة الكتّاب من اللغويين ينكرون هذا التعبير... والذي أراه أن التعبير صحيح فصيح ولو لم ينقل؛ لأن المجاز لا يحده سماع ما دام جارياً على السَّنن المألوف. بل لا يضيره أن ينقل عن اللغات الأجنبية "[33]. فالمجاز – عنده– معتد به ما دام جارياً على النمط المعروف لدى أهل اللغة، بل إنه مقبول ولو كان مأخوذاً من لغة أجنبية. ويوضح المجاز في العبارة الشائعة التي سبق ذكرها فيقول: "... تقول: فعلته رغم العقبات، وعلى رغم المكائد، وأنت تريد أنك فعلت ما فعلت قهراً لها– أي: المكائد –... كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة على وجه من المجاز"[34].

ويدفع الزعبلاوي إنكار تعدية فعل (التسرّب) بـ (إلى) معتمداً على المجاز؛ فهو يرى أن المعنى الأصلي للفعل (تسرّب) هو(جرى) و سال في انحدار، وهو ما ورد في لسان العرب، وأن المعاني التي تعاورها هذا الفعل أو تدرّج فيها قائمة على المجاز، وأنهما قابلة جميعاً للردّ إلى المعنى الأول، وهو الجري أو السيلان في انحدار. والكتّاب إذا قالوا (تسرّب) لم يقصدوا معنى (الدخول الذي يلزم معه التعدية بفي، على حد قول أسعد داغر والعوامري)، بل "يذهبون فيه أحد مذهبين: فإمّا أن يجعلوه (للخروج والإفلات)؛ كقولهم: تسرّبت الأخبار من مصادرها، وإمّا أن يعنوا بها الجري والانتهاء؛ كقولهم: تسرّبت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب، وكله صحيح لا غبار عليه"[35]. ويقول الزعبلاوي: "وإذا كنت تقول: سَرِب الماء من السِّقاء أو القربة وتسرّب إذا سال، فأي بأس في أن تقول: تسرّب الخبر مني إذا أفلت، وفي المجاز صورة قريبة سائغة؟!.ومثل ذلك قولك: تسرّبت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب، إذا جرت وانتهت إليها، تشبيهاً لها بالماء. ووجهه ظاهر غير بعيد"[36].

ومما عوّل على تصحيحه بالمجاز(حداه وحدا به). كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول: "والذي حدا بي إلى كذا)؛ إذ يرون وجه الكلام: "والذي حدا ني على كذا). قال بذلك إبراهيم اليازجيّ وجاراه فيه كثيرون. قال الزّعبلاويّ: "ولست أرى لهذه التخطئة وجهاً البتة؛ لأنك تقول: "حدوت الإبل وحدوت بها) إذا سقتها، فتقول من ذلك على المجاز: (حداني الأمر

[32] مثلثة الرّاء.

[33] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٨٦-١٨٧.

[34] السابق: الصفحة نفسها.

[35] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٩٤.

[36] السابق: ص١٩٤-١٩٥.

إلى كذا وحدا بي) إذا ساقك إلى ما تشير إليه"[37]. واحتجّ بالحديث لتصحيح استعمال حرف الجر (على) في هذا الأسلوب. قال: "وفي حديث الدعاء: (تحدوني عليها خلّة واحدة): قال صاحب النهاية: أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة". ثم قال الزّعبلاويّ: "وهكذا تقول: حداني الأمر على كذا، إذا بُعثت وحُملت على أمر"[38].

وأخذ الزّعبلاويّ بالمجاز في التحكيم اللغوي، فأقرّ ألفاظاً منكرة عند غيره. قال: "أسعفنا طائفة مما يَرِدُ إلى هذا الباب بالنظر والتحقيق، وهو منكور عند كثير من المحدثين"[39]. واحتجّ لذلك بما نقله عن (المزهر) وهو أن غير العرب لم تتسع في المجاز اتساع العرب[40]. واشترط لصحّة المجاز أن يكون منسوجاً على غرار ما سمع عن العرب الفصحاء، ولا يلزم أن يكون منقولاً عنهم. وردّ مذهب اللغويين الذين أنكروا صوراً مستحدثة للمجاز، ورأوا أن كل ما يرد من ذلك لا يصحّ إلا إذا كان منقولاً عن العرب[41]. قال الزّعبلاويّ: "فإن من اللغويين من يقسو حتى يأبى كثيراً من صوره – أي: المجاز – المنقولة من لغات العرب. ويشتدّ حتى لا تطيب نفسه عن صورة الكلام إلا أن يسمع مجازه عن العرب بنصّه، وهو ما يُستبعد الأخذ به والتعويل على سننه؛ فالذي تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المتجوّز به أن يُسمع أو يُنقل، بل يكفي فيه أن يُحمل على مألوف العرب في تجوّزاتهم...".

واستدلّ الزّعبلاويّ بالمجاز –على قلة– إذا ما قارناه بأصوله ومقاييسه الأخرى كالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكتب اللغة. ولكنّه – كما لاحظنا– عوّل عليه في بعض المسائل اللغوية.

فمن أمثلة ذلك:

أكثر اللغويين على إنكار استعمال (المحاضرة) بالمعنى الشائع: لأنهم لم يروا في معانيها الأصليّة ما يسوّغ هذه الدّلالة المستحدثة، وممن ذهبوا إلى ذلك أسعد خليل داغر. وبعد مناقشة مطوّلة اشتملت على آراء لبعض القدامى كالمبرّد، والراغب الأصبهانيّ، والحريريّ، و آراء لمحدثين كالشيخ محمد عبده، اتّجه عند الزّعبلاويّ قبول المعنى الجديد الذي أُشرِبَتْهُ كلمة (المحاضرة)[42]، حَمْلاً لها على المجاز. قال: "وليكن إطلاق (المحاضرة) على (الخُطبة العلميّة

---

[37] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٦٣.

[38] السابق: الصفحة نفسها.

[39] السابق: ص٢٨.

[40] السابق: ص٢٧.

[41] السابق: ص٢٧.

[42] السابق: ص١٦٥–١٦٦.

التعليمية) مجازاً من مجالسة العلماء ومحاججتهم باعتبار الاتصال والمجــاورة "[43]. وختم مناقشته بقوله: "ولا غضاضة في قول الكتاب: حاضر فلان بموضوع كذا... ونحن نقول ذلك على جهة الاقتراح، وللمجمع أن يقول كلمته فيه"[44].

و يورد الخطأ الشائع (حرّر الكتاب بمعنى كتبه)[45]، و(حوّر الكتاب، بمعنى عدّله وبدّله ونقّحه)[46]. ويوافق الّذين لحّنوا هذين الاستعمالين، إلا أنه أورد في مناقشة هذين القولين بعض المعاني التي يمكن أن تكون مسوّغات للتصويب لا للتلحين، لو أنه توسّع قليلاً في الاتّكاء على المجاز. فمجمل المعاني التي نقلها لعبارة (حرّر الكتاب) من الأساس للزمخشريّ، ومفــاتيح العلوم للخوارزميّ، وتفسير القرطبيّ تدور حول تحسين الكتاب وإصلاح سقْطه ونقله من سواد النسخ إلى البياض النقيّ، وتخليص الكتاب من الاضطرابات والفساد. ولا يخفى أن استعمال المعاصرين (حرّر) الكتاب، يتضمّن هذه الدّلالات، بل ربّما تكون هــي المقــصودة عنــدهم، وليست الكتابة. فعندما يختمون الكتاب بقولهم: حُرِّر أو تحريراً. فهم يعنون من غير شكٍّ أنّ الكتاب نقيُّ الديباجة محرَّر من الاضطراب والفساد. ولا نبعد قليلاً إذا قلنا إن آصرة النسب بين معاني (حرّر الكتاب) الأصليّة ومراد الكتّاب من استعمالهم المعاصر، ظاهرة بل قويّة، تحملنا على ألا نجزم بتلحين المعنى الجديد لهذه العبارة، وتدفعنا إلى التسمُّح والتسويغ. فقد يقال: أو يمكن للزّعبلاويّ أن يقول – قياساً على ما فعل في مواضع مشابهة–: نقترح قبــول المعنى المستحدث للعبارة على (المجاز)، أو أن بين المعنيين خصوصاً وعموماً، فكل تحرير كتابة ولا عكس. والقول الثاني الشائع (حوّر الكتاب بمعنى عدّله وبدّله ونقّحه)، ليس مُنْبتّ الصلّة بالمعنى الأصليّ. قال الزّعبلاويّ: "وغالب حروف المادة (حوّر) راجع إلى البياض"[47]. ويفهم من السّياقات التي ورد فيها (حوّر) بمعنى (بيّض)، أن سمة الحسن ترافــق التبيــيض. وهذا ظاهر للمتأمّل. ومن هنا لا يعتسف من قِبَل عبارة (حرّر الكتاب) إذا خرّجها على معنى: عدّله وبدّله ونقّحه "وأساغه ملتمساً وجهاً من المجاز أو العموم والخصوص.

ويورد الزّعبلاويّ – نقلاً عن أساس الزمخشريّ معنى غريباً –أو قليــل التــداول– وهو: "وناقة مُحْيٍ ومُحيية: لا يموت لها ولد؛خلاف مميت ومميتة "، ثم يقول: "وقــد يحتــاج إليهما الكتّاب للدّلالة على هذين المعنيين"[48]، وهو القائل – في مواضع متعدّدة من كتابــه[49]:

---

43 السابق.

44 السابق: ص١٦٧.

45 السابق: ص١٦٤.

46 السابق: ص١٦٩.

47 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص١٦٩.

48 السابق: ص١٧١.

والضرورة تقدّر بقدرها[49]، وكذا الحاجة إلى المعاني المستحدثة بقصد التيسير والتسهيل، على أن تؤنسها غلبة أو اشتهار[50]. فإذا أخذنا بمذهبه القائم على تقدير الضرورة بقدرها، وأنّ الحاجة للتسهيل قد تدفع إلى التماس مسوّغات لعبارات شائعة، على أن تكون تلك المسوّغات مستمدّة من أصول مُعتمَدة عند أهل اللغة[51]، فإذا أخذنا بذلك، فربّما بدا لنا أن الأولى ترجيح صحّة المعنى المعاصر لكلمة(المحاضرة) إلى حدّ يجاوز(الاقتراح) إلى متاخمة(الجزم واليقين)، ولقلنا إن التماس القبول للعبارة الشائعة (حرّر الكتاب)، والفعل (احتار) – وهو الفعل الذي شدّد الزّعبلاويُّ النكير على الغلاييني في إساغته وارتضائه- أرجح وأظهر من بسط قول(الأساس): "ناقة مُحْيِي ومحيية لا يموت لها ولد...لبين أيدي الكتّاب للانتفاع به والحاجة إليه.

والمسألة الثانية تتعلق بالفعلين "صرف" و "أنفق".

يرى أسعد داغر أن استعمال الفعل (صرف) بدلاً من (أنفق) غير مستقيم؛ لأنه من باب وَضْع الكلمة في غير سياقها الأصليّ. ويردّ الزّعبلاويُّ هذه التخطئة، ويرى أنّ: "إنزالهم الفعل هذه المنزلة لا ينبو عن مألوف المجاز"[52].

وجملة معاني (انصاع) التي نقلها الزّعبلاويُّ من كتب اللغة هي: انثنى، وعرّد، ونَكَصَ، وأدبر، وانفتل راجعاً، ومرّ مسرعاً وبضمّ دلالات هذه المعاني بعضها إلى بعض وبالمجاز توصّل إلى صحة استعمال الكتّاب(انصاع) بمعنى(انقاد وأطاع[53]). وأثبت الزّعبلاويُّ صحّة استعمالات مفردات أخرى معتدّاً بالمجاز؛ منها الطَّمُوح(وصوابه عند منكري استعماله بالمعنى الشائع:الطامح)[54].

---

[49] السابق: ص٢٢.

[50] السابق: ص١٥.

[51] السابق: ص١٦.

[52] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين: ص٢٠٧.

[53] السابق: ص٢٠٩، ٢١٠.

[54] السابق: ص٢١٢، ٢١٣. قال الزعبلاوي: "قال ابن منظور: وأَطْمَحَ فلانٌ بصره: رَفَعَهُ، ورجل طمّاح بعيدُ الطَّرْفِ، وقيل: شرِهٌ. وطَمَحَ بصرُه إلى الشيء: ارتفع، وفرس طامح الطَّرْف وطامح البصر، وطَمُوحَتُه: مُرتفعَة. وقال الزمخشري: وطَمَحَ الفرس طُمُوحاً وطماحاً: ركب رأسه في عَدْوه رافعاً بصره، وهو طَمّاح وطَمُوح، وفيه طِماح وجِماح". ثم عقّب الزعبلاوي على ذلك قائلاً: "فقد رأيت أن الطمّاح والطَّمُوح جملة بمنزلة(الطامح). وليس قولهم: فرس طَمُوح تخصيصاً لاستعمال الصفة، وإنما هو على جهة التمثيل. فقد ورد الطمّاح – فيما مرّ- صفة للرجل، ثم أُنزِل منزلة الطَّمُوح والطّامح صفة للفرس والبصر، فأيُّ بأس في أن تقول: رجل طَمُوح كما يقوله الكتّاب على المجاز؟!

ولعل فيما مر من مناقشة بعض اقتراحات الزعبلاوي وتوجيهاته ما يجعلنا نميل إلى القول بأن قليلاً من عدم الاتساق أو الاطراد في التسويغ أو الرد، قد يتبدّى في بعض اقتراحات الزعبلاوي و مناقشاته اللغوية.

٦- د. إميل يعقوب:

يخطِّئ محمد العدناني من يقول: حلق فلان ذَقْنَه، بحجة أنّ الذَّقَن(أو: الذَّقْن) هو مجتمع اللَّحْيَيْن من أسفلهما، والصواب عنده أن تقول: حلق فلان لحيته.[55] ويرى د.إميل أنّ الذَّقَنَ جزء من اللّحيَة، لذلك يصحّ أن تقول: حلق فلان ذَقْنَهُ، وذلك من باب تسمية الكل باسم جزئه، كما تقول: ألقى فلان كلمة في احتفال، وتريد: خطبة[56].

وفي الردّ على من خطّأ القول الشائع: باقة زهور" استند إلى المجاز، فقال: "جاء في لسان العرب: الباقة من البقل حزمة منه، وجاء أيضاً: الطاقة شعبة من رَيْحان أو شَعْر... يقال: طاق نخل، وطاقة ريحان. وعليه لا نرى من الخطأ أن يقال: باقة زهور، وإنْ فسّروا الباقة بالحزمة من البقل، فهو نبات كالريحان، ويكون الاستعمال مجازياً لعلاقة المشابهة"[57].

ويخطّئ محمد العدناني من يقول: يكسبون عيشهم، والصواب عنده: يكسبون معيشتهم؛ لأنّ المعيشة والمعاش والمعيش هي مكسب الإنسان الذي يعيش به[58]. ويردّ د.إميل هذه التخطئة بقوله: "ولكنّ المصريين يسمون الخبز عيشاً، وقد جاراهم المعجم الوسيط في ذلك . وعليه يصح مجازاً أن نقول: يكسبون عيشهم، على أساس أنّ "العيش" وهو "الخبز" من أهم ما يعمل الإنسان من أجله"[59].

ويخطّئ د.مصطفى جواد من يقول: تأسست المدرسة بحجة أنّ الفعل "تأسّس" خاصّ بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات، والمسجد وأمثاله من البنيان لا تقوم بأنفسها". ويرد د.إميل هذه التخطئة من جهتين: أولاهما أنّ فعل المطاوعة من (فعّل) هو (تفعّل)، والأخرى: المجاز العقلي، وهو من أساليب العربية؛ فكما أنك تقول: استقبلت المدينة حاكمها، وأنت تقصد أنّ سكان المدينة هم المستقبلون (مجاز مرسل علاقته المكانيّة)؛ وكما أنك تقول: كان المنزل عامراً، وكانت حجرةُ مضيئة، وأنت تقصد أنّ المنزل معمور، وأنّ

---

[55] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ط، ص٩٥ . ويقولون: ذَقْنُهُ عريضة. والصواب: ذَقَنُهُ أو ذَقْنُهُ عريض، وقد قال: اللّحياني: إنه مذكّر لا غير.

[56] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٢٨.

[57] السابق: ص٩٤- ٩٥.

[58] محمد العدناني: معجم الأخطاء الشائعة، ص١٨٢.

[59] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص٢٠١.

حُجْرَة مضاءةٌ (مجاز مرسل علاقته المفعولية)[60]، كذلك تستطيع القول: تأسَّست المدرسة، كما تقول: أُسِّست المدرسة"[61].

وخطَّأ أسعد داغر من يقول: انكدر عيشه (بمعنى: أصبح غيرَ صافٍ) بحجة أنَّ الفعل "انكدر" لم يُسمع قط[62]– وقال د.إميل يعقوب: "ولكن سُمع الفعل (انكدر) بمعنى: أسرع، أو انصبَّ، أو تناثر، ومنه الآية: ﴿وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ﴾[63]. ولكنَّ تخطيئه مصيب، إذ لم يُسمع، فيما أعلم، هذا الفعل بالمعنى الذي يخطِّئ أسلوبه".[64] ويبدو أنَّ المعنى الذي لم يسمع يمكن تخريجه على المجاز، جاء في البحر المحيط: " انكدرتْ: عن ابن عباس: تساقطت. وعنه أيضاً: تغيّرت، فلم يبقَ لها ضوء لزوالها عن أماكنها، من قولهم: ماء كَدِرٌ؛ أي: متغيّر"[65]. ففي كلام أبي حيان ما يمكّن من حملِ العبارة التي خطّأها أسعد داغر على الاستعارة المكنية[66]

---

[60] لعلّ ما مثّل به يُعَدّ من المجاز العقلي؛ لأنَّ من هذا المجاز إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول؛ نحو: عيشة راضية؛ أي: مرضيَّة وعكسه؛ مثل: سَيْلٌ مُفْعَمٌ. ونظير هذا ما جاء في مثاليه: كان المنزل عامراً؛ أي معموراً. وكانت حجرة مضيئة؛ أي: مضاءة. ومعلوم أنَّ المجاز المرسل يقع في اللفظ، والمجاز العقلي يقع في الإسناد. والأمثلة التي ساقها د. إميل هنا، هي من قبيل المجاز العقلي القائم على الإسناد. ولعل عبارة "تأسَّست المدرسة": مجاز عقلي، من قبيل إسناد الفعل إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لعلاقة؛ كقوله:

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيــــــــــــــــــــرَ كَرُّ الغداةِ ومَرُّ العَشِيّ

فإن إسناد الإشابة والإفناء إلى كرّ الغداة ومرور العشيّ إسناد إلى غير ما هو له؛ إذ المُشيبُ والمُفني في الحقيقة هو الله تعالى. وإسناد التأسيس إلى المدرسة هو إسناد غير حقيقي، إذ إنَّ المؤسس الحقيقي جهة مسؤولة تولّت التخطيط لهذا العمل والإشراف على تنفيذه. قد تكون العلاقة هنا السببية؛ كما في قولنا: بنى الأميرُ المدينةَ؛ أي: هو السبب في بنائها؛ لأنه هو الآمر بذلك. فيكون الإسناد في تأسست المدرسة مجازاً عقلياً علاقته السببية. أو أنَّ العبارة من قبيل قولنا: ربحت تجارة محمد. فالإسناد هنا مجاز عقلي، للملابسة أو العلاقة القائمة بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي. ينظر: أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ص٢٣٨ . وأحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص٣٥٠ وما بعدها. د. عيسى علي العاكوب وأ. علي سعيد الشتيوي: الكافي في علوم البلاغة: ص٥٣٣ وما بعدها وحفني ناصف وزملاؤه: كتاب قواعد اللغة العربية، ط١٣، ص ١٣٠.

[61] السابق: ص٦٨ . وينظر: د.مصطفى جواد : قل ولا تقل، ص١٠٨ .

[62] أسعد داغر : تذكرة الكاتب ، ص١١٣ .

[63] سورة التكوير: الآية ٢ .

[64] د.إميل يعقوب : معجم الخطأ والصواب في اللغة، ط١، ص٢٢٧ .

[65] أبو حيان: البحر المحيط: (٤٢٣/٨).

[66] كأن يقال: شُبِّه العيش بالماء. وبعد تناسي علاقة المشابهة بين المشبَّه والمشبَّه به وادّعاء أنَّ المشبَّه صار من أفراد المشبَّه به، أو من جنسه، أو أنهما اتحدا، استُعير الماء للعيش ثم حُذِف ودُلَّ عليه بشيء من لوازمه،

وكان من الأولى أن يلجأ د.إميل إلى المجاز؛ لأنه سعى ما وسعه الجُهْد إلى تضييق رقعة الأخطاء للتسهيل والتيسير على أبناء العربية، ورفع الحرج عن ألسنتهم وأقلامهم في كلمات وأساليب كثيرة خَطَّئوا فيها؛ بسبب التضييق الذي لجأ إليه كثير من المصحِّحين اللغويِّين.

وذهب بعضهم إلى تخطئة نحو: انتقدت الشاعر فلاناً، فردّ د.إميل يعقوب ذلك قائلاً: "ولكن يجوز أن نقول: انتقدت الشاعر فلاناً، على أساس المجاز ذي العلاقة الكلّيّة، فنحن نقصد بالشاعر جزءاً منه، وهو شعره"[67].

٧- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

من أمثلة استدلال المجمع بالمجاز: قبول الضبط الآخر لكلمة (منْطَقة)، وهو: مَنْطِقة. ورأى الدكتور عبد الرحمن تاج أن المَنطِقة - بفتح الميم وكسر الطاء- اسم مكان من النّطق[68]. وأصلها (منطق) زيدت عليه تاء التأنيث، وكلمة (منطق) تطلق على النُطْق، ومحل النُطْق. والنُطْق هو التلفظ بالكلمات أو هو حركة اللسان والفم بالحروف التي تتألف منها الكلمات، ويطلق أيضاً على التفكير، وهو حركة الذهن في المعاني؛ ولذلك قيل في تعريف الإنسان: إنه حيوان ناطق، ومعناه أنه يفكّر ويقدِرُ على استنباط الكلّيّات من الجزئيّات.

وهو "التكدر"، على سبيل الاستعارة المكنية الأصلية المطلقة. وإثبات بعض لوازم الماء وهو "التكدر" لـ "العيش" هو "القرينة". والاستعارة أصلية لأنّ المشبّه به أو المستعار -وهو الماء- اسم جامد. ومطلقة لأنها لم تصحب بشيء يناسب المشبّه أو المشبّه به. وفي "التكدر" تخييل؛ لأنّ قرينة المكنية استعارة تخييلية. (أمّا كونها استعارة فلأن لازمة المشبه به وهي "التكدر" استعيرت للمشبّه. وأمّا كونها تخييلية فلأن "التكدر" لما نقل واستعمل مع المشبّه خُيِّل للسامع أنّ المشبّه من جنس المشبه به أو أنهما اتحدا. وفي هذا ضرب من المبالغة. وهكذا نرى أن هذه العبارة مشتملة على صورة موحية معبّرة، تغري -بعد التماس وجه مجازي لها- بجواز استعمالها.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنّ المعجم الوسيط لم يورد معنى تكدّر عيشه أو معيشته في مادة الفعل المزيد "التكدر"، بل اكتفى بإيراد المعاني الآتية: أسرع وانصبّ وتناثر وهذا ما نصّ عليه أسعد داغر. ووافقه عليه د. إميل؛ إذ لم يسمع هذا المعنى لـ"التكدر"، كما في العبارة الشائعة "تكدر عيشه". ولكنّ أبا حيان -كما ذكرنا- صرّح في تفسيره عن ابن عباس أنّ من معاني "التكدر" أيضاً: تغير. ثم ساق في دَرْج كلامه عبارة "ماء كدر" التي يُستأنس بها في إثبات هذا المعنى للفعل المزيد "تكدر". على أن معنى التغيّر ورد في مجرد هذا الفعل وهو "كدر" وفي مزيده "تكدّر" (ينظر: المعجم الوسيط: كَدَرَ). وورود المعنى الشائع لـ"التكدر" في جذره "كدر" يُستأنس به أيضاً؛ لأنّ معاني الأفعال المزيدة قلما تخلو من معاني جذورها، أو تنسلخ عنها تماماً.

[67] السابق: ص٢٥٧ - ٢٥٨ .

[68] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة. (٢٠٩/١)، وعنوان مذكرة الدكتور عبد الرحمن تاج: "مَنطِقة - بفتح الميم- من النُطْق، لا منطَقة (بكسرها) من النِّطاق".

وإذا كانت كلمة (مَنْطِق) تدلّ بأصل وضعها على النُطْق والتفكير، فمن الممكن أن تدلّ بوساطة المجاز المرسل على المكان الذي يجري فيه النطق والتفكير والبحث والدرس بين أناس معنيِّين بشأن من الشؤون الحيويّة خاصّة بعد أن زيدت في آخرها التاء، وهي زيادة قياسيّة كما يراها مجمع اللغة العربيّة في القاهرة[69]. و تكثر المناطق التي يتعلّق البحث فيها بشأن من شؤون الحياة، وتتعدّد أنواعها بحسب خصائصها وطبيعة العمل فيها، ومن هنا يصحّ أن نقول مَنْطِقة – بفتح الميم وكسر الطاء– التعليم، منطقة البترول، منطقة التدريب العسكريّ.

ويقول الدكتور عبد الرحمن تاج موجزاً ذلك: "فتكون كلمة(مَنْطِق) – التي هي حقيقة في النُطْق والتفكير، والتي صارت بعد زيادة التاء منطقة– مستعملة بطريق المجاز المرسل، بعلاقة الحاليّة والمحليّة، في المكان الذي يجري فيه بين أهل الشأن نطقٌ وتفكير"[70].

كما وجد الدكتور تاج وجهاً من وجوه المجاز المرسل بنقل الكلمة من دلالتها الأصلية –وهي الحزام و نحوه مما يشدّ به الوسط، أو ثوب تلبسه المرأة وتَشُدُّ عليه بحزام في وسطها– إلى الدلالة على المكان المحدّد أو الرقعة المحدّدة بوساطة المجاز المرسل وبعلاقتي الإطلاق بعد التقييد، والمجاورة[71]. ويرجّح الدكتور تاج كون (مَنطقة – بفتح الميم وكسر الطاء– من النُطْق لا من النِطاق[72].

وبعد مناقشة مُذكِّرتي الدكتور عبد الرحمن تاج ومذكرة محمد خلف الله أحمد[73]، أجاز المجمع استعمال كل من الصورتين مِنْطَقة – بكسر الميم وفتح الطاء، ومَنطِقة– بفتح الميم

---

[69] مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤م): ص٥٨، وينظر أيضاً: مذكرة الدكتور عبد الرحمن تاج، في كتاب في أصول اللغة للمجمع، (١/ ٢١٠، ٢١٤-٢١٩).

[70] الدكتور عبد الرحمن تاج: مَنْطِقة – بفتح الميم لا مِنطَقة– بكسرها – من النُطْق، مجمع اللغة العربية في القاهرة، كتاب في أصول اللغة (١/ ٢١١).

[71] السابق: ص٢٠٨. فالمجاز الأول: تُنقل به كلمة " مِنْطَقة" من حزام المرأة العادي، الذي تشدّ به إزارها في وسطها، إلى مطلق حزام ماديّ أيضًا، يحيط بمطلق شيء، بعلاقة الإطلاق بعد التقييد.

والمجاز الثاني: تُنقل به الكلمة، من الحزام الماديّ الذي يحيط بالشيء، إلى مطلق حزام محيط؛ ليشمل الحزام الوهميّ أو المعنويّ، بعلاقة الإطلاق بعد التقييد أيضًا.

والمجاز الثالث: مجاز مرسل كذلك، تُنقل به الكلمة من الحزام المعنويّ الذي يحيط بالشيء؛ لتُطلق على الشيء نفسه، صاحب ذلك الحزام، بعلاقة المجاورة.

ويقول الدكتور تاج هذا التخريج لاستعمال الكلمة في الرقعة المحدودة من الأرض على طريقة المجاز المرسل، أصحّ من التخريج على أساس الاستعارة. لكنّه مع ذلك بعيد، ولا يخلو من العسر أو التعثّر.

[72] السابق: ص٢١٩.

[73] السابق:ص ٢٢٠-٢٢١.

وكسر الطاء- للتعبير عن المكان المحدَّد. ومن الأدلة البارزة التي جعلت قرار المجمع يسوِّغ هاتين الصورتين للكلمة للدلالة على المكان المحدَّد، علاقات المجاز المرسل[٧٤]، كما فصَّلها الدكتور عبد الرحمن تاج في مذكرته التي أشرنا إليها سابقاً.

ومن احتجاج المجمع بالمجاز القرار المتعلِّق بقولهم: "ترسَّم خُطا فلان"، فالوارد في المعجمات: ترسَّم الرسمَ: نظر إليه، وترسَّمتُ المنزلَ: تأمَّلتُ رَسْمَهُ وتفرَّسْتُهُ، وفيهما أيضاً: رسمت له كذا فارتسمه إذا امتثله، وأنا أرتسم مراسمك: لا أتخطَّاها.

غير أنَّ الشائع في الأساليب المعاصرة: ترسَّم فلان خطا فلان: تتبَّعها أو اقتفاها، وسار عليها. فهذا المعنى لم تشتمل عليه المعجمات. وبعد مذكِّرة رفعت إلى المؤتمر بشأن هذا المعنى، يرى صاحبها[٧٥] أن هذا المعنى المستحدث يمكن توجيهه بوساطة المجاز المرسل، لعلاقة السببية؛ إذ أُطلِقَ السبب وهو التَّرَسُّمُ والتَّأمُّل، وأُريد المسبَّب وهو المتابعة واقتفاء الأثر؛ لأنَّ إدامة النظر إلى الشيء والتأمُّل فيه يقودان إلى محاكاته واتباعه[٧٦]. وهذا من المواضع التي جاء فيها أسلوب شائع بالمجاز، دون تكلُّف، غير أن امتطاء مركب المجاز في توجيه أساليب أخرى شائعة لم يكن سلِساً في بعض المواطن، كما صرَّح بذلك د.عبد الرحمن تاج في مناقشة مِنْطَقَة ومَنْطِقَة[٧٧]. ويبدو أن المجمع أجاز المعنى المحدث حملاً على المجاز. فاستعار من تجمُّع الأشياء وتدوُّرها معنى تجمُّع الناس الذين (يلتقون) أو يدورون حول رأي واحد.

ومن المجاز أيضاً قرار إجازة" الجُلْطة وتجلَّط الدم ". فالجُلْطة – بالضم- هي الجُرْعة الخاثرة من اللَّبن الرائب، وقد توسَّع فيها المحدثون فأطلقوها على الجُرْعة من الدم إذا تخثَّر[٧٨]، بجامع السيولة وتشابه القِوام، أو شكل التكوين في كلٍّ من الدَّم واللَّبن والرائب، ثم استعاروا تجلُّط الدَّم بمعنى تخثَّر كاللَّبن.

---

[74] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة،ج١، ص٢٠٤.

[75] وهو الدكتور أحمد الحوفي، وعنوان بحثه: "ترسَّم فلان خطا فلان ". ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، أعدَّها وراجعها (محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م، ص٢١٧.

[76] وهو الدكتور أحمد الحَوْفيُّ، وعنوان بحثه: "ترسَّم فلان خطا فلان ". ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧م، ص٢١٧.

[77] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة، (٢١١/١).

[78] السابق: ص٢٠.

ومن قبيل المجاز المرسل إطلاق المحدثين "الأُخَان" على التبغ، وإطلاقهم "دخّـن" – بالتشديد – على إحراقه[79].

ومن المجاز المرسل أيضاً قول المحدثين "الفشل" بمعنى الخيبة. تقول العرب: فَـشِل الرجل فشلاً: كَسِل وضَعُفَ وتراخى وجَبُن عند حرب أو شدّة. والمحدثون يـستعملون فـشل بمعنى خاب، كأنهم يطلقون السّبب ويريدون المسبَّب[80].

وجاء في قرار إجازة "القهوة" بمعنى "المقهى": "يستعمل المحدثون القهوة في المكـان الذي تشرب فيه، وهو مجاز مرسل علاقته الحاليّة؛ كقولهم: نزلنا على ماء بنـي فـلان؛ أي: على بئرهم، والمؤمنون في رحمة الله؛ أي: في جنته، وهذا الاستعمال يغنينـا عـن كلمـة (المقهى) الثقيلة "[81].

٢- **التضمين**[82]:

أ- اليازجي (١٩٠٦م):

ومن العبارات التي خطّأها اليازجي ولم يقبل حملها على التضمين قولهم: شـكر لـه على إحسانه[83]، وشكر لإحسانه[84]، وشكر له لإحسانه[85]. والصواب عنده: شكره، وشكر لـه، وشكرت الله، وشكرت لله، وشكرت بالله وشكرت نعمة الله، وشكرت بها... وباللام أفـصح. وشكرت لله نعمته[86]..." وأمّا تعديته إلى المشكور به أو(النعمة) بعلى فيجوز علـى تـضمين

---

[79] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٢١.

[80] السابق: ص٢٤.

[81] السابق: ص٢٨.

[82] "التضمين في اللغة هو: إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته معاملتَهُ لتضمنه معناه واشتماله عليه". أو هو: "إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه ". ومن أمثلته في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿وما يفعلوا من خير فلن يُكفَروه﴾ سورة آل عمران :الآية ١١٥ .حيث ضُمِّن الفعل (كفر) معنى الفعل (حُرِم) فعُدِّي إلى مفعولين. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ط١، (٢/٧٦٢).

[83] سبب التخطئة: تعدية الفعل باللام و'على' معاً، وحقّه أن يُعدّى إلى المشكور له باللام، وإلى المشكور به مباشرة، نحو: شكرتُ لزيدٍ إحسانَهُ.هذا هو الأفصح –عنده– وهو يأخذ به. وإذا وجدت 'على' في التركيب يحمل على تضمين 'شكر' معنى 'حمِدَ'ولكن تحذف اللام. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، ط١، (٢/٧٦٢).

[84] والخطأ هنا: تعدية الفعل إلى المشكور به باللام، وحقّه أن يعدّى إليه مباشرة.

[85] والخطأ هنا: تعدية الفعل إلى معموليه باللام (تعدية غير مباشرة أو غير صريحة) ، وحقّه –كما ذكرنا– أن يعدّى إلى المشكور له باللام، وإلى المشكوربه أو النعمة مباشرة . وإذا استُعمِلت معه "على " حذفت اللام، وعُدّي إلى المشكور به أو النعمة بـ"على" وإلى المشكور له مباشرة .(بعكس استعماله مع اللام، تقول: شكرت لزيد إحسانَهُ – وشكرت زيداً على إحسانه).

[86] إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد (١/ ٣١ – ٣٢) .

الشكر معنى الحمد، وحينئذ تمتنع اللام، فتقول: شكرته على إحسانه، كما تقول: حمدتُهُ على إحسانه، للمطابقة بين الاستعمالين فتأمل"[87]. وتجدر الإشارة إلى أنّ التضمين لم يشغل حيّزاً يُذكر في تصحيحات اليازجي.

ب- د.مصطفى جواد (١٩٦٩م):

لا يميل الدكتور مصطفى جواد إلى التوسّع في التضمين. بدا ذلك من تعقيبه له على الفعل "وفّق". ففي مسألة: "قل: وفّقه الله للخير والإنجاح، ولا تقل: وفّقه الله إلى الخير والإنجاح". قال: "وذلك لأنّ وفّقه الله للشيء، معناه جعله وَفْقاً له؛ أي: موافقاً ومطابقاً له وملائماً، فهذا موضع اللام، لا موضع إلى. والقاعدة العامة في اللام وإلى، هي جواز أن توضع اللام في مكان إلى. ولا يجوز العكس؛ لأنّ المراد بوضع اللام موضع إلى، هو التخفيف، فإذا وضعت إلى موضع اللام، كان ذلك تطويلاً وتثقيلاً، فضلاً عن استعمال الحرف في غير معناه، يقال: دعاه إلى الطعام، ودعاه للطعام، وقدّم إليه هدية، وقدّم له هدية... وأهدى إليه وأهدى له. ويقال وفّقه الله للخير، ولا يقال: وفّقه إلى الخير، ويقال: نصح له، ولا يقال: نصح إليه... ووهب له مالاً، ولا يقال: وهب إليه..."[88].

ويختتم كلامه في هذه المسألة بردّ على قول مفترض، والمفترض هو "التضمين" فلو أنّ امرأ حمل هذه المسألة على التضمين، وذهب إلى جوازها، فالدكتور مصطفى يرد عليه بقوله:" والاحتجاج بالتضمين عند الشعور بالخطأ، هو حُجّة المخطئ المُقوية، لا حجّة الفصيح القويّة"[89]. ويفهم من هذا أنّ الدكتور مصطفى لا يتوسّع في الحمل على التضمين.

وبشيء من الإجمال نقول: إنّ الدكتور مصطفى لم يعول على التضمين والمجاز في مقاييسه المعتمدة في التخطئة والتصويب فلم نكد نعثر في كتابه المتسع[90] على مسألة احتكم فيها إلى التضمين أو المجاز لتصحيح خطأ شائع، ولدفع الحرج عن ألسنة أبناء العربية وأقلامهم، وهو مقصد حرص الدكتور مصطفى على مقاربته أو تحقيقه، كما صرّح بذلك في مقدمة كتابه وملاحقه وغير موطن منه. وإن كانت هناك مسائل رجع فيها إلى المجاز أو التضمين فهي قليلة إلى حد يجعلنا نذهب إلى مقاربة القول بأن الدكتور مصطفى ضيّق – في كتابه قل ولا تقل– مجال الحمل على التضمين والمجاز. فكان الغالب على معاييره الحمل

---

[87] السابق: الصفحة نفسها.

[88] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص١٢٦.

[89] السابق: الصفحة نفسها.

[90] بلغت صفحات كتابه "قل ولا تقل"، نحو ٣٠٠ صفحة.

على السماع، فالناظر في تحليلاته يجد نقولاً محتشدة مقتبسة من كتب اللغة[91] والأدب[92] والتاريخ [93] وغيرها.

ج- العدنانيّ (١٩٨١م):

استدلّ العدنانيّ بالتضمين في مواضع متفرّقة من معجميه. فأجاز -مثلاً- القول الشائع:سايَرَ فلاناً في الأمر وعليه،فعدّى الفعل (سايَرَ) بـ(في)و(على). ولم يتوقّف عند ما جاء في المعجمات؛ كقولهم: سايَرَه؛أي: سار معه وجاراه.

وخرّج العدنانيّ العبارة الشائعة السابقة، على تضمين الفعل (سايَرَ) معنى (وافَقَ). قال: "...نستطيع أن نُشرِب الفعل (ساير) معنى الفعل (وافَقَ)؛ لأنّ الذي يوافق إنساناً في رأيه أو عليه يعني أنه يجاريه فيه، فيصبح معنى الفعل (سايَرَه) متضمّناً معنى الفعل (وافَقَه)، فيحقّ لنا أن نعدّي الفعل الأول بحرفي الجر (في)و (على) كما عدّينا الفعل (وافَقَ) "[94].

وعملاً بمنهجه القائم على التيسير صرّح العدنانيّ بجواز تناوب حروف الجر، بشرط ألاّ يتغيّر معنى الفعل، قال العدنانيّ: "أوردت في المعجم قليلاً من الأفعال متلوّة بحروف جر خاصّة بها؛ ليتقيّد بها كبار كتّابنا وشعرائنا الذين... يرغبون في انتقاء الأفصح، بينما يجوز لمن يرضى بالفصيح... أن يضع(اللام) بدلاً من(إلى)، والباء بدلاً من(في)، و(على) بدلاً من (عن) إلخ... إذا كان معنى الفعل لا يتغيّر"[95].

فإحلال حرف جرّ محلّ آخر مرهون عند العدنانيّ بواحد من شرطين؛ أولهما: عدم تغيّر المعنى، والآخر: "إذا أُشرِب فعلٌ معنى فعل آخر لمناسبة بينهما"[96]، وهو التضمين.

وغير خافٍ أنّ العدنانيّ يرتضي تناوب حروف الجر مع عدم تغيّر المعنى، ويأخذ بالتضمين إذا رآه مسوّغاً لتخريج عبارة ذرّ قرنها أو لقيت ذيوعاً.

---

[91] المعجمات القديمة: كالصحاح، ومقاييس اللغة، وأساس البلاغة، والقاموس المحيط، واللّسان، والمصباح المنير، والتاج.

[92] كالكامل للمبرد، ونهج البلاغة وشرحه لابن أبي الحديد، وكليلة ودمنة لابن المقفع، والأغاني للأصبهاني، والعقد الفريد لابن عبد ربه، والمجازات النبويّة للشريف الرضيّ، وأمالي المرتضى...

[93] كمروج الذهب للمسعودي، وفتوح البلدان للبلاذريّ، وتاريخ الأمم والملوك للطبريّ، وتاريخ الأمم وتعاقب الهمم لابن مسكويه ....

[94] محمد العدنانيّ: معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، ص (٣٣٣-٣٣٤).

[95] محمد العدنانيّ: معجم الأخطاء الشائعة، ص٩.

[96] السابق: الصفحة نفسها.

د- صلاح الدين الزعبلاويّ (٢٠٠١م):

يرى الزعبلاويّ أن التضمين: "قد اشتهر أمره وأُنزل منزلة الأصل الذي لاخلاف فيه، وقد صحّحه أكثر الحذاق ولم يدفعوه، فجاء في استعمال كثير من الأئمة والعلماء المصنفين"[97]. وهو في هذا متّبع للزمخشريّ والشهاب الخفاجيّ والواحديّ والزبيديّ[98]. ويفهم من قوله عن التضمين: "ومثل هذا وذاك – أي: من أمثلة التضمين– ما لا يحصى"[99]، ميله إلى قياسيّته، وإن لم يصرّح بذلك. فقد سرد أمثلة كثيرة تؤكّد ما ذهب إليه. ومن ذلك ردُّه على أسعد داغر في تخطئته المتنبي عندما عدّى (قاس) بـ(إلى)، فحمل ذلك على الشذوذ.

قال المتنبي :

بِمَنْ أضربُ الأمثالَ أمْ مَنْ أقيسُهُ ... إليكَ وأهلُ الدّهرِ دونَكَ والدّهرُ

قال الزعبلاويّ: "أمّا أنّ هذه التعدية غير أصليّة في الفعل فهذا صحيح بلا ريب. إذ صحّحوا الكلام على تضمين الفعل معنى الضمّ والجمع، فأصبح المعنى: أم من أضمُّه إليك في القياس. وأما أنها شاذّة لا يعتدّ بها فلا أراه وجيهاً..."[100].

هـ – د.إميل يعقوب:

ذهب بعض اللغويين إلى أنّ الفعل "حَرَمَ" يتعدّى إلى مفعولين، فمن قال: حَرَمَهُ مِنْ حقِّه، أخطأ، والصواب عندهم: حَرَمَه حقَّهُ. قال د.إميل: "ولكن يجوز أن نضمّن الفعل (حرم) معنى الفعل (منع) فنعدّيه إلى مفعوله الأول مباشرة، وإلى مفعوله الثاني بحرف الجر(مِنْ)، فنقول: حرمه من حقّه، كما نقول: منعه من كذا"[101].

عوّل الدكتور إميل يعقوب على "التضمين" في معجمه، ورأى أنه من المعايير التي تغني اللُّغة وترفع العُسْر عن أقلام أبنائها وألسنتهم. ولكنه لا يوافق على الأخذ بالتضمين على إطلاقه، ويرى أنّ الشروط التي اتخذها مجمع اللغة العربية في القاهرة للتضمين مناسبة، وهي ثلاثة: تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة، وملاءمة الذوق العربي[102].

---

97 السابق: ص(٢٥١/٢٥٢).

98 السابق.

99 السابق.

100 السابق.

101 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١١٤، وينظر: المعجم الوسيط: منَعَ.

102 د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة (ط١)، ص٥٣.

و- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

واحتجّ المجمع بالتضمين في إجازة قول الكتّاب: عاش الأحداثَ، ونحو ذلك. فرأى أن الفعل (عاش) ضُمِّن معنى (لابس) أو(عاصر)، وأنّ هذا التعبير يقال لمن عاصر الأحداث سواء أشارك فيها أم لم يشارك"[103].

كما وجّه المجمع القول الشائع: "ركّز على كذا "على أن التركيز مصدراً لـ(ركّز) يعني أن التثبيت أو التجميع واقع"على"الشيء، فيمكن أن يحمل التعبير على التضمين، فيعدى "ركّز"بـ(على)على معنى"في"، كما حدث التضمين العكسي في قوله تعالى:﴿ ولأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[104]؛ أي: عليها "[105].

وقبل مجلس المجمع قرار لجنة الألفاظ والأساليب، بإجازة تعدية الفعل "احتاج" بنفسه، وعبارة القاموس: احتاج إليه. وخُرِّجت هذه التعدية على تضمين "احتاج" معنى "طلب" [106]. كما أُجيزَ عندهم: "أجاب على السؤال" بتعدية الفعل "أجاب" بـ"على " بدلاً من "عن "، اعتماداً على تضمين "أجاب" معنى " ردّ"، و"ردّ" يتعدى بـ"على "[107]. وعدّوا الفعل "جاب" بحرف " في"؛ كما في العبارة الشائعة: "يجوب في البلاد ببضاعته"، اعتماداً على تضمين "جاب" معنى "طاف" أو" سار"[108]. وأجازوا وقوع "لو" بعد "حبذا"؛ نحو: "حبذا لو اتّحد المصريّون"، وخرّجوه على أنّ حبّذا- أصلاً- للمدح الخالص، ولكنّها – هنا – مُشْرَبَةٌ معنى التّمنّي، وعلى هذا يجوز وقوع "لو" المصدرية بعدها"[109].

ولعلّ أبرز أصل عوّل عليه المجمع في معظم قراراته هو التماس- ما أمكن من الأدلة[110]- لتسويغ الشائع؛ وإنّ حمَلَهُ هذا المبدأ على أن يأخذ بشِبْهِ الدليل، أو شُبَيْهِهِ، أو رائحته، أو بالشواهد القليلة، أو النادرة .

---

[103] السابق: ص١٢١.

[104] سورة طه: الآية: ٧١.

[105] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – ١٩٨٧م)، ص٢٥٣.

[106] السابق: ص٧٩.

[107] السابق: ص٧٤.

[108] السابق: ص٧٦.

[109] السابق: ص ٨١.

[110] على اختلاف أحوالها، لا فرق بين أن تكون قليلة، أو نادرة، أو مؤوّلة بتكلف، أو مقيسة قياساً ضعيفاً، أو محمولة - بشيء من المشقّة- على المجاز أو التضمين، أو معزوّة إلى عالم واحد أو عدد قليل من العلماء، أو قائمة على رأي مرجوح...الخ.

فالذّائع عن الشائع من المفردات والتراكيب، والدلالات، من أبرز الأسس التي بنيت عليها قرارات مجمعيّة كثيرة، إن لم يكن أبرزها. وقد يضاف إلى الشيوع دوافع أخرى كالحاجة وكثرة الاستعمال، والضرورة الملحّة وكلّها أسباب تدور – في النّهاية- في فلك الذّيوع أو تقاربه.

٣- الأمثال:

أ- في القديم:

١-الزُّبيديّ(٣٧٩)هـ:

احتجّ الزُّبيديّ في كتابه لحن العامة بالأمثال العربية، في تصحيحاته اللغويّة، في اثني عشر موضعاً. منها: تصحيحه خطأ عامة أهل الأندلس في قولهم لضرب من الشجر: دَفْلَة، مستدلاً بقول العرب: "هو أمَرُّ من الدِّفْلى وأحْلى من العسل"[111]، وقال: "الألف – يريد: في الدِّفْلى- للتأنيث"[112].

وفي جمع " الفَرْو " يقول عوام الأندلس: " أَفْرِية ". قال الزبيدي: " وذلك خطأ؛ لأنّ أَفْعِلة لا يأتي جمعاً لفَعْل، ولا لأمثاله من الثلاثي. والصواب: أَفْرٍ، وفِراء، مثل: دَلْو و أَدْلٍ ودِلاء... ويقال: افتريت فرواً أي: لبسته... والفِراء –هنا– جمع الفَرَا، وهو حمار الوحش... ويقال: فَرَأ وفَرَاء – بالقصر والمدّ – ومن أمثال العرب: كلُّ الصَّيْد في جوف الفَرا "[113]. ونلحظ –هنا– استدلال الزُّبيديّ بالمثل، لضبط الكلمة ضبطاً صحيحاً.

ومن استناد الزُّبيدي إلى الأمثال في تصحيحاته اللغويّة، ما جاء في الردّ على خطأ العامّة في قولهم: "كَنْف" وصوابه: كِنْف. فهم يطلقونه على الوعاء الذي يحمل فيه المسافر متاعه؛ لأنه يكنف ما فيه، يجمعه ويحفظه. قال الزُّبيديّ: "وقال للكِنْف أيضاً: قِلْع. وفي بعض الأمثال: شحمتي في قِلْعي"[114]. وهنا اعتمد الزُّبيديّ على المثل لتأكيد المرادف للكلمة التي شاع الخطأ فيها. وظاهر أنّ الزُّبيديّ كان يستدل بالأمثال لتوضيح المعاني، أو لتصحيح الضبط، أو لبيان مرادف.

---

[111] الميدانيّ: مجمع الأمثال: (٢٣٨/١) و(٢٨٤/٢).

[112] الزُّبيدي: لحن العامة، ص ١٠١. وفي مختار الصحاح (مادة: دفل): " الدِّفْلى: نبت مرٌّ يكون واحداً وجمعاً، ينوّن ولا ينوّن. فمن جعل ألفه للإلحاق نوّنه في النكرة، ومن جعلها للتأنيث لم ينوّنه ".

[113] الزبيدي: لحن العامة، ص٦٢- ٦٤ . وينظر: الميداني: مجمع الأمثال: (٨٢/٢). وفي المعجم الوسيط: "(فَرَأ) الفرأ: حمار الوحش. يقال في مثل: كلّ الصَّيْد في جوف الفرا، بتسهيل الهمزة، كلُّه دونه. يضرب لمن يَفْضُل على أقوام، ولما يُغني عن غيره. الجمع: فِراء، وأفْراء".

[114] الزُّبيدي: لحن العامة، ص١١٨. وينظر: مجمع الأمثال (٣٧٨/١)، وفيه: أي زادي في وعائي..

٢- الحريريّ(٥١٦)هـ:

احتجّ الحريريّ بالأمثال في بيان الفرق المعنويّ بين الرّفْه، والرّفَة. قال: " واشتقاق لفظ الرّفاهيَة من الرِّفْه، وهو أن تورد الإبل كلّما شاءت كلّ يوم، فكأنّما قصدوا بها التوسّع، فأمّا الرُّفَيْهَة فهي أصل لفظة "الرّفَة" التي هي دُقاق التّبن في لغة من قالها بتخفيف الفاء، فهي تجري مجرى شَفَة التي أصلها شَفَهة، وقد حُذفت إحدى الهائين منها، بدليل تصغيرها على شُفَيْهة. ويقال في المثل: فلان أغنى من التُّفَّة عن الرُّفَّة[115].

وردّ الحريري قولهم: كلمت فلاناً فاختلط، أي: اختلّ رأيه وثار غضبه، ووجه القول عنده: فاحتلط – بالحاء المغفلة – لاشتقاقه من الاحتلاط، وهو الغضب، ودليله على ذلك المثل المضروب: أول العِيّ الاحتلاط، واسوأ القول الإفراط[116]. واحتج الحريري بالأمثال في نحو ستة عشر موضعاً من كتابة درّة الغوّاص في أوهام الخواص[117].

ب- في العصر الحديث:

١- محمد علي النجّار:

وصحّح محمد علي النجّار العبارة الشائعة: "لم يبق ولا درهم، لا أعطيك ولا كتاباً "، اعتماداً على أمثال تمثّلت بها امرأة كنانيّة في حوار دار بينها وبين معاوية بن أبي سفيان، قالت هذه المرأة مفضّلة عليّاً على معاوية: "ماء ولا كصداء، ومرعى ولا كالسعدان، وفتى ولا كمالك". قال النجّار: "إني بعد هذا ركنت إلى تخريج الأسلوب وتصحيحه "، وقدّر في المثال الأول: لم يبق عنده دينار ولا درهم، وفي المثال الثاني: لا أعطيك عدداً من الكتب ولا كتاباً، ثم قال: فيقدّر في كل تركيب ما يناسبه ويوائمه "[118]. ولم يكن استدلال النجّار بالأمثال واسعاً.

٢- محمد العدناني (١٩٨١)م:

ويقترح محمد العدنانيّ التصرف في الأمثال، وألا تُحكى كما سُمعت. على أن الأمثال- على حدّ قوله- أجمع أئمة اللغة على وجوب ضربها كما تفوّه بها الذين قالوها أول مرّة. ولكن ينكر ذلك بعبارة فيها قسوة على أولئك الذين أخذت عنهم اللغة، فكانوا منبعاً لها

---

115 الحريري: درة الغواص، ص٢١٧ . وفي الدرة (بتحقيق بشّار بكّور)، ص٢٦١: "فلان أغنى عن فلان من التُّفَّة عن الرُّفَّة". والمراد بالتُّفَّة عناق الأرض؛ لأنها تقتات اللحم وتستغني عن دُقاق التبن. وقد شدّد بعضهم الفاء من التُّفّة، وجعل أصلها التُّفَّة".

116 الحريري: درة الغواص، ص٢٢٨.

117 السابق: ٣١٢.

118 محمد علي النجار: لغويات: مجلة الأزهر، المجلد ١٧، الجزء٨، ص٣٦٢-٣٦٤. قال: "انظر في هذه الرواية صبح الأعشى جـ١ص١٥٩وما بعدها ".

وحجّة. قال: "وأنا أقترح ألاّ نتقيّد بما تفوّه به ذلك البدويّ الأميّ – يقصد المثل المشهور: مكره أخاك لا بطل – ونقول: "مكره أخوك لا بطل "، كما يرى أنّ لنا أن نتصرف في المثل القائل: "الصيفَ ضيعتِ اللبنَ "، فنغيّر صيغته بحسب السياق. فلو خاطبْنا به جيشاً منهزماً – مثلاً – لقلنا: "في الصيفِ ضيّعتم اللبن ".

والمعروف عند أهل اللغة أنّ الأمثال تُحكى كما سُمعت ولا يُتصرّف فيها. ولم يعوّل العدناني على الأمثال كثيراً.

٣– صلاح الدين الزّعبلاويّ (٢٠٠١م):

ومن استدلال الزّعبلاويّ بالأمثال ما جاء في مادة(المَفْصِل والمِفْصَل). المِفْصَل – بكسر الميم وفتح الصاد– اسم آلة، كمِبْرَد، وقالوا للّسان: مِفْصَل، لأنّ به فَصْلَ الخطاب، ونقل الزّعبلاويّ قول الزمخشري: "ربّ كلام بالمِفْصَل أشدُّ من كلام المَفْصَل". والمَفْصِل – بفتح الميم وكسر الصاد كوزن مَجْلِس– اسم مكان للفَصْل، ومنه المثل: إنك لَتكثرُ الحزَّ وتخطئ المَفْصِلَ، وبه يدعى مُلتقى العظمين في الجسد. ومن الأوهام الشائعة الخلط بين الوزنين، مع اختلاف وجه الاستعمال[119]. ونشير هنا إلى أنّ الزعبلاوي اكتفى في هذا الموضع بالاستدلال بالمثل، مع التمييز بين الدلالات من خلال السياق. ولم يكن استدلاله بالأمثال واسعاً.

٤– د. إميل يعقوب:

خطّأ بعض اللّغويين من يقول: فلان أحمقُ مَنْ رأيت ، بحجّة أن كلّ اسم الوصف منه على وزن أفعل لا يصاغ منه أفعل التفضيل إلا بـ(أشد) أو (أكثر)، فردّ د.إميل هذه التخطئة مستدِلاً ببعض أمثال العرب، كقولهم: أحمقُ من هَبَنَّقَة، وأحمقُ من شَرَنْبَث، وأحمق من بَيْهس. ولم يُتبِع احتجاجه بالأمثال بأدلّة أخرى.[120] وفي باب (قد لا): احتجّ بمثَلين أيضاً هما: قد لا يأتي بي الجمل، وقد لا تَعدَمُ الحسناءُ ذاماً[121]. والمعتمد عند اللغويين –كما ذكرنا– حكاية الأمثال كما سمعت، فلها خصوصيتها. ولعلّ الأولَى عدم القياس عليها؛ لأنّها سماعيّة لا ضابط لها، ولم يكن اعتماد د. إميل على الأمثال متّسعًا.

---

[119] السابق: ص٩٦.

[120] السابق: ص١٢٠.

[121] السابق: ص٢١٨.

٤- الشيوع والتطور الدلالي[122]:

أ- ابن السكيت(٢٤٤)هـ:

أنكر ابن السكيت – في المستوى الدلالي– على العامة بعض المفردات، التي إن حُمِلَت على المجاز كان لها وجه في العربية؛ كقولهم: أكلنا خبز مَلَّة[123]، وخرجنا نتنزه[124]،

---

[122] ويبدو أنه من المستحسن أن تقيّد الضرورة وألا تبقى معتمدة على الحسّ اللغويّ للباحثين، فكثيراً ما نقرأ في القرارات المجمعيّة المصطلحات الآتية: "الشائعة"، و"عند الحاجة" و"كثرة الاستعمال"، و"عند الضرورة"، و"كثرة تجيز قياسه"، و"ملائمة التضمين للذوق العربي"، و"كثير كثرة ظاهرة"، ولا نكاد نجد في المذكّرات والبحوث التي بُنِيَت عليها قرارات مجمعيّة قيوداً أو ضوابط تحدّد مدلولات هذه المفردات أو المقصود منها. كأن تحدّد بأعداد معيّنة وبمستويات لغوية محدّدة مثلاً.

مسألتا الشيوع والضرورة:

من ينعم النظر في كثير من قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة يجد أنّ الشيوع، والضرورة، وكثرة الاستعمال، وما دار في فلكها من المصطلحات فاشية فشوّاً ظاهراً، ولن نطيل في الحديث عن أثرها في القرارات المجمعيّة فهناك قرارات كثيرة غُيِّرت بدافع الضرورة والذّيوع والحاجة ونحوها، والمستخلَص من ذلك أن هذا العامل المؤثّر في القرارات، ينبغي أن يدرس دراسة منهجيّة علميّة قائمة على أسس وأصول أرساها المتخصّصون في هذا المجال. سواء أكان ذلك في علم الإحصاء أم في التربية أم في تعليم اللغات أم في دراسة الظواهر الاجتماعيّة.

ودراسة الشائع أو الأساسي، أو ما شئنا من مصطلحات مقاربة لذلك، معروفة ومنتشرة ولها مناهجها. فهناك دراسة للشائع من الأخطاء في النحو والإملاء والصرف والتعبير بنوعيه الشفهي والكتابي، في مرحلة تعليميّة معيّنة وفي بلد معين، وهناك دراسات للمفردات الشائعة، وهناك دراسات للمفردات المعجمية اللازمة لمرحلة تعليمية معينة ... إلخ بحسب ما تقتضيه أهداف الدراسة وضوابطها إلى آخر ما هنالك من أمثلة يضيق المجال عن استقصائها ويكفي في هذا المقام الإشارة إليها أو الإحالة إلى بعضها، فإذا أقمنا بحوثنا اللغوية والقرارات المجمعيّة على نتائج هذه الدراسات المنهجية تأتي القرارات رصينة، علمية، وظيفية كما يقول أهل التربية. وبذا نحفظ كثيراً من أصول اللغة وقواعدها الكلية من الاضطرابات والاهتزاز، بل الإلغاء والتغيير. فكم من قرار مجمعيّ نادى بتجاوز قيود وضوابط وضعها النحاة أو الصرفيون وشكّلت أسس دراسة العربية عبر قرون، وبغير هذا المنهج ستبقى القرارات المجمعيّة المبنيّة على الضرورة أو الحاجة أو الشيوع قائمة على أرض افتراضيّة هشّة، ليس لها سند من العلم، بل هي مجموعة إحساسات وتلمّسات تقود أصحابها إلى الوهم والاحتمالات التي فيها ما لا يخفى من الإيذاء للّغة، في أصولها وقواعدها، وفي تراكيبها وأساليبها، وثروتها المصطلحية والمعجمية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك دراسات تربوية كثيرة لرصد الأخطاء الشائعة والمباحث الوظيفية في معظم علوم اللغة العربية، قام بها طلاب الدراسات العليا، وغيرهم من الهيئات واللجان التابعة لوزارات التربية في الأقطار العربية، فتحسن الاستفادة منها على نطاق واسع في بناء القرارات المجمعيّة اللغويّة المتنوّعة المجالات (في اللغة، والمصطلح، والتعريب، والترجمة...إلخ).

[123] ابن السكيت: إصلاح المنطق، ص ٣١٤.

ونحو ذلك. على أنه في الوقت نفسه نقل تطور الدلالة لبعض المفردات، كالتيمم[125]، والمسافة[126].

فالتطور الدلاليّ الذي وقع في لغة الفصحاء سائغ عنده، ولكنه مردود إذا جاء من عامّة زمانه. فكأنه يرى أن التطور الدلاليّ سماعيّ غير مقيس، وفي هذا ما لا يخفى من عَنَت وتضييق للغة.

ب- ابن قتيبة(٢٧٦)هـ:

رأى ابن قتيبة أنّ قول الناس: "أطْعَمَنا مَلّةً" غلط، وصحّته أنّ (المَلّة) موضع الخبزة. والصواب – عنده- أن يقال: "أطْعَمَنا خُبْزَ مَلّة"[127]. ولا يخفى أنّ العبارة يمكن أن تُحمل على المجاز. ولم يوافق بعض اللّغويّين (كابن السكيت مثلاً) في تخطئتهم قول الناس: "خرجنا نتنزّه"[128]، إذا خرجوا إلى البساتين، وذهب إلى أن حجّة المخطّئين ليست صحيحة، فهم يرون أنّ معنى (التنزّه) هو التباعد عن الماء والرّيف، ويعقّب على ذلك بقوله: "وليس هذا عندي غلطاً؛ لأن البساتين في كل مصرٍ وفي كل بلد إنما تكون خارج المصرِ؛ فإذا أراد الرجل أن يأتيها فقد أراد أن يتنزّه؛ أي: يبعد عن المنازل والبيوت، ثم كثُر هذا واستعمل حتى صارت النزهة القعود في الخُضَر والجِنان "[129].

فكما صوّب " خرجنا نتنزه " كان من الأَوْلى أن يصوب "أطْعَمَنا ملّة "؛ لأن علاقة المجاز في هذه العبارة ظاهرة. ويشار – هنا- إلى أنّ ابن قتيبة أخذ بالمجاز والتطوّر الدلاليّ في مواضع متعدّدة من كتابه.

ج- محمد العدنانيّ (١٩٨١)م:

عندما يتّسع ذيوع كلمة نرى العدنانيّ يؤيّد هذا الذُّيوع ويصحّحه، وإن لم يكن له سند. يتجلّى ذلك في مناقشته كلمة (الكفء) بمعنى: القوي القادر على تصريف العمل.

قال العدنانيّ: "لم أعثر على كلمة الكفء في المعجمات إلا بمعنى: النظير والمساوي... ولم يقرّ مجمع القاهرة استعمال الكفء بمعنى القويّ القادر، وخطّأ إبراهيم السامرائيّ من يقول: فلان كفء لملء هذا المنصب الكبير، ولكنّني أقترح على مجمع القاهرة

---

124 السابق: ص ٣١٤.

125 السابق: ص ٣١٥.

126 السابق: ص ٣١٥.

127 ابن قتيبة: أدب الكاتب، ص٣٧- ٣٨.

128 السابق: ص٣٧- ٣٩.

129 السابق: ص٣٨- ٣٩.

أو المجامع الثلاثة الشقيقة، الموافقة على استعمال الكفء بمعنى القويّ القادر على تصريف الأمور؛ لأنّ جلّ أدباء العرب يستعملونها، حتى ظنّها (المعجم) الوسيط صحيحة "[130].

ووافق العدناني المعجم الوسيط في إجازته كلمة (هيئة) بمعنى لجنة أو جماعة؛ كقولنا: الهيئة الإدارية. واقترح على مجامع اللغة أن تقرّ هذا التطور الدلالي أو المعنى المحدث لكلمة(هيئة)، فأصل معناها: الشكل أو الصورة[131]. ولكن شاع في التعبير المعاصر استعمال هذه الكلمة بمعنى(هيئة) أو(لجنة).

د- صلاح الدين الزعبلاويّ (٢٠٠١م):

بسط الزعبلاوي القول في تصحيح كلمة(الكفء) بمعنى(الجدير والصالح والأهل) للاضطلاع بأمر ما. وعوّل في مناقشته على التطور الدلاليّ الذي طرأ على هذه الكلمة. فـ(الكفء) في أصل الوضع: النظير أو المماثل والمصدر منه(الكفاءة). فقد قالوا في النكاح: فلان كفء لفلانة إذا كان مساوياً لها. ثم تدرجّوا في هذا المعنى وعمّموه، فقال ابن منظور- كما نقله الزعبلاويّ-: "فلان كفء لفلانة إذا كان يصلح بعلاً لها، وبذا أصبحت(الكفاءة) تعني صلاح الرجل للمرأة وجدارته بها "[132]. ثم انتقلت هذه الكلمة للاستعمال في مجال المدح والإطراء، لا في الذّم. ونقل قول الزمخشريّ في(الأساس): "وهم أَكْفَاءُ كِرام". ثم قال الزعبلاويّ: "فهذا وجه "، يريد: هذا وجه من المعنى اكتسبته الكلمة - بتوسعة- الدلالة وتعميمها. وتتدرج الكلمة في دلالتها عبوراً في رحاب المجاز ويكاد يختفي المعنى الأصلي لها، وكأنها لفظة جديدة مختلفة عما كانت عليه بعد أن اكتسبت دلالة جديدة، يتجلّى ذلك في قول أبي نواس:

والخَمْرُ قد يشربُها مَعْشَرٌ ... ليسوا إذا عُدُّوا بأكفائها

قال الزّعبلاويّ: "فهو قد تصوّر المكافأة بين الخمر وشاربها على وجه من المجاز أصبحت به وجهة المعنى: أنّهم ليسوا أهلاً لشربها "[133]. ولا أثر لمعنى المماثلة أو المشابهة في هذا السياق. ونقل الزعبلاوي قولاً لابن المقفع وردت فيه كلمة (الكفاءة) بمعنى (الجدارة والقدرة) لا بمعنى (المماثلة والتساوي). قال ابن المقفع: "...وإن الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه، ثم قرّبه وأدناه لما يعلم عنده من الغنى والكفاءة "[134]. وبيّن الزعبلاوي أن الكلمات

---

[130] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة،ص٥٨١-٥٨٢ وتنظر: مادة أكفاء في معجم الأخطاء الشائعة(للعدناني).

[131] السابق: ص٧٠٧.

[132] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٥٣-٢٥٥.

[133] السابق: ص٢٥٤.

[134] السابق.

تكتسب دلالات جديدة، ولكل دلالة سمتها وطابعها، وسياقها الذي تصلح له، فلا يصح بعد ذلك الخلط بين الدلالات المكتسبة التي تعاقبت على الكلمة، ولا يستقيم إحلال دلالة مكان أخرى- في الاستعمال- دون النظر إلى طبائع المعاني التي أشربتها الكلمة عبر مدارج التطور الدلالي.

والأخذ بظاهر اللفظ، وإغفال التغيرات المعنوية للكلمة، وعدم النظر إلى خصائص هذه التغيرات وإيحاءاتها يؤدي إلى اضطراب الأحكام في التصحيح اللغوي، ولو أُخذت هذه المسألة بالاعتبار لتخففنا كثيراً من مؤونة الجدل المضني وعَنَت الخلاف في التصويبات. قال الزعبلاوي: "فللكلم خصائص تتميز بها من أشباهها وتقلبات تبدو بها سماتها وطوابعها... وإذا كانت (الكفاءة) بمنزلة (التساوي والمماثلة) فلا يستلزم ذلك جواز وضع كلٍّ منهما مكانها كيف كان الحال... ولا عذر للغويّ حين يقطع بفساد استعمال وجه إذا أخذ بظاهر النصّ بلا تأمُّل أو نظر. فقد ينحرف المعنى عن الأصل، فيرد إليه حَمْلاً على مألوف غير منكور، ولا يغني البحث في المعاجم إذا لم تتوله رُؤية صادقة ونَظَرٌ بعيد. و إلاّ كانت التخطئة والتصويب ضَرْباً من التَحَذْلُق ليس وراءه محصولٌ "[135].

واللُّغة في تجدُّد مستمرّ، والألفاظ كالأحياء تمرّ بأطوار متعاقبة، تكتسب من خلالها معاني جديدة، لم تكن تدلّ عليها في أصل وضعها. قال الزّعبلاويّ: "وأنت لو تدبّرت معاني الكلمة في لغة من اللُّغات ألفيتها في تبدُّل وتجدُّد وتدرّج على توالي الاستعمال"[136]... وينقل أمثلة من كشاف الزّمخشريّ وغيره توضّح ذلك، فكلمة - (تعال) - مثلاً- كانت تدلّ في معناها الأصليّ على معنى خاص ينحصر في طلب المجيء إلى علوٍّ، لكنها صارت أعمّ من ذلك في الاستعمال، فانتقلت من الخاصّ إلى العام"[137]. وبالاعتماد على التطوّر الدلاليّ وسياق الحال في استجلاء المعاني واستشفافها، يندفع ما قد يتبدّى من الاستهجان في استعمال بعض الألفاظ في سياقات وصور مستغربة أول وَهْلة؛ ولكن سرعان ما يزول الاستغراب؛ بالنظر إلى تجدُّد المراد في المفردات بعد إشرابها دلالات جديدة، جعلتها تبدو كأنَّها منحرفة عن أصولها الأولى"[138]. ولا يوافق الزعبلاوي بعض المحقّقين الذين يتعلّقون بظاهر النّص المُدْرَج في المعاجم[139]؛ لأنّ ذلك يخالف طبيعة اللُّغة وسنن تطوّرها: "فجمود اللُّغة في اللفظ هذا الجمودَ الذي عَلِقَ به كثير من المحدثين، مخالفٌ لجوهر اللغة، وطبيعة رسالتها وسُنَّة ارتقائها

---

[135] السابق: ص٢٥٤-٢٥٥.

[136] السابق: ص٢٦.

[137] السابق.

[138] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٤-٢٥.

[139] السابق: ص٢٦.

وكنه التعبير بها "[140]. ولذلك كله نرى الزعبلاوي يأخذ بالتطور الدلالي ويحكّمه في التخطئة والتصويب، ويركَنُ إليه في مواطن متعددة من كتابه. قال: "وقد عمَدْنا إلى إقرار طائفة من الألفاظ على هذا الاعتبار"[141].

هـ- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

ومن المفردات التي قبل المجمع التوسّع في دلالتها، "الغيرية" التي عرّفها المتقدمون مضادّة لكلمة العينيّة، وهو أن يكون كل من الشيئين خلاف الآخر، ويستعملها المحدثون اليوم مضادة للأنانية، فتكون معنى من معاني الإيثار[142].

و"الشقيّ" ضد "السعيد". والمحدثون يطلقون هذه الكلمة على اللصّ وقاطع الطريق أيضاً. أقرّ المجلس هذا الاستعمال على أن يزاد في شرحه ما يدلّ على المعنى المطلوب[143].

و"أمّ" الرجل المكان: قصده، والمسموع اليوم من المحدثين أنّهم يقولون: أمّمَ الشيءَ جعله مِلْكاً (مثلّثة الميم) للأمة[144]. وتصنيع الشيء تزيينه وتحسينه بالصناعة، والمحدثون يريدون بالتصنيع معنى جديداً، وهو جعل الأمّة صناعيّة بالوسائل الاقتصاديّة[145].

والمعنى القديم كـ"ركَزَ" الرمح وغيره: غرَزَهُ في الأرض. والمحدثون يطلقون التركيز على التكثيف والتجميع، فيقولون: ركّز اللّبن ونحوه: كثّفه، وركّز فكره في كذا: حصره..[146].

ومثل ذلك: أعدم المجرم. يقول المحدثون: أعدم الجلاد المجرم: شنقه، والمسموع عن العرب أعْدَمَ الرَّجُلُ: افتقر، وأعدم فلاناً: منعه، وأعْدَمَ اللهُ فلاناً الشيءَ: جعله عادماً له[147]. أو: أفقَدَهُ إيّاه.

وهناك مجموعة من الكلمات أقرّها المجمع وهي من باب التوسّع في الدلالة (تعميماً أو تخصيصاً أو تطوّراً). كالتقاليد جمع تقليد، للسنن الموروثة والعُرْف المتناقل. والقِيَم، كقولنا

---

140 السابق: ص٢٦.

141 السابق: ص٢٥.

142 مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤- ١٩٨٧ م)، ص٣٠.

143 السابق: ص٣١.

144 السابق: ص٣٢.

145 السابق: ص٣٤.

146 مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ - ١٩٨٧ م): ص٣٥.

147 السابق: ص٣٦.

كتاب قيّم ومقالة قيمة؛ أي: له ولها قيمة، والقيّم - قديماً - هو زوج المرأة، ومتولّي الأمر. والقيّمة: الديانة المستقيمة. و"الثقافة" مصدر: ثقف، بمعنى صار حاذقاً والمحدثون يستعملونها اسماً من التثقيف، وهو التعليم والتهذيب. وقولهم: "ينقصه كذا، بمعنى يعوزه، و" المقاولة" أطلقها المحدثون على عملية يتعهّد فيها طرف بتنفيذ مشروع... و"الإخراج بإظهار الرّواية بالوسائل الفنيّة على المسرح أو الشاشة. والمُخْرِج" و"الرّصيف "، و"الجرْد". و"التصفية" من صفّى الماء تصفية: نقّاه. وقد استعار المحدثون التصفية لتنقيح الحساب، وتحرير الدّين، وحلّ الشركة وتأدية ديونها، وتفريق ما بقي من أموالها على أصحابها وهي ترجمة لكلمة liquidation في الفرنسية والإنجليزية[148].

وكذا "السّباكة" و" السبّاك"، فأصل "سبك" الفضّة ونحوها: أذابها وأفرغها في قالب. وقد توسّع المحدثون في هذا المعنى، فأطلقوا "السّبك" على معالجة المعادن المختلفة بقطعها ووصلها وإصلاحها، واشتقّوا منها: السّباكة للحرفة، والسّبّاك للصانع[149].

و"الجسر": ما يعبر عليه كالقنْطَرة ونحوها، وقد توسّع فيه المحدثون فأطلقوه على: ضفة الترعة، وعلى الحدّ الفاصل بين أرضين[150].

و"الشّهيّة" مؤنث الشهيّ، والشهيّ: المشتهى، والشهوان. يقال: رجل شهيّ أو شهوان، وشيء شهيّ، أي لذيذ. والمحدثون يستعملون الشهية بمعنى الشهوة ويخصّصونها للرغبة في الطعام. أمّا "الشهوة" – وهي حركة النفس طلباً للملائم – فقلّما تستعمل في هذا المعنى، ورأى مجلس المجمع أنّ قولنا: فلان عنده شهيّة لكذا، أي: نفس مشتهية،على تقدير موصوف محذوف[151].

و"الجرْد" – بالفتح – : بقية المال. والمولّدون يستعملونه في إحصاء ما في المخزن أو الحانوت من البضائع وقيمها[152].

وعندما شاعت كلمة "المظاهرة" بمعناها المعاصر[153]، ولم تكن تحمل في القديم هذه الدلالة المحدثة قبلها المجمع بحجّة الشّيوع وصعوبة العدول عنها[154].

---

[148] مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجْمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ – ١٩٨٧م): ص٥٠ . وردت الكلمات التي قبل المجمع وتطورها الدلالي في الصفحات: ٣٦–٥٠.

[149] السابق: ص٥١.

[150] السابق: ص٥٩.

[151] السابق: (ص١٩٣٤– ١٩٨٧م): ص٣٧.

[152] السابق: ص٤٩.

[153] وهو إعلان رأي، أو إظهار عاطفة في صورة جماعية.

[154] مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب(من ١٩٣٤– ١٩٨٧)، ص١٧

والقَنْبَلَةُ في اللُّغة: الطائفة من الناس أو من الخيل، ولها معان أُخَرُ. وفي استعمال المحدثين: القذيفة المتفجِّرة، يُقْذَفُ بها مدفع أو طائر أو يد. وافق عليها المجلس على أن يُنصَّ على أنَّ أصلها الفتح وضُمَّتْ، وعلى أنها أُقِرّت لأنها تُعُورِفت وشاعت[١٥٥].

وبنى المجمع قراره في جواز تعريف كلمة "غير" بالألف واللام، وجمعها على أغيار، على الحاجة إلى هذين الاستعمالين، خاصّةً في لغة القانون[١٥٦].

ومن أثر الشيوع في قرارات المجمع، قبول كلمة:" الحماس" – دون تاء– والمسموع عن العرب الحماسة[١٥٧]. وكذا "المَران" – دون تاء– والمسموع عن العرب مَرَانة[١٥٨].

وقراءة الأعداد المركَّبة من المئة فصاعداً. فالعرب يقرؤون الأعداد المركَّبة من المئة فصاعداً من اليمين إلى الشمال، فيقولون: نحن في سنة ست وثمانين وتسعمئة وألف–مثلاً –، والمحدثون يقرؤونها من الشمال إلى اليمين تأثُّراً بلغات الغرب، فيقولون: نحن في سنة ألف وتسعمئة وست وثمانين[١٥٩]. ومردّ ذلك إلى الشيوع وكثرة الاستعمال.

والعرب يجمعون "الجو" على جِواء، والمحدثون يجمعونه على أجواء[١٦٠]. و"بائس" يجمعه العرب على " بائسين" ، ويجمعه المحدثون على " بؤساء"[١٦١]. و"زَهْر" يجمعه العرب على "أزهار"، ويجمعه المحدثون على زهور، وأزهار[١٦٢].

وعندما خطّأ بعض الباحثين "خابر" بمعنى "أعلم أو أخبر" وحُجّتهم أنَّ "خابره مخابرة" معناها: زارعه مزارعة على نصيب معيّن، كالثُّلث والرُّبع، ونحو ذلك، ردّت لجنة الألفاظ والأساليب ومعها مجلس المجمع على هذه التخطئة بأنَّ ذيوع "خابر" بمعنى " أعلم " هو قرينة تدفع التباس هذا المعنى بخابر التي تعني زارَعَ، فالمخابرة بمعنى المزارعة نادرة الاستعمال، والشائع هو: خابَرَ بمعنى أعْلَمَ وأخبر؛ لذا فلا حرج في العبارة الشائعة: " خابرناهم فيما يتصل بقضيّة البلاد "[١٦٣].

---

155 السابق: ص٢٣.

156 السابق: ص٢٩.

157 مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من (١٩٣٤ – ١٩٨٧ م)، ص٤٥.

158 السابق: ص ٤٦.

159 السابق: ص ٤٧ .

160 السابق: ص٥٢.

161 السابق: ص٥٣.

162 السابق: ص٥٤.

163 السابق: ص٨٢.

يقول المحدثون: تكتّل الناس: صاروا كتلة أي: جماعة متفقة على رأي واحد. والعرب لا يعرفون تكتّل إلا بمعنى تجمّع الشيء وتدوّر، ولا من الكتلة إلا معنى ما جُمع من التمر والطين ونحوهما ...»[164].

٥- قرارات المجامع اللغويّة:

أ- محمد العدنانيّ (١٩٨١م):

يرى العدنانيّ الاحتجاج بما أقرّته مجامع اللغة العربيّة في القاهرة ودمشق وبغداد[165]. ويدعو إلى أن تتوحد هذه المجامع، وتنبثق من ذلك المجمع الموحد لجنة تؤلّف معجماً حديثاً شاملاً ودقيقاً، تثبت فيه المولّد والمعرّب والدّخيل، وتشرف على طباعته، ليكون خالياً من الأخطاء اللغويّة والمطبعيّة، على غرار معجمات الغرب وكتبه[166].

احتجّ العدنانيّ بقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة كثيراً، ومن الأمثلة على ذلك، إجازته الأساليب الآتية:

١- سواءٌ عليَّ أسافرتَ أم بقيتَ. ٣- سواءٌ عليَّ أسافرتَ أو بقيتَ.

٢- سواءٌ عليَّ سافرتَ أم بقيتَ. ٤- سواء علي سافرتَ أو بقيتَ.

بناء على قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الرابعة والثلاثين. ومعلوم أنّ كثيرين من أهل التصحيح اللغوي لا يقبلون إلا الأسلوب الأول من الأساليب السابقة؛ لأنّه ورد في القرآن الكريم خمس مرات، ولم ترد فيه الأساليب الثلاثة الأخرى.

وذكر العدناني أن الأسلوب الأول هو الأكثر و الأفصح[167].

وقد يحتجّ المجمع برأي عالم واحد، ويخالف جمهور النحاة سعياً وراء التسهيل واستجابة لذيوع الاستعمال فيأخذ العدناني بما ذهب إليه المجمع. فمن ذلك ما أقرّه في مؤتمره المنعقد في كانون الثاني عام ١٩٦٩م، حول جواز تأخير الفعل الواقع في حيز (هل) الاستفهامية، نحو: هل الكذوب يصدق؟. ولم يجز جمهور النحاة ذلك إلا في ضرورة الشعر. ولكن الكسائي أجاز ذلك. وعلى رأي الكسائيّ بنى المجمع قراره، بجواز دخول (هل) على

---

164 السابق: ص١٩.

165 محمد العدناني : معجم الأخطاء الشائعة، ص٦ .

166 السابق : ص٨ .

167 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٣٢٨-٣٢٩؛ وتنظر الصفحات الآتية التي تشتمل على أمثلة من اعتماد العدناني على قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في تصحيح مسائل لغوية: ٢٩٨/٢٩٩/٣٠٦/٣٠٩/٣١٢/٣١٥/٣٢٢/٣٣٣/٣٣٤/٣٣٦/٣٤٨/٦٨٨.

الاسم الذي يليه فعل في الاختيار لا في الضرورة، وعلى هذا جازت العبارتان الآتيتان: هل يُصدق الكذوب؟ وهل الكذوب يُصدق؟[168]

ويكتفي محمد العدناني لقبول كلمة (كُفتة) بقرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فيقول: "ويخطئون من يطلق اسم (الكُفتة) على الطعام من لحم..إلخ. ولكن... المجمع أطلق على ذلك النوع من الطعام اسم الكُفتة، وقد أيدت ذلك الطبعة الثانية من المعجم الوسيط التي صدرت عام ١٩٧٣م"[169].

واقتصر محمد العدناني على قرار لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وجعله دليله الوحيد على جواز استعمال إطلاق كلمة (النَّمْلِيّة) على الخزانة الخشبية أو المعدنية التي تحفظ الطعام من الحشرات. قال العدناني: "ويظنون أنّ صُوان - بضمّ الصاد وكسرها[170]- الأطعمة، الذي يمنع النمل والحشرات من الدخول إليه... والذي تطلق عليه اسم(النَّمْلِيّة) أنّه من الأسماء العامّيّة. ولكن أقرّه مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة"[171].

وقبل العدناني التعبير الشائع: عاش الأحداث، وردّ قول المخطّئين الذين يرون أنّ الصواب: عاصر الأحداث. وحُجّته في ذلك قرار لمجمع اللغة العربية في القاهرة يجيز ذلك[172].

ويخطّئ بعضهم من يقول: هذا رجل مُغْرِض، بمعنى أنّ له غرضاً أو هدفاً، وحجّتهم أنّ هذا المعنى لم يُسمع. والمعاني المسموعة بعيدة عن المعنى المراد هنا. ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة، زاد هذا المعنى الشائع إلى المعاني المسموعة لهذا الفعل، فصحّ -عند العدناني بناءً على هذا القرار- قولهم: هذا رجل مُغْرِض؛ أي: أنّ لفعله أو قوله غرضاً[173].

ويطلقون على النصل الرقيق من الخشب، أو المعدن، أو العاج يُقطع به الورق، اسم "الفتّاحة"، والصواب الذي اختاره العدناني هو: "المِقْطَع"، وبنى اختياره على قرار المجمع القاهري، وأدرج المعجم الوسيط هذه الكلمة في عداد المفردات المحدثة. أمّا "الفتّاحة" فقد

---

168 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٦٩٩-٧٠٠.

169 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة،ص٥٨٢.

170 المصباح المنير: (صون).

171 جاء في المجلد الرابع من مجموعة المصطلحات العلمية والفنية، التي أقرّها مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جلسته العاشرة، بتاريخ ٢٧آذار عام١٩٦٢ م، في فصل(ألفاظ الحضارة) وباب(المطبخ)، رقم١٥: أنّ المجمع أطلق على ذلك الصُّوان اسم (النَّمْلِيّة) أيضاً". محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص٦٨٠.

172 السابق: ص ٤٧٤.

173 السابق: ص ٤٨٢.

أطلقها مؤتمر المجمع على الأداة من المعدن؛ يُستعان بها على فتح العُلَب ونحوها[174]. وأجاز العدنانيّ الأقيسة الآتية اعتماداً على قرارات لمجمع اللغة العربيّة في القاهرة، وأدلة منقولة:

- قياس جمع "مفعول" على مفاعيل، نحو: مشهور: مشاهير، وميسور: مياسير[175].
- استعمال صيغة "فعّالة" اسماً للآلة؛ نحو: سمّاعة، وعصّارة[176].
- صوغ المصدر على وزن "تفعال" للمبالغة، نحو: ترْحال، وتَرْداد[177].
- صياغة جمع "فعيلة" بمعنى "مفعولة" على "فعائل"؛ نحو: حبيبة على حبائب، وسليبة على سلائب[178].
- جمعُ "فاعل" وصفاً للمذكّر العاقل على "فواعل"؛ نحو: باسل على بواسل[179].
- صوغ "فُعَلَة" للتكثير والمبالغة، نحو: هذا رجل لُعَبَة: كثير اللّعب، ولُعَنَة: كثير اللّعن للناس، وهُزَأة: لكثير الهُزْء، ونُوَمَة: لكثير النوم، أو للخامل الذّكْر. وسُؤَلة: لكثير السؤال[180].

وبعبارة مجملة، لم يحتجَّ العدنانيُّ بقرارات المجامع اللغويّة العربيّة في دمشق وبغداد والمكتب الدائم للتعريب التابع لجامعة الدول العربيّة في الرّباط كما احتجّ بقرارات المجمع اللغويّة القاهري؛ لأنّه يرى أن هذا المجمع هو أنشطها. إذ قلَّ أن نقع في مواد معجميّة، على استدلال بمجامع عربيّة غير مجمع القاهرة.

ب- صلاح الدين الزّعبلاويّ (٢٠٠١م):

لم يعارض الزّعبلاويّ طرائق التنمية اللغويّة، بل نراه يحثُّ على التوسّع فيها واطّرادها،على أن تكون قائمة على أسس يلتزمها الكُتّاب ولا يخرجون عنها.

ومن أمثلة استدلاله بقرارات المجمع اللغويّ القاهريّ:

(الاستملاك): طلب الحكومة تملّك عقار لا تملكه. ولم يرد بهذا سماع، ولا وجه له -عند الزّعبلاويّ- إلا إذا حُمِل على قياسيّة صيغة استفعل (كما يرى ذلك مجمع اللغة العربيّة في القاهرة)، فهو -حينئذ- سائغ مقبول[181].

---

174 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٤٩٦-٤٩٧.

175 السابق: ص ٥١٩.

176 محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص ٥١٩.

177 السابق: ص ٥١٨-٥١٩.

178 السابق: ص ٥١٩-٥٢٠.

179 السابق: ص ٥١٨.

180 السابق: ص ٥١٨.

وبوجه عام: لم يكن استدلال الزّعبلاويّ بقرارات مجمع اللغة العربيّة في القاهرة واسعاً. بل ندر استدلاله به وإنْ كان يشير في بعض المواضع إلى ضرورة عرض بعض المسائل على المجمع وكان يدعو إلى توسعة مهامّه خاصّة في مجال التطوّر الدلاليّ، على غرار ما تفعل المجامع اللغوية الغربيّة. ويحاول في بعض ما قاله أن يرسم بعض الخطوط لسير عمل المجمع. فهو –مثلاً– يرى أن الاستفادة من الثروة المصطلحيّة في لغتنا وبالفصيح الشائع على أقلام الكتّاب أولى من اللّجوء إلى النحت والارتجال، ونحوهما من طرائق التنمية اللغويّة "فالضرورة تُقدَّر بقدْرها" على حدّ تعبيره. قال إذ ليس للمجمع أن يستقلّ في هذه الفترة بوضع الألفاظ، كما فعل مجمع اللغة العربية الملكيّ– وهو الاسم السابق لمجمع اللغة العربيّة في القاهرة الآن– في التماس بعض مسمّياته. ففي لغة الكتّاب طائفة من المصطلحات عربيّة في الوضع والاشتقاق، فإقرارها أولى من نحت جديد وصياغة مرتجلة..."[١٨٢].

وقال:" يقولون: إن توسيع مادة اللُّغة وتكثير مفرداتها وضعاً بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد من شأن الكتّاب، لا من شأن المجامع... فعلى المجمع أن يصقل ويثبت ما أشاعه الكتّاب وجرتْ ألسنتهم به، فلا يفْرض اللفظ عليهم فرضاً... وهو ما سار به العُرْف واضحاً في لغات الغرب"[١٨٣]. وصرّح بأنّ ما يقترحه في باب الاجتهاد اللغويّ ينتظر موافقة المجامع اللغويّة حتى يغدو معتمَداً. قال: "ونحن نودّ أن يترك القياس الثاني (ويسميه القياس الاجتهاديّ) وما ماثله من ضروب التوسّع التي توجّهها حاجة التعبير أو التسهيل، إلى مجمع يضمّ علماء اللغة من الشرق العربيّ، ليرى رأيه في ذلك جميعاً، ويصرّف أحكامه، ويختطّ حدوده في حساب معلوم. وله أن يقنع مثلاً في إجراء القياس بطرف من الشهرة بغية التسهيل. وقد جرينا على هذا في كتابنا. فكلّ ما ألحقناه بالقياس الثاني وما ماثله، فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير، وعلى ذلك ما أقررناه من الألفاظ عن طريق الوضع بالاشتقاق الصحيح"[١٨٤].

ج- د.إميل يعقوب:

يستند الدكتور إميل يعقوب في التصحيح اللغويّ، إلى قرارات مجمع اللغة العربيّة في القاهرة، فهو يرى أنّها مستندة إلى بحوث لغويّة علميّة رصينة. ولكنه يقيّد ذلك قائلاً:"نحن لا نزعم أنّ المجمع اللغويّ معصوم عن الخطأ، فقد كان أحياناً يغيّر قراراته (لقد قرّر مجمع اللغة العربيّة مثلاً إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم، ثم عاد فتوسّع

---

[181] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٦٦. وينظر: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤)، ص٩٩.

[182] صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢١- ٢٤.

[183] السابق: ص٢٠.

[184] السابق: ص١٥ – ١٦.

في هذه الإجازة، بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد بالضرورة، لكنّنا لا نرى بداً من الأخذ بقراراته ما دامت لم تخطأ"[185]. ومن استدلاله بقرارات المجمع: إجازته جمع"فَعْل" على"أفعال"؛ كبحث وأبحاث. ودليله قرار لمجمع اللغة العربية في القاهرة استند إلى مذكّرات أثبت فيها أصحابها أنّ ورود (فَعْل) على (أفعال) أكثر من ورود (فَعْل) على (فُعول)[186].

وبعض اللّغويين يخطّئ استعمال (برّر) بمعنى: سوّغ، لأن الفعل برّر لم يُسمع عن العرب بهذا المعنى، ولكن مجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز القول (برّر) بمعنى: سوّغ، لأنّ تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة قياسي، وبرّر: هو تضعيف "برّ" الوارد في المعجمات في قولهم: برّ حجُّه: أي: قُبل، وكذا برّر الشيء جعله مقبولاً أو سائغاً[187].

واعتمد د.إميل على ما جاء في المعجم الوسيط معزواً إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة، في تصحيح كلمة مُتحف ومَتْحف، ومَتْحَفة، ردّاً على الدكتور مصطفى جواد الذي خطّأ كلمة"مُتْحَف" وصحّح"مَتْحَفة"[188].

وردّ د.إميل على من خطّأ إدخال (أل) التعريف على المضاف في نحو قولنا: الثلاث سنوات، اعتماداً على قرار لمجمع اللغة العربية أجاز دخول (أل) التعريف على المضاف خلافاً للبصريين الذين يرون إدخال (أل) على المضاف إليه، نحو: ثلاثة الأثواب[189].

كما احتج بقرار لمجمع اللغة العربية في تصحيح العبارة الشائعة: حدث هذا أثناء كذا[190]. وردّ على من خطّأ نحو: "فلانةٌ جريحةٌ" بإجازة مجمع اللغة العربية تأنيث "فعيل" وصفاً لمؤنث إذا كان بمعنى"مفعول"[191]. كما استند إلى قرار مجمعيّ في تصحيح كلمة "جريدة" بمعنى الصحيفة، ردّاً على من خطّأ استعمالها بحجّة أنها مُحدثة[192].

ويخطّئ بعضهم من يقول: هذا إناء مليء باللّبن" بحجّة أنّ "المليء" في العربية هو الغنيّ أو الثّقة، أو الحسن القضاء لدينه، أو الرئيس...إلخ. فيردّ د.إميل هذا التخطئة قائلاً: "ولكن، أجاز

---

185 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة ؛ ص٥٢- ٥٣ .

186 السابق: ص٨٣-٨٤.

187 السابق: ص٨٧.

188 السابق: ص٩٨. وينظر المعجم الوسيط :كلمة(المتحف بضم الميم وبفتحها). وينظر: د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٤٠ -٤١، وينظر أيضاً: أحمد مختار عمر: العربية الصحيحة، ص١٥١.

189 د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٠٠- ١٠١ .

190 السابق: ص١٠١ .

191 السابق: ١٠٤ .

192 السابق: الصفحة نفسها.

مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال (مليء) بمعنى: مملوء، إمّا على أنّ صيغة (فعيل) مسموعة بوفرة في الصفة المشبّهة، وإمّا على أنّ تحويل (مفعول) إلى (فعيل) قياسي عند بعض النحاة"[193].[194]

د- اعتماد المجمع على بعض قراراته السابقة :

١-بنى المجمع بعض قراراته على بعض، فاحتجّ بما أصدره من قرارات سابقة لإصدار قرارات جديدة، ولا يخفى أن بعض القرارات كانت بالأغلبية، أو بُنيت على أصول ومقاييس مختلف فيها. وهذا ما يدعو إلى التأمّل أو التوقّف، فإن هذه السلسلة في البناء، لا تخلو في أركانها وأسسها من هشاشة، أو على الأقل من خلاف أو من عدم ارتقاء في سلّم الفصاحة. وقوة البنيان مستمدّة من قوة أسسه وأركانه. فكان من الأولى أن تلتمس الأدلّة من منابعها لا من روافدها. وذلك ليتحقّق للقرارات – ما أمكن- تَسَنُّمُ ذرا الفصاحة، أو مقاربتها في معظم الأحوال. ومن شواهد بناء بعض القرارات على بعض ما جاء في القرار الذي أجاز استعمال قول الكتاب: "بواسطة كذا " بدل "بوساطة كذا" على أنه بمعنى الوسيلة:

"ترى اللّجنة أنّه في ضوء قرارات المجمع السابقة في اسم الآلة، وفي المولّد، وفي قبول السماع من المحدثين، يمكن تخريج استعمال الواسطة في قول الكتاب (بواسطة كذا) بدل (بوساطة كذا) على أنّه بمعنى الوسيلة، ويستأنس لذلك باستعمال (ابن مالك) في قوله:

التَّابِعُ المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلاَ واسِطَةٍ، هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلا

وباستعمال عبد السلام بن مشيش في قوله: "لولا الواسطة لذهب الموسوط"[195].

فظاهر-هنا- أن الاستدلال مبنيّ على قرارات مجمعيّة سابقة تتعلّق باسم الآلة، والمولّد، وقبول سماع المحدثين، وبمراجعة البحوث التي قُدّمت إلى المجمع ولجانه وبُنيت عليها هذه القرارات تجد أن ما جاء فيها من أقوال وحجج لم تسلم-في بعض المواضع- من خلاف قويّ الحجّة.

ومن ذلك ما أجازه المجمع من استعمال(لا) في مُحْدَث الاستعمال. جاء في القرار: "يجري في الاستعمال المعاصر مثل قولهم: اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب، كان عملاً لا أخلاقياً، تَصَرُّفٌ لا شعورياً.

---

193 السابق: ص٢٤٧ – ٢٤٨ .

194

195 مجمع اللغة العربية: كتاب في أصول اللغة: ص(١/٢٥٠) وينظر في مسألة البناء على قرارات مجمعية سابقة، أيضاً مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ص١٤١ (النسب إلى المثنى في المصطلحات العلمية). ومجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، وكتاب في أصول اللغة(١/٢٠٤)، ومجموعة القرارت العلمية في خمسين عاماً (ص١٤ ،١٥) وص٤٧، ١١١.

ويجوز في هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين :(أ)اعتبار (لا) النافية غير عاملة، على أن يُعْرَب ما بعدها بحسب موقعه ممّا قبلها.

(ب) اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها ، ويعرب المركّب بحسب موقعه في الجملة .

وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال(لا) مركبة مع الاسم المفرد، وذلك في ترجمة المصطلحات العلمية[196]. فالوجه الثاني –هنا – مبنيّ على ثلاثة قرارات مجمعيّة سابقة تجيز استعمال(لا) مركبة مع الاسم المفرد. وبذا اعتمد في تسويغ قرار جديد على قرارات مجمعيّة سابقة. وكان من الأَوْلى أن يُشار إلى تلك القرارات بكلمة (الاستئناس) مثلاً، لأنّ تلك القرارات كانت لضرورات علميّة، كما يبدو من العبارة الواردة في نهاية هذا القرار.

أجاز المجمع قول علماء الفيزياء (نسبويّ) لمنع اللَّبْس بين قولنا: نسبيّ (وهو منسوب إلى (النسبة)، ونسبويّ (وهو منسوب إلى النظريّة النسبيّة. وذلك اعتماداً على زيادة الواو في بعض صيغ المنسوبات منعاً للبس، وعلى ما جاء في قرار المجمع بجواز كلمة (الوَحْدويّ) نسبة إلى الوَحْدَة[197].

٦- التعليل المنطقيّ:

أ- الحريريّ (٥١٦)هـ:

استدلّ الحريريّ بمنطق الواقع المرئيّ على الأرض. تجلّى ذلك في ردّه قول من قال للمعرّس: قد بنى بأهله. ووجه الكلام عنده: بنى على أهله، لأنّ الدلالة الأصلية لهذه العبارة أنّ الرجل كان إذا أراد أن يدخل على عرسه بنى عليها قبّة[198]. فالقبّة مبنيّة عليها وليست بها. فحرف الجر "على" مناسب للدلالة على واقع الحال، وليس الأمر كذلك إذا استبدلنا الباء بدلاً من "على".

ومن ذلك ردّه قولهم: رميتُ بالقوس. والصواب عنده: عن القوس، أو على القوس[199]. ويرى أنّ إحلال بعض حروف الجرّ محلّ بعض ضابطه أمنُ اللَّبْس. قال: "ولو قيل ها هنا: رمى بالقوس لدلّ ظاهر الكلام على أنه نبذها من يده، وهو ضدُّ المراد بلفظه، فلهذا لم يجز التأوّل للباء فيه"[200].

---

[196] مجمع اللغة العربية في القاهرة: كتاب في أصول اللغة (٣/١٤٤) .

[197] مجمع اللغة العربية في القاهرة: القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤- ١٩٨٧م، ص٢٣٧.

[198] الحريري: درة الغواص، ص٢٢٩.

[199] السابق: ص، ٢٣٠.

[200] السابق: ص ٢٣١.

وقد يُلتمس لما خطّأه الحريريّ توجيه مقبول، وهو أن تكون الباء -هنا - للاستعانة والباء الدالة على الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم، ونجرت بالقَدُوم[201]. وإقامة بعض حروف الجر مقام بعض ليس مقيساً عند البصريّين، وما أوهم ذلك فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ والمعنى، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف، كما ضمّن بعضهم (شربْنَ) في قوله:

شربْنَ بماءِ البحرِ ثمّ ترفّعتْ ... متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهُنّ نَئِيجُ[202]

معنى (روين)، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيّين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذاً، ومذهبهم – كما يقول ابن هشام– أقل تعسّفاً[203].

واستدلّ الحريري في بعض المواضع من كتابه دُرّة الغوّاص بمعايير منطقيّة. فالمألوف عرفاً أن الورود يسبق الصدور، وعلى هذا بنى حكمه بتخطئة من قال: هذا أمر يعرفه الصادر والوارد، وذهب إلى أن صواب العبارة أن يقال: هذا أمر يعرفه الوارد والصادر[204].

ويتخذ من التضادّ معياراً يخطّئ به قولهم: ودّعت قافلة الحاجّ. فالتوديع واقع على من يخرج إلى السفر، والقافلة تطلق على الرفقة الراجعة إلى الوطن. فمعنى العبارة يحمل الضدّين، والتضادّ مفهوم عقليّ منطقيّ عوّل عليه الحريريّ في الردّ أو التخطئة، ووجه الكلام عنده أن يقال: تلقيت قافلة الحاجّ، أو استقبلت قافلة الحاجّ"[205]. ويُشار – هنا– إلى أن الاستدلال بالتعليل المنطقي لم يكن واسعاً عند الحريري.

ب– د. مصطفى جواد(١٩٦٩)م:

ويخطّئ الدكتور مصطفى جواد من يقول: تأسّست المدرسة وتأسّس المسجد، وحجّته أنّ الفعل "تأسّس" خاصٌّ بما يقوم بنفسه، والمدرسة وأشباهها من العمارات والمسجد وأمثاله

---

[201] ابن هشام: المغني: (١/ ١٠٨).

[202] البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سُحُباً. وللبيت في ديوان الهذليين رواية أخرى مختلفة. والنئيج: المرّ السريع مع الصوت. وقوله: "متى لجج"، أي: من لجج، وهي لغة لهذيل. (هذا ما قاله محقّق المغني: ١/ ١١١– ١١٦).

[203] السابق: ١/ ١١٨ – ١١٩.

[204] الحريري: درة الغواص، ص١٥٧.

[205] السابق: ص١٥٩.

من البنيان لا تقوم بأنفسها"[٢٠٦]. وتخريج هذا الاستعمال على المطاوعة لا يرتضيه، فهو يرى أنّ"المطاوعة المزعومة في اللغة حديث خرافة"[٢٠٧].

ولكن الدكتور إميل يعقوب يجيز هذا الاستعمال الشائع بدليلين أولهما أنّ المطاوعة من"فعّل" هو " تفعّل"، والثاني المجاز العقليّ، فكما أنّك تقول: استقبلت المدينةُ حاكمَها، وأنت تقصد أنّ سكان المدينة هم المستقبلون (مجاز مرسل علاقته المكانيّة)، كذلك تستطيع القول: تأسّست المدرسة، كما تقول: أُسّست المدرسةُ[٢٠٨]. وما ذهب إليه الدكتور إميل يعقوب سائغ.

والمسموع عن العرب في أسماء الشهور قولهم: جُمادى الأولى، وجُمادى الآخِرة، وربيع الأول وربيع الآخر فلا يصحّ أن يقال: جمادى الثانية وربيع الثاني. وفي الشهور غير العربية يقال: تشرين الأول وتشرين الثاني، وكانون الأول وكانون الثاني. وهنا يضيف الدكتور مصطفى جواد إلى السماع علّة أخرى يمكن إدراجها في إطار التعليل المنطقيّ، فهو يرى أنّ قول العرب: جمادى الآخِرة، وربيع الآخِر، يفهم منه أنه لا يوجد جمادى الثالثة وربيع الثالث، فكلمتا الآخرة والآخر منعتا ورود ذلك في ذهن السامع، ولكن ما يقال في الشهور غير العربية "تشرين الثاني، وكانون الثاني" يحتمل أن يكون متبوعاً بثالث ورابع وغير ذلك من الأعداد، وواقع الحال أنّ هذين الشهرين لا ثالث لهما ولا رابع[٢٠٩]. فهذه الدلالة الاحتمالية المتبادرة إلى الذهن عند التلفظ بأسماء الشهور غير العربيّة، لا تَرِدُ عند سماع أسماء الشهور العربيّة.

ويخطّئ د.مصطفى جواد العبارة الشائعة: "تخرّج من الكلية الفلانية"، والصواب عنده: " تخرّج فلان في الكلية الفلانية". وحجّته في ذلك المعنى والمنطق، قال: "وذلك لأنّ تخرّج في هذه الجملة وأمثالها بمعنى: تأدّب، وتعلّم، وتدرّب، فيقال: تعلّم في الكلية، وتأدّب فلان في الكليّة وتدرّب، ولا محلّ لحرف الجرّ(من)، فليس المقصود الخروج من الكليّة، في قولنا: تخرّج في الكلية، ولو كان المقصود الخروج، لكان لكل طالب في اليوم خرجة أو خرجتان، ولذهب المعنى المقصود"[٢١٠].

---

[206] الدكتور مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٨٧ – ٨٨.

[207] السابق: الصفحة نفسها.

[208] الدكتور إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب، ص٦٨. ويمكن أن تحمل على علاقة السببيّة من علاقات المجاز العقلي؛ كقولنا: بنى الأمير المدينة. والحقيقة أنّ الأمير سبب في بناء المدينة، وهو آمر المهندسين والعمال لبنائها.

[209] د.مصطفى جواد: قل ولا تقل، ص٢٠٤.

[210] السابق: ص٤٥.

ويذهب الدكتور إميل يعقوب إلى صحة القول الشائع: "تخرّج من المدرسة"، وحجته أنّ الخروج هنا معنوي لا حسّي، ومعناه إنهاء الدروس"[211]. وكأنه أقرب من المعنى الذي صحّحه الدكتور مصطفى جواد. فتأويل الخروج بالمعنوي لا الحسّي، والقول بأن معناه إنهاء الدروس يقارب المعنى الأفصح أو الأصح، وهو" تعلّم" أو "تدرّب".

ولكنّ ما ذهب إليه الدكتور إميل يعقوب – وهو أنّ تخرّج من المدرسة معناه الخروج المعنوي وإنهاء الدروس– قول لم يعضده نقل لغوي معتمد ولا تخريج بلاغيّ سائغ، وكلّ الذي عوّل عليه هو أنّ "خرّج" يأتي بمعنى أخرج كما في المعاجم[212]، وفعل المطاوعة منه "تخرّج" ، أي: خرّجته فتخرّج، وإلى هذا الحدّ قوله مقبول، ولكن قوله بأنّ "الخروج"– وهو بمعنى "تخرّج" على حد رأيه– هو خروج معنويّ لا حسيّ، أمر يعوزه دليل. واكتفى بهذا المعنى دون أن يردفه بنقل أو تأويل بلاغيّ أو دلاليّ، كأن يقال إنّ معنى "الخروج" تطوّر دلاليّاً فنقل من الحسّي إلى المعنوي. فلعلّ هذا التخريج الأخير يصحح ما خطّأه الدكتور مصطفى جواد، ويعزّز ما ذهب إليه د.إميل يعقوب.

ومن العلل التي اعتلّ بها الدكتور مصطفى جواد تعدية الفعل (أثّر) بـ"في" لا بـ"على" ما ساقه في مسألة " لا تقل أثّر عليه تأثيراً " ولكن قل: "أثّر فيه تأثيراً "[213]. ففي مستهلّ مناقشة هذه المسألة وبيان الأدلة التي عوّل عليها في التخطئة والتصحيح هنا، نراه يورد تعليلاً منطقياً مرتبطاً بالتطور الدلاليّ. فهو يرى أنّ الفعل "أثّر" استعمل في أول وضعه للأرض والمؤثّرات فيها، من قدم وخفّ وحافر، ثم استعمل للملموسات كلّها ثم للمدركات المعنويّات، والتأثير هو في الأصل ترك الأثر في حيّز الشيء لا خارجه، فلذلك استعملت له العرب "في" من حروف الجر، ذلك بأنها للظرف والوعاء وما قدّر تقدير الوعاء، نحو: الماء في الإناء، وفلان في الدار، والشك في الخبر".

٧– البناء على التوهّم:

– مجمع اللغة العربية في القاهرة:

وفي مذكّرات محمد شوقي أمين والدكتور شوقي ضيف إيضاح لمدلول هذا المصطلح عند النحاة مجمله أن التوهّم لا يعنون به الخطأ أو الغفلة. وقد استعمله جمهرة من النحاة كالمبرّد و أبي علي الفارسيّ وابن جنّي وغيرهم. ومفهومه عندهم: التشبيه، أو المشابهة، أو

---

[211] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص١٢٥.

[212] د. إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص ١٢٥، وفي هامشها يقول د. يعقوب: " انظر مثلاً : مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (خرج).

[213] د.مصطفى جواد، في التراث اللغوي، ص٤١٠ – ٤١١.

المشاكلة، بإجراء هذا مُجرى ذلك، وإلحاقه به، وأن يعامل معاملته"[214]. وقد أوجز د.شوقي ضيف المسألة في مشروع قراره المقتضب الذي نصَّ فيه على أنه اطلع على بحوث في البناء على التوهُّم لكلٍّ من الأساتذة: محمد علي النجار، والدكتور إبراهيم أنيس، ثم قال: "فلا بُدَّ في الكلمات التي أُعِلّتْ فيها بالحرف الزائد في الاشتقاق[215] أن يكون المحدثون استعملوها ومسَّت إليها الحاجة..."[216]. ولعلَّ من المفيد أن يشار هنا إلى أنَّ مسألة "بناء اللغة على التوهُّم" أخذت مدًّا وجزرًا بين بحوث عبد القادر المغربيّ، ولجنة المجمع ومجلسه ومؤتمره، وبحث محمد بهجة الأثري، والمذكِّرات التي قُدِّمت من د. شوقي ضيف ومحمد شوقي أمين، وتقرير لجنة الأصول، وتعقيب محمد بهجة الأثريّ عليه، فصدر قراران للمجمع يقيدان الأخذ بهذه المسألة عند الشيوع والحاجة إليها[217].

ومن أمثلة "بناء اللغة على التوهُّم" التي ساقها محمد بهجة الأثريّ في بحثه الذي ردَّ فيه على عبد القادر المغربيّ، وفنّد التوهُّم في اللغة: "توهُّم أصالة الحرف الزائد، ومن أمثلته: تنطَّق وتَمَنْطَقَ، وتدرَّع وتَمَدْرَعَ، وتولَّى وتَمَوْلَى، وتكحَّل وتَمَكْحَلَ، وتسكَّن وتمسْكَنَ... ونحو ذلك من هذه الألفاظ المبدوءة بميم زائدة، وهي أكثر ما يجيء في هذا الباب. فإنَّ كلَّ لفظ من هذه الألفاظ، وما اشتُقَّ منها من الحروف الأصلية وما اشتُقَّ من الحروف الزوائد التي اتخذت أصلاً ثانياً للاشتقاق، له دلالة خاصة غير دلالة صاحبه.

فتنطَّق أو انتطق: لبس أو اتخذ النِّطاق، وتَمَنْطَقَ: لبس أو اتخذ المِنطقة. ولكلٍّ من هذين اللفظين: النِّطاق والمِنطقة، صفة عند العرب، تلحظها وتراعيها، فتخالف بينهما فيما تشتق لهما من الأفعال.

وادَّرع وتدَّرع: اشتقَّا من الدِّرع، لَبُوس الحرب المعروف، وقميص المرأة، والثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها. وتَمَدْرَعَ: اشتُقَّ من المِدْرَعة، وهي ضرب آخر من القمصان، ولا تكون إلا من الصوف خاصَّة. ففرقوا بين الدِّرع والمِدْرعة لاختلافهما في الصفة واللفظ.

وتولَّاه: اتخذه وليًّا، وتَمَوْلَى: تشبَّه بالموالي، وفي فلان مولويّة: إذا كان شبيهاً بالمولى، وهو يَتَمَوْلَى علينا؛ أي: يتشبَّه بالموالي، وما كنت بِمَوْلًى وقد تَمَوْلَيْتَ.

وتكحَّل: وضع الكحل في عينيه، وتَمَكْحَلَ: أخذ مُكْحُلَةً.

---

214 مجمع اللغة العربية في القاهرة: في أصول اللغة.(٣/ ٣٦٣).

215 وهذا شكل من أشكال البناء على التوهم.

216 السابق: (٣/ ٣٦٢).

217 مجمع اللغة العربية في القاهرة: في أصول اللغة (٣/٣٢٦- ٣٦٩).

وتَسكَّنَ: اشتُقَّ من السكون، وتَمَسْكَنَ: اشتُقَّ من المِسكين على معنى التشبيه به في أنّه في حاله، وتَمَسْكَنَ لِلَّه: تَضَرَّعَ لِلَّه[218]...

وبعد أن وافق مؤتمر المجمع على "تَوَهُّم أصالة الحرف" في بعض الكلمات. عقّب محمد بهجة الأثريّ على القرار بقوله: " وليس الشأن كذلك، فإنَّ ما فطن له المتقدّمون من هذه الظاهرة اللغويّة، هو غير الذي جاء في قرار لجنة الأصول في المجمع، وهو حُرْمة الزائد في الكلمة العربية، وإقراره إقرار الأصول على سبيل القصد والإرادة والتأصيل، لا على سبيل الغفلة والتوهُّم والاعتباط، وهو في جملته يقوم على التفريق بين الأسماء وملاحظة اختلاف المسمّيات في الصفات. وهذا المذهب هو الأشبه بطبيعة عبقريّة العربيّة وقانونها العام"[219].

وقد استمدَّ "الأثري" قوله هذا من نقل أورده صاحب "التاج" معزواً إلى الفراهيدي. يؤكِّد فيه مراعاة العرب للحرف الزائد وحرصهم عليه كحرصهم على الحرف الأصلي، لما يترتّب على ذلك من فروق في المعاني والمقاصد.

قال الخليل – كما نقله الأثري عن التاج–: "... وهذا دليل على حرمة الزائد في الكلمة عندهم، حتى أقرّوه إقرار الأصول..."[220].

ومهّد الأثري لرأي الخليل المذكور قائلاً: "فحالُ الاشتقاق من الزوائد، هو كحال الاشتقاق من الحروف الأصلية في عُرْف العربية، وكلٌّ منهما يُراد لدلالته الخاصّة، ويُقْصد إليه مقْصداً للتفريق بين دلالة ودلالة أخرى، فلا توهّم في شيء من ذلك، وإنما التوهم قائم في أنفس القائلين به"[221].

٨ - الإقرار السكوتي:

– صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م):

السكوتُ على الشيء إقرارٌ به: واتّخذ الزعبلاوي سكوت أكثر العلماء عن نقد بعض الأساليب والتراكيب دليلاً على صحتها، خاصّةً إذا كان السكوت في مقام النقد وتَتَبُّع سقطات الأدباء.

قال الزعبلاويُّ: "هذا وقد أخذنا فوق ذلك بمذهب ابن السيِّد البَطَلْيَوْسيِّ القائم على التغليب؛ فهو يستشهد – مثلاً– على صحة إضافة(آل) إلى الضمير بقول المتنبي:

واللهُ يُسْعِدُ كلَّ يومٍ جَدَّهُ ... ويزيدُ من أعدائه في آلِهِ

[218] مجمع اللغة العربية في القاهرة: في أصول اللغة(٣/٣٥٠- ٣٥١).

[219] السابق: (٣/٣٥٠).

[220] مجمع اللغة العربية في القاهرة: في أصول اللغة (٣/٣٥٢).

[221] السابق: (٣/٣٥١). وينظر: مجمع اللغة العربية في القاهرة: مجموعة القرارات العلمية ص ٢٤– ٢٧.

وليس استشهاده هذا على أنّ أبا الطيب ممّن يُحتجّ بشعره في اللغة؛ بل على أنّ سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده، وهم قد تعقّبوه وسقّطوه، فعرضوا لأقواله بالنظر أو البحث الدقيق، ذلك دليل على صحّته... وسترى أنّ الحكم بالتغليب كثيراً ما يُحتاج إليه في هذا الباب"[٢٢٢]. وتعليله لهذا الاحتجاج قائم على أنّ جهد الفرد مهما يعلُ شأنه فلن يرقى إلى جهود الجماعة.

222 صلاح الدين الزعبلاوي: أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص٢٦٦. وينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً(١٩٣٤-١٩٨٤)، ص ١٣، ١٤.

خاتمة

جاءت الرسالة في أحد عشر فصلاً، تسبقها مقدمة، ومداخل، وتعقبها خاتمة ومقترحات، وملحقان.

اشتملت المقدمة على بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، ومنهجه، والصعوبات التي واجهته.

ومداخل الرسالة هي: خطة البحث أو بناؤه الهيكلي –بين الأصول والمقاييس والمعايير– المستوى الصوابي– القلة والكثرة وأثرهما في التصحيح اللغويّ– العامّة والخاصّة– العلاقة بين علوم اللغة والتصحيح اللغويّ.

واشتمل الفصل الأول على **الاستدلال بـ(القرآن الكريم)**. كان الاحتجاج بالقرآن الكريم واسعاً في معظم المصنفات التي تناولها هذا البحث. أمّا القراءات فقد تفاوتت درجات الاحتجاج بها، ولعل الإيجاز الآتي يجلّي الصورة أكثر:

- الاحتجاج بالقرآن الكريم: واسع عند الجميع، فكان استدلال مصنفي كتب اللحن – في القديم– بالقرآن الكريم على النحو الآتي: احتجّ الكسائيّ بآيات كريمة في نحو(٤٢) موضعاً، وابن السكّيت في نحو(١٣٠) موضعاً، وابن قتيبة في نحو(٢١٧) موضعاً، وثعلب في نحو(٤) مواضع، والزُّبيديّ في(١٥) موضعاً، والحريري في نحو(٢٠٠) موضع، أما المحدثون فقد أكثروا من استدلالهم بالقرآن الكريم ما عدا إبراهيم اليازجي. فلم يكن استدلاله بالقرآن الكريم واسعاً، ووقف عند آية كريمة، ورأى أنه لا يقاس عليها.

١– القراءات: الذين لم يستدلّوا بها: الكسائيّ/ ثعلب/ الزُّبيديّ/ إبراهيم اليازجيّ/ د. مصطفى جواد/ محمد العدنانيّ.

والذين استدلّوا بها: ابن السكّيت في نحو ١٦ موضعاً، استدلّ بها على:(متن اللغة و المعاني، والتطوّر الدلاليّ).

ابن قتيبة: احتجّ بها في نحو(١٢) موضعاً، وشمل احتجاجه بها مستويات الدرس اللغويّ: صرفاً ونحواً ولغة ودلالة.

الحريريّ: لم يكن الحريريّ مكثراً في احتجاجه بالقراءات، فعدّة ما أورده منها في"درّة الغوّاص" نحو(٩) قراءات. استدلّ بـ(٥) خمس منها(إحداهن في مجال الصَّرْف، وثلاث في اللّغة، واثنتان في النّحو)، ووافق من لحّن اثنتين منها، ولم يستدلّ بقراءة منها، بل أخذ بتخريجات لها توافق منحاه.

النجار: اتسع احتجاجه بـ(القرآن الكريم)، والقراءات، واحتجّ بالقراءات الشاذة. ولكنّه بعد أن أجاز الاحتجاج بها وببعض الشواهد الشعرية النادرة، في تخريج بعض الأساليب الشائعة، رأى أن يحصر الاستدلال بالقراءات الشاذة فيما سُمِع.

د. مصطفى جواد: لم يستدلّ بالقراءات.

العدناني: لم يدرج القراءات في عداد أدلّته، ولم يحتجّ بها في معجميه (في حدود علمي). وإن ندّت عني بعض المواطن فإنّها نادرة.

الزعبلاويّ: كان احتجاجه بها -على ندرته- في مجال ضبط بعض المفردات ضبطاً لغوياً.

د. إميل يعقوب: استدلّ بالقراءات قليلاً.

المجمع: استدلّت المذكّرات التي بنيت عليها القرارات المجمعيّة بالقراءات، في مواضع متعدّدة، ولكن يظلّ الاستدلال بالقراءات قليلاً إذا ما قورن بأدلّة المجمع الأخرى.

والسمة الغالبة على استدلال المصحّحين اللغويين بالقراءات هي إيراد القراءة من غير عزو، كما تندر الإشارة إلى مظانّها.

٢- الاحتجاج بالحديث:

أ- في القديم:

١- الكسائيّ: لم يحتجّ الكسائيّ بالحديث سوى موضع واحد، يتعلّق بضبط بنية مفردة واحدة.

٢- ابن السكّيت: استدلّ بالحديث في نحو(٢٢) موضعاً. وغلب على تلك المواضع بيان معاني المفردات. وكان استدلاله على الأبنية الصرفية قليلاً.

٣- ابن قتيبة: استدلّ بالحديث في نحو(٣٧) موضعاً، وكان نصيب أبنية الألفاظ منها، نحو(٨) مواضع. وغلب على المواضع الأخرى مجال المعاني.

٤- ثعلب: لم تتجاوز الأحاديث في"فصيحه" خمسة. و لعلّ ذلك يرجع إلى كون"الفصيح" متناً تعليمياً مقتضباً، قلّت فيه الشواهد.

٥- الزُّبيديّ: بلغ استدلال الزُّبيديّ بالحديث نحو ٣٦ ستة وثلاثين موضعاً. جلُّها في بيان المعاني، والدلالات. وندر استشهاده بالحديث في المستويين الصرفيّ والنحويّ، فلم يَعْدُ موضعين، أحدهما صرفيّ والآخر نحويّ.

٦- الحريريّ: احتجّ بالأحاديث والآثار في نحو(٨٠) موضعاً. وشمل احتجاجه مستويات الدرس اللغوي صرفاً ونحواً ودلالة.

ب- في الحديث:

٧- اليازجي: كان استشهاده بالحديث قليلاً. بالنظر إلى أدلّته الأخرى خاصّة السماع أو النقل. ومعظم ما استشهد به من الأحاديث جاء مسوقاً في الاقتباسات التي نقلها من المعاجم وكتب اللغة وهي الغالبة على كتابه.

٨- **النجار:** استدلَّ بالحديث كثيراً وفي جميع مستويات الدرس اللغويّ.

٩- د.**مصطفى جواد:** أكثر د.مصطفى من استدلاله بالحديث، وفي معظم مجالات الدرس اللغويّ. ولكن تجدر الإشارة إلى أن قدراً كبيراً من الأحاديث التي وردت في أدلّته كانت مُدْرَجة في اقتباسات نقلها من مراجعه؛ كالمعجمات وكتب اللغة. وفي مواضع قليلة جاء استشهاده بأحاديث غير مدرجة في نقول، من المصادر التي اقتبس منها.

١٠- **العدنانيّ:** صرّح العدنانيّ في مقدّمة معجميْه (الأخطاء الشائعة، والأغلاط اللغويّة المعاصرة) بحجيّة الحديث في اللغة، ولكنه اشترط لذلك ثلاثة شروط . ثالثها شرط يحتاج إلى مراجعة، فهو غير مقبول عند علماء الحديث. وفي هذا الشرط قال العدنانيّ: "... ثم أعْرِضُ الحديث على عقلي، فإذا قبله استشهدت به، وإن رفضه حِدْتُ عنه". والشرطان الأوّلان هما:

١- اعتماده على الأحاديث المرويّة باللفظ لا بالمعنى.

٢- ألاّ يكون الراوي مسلماً أجنبيّاً لا يُحسن النطق العربيّ الصحيح. وفي موادّ معجميْه التي شملت مستويات الدرس اللغويّ بأنواعها أحاديث كثيرة، معظمها مُرْدَف مع أدلّة أخرى، وفي مواضع قليلة، اقتصر احتجاج العدنانيّ على الحديث.

١١- **الزعبلاويّ:** صرّح في "نهج الكتاب" بالأدلّة المعتمدة عنده، وأشار إلى أنه مع جمهور النحاة في أصول الاحتجاج وضوابطه. ولكنه صرّح بالاحتجاج ببعض الحديث، وأنّ بعضه الآخر مسوق للاستئناس ولم يحدّد في فصول كتابه المواضع التي ذكر فيها الأحاديث للاحتجاج، والمواضع التي أورد الأحاديث فيها للاستئناس، ومهما يكن من أمر، فموادّ كتابه مشتملة على قدر من الأحاديث ليس بالقليل. شمل الاحتجاج بها معظم حقول الدرس اللغوي، وفي مواضع قليلة اكتفى الزعبلاويّ بالحديث وحده في الاستدلال.

١٢- **د.إميل يعقوب:** لم يكن احتجاجه بالحديث واسعاً. وكثيراً ما يسوق الأحاديث مصحوبةً بأدلّة أخرى، وندر تعويله على الحديث وحده في الاستدلال. ولكن تنوّعت الحقول اللغويّة التي أدرج الأحاديث فيها مع الأدلة المتعدّدة التي يوردها في التصحيح والتخطئة.

١٣- **مجمع اللغة العربيّة في القاهرة:**

بعد مناقشات مطوّلة أصدر المجمع قراراً مفصّلاً بشأن حُجيّة الحديث على اللغة، وقسّم الأحاديث إلى فئات. ولكن المذكّرات التي بُنيت عليها القرارات المجمعيّة كثُر فيها الاستدلال بالحديث صرفاً ونحواً ودلالة. وفي بعض القرارات نقرأ نصّاً صريحاً على أنّ الحديث ذُكر للاستئناس، وإنْ كان سياق بعض القرارات يوحي بأنّ الاستئناس المذكور يكاد يكون احتجاجاً.

ونحسن الإشارة إلى أنّ معظم كتب التصحيح التي تناولتها هذه الدراسة يغلب عليها إيراد الحديث دون الإشارة إلى السند. فتكثر عندهم عبارة: "وفي الحديث...إلخ". وأشار بعضهم أحياناً إلى الأثر والخبر.

٣- الاحتجاج بلغات العرب والمعجمات وكتب اللغة (في القديم):

١- الكسائيّ: لم يحتجّ الكسائيّ إلا بفصحى اللغات، أما اللغات التي دونها فيخطّئها أو يغفل الإشارة إليها. وإنْ كان يبني على الشاهد الواحد في النحو فإننا نراه في كتابه (ما تلحن فيه العامة)، يتخذ منهجاً مغايراً. ويعتدّ بما سمعه و دوّنه في رحلاته إلى البادية، ولكنّ كثيراً ممّا سمعه غير مرضيّ عند بعض البصريّين.

٢- ابن السكّيت: يعدّ ابن السكّيت من النحاة الكوفيّين، ولكن روى عن البصريّين أيضاً، كما يظهر من مجموعة الرُّواة الذين أوردهم في كتابه"إصلاح المنطق" بل إنّ روايته عن الأصمعيّ (البصريّ) فاقت روايته عن الكوفيّين. ويغلب على احتجاج ابن السكّيت في اللغات، المنهج الاصطفائيّ التوفيقيّ، إن جاز التعبير؛ فهو يختار من لغات العرب المختلفة، وينقل عن رواة بصريّين وآخرين كوفيّين. وإن بدت له اللغة الفصيحة أشار إليها، وإن لم يتبيّنها، اكتفى بإيراد اللغات، دون أن ينعت بعضها بضعف أو رداءة إلا نادراً، وإن استوت اللغتان أشار إلى ذلك، وإن ظهر له لحن صرّح برفضه. وكان استدلاله بلغات العرب شاملاً للصّرْف والنحو والدّلالة. ويبدو أن الاصطفاء من مصادر لغوية مختلفة المنازع قد يقود إلى شيء من الوقوع في اضطراب المنهج.

٣- ابن قتيبة: سلك الزبيديّ في كتابه طبقات النحويّين، واللغويّين ابن قتيبة في الطبقة السادسة من طبقات اللغويّين البصريّين. ولكن مصادره اللغويّة التي بنى عليها كتابه"أدب الكاتب" تشير إلى أن منهجه اصطفائيّ، يشبه منهج ابن السكّيت، وإن كان الاتجاه البصريّ غالباً عليه، ولغات العرب عنده مستويات، فمنها الفصحى، والفصيحة، والضعيفة. ويورد اللغات أحياناً دون أن يحكم عليها بقوّة أو ضعف.

٤-ثعلب: يبدو من وصف ثعلب في الاستدلال باللغات أنّهُ قائم على:"اختيار فصيح الكلام، ممّا يجري على ألسنة الناس وكتبهم، فمنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها؛ فأخبرنا بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان، وثلاث وأكثر من ذلك، فاخترنا أفصحهن. ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا، فلم تكن إحداهما بأكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما"[1].

---

[1] الهروي: التلويح في شرح الفصيح من كتاب "فصيح ثعلب والشروح التي عليه"، جمع وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي، ص٢(من مقدمة كتاب الفصيح لثعلب).

وثعلب من أئمة الكوفيّين- كما نعلم- ولكنّ منهجه في كتاب"الفصيح" اصطفائيّ توفيقيّ يشبه منهجي ابن السّكّيت، وابن قتيبة، وإن خالفهما في خطّة بناء كتابه. فهو متن تعليميّ موجز تخفّف فيه من الأدلّة والمصادر، ولم يشر إليها إلا لِماماً.

٥- **الزُّبيديُّ**: لم يحتجّ إلا بفصحى اللغات، وعدل عن ضعيفها و نادرها، فهو أصمعيّ الاتجاه، إن جاز التعبير. واحتجّ بلغة أهل الشام في الصّرف والمعاني في خمسة مواضع من كتابه. ولغة الشام لم يرد لها ذكر بين اللغات التي يُحتَجّ بها، والتي ذكرها السّيوطيّ في الاقتراح. وهو يُغلّب السماع على القياس. ويتوقّف عند المسموع. ولم يرتض لغة أهل اليمن في بعض المواضع. وكان يورد بعض اللّغات دون أن ينعتها بضعف أو رداءة، أو ندرة، ولكن يُفهم من السّياق أنه لا يأخذ بها. وفي مواضع نادرة أخذ بلغة أهل المدينة والحبشة في مجال المعاني.

٦- **الحريريّ**: لا يعتدّ إلا بفصحى اللغات، ويردّ اللغات التي خالفت اللغات الفصيحة المشهورة والقياس المطّرد المبنيّ عليها.

٤- لغات العرب والمعجمات وكتب اللغة في العصر الحديث:

٧- **اليازجيّ**: لا يحتجّ إلا بعُليا اللغات، ويُعرض صفْحاً عن اللغات المتروكة والشواذّ. ولا يقبل الحجج المتمحّلة، والتخريجات المتكلّفة. لأنّ في ذلك مفسدةً للغة، قال: "إذ قلّما تجد تركيباً مخالفاً للصحّة إلا وله وجه يُردّ إليه، ولو حَمْلاً على بعض شواذّ الكلام، وحينئذ فعلى اللّغة السلام"[2]. كان يطمح إلى جعْلِ لغة الكتابة تُنسَج على منوال اللغة الفصحى في قرونها الأولى(في عصر الاحتجاج) صرفاً ونحواً ودلالة، ولا يجيز تخطئة المقيس المبنيّ على فصحى اللغات. فعلينا أن نتقيّل الفصحاء، وأن نقتفي أثرهم في كل ما قالوه، وأن نعْزِفَ عن الدّخيل والمولّد، وألاّ نأخذ بشيء منهما إلا بعد تمحيص وتنقيب، من قبل المجامع والهيئات العلميّة المعتمدة.

٨- **محمد علي النجار**: يستدلّ باللغات وإنْ كانت في المنزلة الثانية في الفصاحة؛ لأنّه كان يسعى إلى رفع الحَرَج عن المفردات والأساليب التي شاعت على الألسنة والأقلام، إذا وجد لها وجهاً أو لغة تُحْمَل عليها؛ كلغة ربيعة أو لهجة يمنيّة أو مثل من الأمثال. ويرتضي أحياناً مخالفة القياس معوّلاً على ما ورد في معجم أو كتاب لغويّ متقدم، فيسوّغ بعض الأساليب الشائعة. وهناك بعض المفردات العاميّة التي عثر النجار على أصول لها في الفصيح، ولم يكن غرضه تسويغها، ولكنّ عمله ضَرْبٌ من إيضاح العلاقة بين الفصحى والعاميّة.

---

[2] -إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد(طبعة نظير عبود)، ص١٢.

٩- د.مصطفى جواد: اعتمد على السماع اعتماداً واسعاً. فكثيراً ما احتكم إلـــى المعجمــات القديمة وكتب اللغة في مناقشة الأخطاء الشائعة، ووقف عند المعاني التي نصّت عليها تلـك المعجمات، واستمسك بها. وقلّما ركن إلى المعجمات الحديثة.

١٠- محمد العدناني: فشا استدلال العدنانيّ بما نقلته المعجمات وكتب اللغة فشوّاً واسـعاً. فكثيراً ما حشد في موادّ معجميه أسماء معجمات قديمة وحديثة. وكان اعتماده على القديمـة أغلب. ونلمح في موقفه من اللغات والمعجمات شيئاً من التناقض. فتارة يردّ بعـض اللغـات الفصيحة بالقياس. وتارة أخرى يغلّب بعض الأبنية المسموعة على القياس. وفـي مواضـع يصرّح بأنه معتمد على المعاجم المشهود لها بالثقة والدقة-دون أن يحددها-، وفي مواضـع أخرى يقبل الاستدلال بما جاء في معجم واحد. كما استند أحياناً في بعض تـصحيحاته إلـى المعجمات الحديثة واكتفى بها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواضع التي قـد تحمـل سـمة التناقض قليلة إذا ما قورنت بموادّ معجميه المتّسعة.

١١- صلاح الدين الزّعبلاوي: كانت المعجمات وكتب اللغة أبرز الأدلة التي بـسطها فـي كتابه. وصرّح بأن المعجمات القديمة هي المعتمدة عنده، أما المعجمات الحديثة"فلم يحفل بها"، كما قال. وعند تعارض الروايات بين المعاجم يأخذ بالأشهر والأكثر، ولا يغفل السياق وقرائن الأحوال. وعندما تتعارض كتب اللغة في النقل، كان يقبل ما جاء في المتأخّر منها رغبة فـي التيسير خاصّة إذا كانت العبارة التي وقع الخلف فيها شائعة.

ويرى الزّعبلاويّ أن إصدار أحكام التصويب اكتفاء بما ورد في معجم واحـد مـن المعاجم، غير كافٍ، بل يرى أن ذلك مجازفة ومدْعاة إلى إصدار أحكام لا تثبت على النقـد. فالباحث مطالب-في رأيه-بالتقصّي والوقوف على سائر النّصوص التي تصل إليها يده ليتهيّأ الفصل والقطع؛ لذا فهو يدعو إلى وضع معجم يتسم بالإحاطة والشّمول؛ ليسهل الاستقراء على الباحثين، قال في هذا الصّدد: "ومن هنا مسّت الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع أوْعَـى، وإذا استُرشد محضَ النُّصح فأغنى"[3].

١٢- د.إميل يعقوب: استند إلى المعجمات القديمة والحديثة-على السّواء-استناداً واسـعاً. ودعا إلى ألاّ يُحصر الاحتجاج باللغة في قيود زمانيّة ومكانيّة. وقد يتبدّى بعض التناقض في موقفه من اللغات. جاء ذلك في اعتراضه على قول ابن جنّي المشهور"لغات العـرب كلّهـا حجّة". ثم قال في موضع آخر: إن"القليل" و"الشاذّ" و"النادر" ثروة لغويّة فـصيحة ينبغـي أن تستثمر وألاّ تهمل؛ لأنّه يرى أن مسألة القلّة والكثرة نسبيّة والحكم على بعض اللغات بالقلّة لا يخلو من مجازفة.

---

[3] الزّعبلاويّ: أخطاؤنا في الصُّحُف والدّواوين، ص١٢.

وإذا تفرّد معجم واحد بإيراد عبارة ما، فلا ينهض خلوّ بقية المعاجم منها دليلاً على تخطئة رواية المعجم الواحد؛ لأنّ المعاجم العربية -على كثرتها- لم تحو كلّ مفردات اللغة. ويرى في الوقت نفسه أن المعاجم ليست معصومة من الخطأ. وقد يكتفي -أحياناً- بالاستدلال بمعجم واحد وإن كان حديثاً.

١٣- **مجمع اللغة العربيّة في القاهرة:** اعتمد المجمع على اللغات اعتماداً واسعاً في قراراته. وأخذ ببعضها في مواضع متعدّدة، وإنْ خالفت المقيس أو الرّاجح. ومردّ ذلك رغبة كثير من المجمعيّين في التسهيل والتماس التخريج للشائع من الألفاظ والعبارات المختلَف فيها. لذا كانت المعجمات القديمة خاصّة مبثوثة أو محتشدة في معظم المذكّرات التي بُنيت عليها القرارات المجمعيّة، وكانت المعجمات القديمة منهلاً للمجمعيّين في بحوثهم. ولم يرجعوا - في حدود علمي- إلى معجمات حديثة.

٥- **الاحتجاج بالشعر (في القديم):**

١- **الكسائيّ:** بلغت الشواهد الشعرية التي أوردها في كتابه(٧٥) شاهداً أغلبها لشعراء متفق على الاحتجاج بشعرهم. واستدل بأبيات قليلة لا تعدو خمسة لعدي بن زيد وأبي دؤاد الإيادي وذي الرُّمة والكميت. والاحتجاج بأشعار هؤلاء غير مرضيّ عند الأصمعي. أما الأبيات التي ساقها الكسائي غير معزوّة إلى قائليها فهي نحو(٣٥) بيتاً.

٢- **ابن السكّيت:** حَظِيَ شعراء الطبقتين الأولى والثانية بنصيب وافر من شواهد ابن السكّيت الشعرية، أما شعراء الطبقة الثالثة فكان حظّهم أقلّ. وكثر استدلاله بشعر ذي الرّمة، فبلغ نحو(٢٠) موضعاً، معظمها في ضبط الأبنية والمعاني، وفي نحو موضعين استشهد بشعره على مسائل نحوية. واستدل بنحو(١٢) بيتاً للكميت في الصرف والمعاني، وبنحو(٤) أبيات لعدي بن زيد وروى عن أبي ثَرْوان وأبي حِزام العُكْليَّيْن وهؤلاء الشعراء ومعهم بنو عُكْل لغتهم ليست مرضيّة عند الأصمعيّ. وكثرت بين شواهد ابن السكّيت أشعار غير معزوّة إلى قائليها.

٣- **ابن قتيبة:** أغلب شواهده الشعرية لشعراء متفق على حُجّيّة شعرهم. ما عدا ذا الرُّمّة والكميت والطِّرِمّاح فأشعار هؤلاء ليست حجّة عند الأصمعيّ. وكان استشهاده بشعر ذي الرمة في نحو(١٢) اثني عشر موضعاً، تنوّعت صرفاً ونحواً ودلالة. وبلغت شواهده من شعر الكميت نحو(٩) تسعة أبيات. ومن شعر الطِّرمّاح استدل ببيت واحد. وكان يسوق بعض شواهده دون عزو.

٤- **ثعلب:** بلغت عدة الشواهد الشعرية في كتابه"الفصيح" نحو(٤٠) شاهداً، أغلبها لشعراء من عصر الاحتجاج. ولم يخالف المنحى الأصمعي إلا في بضعة شواهد لعدي بن زيد، والكميت،

وفي قبوله توسُّطَ"ما" بين"تثنان" و"بين". وفي هذا ارتضاء لبيت ربيعة الرَّقّي، الذي يعزاه الأصمعي مولَّداً.

٥- الزُّبيدي: اتسع احتجاج الزُّبيدي بالشعر، فاستدلّ بـ(٢٢٧) سبعة وعشرين ومئتي شاهد، معظمها لشعراء لا خلاف في الاحتجاج بشعرهم. وأما شواهده التي كانت لشعراء اختلف في الاستدلال بشعرهم فكانت نحو(١٢) اثني عشر بيتاً لذي الرُّمّة(منها بيتان في الحقل الصرفي، وعشرة أبيات في حقل اللغة والمعاني)، وبيتين للكميت، (خطَّأه في أحدهما وكان في مسألة صرفية)، وبيتاً للطِّرِمّاح، وبيتين للأخطل، وثلاثة لكل من جرير والفرزدق، وكلها في مجال المعاني؛ كما استدل ببيت لابن مناذر(ت١٩٨هـ)، وخطَّأ أبا تمام في موضع. وأورد في كتابه نحو خمسة عشر شاهداً غير معزوّة. وكان نصيب الأراجيز من شواهده نحو(١٧) شاهداً دون عزو أيضاً. وبإيجاز شديد كان الزُّبيدي أصمعيَّ المنْزَع أو النَّمَط.

٦- الحريري: كان الحريري مكثراً من الشواهد الشعرية، فقد وصلت في كتابه إلى نحو(٣٤٨) شاهداً، و(٧٣) شاهداً من الأراجيز. وقلَّت فيها إلى حد كبير الشواهد التي وقع الخُلْف في حُجّيتها؛ كشعر ذي الرُّمّة والكميت وعديّ بن زيد والفرزدق، والشواهد المسوقة من غير عزو. وتحسن الإشارة هنا إلى أنَّ الحريري لحَّن بعض الشعراء المولّدين المشهورين كأبي تمام والمتنبي، وذلك في مواضع قليلة من أشعارهما. واستدلّ في مواضع نادرة بشعر لبشار بن برد.

وكانت شواهده متنوعة تشمل حقول الدرس اللغوي صرفاً ونحواً ودلالة.

٦- الاحتجاج بالشعر (في العصر الحديث):

٧- اليازجي: من أبرز طموحات اليازجي في عمله اللغوي العودة بالعربية إلى نقائها القديم، وصفائها في باديتها قبل أن تعكِّرها الشوائب من الدخيل والمولَّد وغيرهما. إن هذا الطموح قاده إلى تضييق الواسع، والتوقّف عند السماع، فهو مقدَّم -عنده- على الأدلة كلّها، ولا يقبل مخالفته وإن كان هناك وجه أو تسويغ لما خالف المسموع.

استدلّ اليازجي بشعراء متقدمين، ولكنه خطَّأ بعضهم كالحارث بن حلِّزة، وعنترة، وعدي بن زيد. وخطّأ كثيراً من المولّدين؛ كأبي تمام والصاحب بن عباد وابن نباتة المصري، وابن الفارض، وغيرهم. وساق بعض أشعارهم للاستئناس بها في مجال المعاني، لا في الصيغ والتراكيب، كما أورد في مواد كتابه أشعاراً لم يسمِّ قائليها؛ معزِّزاً أدلته بها.

٨- محمد علي النجار: استدلّ النجار بشعراء عصر الاحتجاج، وخطّأ كثيراً من الشعراء والأدباء المولّدين؛ كأبي تمام، والبحتري، وابن الرومي، وابن المعتز، وابن عنين(٦٣٠هـ)، وابن المقفع، والشاعر الأندلسي(الحسين بن النشار)، والقلقشندي، وأبي عمرو الداني في خطبة كتابه التيسير... إلخ. ولكنه احتجّ في مواضع نادرة ببعض المولّدين كالبحتري، وبأشعار لم

يسمّ قائليها. ولكنه لم يعوّل على الشعر المولّد والمجهول القائل، في معظم مواد كتابه. وكان يسوقه للاستئناس وتعزيز الأدلة.

٩- د.**مصطفى جواد**: اتسع استدلال د.مصطفى بأشعار الفصحاء، (الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين)، كما احتج ببعض الشعراء الذين يعدّهم الأصمعي مولّدين؛ كذي الرُّمّة، والطِّرِمّاح. واكتفى في مواضع نادرة بالاعتماد على شعر مولّد. أمّا أشعار المولّدين والأشعار التي لم يُسمّ قائليها فكان يسوقها في كتابه للاستئناس غالباً.

١٠- **محمد العدناني**: صرّح العدناني في مقدمتي معجميه"الأخطاء الشائعة والأغلاط اللغوية المعاصرة" بأنه لا يحتج إلا بالشعر الجاهلي والإسلامي والأموي، فيفهم من كلامه أنه مع جمهور النحاة في مسألة الاحتجاج بالشعر. كما ذكر أنه لن يحتج بشواهد شاذة أو مشتملة على ضرورات شعرية، ثم دعا في الوقت نفسه إلى أن توسّع المجامع اللغوية الأخذ بالضرورات للتسهيل والتيسير. وأشعار المولّدين والتي لم يُسمّ قائلوها مسوقة في كتابيه للاستئناس.

١١- **صلاح الدين الزعبلاوي**: اتبع الزعبلاوي في الاحتجاج بالشعر ما اتفق عليه جمهور النحاة، وسار على ذلك في معظم مواد كتابه. وما أورده من أشعار المولّدين، أو الأشعار المجهولة القائل فكان للاستئناس فحسب.

١٢- د.**إميل يعقوب**: أكثر د.إميل من الاستدلال بأشعار الفصحاء، وبأشعار الذين لم يرتض الأصمعي لغتهم؛ كذي الرُّمّة والكميت، كما استدلّ بأشعار بعض المولّدين، كالمتنبي. وبشواهد لم يسمّ قائليها، إما لأنها مجهولة القائل، وإما لأنها مقتبسة من مظانّ لم تعزُها.

١٣- **مجمع اللغة العربية في القاهرة**: اتسع الاحتجاج المجمعي بشعراء عصر الفصاحة، الذين اتُّفق على حجّيّة شعرهم. كما استدلت المذكّرات المجمعية ببعض المولّدين. كالمتنبي وغيره، في مجال المعاني. وكثيراً ما كان إيراد الأشعار المولّدة للاستئناس، وفي بعض القرارات بُني على الشواهد النادرة والشاذة.

والشواهد التي وردت في البحوث المجمعية غير معزوّة و مقتبسة من مصادر ومراجع لم تذكر أسماء قائليها. فجاءت تلك الشواهد غُفْلاً من أسماء أصحابها، كما وردت في مظانّها.

٧- الاحتجاج بالقواعد الصرفية:

١- الكسائي ٢- ابن السكيت ٣- ابن قتيبة ٤- ثعلب ٥- الزبيدي:

لم يكن استدلال هؤلاء العلماء بالقواعد الصرفية في مصنفاتهم واسعاً؛ لأنّ أكثر الألفاظ والأساليب التي شاع الخطأ فيها في عصورهم هي أخطاء لغوية. المرجع في تصحيحها

السماع. يستثنى من ذلك ما ورد نادراً من قطوف من بعض المباحث الصرفية؛ كمصادر الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف، وباب الأمر بالمعتل من الأفعال(عند ابن قتيبة).

٦- الحريري:

كان اعتماد الحريري في"درّة الغوّاص" على القواعد الصرفية أكثر من اعتماد من تقدمه عليها. وذلك لكثرة المسائل التي يؤول التصحيح فيها إلى علم الصرف أكثر من العلوم والمعايير الأخرى، وأبرز القواعد الصرفية التي اعتمد عليها الحريري هي: التذكير والتأنيث، والجموع، والمشتقات وأبنيتها وما يعرض لها من إبدال وإعلال، والنسب، والتصغير. وغلب على القواعد الصرفية التي حكّمها الحريري في تصويباته المذهب البصري؛ لأنه كان بصريّ المنحى.

٧- إبراهيم اليازجي:

تأتي القواعد الصرفية في معايير اليازجي في المنزلة الثانية: أمّا المنزلة الأولى فقد استأثر بها السماع. وإذا وقع تعارض بين السماع والقواعد الصرفية المقيسة، كان السماع مقدّماً عنده. وتنوّعت القواعد الصرفية التي عوّل عليها اليازجي بحسب طبيعة الأخطاء التي أوردها في كتابه. فكان لقواعد التذكير والتأنيث والجمع والنسب والمشتقات نصيب وافر عنده. أما المجمع القاهري والعلماء الآتية أسماؤهم:

٨- محمد علي النجار ٩- د.مصطفى جواد ١٠- صلاح الدين الزعبلاوي

١١- محمد العدناني ١٢- د.إميل يعقوب ١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

فقد تنوّعت الأخطاء الصرفية الشائعة التي عالجها هؤلاء العلماء والمجمعيون في مصنّفاتهم، وشغلت حيّزاً واسعاً منها؛ ومن القواعد الصرفية التي اعتمدوا عليها كثيراً في تصحيحاتهم اللغوية:

الجموع، والتذكير والتأنيث، والنسب، والمشتقات.

وغلب على هذه القواعد المنحى البصري، وإن كان المجمعيون قد استندوا إلى الكوفيين في مواضع كثيرة من قراراتهم.

٨- **الاحتجاج بالقواعد النحوية**: المُقِلُّون من الاستدلال بالقواعد النحوية هم:

١- الكسائي ٢- ابن السكيت ٣- ابن قتيبة ٤- ثعلب

٥- الزبيدي ٦- الحريري ٧- إبراهيم اليازجي.

لأنّ السماع قد استأثر بمعظم مسائل التصحيح اللغوي التي اشتملت عليها كتب هؤلاء العلماء. وكان نصيب القواعد الصرفية عندهم قليلاً-كما ذكرنا- إذا ما قورن بالسماع، و أقل من القواعد الصرفية كانت القواعد النحوية. فالمواضع التي رجع فيها الكسائي وثعلب إلى

القواعد النحوية في كتابيهما قليلة جداً، ولا تتجاوز الإشارة إلى بعض المباحث النحوية(كما جاء في فصيح ثعلب: باب ما يقال في حروف الخفض)، وباب التأريخ والعدد ومقتطفات من مبحث الممنوع من الصرف(عند ابن قتيبة). ولم يتجاوز الاستدلال بالقواعد النحوية عند الزبيدي نحو ستة مواضع. ولم يكن الحريري مكثراً من الاستدلال بالنحو أيضاً. لأنّ المسائل الصرفية واللغوية السماعية شغلت حيّزاً واسعاً من كتابه. وكذلك لم يستكثر اليازجي من الاستدلال النحوي؛ لأنّ معظم مواد كتابه تعوّل على السماع والصرف. ومن أبواب النحو التي استند إليها في تصحيحاته: التوكيد، التعدية واللزوم(وإن كان هذا الباب أقرب إلى اللغة المسموعة)، والعدد، ومسائل أخرى كلام التقوية، والخلط بين مازال ومادام...

وأمّا المكثرون من الاستدلال بالقواعد النحوية، بنسب متفاوتة فهم:

٨- محمد علي النجار ٩- د.مصطفى جواد ١٠- محمد العدناني

١١- صلاح الدين الزعبلاوي ١٢- د.إميل يعقوب ١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة:

استدلّ هؤلاء العلماء بالقواعد النحوية بحسب طبيعة الأخطاء الشائعة التي عولجت في مصنفاتهم. ولكن وإجمالاً كان نصيب النحو في هذه المصنفات واسعاً، إذا ما قورن بالحيّز الذي شغله في كتب المتقدمين من مصنفي كتب اللحن، ولعل ذلك يرجع إلى اتجاهات التصنيف وطبيعة اللحن الشائع في القديم. فقد كانت اللحون القديمة تتصل باللغة المسموعة أكثر. فكان للسماع فيها القِدح المعلّى.

وتجدر الإشارة إلى أنّ النحو الكوفي، أو النحو الاصطفائي عامة- إن صحّ التعبير- القائم على الاختيار من المذاهب النحوية جميعاً، يبدو أثره جلياً في كتب التنقية اللغوية في العصر الحديث، خاصة في قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة، كما يمكن أن نلمح هذه الظاهرة عند ابن السكيت، وابن قتيبة. ويظل المنحى البصري في النحو غالباً على كتب اللحن قديماً وحديثاً. ولكن القرارات المجمعية ركنت في مواطن كثيرة إلى اختيارات من مذاهب النحاة وآرائهم المتعددة خاصة المذهب الكوفي؛ لإيجاد أدلة تسوّغ ما شاع من مفردات وأساليب وقع الخُلف في صحتها اللغوية.

٩- **الاحتجاج بالقياس:** لم يكن للقياس أثر يُذكر في مصنفات كلٍّ من:

١- الكسائي ٢- ابن السكيت ٣- ابن قتيبة ٤- ثعلب..

٥- الزُبيدي ٦- الحريري ٧- اليازجي.

لأنّ حيّز المسموع في مصنفات هؤلاء العلماء أوسع من المقيس. وما جاء في بعض كتبهم من المقيس كان لِماماً كما أنّ بعضهم كالزبيدي واليازجي-مثلاً- يغلّبون المسموع على

المقيس، فقلّ لجوؤهما إلى القياس، إلا في المواطن التي رأيا أنّ القواعد الصرفية والنحوية المقيسة ترد التخطئة، وتجلي الصواب.

أما العلماء الذين كثر القياس في مصنفاتهم هؤلاء العلماء، واعتمدوا عليه كثيراً في معالجة الأخطاء الشائعة فهم:

٨- محمد علي النجار ٩- د.مصطفى جواد ١٠- محمد العدناني

١١- صلاح الدين الزعبلاوي ١٢- د.إميل يعقوب ١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الزعبلاوي اشترط في كل قياس اجتهادي أن تتولى دراسته مجامع لغوية؛ لتكون قرارات القياس أكثر دقة وعلمية، و يُشار هنا إلى أنّ مجمع اللغة العربية في القاهرة، توسّع في القياس كثيراً، خاصة عندما تكون المسألة التي اختُلف فيها شائعة.

١٠- **الاحتجاج بآراء العلماء والأدباء وأساليبهم التعبيرية:**

- **الاستدلال بآراء العلماء:** الذين استدلّوا بآراء العلماء: محمد العدناني، صلاح الدين الزعبلاوي، د. إميل يعقوب، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- **من آراء المحدثين واجتهاداتهم:** د. مصطفى جواد، محمد العدناني، د. إميل يعقوب.
- **الاحتجاج بكلام العلماء (أساليبهم التعبيرية):** محمد علي النجار، د. مصطفى جواد، صلاح الدين الزعبلاوي، مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- **الاحتجاج بأساليب المفسّرين:** د. مصطفى جواد، صلاح الدين الزعبلاوي، مجمع اللغة العربية في القاهرة.
- **الاحتجاج بأساليب الأدباء:** محمد علي النجار، د. مصطفى جواد: احتجاجه بأساليب مصنفي كتب التاريخ، وبكتب الموسوعات، صلاح الدين الزعبلاوي.
- **الاحتجاج بكلام المولّدين (على قلّة أو ندرة):** محمد علي النجار، محمد العدناني، صلاح الدين الزعبلاوي.

١١- **الاحتجاج بمقاييس متفرقة:** وهناك مجموعة من المقاييس التي لم يكن الاستدلال بها شاملاً لجميع العلماء الذين تناولت هذه الرسالة كتبهم بالدراسة. بل اقتصر الاحتجاج بها على بعض المصنفين. واستكمالاً لأطراف البحث بدا أنه من المستحسن إفراد فصل خاص بها. وفي الأسطر الآتية مسرد مجمل لهذه المقاييس، وإزاء كل واحد منها ذُكر العلماء الذين استدلوا به: - **القواعد البلاغية والتضمين:**

١- المجاز ٢- التضمين:

لم يكن للمجاز والتضمين أثر جليّ في مصنفات كلٍّ من:

١- الكسائي ٢- ابن السكيت ٣- ابن قتيبة ٤- ثعلب

٥- الزُّبيدي ٦- الحريري ٧- إبراهيم اليازجي.

ما عدا مواضع قليلة عند ابن السكيت وابن قتيبة والحريري واليازجي.وقد صرّح اليازجي بأنه لا يرغب في جعل المجاز سبيلاً لتسويغ بعض الأخطاء الشائعة.

أما العلماء الذين كثر الاستدلال بالمجاز والتضمين في مصنفاتهم فهم:

٨- محمد علي النجار ٩- د.مصطفى جواد ١٠- محمد العدناني

١١- صلاح الدين الزعبلاوي ١٢- د.إميل يعقوب ١٣- مجمع اللغة العربية في القاهرة.

فكان في مواضع كثيرة من كتبهم دليلاً يجيز بعض الأساليب التي وقع الخلاف في صحتها.

وتوسّعت المذكرات التي بنيت عليها القرارات المجمعية في الاعتماد على المجاز والتضمين. بل إنّ المجمع القاهري أجاز قياسية التضمين بشروط.

٣- **الأمثال**: من الذين استدلوا بها قليلاً(وكانت مصحوبة بأدلة أخرى) الزُّبيدي، والحريري، ومحمد علي النجار، د.إميل يعقوب.

٤- **الشيوع والتطور الدلالي**: ابن السكيت، ابن قتيبة، محمد العدناني،صلاح الدين الزعبلاوي، د.إميل يعقوب، مجمع اللغة العربية في القاهرة.

٥- **قرارات المجامع اللغوية**: محمد العدناني، صلاح الدين الزعبلاوي، د.إميل يعقوب.

٦- **التعليل المنطقي**: الحريري، د.مصطفى جواد.

٧- **البناء على التوهم**: مجمع اللغة العربية في القاهرة.

٨- **الإقرار السكوتي**: صلاح الدين الزعبلاوي.

ومعظم هذه الأدلّة سيقت للاستئناس، وكانت مردفة بأدلّة أخرى.

من الجديد في الرسالة:

المنهج: معظم كتب اللحن تعرّضت للمقاييس باقتضاب، وعالجتها معالجة ثانوية، ولم تفرد لها بحثاً مستقلاً أو مستفيضاً، فترى تلميحاً هنا، واختصاراً هناك، وقد تقع على فصل مختصر في طيّات بحث يعرّج على هذه المسألة لِماماً، تعريجة العَجِل الذي شغلته عن الموضوع قضايا أُخَرُ، فالمقاييس لا تشغل سوى حيّز محدود من البحث، فترى الباحث يخصّها بإطلالة خاطفة، أو بشيء من البيان لا ينقع غلّة، أو لا يروي صادياً. أمّا هذا البحث فقد اختصّ بالمقاييس وحدها، واختارها من موضوعات متعدّدة تزخر بها مكتبة التصحيح اللغويّ.

كما جاء منهج المعالجة في هذه الرسالة فيه بعض الجدّة والتفرّد، فهي لم يتناول المقاييس من خلال العلماء، وهذا ما صنعه معظم الذين كتبوا في اللحن إن لم يكونوا جميعاً فعلوا ذلك. فترى الباحث يسرد علينا ما قاله الكسائيّ، وابن السِّكّيت، وابن قتيبة وغيرهم في

الاحتجاج والاستدلال، فتتفرق المقاييس تحت أسماء العلماء، ونراها تتكرر كلما انتقل البحث من عالم إلى آخر. فتدرس من خلال العلماء، ولا تدرس جهود العلماء من خلالها. وهو الأولى. فتأتي المقاييس متفرقة موزّعة فتبدو صورتها ضبابية الملامح مبهمة المعالم؛ لذا فنحن نسعى -- خاصة في العصر الحديث الذي كثر فيه الأخذ والرد في التصويب -- إلى مقاربة مقاييس أومعايير، ترسم الطريق وتنير ضوءاً أمام أهل العربية وحماتها ومحبيها؛ ليسلكوا الدرب لاحباً ولا تتشتت بهم السُّبُل، وترى المسألة الخلافية يتعاقب عليها المصححون؛ فذاك يخطّئ، ويتلوه من يردّ التخطئة، ويتبع ذلك من يعود إلى التخطئة، ويتعقب هؤلاء من يخطئهم جميعاً أو يلحّن مَنْ تقدّمه، وهكذا، تدخل أمور التصحيح في حلقة مفرغة، لا يُعرف أولها من آخرها. وهنا تشتد الحاجة إلى جهود كبيرة، جهود أفراد ومؤسسات، كلٌّ بحسب ما اتفق له وتهيّأ ليشارك في تجلية الموقف ورسم سماته وبيان الصواب من الخطأ. ويبدو أن إبراز المعايير التي يُحتكم إليها في التصويب لا تأتي عفو الخاطر، ولا حصيلة مجهود ذهني قائم على الافتراض المحض، والتصور المجرد، بل لا بد أن تستنبط هذه المعايير من مكتبة التصحيح، ومن جهود جهابذتها، وأعمال أساطينها، ومما عوّلوا عليه واعتمدوه. فإذا اتجهت بحوثنا إلى لملمة المقاييس المتفرقة في بطون كتب التصحيح، وجمع شتاتها، نكون قد خطت خطوات مهمّة نحو تلمّس المقاييس الشاملة أو الراجحة التي صدر عنها معظم العلماء في تصويباتهم؛ لتكون مَعْلماً يُهتدى به وحَكَماً يُصار إليه في فض النزاعات المُضنية، والصّراعات التي قد تشوه جمال العربية، وتهزّ صورتها في النفوس والأذهان. لذا لم تعد البحوث التي تؤرخ لمكتبة التصحيح -- على أهميتها -- هي المنشودة أولاً، بل إن الخلوص إلى معايير راجحة أو مقاربة هذه المعايير هو الأمر الملحّ، والمطلب العاجل. فشُقّةُ الخلاف تتسع وتتشعّب إلى حدٍّ لا يجعلنا قادرين على تبيّن الوجوه الصحيحة في المسائل التي أحاط بها الشقاق، وعلت حولها جَلَبَة النزاع وصَخَبُه .

أمام ليل الخلاف الأليل يغدو البحث في المعايير لا مندوحة عنه، بل هو المُنية والغاية. ولعل المدخل الصحيح لتلمّسها يتمثّل في تناولها بشكل طوليّ أوعموديّ _ إن صحّ التعبير _ فنُرصد ما قاله العلماء ومارأوه في كل معيار، فيمضي البحث -- مثلاً- في تجلية معيار الاحتجاج بالشعر أو بلغات العرب عبر العصور، لتتّضح خصائص المعيار وحدوده مشفوعة بمواقف العلماء وآرائهم وتصويباتهم. ويجاب عن أسئلة كثيرة في هذه الصدد؛ منها: مَنِ الشعراء الذين احتجّ بشعرهم علماء التصحيح أو جمهورهم؟ ومَنِ الشعراء الذين وقع الخُلْف في حُجّيّة شعرهم؟ وإلى أيّ عصر وقف علماء التصحيح في الاحتجاج بالشعر؟ أكانوا كعلماء النحو واللغة وقفوا عند زمان ومكان محدَّدَيْن أم أنهم احتجّوا بالشعر قديمه وحديثه ؟وهل احتجّ المصحّحون بالشعر المجهول القائل؟ أم هل اشترطوا معرفة القائل؟ هذه الأسئلة

ونحوها يجاب عنها من خلال استنباط مقاييس التصحيح عبر العصور في دراسة متتبِّعة ناظمة، تجمع المتفرّق، وتضمّ النظير إلى نظيره، وتضع كلَّ رأي موضعه، وتعطي كلَّ ظاهرة حقَّها مستوفى غير منقوص.

بهذا **التتبُّع العموديّ** – إن صحّ التعبير – للمعايير قديماً وحديثاً ترتسم الصورة، وينجلي الإبهام، وتبنى الأحكام على حدّ كبير من اليقين، وتُدفع الأحكام القائمة على الظنّ والحدس.

– سعت الرسالة إلى التخفُّف من النتائج المتعجّلة أو المتعسّفة، وحاولت التثبّت من الآراء والأدلّة التي تنهض عليها الأحكام، كما اجتهدت في نقد وجوه الاستدلال، وبيان منازلها أو مراتبها قوّةً وضعفاً.

– قدّم البحث نموذجاً عملياً لهذا اللّون من الدراسات المستأنية التي تُبنى على الإحصاء والأرقام – ما أمكن – وفي ضوء المعطيات المتاحة والمراجع التي تعنى بالفهارس الفنيّة التي تسهّل هذا العمل. وبذا تقارب نتائج علميّة إلى حدٍّ كبير.

– اتضحت في هذه الدراسة – مسافات التقارب والتباعد بين النظر والتطبيق، بين ما يقوله عالم التصحيح وما ينفّذه في دراسته أو كتابه. فترى بعضهم يرسم منهجه وأدلّته المعتمدة، ولكن قد يلتزم ما رسم أو يحيد عن بعضه قليلاً أو كثيراً. فيأتي هذا البحث ونحوه موضّحاً مواطن التزام المنهج أو الحيْد عنه وأثرَ كلٍّ في النتائج والأحكام.

مقترحات وآراء

أ- مقترحات:

- تصنيف واقع الاستعمال اللغويّ وأحكام علماء التصحيح اللغويّ في مستويات، من حيث الفصاحة.

- النظر في أقوال العلماء في لغات العرب، وتصنيفها، من حيث الفصاحة (يراجع المزهر والخصائص و غيرهما من الكتب المعنيّة برواية اللغة، والتأريخ لها) وينظر في اللهجات، والنوادر التي تفرّد بروايتها عالم (كما ينظر إلى عصر العالم، فمثلاً: نوادر أبي زيد وابن الأعرابي قد تكون غير مقبولة – في بعض لغاتها – عند الأصمعي- ولكن إذا ما قورنت بلغات عصور متأخرة تُعدّ قمّة في الفصاحة).

وفي كلّ الأحوال، إن اللغات واللُّغَيّات و اللهجات التي تخرج على الأعمّ الأغلب من لغات العرب، وتخالف الأفصح وتؤدي إلى خَرْقِ قاعدة نحويّة أو صرفيّة عالية الاطراد **ينبغي التوقّف عن قبولها**، لأنّه ليس من النافع للغة الفصحى – بعد اطّراد قواعد نحوها وصرفها – أن نخرج على هذه القواعد (الأغلبيّة أو المقاربة للاطراد) محتجّين بلغة قليلة أو نادرة أو ضعيفة أو رديئة إلى غير ذلك من النعوت التي أطلقها اللغويون على بعض اللغات أو اللهجات. فقول ابن جني: "لغات العرب كلُّها حجّة ...". يحتاج إلى التلقي بمزيد من الحذر والتأنّي، لأنّنا إنْ أخذنا بكلّ لغات العرب الفصيحة والقليلة والنادرة والشاذّة والضعيفة ....فلن تستقيم للّغة قاعدة ولن يطّرد لها قانون، وسندخل في فوضى تؤدي إلى فساد اللغة واضطرابها وعسر تعلّمها، وهذا ما يؤول – في النهاية- إلى اضمحلالها

- **تصنيف قرارات مجمع اللغةالعربيّة في القاهرة، من حيث الفصاحة، في مستويات:**

مجمع اللغة العربيّة في القاهرة حصن من حصون العربيّة الشامخة، وهو أكثر المجامع اللغويّة العربيّة نشاطاً، تشهد لذلك أعمال لجانه ومجالسه، ومؤتمراته، وإصداراته التي تحمل علماً جمّاً سطّرته أقلامُ علماءَ أفذاذ، أفنَوا أعمارهم في خدمة هذه اللغة الكريمة والذَّوْد عن حياضها، وبذلوا ما بوُسْعهم للنهوض بها وتنميتها، ورفدها بكل ما من شأنه أن يمكّنها من مسايرة روح العصور ومبتكراته. وإن دراسة (مكتبة المجمع) أو نتاجه الضخم، لا ينهض به بحث، بل هو بحاجة إلى بحوث كثيرة مستفيضة، تنقّب في مذكّراته وبحوثه ومحاضر جلساته؛ لتمتح منها علوماً متنوّعة، وترصد ظواهر لغويّة وثقافية وحضاريّة شتّى. ولا عجب في هذا الإطراء إذا تذكّرنا أن المجمع على اختلاف هيئاته ولجانه وتنوّع مناشطها ووظائفها، يضمّ نخبة من أبرز علماء العربية ورهطها المخلصين في هذا العصر سواء أكان

ذلك في جمهوريّة مصر العربيّة أم في الأقطار العربيّة أم في بلدان أخرى نبغ فيها علماء مستعربون محبّون للعربيّة أو معنيّون بها. ولست مبالغاً إذا رسمت مشاهد مؤتمراته، والآراء تثار، والمسائل تناقش، والأصوات ما بين هدأة وعلوّ، وقامات المؤتمرين تروح وتغدو، فتسري في قاعات المجمع وأبهائه وردهاته نفحات من الأسواق والمحافل اللغويّة العريقة.

وبعد ذلك يستأذن الباحث هذا الموكب اللغويّ، بكلمات يؤمّل ألا تكون نشازاً في فضاء هذا المحفل الثّرّ. إنها نظرات وسوانحُ –تجاوزاً– أسميتها مقترحات، أثارتها قراءات عَجْلى في بعض قرارات المجمع. فإن كانت صائبة نافعة فهذا هو المؤمّل، وإن كثرت هفواتها آمل أن يقيل عثراتها العلماء والقرّاء المخلصون، وأن يعيدوا ما حاد منها عن الجادّة إلى سواء السبيل..

يقترح الباحث أن تُصنَّف قرارات المجمع[4] بحسب مقاييسها وأدلّتها إلى المستويات الأربع الآتية:

١-المستوى الأفصح.

٢-المستوى الفصيح.

٣-المستوى القليل.

٤- المستوى النادر والشاذّ.

ونتناول- فيما يأتي- مقاييس المستويات الأربع بشيء من التفصيل:

١- مقاييس المستوى الأفصح:

يُشترَط في القرار المجمعيّ حتى يُدرج في المستوى الأفصح أن يستند إلى:

أ- شاهد واحد من القرآن الكريم.

ب- ثلاثة شواهد من القراءات[5]. وذلك إذا شاع الأسلوب المختلَف فيه.

ب- شاهد واحد من الحديث النبويّ الشريف بحسب الضوابط التي نصّ عليها قرار مجمع اللغة العربيّة في القاهرة بشأن الاستدلال بالحديث في المجال اللغوي[6].

ج- ثلاثة شواهد متنوّعة من الأدلّة المعتمدة الآتية:

١- كلام العرب الفصحاء (من شعر أونثر)، صحّت نسبته إلى قائله[7].

---

[4] يمكن أن يشمل هذا التصنيف قرارات المجامع العربيّة الأخرى وكتب التصحيح اللغويّ القديمة والحديثة،على أن يتولّى ذلك اتحاد المجامع اللغويّة أو مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة (من خلال لجان متخصّصة).

[5] قد توضع تفصيلات للقراءات الشاذّة.

[6] أصدر مجمع اللغة العربية قراراً بشأن الاحتجاج بالحديث، وفيه ضوابط معيّنة. ينظر: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً، ص٥.

٢- القياس على قاعدة نحويّة أو صرفيّة راجحة عند جمهور النحاة.

٢-مقاييس المستوى الفصيح:

يُدرج القرار المجمعيّ في المستوى الفصيح، إذا كان مستنداً -على الأقلّ- إلى ثلاثة شواهد مُستمدّة من ثلاثة من الأدلّة الآتية:

١- لغة من لغات العرب الفصيحة (التي لم ينبزها اللغويّون أو النحويّون بصفة تحول دون القياس عليها، كقولهم: لغة رديئة، أو ضعيفة، أو لغيّة. أو لغة نادرة أو قليلة، أو شاذّة[٨].

- رأي يقرّه اثنان من علماء النحو أو اللّغة المتقدّمين (حتى نهاية القرن الرابع الهجري). على أن يكون الرأي وارداً في مصنّفاتهم،أو معزوّاً إليهم في المظانّ المعتمدة.

-كلام[٩] علماء[١٠] النحو و اللغة و التفسير والحديث و الفقه والأدب المتقدّمين، إذا ورد في مصنّفاتهم أو الكتب المعتمدة.

-التضمين السائغ الذي لا تكلّف فيه.

-المجاز الذي لا تكلف في إجرائه أو توجيهه.

-شعر مجهول القائل (وراويه ثقة).

-التقدير والتأويل بحسب ضوابط النحو،مع خلوّهما من التكلّف والتعقيد.

-نقول من المعجمات وكتب اللغة المعتمدة، من القديم إلى معجم تاج العروس للزبيدي.

-قرار مجمعيّ نصّ على أن الأفصح هو كذا...، أو أنّ الأكثر، أو الغالب هو كذا (وما شابه هذه العبارات).

٣-مقاييس المستوى القليل والنادر:

تصنّف فيه القرارات المبنيّة على ثلاثة شواهد مما يأتي:

- شاهد واحد[١١] قليل الاستعمال.

- قياس ضعيف.

- شاهد شعريّ لمولّد.

- شاهد شعري مجهول القائل، ولم يوثّقه نحويّ أو لغويّ.

- رأي أو كلام (أي: تعبير) لنحويّ واحد متقدّم، خالف فيه الجمهور.

- وجه ضعيف من وجوه القواعد.

---

[7] بحسب ما أجمع عليه جمهور اللغويّين والنحاة، وعلى التفصيل الذي نقله البغداديّ في خزانة الأدب.

[8] بحسب التفصيل الوارد في خصائص ابن جني، والاقتراح في أصول النحو السيوطيّ.

[9] المقصود بالكلام: أساليب العلماء التعبيريّة، التي يعرضون بها المسائل اللغويّة والنحويّة.

[10] المقصود بالعلماء (هنا): المتقدّمون منهم والمتأخّرون، من نحاة البصرة والكوفة، حتى السيوطيّ.

[11] ما عدا القرآن الكريم (بقراءاته) والحديث النبويّ الشريف.(قد توضع للقراءات الشاذّة تفصيلات).

– تقدير أو تأويل، فيهما تكلّف ظاهر.

– نقل من أحد المعجمات العربيّة الحديثة.

– شاهد واحد نادر، أو شاذّ.

– لغة من لغات العرب النادرة أو الشاذّة، التي لا يقاس عليها عند جمهور النحاة.

ملحوظات تتعلّق بالتصنيف المقترح لمستويات الاستعمال اللغويّ:

–الكلام الذي يحتجّ له بآية كريمة واحدة، يُسلك في المستوى الأفصح. وفي واقع الأمر إن باحثي المجمع لا يكتفون –عادة– بمقياس واحد، بل تراهم يحشدون الأدلّة –على اختلاف أصنافها– ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فقرارات المستوى الأفصح نجدها –دائماً– معززة بأدلّة متعدّدة.

–إذا اجتمع لقرار أربعة فأكثر من مقاييس المستوى الفصيح مع كثرة الاستعمال أو الشيوع[12] يدرج في قرارات المستوى الأفصح.

–إذا اجتمع لقرار أربعة فأكثر من مقاييس (المستوى القليل) مع كثرة الاستعمال أو الشيوع، يدرج في قرارات المستوى الفصيح. خاصّة إذا كان معزّزاً بشواهد من الكتب التي يستأنس بعبارات مصنفيها (المذكورين في البند السابق).

العبارة الشائعة أو الكلمة التي لا تعضدها ثلاثة شواهد من مقاييس المستوى الثالث تعدّ خطأً.

كما يقترح الباحث أن تصنَّف مستويات الاستعمال اللغويّ على النحو الآتي:

المستوى الأول:

يُدرج فيه المستوى اللغويّ لأقسام اللغة العربيّة والشريعة الإسلاميّة في المرحلة الجامعيّة، والدراسات العليا و يطالب الأساتذة والباحثون ومصمّمو المناهج بالأخذ بقرارات المستوى الأفصح، ولا يقبل منهم ما نصّت عليه قرارات المستوى القليل أو الضعيف. فإجازة إدخال (أل) التعريف على(غير)، واستخدام الكاف في قولهم: هو كمدير يرى كذا، وإضافة حيث إلى الاسم المفرد؛ كقولهم: الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر(ثمن)، وإعراب(حمدون) وما يشبهه إعراب المفردات بالحركات على النون مع التنوين ولزوم الواو، هذه القرارات وما شاكلها لا يقبل استعمالها في(المستوى الأفصح). وتداول ما جاء في قرارات المستوى(الفصيح) في هذا المستوى اللغويّ، يعدّ في المنزلة الثانية من حيث سلّم الفصاحة.

المستوى الثاني:

– يجوز العمل بما جاء في القرارات المصنّفة بحسب اقتراح صاحب هذا البحث – في المستوى الفصيح في الكليّات والأقسام الجامعيّة الأخرى بمختلف تخصّصاتها.

---

[12] يمكن أن تُقيّد كثرة الاستعمال بضوابط معيّنة.

ويعمل بها - أيضاً - في مراحل التعليم العام والفني والإعلام بكل أشكاله وتخصصاته المتنوعة المرئيّة، والمسموعة، والمكتوبة.

كما يقبل ما نصّت عليه القرارات المصنّفة في المستوى الفصيح (في مجالات الكتابة الإبداعية، كالروايات والقصص والمسرحيات، والخواطر ونحو ذلك. كما يعمل بها في لغة التخاطب والندوات والمؤتمرات، وحقول الترجمة، وكتابات الدواوين في الوزارات والدوائر المختلفة.

المستوى الثالث:

- يؤخذ بالقرارات المصنّفة في المستوى الضعيف أو القليل عند الضرورة أو الحاجة في الحقول العلميّة التطبيقيّة كالطب والصيدلة والهندسة والرياضيات والفيزياء والجيولوجيا... ونحو ذلك مصطلحات معيّنة خاصّة بها، يضاف إلى ذلك الدراسات العليا المتصلة بهذه التخصصات والبحوث المعمّقة المتعلّقة بها.

كما يؤخذ بالقرارات المصنّفة في هذا المستوى، في مجال اللغة المنطوقة (الندوات، والمؤتمرات، والحوارات المختلفة...)، وفي بعض المجالات الإعلاميّة التي يغلب عليها طابع التقارير والتحقيقات وصفحات الرياضة ونحو ذلك.

ولمزيد من التوضيح نسوق التصنيفات المقترحة في الجدول الموجز الآتي[١٣]:

مستويات الفصاحة	مستويات الاستعمال اللغوي
١-مقاييس المستوى الأفصح: يُشترط في القرار المجمعيّ حتى يُدرج في المستوى الأفصح أن يستند إلى: أ- شاهد واحد من القرآن الكريم. ب- شاهد واحد من القراءات (بما فيها القراءات الشاذّة[١٤]). وذلك إذا شاع الأسلوب المختلف فيه[١٥]. ج- شاهد واحد من الحديث النبوي الشريف.[١٦]	١ المستوى الأول: يشمل أقسام اللغة العربية والشريعة الإسلامية في المرحلة الجامعيّة، والدراسات العليا، والبحوث والدراسات المتخصصة أو المعمّقة في فروع اللغة والشريعة جميعها. و يطالب الأساتذة والباحثون ومصمّمو مناهج هذا المستوى بالأخذ بقرارات المستوى الأفصح، ولا يُقبل منهم ما نصّت عليه قرارات المستوى القليل أو النادر. فإجازة إدخال (أل) التعريف على (غير)، واستخدام الكاف في

[13] يشتمل العمود الأيمن على مستوى الفصاحة، وفي العمود الأيسر تذكر مستويات الاستعمال اللغويّ المناسبة له.

[14] قد توضع تفصيلات للقراءات الشاذّة.

[15] توضع ضوابط للشيوع، يتولاّها مجمع لغوي أو مجامع لغوية. واقترح صاحب هذا البحث ضوابط للشيوع. تنظر في : الفصل الحادي عشر (مقاييس متفرقة).

د- ثلاثة شواهد متنوّعة من الأدلة المعتمدة الآتية: ١-كلام العرب الفصحاء (من شعر أونثر)، صحّت نسبته إلى قائله.[17]. ٢-القياس على قاعدة نحويّة أو صرفيّة راجحة عند جمهور النحاة. ٣-قرار مجمعيّ سابق اتخذ بالإجماع[18].	قولهم: هو كمدير يرى كذا، وإضافة حيث إلى الاسم المفرد، كقوله: الكتاب رخيص من حيث ثمنه بجر (ثمن)، وإعراب (حمدون) وما يشبهه إعراب المفردات بالحركات على النون مع التنوين ولزوم الواو، هذه القرارات وما شاكلها لا يقبل استعمالها في(المستوى الأفصح). وتداول ما جاء في قرارات المستوى (الفصيح) في هذا المستوى من مستويات الاستعمال اللغويّ، يعد في المنزلة الثانية من حيث سلّم الفصاحة، ولكن لا يُعَدّ خطأً. لغة التخاطب(اللغة المنطوقة) في المحاضرات والندوات والمؤتمرات... المتعلّقة بالموضوعات اللغويّة والدينيّة.
٢-مقاييس المستوى الفصيح: يدرج القرار المجمعيّ في المستوى الفصيح، إذا كان مستنداً -على الأقل- إلى ثلاثة شواهد مستمدّة من ثلاثة من الأدلة الآتية: ١-لغة من لغات العرب الفصيحة (التي لم ينبزها اللغويُّون أو النحويُّون بصفة تحول دون القياس عليها، كقولهم: لغة رديئة، أو ضعيفة، أو لغيّة. أو لغة نادرة أو قليلة، أو شاذة[19]. - رأي يقرُّه اثنان من علماء النحو أواللغة المتقدّمين (حتى نهاية القرن الرابع	٢ المستوى الثاني: **ويشمل الكلّيّات والأقسام الجامعيّة جميعها، ما عدا قسمي اللغة العربيّة والشريعة بحسب ما ذُكِر في المستوى الأول.** **- الدراسات العليا والبحوث المعمّقة المتّصلة بكلّيّات الجامعات وأقسامها.** - يجوز العمل بما جاء في القرارات المصنّفة بحسب اقتراح صاحب هذا البحث -[20] في المستوى الفصيح في الكلّيّات والأقسام الجامعيّة الأخرى بمختلف تخصّصاتها. ويعمل بها -أيضاً[21] في مراحل التعليم العام والفني والإعلام بكل أشكاله وتخصّصاته المتنوّعة

[16] أصدر مجمع اللغة العربيّة قراراً بشأن الاحتجاج بالحديث، وفيه ضوابط معيّنة. ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً، ص٥.

[17] بحسب ما أجمع عليه جمهور اللغويّين والنحاة، وعلى التفصيل الذي نقله البغداديّ في خزانة الأدب.

[18] يُعرف القرار (المجمع عليه، والأغلبيّ)، بالرجوع إلى محاضر جلسات مجمع اللغة العربيّة في القاهرة.

[19] بحسب التفصيل الوارد في خصائص ابن جنّي، والاقتراح في أصول النحو للسيوطيّ.

[20] المقصود بالكلام: أساليب العلماء التعبيريّة، التي يعرضون بها المسائل اللغويّة والنحويّة.

[21] المقصود بالعلماء(هنا): المتقدّمون منهم والمتأخّرون، من نحاة البصرة والكوفة، حتى السيوطيّ.

الهجري). على أن يكون الرأي وارداً في مصنّفاتهم، أو معزواً إليهم في المظانّ المعتمدة.

– كلام علماء[21] النحو و اللغة و التفسير والحديث و الفقه والأدب المتقدّمين، إذا ورد في مصنّفاتهم أو الكتب المعتمدة.

– التضمين السائغ الذي لا تكلّف فيه.

– المجاز الذي لا تكلّف في إجرائه أو توجيهه.

– شعر مجهول القائل(وراويه ثقة).

– التقدير والتأويل بحسب ضوابط النحو مع خلوّهما من التكلّف والتعقيد.

– نقول من المعجمات وكتب اللغة المعتمدة، من القديم إلى معجم تاج العروس للزّبيدي.

– قرار مجمعيّ اتخذ بالأغلبيّة أو نصّ على أن الأفصح هو كذا...، أو أنّ الأكثر، أو الغالب هو كذا (وما شابه هذه العبارات).

المرئيّة، والمسموعة، والمكتوبة.

كما يقبل ما نصّت عليه القرارات المصنّفة في المستوى الفصيح (في مجالات الكتابة الإبداعيّة، كالروايات والقصص والمسرحيّات، والخواطر ونحو ذلك. كما يعمل بها في لغة التخاطب والندوات والمؤتمرات، وحقول الترجمة، وكتابات الدواوين في الوزارات والدوائر المختلفة.

المستوى القليل والنادر:

تصنّف فيه القرارات المبنيّة على ثلاثة شواهد مما يأتي:

–شاهد واحد[22] قليل الاستعمال، أو نادر، أو شاذّ.

–قياس ضعيف.

–شاهد شعريّ لمولّد.

–شاهد شعريّ مجهول القائل، ولم يوثّقه

المستوى الثالث:

– يؤخذ بالقرارات المصنّفة في المستوى الضعيف أو القليل عند الضرورة أو الحاجة في الحقول العلمية التطبيقية كالطب والصيدلة والهندسة والرياضيات والفيزياء والجيولوجيا... ونحو ذلك مصطلحات معيّنة خاصة بها، يضاف إلى ذلك الدراسات العليا المتصلة بهذه التخصّصات والبحوث المحقّقة المتعلّقة بها.

[22] ما عدا القرآن الكريم (بقراءاته) والحديث النبوي الشريف. (قد توضع للقراءات الشاذّة تفصيلات).

نحويّ أو لغويّ. –لغة من لغات العرب النادرة أو الشاذّة، التي لا يقاس عليها عند جمهور النحاة. –رأي أو كلام (أي: تعبير) لنحويّ واحد متقدّم، خالف فيه الجمهور. –وجه ضعيف من وجوه القواعد. –تقدير أو تأويل، فيهما تكلّف ظاهر. –نقل من أحد المعجمات العربيّة الحديثة.	–كما يؤخذ بالقرارات المصنّفة في هذا المستوى في مجال اللغة المنطوقة (الندوات، والمؤتمرات، والحوارات المختلفة...)، وفي بعض المجالات الإعلامية التي يغلب عليها طابع التقارير والتحقيقات وصفحات الرياضة ونحو ذلك.

ملحوظات تتعلّق بمقاييس التصنيف المقترح لمستويات الفصاحة ومجالاتها:

١– مقاييس المستوى الأفصح – ما عدا القرآن الكريم– يلزمها تحقّق الشيوع أو كثرة الاستعمال، وإن لم يكثُر استعمال الكلمة أو العبارة التي تستند إلى أدلّة من مقاييس المستوى الأفصح تُدرج في المستوى الثاني (الفصيح).

٢– ما وافق عليه المجمع في قرارات مصنّفة بمستوى ما* من مستويات الفصاحة، يُقبل تداوله في مستويات الاستعمال اللغوي* الأقل رتبةً، بل يُعدّ علواً في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام.

وتوضيح ذلك أن قرارات المجمع المصنفة في المستوى (الأفصح)*، يصح استعمال ما جاء فيها في المستويين (الثاني والثالث) من مستويات الاستعمال اللغوي*. ويُعدّ هذا التداول علواً في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام

وما جاء في قرارات المستوى (الفصيح) يقبل تداوله في (المستوى القليل أو الضعيف) من مستويات الاستعمال اللغوي، ويُعدّ هذا التداول علواً في سلم الفصاحة وقوة الكلام أيضاً.

٣–ما جاء في قرارات المستوى (الفصيح)، يجوز تداوله في المستوى (الأول) من مستويات الاستعمال اللغويّ، ولا يعدّ هذا التداول خطأ، لكنّه يعدّ في **المنزلة الثانية** في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام.

٤–ما جاء في قرارات المستوى (القليل)، يجوز تداوله في المستوى (الثاني) من مستويات الاستعمال اللغويّ، ولا يعدّ خطأ ولكن هذا التداول يعدّ في **المنزلة الثانية** في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام.

٥-ما جاء في قرارات المستوى (القليل)، لا يجوز تداوله في المستوى (الأول)، من مستويات الاستعمال اللغوي. ويُعدّ هذا التداول خطأً.

٦-ما جاء في قرارات المستوى(النادر والشاذّ)، يجوز تداوله – عند الضرورة الملحّة- في بعض حقول ضيقة[23] جداً من (المستوى الثالث) من مستويات الاستعمال اللغوي، خاصّة في مجال الدلالة. ولا يفضّل العمل به في الأبنية والأدوات والتراكيب والجمل.

ويعدّ تداوله في هذه الحقول الضيّقة والشروط المقترحة، ضعيفاً في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام. ولكنّه لا يعدّ خطأً.

٧-لا يصحّ تداول ما جاء في قرارات المستوى (النادر والشاذّ)، في المستويين (الأول والثاني) من مستويات الاستعمال اللغوي. ويعدّ تداوله في هذين المستويين خطأً.

تصنيف تطبيقيّ لنماذج من قرارات مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ومستويات استعمالها اللغويّ بحسب التصنيف المقترح في هذه الرسالة:

١- قرار(جواز إلغاء النصب بإذن):

"ورد النصب بإذن في كلام العرب، وورودها في القرآن بالفصل بـ"لا" لا يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن قراءةً لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلُّها مناط احتجاج. ولكن من المعزوّ إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل " إذن " مع استيفاء شروط الإعمال. وقد نسب إلى البصريّين قبول الإلغاء، إلا أنّ ذلك موصوف بالقلّة. واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب "[24].

<u>التصنيف:</u>

مستوى الفصاحة	مستوى الاستعمال اللغوي
٢- المستوى الفصيح: ويمكن أن يُصنّف في المستوى الأفصح إذا شاع. أما في حال عدم شيوعه فيُصنّف في المستوى الفصيح لكون الاستدلال بقراءة. ولكن لم يُشر القرار إلى شيوع إلغاء إعمال "إذن" كما أن الإلغاء	٢- المستوى الثاني: يجوز تداول ما جاء في هذا القرار في المستوى (الثالث). كما يجوز تداوله في المستوى (الأول)، ولكن تداوله في المستوى الأول يعدّ ضعيفاً أو في المرتبة الثانية في سلّم الفصاحة وقوّة الكلام غير أنه لا يعدّ خطأً.

[23] يمكن أن توضع لهذه الحقول تصنيفات مفصّلة خاصة بها.

[24] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص ١٤٦.

معزوّ إلى بعض القبائل، وموصوف بالقلّة عند البصريّين.	

٢-قرار إضافة "حيث" إلى الاسم المفرد:

"يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: الكتاب رخيص من حيث ثمنِهِ، بجرّ ثمن، والمعتمد من القواعد إضافة حيث إلى الجمل اسميّة وفعليّة، واللجنة ترى إجازة إضافتها إلى الاسم المفرد وجرّه بعدها قياساً في ذلك على أخواتها من الظروف المكانيّة، وأخذاً برأي الكسائيّ وما احتجّ به من الشعر، فيجوز أن يقال: بادر إلى حيث العملِ الجادّ، ولا تُمارِ الحكمَ من حيث العدلِ، وعلى ذلك فإضافة (حيث) إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياساً واستعمالاً "[25]

التصنيف:

مستوى الفصاحة	مستوى الاستعمال اللغوي
٣- المستوى القليل والنادر:	٣- يجوز القياس على ما جاء في هذا القرار في المستوى الثاني ولكنّ القياس على ما جاء في هذا القرار في المستوى الأول من مستويات الاستعمال اللغوي، يعدّ خطأً.

٣-قرار(صيغة فعلان: تأنيثها بالتاء وجمعها جمع مذكر سالماً):

"من حيث إنّ[26] تأنيث فَعْلان بالتاء، لغة في بني أسد، كما في الصّحاح، ولغة بني أسد، كما في المخصّص، وقياس هذه اللغة صرفها في النكرة كما في شرح المفصّل، والناطق على قياس

---

25 السابق: ص١٦١.

26 وردت همزة "إن" مكسورة بعد " حيث " في نسخة مجموعة القرارات العلمية التي رُجع إليه في هذا البحث. والمشهور أن همزة "إن" يجب كسرها في اثني عشر موضعاً، منها بعد "حيث" و "إذ". ينظر: مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية ، (٣١٨/٢).

غير أن " كتاب قواعد اللغة العربية " جاء فيه " ...ويجوز كل من الفتح والكسر ...– أي لهمزة إن – إذا وقعت ... بعد حيث، وإذ، نحو: أقمت حيث إنه مقيم إذ إنه مقيم ..." وفي الهامش ٣ من الكتاب نفسه: " التقدير على الفتح حيث إقامته حاصلة، أو إذ إقامته حاصلة، وعلى الكسر حيث هو مقيم أو إذ هو مقيم. وجواز الفتح والكسر بعد حيث وإذ هو المختار، وهو مذهب الكسائي، واعتمده ابن الحاجب والصبان،وغيرهما ". ينظر: حفني بك ناصف ورفاقه، كتاب قواعد اللغة العربية لتلاميذ المدارس الثانوية، ص ٦٢، والهامش ٣ من الصفحة نفسها. وفي كتاب "الموجز في قواعد اللغة العربية" ص ٢٤٦ كلٌّ من الفتح والكسر بعد "إذا" الفجائية، وبعد "حيث" و "إذ".

لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ؛ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه، كما في قول ابن جني- ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثم يصرف فعلان وصفاً، ويجمع فعلان ومؤنثه فعلانة جمعَيْ تصحيح[27].

التصنيف:

مستوى الفصاحة	مستوى الاستعمال اللغوي
٣- المستوى القليل والنادر:	٣- يجوز القياس على ما جاء في هذا القرار في المستوى الثاني ولكنّ القياس على ما جاء في هذا القرار في المستوى الأول من مستويات الاستعمال اللغوي، يعدّ خطأ.

مقترحات تتعلق بالتصحيح اللغويّ في مجالات متعدّدة:

- أن يدقّق لغوياً ما يصدر عن وزارات الدول العربيّة و مؤسساتها الرسميّة و دوائرها جميعاً. و أن تتضافر الجهود لتحقيق أكبر قدر ممكن من السلامة اللغويّة لأنشطة الجهات الرسميّة، كتابة وشفاهاً.

- أن يُنص في شروط الوظائف جميعاً (في القطّاعيْن الحكوميّ والخاص) على ضرورة إتقان أساسيّات العربيّة. فلا ينجح المرشّح لوظيفة ما-على اختلاف مستويات الوظائف وتنوّعها- ما لم يجتز اختباراً لغوياً إجبارياً يؤكّد إلمام طالب الوظيفة أو العمل بالضروريّ من أساسيّات العربيّة استماعاً تحدثاً وقراءة وكتابة.

- أن تشترط المؤسسات الإعلاميّة العربيّة – على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومسمّياتها – التدقيق اللغويّ لأيّ عمل يُرفع إليها أو يصدر عنها. فلا يحظى أي عمل مسموع أو مشاهَد أو مقروء أو مكتوب بالموافقة على نشره إعلامياً إلا بعد تدقيقه لغوياً، وتقديم ما يشعر بذلك من جهة من جهات التدقيق اللغويّ المعتمدة.

---

[27] مجمع اللغة العربية بالقاهرة: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً، ص ١٢٣ وكتاب في أصول اللغة(للمجمع أيضاً)، ص ٨٠- ١٠٥. وفي هذا الموضع مذكّرات وتعقيبات لمحمد علي النجار والدكتور عبد الرحمن تاج وأمين الخولي- وللخلاف المستفيض حول هذه المسألة، أبقت اللجنة القرار كما ذكر أعلاه. علماً بأنّ حجج الدفاع عن هذا القرار، التي قدّمها محمد علي النجار وأمين الخولي ليست كافية، فيما يبدو لصاحب هذا البحث. والأظهر أن هذه لغة ضعيفة، وهي من مناكير بني أسد كما قال الزبيدي، وقبله أبو حاتم السجستاني. وهي ليست مما يقاس عليه من اللغات بحسب مفهوم عبارة ابن جني المشهورة في قوله: باب اختلاف اللغات وكلّها حجّة.

– تشكيل لجان للتدقيق اللغويّ في مؤسسات الدولة جميعها، تُسنَد إليها مهامّ المراجعة اللغويّة، ولا يُعتَمَد أي نشاط متصل باللغة إلا بعد أن تنظر فيه لجنة التدقيق اللغويّ وتجيزه.

– يمكن أن تعقد دورات منتظمة لتأهيل أعضاء لجان التدقيق اللغويّ، ليتمكّنوا من أداء مهامّهم على نحو أمثل.

– إعداد برامج دوريّة للتصحيح اللغويّ في وسائل الإعلام المرئيّة والمسموعة و المكتوبة.

– توجيه الراغبين من طلبة الدراسات العليا والباحثين نحو مكتبة التصحيح اللغويّ لتحقيق غير المحقّق منها ونشره، فعلى سبيل المثال: يمكن أن يتجه عدد من رسائل الدراسات العليا والبحث العلمي إلى مصنّفات اللحن والأخطاء الشائعة لدراستها من زوايا متنوّعة، كأنْ تدرس قضاياها الصوتيّة والصرفيّة، والنحويّة، والدلاليّة، والمعجميّة. كما يمكن أن تدرس شواهدها، ومناهجها، وما اشتملت عليه من أخبار وحكم، وإشارات علميّة واجتماعيّة وغيرها. ففي طيّات هذه الكتب –خاصّة القديمة منها– مواد غنيّة تصلح لدراسات لغويّة وتاريخيّة، وفلسفيّة، وحضاريّة متنوّعة.

– إعادة تحقيق بعض كتب اللحن والتصحيح اللغويّ. فكثيراً ما حُقّقت كتب من تراثنا بدوافع مختلفة وبظروف ومعطيات غير كافية لإخراج الكتاب إخراجاً علمياً متقناً. إمّا لتعجّل في الإصدار. وإمّا لقصور في دراسة المحقّق و تخصّصه، وإمّا لقلّة ما توافر للمحقّق من مصادر ووسائل... وإمّا غير ذلك من الأسباب التي تجعل إعادة تحقيق الكتاب أمراً مُلحّاً.

– إصدار دوريات متخصّصة بالتصحيح اللغويّ وقضاياه المتعدّدة. وألا يقتصر على أبواب تفردها الدوريّات لذلك. كما يحسن تشجيع المتخصّصين والباحثين في هذا المجال.

– تشكيل لجان متخصّصة بالتصحيح اللغويّ في مجامع اللغة العربية جميعها، ورعاية أنشطة هذه اللجان وتنميتها وإتاحة كل ما من شأنه أن يساعد على نجاح هذه اللجان والقيام بمهامّها على نحو مناسب.

– إنشاء رابطة أو نقابة للعاملين في ميدان التصحيح اللغويّ، أو ما قاربه من حيث الطبيعة والمحتوى، وإن اختلف المسمّى أو المصطلح. وذلك على غرار الروابط أو اللجان المعنيّة بالترجمة أو الرواية أو المسرح أو النقد أو غير ذلك. على أن توضع لها نظمها وشروطها التفصيليّة. و ذلك لتطوير أعمال التدقيق اللغوي وأنشطته، وللمدارسة والتشاور بين المتخصّصين والمعنيّين بهذا المضمار.

– إقامة ندوات ومؤتمرات تسلّط الضوء على قضايا اللحن والتنقية اللغويّة، فتُناقش فيها أمور مهمّة، وتُبسط آراء سديدة، وتُعرض معلومات مفيدة وقيّمة، فتخلص تلك المناشط إلى توجيهات وتوصيات ومقترحات جديرة بالنظر والاهتمام.

وتحسن الإشارة إلى أن التوسّع في هذه المقترحات يُرجى ألا يُحمل على ما يقارب معنى المثل العربي المشهور: "كلُّ فتاة بأبيها معجبة". فكثيراً ما يتحوّل بعض دارسي الشخصيّات أو القضايا النحويّة أو التاريخيّة أو العلميّة إلى محامين، ينافحون ويدافعون عمّا درسوه، ويبالغون فينظرون إلى ما حولهم من خلال الشخصيّة أو الدراسة التي تخصّصوا فيها، ويصل ببعضهم التعلّق أو الإعجاب إلى حدّ يصدق عليه مثل آخر: "حبُّك الشيءَ يُعمي ويُصِمّ" فيرى أنّ ما درسه هو الصحيح والجدير بالأخذ والاعتبار، ولا يبتعد عن رفع موضوعه أو دراسته على معظم ما حوله من آراء ودراسات وشخصيّات. و لا شكّ في أنّ هذا النمط من الباحثين وقع في إسار الألفة لما يعايش ويدرس وربما تحت وطأة عوامل أخرى؛ كتأثّر أو ميل وهوى أو غرض أو غير ذلك مما لا مجال لتفصيله...، ولم يتحرّر من ربقة ذلك. ولم يأذن لنور الموضوعيّة أن يدخل إلى أفقه وبحثه، ليضع الأشياء مواضعها الجديرة بها. و ليُنزل الناس والأفكار منازلها، فيبدو كلُّ شيء بحجمه الطبيعيّ بماله وما عليه، و لا خلاف في أنّ هذا من أبرز الأسس اللازمة للبحوث العلميّة المعتبرة. و الذي حداني على بسط هذه المقترحات المتصلة بالتصحيح اللغويّ، هو أن الرسالة في هذا الموضوع ومن واجب البحث على صاحبه محاولة الاستيفاء والإضاءة والبسط و الإثارة. فإنْ بدا في بعض المقترحات شَطَطٌ أو غلوٌّ أو اعتساف، فلعلّ حقوق البحث وموجباته تنهض خير شفيع يحاور العاتبين أو المؤاخذين.

- تهيئة المُناخ اللغوي:

يقول التربويّون: إذا صحّت المدخلات صحّت المخرجات، ومما شاع قولهم: إذا صحّت المقدّمات صحّت النتائج. ولعلَّ هذا القول من أدقِّ ما يصدق على التصويب اللغويّ. فلو بذلت الجهات المسؤولة عن نقاء اللغة قُصارى جُهْدها، لظلّت اللغة خالية من شوائب اللحن والأخطاء الشائعة إلى حدّ كبير. فالطفل الذي تمتلئ أذناه بصحيح القول في الأسرة. و المدرسة و المجتمع لا يتسلّل اللحن إلى لسانه ولا إلى قلمه، و لا تجد الأخطاء الشائعة إلى سليقته النقيّة سبيلاً.

ولكن عندما يهمل تعليم اللغة الفصيحة في مراحل التعليم الأولى، وتفتح الأبواب على مصاريعها للحن وللدّخيل والمترجَم السّقيم... لا يصحّ - بعد ذلك- أن نسأل عن فصاحة المتكلمين ولا أن نطالبهم بها. فالذي يعطي يحقّ له أن يأخذ، فماذا أعطينا الناس من عوامل الفصاحة وسلامة اللغة حتى نطالبهم بالفصاحة أو الصحة اللغويّة؟

هل هيّأنا لهم مُناخاً لغوياً صافياً؟ هل علّمنا الأجيال من الطفولة المبكّرة - لغة سليمة؟ هل انحسر سلطان العاميّة، وفُسح المجال رحباً للفصحى في مراحل التعليم كلّها؟

كيف نستغرب انتشار اللحن ونهب لدفع الأخطاء الشائعة والألفاظ الدخيلة وأبواب كل ذلك مشرعة؟ لِمَ نستهجن اللّحن والتّخيل، ونحن الذين غفلنا أو تغافلنا أو قصّرنا في دفعهما ومحاصرتهما؟

فأعطني أسرة فصيحة أو تقارب ذلك ومدرسة، ومجتمعاً يشبههما أُعطِك لساناً و قلماً سليمين من اللحن إلى حدٍّ كبير.

و قبل هذا كله وبعده، ينبغي أن تظلّ الجهود حثيثة ومتضافرة للتسامي بالمستويات اللغويّة نحو المستوى الأفصح، كلٌّ في ميدانه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً. وهذا يتطلّب من صُنّاع القرارات الملزمة أو المؤثّرة أن يبذلوا مسعاهم ليكونوا عوناً وسنداً لمشروع التنمية اللغويّة والتنقية اللغويّة.

فكما أسلفنا في موضع آخر من هذا البحث، **درهم وقاية خير من قِنْطار علاج**، فعندما تُنَقّى المنافذ اللغويّة في مختلف الأصعدة (كالإعلام، والمدارس والجامعات، والترجمة، واللغة المنطوقة، وغير ذلك). ينحسر اللحن، وتسترِدّ اللغة ثراء مؤمّلاً وعافية مرجوّة.

– **تختصّ لجنة أو لجان بتتبُّع الشائع في الكتابات** المعتمدة في مسألة الشيوع، و تصدر جداول أو قوائم تبيّن درجات ذيوع الكلمات والأساليب التي وقع الاختلاف في صحّتها. و تشتمل هذه الجداول المقترحة على نسب محدّدة لشيوع المسائل التي اُختُلِفَ في صوابها، و تشفع النسب ونتائج الدراسة بتوثيقات واضحة.

– يتولّى الباحثون المعتمدون أو الخبراء اللغويّون في هذه اللجان، **إعداد قرارات وأحكام مقترحة بشأن قبول هذه الألفاظ والأساليب الشائعة أو ردّها و تخطئتها**. على أن تكون هذه القرارات قائمة على أسس وأدلّة مرضيّة عند أهل اللغة.

– ترفع قرارات هذه اللجان إلى **مؤتمر** أسند إليه **النظر في اعتماد هذه القرارات**. ليصدر الحكم النهائي المعتمد في قبولها أو ردّها[28].

– **تترك مسألة مسمّيات اللجان والهيئات** المتفرّعة من المركز أو الجهة المعنيّة بالتصحيح اللغويّ، **إلى اللغويّين والقائمين على تنظيم شؤون هذه الحقل اللغويّ المهمّ**.

– **يفضل أن تكون هذه الهيئة المعنيّة بالتصحيح اللغويّ مستقلّة**، ليتسع حقل عملها، ولكيلا يختزل دورها، ويلقى عليها –لزحام الأعمال– مهامّ تتعلق بالقرارات التي تشغل أهل المجامع اللغوية. (وذلك في حالة عدم تفعيل دور المجامع اللغوية. أمّا إذا نشطت هذه المجامع فهي تتولى الإشراف على لجان التصحيح اللغوي المقترحة).

---

[28] وذلك على غرار النظام المتّبع في مجمع اللغة العربية في القاهرة.

– نظراً لما تحدثه هذه الرحلة المديدة بإجراءاتها للقرارات بين هيئات التصحيح اللغوي ومجامع اللغة العربيّة، فقد يُكتفى بقرارات هيئات التصحيح اللغويّ حالياً. على أمل أن يتاح لهذه القرارات أن تحظى بدراسة المجامع اللغويّة لها.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ المجمع أجاز معظم ما قدّم إليه من إشكالات أسلوبية أو عبارات شائعة اُختُلف في صحتها، ولم يردّ شيئاً يذكر مما عُرض عليه[29]. و السؤال–هنا– لمَ يثقل المجمعيّون كواهلهم ويكدّون أذهانهم، و يتجشّمون هذا العناء كلّه إذا كانت الأساليب الشائعة التي يختلف اللغويّون في صحتها سائغة ؟

فما المانع من ردّ بعض الأساليب الركيكة أو الدخيلة؟ وهل أنّ شطراً من عمل المجمعيّين مخصّص لتسويغ العاميّ والدّخيل[30]؟

ولا يبعد عن الصواب القول بأن المجمع – في قراراته المسوّغة للعبارات الهجينة يُلحق ضعفاً بأقيسة العربية وأساليبها، إذ يمنح هذه التعابير السقيمة إذناً بالدخول إلى رياض العربيّة، وعلى صدر كلّ منها "وسام" عالي الدرجة صاغته أقلام بعض أعلام العربية وشيوخها، فحُقّ لها تباهي به اللغة العالية الأصيلة، بعد أن كانت هذه الأساليب تتسلّل إلى ربوع العربيــة لــواذاً وعلى استحياء، فتشيع على كثير من الألسنة والأقلام. ولكن تظلّ منبوذة تشير إليهــا أقــلام العلماء والذابهين بالضعف والركاكة.

– مقترحات تتعلّق بالتصحيح اللغويّ في مجال التعليم.

---

[29] اشتمل الباب الأول (في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة) على ١٣٧ قراراً، ولم يردّ المجمع مــن المسائل التي عرضت عليه – في حدود الاستقصاء الذي قمت به– سوى نحو (٤) مسائل ووافق على الباقي، فمعظم ما رفع إليه من مسائل أجازه وسوّغه. وردت القضايا التي ردّها في الصفحات الآتية من مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (١٩٣٤-١٩٨٤): ص٣٩،٣٥، ٩٣، ١٥٢.

[30] هذا التساؤل – على ما قد يبدو من غلوّ– مستوحى من استياء بعض المجمعيّين الذي عبّروا عن امتعاضهم من إجازة المجمع هذه الأساليب الدخيلة. جاء في هامش القرار الذي أجاز قول الكتّاب "أنا كباحث أقرّ هذا الرأي): "عُرض القرار بعد ذلك على المؤتمر، وفي هذه الجلسة لقي اعتراضاً من بعض الأعضاء:

(أ) فالأستاذ محمد بهجة الأثري قال: إننا لسنا مكلّفين تخريج كلام عاميّ يشيع على ألسنة الناس.

(ب) وقال الدكتور عثمان أمين: هذا الأسلوب دخيل على اللغة العربيّة، وهو مأخوذ عن اللغات الأجنبيّة، فهو تعبير بمعنى "بوصفي كذا أو اعتباري كذا "، و الإبقاء عليه لا يتسق وروح العربية.

(ج) وأيّده في ذلك الأستاذ سعيد الأفغانيّ فقال: إننا منذ ثلاثين عاماً أو يزيد كنا نسمي هذه الكاف الفرنسيّة. وقال: إن التعبير الصحيح هو أن نقول: "أنا باعتباري باحثاً " أو بصفتي باحثاً". ينظر: كتاب في أصول اللغة (١٨٧/٣ – الهامش).

– ينبغي أن تضبط الكتب المدرسيّة للمقررات جميعها ضبطاً لغوياً شاملاً ،وذلك في المرحلة التأسيسيّة (المرحلة الابتدائيّة).كما نقترح أن تستمرّ العناية بضبط المفردات المُلبسة في الكتب الدراسيّة لمراحل التعليم كافّة.

– أن تُراجعَ الكتب الدراسية لمراحل التعليم جميعها، من قبل لجـــان متخصـــصة بالتـــدقيق اللغويّ.

– تطوير طرائق تدريس اللغة العربية، ووضع الوسائل الكفيلة بتحقّق أعلى مستوى ممكن من النقاء اللغويّ في المؤسسات التعليميّة جميعها (الحكوميّة والخاصّة).

– أن يُطلب إلى مدرسـي المقررات الدراسية جميعاً الالتزام بالعربيّة الفصحى فـــي دروســـهم وأنشطتهم المختلفة. وأن توضع نظم تفصيليّة ترعى ذلك وتضمن تحقيقه.

– أن يُعنى بالبناء اللغويّ لمدرسي اللغة العربية أولاً ومدرسي المقرّرات الأخرى ثانيـــاً، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

وأخيراً لا يخفى أن هذه المقترحات هي تصوّر إجماليّ مبدئيّ لعمـــل لغـــويّ كبيـــر. فستخضع- في حال دراستها على نحو عمليّ عميق- إلى مزيد من التفصيل والتعديل، وربُما إلى التغيير وإعادة البناء، وهي لا تعدو كونها سوانح وإثارات أو إرهاصات لمشروع لغـــويّ طموح.

آراء في شؤون التصحيح اللغويّ:

١– بين المقاييس وشيوع الاستعمال (أو المعادلة الحرجة):

ذكرنا في مداخل البحث تحت عنوان (بين القواعد وكثرة الاستعمال)، أن هذين المحورين أو القطبين يتجاذبان ويتساجلان، فالقواعد أو المقاييس لكونها مستمدّة من مستوى لغويّ محدّد زماناً ومكاناً – تسعى في اتجاه الثبات غالباً و الاستعمال اللغوي يستدعي أســـاليب وصـــيغاً لغويّة كثيرة جديدة بحكم ما تفرضه مستجدّات الحياة و مناشطها الواسعة، وقد يخرج بعـــض هذه الأساليب على أصول اللغة، فيقع التنافر بين القواعد والاستعمال. ويحرص العلماء الغيُرُ على نموّ اللغة وتجدّدها ومسايرتها لروح الحياة في كلّ عصر، ويبذلون قـــصارى جهـــودهم لإقامة التوازن والانتظام بين طرفي المعادلة المتناقضتَيْن؛ إن صحّ التعبير، فبعـــضهم يتـــشدّد ويغلو في الحرص على الحفاظ على اللغة، فُلا يفتح نوافذها لاستقبال ما يستجدّ فـــي ضـــوء ضوابط مَرِنة، تحافظ على سَمْت الأصول وسماتها، وتتمثّل روح الحداثة وتـــسايرها. وفـــي الطَّرَف المقابل يفتح بعضهم الأبواب على مصاريعها لكلّ لفظ أو أسلوب مولَّـــد أو مـــستجدّ، دون ضابط من قواعد أو ناظم من أصول، فيختلط الحابل بالنابل – كما يقولون– وهنا مكمن الخطر والخطأ فلا الغلوُّ في التخطئة ولا الإفراط في التجوُّز يصلحان لمواجهة هذه الإشكاليّة، أو معايشتها على نحو مرضيّ، بل التوسُّط في ضوابط علمية هو المنهج الذي يساير النمـــوّ

المطّرد للغة -- وهو سنة الحياة– ويحفظ للأصول والمعايير ديمومتهـا وتماسـكها. و كتـب اللحن، خير دليل على خطّ السجال أو المدّ والجزر بين القواعد و الاستعمال. والمتأمِّـل فـي كتب اللحن يجد جهوداً مخلصة وبحثاً دؤوباً وتنقيراً لا يفتر، لصون اللغة وتجدُّدها في آن معاً.

ولا شكّ في صدق البواعث ونبل الغايات لدى مصنفي كتب التصحيح اللغويّ قديمها وحديثها، فالمقاصد سامية، والمسالك متشعّبة ومتنوّعة، والخُلْف واقع في المسالك والسُبُل لا في المرامي الغايات.

وفي ظلّ هذا الفهم وعلى هَدْيه ينبغي أن نقرأ مكتبة التـصويب اللغـويّ الزاخـرة، ونحلـلّ مقاييسها و اتجاهاتها، ونقوّم ذخائرها وكنوزها.

وسبيل التصحيح ليست سالكة ولا آمنة من العِثار، وليست مفروشة بالورود. بل كثيـراً مـا تكون محفوفة بالمتاعب والجدل والخلاف الذي لا يكاد ينتهي، ولا يعرف فَصْلَ الخطاب. فهذا يصحّح وذاك يخطئ التصحيح و ثالث يخطئ الاثنين، ورابع يطلّ بمذهب جديد ... وهكذا في معظم مسائل اللحن وقضاياه... وتشتدّ رحى الخُلْف. وتظلّ ريحه عاصفة لا تهدأ. ولكن بشيء من النَّصَفَةِ والرُّؤيَة نكاد نجمع على إكبار جهود هؤلاء المنافحين عن اللغـة، علـى تعدد مشاربهم ومساربهم. وعلى اختلاف اتجاهاتهم ونظراتهم. فكم أفْنَوْا من الأوقات، وكم وصلوا الليل بالنهار ببحث دؤوب، ولسان سؤول و قلم سيّال... يغوصون فـي أعمـاق المعجمـات والمطولات، وينقّرون في قيعان الحواشي والتقريرات والشروح، ويطلُعُـون علينـا بناصـع الأدلة، ورائق القول ورائع البيان الذي احتجب عنا أو ابتعدنا عنه، فحرمنا في الحالتين الكثير من بهاء الكلام السويّ، وجمال التعبير القويم.

لا شكّ في نبل مقاصد المصحّحين اللغويّين وصدق بواعثهم. فالغاية واحدة هي اللغة ونموُّها في آن معاً، والمسالك لهذه الغاية متعدّدة و الخُلْف في عملهم واسع، لـذا فالاجتهـاد أبوابه مفتوحة. فهذا يقف بالاحتجاج عند زمان ومكان محدّدين، وثانٍ يرى ضرورة تخطّـي هذه الحدود والحواجز، وثالث يتوسّع في القياس، ورابع يقف عند المسموع فلا يكاد يجـاوزه وخامس يبني على الشاهد الواحد وعلى النادر سالكاً سبيل الكوفيّين و سادس يسلك طريـق البصريين... وهكذا تتعدّد المناهج والسُّبُل وتدور رحى الاختلاف ولا تكاد تتوقّـف. ولكـنّ ضوابط البحث العلميّ تقضي بأن ينظر إلى مذاهب التصحيح اللغويّ ومدارسه بكثيـر مـن النَّصَفَة والرُّؤية والمرونة جميعاً؛ لتكون الأحكام مقاربة الصواب والسَّداد.

فالمصنِّف في مجال اللحن كثيراً ما تعترضه أمور تصرفه عن سبيله اللاّحبة ومنهجه الـذي اختطّه لعمله، وهذه العوارض تحتاج إلى تريُّث وشيء من البيان. فمثلاً يأخذ أحدهم بمعـايير معيَّنة كالاحتجاج بالحديث والقراءات وكلام العلماء والرواة إلى غيـر ذلـك مـن الأصـول والضوابط. ونرى في بعض تصويباته ما يخالف مقاييسه التي اعتمدها. وهذا ما حدا بعـض

الباحثين المعاصرين على أن يحكم على بعض كتب اللحن باضطراب المنهجيّة، بل يصفها – أحياناً – بإحداث بلبلة في لغة الناس وأذهانهم، ويدعو إلى جمع هذه الكتب وحجبها عن القرّاء[31].

لا شكّ في أن أبناء اللغة يتطلّعون إلى لغة مستقرّة سلسلة طيّعة، بعيدة عن البلبلة وكثرة الاختلافات والآراء. ولكن – في الوقت ذاته– تقتضي طبيعة البحث اللغويّ والأصول التي صدر عنها التقعيد شيئاً من الاجتهاد وتعدّد المسالك.

والذي يراه الباحث أنّه لا يصحّ الحكم العامّ أو غير المقيّد على معظم مصنّفات اللحن بكلمة متعجّلة تكاد تغفل جهوداً كبيرة ومقاصد نبيلة، فخروج المصحّح اللغويّ على معاييره في مواضع معيّنة، والتناقض الذي قد نصادفه في أعماله المشبعة ينبغي ألا يكونا مدعاة إلى غمط جهده.

وأمام هذه الظاهرة، ظاهرة التناقض بين المعايير بوصفها القوانين المحكّمة وتطبيق هذه المعايير في التصويب، يرى الباحث السبيل القويمة إلى الحكم المنصف على معايير المصحّح اللغوي، تبدأ باستقصاء الأدلّة التي اعتمدها، ثم يُعقّب ذلك تسليط الضوء على الغالب من أدلّته، ولا يُلتفت إلى القليل والنادر ممّا تقع فيه المخالفة للأصول والمقاييس التي اعتمدها المصحّح اللغويّ، فتُستنبط معاييره بناء على الغالب والراجح لديه لا على ما يخرج فيه عن السَّنَنِ الذي اختطّه. ويشار إلى المواضع التي لم يلتزم فيها المصنّف منهجه المختار أو المرجّح لديه.

التطوّر سنّة من سنن الحياة لا سبيل إلى دفعها أو إنكارها. فالمتأمّل لأيّ ظاهرة من الظواهر الطبيعيّة يجد أن التطوّر ينالها قليلاً أو كثيراً، ينال الشكل أو المضمون، وآثاره ظاهرة لا تخفى. غير أن ما ينبغي التنبّه إليه، أن هناك فرقاً بين التطوّر والفوضى... فالتطور له نواميسه وضوابطه التي يسير وفقها... والخروج على هذه النواميس يعدّ فوضى.

واللغة ظاهرة اجتماعية من ظواهر الحياة الأساسية، بل تعد من أرقى الظواهر، لذا فإن التطور اللغوي يسير على هدي من قوانين اللغة.

٢– عدم البناء على النادر والشاذّ بحجّة الشيوع وكثرة الاستعمال:

وفي كلّ الأحوال، إن اللغات واللغيّات واللهجات التي تخرج على الأعم الأغلب من لغات العرب، وتخالف الأفصح وتؤدي إلى خرق قاعدة نحويّة أو صرفيّة عالية الاطّراد ينبغي التوقّف عن قبولها؛ لأنّه ليس من النافع للّغة الفصحى– بعد اطّراد قواعد نحوها وصرفها– أن

---

[31] د.إميل يعقوب: معجم الخطأ والصواب في اللغة(ط١)، ص٦٢.

نخرج على هذه القواعد (الأغلبيّة أو المقاربة للاطراد) محتجّين بلغة قليلة أو نادرة أو ضعيفة أو رديئة..وما يشابه ذلك من النعوت التي أطلقها اللغويّون على بعض اللغات أو اللهجات.

فقول ابن جني: "كلّ لغات العرب كلّها حجّة.."يحتاج إلى التلقي بمزيد من الحذر والتأني، فيحمل قول ابن جني على أنّ لغات العرب كلّها حجّة بذاتها، والمطّرد أو الغالب منها هو الذي يقاس عليه، ولا يُقاس على ما ندر أو شذّ.

٣- اللغة المتداولة والارتجال في اللغة:

- اللغة المتداولة- بوجه عام- وبحسب مستويات الاستخدام- لاهي فصحى بحتة، ولا هي عاميّة بحتة. (تختلف نسب هذا التمازج بحسب مستويات الاستخدام اللغويّ). والسؤال هنا: هل يجوز لأصحاب المهن والصناعات أن يرتجلوا أسماء يطلقونها على أدوات أعمالهم وشؤونهم؟

الجواب- بحسب الواقع- نعم. فهم أقرب الناس إلى هذه الأدوات والشؤون. ولكن السؤال الآخر: مَنِ الذي يرتجل مِنْ هؤلاء؟ وهل سيكون ارتجاله مدوّناً ومقعّداً له؟

- الجواب كلّ العاملين في الحِرَف يشاركون في الارتجال. ولكن يغلب على هذه المفردات كونها شفهيّة فقط، ويندر أن تدوّن. وعندما يلجؤون إلى تدوينها يصوغونها بمستوى من مستويات الفصحى[22].

لو لاحظنا اللغة التي يستخدمها الباعة، أو عمال البناء، أو عمال أي مجال من مجالات العمل لوجدنا أنها تكاد تكون مقصورة على قطّاعهم، ولا يتأثّر المجتمع بها إلا بقدر حاجته إلى حرفهم ونتاجهم. و في كلّ الأحوال تظلّ منطوقة لا مكتوبة. وهنا تبرز الحاجة إلى تنقية المنابع اللغويّة ما أمكن. فلو ملك أصحاب اللغة زمام التسمية، وراقبوا المنافذ اللغويّة إلى حدّ كبير، لسلمت لغة قطّاعات العمل، وقاربت الفصحى في مواضع كثيرة، و لقلّت الأوشاب والأخلاط التي تتسلّل إليها من لهجات محلّيّة، وكلمات دخيلة، ومعرّبة. إن أصحاب اللغة ومعظم فئات المجتمع الأخرى الآن متلقّون- في الأغلب -، وليسوا منقّين للّغة هذه القطّاعات العمليّة من الحياة، إنّهم منفعلون وليسوا فاعلين، يتلقّون ما يرتجله العاملون في هذه الميادين من أسماء ومصطلحات للأدوات وشؤون الأعمال. فإن ذهبتَ إلى النجار مثلاً خاطبك بمصطلحاته الخاصة التي اكتسبها ممّن علّموه هذه الحرفة، فهي إرث لغويّ حرفيّ. فلكلّ حرفة إرثها اللغويّ المتجدّد، فترى أن أبناء الحرف- بنشاطهم اللغوي الجمعي- يرتجلون ويصوغون من المفردات والأساليب ما يلائم حرفهم وصناعاتهم، وهي- بطبيعة الحال- متعدّدة المنابع والمشارب، فيها مفردات من كل حَدَب و صَوْب.

---

22 (تنظر كتب تعليم قيادة السيارة، أو الحاسوب، أو كتب الإرشادات التي ترافق الصناعات الإلكترونية...).

وترى المستهلك أو المشتري مضطراً لسماع هذه المفردات، والتأثر بها وتداولها، فالنجّار الذي ضربناه مثلاً- تراه يطلعك على الأحجام والأشكال والوظائف لصناعته، وأنت تسأله وتردد وراءه ما يقوله؛ تأخذ منه (من مفرداته و مصطلحاته) أكثر بكثير مما تعطيه من لغتك و أسلوبك... وهكذا الشأن في الحرف والصناعات الأخرى... ولكن- كما قلنا- من حسن حظ اللغة الفصيحة أن هذه اللهجات الحرفيّة (إن صحّت التسمية) تظل منطوقة لا مكتوبة، فلا تدخل حيّز التنظير والتقعيد لتصبح بامتداد الزمن لغة مدوّنة لها أصولها و أساليبها. فترى هذا المستوى (اللهجي) حبيس الصنعة أو الحرفة، ولا يؤثّر إلا في نطاق محدّد يضيق و يتسع بحسب حاجة الناس إلى نتاج هذه الصنعة أو الحرفة. ولكن الخطر يكمن في أن اجتماع لهجات هذه الحرف يمكن أن يشكل كمّاً واسعاً من المفردات والمصطلحات التي تأخذ بالتسلل إلى اللغة الفصيحة، فتشكّل حيّزاً (من لهجة التداول والاستعمال) ليس بوسعنا تجاهله.

وبعد هذا، إذا عدنا إلى دَوْرِ أهل اللغة في تنقية المنافذ اللغويّة، ومكّنّاهم[33] من التدخّل الفعّال في وضع المصطلحات وإطلاق الأسماء على الأدوات وما يتصل بالحرف، فإننا نضمن- إلى حدّ مناسب- سلامة لهجة هذه المجالات من حياتنا. و يمكن أن يقال هذا في كل الميادين أو القطّاعات.

قد يبدو الأمر صعباً أو عسير المنال. و لكن -كما يقولون- إن مسافة عشرة آلاف ميل تبدأ بخطوة واحدة. أو ما لا يدرك كلّه لا يترك جلّه. وعلى أيّة حال، قد تتجلّى أهمية هذه الإثارات والأفكار إذا ضممنا أجزاء الصورة بعضها إلى بعض، إذا ضممنا ما يحدث في مجالات الحياة كافّة؛ كالصناعة والزراعة والتجارة، والتربية والتعليم، والإعلام، والعلوم... إلى آخر ما هنالك من مجالات وشؤون و إذا تذكّرنا أن اللهجة المتداولة في كل شأن من هذه الشؤون تشارك بقليل أو كثير- بحسب ظروف هذا الشأن أو المجال وطبيعة الاحتياج إليه- في صياغة المستوى اللغوي العام، إذا تذكرنا ذلك علمنا أهمية- هذه المسألة. وهل المستوى اللغوي العام سوى ملتقى للهجات هذه الميادين كلّها؟ ألا تؤثّر لهجات هذه القطّاعات الحياتيّة في المستوى اللغويّ العام؟ أرى أن الإجابة الصحيحة: بلى؛ وإن بدت الرّحلة طويلة والمهمّة شاقّة، فإنّ حيزاً كبيراً من الإصلاح يمكن تحقيقه وَ إدراكه، ويمكن لرحلة الإصلاح اللغويّ أو التنقية اللغويّة أن تُصوّب مسيرتها وأن تُسدّد خطاها في ضوء المستجدّات ومتطلبات الواقع واحتياجاته.

---

[33] هذا التمكين يحتاج إلى جهود مؤسّسيّة وسياسيّة وإعلاميّة وتربويّة... كبيرة، لتُنقّى المنافذ أو المنابع اللغويّة تدريجياً وبحسب حركة الحياة و مستجدّاتها ومستحدثاتها.

٤- العلاقة بين خصوصيّة اللغة العربيّة والارتجال اللغويّ:

ومما تفترق فيه لغتنا واللغات الأخرى، هو أن هذه اللغة مرتبطة- بالإضافة إلى كونها وسيلة تواصل أو أداة تعبير- بالدّين الحنيف بكل علومه المتعدّدة الواسعة، و مرتبطة أيضاً بتراث أدبيّ وتاريخيّ واجتماعيّ؛ ولنقل بتراث ثقافيّ و حضاريّ بالمعنى الشامل. فمسألة الارتجال أو الوضع اللغويّ محكومة بهذا الإطار وهذه القيم. وأعتقد أن هذه العوامل مجتمعة شكّلت أبرز المسوّغات لاستمرار هذه اللغة الفصيحة وحيويّتها ونمائها.

و لو أنّ المسألة مقتصرة على التفاهم والتواصل فحسب، لكانت كل اللهجات بمستوياتها المتعدّدة- أو العاميّات المتعدّدة قادرة على القيام بقسط وافر من هذه المهمّة.

فالذين يدعون إلى العاميّة وما قاربها من مستويات لغويّة سقيمة يحرصون على إضفاء لبوس الواقعيّة والعلميّة على دعوتهم، فيطلعون علينا بكثرة الاستعمال، و الشيوع والتداول، و ضغط الواقع، و طبيعة التطوّر اللغويّ، و منطق اللغة، و منطق الواقع، و الوظيفيّة، و ما قارب هذه المصطلحات، نعم إن هذه المسوّغات لا خلاف في أهميّتها وضرورتها، و لكنّ الخلاف يكمن في كيفيّة التعامل معها، يكمن في الأغراض والمقاصد التي يرمون إليها... فهي- إن جاز التعبير- كلمات حقّ أُريدَ بها باطل. لا أقول هذا بدافع الحماسة والاندفاع والحميّة اللغوية المرتجلة، ولا بأسلوب الخطابيّة والانفعال، بل أقول ذلك بمنطق النظر العلميّ ومنطق التاريخ والواقع. فهذه لغات العالم تُعَدّ بالمئات أو بالآلاف فلا نكاد- في حدود علمي- نعثر على لغة امتدّ عمرها نحو خمسة عشر قرناً، وما زالت متداولة كتابة وتحدّثاً، بل ما زالت مَطْمَحاً تصبو الأمة بكل أطيافها وألوانها الفكرية إلى تحقيقه والمحافظة عليه، لا نجد- فيما أعلم- سوى اللغة العربيّة الفصيحة.

ولا يفوتنا- في هذا الصدد- قول علماء اللغة المحدثين بأن مسألة المفاضلة بين اللغات غير مقبولة، فليس من العلم أو المنطق أن نفضّل لغة على أخرى، ما دامت كلُّ لغة وافية بأغراض أهلها والناطقين بها، قادرة على أن تعبّر عن أفكارهم ومشاعرهم، و أن تكون وسيلة تفاهم مناسبة. فالمفاضلة بعد هذا التساوي مرفوضة عندهم. قد ينظر إلى مسألة التفاضل من جهات أخرى كاتساع تداولها وانتشارها، ولكن الأصل أن كلَّ لغة تفي بمطالب أهلها.

ومهما يكن من أمر فإن اللغة العربيّة لغة دين وعلم وثقافة وتراث وحضارة، فهي أكبر من كونها وسيلة فهم وإفهام فحسب. وهي- و إن شاركت اللغات الأخرى في كونها نشاطاً اجتماعيّاً وظيفيّاً- فإنها تختصُّ بهذه المزايا.

٥- ما يقع من تناقض بين مناهج المصحِّحين ومصنَّفاتهم أحياناً:

وممّا يستحقّ التأمّل والحوار التناقض الذي قد نلمسه عند بعض المصنِّفين في التصويب، فتراه يعمل بقاعدة أو مقياس ما في مسائل معيَّنة، ثم يناقض قاعدته أو مقياسه في مسائل أخرى.

وفي هذا الصَّدد يرى الباحث أنه لا غرابة في وقوع ذلك في مواضع قليلة؛ فهذا العمل هو جهد بشر أولاً وأخيراً، والسَّهو والنَّقص فيه واردان، بل مؤكَّدان. ولا يخفى أيضاً أن بعض كتب اللحن امتد العمل به سنوات طويلة، فمثلاً نشر الشيخ محمد علي النجّار (لغويّاته) على امتداد ما يقرب من ستّة عشر عاماً في مجلّة الأزهر، من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٦٥ تقريباً. ففي كلّ عدد من أعداد المجلّة المذكورة كان يدرس مسألة أو يضع مسائل موضِّحاً أدلّته ومقاييسه التي تبنى عليها أحكامه وآراؤه، فليس بمستغرب أن يقع في مسائل حللها عام ١٩٦٠، و١٩٦٣ مثلاً شيء من الخروج عن المنهج الذي ارتضاه في عام ١٩٤٤. وتجدر الإشارة إلى أنه صرَّح بحرصه على التَّيسير والتَّسهيل على الناس ما أمكن ذلك. فكان يقع أحياناً - تحت وطأة الشُّيوع وكثرة الاستعمال- فيجيز بعض الأساليب التي لا توافق منهجه أو معاييره .

٦- لماذا لم تحقّق جهود التنقية اللغويّة غايتها؟

ولعلّ الإجابة عن هذا السؤال يمكن إجمالها فيما يأتي :

إنّ التنقية اللغويّة - غالباً - كانت من قمّة الهرم إلى قاعدته لا العكس. ومنطق الأمور يقضي بأن يكون الإصلاح من القاعدة أوّلاً. وإن وقعت بعد ذلك .. أي بعد نقاء القاعدة ما أمكن - أغلاط يمكن تداركها وعلاجها . غير أن الّذي كان يحدث ومازال هو قلب للأمور وتناول بعكس طبائع الأشياء .

وقد صدق من قال :

متى يبلغُ البنيانُ يوماً تمامَهُ   إذا كنتَ تبنيه وغيرُك يهدمُ

وهذا هو حال أهل التنقية اللغويّة والمعنيّين بسلامة اللغة. يحاولون إشادة صرح اللغة النقيّة شامخاً ويسعون مخلصين جاهدين، ولكن المعوّقات أكبر من جهودهم. وترى بعضهم بعد ذلك يسأل: ما جدوى كتب التصحيح اللغوي؟

وماذا قدّمت .. على مرّ العصور- سوى الاضطراب والبلبلة؟ فترى المصوّب منهم يقع فيما خطأ؟ وترى ما صوّبه أحدهم يخطّئه آخرون وهكذا ..... فأنت أمام سلسلة من الاضطراب والخلط. و كأنّ سفينة التصويب لا مرسى لها ولا مرفأ، فهي مهبّ ريح الخلافات التي لا آخر لها.

ولعلّ المُنجي من ذلك هو الأخذ بتعدُّد مستويات السلامة أو الفصاحة. فهناك المقبول والفصيح والأفصح. وهناك بعض الفروق في مستويات اللغة تضفيها طبيعة العلوم أو الفنون أو الحرف ....وقد أشار – الجاحظ فيما أظنّ – من القرن الثاني الهجري إلى هذه المسألة.

فعندما نراعي المستويات اللغويّة المتعدّدة بتعدد العلوم ومجالات الحياة المتنوّعة، يمكن أن نقارب معايير أو مقاييس واقعيّة بعيدة – إلى حدٍّ مناسب – عن الاضطراب والخلاف والاتجاهات اللغويّة المختلفة.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى بعض منجزات كتب التصحيح اللغوي؛ إذ إنّ لها آثاراً واضحة في مجالات، منها:

١- أنّها صحّحت بعض الألفاظ والمفردات خاصّة في مطلع عهد الاستقلال؛ فأحلّت مفردات عربيّة سليمة محلّ مفردات أعجمية كانت شائعة قبل الاستقلال.

٢- أنّها جعلت بين الكاتب وقلمه رقيباً غير مرئي يردّه إلى الأقرب والأسلم من اللغة والأساليب. ولها آثار في مجالات أخرى.

ملحق-١-

يتضمّن اثنتين من أبرز قوائم كتب اللحن

القائمة الأولى للدكتور رمضان عبد التوّاب

رأينا أنّ من المفيد للبحث، وممّا يزيده توثيقاً وتوضيحاً إلحاق قائمتين تشتملان على كتب اللحن: القائمة الأولى للدكتور رمضان عبد التوّاب: فصّل القول فيها في أخبار كتب اللحن؛ فرتّبها زمنيّاً بحسب وفيات مؤلفيها، وترجم لكلّ مؤلّف بإيجاز، ووصف منهجه، وبيّن أبرز السمات التي ينفرد بها كتابه، ثم أتبع ذلك بمحاولة لتطبيق قوانين التطوّر اللغويّ على بعض أمثلة اختارها من كل كتاب، فبلغت عدّة الكتب التي درسها(٥٧) سبعة وخمسين كتاباً، وسمّى صنيعه هذا "لحن العامة والتطوّر اللغويّ"؛ فكان كتابه هذا تأريخاً ناقداً لمكتبة التصحيح اللغوي يربو على ٥٠٠ صفحة.

والقائمة الأخرى للدكتور إميل يعقوب، أوردها في (معجم الخطأ والصواب في اللغة). وقد ضمنت أسماء (٦٠) ستين كتاباً من كتب التصحيح اللغويّ، وذكر في هوامش القائمة تفصيلات مهمّة، حول طبعات الكتب، و التحقيقات والدراسات التي قامت عليها.

١- قائمة الدكتور رمضان عبد التوّاب:

قال الدكتور محمد ضاري حمادي: "وقد حاول الدكتور رمضان عبد التوّاب[1] جمع تلك القوائم – يريد قوائم كتب التصحيح اللغوي –، ثم صحّح أوهامها وخلص إلى دراسة قائمة منتقاة قوامها اثنان وخمسون كتاباً منها ما وصل إلينا كاملاً بين مخطوط ومطبوع، ومنها ما وصلت منه نصوص متفرقة في المظانّ[2]. أما القوائم التي جمعها فهي: قائمة نوربيكه عام ١٢٨٧هـ/١٨٧١م[3]، وقائمة عيسى اسكندر المعلوف عام ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م[4]، وقائمة عز الدين التنوخيّ عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م[5]، وعليها استراكات كلّ من الدكتور صلاح الدين

– الحواشي الآتية جميعها منقولة عن د. محمد ضاري حمادي :" حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث".

[1] د. محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث ١٢٦٦-١٣٩٨هـ=١٨٥٠-١٩٧٨م، دون تاريخ ولا مكان الطبع، ص١٦ وما بعدها.

[2] تقع القائمة في ص(٩٧-١٠٠) من كتابه: لحن العامة والتطوّر اللغوي.

[3] السابق: ص٧٦.

[4] السابق: ص(٦٩-٧٢).

[5] السابق: ص٧٩.

المنجد عام١٣٦٠هـ/١٩٤١م[٦]، و كوركيس عواد عام ١٣٦١هـ/١٩٤٢م[٧]، وعبد القادر المغربي عام ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م[٨]، وقائمة حسن حسني عبد الوهاب عام١٣٧٣هـ/١٩٥٣م[٩]، وقائمة الدكتور حسين نصار عام١٣٧٦هـ/١٩٥٦م[١٠]؛ وقائمة المستشرق الإيطالي ريزيتانو عام ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م[١١]. ومع هذا الجهد المحمود فات المؤلف بعض قوائم أخرى أمثال قائمة المستشرق الألماني فيلهم آلورد عام ١٣١١هـ/١٨٩٤م[١٢]، وقائمة مصطفى الشهابيّ عام ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م[١٣]، وقائمة جورج كولان عام ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م[١٤]، وقائمة عبد الحميد العلوجيّ عام ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م[15]، وقائمة الدكتور عبد العزيز مطر عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م[١٦]، وقائمة الدكتور إبراهيم السامرائيّ في العام نفسه[١٧] وهو العام الذي ظهر في كتاب الدكتور رمضان عبد التواب.

ومع هذا أيضاً، لم يقف الجهد الإحصائي في هذا المحيط الخاصّ بهذه الحركة التقويّة اللغويّة، فظهرت بعد قائمة الدكتور إبراهيم السامرائيّ ثلاث قوائم أخرى عام ١٣٩١هـ/١٩٧١م: الأولى للدكتور حسين نصّار[١٨] ١٣٩١هـ/١٩٧١م، والثانية للدكتور محمد عبد[١٩] ١٣٩١هـ/١٩٧١م، والثالثة لوجدي رزق غالي[٢٠] ١٣٩١هـ/١٩٧١م[٢١].

---

[6] السابق: ص٧٩.

[7] السابق: ص ٨٠.

[8] السابق: ص٨٠، ٨١.

[9] السابق: ص٨١، ٨٢.

[10] السابق: ص٨٢، ٨٣.

[11] السابق: ص٨٤، ٩٤.

[12] ينظر إلى: نصوص ودراسات عربية وإفريقية:ص ١٩٠-الحاشية، ٢١١-الحاشية.

[13] وهي تتمة لما ذكره محمد علي النجار في محاضراته في الأخطاء اللغويّة الشائعة من كتب لحن العامّة. وتقع قائمة الشهابيّ في مقدّمة كتابه (أخطاء شائعة في ألفاظ العلوم الزراعيّة والنباتيّة): ص(٤-٩).

[14] مجلة اللسان العربي ٢/٧٢-٧٣. ينظر: "نحو تفصيح العامية ٣٥" وهذه القائمة خاصّة بما ألّفَ في المغرب والأندلس.

[15] القائمة في كتابه الموسوم بـ(من تراثنا الشعبي): ص(١٥١-٢١١) هي قائمة واسعة جداً.

[16] لحن العامة(د.عبد العزيز مطر): ص(٥٧-٧٠). وهذه القائمة خاصة بما ألف في اللحن حتى نهاية القرن السادس الهجري.

[17] نصوص ودراسات: ص(١٩١-١٩٤)، مجلة المجمع العلمي العراقي ١٥/٧٢-٧٤.

[18] تصديره لمعجم تيمور: ١/٥-١٥.

[19] مجلة اللسان العربي: م٨ ج١ ص٧٦. وأعاد نشرها في كتابه في اللغة ودراستها. ص(٨٦-٨٧).

[20] المعجمات العربية: ص(٤٠-٥٠). ومن الباحثين من تحدث في الموضوع ثم ذكر طائفة صالحة من هذه المؤلفات خلال الحديث. ينظر مثلا إلى:

ويشير د. حمادي إلى بعض الباحثين الذين أوردوا في مصنّفاتهم طائفة من كتب اللحن[22].

وأما قائمة الدكتور رمضان عبد التوّاب فهي:

"الباب الثاني: تراث لحن العامة"[من كتاب لحن العامة والتطوّر اللغوي]:

١- ما تلحن فيه العوام، للكسائي (١٨٩هـ).

٢- ما يلحن فيه العامة، لأبي الهيذام (القرن الثاني).

٣- البهاء فيما تلحن فيه العامة، للفراء (٢٠٧هـ).

٤- ما تلحن فيه العامة، لأبي عبيدة (٢٠٨هـ).

٥- ما يلحن فيه العامة، للأصمعي (٢١٦هـ).

٦- ما خالفت العامة فيه لغات العرب، لأبي عبيدة (٢٢٤هـ).

٧- ما يلحن فيه العامة، لأبي نصر الباهلي (٢٣١هـ).

٨- إصلاح المنطق، لابن السكيت (٢٤٤هـ).

٩- ما يلحن فيه العامة، للمازني (٢٤٩هـ).

١٠- ماتلحن فيه العامة، لأبي حاتم السجستاني (٢٢٥هـ).

نصوص في لحن العامة عن أبي حاتم

١١- النحو ومن كان يلحن من النحويين، لابن شبّة (٢٦٢هـ).

١٢- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ).

١٣- ما يلحن فيه العامة، لأبي حنيفة الدينوري (٢٨٠هـ).

١٤- لحن العامة، لأبي علي الدينوري (٢٨٩هـ).

١٥- الفصيح، لأبي العباس ثعلب (٢٩١هـ).

١٦- تقويم اللسان، لابن دريد الأزدي (٣٢١هـ).

١٧- تقويم الألسنة، للديمرتي (القرن الرابع).

١٨- فائت الفصيح، لأبي عمر الزاهد (٣٤٥هـ).

١٩- إصلاح غلط المحدثين، للخطابي (٣٨٨هـ).

-أخطاؤنا في الصحف والدواوين (الزعبلاوي): ص(٣-٩).

-اللغة العربية (عمر رضا كحالة): ص(٣٦-٣٧).

-علم اللغة العربية (د. محمود فهمي حجازي): ص(١١٥-١١٦).

[21] د.محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغويّ في العصر الحديث، ص١٦-١٨.

[22] المرجع السابق: ص١٨، الحاشية (٦٠).

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور حمادي ذكر عدداً من كتب التراث التصحيحيّ الخاصّ بلغات فئات علميّة محدّدة، كالقرّاء والمحدّثين، واللغويّين والشعراء... (ص١٨ وما بعدها).

٢٠- تمام فصيح الكلام، لابن فارس اللغوي(٣٩٥هـ).

٢١- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة الإصفهاني (٣٥٠هـ).

٢٢- ليس في كلام العرب، لابن خالويه (٣٧٠هـ).

٢٣- لحن العوام، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ).

٢٤- ما لحن فيه الخواص من العلماء، لأبي أحمد العسكري (٣٨٢هـ).

٢٥- ما تلحن فيه الخاصة، لأبي هلال العسكري (حدود ٣٩٥هـ).

٢٦- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي (٥٠١هـ).

٢٧- درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري (٥١٦هـ).

٢٨- ما تلحن فيه العامة، للكفرطابي (٥٣٣هـ).

٢٩- اللحن الخفي، لهارون بن أحمد الحلبي (٥٣٧هـ).

٣٠- التكملة فيما يلحن فيه العامة، للجواليقي (٥٣٩هـ).

٣١- المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي (٥٧٧هـ).

٣٢- غلط الضعفاء من الفقهاء، لابن بري (٥٨٢هـ).

٣٣- تقويم اللسان، لابن الجوزي (٥٩٧هـ).

٣٤- ذيل فصيح ثعلب، لعبد اللطيف البغدادي (٦٢٩هـ).

٣٥- تهذيب الخواص من درة الغواص، لابن منظور الإفريقي (٧١١هـ).

٣٦- لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، لأبي علي التونسي (٧١٧هـ).

٣٧- الفوائد العامة في لحن العامة، لابن جُزيّ الكلبي (٧٤١هـ).

٣٨- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، للصفدي (٧٦٤هـ).

٣٩- إيراد اللآل من إنشاد الضوال، لابن خاتمة الأنصاري (٧٧٠هـ).

٤٠- الجُمانة في إزالة الرَّطانة، لابن الإمام (بعد ٨٢٧هـ).

٤١- غلطات العوام، المنسوب للسيوطي (٩١١هـ).

٤٢- التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، لابن كمال باشا (٩٤٠هـ).

٤٣- عِقْد الخلاص في نقد كلام الخَواص، لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١هـ).

٤٤- بحر العَوّام فيما أصاب فيه العوام، لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١هـ).

٤٥- سهم الألحاظ في وهم الألفاظ، لرضي الدين بن الحنبلي (٩٧١هـ).

٤٦- خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام، لابن بالي (٩٢٢هـ).

٤٧- نفائس عرائس الكلام، لخسرو زاده (٩٨٨هـ).

٤٨- دفع الإصْر عن كلام أهل مصر، للشيخ يوسف المغربي (١٠١٩هـ).

٤٩- القول المقتضب، لابن أبي السرور البكري (١٠٨٧هـ).

٥٠- أصول الكلمات العامية، لحسن توفيق العدل (١٣٣٢هـ).

٥١- لغة الجرائد، للشيخ إبراهيم اليازجي (١٣٢٤هـ).

٥٢- تهذيب الألفاظ العامية، للشيخ محمد علي الدسوقي.

٥٣- تذكرة الكاتب، لأسعد خليل داغر (١٣٥٤هـ).

٥٤- أخطاؤنا في الصحف والدواوين، لصلاح الدين الزعبلاوي.

٥٥- المحكم في أصول الكلمات العامية، للدكتور أحمد عيسى (١٣٦٥هـ).

٥٦- عثرات اللسان في اللغة، لعبد القادر المغربي (١٣٧٥هـ).

٥٧- حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، لأحمد أبو الخضر منسي[23].

ويقول الدكتور الحمادي: "وإذا كان هذا كله في سبيل معرفة الكتب المؤلفة في التصحيح اللغوي العام، فإن ما كان من التراث التصحيحيّ الخاص بلغة فئة علمية واحدة، أو مؤلِّف واحد... شيء يتأبّى على الحصر ويستعصي على الإحصاء، وحسبي أن أشير إلى ما أحاط به محمد عبد الخالق عضيمة من نصوص التلحين الخاص بأئمة القراءات[24]، وما قدّمه كاتب هذه الرسالة في أمر التلحين الخاص بروايات الحديث[25]، وما مثّل به أحمد رضا العاملي من أمثلة التلحين الخاص بأعلام اللغويين[26]، وما جمعه كلٌّ من محمود شكري الألوسي و أحمد تيمور من نصوص التلحين الخاص بالشعراء[27].

بل حسبي أن أشير إلى بعض ما كتبه السابقون ممثّلاً فيما كتبه علي بن حمزة البصري[28] في كتابه: "التنبيهات على أغاليط الرواة في كتب اللغة المصنّفات"[29]، وأبو سليمان الخطابي[30] في

- الحواشي الآتية جميعها منقولة عن د. محمد ضاري حمادي: 'حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث.'

[23] د.رمضان عبد التواب: لحن العامة والتطور اللغوي، ص(١٠٤-١٠٨).

[24] دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق١-ج١-ص(١٩-٩٢).

[25] الحديث الشريف: ص(٢٥٠-فما بعدها).

[26] مولد اللغة: ص(٩١-١٠١).

[27] جمع الألوسي أخطاء الأشاط في كتابه (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر) وهو كتاب جامع جاء على ما أراد له مؤلفه كافياً عن كثير مما ألف القدامى في بابه مما أطلقه الأيام (الضرائر:٥). وجمع أحمد تيمور أخطاء المعاني في كتابه (أوهام شعراء العرب في المعاني) مما سجله أصحاب 'اللسان والمزهر والخصائص والأغاني والعقد..'(الأوهام:٩٠).

[28] المتوفى عام ٣٧٥هـ/٩٨٦م.

[29] حقّق الكتاب عبد العزيز الميمني وطبعه في دار المعارف بمصر عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م مع كتاب المنقوص والممدود للفراء. وهو يشتمل على أغلاط الغريب المصنف لأبي عبيد(٢٠٣هـ/٨٢٨م)، وإصلاح المنطق لابن السكيت (٢٤٤هـ/٨٥٩م) والكامل للمبرد (٢٨٥هـ/٨٩٩م) والفصيح لثعلب (٢٩١هـ/٩٠٤م)والمقصور لابن ولاد(٣٣٢هـ/٩٤٤م).

كتابه: إصلاح خطأ المحدِّثين[31]، وابن جني[32]في باب "سقطات العلماء" المعقود في كتابه: "الخصائص"[33]، وأبو عبيد البكري[34]في كتابه: "التنبيه على أوهام أبي علي القالي في أماليه"[35]، وابن ناصر السلامي[36]في كتابه: "التنبيه على خطأ الغريبَيْن"[37]... ففي ذلك وأمثاله ما يدلّ على أن هذا النقد واسع سَعَةً لا تُحَدّ، وأنه ضارب أطنابه في كلّ عصر وفي كلّ مصر[38]، وأنه كان يجري مع التراث التصحيحيّ العام جنباً إلى جنب.

ويلوح للناظر في هذا التراث أن هناك من نظر إلى لغة العامة نظرة أخرى، تخالف نظرة التنبيه على الانحراف الواقع في ألفاظها عن سنن العربية الأصيل، هي نظرة التنبيه على الألفاظ العربية الفصيحة التي تدور في اللهجات العامية في القرون المتأخرة، وهذا ما يتضح بكتاب ابن هشام اللخمي ولاسيما القسم الموسوم بـ(الردّ على الزبيدي في لحن العامة) المنشور في مجلة معهد المخطوطات العربية على ما تقدم قبل قليل[39]، وكذلك في كتاب نفيس لابن الحنبلي المتقدِّم ذكره سمّاه(بحرَ العوّام فيما أصاب فيه العوامّ) وقد نشره عز الدين التنوخي عام ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق[40]، وقال فيه المؤلف: قد عنّ لي... أن أضع تأليفاً... مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسي أنه من أغلاط عوام

---

[30] المتوفى عام ٣٨٨هـ/٩٩٨م.

[31] القاهرة (لجنة الشبيبة السورية): ١٣٥٥هـ/١٩٣٧م مراجعة برهان الدين الداغستاني.

[32] المتوفى عام ٣٩٥هـ/١٠٠٥م.

[33] الخصائص ٣/٢٨٢هـ-٣٠٩.

[34] المتوفى عام ٤٨٧هـ/١٠٩٤م.

[35] حقق الكتاب محمد عبد الجواد الأصمعي وطبعه في دار الكتب المصرية عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م مع كتاب أمالي القالي.

[36] المتوفى عام ٥٥٠هـ/١١٥٦م.

[37] حقق الكتاب سعيد كمال استيتية وطبعه على الآلة الكاتبة. وهو رسالة ماجستير تقدم بها المحقق إلى كلية الآداب في جامعة بغداد عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

[38] قال عيسى إسكندر المعلوف(مجلة المجمع اللغوي المصري٣/٢٥١- الحاشية): كثرت الرسائل والمؤلفات في النقد عند العرب ولاسيما في نقد اللغة والأغلاط واللحن فنجد لكل شاعر أو كاتب من المشهورين من انتقده كالمتنبي وزميليه أبي تمام والبحتري، ففيهم رسائل بانتقادهم وأخرى في الدفاع عنهم، لا محل هنا لتفصيلها، وقد نُشرت أسماء كثير منها في مجلة(المقتطف) وغيرها، ولي بينها رسالة فيما وقفت عليه منها".

[39] ص١٩- حاشية٤.

[40] ١٥/٨٥- ٩٩، ١٣٩، ١٦٥- ٢١٥. ثم طبع مستقلاً: دمشق(مطبعة ابن زيدون): ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م. ويبدو أن إبراهيم الأحدب خلط عنوان الكتاب بعنوان كتاب الحريري وهما حين سماه(درة العوام فيما أصاب به العوام.ينظر إلى: رد السهم عن التصويب: ٣٦.

الناس، و ليس في شيء من الغلط، ولا هو في نفس الأمر من ذلك النمط"[41]. وربما كان كتاب ابن الحنبلي-هو في لغة عامة الشام- مما حفز عالماً آخر هو يوسف المغربي (١٠١٩هـ/١٦١١م) إلى تأليف كتابه (دفع الإصر عن كلام أهل مصر)[42]، والذي اختصره محمد بن أبي السرور (١٠٨٧هـ/١٦٧٧م) بكتابه المعروف (القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من كلام العرب)[43]. والحق أن ذلك لفتة بارعة، لأن الكشف عن الألفاظ الفصيحة وتثبيتها لا يقل أهمية عن إصلاح الألفاظ الفاسدة المحرفة.

41 بحر العوام: ص(١٣- ١٤).

42 (موسكو) سلسلة آثار الآداب الشرقية- ٢٣): ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م- تحـ: الدكتور عبد السلام أحمد عواد- ٢٣٩ ص .

43 القاهرة(نشر دار الفكر العربي): تحـ: السيد إبراهيم سالم- مراجعة: إبراهيم الأبياري ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م- ١٦٨ص .

القائمة الثانية للدكتور إميل يعقوب:[44]

قال الدكتور إميل يعقوب: "لقد أفرزت حركة التصحيح اللغوي بحوثاً كثيرة انتظمت في كتب أو في فصول منها، وفي مقالات مُنبّهة[45]، وبرامج تلفزيونية وإذاعية[46]، شغلت، وما زالت، المهتمين بقضايا اللغة. ولعل أهم الكتب التي اهتمت بالتصحيح اللغوي، ما يلي[47]:

١- ما تلحن فيه العوام، للكسائي(١٨٩هـ/٨٠٥م)[48].

٢- ما تلحن فيه العامة، لأبي زكريا الفراء(٢٠٧هـ/٨٢٢م) والكتاب مفقود.

٣- ما يلحن فيه العامة، لأبي عبيدة معمر بن المثنى(٢١٠هـ/٨٢٤م) والكتاب مفقود.

٤- ما يلحن فيه العامة، للأصمعي(٢١٦هـ/٨٣١م) والكتاب مفقود.

٥- ما خالفت فيه العامة لغات العرب، لأبي عبيد القاسم بن سلام(٢٢٤هـ/٨٣٨م) والكتاب مفقود.

٦- ما يلحن فيه العامة، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي(٢٣١هـ/٨٤٦م) والكتاب مفقود.

٧- إصلاح المنطق، لأبي يوسف يعقوب بن إسحق بن السكيت(٢٤٤هـ/٨٥٩م)[49].

٨- ما يلحن فيه العامة، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني(٢٤٨هـ/٨١٣م)، والكتاب مفقود .

٩- لحن العامة، لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (٢٥٥هـ/٨٦٢م) والكتاب مفقود.

١٠- النحو ومن كان يلحن من النحويين، لأبي زيد عمر بن شبة البصري (٢٦٢هـ/٨٧٦م) والكتاب مفقود .

١١- أدب الكاتب، لابن قتيبة[50](٢٧٦هـ/٨٩٠م).

---

44 د.إميل يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣، ص٢٥-٣٢.
الحواشي الآتية جميعها منقولة عن د. إميل يعقوب: " معجم الخطأ والصواب في اللغة":

45 انظر عناوين بعض هذه المقالات ومواضيعها في كتاب محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٣٨وص٧٦- ٩٤.

46 منها البرنامج التلفزيوني: " اللغة والناس" الذي يبثه الآن التلفزيون السوري يومياً بعد نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساء.

كان ذلك في الثمانينات من القرن العشرين.

47 انظر د.عبد العزيز مطر: لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص٥٧- ٧٠، ومحمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٢٠-٢٢ وص٣٥- ٩٤، ومحمد علي النجار: محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، القسم الأول ص٣٠- ٣٩، والقسم الثاني بأكمله.

48 نشره المستشرق بروكلمان في المجلة الآشورية : العدد ١٣- ص٢٩- ٣٩، وعبد العزيز الميمني في كتابه: ثلاث رسائل ص١٧-٥٦.

49 تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٠م.

١٢- ما تلحن فيه العامة لأبي حنيفة أحمد بن دواد الدينوري(٢٨٢هـــ/٨٩٥م)، والكتاب مفقود.

١٣- الفصيح لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٢٩٧هـ/٩٠٤م)[٥١].

١٤- ما يلحن فيه العامة، لأبي الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي(نحو ٢٩٠هـ/٩٠٣م)، والكتاب مفقود.

١٥- فائت الفصيح لمحمد بن عبد الواحد غلام ثعلب(٣٤٥هـــ/٩٥٧م)، وهو مخطوط بمكتبة حسين حلبي: ١٩(٢)، ومنه نسخة مصورة في مكتبة معهد المخطوطات العربية. وهو في عشر ورقات، لكل ورقة وجهان، وبالصفحة عشرة أسطر[٥٢].

١٦- التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصبهاني(٣٦٠هـ/٩٧٠م) ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة التيمورية(٨٩٦ أدب تيمور).

١٧- التنبيهات على أغاليط الرواة، لأبي القاسم علي بن حمزة البصري(٣٧٥هـــ/٩٨٥م) والكتاب مخطوط في دار الكتب، تحت الرقم ٥٠٢ لغة .

١٨- لحن العوام لأبي بكر الزبيدي(٣٩٧هـ-٩٩٠م)[٥٣].

١٩- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري(٣٨٢هـ/٩٩٣م)، وقد نشر بتحقيق عبد العزيز أحمد في سلسلة تراثنا سنة ١٩٦٣م.

٢٠- تمام فصيح الكلام لأحمد بن فارس(٣٩٥هـ/١٠٠٤م) ومنه نسخة خطية في مكتبة كرنكو عن نسخة بخط المؤلف[٥٤] . وقد نشر المستشرق الإنكليزي ((أربري)) هذا المخطوط مصوراً في لندن، ١٩٥١[٥٥].

٢١- لحن الخاصة، لأبي هلال العسكري(بعد ٣٥٠هـ/١٠٠٥م)، وقد ذكر بعضهم أنّ هذا الكتاب مفقود. وقال بعضهم إنه مطبوع في القاهرة[٥٦].

---

50 طبع مرات عدة في مصر، آخرها الطبعة الرابعة من تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٦٢م.

51 نشره محمد أمين الخانجي في كتابه: الطُرَف الأدبية لطلاب العلوم العربية، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٠٨م، ثم نشره محمد عبد المنعم خفاجي بعنوان فصيح ثعلب والشروح التي عليه، القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٩٤٩م .

52 عن عبد العزيز مطر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص ٦٥.

53 القاهرة تحقيق رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية ، ثم نشره عبد العزيز مطر في الكويت ١٩٧٠م.

54 عن عبد العزيز مطر : لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ،ص٦٥.

55 السابق: الصفحة نفسها.

56 ينظر محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٧٠، هامش الرقم ٨.

٢٢-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكّي الصقلّي(٥٠١هـ/١١٠٨م)[57].

٢٣-درّة الغوّاص في أوهام الخواص، للحريري(٥١٦هـ/١١٢٣م)[58].

٢٤-التكملة فيما يلحن فيه العامة، للجواليقي(٥٣٩هـ/١١٤٥م)[59].

٢٥-المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي(٥٧٧هـ/١١٨٢م)[60].

٢٦-تقويم اللسان، لابن الجوزي(٥٩٧هـ/١٢٠١م)[61].

٢٧-إيراد اللآل من إنشاد الضوال، لابن خاتمة الأنصاري(٧٧٥هـ/١٣٧٤م)[62].

٢٨-الجمانة في إزالة الرطانة، لابن الإمام(بعد ٨٢٧هـ/١٤٢٤م)[63].

٢٩-التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، لابن كمال باشا(٩٤٠هـ/١٣٥٤م)[64].

٣٠-عقد الخلاص في نقد كلام الخوّاص، لابن الحنبلي(٩٧١هـ/١٥٦٤م)[65].

٣١-لف القماط على تصحيح بعض ما استعملته العامّة من المعرّب والدخيل والمولّد والأغلاط، لصديق بن حسن القنوجي(١٣٠٧هـ/١٨٨٩م)[66].

٣٢-لسان غصن البان في انتقاد العربية العصريّة، لشاكر شقير اللبناني(١٣١٣هـ/١٨٩٦م)[67].

٣٣-دفع الهوام، لعبد الرحمن بن سلام البيروتي،(١٣٦٠هـ/١٩٤١م)[68]، وفيه يرد على تخطيئات إبراهيم اليازجي.

---

[57] تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية،١٩٦٠م.

[58] تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٧٥.

[59] تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، مطبعة ابن زيدون، ١٩٣٦.

[60] نشر عبد العزيز الأهواني شيئاً منه بعنوان 'ألفاظ مغربية من كتاب اللخمي'في مجلة معهد المخطوطات العربية:٣/١٢٧-١٥٧، ثم نشر الفصل الأخير منه ضمن كتابه 'إلى طه حسين في عيد ميلاده السبعين'،ص٢٧٣-٢٩٤" (عن محمد ضاري حمادي: حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص٢١، هامش٨٥).

[61] تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة، مطبعة البلاغ، ١٩٦٦م.

[62] حققه إبراهيم السامرّائي في كتابه "نصوص ودراسات عربية وأفريقية'ص٢٠٩-٢٣٥.

[63] تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، نشر المعهد العلمي للآثار الشرقية في القاهرة، ١٩٥٣م.

[64] تحقيق عبد القادر المغربي، دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥م.

[65] مخطوط في مكتبة شهيد علي باستنبول (٢٧٤٦)؛ ومنه ميكروفيلم في معهد المخطوطات العربية في القاهرة (١٧٥- لغة).

[66] بهوبال (الهند)، المطبع الصديقي، ١٨٧٨م.

[67] بعبدا (لبنان)، ١٨٩١م.

[68] بيروت،المطبعة الأدبية، ١٨٩٩م.

٣٤-دفع الهُجْنة في ارتضاخ اللُّكْنَة لمعروف الرصافي(١٣٦٤هـ/١٩٤٥م)[٦٩].

٣٥-مغالط الكتاب ومناهج الصواب للأب جرجي جنن البولسي[٧٠]، وهو مجموعة تخطيئات إبراهيم اليازجي(١٣٢٤هـ/١٩٠٦م) التي نشرها في مجلة الضياء بعنوان "لغة الجرائد"، منسّقة حسب الترتيب المعجمي.

٣٦-ردّ الشارد إلى طريق القواعد، لجرجي شاهين عطية[٧١].

٣٧-إصلاح الفاسد من لغة الجرائد لمحمد سليم الجندي[٧٢]، وفيه يردّ على تخطيئات اليازجي.

٣٨-كتاب المنذر لإبراهيم المنذر(١٣٠٩هـ/١٩٥٠م)[٧٣].

٣٩-نظرات في اللغة والأدب، لمصطفى الغلاييني(١٣٦٤هـ/١٩٤٥م)[٧٤]، وفيه ثلاثة أقسام: ١-نقد التصويبات الواردة في كتاب المنذر صفحة صفحة، ٢-الجواب عن استيضاح المنذر حول بعض الاستعمالات الحديثة. ٣-الجواب عن أسئلة عامّة وجّهها المنذر بشأن بعض موضوعات لغوية.

٤٠-تذكرة الكاتب، لأسعد خليل داغر(١٣٥٤هـ/١٩٣٥م)[٧٥].

٤١-أغلاط الكتاب، لكمال إبراهيم[٧٦].

٤٢-مناظرة لغوية أدبيّة بين عبد الله البستاني وعبد القادر المغربي أنستاس الكرملي[٧٧].

٤٣-عثرات اللسان في اللغة، لعبد القادر البغدادي[٧٨].

٤٤-أخطاؤنا الواردة في الصحف والدواوين، لصلاح الدين الزعبلاوي[٧٩].

٤٥-محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة، لمحمد علي النجار[٨٠].

٤٦-قل ولا تقل، لمكتب تنسيق التعريب في الجامعة العربية[٨١].

---

69 الآستانة، مطبعة صداي ملت، ١٩١٢م.

70 حريصا (لبنان)، المطبعة البولسية، لا تاريخ.

71 بيروت، مطبعة القديس جاورجيوس، ١٩٢١م.

72 دمشق، مطبعة الترقي، ١٩٢٥م.

73 بيروت، مطبعة السلام، ١٩٢٧م.

74 بيروت، مطبعة طبارة، ١٩٢٧م.

75 ط١، القاهرة، مطبعة المقتطف، ١٩٢٣م، وط٢، القاهرة: المطبعة العصرية، ١٩٣٣م.

76 بغداد، المطبعة العربية، ١٩٣٥م.

77 القاهرة، نشر مكتبة القدسي، ١٩٣٧م.

78 دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٩٤٩م.

79 دمشق، المطبعة الهاشمية، ١٩٣٩م.

80 القاهرة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩-١٩٦٠م.

81 الرباط، المكتب الدائم لتنسيق التعريب، ١٩٦٣م.

٤٧-حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب، لأحمد أبي الخضر منسي[82].

٤٨-التطور اللغوي التاريخي، لإبراهيم السامرائي، وفيه فصول تتعلق بالتصحيح اللغوي[83].

٤٩-لغتنا الجميلة، لفاروق شوشة[84]، وفيه فصل بعنوان:قل ولا تقل.

٥٠-مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، لرؤوف جمال الدين[85].

٥١-قاموس إحياء الألفاظ، لأسامة الطيبي[86].

٥٢-دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم، ورد على رؤوف جمال الدين مؤلف: مناقشات مع الدكتور مصطفى جواد، لمصطفى جواد[87].

٥٣-الكتابة الصحيحة، لزهدي جار الله[88].

٥٤-قل ولا تقل، لمصطفى جواد[89].

٥٥-أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، لعباس أبي السعود[90].

٥٦-نحو وعي لغوي، لمازن المبارك[91].

٥٧-فقه اللغة وخصائص العربية، لمحمد المبارك[92].

٥٨-معجم الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني[93].

٥٩-الاستدراك على كتاب قل ولا تقل، لصبحي البصام[94].

٦٠-شموس العرفان بلغة القرآن، لعباس أبي السعود[95].

---

82 القاهرة، مكتبة دار العروبة، ١٩٦٣م.

83 القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦م.

84 القاهرة، مكتبة مدبولي، لا.ت.

85 النجف، مطبعة النجف، ١٩٦٦. وفي الكتاب قسمان: القسم الأول هو المناقشات، والثاني فيما كتبه السيوطي في الإملاء.

86 دمشق، مطبعة المفيد الجديدة، لا.ت(تاريخ المقدمة ١٩٦٧).

87 بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٦٨.

88 ط١، بيروت، مطبعة دار الكتب، ١٩٦٨، وط٢، بيروت، المكتبة الأهلية، ١٩٧٧.

89 ط١، بغداد، مطبعة الإيمان، ١٩٦٩، و ط٢، بغداد، مطبعة أسعد، ١٩٧٠.

90 دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.

91 دمشق، مكتبة الفارابي، ١٩٧٠م.

92 بيروت، دار الفكر، ١٩٧٢م.

93 بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٧٣، وط٢، ١٩٨٠.

94 بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٧٧م.

95 مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٧م.

الملحق - ٢ -

يتضمن أقوالاً تتصل بموضوع الرسالة

"أقوال":

- قال الخليل بن أحمد:" لغة العرب أكثر من أن يلحن فيها متكلّم ".[2717]

- قال الأخفش الأكبر (عبد الحميد بن عبد المجيد):" أنحى الناس من لم يلحن أبداً".[2718]

- قال الكسائي:" على ماسمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل". [2719]

- **الفرق بين الخطأ والتطور:**

قال محمد المبارك "يجب التفريق بين ما هو خطأ وانحراف، وما هو توليد وتجديد وتطور، فكلاهما حدث جديد في اللغة وتبديل في بعض ظواهرها، ولكن الخطأ تبديل يخالف خصائص اللغة وسنن نموها، وناموس حياتها، وقواعد فطرتها، ويخلّ بنظامها، وأما التجديد والتطور فهو تبديل وإحداث يجري وفقاً لسننها وينساق مع فطرتها، وينقاد لقواعدها ويوافق روحها وخصائصها.

إنّ إحياء اللغة منوط بتحريرها من الجمود والعقم من جهة ،ومن الفوضى والخروج على قواعد اللغة".[2720]

من أعمدة كتب التصحيح اللغوي:

- "... الكتب الأربعة الآتية: إصلاح المنطق لابن السكيت(٢٤٤) هـ، وأدب الكاتب لابن قتيبة (٢٧٦)هـ، وكتاب الفصيح لثعلب(٢٩١) هـ، ودرة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري (٥١٦)هـ، قامت حولها دارسات ضخمة كثيرة بلغت عشرات الرسائل، ما بين شرح، واختصار، وتهذيب، وترتيب، وتكملة، ونقد، ودفاع، ونظم، وشرح للنظم".[2721]

2717 ابن هشام اللخمي: المدخل إلى تقويم اللسان، ص ١٠ ، (نقلاً عن د. عبد الرحمن إسماعيل، " نظرات دقيقة حول " بعض وكل" في الأساليب العربية" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٥٨، ج٤، ذو الحجة ١٤٠٣هـ= تشرين الأول_ أكتوبر، ١٩٨٣م، ص ٧٨٦-٧٩٤.

2718 السابق.

2719 السابق.

2720 محمد المبارك: خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد (محاضرات ألقاها المؤلف على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية)، جامعة الدول العربية (معهد الدراسات العربية العالية)،١٩٦٠م.

2721 د.حسين نصار: المعجم العربي: نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٣٨٨ هـ = ١٩٦٨ م ص١١٦ .

– قال ابن خلدون: "وسمعنا من شيوخنا في مجالس التعليم أنّ أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي: أدب الكاتب لابن قتيبة، وكتاب الكامل للمبرّد، وكتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب النوادر لأبي علي القالي، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها..."[٢٧٢٢].

– "قال ابن خلكان: قال بعض العلماء: "ما عبر على جسر بغداد كتاب في اللغة مثل إصلاح المنطق، ولا شك أنه من الكتب النافعة الممتعة الجامعة لكثير من اللغة، ولا نعرف في حجمه مثله في بابه"[٢٧٢٣].

رأى جُمّاع اللغة وعلماء العربية أن القبائل التي انتجعوها لمعرفة اللغة في فصاحة اللسان، بعضها عاش منقطعاً في قلب الجزيرة لم يختلط بالأقوام المجاورة، فهؤلاء صفت سلائقهم وسلمت ألسنتهم من الملاحن الغازية، فجعلوا لغتهم هي العالية أو القدمى، فهي ذروة في الفصاحة، ومن تلك القبائل من خالط الأعاجم جواراً أو تجارة وغير ذلك، فلم يعتدوا بلسانهم[٢٧٢٤].

فإذا كانت رحلة علماء البصرة كأبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي والخليل وسيبويه وغيرهم إلى نجد والحجاز وتهامة وغيرهما من منازل القبائل التي أخذت عنها العربية، فإن علماء الكوفة كالكسائي وغيره ارتحلوا إلى بادية السماوة، وخالطوا أعرابها من بني قُطْرُبُل والحُطَمِيَّة وغيرهم... ولكن علماء البصرة يباهون علماء الكوفة في علوّ لغات القبائل التي انتجعوها وخالطوها، فهم الأعلون في نقاء اللغة وصفاء اللسان. قال البصريّون للكوفيّين: "... نحن أخذنا لغتنا من حرشة الضب وأكلة اليرابيع، وأنتم أخذتم لغتكم عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ..." .

[2722] ابن قتيبة: أدب الكاتب (ما قبل المقدمة – ص ٣).

[2723] وفيات الأعيان: (٥/ ٤٤٢).

[2724] السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ٤٤ .

- "ولقد برهن جبروت التراث العربي التالد الخالد، على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية الفصحى عن مقامها المسيطر. وإذا صدقت البوادر، ولم تخطئ الدلائل، فستحتفظ أيضاً بهذا المقام العتيد من حيث هي لغة المدنية الإسلامية، ما بقيت هناك مدنية إسلامية"[٢٧٢٥].

- قال رولان بارت (١٩١٥-١٩٨٠):" علينا أن نكتشف عالم اللغة، على نحو ما نستكشف الآن عالم الفضاء، وربما أصبح هذان الكشفان أهم سمة يتميز بها عصرنا"[٢٧٢٦].

- "ورد في كتاب في إحدى مكتبات مدينة (وليمسبورغ) الأميركية أنّ أحد أعضاء مجلس النوّاب الأميركي (الكونغرس)، قال: إنّنا نصنع القوانين لمعاقبة المجرمين، الذين يسرقون ويقتلون، فلماذا لا نضع القوانين لمعاقبة الذين يفسدون اللغة"[٢٧٢٧].

[2725] يوهان فك: العربية، دراسات في اللغة واللهجة والأساليب، ص ٢٤٢.

[2726] جون أوينز: نظرية تشومسكي، ترجمة د. حامي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥م، ص٥.

[2727] محمد العدناني: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، ص (ز من المقدمة).

مسرد المصادر والمراجع

المصادر التي بُنيت عليها الرسالة: (مجرّدة من بيانات النشر ومرتبة زمنياً):

عددها (١٨) ثمانية عشر كتاباً

الكتاب	المؤلف
في القديم:	
١- ما تلحن فيه العامة	الكسائي ١٨٩هـ
٢- إصلاح المنطق	ابن السكيت(٢٤٤)هـ
٣- أدب الكاتب	ابن قتيبة ٢٧٦هـ
٤- الفصيح	ثعلب ٢٩٣هـ
٥- لحن العوام	الزبيدي ٣٧٩هـ
٦- درة الغواص في أوهام الخواص	الحريري ٥١٦هـ
في العصر الحديث:	
٧- لغة الجرائد	إبراهيم اليازجي (١٩٠٦ م)
٨- لغويات	محمد علي النجار (١٩٧٥م)
٩- قل ولا تقل	د.مصطفى جواد (١٩٦٩م)

١٠- معجم الأخطاء الشائعة   محمد العدناني (١٩٨١ م)

١١- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة محمد العدناني (١٩٨١ م)

١٢- أخطاؤنا في الصحف والدواوين   صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م)

١٣- معجم الخطأ والصواب في اللغة   د.إميل يعقوب

١٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الجزء الأول).

١٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الجزء الثاني).

١٦- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): كتاب في أصول اللغة (الجزء الثالث).

١٧- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ – ١٩٨٤م).

١٨- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب (من ١٩٣٤ – إلى ١٩٨٧م).

أولاً: المصادر (عددها ١٨ ثمانية عشر كتاباً):

(مرتبة زمنياً: من القديم إلى الحديث):

١- الكسائي (١١٩هـ - ١٨٩ هـ): ما تلحن في العامة (سلسلة كتب ما تلحن فيه العامة:٢) حققها وقدّم لها وصنع فهارسها الدكتور رمضان عبد التواب. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، الطبعة الأولى١٤٠٣ هـ- ١٩٨٢م .

٢- ابن السكيت(٢٤٤)هـ: إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٤، سلسلة ذخائر العرب(٣)، تاريخ المقدمة ١٩ مارس سنة ١٩٤٩م.

٣-ابن قتيبة (١٨٦- ٢٧٦ هـ): أدب الكاتب، حققه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٤- ثعلب (٢٩١ هـ): فصيح ثعلب (والشروح التي عليه) مجموعة تشمل الفصيح لثعلب وشرحه المسمّى: "التلويح في شرح الفصيح لأبي سهل الهروي (٣٧٢- ٤٣٣ هـ) في الصفحات (ص١- ١٠٨) وذيل الفصيح لموفق الدين البغدادي (٥٥٥ - ٦٢٩ هـ) في الصفحات (١- ٣٨) وشواهد الكتاب لسيبويه (١٨٠)هـ، اعتماداً على طبعة بولاق (١٣١٦)هـ، في الصفحات (١-١٢٠)، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج (٣١١ هـ) في الصفحات (١- ٦٢).

الناشر: مكتبة التوحيد بالجماميز لصاحبها (علي خربوش) - (المطبعة النموذجية) - القاهرة، ط١، ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩م.

٥- الزُّبيدي (٣٧٩) هـ: لحن العوام، تحقيق وتعليق وتقديم د.رمضان عبد التواب، المطبعة الكمالية، القاهرة، ط١، سلسلة كتب لحن العامة(بإشراف د.رمضان عبد التواب، الرقم(١)، ١٩٦٤م.

والطبعة الثانية جاء عنوان الكتاب فيها: لحن العامة، تحقيق د.عبد العزيز مطر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١م.

٦- الحريري: (القاسم بن علي) (٤٤٦ - ٥١٦ هـ): درة الغوّاص في أوهام الخواصّ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، د. ط. د. ت؛

الحريري(القاسم بن علي) (٤٤٦ - ٥١٦ هـ): درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ، حقّقه وعلّق عليه بشّار بكّور، قدّم له الأستاذ الدكتور حسام الدين فرفور(رئيس قسم الدراسات التخصّصيّة في معهد الفتح الإسلامي)، دار الثقافة والتراث، ومعهد الفتح الإسلامي، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- إبراهيم اليازجي (١٩٠٦ م): لغة الجرائد، جمعه وقدمه نظير عبود، دار مارون عبود، بيروت، د. ط د. ت

- لغة الجرائد، مطبعة مطر، مصر، ط١(وقف على طبعها أحد أفاضل الأدباء)، د. ت.

٨- محمد علي النجار (١٩٧٥م): لغويات سلسلة مقالات: نُشرت في مجلة الأزهر بدءاً من المجلد ١٦ سنة ١٩٤٥م إلى المجلد ٣٣ سنة ١٩٦٢م (خلال ما يقرب من ١٧ عاماً).

٩- مصطفى جواد (١٩٦٩م): (د.) قل ولا تقل، (قدّم له وأشرف على طبعه الأستاذ عبد المطلب صالح)، الناشر: مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٤٠٨ – ١٤٠٩ هـ/١٩٨٨م.(جزءان في مجلد واحد).

- قل ولا تقل، طبع بإنفاق حسين إبراهيم السماك، مطبعة الإيمان – بغداد، ١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م

١٠- محمد العدناني(١٩٨١م): معجم الأخطاء الشائعة مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٧٣م

١١- محمد العدناني(١٩٨١م): معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، بيروت، إعادة طبع ١٩٩٦م

١٢- صلاح الدين الزعبلاوي (٢٠٠١م): أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٣٥٨هـ– ١٩٣٩م.

١٣- إميل يعقوب: (د.) معجم الخطأ والصواب في اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، تشرين الثاني نوفمبر، ١٩٨٣م.

١٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (مجموعة القرارات التي أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة وفي الألفاظ والأساليب، مُعلّقاً عليها، مقرونة بما قُدّم في شأنها من بحوث ومذكّرات.
أخرجها وضبطها وعلّق عليها: محمد خلف الله أحمد (عضو المجمع). ومحمد شوقي أمين(رئيس التحرير بالمجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م. [وهذا الكتاب يشكّل الجزء الأول، وإن لم يُكتب عليه (الجزء الأول)، لأنه متبوع بكتابين آخرين في أصول اللغة، كُتب على كل منهما بوضوح: الجزء الثاني، الجزء الثالث].

١٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: كتاب في أصول اللغة (الجزء الثاني)، (ويشمل أعمال لجنة الأصول والقرارات التي أصدرها المجمع في أصول اللغة وأوضاعها العامة، مُعلّقاً عليها، مقرونةً بما قُدّم في شأنها من بحوث ومذكّرات، وذلك في الدورات السبع: من الخامسة والثلاثين إلى الحادية والأربعين.

أخرجها وضبطها وعلّق عليها: محمد شوقي أمين(عضو المجمع)، ومصطفى حجازي (المراقب العام للمجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م.

١٦- **مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): في أصول اللغة (الجزء الثالث)**، القرارات التي صدرت في الدورات: من الثانية والأربعين إلى السابعة والأربعين، أخرجها وضبطها وعلّق عليها: مصطفى حجازي (المدير العام للمعجمات وإحياء التراث). وضاحي عبد الباقي (المراقب العام للمعجمات اللغوية وإحياء التراث)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

١٧- **مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في عيده الخمسيني): مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً** (١٩٣٤ - ١٩٨٤م)، أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين (عضو المجمع)، وإبراهيم الترزي (المدير العام للتحرير والشؤون الثقافية بالمجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ١٣٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٨- **مجمع اللغة العربية بالقاهرة**: القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب: (من ١٩٣٤ - إلى ١٩٨٧م)، أعدّها وراجعها محمد شوقي أمين (عضو المجمع)، وإبراهيم الترزي (رئيس قطاع المجمع)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،١٤١٠ هـ- ١٩٨٩م.

ثانيا- المراجع:

١. إبراهيم المنذر: كتاب المنذر، مطبعة السلام، بيروت، ط٢، ١٩٢٧.
٢. إبراهيم أنيس: (دكتور) في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ط٩، ١٩٩٥م.
٣. إبراهيم أنيس، (دكتور): (دلالة الألفاظ)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
٤. إبراهيم أنيس، (دكتور): دلالة الألفاظ، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٣٨٣هـ /
٥. ١٩٦٣م
٦. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، طبعة المطبعة الخيرية ١٣٢٢هـ .
٧. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزواويّ ومحمود محمد الطناحيّ، مصر ١٩٦٣م. ، نسخة مصوّرة عنها، دار الفكر بيروت
٨. ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزواويّ ومحمود محمد الطناحيّ، مصر ١٩٦٣م.

٩. أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة، ط٦، دون مكان ولا تاريخ.

١٠. أحمد قبّش: الإملاء العربي، مطبعة الإنشاء بدمشق، ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.

١١. أحمد مختار عمر(دكتور): العربية الصحيحة (دليل الباحث إلى الصواب اللغوي)، جامعة الكويت، عالم الكتب القاهرة ،ط١،١٤٠١هـ –١٩٨١م.

١٢. أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، دار الآفاق العربية القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ–٢٠٠٠م.

١٣. أسعد داغر: تذكرة الكاتب، دار العرب للبستاني، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٤. أشرف ماهر النواجي (دكتور) : مصطلحات علم أصول النحو: دراسة وكشاف معجمي، دار غريب القاهرة، ط ٢٠٠١م.

١٥. ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية دمشق، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.

١٦. البخاريّ(٢٥٦)هـ : صحيح البخاريّ، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير ، اليمامة،بيروت ١٩٨٧م.

١٧. ابن برّي وابن ظفر: حواش على درة الغواص في أوهام الخواص للحريري. تحقيق د.أحمد طه حسانين سلطان، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ – ١٩٩٠ م.

١٨. البغداديّ (١٠٩٣)هـ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، طبعة عبد السلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م .

١٩. البغداديّ (١٠٩٣)هـ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (هامشها مُحلّى بكتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني)، دار صادر، بيروت. د.ت.

٢٠. البغداديّ (١٠٩٣)هـ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،المطبعة الأميرية ببولاق، ط١، القاهرة، ١٠٣٠هـ – ١٩٢٠م

٢١. البغدادي(١٠٩٣)هـ: خزانة الأدب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م

٢٢. تمام حسان (دكتور): اللغة بين الوصفية والمعيارية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٣. أبو تمام: ديوانه، بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق د. محمد عبده عزام، طبعة ذخائر العرب، ١٩٦٤،١٩٥١م

٢٤. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر،أشرف على تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، نسخة مصورة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥. ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م

٢٦. ابن جني: المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الثقافة الدينية، بمصر، د.ت.

٢٧. ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب، ١٩٥٢-١٩٥٦م

٢٨. الجواليقي: شرح أدب الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

٢٩. الجواليقي: شرح أدب الكاتب،نشرته مكتبة القدسي، القاهرة ١٣٥٠هـ.

٣٠. ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، قرأ أصله تصحيحاً وتحقيقاً عبد العزيز بن عبد الله بن باز، ورقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وقام بإخراجه، صحّحه وأشرف على طبعه محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

٣١. الحريري: درة الغوّاص (حققه وعلق عليه بشار بكّور)، دار الثقافة والتراث- معهد الفتح الإسلامي، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣٢. حسين نصار (دكتور): المعجم العربي(نشأته وتطوره)، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م

٣٣. الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ضبطه وعلّق عليه يوسف بديوي، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣٤. أبو حيان الأندلسي(٧٤٥)هـ: تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، طبعة جديدة مراجعة ومصححة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٣٥. أبو حيان الأندلسي: تفسير البحر المحيط، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٢٩هـ، نسخة مصورة عنها، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.

٣٦. ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مكتبة المتنبي، القاهرة- د.ت.

٣٧. داود عبده (دكتور): دراسة في قوائم المفردات الشائعة في اللغة العربية وقائمة بأشيع ثلاثة آلاف كلمة في أربع منها، مطبوعات جامعة الرياض ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣٨. ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د.محمد بدوي المختون، مراجعة د.رمضان عبد التواب، القاهرة، مطابع الأهرام طبعة (وزارة الأوقاف: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٣٩. الدسوقي: حاشية على مغني اللبيب لابن هشام، نشر عبد الحميد أحمد حنفي، القاهرة.د.ت

٤٠. ديوان الهذليين: ديوان الهذليين، طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٤هـ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤١. الرازي: مختار الصحاح، تحقيق إبراهيم زهوة، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان

٤٢. ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،مطبعة السعادة بمصر، ط٢، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.

٤٣. ذو الرمّة: الديوان، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهليّ، تحقيق د. عبد القدّوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٢م،وطبعة مؤسسة الإيمان، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٤. رمضان عبد التواب (دكتور): لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط٢، سنة ٢٠٠٠م،

٤٥. الزمخشري: الكشاف: دار الفكر، بيروت، د.ت.

٤٦. رمضان عبد التواب (دكتور): لحن العامة والتطور اللغوي، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة، ط٢، سنة ٢٠٠٠م،ص٥٠٠-٥٠٣

٤٧. رونالدو إيلوار: مدخل إلى اللسانيات، ترجمة د.بدر الدين القاسم، منشورات وزارة التعليم العالي مطبعة جامعة دمشق، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤٨. الزجاجي: مجالس العلماء،تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي والقاهرة، دار الرفاعي بالرياض،ط٢، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٠.

٤٩. الزرقاني(١١٢٢)هـ : شرح الموطّأ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

٥٠. الزمخشري: أساس البلاغة، دار صادر، دار بيروت، بيروت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.

٥١. زهدي جار الله: الكتابة الصحيحة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط٣، ١٩٨١م.

٥٢. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ط٢، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

٥٣. سعيد الأفغاني: الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر بدمشق، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٥٤. سعيد جاسم الزبيدي: (دكتور) القياس في النحو العربي (نشأته وتطوره)، دار الشروق، عمان الأردن، ط١، ١٩٩٧.

٥٥. ابن سلام: طبقات فحول الشعراء، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٢م، ط٢، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٥٦. سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٥٧. سيبويه: الكتاب، المطبعة الأميرية ببولاق، القاهرة،١٣١٦-١٣١٧هـ.

٥٨. أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين البصريين، تحقيق نخبة من العلماء، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.

٥٩. السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق د.أحمد سليم الحمصي، د.محمد أحمد قاسم، جروس برس، لبنان، ط١، ١٩٨٨م.

٦٠. السيوطي المزهر: تحقيق محمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة دار التراث ط٣.

٦١. السيوطي المزهر: شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٦٢. السيوطي: الأشباه والنظائر حيدر آباد الدكن -الهند- ط٢.

٦٣. السيوطي: همع الهوامع، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية (ساعدت جامعة الكويت على نشره)، الكويت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٦٤. السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٦٥. السيوطي: همع الهوامع ، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٣٢٧هـ، (نسخة مصورة في دار الفكر ببيروت).
٦٦. الشنتريني الأندلسي: المعيار في أوزان الأشعار، تحقيق د. محمد رضوان الداية، دار الملاح، دمشق، ط٣، ١٩٧٩م.
٦٧. الشهاب الخفاجي: شرح درة الغواص، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، ط١، ١٢٩٩هـ.
٦٨. شوقي ضيف (دكتور): المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط٢، تاريخ المقدمة- ١٩٦٨م.
ه. الصبّان: حاشية على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٦٩. صبحي الصالح (دكتور): دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط، ١٣، ١٩٩٧.
٧٠. طاهر سليمان حمودة (دكتور): القياس في الدرس اللغوي (بحث في المنهج)، الدار الجامعية، الإسكندرية، (تاريخ المقدمة ١٩٩٢ م).
٧١. الطبري: جامع البيان في تفسير القرآن، المطبعة الخيرية بمصر، ١٣٣٠هـ، نسخة مصورة، دار المعرفة، بيروت.
٧٢. أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، سنة ١٩٥٥م
٧٣. عباس أبو السعود: أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط٢، د. ت.
٧٤. عباس أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، القاهرة،١٩٧١م.
٧٥. عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، ط٢، د.ت.
٧٦. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، ١٩٧٥.
٧٧. عبد الحميد الشلقاني: (دكتور) الأعراب الرواة ، ، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٧٥م. والمنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ط٢، ١٩٨٢م.

٧٨. عبد الغني الدقر: معجم النحو، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م.

٧٩. عبد الفتاح حسن علي البجة: (دكتور) ظاهرة قيس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، دار الفكر، عمان الأردن، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٨٠. عبد الفتاح سليم (دكتور): اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٨١. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، طبعة بولاق، القاهرة، ١٢٩٩هـ.

٨٢. عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الهيئة المصرية للكتاب (من عام ١٩٦٨- ١٩٧٦م).

٨٣. عبد الله مصطفى: (دكتور) الكتابة وقواعد الإملاء، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٨٤. عبد العزيز مطر: (دكتور) لحن العامة، دار المعارف، ط٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٨٥. أبو عبيد الهروي (٤٠١)هـ أحمد بن محمد بن محمد: الغريبين: تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة ١٩٧٠م.

٨٦. عدي بن زيد: ديوانه، تحقيق وجمع محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، ١٩٦٥م.

٨٧. ابن عقيل: شرح على ألفية ابن مالك. دار الكتاب العربي، طبعة مصورة من المكتبة التجارية الكبرى مطبعة السعادة، بمصر، ط١٤، جمادى الأولى ١٣٨٤هـ- أكتوبر ١٩٦٤م.

٨٨. العكبري: البيان في إعراب القرآن: تحقيق علي محمد البجاوي، مكتبة عيسى البابي الحلبي. القاهرة،١٩٧٦م.

٨٩. العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، راجعه وعلّق عليه نجيب الماجدي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.

٩٠. -العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، بيروت، دار العلم للجميع، د.ت، جزءان في مجلد واحد، وبهامشه كتاب الأنموذج للرازي صاحب معجم مختار الصحاح).

٩١. عودة خليل أبو عودة (دكتور): بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف (في الصحيحين)، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٠.
٩٢. عيسى علي العاكوب (دكتور)، وأ. علي سعيد الشتيوي: الكافي في علوم البلاغة: الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، ١٩٩٣م.
٩٣. ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت- لبنان،١٣٨٣هـ- ١٩٦٤م.
٩٤. فخر الدين قباوة: (دكتور) إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٤، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
٩٥. الفراء: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة طبعة ٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. وطبعة ١٩٥٥م
٩٦. فرديناند دي سوسير: محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبد القادر قنيني (مراجعة أحمد حبيبي)، نشر مكتبة أفريقية الشرق، الدار البيضاء، المغرب ١٩٨٧م.
٩٧. الفيومي: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧م .
٩٨. أبو عبيد القاسم بن سلّام (٢٢٤)هـ: غريب الحديث، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان،(طبعة مصوّرة عن السلسلة الجديدة من مطبوعات دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن(الهند١٩٦٤م)، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٩٩. أبو عبيد القاسم بن سلام: (٢٢٤)هـ: غريب الحديث، حيدر أباد١٩٦٤م.
١٠٠. ابن قتيبة: تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر،القاهرة، ١٩٨٥م، نسخة مصورة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٨م.
١٠١. ابن قتيبة: غريب الحديث، تحقيق د. عبد الله الجبوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.
١٠٢. ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر،١٣٨٦-١٣٨٧هـ/١٩٦٦- ١٩٦٧م
١٠٣. ابن قتيبة: الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة،(تاريخ المقدمة : ٤ شعبان ١٣٧٧هـ/٢٣ فبراير ١٩٥٨م).
١٠٤. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، حققه وخرّج أحاديثه عماد زكي البارودي، وخيري سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
١٠٥. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية١٩٦٧م، (نسخة مصورة عنها، دار إحياء التراث العربي، بيروت).

١٠٦. القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي المكتبة التجارية الكبرى بمصر،(طبعة مصورة، تاريخ مقدمة الطبعة الثانية ٢١ شعبان ١٣٥٠هـ – يناير ١٩٣٢م.

١٠٧. الكميت بن زيد: ديوانه، جمع داود سلوم، عالم الكتب، بيروت، ١٩٩٧م.

١٠٨. لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق بيروت – لبنان، ط٢١، ١٩٧٣م.

١٠٩. ابن ماجة: سنن ابن ماجة (٢٧٣)هـ: بإشراف ومراجعة صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، دار السلام للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ، الموافق أبريل ١٩٩٩م.

١١٠. الإمام مالك: الموطّأ ، صحّحه محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة.

١١١. الإمام مالك: الموطّأ، تحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي، طبع على نفقة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

١١٢. ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، مطبعة كرم ومكتبتها، دمشق، (د.ت)

١١٣. ابن مالك: الألفية في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها، إعداد وإخراج دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١ ١٤١٤هـ

١١٤. ابن مجاهد: السبعة في القراءات، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢.

١١٥. محمد إبراهيم عبادة (دكتور) : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢ (تاريخ المقدمة ٢٠٠١)، ص ١٠٤.

١١٦. محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ): الرسالة المستطرفة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط٥، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١١٧. محمد حسن عبد العزيز (دكتور): القياس في اللغة العربية دار الفكر العربي ١٩٩٥.

١١٨. محمد سليم الجندي: كتاب (إصلاح الفاسد من لغة الجرائد): يحتوي على نقد كتاب لغة الجرائد للشيخ إبراهيم اليازجي، والرد على قسطاكي أفندي الحمصي فهو مشتمل على نقد مواد لغوية مستمدة من كتاب الشيخ إبراهيم اليازجي بجزأيه (الأول والثاني)، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٤٣ هـ - ١٩٢٥م.

١١٩. محمد صديق المنشاوي: قاموس مصطلحات الحديث النبوي، ص٥٣، دار الفضيلة، القاهرة، (تاريخ الإيداع بدار الكتب المصرية، ١٩٩٦م).

١٢٠. محمد ضاري حمادي (دكتور): حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات(٣٩)،الجمهورية العراقية، ١٩٨٠م.

١٢١. محمد عبد القادر أحمد (دكتور): تحقيق ودراسة شرح المعلقات السبع للزوزني، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

١٢٢. محمد عبد الله جبر (دكتور): الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٨٠ م.

١٢٣. محمد علي الخولي: (دكتور) التراكيب الشائعة في اللغة العربية دراسة إحصائية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة ١٩٩٨م.

١٢٤. محمد عيد (دكتور): المستوى اللغويّ للفصحى واللهجات وللنثر والشعر،عالم الكتب، القاهرة، د.ت.

١٢٥. محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د.ت.

١٢٦. محمد محيي الدين مينو: معجم الإملاء، منشورات منطقة دبيّ التعليميّة، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٢٧. محمود أحمد السيد: (دكتور) في طرائق تدريس اللغة العربية، المطبعة الجديدة، دمشق، حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة لجامعة دمشق، مديرية الكتب الجامعية، جامعة دمشق، ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨هـ /١٩٨٧- ١٩٨٨م.

١٢٨. المرزبانيّ: معجم الشعراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة،١٩٦٠.

١٢٩. مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية (في القديم والحديث)، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (طبعة مصوَّرة عن الطبعة الثانية)، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٨م).

١٣٠. مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ط٩، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م، وط١١، ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٣١. مصطفى الغلاييني: نظرات في اللغة والأدب، مطبعة طبارة، بيروت، ١٣٤٦هـ-١٩٢٧.

١٣٢. مصطفى جواد (دكتور): قل ولا تقل، مطبعة الإيمان، بغداد، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م (طبع بإنفاق حسين إبراهيم السماك).

١٣٣. مصطفى جواد (دكتور): قل ولا تقل، قدّم له وأشرف على طبعه عبد المطلب صالح، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط١، ١٤٠٨-١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٨م.
١٣٤. مصطفى جواد (دكتور): في التراث اللغوي، حققه وقدّم له وأخرجه ونضّده د.محمد عبد المطلب البكّاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٨،
١٣٥. ابن المعتز: طبقات الشعراء المحدثين، تحقيق عبد الستار فراج، ذخائر العرب، دار المعارف، مصر، ١٣٧٥هـ.
١٣٦. مفيد قميحة (دكتور): شرح ودراسة وتحليل المعلقات العشر. ، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط٥، ٢٠٠٢م.
١٣٧. مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين السواس، دار اليمامة، دمشق- بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٣٨. مكيّ بن أبي طالب القيسيّ: التبصرة في القراءات، حقّق نصّه وعلّق حواشيه. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٣٩. ابن منظور: اللسان، (طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيديّ دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت لبنان،ط٣.
١٤٠. منى الياس (دكتورة): القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
١٤١. الميداني: مجمع الأمثال، مطبعة السنّة، ١٩٥٥م.
١٤٢. ناصر الدين الأسد (دكتور): مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٧٨م.
١٤٣. النّووي: شرح صحيح مسلم، بيت الأفكار، عمّان، الأردن، د. ت.
١٤٤. الهرويّ النحوي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد (٣٧٢-٤٣٣)هـ: " كتاب إسفار الفصيح"، دراسة وتحقيق د.أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، طبع بمطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، سنة ١٤٢٠ هـ.(نال به المحقق درجة الدكتوراه).
١٤٥. ابن هشام: المغني تحقيق، د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ومراجعة سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١٣٨٤،١هـ-١٩٦٤م.
١٤٦. ابن هشام: شرح شذور الذهب، رتبه وعلّق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع،دمشق، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٤٧. ياقوت الحموي: معجم الأدباء، دار الكتب العلميــة، بيـروت، لبنــان، ط١، ١٤١١هـ -١٩٩١م.
١٤٨. ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب (بيروت) - مكتبة المتنبي(القــاهرة)، د.ت.
١٤٩. ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسـه د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيـروت لبنــان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الدوريات:

- محمد علي النجار: لغويات، مجلة الأزهر، القاهرة، (سلسلة مقالات نشرها الأستاذ النجار من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٦٢م).
- د.عبد الرحمن محمد إسماعيل: (نظرات دقيقة في كل وبعض في الأساليب العربية)، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: ذو الحجة-١٤٠٣هـ تشرين الأول (أكتوبر)١٩٨٣م، المجلد ٥٨، الجزء٤، ص٧٩٠وما بعدها.

Abstract

Old and New Linguistic Correction Criteria

This Thesis is based on examining the criteria of linguistic correction used by a group of scholars who were interested in studying the phenomenon of linguistic errors[2728] (Lahn) in old and recent ages. These scholars wrote several book of high significance in the literature of linguistic correction. These books are: (1) *Ma talhan beh al'ama* by Al Kassaie (189 A.H.), (2) *Isslah al mantek* by Ibn Al Sakkit (244 A.H.), (3) *Adab al kattib* by Ibn Kottiba (276 A.H.), (4) *kiab al fasieh* by Thalab (291 A.H.), (5) *lahn al ama* or *(alawam)* by Abu Bakr Al Zobidi (379 A.D.), (6) *Dorat al ghawas fi awham al khawas* by Al Hariri (516 A.H.), (7) *Loghat al jaraed by* Ibrahim Al Yazgi (1096 A.D.), (8) *Loghawiat* by Mohamed Ali Al Najar, (9) *kol wa la takl* by Dr. Mostafa Jawad (1969 A.D.), (10) *Moajam al akhtaa alshaa'a*, (11) *Moajam al aghlat al loghawia al muasera* (both by Mohamed Al Adnani), (12) *Akhtaona fi al sohof wa aldawawin* by Salah Al Din Al Zabalawi, (13) *Moajam al khata wa al sawab fi al logha* by Dr. Emil Yakob, (14) *Majmoat al kararat al elmiea fi khamsin aman*, (15) *ktab fi osol al logha* (3 volumes), and (16) *Al kararat al majmaiet fi al alfath wa al asalieb (min 1934-1984)*. Books number 14, 15, and 16 are by the Academy of the Arabic Language in Cairo.

The criteria of linguistic correction used by the abovementioned scholars can be indicated as follows:

(1) Al Quran Al Karim and the Qraat

Using Al Quran Al Karim as a criterion was extensive. However, for the Qraat scholar had two approaches in regard to using it as a criterion: The first approach is to use it. The scholars who used Qraat as a criterion are Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Al Hariri, Mohamed Ali Al Najar (used the irregular Qraat in a few times), Mohamed Al Adnani, Salah Al Din Al Zabalawi, Dr. Emil Yakob, and Cairo Academy. On the other hand, the second approach is to avoid using Qraat as a criterion. The scholars who didn't use Qraat as a criterion are Al Kassaie, Thalab, Al Zobidi, Al Yazgi, Dr. Mostafa Jawad, and Mohamed Al Adnani. Qurrat was used as criterion mainly in semantics, but was not widely used in either morphology or syntax.

[2728] Linguistic errors here mean any mistake on morphological, syntactic, or semantic levels.

(2) Al Hadith

Most of the abovementioned scholars used Al Hadith as a criterion in linguistic errors (Lahn) books. Those who didn't use Al Hadith as a criterion on a large scale are Al Kassaie, Thalab, and Al Zobidi. Using Al Hadith as a criterion was most common on the semantic level, followed by morphological level, and was least common on syntactic level.

(3) Languages (dialects) and dictionaries

Some scholars accepted only the classical Arabic. Those scholars are Al Kassaie, Thalab, Al Zobidi, Al Hariri, and Al Yazgi. Dr. Mostafa Jawad and Al Zabalawi depended on old dictionaries. Another group of scholars accepted both the classical and standard Arabic and even mentioned other languages (widely used dialects such as Tamim's dialect). Those scholars are Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Al Adnani, Dr. Emil Yakob, and Cairo Academy. Academy's notes depended on old dictionaries.

(4) Poetry

Mostly, scholars of linguistic correction depended on the Classical Poetry. Also they quoted, with varying degree, poetry that its credibility is controversial (e.g., poetry by Adi Ibn zaid, Thi Al roma, Al komit, and Al Termah). In a few or even rare cases, some these scholars (e.g., Al Najar and Dr. Emil Yakob) used poetry of some postclassical poets (e.g., Al bohtory and Al motanabi). This latter kind of poetry was used as marginal evidence. Also, these scholars used a lot of anonymous poetic quotations (either because they didn't know the poets or because they didn't want to name them).

(5) Morphological Rules

Some scholars didn't depend that much on morphological rules in their books. Those scholars are Al Kassaie, Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Thalab, and Al Zobidi. The scholars who used morphological rules to a large extent are Al Hariri, Yazgi (though he gives priority to hearsay over analogy), Al Najar, Dr. Mostafa Jawad, Al Zabalawi, Dr. Emil Yakob, and the academy.The Bassra's approach was dominant amongst the scholars of the academy_although they depended on the Kaufis in several resolutions.

(6) Syntactic Rules

The scholars who didn't depend much on syntactic rules are Al Kassaie, Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Thalab, Al Zobidi, Al Hariri, and Al Yazgi. This tendency can be attributed to the fact that most of old linguistic errors (Lohon) are hearsay, rather than irregular. Those scholars who depended more on syntactic rules in their linguistic corrections are Al Najar, Dr. Mostafa Jawad, Al Adnani, Al Zabalawi, and Dr. Emil Yakob. The Bassra's approach was dominant in these scholars' book although scholars of the academy depended on the Kaufi approach in several resolutions.

(7) Analogy

Analogy was not used much by scholars like Al Kassaie, Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Thalab, Al Zobidi, Al Hariri, and Al Yazgi because the problems that are related to the hearsay are much more than the problems that are related to analogy. The scholars who gave more weight to analogy are Al Najar, Dr. Mostafa Jawad, Al Adnani, Al Zabalawi, Dr. Emil Yakob, and the academy.

(8) Eloquence and grammatical inclusion

Metaphors and grammatical inclusion were not used a lot by Al Kassaie, Ibn Al Sakkit, Ibn Kottiba, Thalab, Al Zobidi, Al Hariri, and Al Yazgi. However, other scholars like Al Najar, Dr. Mostafa Jawad, Al Adnani, Al Zabalawi, Dr. Emil Yakob, and Cairo academy adopted the opposite approach. Cairo academy even endorsed analogical nature of grammatical inclusion provided certain conditions.

(9) Miscellaneous

Contemporary linguistic correctors (e.g., Al Najar, Dr. Mostafa Jawad, Al Adnani, Al Zabalawi, Dr. Emil Yakob, and Cairo academy) used miscellaneous criteria like proverbs (used also by Al Zobidi and Al Hariri), literary styles, scientists' opinions and writings, postclassical speech, and semantic development (used a little by Ibn Al Sakkit and Ibn Kottiba), the academy's resolutions, logical reasoning, and opinions and ijtihad of current scholars. Authors of linguistic errors (lahn) books used these miscellaneous criteria as marginal evidence mostly to support established evidence.

المسرد التفصيلي للموضوعات

(في القديم)

(في العصر الحديث)

(في القديم)

الفصل السادس: الاحتجاج بالشعر -٢٣٢- ٢٦٥

(في العصر الحديث)

الفصل التاسع: الاحتجاج بالقياس